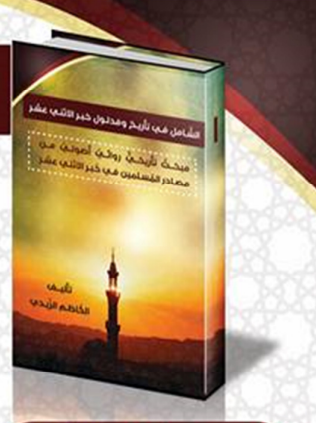


الشَّامِل فِي تَأْرِيخٍ وَمَدْلُول خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ

مَبْحَثُ تَأْرِيخِيٍّ رَوَائِيٍّ أَصُولِيٍّ مِنْ
مَصَادِرِ الْمُسْلِمِينَ فِي خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ

تَأْلِيْف

الْكَاظِمُ الرَّيْدِي



الفصل الثالث : تتبع
روايات خبر الاثني عشر
عشر بعد عصر الغيبة

المبحث الأول : هل
روى خبر الاثني عشر
بالاسم والعدد أكد
غير الإمامية؟

المبحث الثاني : ما
ينفرد الإمامية
بتصحيحه عن أهل
البيت هل يُعتمد
عليه؟

المبحث الثالث : تتبع
روايات الإمامية في
الاثني عشر كتاب
منتخب الأثر
(أتمودجاً).

المبحث الرابع :
مناقشة تواتر خبر
النص على الاثني
عشر ، ومائة رواية
تمنع ذلك.

الفصل الثاني :
مدلول ومعنى خبر
الاثني عشر

المبحث الأول : الاثنا
عشر في كتب
الفرقة السنية هل
هم أئمة الإمامية أم
غيرهم

المبحث الثاني : الاثنا
عشر هل هم أئمة
هذه أم أئمة
صلال؟

المبحث الثالث : الاثنا
عشر هل هم ذرية
اثني عشر رجلاً أم اثنا
عشر رجلاً؟

المبحث الرابع : الأئمة
هل هم محصورون
في اثني عشر إماماً
في مصنفات
الإمامية؟

الفصل الأول: التأريخ
الروائي لخبر الاثني
عشر قبل عصر الغيبة

المبحث الأول :
التأريخ الروائي
لخبر الاثني عشر
عند الإمامية .

المبحث الثاني :
التأريخ الروائي
لخبر الاثني عشر
عند الإسماعيلية .

المبحث الثالث :
التأريخ الروائي
لخبر الاثني عشر
عند الزيدية .

المبحث الرابع :
التأريخ الروائي
لخبر الاثني عشر
عند الفرقة
السنية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الشَّامِلُ فِي تَارِيخٍ وَمَدْلُولِ خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ

مَبْحَثُ تَارِيخِيَّ رَوَائِيَّ أَصُولِيٍّ مِنْ مَصَادِرِ الْمُسْلِمِينَ فِي خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ

الحمدُ لله ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأَمِينِ ، الْمُتَمِّمِ لِلْحُجَّةِ وَالْبَلَاغِ بِجَلَاءِ وَبَيَانٍ وَوُضُوحٍ ، حَتَّى رَضِيَ اللَّهُ مِنْهُ رَسُولَهُ ، وَإِقَامَتَهُ لِلْحُجَّةِ عَلَى بَرِيَّتِهِ ، فَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ : ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا)) ، وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ ، سُفْنِ النِّجَا وَعِلَامَاتِ الْاِهْتِدَاءِ ، وَرِضْوَانِ اللَّهِ عَلَى الصَّحَابَةِ الْمُتَّقِينَ ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِخَيْرٍ وَإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

وبعد :

فَإِنَّ النَّظَرَ إِلَى هَذَا التَّكْلِيفِ الْعَظِيمِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ مِنْ ذَلِكَ اللَّطْفِ الْإِلَهِيِّ الَّذِي اسْتَوْدَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَمْثَالَ حَدِيثِ الْغَدِيرِ وَالثَّقَلَيْنِ وَفَضَائِلِ أئِمَّةِ الْعِتْرَةِ ، لَا يَسَعُهُ وَهُوَ مُنْصَفٌ إِلَّا أَنْ يَحْمَدَ اللَّهُ تَعَالَى وَيَشْكُرَهُ عَلَى تِلْكَ النِّعْمَةِ فِي زَمَنِ قَدْ جَرَّبَتْ فِيهِ الْأُمَّةَ مَرَارَةَ الْاِخْتِلَافِ وَالشَّتَاتِ ، وَمَدَى خَطُورَةِ أَنْ يَقُولَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ فِي ذَلِكَ الدَّسْتُورِ الْعَظِيمِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَتِلْكَ الْهَدَايَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ ، حَتَّى أَصْبَحُوا مَعَهَا فِرْقًا وَمَذَاهِبَ وَطَرَائِقَ قِدْدًا ، فَكَانَ حَدِيثُ الثَّقَلَيْنِ جَامِعٌ أَسْبَابِ النَّجَاةِ وَالْبُعْدِ عَنْ الضَّلَالَةِ بِالْتِمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالْعِتْرَةِ الَّتِي لَنْ تَنْفَكَ عَنْهَا السَّنَةُ ، نَعَمْ ! ثُمَّ لَمَّا كَانَتْ الْعِتْرَةُ هِيَ الْوَلَدُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لَمْ يَنْصَرَفْ ذَلِكَ الْمَعْنَى (الْعِتْرَةُ) إِلَّا لِلذَّرِيَّةِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ أَتَاهُمْ أَوْلَادُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ ، إِلَّا أَنَّ طَائِفَةً مِنَ الشَّيْعَةِ وَهُمْ الْإِمَامِيَّةُ قَدْ ذَهَبُوا إِلَى تَخْصِيصِ الْعِتْرَةِ بِأَخْصَصِ يَصُودُ فَقَالُوا لَيْسَتْ الْعِتْرَةُ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ إِمَامًا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ ، فَقُلْنَا : مَا دَلِيلُكُمْ ، وَتِلْكَ الدَّعْوَى مِنْكُمْ مِمَّا تَعَمُّ بِهَا الْبَلَايُ عَلَى الْأُمَّةِ ، بَلْ إِنَّمَا أَهَمُّ مِنْ حَدِيثِ الْغَدِيرِ وَالثَّقَلَيْنِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ إِذْ هِيَ مُغْنِيَةٌ عَنْهَا وَلَا يُغْنِيَانِ عَنْهَا (دَعْوَى النُّصَيْبَةِ الْاِثْنِي عَشَرِيَّة) ؟! . فَقَالُوا : قَدْ رَوَيْنَا ذَلِكَ فِي مَصْنَفَاتِنَا ، وَتَوَاتَرَ مِنْ طَرِيقِنَا . قُلْنَا : فَمَا انْفَرَدْتُمْ بِهِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الْأُمَّةِ ، وَلَيْسَ يَعْدُو شَهَادَةُ الْجَارِ لِنَفْسِهِ ، ثُمَّ هُوَ

مَعْلُولُ ذَلِكَ التَّوَاتُرِ الَّتِي تَحْكُمُهُ مِنْ كُتُبِكُمْ لِأَنَّهُ لَمْ يُفِدَ الْعِلْمَ بِدَلِيلِ جِهَالَةِ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِكُمْ مُعَاَصِرُوا الْأُئِمَّةَ لِذَلِكَ النَّصِّ ، فَلَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ إِمَاماً بَعْدَ إِمَامٍ إِلَّا بِالْوَصِيَّةِ (لَوْ قَدْ صَحَّحْنَا الْوَصِيَّةَ أَصْلاً) .

فيقولون : بل أصل ذلك الخبر مروي من غير طريقنا ، رواه المحدثون من الفرقة السنية ، وأنه سيكون هناك اثنا عشر خليفة ، وأميراً من قُرَيْشٍ . فنقول : ذلك الخبر من طريق المحدثين ، آحاديثي ، ثم هو غير دليل لكم على دَعَوَاكُمْ ، بل هو جاء عاماً ، يثبت عدداً لا أعياناً وأشخاصاً ، ثم هو معلول مطابقتها لما تقولون في أئمتكم ، ثم أهل العلم فيه مُتَخَلِّفُونَ مُحْتَمِلُونَ الْمَعَانِي مِنْ ذَلِكَ الْخَبَرِ ، فَلَا يَصَحُّ بِمِثْلِهِ الْاِحْتِجَاجُ فِي الْأَصُولِ ، وَالْإِمَامَةِ مِنَ الْأَصُولِ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ ، لِأَحَادِيثِهِ أَوَّلاً ، ثُمَّ لِكَوْنِهِ جَاءَ عَامّاً مُحْتَمِلاً غَيْرَ قَاطِعٍ فِي دَلَالَتِهِ ، بِعَكْسِ حَدِيثِ الْغَدِيرِ وَالتَّقْلِينِ ، نَعَمْ ! فَأَصْلُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى أَخِي الْبَاحِثِ وَالْقَارِئِ سَيُنَاقِشُ مَوْضُوعَ خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ بِتَوْسِعٍ لَمْ أَقِفْ عَلَى مِثْلِهِ فِيمَا بَحِثْتُ فِيهِ ، وَذَلِكَ التَّوَسُّعُ ، وَتِلْكَ الشُّمُولِيَّةُ تَعَمَّدَتِهَا لَتَكُونَ سَرَجاً لِلْبَاحِثِ ، وَلَأَيَّ مَا وَجَدْتُ إِلَّا أَجْزَاءً يَلْفُتُ إِلَيْهَا الْبَاحِثُونَ وَأَهْلُ الْعِلْمِ مُتَبَاعِدَةٌ مُتَرَامِيَةٌ غَيْرُ شَامِلَةٍ ، فَأَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَصْنُفُ جَامِعاً لِلْخَيْرِ وَالْهُدَى وَالِدَّلِيلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا يَسُغُ الْبَاحِثُ النَّبِيَّ الْخُرُوجَ مِنْهُ إِلَّا وَهُوَ مُلِمٌّ بِتَأْرِيخِيَّةِ وَأَصُولِ خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ ثُبُوتاً وَمَدْلُولاً مِنْ دَاخِلِ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ كَكُلِّ ، مُتِمِّكناً مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرْجِيحِ ، وَلَسْتُ أَقْصِرُهُ عَلَى فَرْقَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، بَلْ قَدْ تَنَاوَلْتُهُ مِنْ عِدَّةِ جَوَانِبٍ وَفُصُولٍ ، **الفصل الأول :** تناولنا فيه التأريخ الروائي لحديث الاثني عشر قبل عصر الغيبة ، ثُمَّ قَسَمْنَاهُ إِلَى أَرْبَعَةِ مَبَاحِثَ ، نَاقَشْنَا فِي مَبِيتِ التَّأْرِيخِ الرِّوَايِي لِحَدِيثِ الْاِثْنِي عَشَرَ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ ، ثُمَّ فِي مَبِيتِ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ ، ثُمَّ فِي مَبِيتِ عِنْدَ الزَيْدِيَّةِ ، ثُمَّ فِي مَبِيتِ عِنْدَ الْفَرَقَةِ السُّنِّيَّةِ ، وَفِي خَاتَمَتِهِ أَشْرْنَا إِلَى رِوَايَةِ التَّوْرَةِ . **وفي الفصل الثاني :** تناولنا فيه مدلول ومعنى خبر الاثني عشر ، وَتَكَلَّمْنَا فِيهِ أَيْضاً مِنْ خَمْسَةِ مَبَاحِثَ ، فِي الْمَبِيتِ الْأَوَّلِ : عَنْ الْاِثْنِي عَشَرَ فِي كُتُبِ الْفَرَقَةِ السُّنِّيَّةِ هَلْ هُمْ أئمة الإمامية أم غيرهم؟! . وفي المَبِيتِ الثَّانِي : عَنْ الْاِثْنِي عَشَرَ هَلْ هُمْ أئمة هُدَى أم أئمة ضلال؟! . وفي المَبِيتِ الثَّالِثِ : عَنْ الْاِثْنِي عَشَرَ هَلْ هُمْ ذَرِيَّةُ اِثْنِي عَشَرَ رَجُلًا أم اثنا عشر رجلاً؟! . وفي المَبِيتِ الرَّابِعِ : الْأُئِمَّةُ هَلْ هُمْ مُحْصَرُونَ فِي اِثْنِي عَشَرَ إِمَاماً فِي مَصْنُفَاتِ الْإِمَامِيَّةِ؟! . وفي المَبِيتِ الْخَامِسِ : أَتَيْنَا بِخُلَاصَةٍ لِمَا سَبَقَ مِنَ الْمَبَاحِثِ حَوْلَ مَدْلُولِ خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ . **وفي الفصل الثالث :** تناولنا أو تتبعنا فيه روايات الاثني عشر بعد عصر الغيبة ، وَتَكَلَّمْنَا فِيهِ أَيْضاً مِنْ أَرْبَعَةِ مَبَاحِثَ ، فِي الْمَبِيتِ الْأَوَّلِ : طَرَفْنَا هَلْ رَوَى

خبر الاثني عشر بالاسم والعدد أحد غير الإمامية. وفي المبحث الثاني : تكلمنا عما ينفرد الإمامية بتصحيحه عن أهل البيت وهل يُعتمد عليه؟! وفي المبحث الثالث : اخترنا كتاب ((مُنتخب الأثر)) أنموذجاً لمتتبع أخباره لشموليته وكثرة ما نقله واسنظهر به مؤلفه من الأخبار لإثبات النص على الاثني عشر. والمبحث الرابع: تناولنا فيه دعوى التواتر لخبر الاثني عشر من منظور أصولي. ، هذا ونسأل الله تعالى الإنصاف والتوفيق لنا وللقارئ الكريم ، فإنما هي مادة قد حرصتُ تتبّع أطراف أطرافها حتى تكون مرجعاً للباحث والمُهمّ ، لئلا يتوه في مُتغمط الحيرة بسبب وجود ذلك الخبر عاماً في المصادر ، فيظنّه تصحيحاً لذلك الخبر وتلك الدعوى عند إخواننا الإمامية ، والبون شاسع ، وليس هذا كله إلاّ مبحث علميٍّ أوجبّه علينا ما ابتدأه إخواننا الإمامية من التلبّيس في هذه النواحي يظنون بناءً وُحجّة على غير قاعدة ولا قوّة ، وإلاّ فإنّ الزيدية ماضياً وحاضراً تدعو لاحترام الآخر ، واليوم خاصّة ، وقد تكاتف عدوّ المسلمين لإبادة خضرائهم ، وهذا فأوان الشروع وعلى الله نتوكّل ، ومنه نستمدّ العون .

الفصل الأول : التأريخ الروائي لحديث الاثني عشر قبل عصر الغيبة .

الانطلاق إلى فهم أوسع وأشمل وأدقّ ونحن نتكلّم عن التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر ، يكون بتقسيم هذا الموضوع إلى قسمين رئيسين ، القسم الأول : التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر قبل عصر الغيبة ، ونعني الصغرى بلا شك . والقسم الثاني : التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر بعد عصر الغيبة. فذلك التقسيم يؤثر جلياً على نتيجة البحث ، فالباحث معه يكون مُميّزاً لمراحل نشأة ذلك النص ، بل وسيستطيع أن يستقري نفسية ذلك المجتمع الإمامي في المرحلتين ، نعم! وهُنا في هذا الفصل سنتتبّع بإذن الله تأريخ الرواية لحديث الاثني عشر في مُصنّفات المسلمين على اختلاف مذاهبهم قبل عصر الغيبة ، وهذا كما أسلفنا سيقودنا بلا شك إلى تفهم كثير من جوانب هذا الخبر ومدلولاته ، وظهر أن نأتي بذلك التتبّع بتقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث ، المبحث الأول: التأريخ الروائي لحديث الاثني عشر عند الإمامية . والمبحث الثاني : التأريخ الروائي لحديث الاثني عشر عند الإسماعيلية . والمبحث الثالث : التأريخ الروائي لحديث الاثني عشر عند الفرقة السنية . والمبحث الثالث : التأريخ الروائي لحديث الاثني عشر عند الزيدية . والمبحث الرابع : التأريخ الروائي لحديث الاثني عشر عند الفرقة السنية. والمبحث

الخامس: الإتيان بـخلاصة جامعة لما سيأتي في هذه المباحث . نعم! وسنأتي في كل مبحثٍ بِعَدَدٍ من التعليلات والتنبهات المهمة التي لا شك سيحتاجها طالب العلم ، وستفتح له آفاقاً واسعة في رحلته البحثية ، فنأتي على أول هذه المباحث من هذا الفصل .

المبحث الأول : التأريخ الروائي لحديث الاثني عشر عند الإمامية :

وهنا سنتبع الكتب الحديثية الإمامية حسب التأريخ الزمني ، لأن المقصد هنا هو أن نقف على أصول روايات خبر الاثني عشر في كتب المسلمين ، وكتب الإمامية منها ما اشتركت فيه مع غيرها من الشيعة كنهج البلاغة والصحيفة السجادية ، ومنها ما انفردت به ككتاب الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني ومؤلفات الشيوخ المفيد الصدوق والطوسي وغيرهم ، فنأتي على كتب الإمامية الحديثية والعقائدية إلى القرن الرابع الهجري ، نعم! فنقسم هذا المبحث إلى قسمين لنكون أكثر منهجية مع القارئ فيستحضر المراد ببسر وسهولة إن شاء الله ، فالقسم الأول : كتب الإمامية في الثلاثة القرون الأولى قبل عصر الغيبة . والقسم الثاني : كتب الإمامية في القرن الرابع بعد عصر الغيبة .

القسم الأول : كتب الإمامية في الثلاثة القرون الأولى قبل عصر الغيبة :

وهنا سيظهر للباحث كيف أن خبر الاثني عشر لم يكن له أصل في الوسط الإمامي في القرون الثلاثة الأولى بين المحدثين والعامّة منهم ، وإلا فمثّل هذا الخبر فهو قوائم فكر الإمامية في الإمامة ، بل هو هويّتهم الفكرية ، فاللازم أن يكون معلوماً لأولئك السلف من الإمامية كما أنهم يعلمون خبر الغدير في أمير المؤمنين (ع) ، فنأتي على كتب هذا القسم :

أولاً : كتاب (نهج البلاغة) لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) (ت ٤٠هـ) :

وهذا الكتاب بمجموع خطب وكتب وحكم أمير المؤمنين (ع) محل اتفاق الشيعة باختلاف مذاهبهم على الاعتماد عليه إلا أنه خلا عن خبر الاثني عشر تصريحاً أو تلميحاً ، بل إنه أتى في أكثر من موضع يردّ على مضمون خبر الاثني عشر وما تعتقده الإمامية منه ، بالرغم من أن جامع الكتاب الشريف الرضي إمامي اثنا عشري كما تقول الإمامية ، فنذكر من ذلك لمعاً (باختصار) تزيد في أفق الباحث :

١ - قال أمير المؤمنين (ع) ، يُبَيِّن طريقَ الإمامة في الأمة : ((أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ أَقْوَاهُمْ عَلَيْهِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ فِيهِ، فَإِنْ شَغَبَ شَاغِبٌ اسْتَعْتَبَ، فَإِنْ أَبَى قُوتِلَ. وَلَعَمْرِي، لَيْتَ كَانَتِ الْإِمَامَةُ لَا تَنْعَقِدُ حَتَّى يَخْضَرَهَا عَامَّةُ النَّاسِ، فَمَا إِلَّا ذَلِكَ سَبِيلٌ، وَلَكِنْ أَهْلُهَا يَحْكُمُونَ عَلَى مَنْ غَابَ عَنْهَا، ثُمَّ لَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَرْجِعَ، وَلَا لِلْغَائِبِ أَنْ يَخْتَارَ)).^١

تعليل : وهنا تأمل كيف أنَّ هذا الكلام ينفي عقيدة النص الاثني عشرية ، فنجد أمير المؤمنين (ع) يرسم للناس ويبيِّن لهم معالم دينهم في الإمامة بما طريقه الدعوة ، وذلك قول الزيدية ، فقال (ع) : ((أَيُّهَا النَّاسُ)) ، فهو ابتداءً كلامٍ له (ع) من خطبة له ، ((إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ)) ، أي الإمامة ، ((أَقْوَاهُمْ عَلَيْهِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ فِيهِ)) ، وهذا الكلام مختصر ما اشترطته الزيدية في الإمام من الشروط ، كما أنه قد يصح أن تختصر الشروط في كلمة (صفات الفضل) فإنها تدل على الأربعة عشر شرطاً في مصنفات العترة ، فكذا قول أمير المؤمنين (ع) أقواهم وأعلمهم فهي صفات الفضل وهي اختصار الأربعة عشر شرطاً ، ومنها السبق بالدعوة إلى الله تعالى ، إذا الإمامة هنا يستحقها المكلف بالشروط ، لا أنها تأتي وتثبت بالتصوص المسبقة قبل أن يولد الإمام ، قال (ع) : ((فَإِنْ شَغَبَ شَاغِبٌ اسْتَعْتَبَ، فَإِنْ أَبَى قُوتِلَ)) ، أي فإن رفض الإمامة رافض ، يُبَيِّن له وجه خطئه واستعتب ، فإن أبى وكان من أهل البغي والتأليب قُوتِلَ ، وهذا هو قول الزيدية ، قال (ع) : ((وَلَعَمْرِي، لَيْتَ كَانَتِ الْإِمَامَةُ لَا تَنْعَقِدُ حَتَّى يَخْضَرَهَا عَامَّةُ النَّاسِ)) ، وهذا يرد على عقيدة النص تماماً ، لأن انعقاد الإمامة عند الإمامية هو النص الاثني عشري ، لا أنه الدعوة ومبايعة أهل الحل والعقد ، فالإمامة لم تكن في المكلف ، ثم بعد تحصيل شروط القوة والأعلمية أصبح ذلك المكلف من المستحقين لدرجة الإمامة ، فإذا قام ودعا وبايعة أهل الحل والعقد ، فتكون بتلك الحال قد انعقدت إمامته على الأمة حتى وإن غاب عنها عامة الناس ، وإنما حضر أهل الحل والعقد من أفاضل الأمة ، كما اجتمع أعلام العترة عبدالله بن موسى بن عبدالله المحض ، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد ، وأحمد بن عيسى بن زيد بن علي ، والقاسم بن إبراهيم الرسي (عليهم السلام) ، في بيت الشيعي

^١ نهج البلاغة: ٨٦/٢.

الحافظ محمد بن منصور المرادي رحمه الله ، فتدافعوا أمر الإمامة حتى اتفقوا على عقد الإمامة لأبي محمد الإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم الرسي (ع) ، فقام (ع) ودعا الناس إلى نفسه ، فأصبح بالدعوة لا بالعقد إماماً ، وأصبحت إمامته بعد الدعوة منعقدة حجة على الناس جميعاً لا يجوز للغائب أن يقول لم أحضر ، قال أمير المؤمنين عمن اشترط حضور عامة الناس ((فما إلى ذلك سبيل، ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها، ثم ليس للشاهد أن يرجع، ولا للغائب أن يختار)) ، نعم! فلو كانت الإمامة حسب مقتضى ذلك النص الاثني عشري ، لكانت محصورة في الاثني عشر ، ثم لكان طريقها ليس الدعوة والانعقاد وحضور الناس وغيابهم ، بل لكان النص على الاثني عشر ، فلان بعد فلان إلى آخرهم ، وهذا الكلام من أمير المؤمنين (ع) الذي صدر منه ابتداءً في خطبة له يبين لنا حال الإمامة وطريقها في الإمامة في غير المنصوص عليهم ، لأن الإمامة العظمى تنقسم إلى قسمين على شرط الزيدية ، إمامة المنصوص عليهم ، وهم عليّ والحسن والحسين (عليهم السلام) ، وإمامة غير المنصوص عليهم وهم الذرية الحسينية والحسينية (عليهم السلام) ، فهؤلاء طريق إمامتهم الدعوة التي تكلم عنها أمير المؤمنين (ع) ، بينما الإمامة العظمى على شرط الإمامية ليست إلا إمامة المنصوص عليهم فقط ، فأصبح كلام أمير المؤمنين (ع) يرد عليهم خبرهم في الاثني عشر رداً واضحاً ، عليه فإنه لا وجود لخبر الاثني عشر من معتقد أمير المؤمنين (ع) .

٢- قال أمير المؤمنين (ع) : ((اللهم بلى! لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة، إما ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مغموراً، لئلا تبطل حجج الله وبيئاته))^٢ .

تعليق : وهنا تأمل كيف أن الأرض لا تخلو من قائم لله بالحجة ، وهذا الكلام في العترة المحمدية ، ومعناه أن الزمان لا يخلو ممن يقوم لله بحجة ودعوة من نشر علم أو القيام بفرض الإمامة أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر وجهاداً ، فالأول يقوم به المقتصدون والأئمة من العترة ، والثاني يقوم به الأئمة الدعاة منهم ، والإمامية على غير ذلك فإن الزمان من زمن الغيبة الصغرى - على فرض صحة الغيبة أصلاً - ، فإنهم بلا قائم من العترة بحجة لئلا تبطل حجج الله وبيئاته كما قال أمير المؤمنين (ع)

^٢ نهج البلاغة: ٣٧/٤ .

، بل يقوم بفكر وهداية الأمة رجالاً مختلفون في أصولهم وفروعهم ليسوا هم العترة ، نعم! فالشاهد من قول أمير المؤمنين (ع) هو الاستغراق الزماني بأن الأرض لا تخلو ممن يقوم لله بحجة ، أي أن كل زمان يكون فيه من يقوم من أهل البيت (ع) بواجب إقامة الحجة للناس ، وكذلك يقوم العلماء المقتصدون من العترة فلم يخل منهم زمان من زمن رسول الله (ص) إلى يوم الناس هذا يدعون الناس يبلون في ذلك الجهد إلى كتاب الله تعالى وسنة نبيه (ص) وإلى ضرورة الالتفاف حولهم ليقوموا معهم بواجب الإمامة العظمى التي ثمرتها حياة بيضة الإسلام والمسلمين وإقامة الحدود وحماية الثغور وإقامة الجمع والجماعات والأمن للناس على أنفسهم وأموالهم ، العدالة الاجتماعية ، وتشديد صرح الدين في قلوب الأمة فمهما ابتعد العباد عن كتاب الله تعالى ابتعدوا عن توفيق الله جلّ شأنه ، فكان أهل البيت في الأرض في كل زمان حاضرون غير غائبين يصلون إلى الأمة ، وعلى الأمة من خبر الثقلين وغيره التمسك والوصول إلى العترة ، دور تكاملي لن يكون إلا بحضور ووجود الفريقين ، لا كما تقول الإمامية من آثار وخلفية ذلك النص الاثني عشري بغيبة الإمام الثاني عشر فإنه لا يوجد فيها تكامل بين العترة والأمة في الاقتداء والاتباع والتمسك ، وإن كنا نعتقد بالدليل أن النص على الاثني عشر بذلك المفهوم الإمامي لم يكن ولم يدون إلا بعد عصر الغيبة كما سنبين في هذا المبحث إن شاء الله للباحث والمهتم ، نعم! فكان كلام أمير المؤمنين (ع) في النهج يردّ على عقيدة حصر الأئمة في أرقام وأزمان محدّدة ، فأما الحصر بالأرقام فإنّ كلامه يُفيد استغراقاً بعدد غير مُعيّن من الأئمة يطردّ مع الزمان ، كما هو معنى قول الله تعالى : ((إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)) [الرعد: ١٧] ، فإنه يُفيد استغراقاً زمنياً بأنّ الهداة الأئمة موجودون مع كل قوم إلى انتهاء التكليف ، وعدد الأقوام والأجيال من زمن سول الله (ص) أكثر من عدد أئمة الإمامية الاثنا عشر ، لأنّ الثاني عشر وُلد سنة (٢٥٥هـ) ، ثم غاب عن دور الهداية لكل قوم ، فلا تنطبق عليه الآية ، ولا قول أمير المؤمنين (ع) في القيام بالحجة ، لأنّه لا يقوم بالحجة في أصحابه قبل غيرهم من الأمة إن كان الداعي للغيبة هو الخوف ، ولا حكمة من الله تعالى في تكليف عباده بالتمسك (في كل زمان) بالغائب وإلا حصل لهم الضلال ، وما لسان حال من يظلم نفسه بالتأصيل لهذا القول الحاطي إلا كمن يقول بأنّ الأمة واجب عليها التمسك بالقرآن وليس بين يديها إلا دفتين وصفحات فارغة لا آيات ولا سور ،

نعم! ويشهد لقولنا هذا في أنّ مدلول قول أمير المؤمنين (ع) ، ومدلول الآية هو ردّ حديث الاثني عشر الذي بحصر الأئمة في عدد مُعيّن ، يشهد لقولنا ما روته الإمامية في مصنفاتها الحديثية ، روى النعماني ، بإسناده ، عن أبي عبدالله (ع) في قوله : ((إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)) قال : ((كُلُّ إِمَامٍ هَادٍ لِلْقَرْنِ الَّذِي هُوَ فِيهِمْ))^٣ ، نعم! فكَم من القرون بيننا وبين الإمام الثاني عشر ، اثنا عشر قرناً إن اعتبرنا أنّ المراد بالقرن هو المائة عام ، فنحتاج إلى اثني عشر إماماً غير الاثني عشر السابقين ، والمعنى الصحيح للقرن هو متوسطُ عمر الجيل الواحد ، فيُسمّى الجيل قرناً ، أي أنّ الزمان القصير لن يُخلو من هداة العترة ، قال المازندراني : ((الْقَرْنُ: أَهْلُ كُلِّ زَمَانٍ وَهُوَ مِقْدَارُ التَّوَسُّطِ فِي أَعْمَارِ أَهْلِ كُلِّ زَمَانٍ مَأْخُودٌ مِنَ الْاِقْتِرَانِ ، فَكَأَنَّهُ الْمَقْدَارُ الَّذِي يَقْتَرِنُ فِيهِ أَهْلُ ذَلِكَ الزَّمَانِ فِي أَعْمَارِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ))^٤ ، وقد تطرّقنا لهذا في مبحثنا الرافضة ، وسنفضله هنا في مبحث مُنفصل إن شاء الله ، فليستحضره الباحث والقارئ فالشاهد في هذا المقام أن يتنبّه الباحث والقارئ أنّ كلام أمير المؤمنين (ع) السابق في النهج يردّ على عقيدة حصر الأئمة في أعدادٍ معيّنة ، كالرقم اثني عشر ، نعم! وأمّا رده كلامه (ع) على الدور الذي تعتقده الإمامية في الثاني عشر ، فإنّ كلام أمير المؤمنين (ع) في أنّ الأرض لن تخلو من يقوم بالحجة ، والغائب لا يقوم بالحجة فهذا دورٌ لم ينطبق عليه ، وتروي الإمامية عن الإمام الصادق (ع) ، أنّه قال : ((إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو إِلَّا وَفِيهَا إِمَامٌ ، كَيْمَا إِنْ زَادَ الْمُؤْمِنُونَ شَيْئاً رَدَّاهُمْ ، وَإِنْ نَقَّصُوا شَيْئاً أَتَمَّهُ))^٥ ، هذا الدور لا يقوم به الغائب من اثني عشر قرناً ، فظهر لك أنّ كلام أمير المؤمنين (ع) في النهج يردّ على مضمون خبر الاثني عشر الذي تعتقده الإمامية في أئمتها ، بل إنه يؤصل لمضمون الإمامة الزيدية .

نعم! بهذا القدر أكتفي ، وسيأتي التفصيل في الفصل الثاني المبحث الرابع ، بإذن الله ، وإنّما الغرض في هذا الفصل إبراز التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر وقد كان يكفي أن نهج البلاغة لأمر المؤمنين (ع) لم يتطرّق لخبر الاثني عشر ، بل تضمّن ما ينفي ذلك كما ترى .

^٣ الغيبة للنعماني: ١١٠ .
^٤ شرح أصول الكافي: ١٦٢/٥ .
^٥ ميزان الحكمة: ١١٧/١ .

ثانياً : كتاب (السَّقِيقَةُ) لسُليم بن قيس الهلالي (ت ٧٦هـ) :

وهذا الكتاب يعتبره بعضُ الإمامية أقدمُ مُصنَّفات الإسلام ، وأنه كتابٌ عَظِيمٌ صَحِيحُ النَّسْبَةِ إلى مُؤَلِّفِهِ ، لأنَّ بعضَهُم الآخر نفى صحَّته وأسقطَ إسناده وصحَّه نسبته إلى مُؤَلِّفِهِ ، وسُليم بن قيس هذا فمن المعاصرين لأُمير المؤمنين وسَلَمَانَ الفَارِسِيِّ وأبي ذَرِّ الغِفَارِيِّ والمِقْدَادِ بنِ الأَسْوَدِ ، وغيرِهِم من الصَّحَابَةِ وعاصِرِ الإمامين الحسن والحسين ، وزين العابدين ، والباقر ، صلوات الله عليهم ورضوانه ، حيث كانت وفاته سنة (٧٦هـ) ، كما تُشيرُ المصادرُ الإمامية ، نعم! فأما مَنْ حَكَمَ بصحَّة هذا الكتاب فكالنعماني (ت ٣٦٠هـ) ، قال : ((ليس بين جميع الشيعة من حمل العلم ورواه عن الأئمة عليهم السلام خلافٌ في أنَّ كتابَ سُليم بن قيس الهلالي أصلٌ من أكبر كُتُب الأُصول)) ، وقال أيضاً : ((وهو من الأُصول التي ترجع الشيعة إليها ويعول عليها))^٦ ، وقال السيّد هاشم البَحراني (ت ١١٠٧هـ) : ((وهو كتاب مشهور مُعتمد، نقل منه المصنّفون في كُتُبِهِم))^٧ ، وقال العلامة آغا بزرك الطهراني (١٣٨٩هـ) : ((كتاب سُليم هذا من الأُصول الشهيرة عند الخاصّة والعامة))^٨ . نعم! إلّا أنّه يظهر أنَّ هذا الكلام هو عاطفة غرّرت بها الشهرة وكثرة الرواية عن سُليم في كُتُب الإمامية ، بينما نجد أنَّ جماعة من مُحققي وعُلماء الجرح والتعديل بل هم من أساطين الفكر الإمامي لم يوثّقوا هذا الكتاب ، ونسبوه إلى الموضوعات ، وعندي أنَّ أكثر من يعتمدُ على كتاب سُليم بن قيس من داخل المدرسة الإمامية هم الإخباريون ، أو مَنْ لم يهتموا بشرطٍ إيرادِ الصحيح من الأخبار في مصنّفاتِهِمْ ، ثمَّ عندي بل يقيني أنَّ محلَّ هذا الكتاب هو القسمُ الثَّاني فإنَّما هو موضوعٌ في ذلك القَرْن الرابع الهجري ، أو أواخر القرن الثالث على أقصى تقدير . نعم! ويظهر للباحث أنَّ أسبابَ تضعيفِ هذا الكتاب عند مَنْ ضعّفه تعودُ إلى أسبابٍ ثلاثة سنقفُ على شواهدِها قريباً ، **الأوّل** : أنَّ سُليم بن قيس الهلالي غير معروفٍ . قال ابن الغضائري : ((سُليم بن قيس، الهلالي، العامري. روى عن أمير المؤمنين ، والحسن ، والحسين ، وعلي بن الحسين (عليهم السلام). ويُنسبُ إليه هذا الكتابُ المشهورُ، وكان أصحابنا يقولون: إنَّ سُليماً لا يُعرفُ))^٩ ، **والثاني** : أنَّ الكتاب غير

^٦ الغيبة للنعماني: ١٠٤ .

^٧ غاية المرام: ٥٤٩ .

^٨ الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٥٣/٢ .

^٩ رجال ابن الغضائري: ٦٤ .

مَضْبُوطُ الرِّوَايَةِ حَسَبَ قَوَاعِدِ قَبُولِ الْأَخْبَارِ. قَالَ الشَّيْخُ الْمُنْفِيدُ (ت ١٣هـ) : ((وَأَمَّا مَا تَعْلَقُ بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمٍ الَّذِي رَجَعَ فِيهِ إِلَى الْكِتَابِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِرَوَايَةِ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، فَالْمَعْنَى فِيهِ صَحِيحٌ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ غَيْرُ مُوثِقٍ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ عَلَى أَكْثَرِهِ، وَقَدْ حَصَلَ فِيهِ تَخْلِيطٌ وَتَدْلِيلٌ، فَيَنْبَغِي لِلْمُتَدَبِّرِينَ أَنْ يَجْتَنِبَ الْعَمَلَ بِكُلِّ مَا فِيهِ، وَلَا يُعَوَّلَ عَلَى جُمْلَتِهِ وَالتَّقْلِيدِ لِرَوَاتِهِ، وَلِيَفْزَعَ إِلَى الْعُلَمَاءِ فِيهَا تَضَمُّنُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ لِيُوقِفُوهُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهَا وَالْفَاسِدِ))^{١٠} ، وَقَالَ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ : ((وَالْكِتَابُ مَوْضُوعٌ، لَا مَرِيَّةَ فِيهِ، وَعَلَى ذَلِكَ عِلَامَاتٌ فِيهِ تَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ. مِنْهَا: مَا ذَكَرَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعَظَّمَ أَبَاهُ عِنْدَ مَوْتِهِ. وَمِنْهَا: أَنَّ الْأَئِمَّةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ. وَغَيْرُ ذَلِكَ))^{١١} ، وَالثَّلَاثُ: ضَعْفُ الطَّرِيقِ وَالسَّنَدِ إِلَى سُلَيْمٍ بْنِ قَيْسٍ. وَذَلِكَ أَنَّ رَوَايَةَ الْكِتَابِ عَنْ سُلَيْمٍ بْنِ قَيْسٍ انْفَرَدَ بِهَا أَبَانَ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ بِغَيْرِ طَرِيقِ السَّمَاعِ وَإِنَّمَا بِالْمُنَاوَلَةِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ سُلَيْمٌ، وَأَبَانَ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ بِالِاتِّفَاقِ، قَالَ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ : ((أَبَانَ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، وَاسْمُهُ أَبِي عِيَّاشٍ: فَيُرْوَى. تَابِعِيٌّ، رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (ع). ضَعِيفٌ، لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. وَيَنْسِبُ أَصْحَابُنَا وَضَعَ كِتَابَ سُلَيْمٍ بْنِ قَيْسٍ إِلَيْهِ))^{١٢} ، وَقَالَ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ فِي أَبَانَ هَذَا : ((تَابِعِيٌّ، ضَعِيفٌ))^{١٣} ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْحَلِّيُّ فِي أَبَانَ رَوَايَةَ كِتَابِ سُلَيْمٍ : ((وَالْأَقْوَى عِنْدِي التَّوَقُّفُ فِيهِمَا يَرْوِيهِ لَشَهَادَةِ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ عَلَيْهِ بِالضَّعْفِ. وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا الطُّوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الرِّجَالِ قَالَ: إِنَّهُ ضَعِيفٌ))^{١٤} ، وَقَدْ أَخْبَرَ الْعَقِيقِيُّ وَابْنُ الْغَضَائِرِيِّ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ لَا طَرِيقَ لِلرَّوَايَةِ لِكِتَابِ سُلَيْمٍ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، إِلَّا أَنَّهُ قِيلَ أَنَّ هُنَاكَ طَرِيقٌ ثَانٍ إِلَى سُلَيْمٍ، وَهُوَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الصَّبْرِيِّ (أَبُوسَمِينَةَ) ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الصَّنَعَانِيِّ ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الطَّرِيقَ أَيْضًا ضَعِيفٌ لَضَعْفِ أَبِي سَمِينَةَ الصَّبْرِيِّ ، قَالَ الْعَلَامَةُ الْحَوَئِيُّ : ((وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى كِتَابِ سُلَيْمٍ بْنِ قَيْسٍ الْمَرْوِيِّ بِطَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ عَنْهُ ، وَذَلِكَ فَإِنَّ فِي الطَّرِيقِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الصَّبْرِيِّ أَبَا سَمِينَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ كَذَّابٌ))^{١٥} ، نَعَمْ! فَظَهَرَ لَكَ أَنَّ طَرِيقَ الْإِمَامِيَّةِ إِلَى هَذَا الْكِتَابِ ضَعِيفٌ لَا يَصَحُّ الِاحْتِجَاجُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْأَخْبَارِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الْمُنْفِيدُ :

^{١٠} تصحيح اعتقادات الإمامية: ١٤٩.

^{١١} رجال ابن الغضائري: ٦٤.

^{١٢} رجال ابن الغضائري: ٣٦.

^{١٣} رجال الشيخ الطوسي: ١٢٦.

^{١٤} خلاصة الأقوال: ٣٢٥.

^{١٥} معجم رجال الحديث: ٢٣٥/٩.

((فينبغي للمتدّين أن يجتنب العمل بكلّ ما فيه)) ، ثم إنّ له عللاً كثيرة أخرى غير هذه ، إلّا أنّنا نكتفي بما يحجّ الإمامي في ضعفه إذ ليس الغرض تخصيص الكتاب بالدراسة ، لذلك لم نجعل هذا الكتاب لنا موضوعاً في هذه الدراسة البحثية في تأريخ رواية الاثني عشر ، فالكتاب لا تصحّ نسبته إلى سليم وقد مرّ معك قول الشيخ المفيد أنّه: ((قد حصل فيه تخطيط وتدليس)) ، ومرّ معك قوله أيضاً : ((ولا يُعَوَّل على جملة والتقليد لرواته)) ، فلذلك لا ينبغي أن نبني نتائج واستنباطات وتعليقات حول النص على الاثني عشر من كتاب موهوم الصحة والضبط ، لأنّه قد ورد في هذا الكتاب ما يُفيد وجود النص في تلك الحقبة ، ولكن من يعتمده كمن يلهث وراء السراب ويمضغ الهواء ، فنأتي على غيره مكتفين بهذه اللقطة من هذا الكتاب المنسوب إلى سليم بن قيس ، وإلا فقد كان في الخطر الإتيان بتلك الروايات التي في جاء فيها ذكر النص على الاثني عشر من ذلك الكتاب لسليم ، إلّا أنّ ذلك أصبح غير مهمّ والكتاب موضوع وغير مؤثوق لمجموعة علل ذكرناها قريباً وأيضاً نختصرها هنا بطريقة أخرى ، فعلته الأولى سليم بن قيس كما قال ابن الغضائري بأنّه لا يعرفه أصحابهم ، ولعلّ عدم المعرفة تعود إلى الجهالة بحاله أو شخصه ، ثم علته متون هذا الكتاب وتناقضاته لمن أطلع عليه وقد حرّج وأكد على عدم التعويل عليه الشيخ المفيد ، ثم علته ضعف الإسناد إلى سليم بالطريقين ، طريق أبان بن أبي عيَّاش ، وطريق إبراهيم بن عمر الصنعاني كما أخبر السيّد الخوئي وقد مرّ الكلام على هذا بنقله ومصادره ، والجرح مقدّم على التعديل ، ثم علة أخرى وهو أنّ سليم بن قيس انفرد بهذه الروايات في النص على الاثني عشر بالاسم والعدد دوناً عن مسانيد وأماليات الأئمة من غير الإمامية في الاثني عشر إماماً (أئمة الإمامية) في ذلك الوقت ، وأنّ تعلم ثقلها وأهميتها ، بل إنّها مما تعمّ به البلوى في التكليف ، ثم علة أخرى نأتي بها على لسان علي أكبري غفاري وشيخه الشّعрани ، ففي كلامه أنّ الكتاب موضوع في أواخر الدولة الأموية ، وأنّ واضعه جمع فيه أموراً مشهورة وغير مشهورة ، وهذا لعمري إذا ما قد وقع أو قيل من أساطين الإمامية قبل غيرهم في الكتاب فلا يجوز لتوّرّع إمامي أن يحتجّ بكلّ ما فيه ، سواء تفرد به الكتاب أم لم يتفرد ، فإن تفرد فالحال واضح ، وإن لم يتفرد كانت الحجة الروائية التاريخية في الرواية لغيره لا له ، فإن كان الأمر قرينة فذلك كعدمها إذ المقام في خبر الاثني عشر كما تعتقده الإمامية مقام الدليل والفصل والاحتجاج ، ومقامنا في هذا المبحث التأصيل المنهجي فلا اعتماد على غير مُعتمد ، قال علي أكبري غفاري : ((يروي كتاب سليم،

إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان بن أبي عياش، عنه، وقال الشيخ: أبان بن أبي عياش ضعيف. وقال العلامة الحلي: قال ابن الغضائري: إنه وضع كتاب سليم. وقال أستاذنا الشَّعْرَانِي - رحمه الله -: ((التكلم في سليم وأبان بن أبي عياش ينبغي أن يُخصَّص بهذا الكتاب الموجود الذي كان في أيدينا اليوم المعروف بكتاب سليم، والحق أن هذا الكتاب موضوع لغرض صحيح - نظير كتاب الحسينية، وطرائف ابن طاووس، والرحلة المدرسية - وواضعه جمع أموراً مشهورة وغير مشهورة، ولما لم يكن معصوماً أورد فيه أموراً غير صحيحة، والظاهر أنه وضع في أواخر دولة الأمويين حين لم يجاوز عدد خلفائهم اثني عشر نفرًا إذ ورد فيه: ((الغاصبين منهم اثنا عشر، وبعدهم يرجع الحق إلى أهله))، مع أنهم زادوا ولم يرجع، وبالجملة إن أيد ما فيه دليل من خارج فهو، وإلا فلا اعتبار بما يتفرد به، والغالب فيه التأيد وعدم التفرد))^{١٦} اهـ، قلت: فإن كان التأييد فلاجل ذلك الدليل الخارجي تكون الحجة لا لدليل سليم هذا مع تهمة الوضع، فتأمل، وأيضاً تأمل كلام العلامة البهودي يقول عن كتاب سليم بن قيس هذا: ((لكن الذي اعتقده بعد سبر الكتاب صدراً وذيلاً ونقده كلمة كلمة، أن الكتاب موضوع وضعه أحد الغلاة على لسان سليم بن قيس الهلالي ورواية ابن أذينة عن أبان بن أبي عياش، وإنما اختار عمر بن أذينة، لأنه كان هارباً من موطنه - وهو البصرة - إلى مخاليف اليمن، اتقاء شر المهدي العباسي في خلافته (١٦٨هـ - ١٥٨هـ) ومات هناك، فدرس الزنديق مصنف هذا الكتاب، نسخته في الكوفة والبصرة واليمن، بأيدي الوراقين المغفلين، وأخذ الأصحاب يروونها وجادة، حسب الإجازات التي لهم إلى روايات عمر بن أذينة، من دون أن يتمكنوا من تحقيق النسخة وقراءتها على ابن أذينة، كل ذلك شوقاً منهم في الطعن على أعداء أهل البيت وكسر شوكتهم. فكما ترى في أول الكتاب، بل وفي أثنائه، جعل الواضع الدجال يستوثق لنشر أكاذيبه فيدعي عن لسان أبان أنه كان يعرض كل حديث مرّات عديدة على أصحاب رسول الله من شيعة علي عليهم الصلاة والسلام، ومع ذلك لم يطمئن من وقوع أسطوره موقع القبول حتى عرّضه حديثاً حديثاً وجملة واحدة على إمام بعد إمام. ترى هذا المغفل الخبيث يأخذ الحديث عن لسان علي عليه السلام ثم يعرض حديثه على الحسن بن علي عليه السلام، كأنه لم يثق بحديث أمير المؤمنين إلا بعد شهادة الحسن بن علي بمثل ما قال أبوه، ومع ذلك كله لا يثق بذلك حتى يعرضه على الحسين بن

^{١٦} دراسات في علم التّراية: ٢٣٣.

عليّ، ثم عليّ بن الحسين زين العابدين ، ثم يحج بيت الله ويعرضه عليّ أبي جعفر محمد بن عليّ الباقر، وهذه هي سيرة الكذابين يُريدون بذلك إغفال المحدثين السُدج))^{١٧}. نعم! وأختم بذكر كيف ناول سليم بن قيس كتابه لأبان بن أبي عيَّاش ، وذلك أنّ أبان وُلد سنة (٦٢هـ) ، ووفاة سليم كانت سنة (٧٦هـ) ، قال أبان : ((فَلَمْ أَلْبَثْ أَنْ حَضَرْتَهُ الْوَفَاةَ، فِدَعَانِي وَخَلَا بِي ، وَقَالَ: يَا أَبَانَ، إِنِّي قَدْ جَاوَزْتُكَ فَلَمْ أَرِ مِنْكَ إِلَّا مَا أَحَبَّ. وَإِنَّ عِنْدِي كُتُبًا سَمِعْتُهَا عَنِ الثَّقَاتِ وَكَتَبْتُهَا بِيَدِي، فِيهَا أَحَادِيثُ لَا أَحِبُّ أَنْ تَظْهَرَ لِلنَّاسِ، لِأَنَّ النَّاسَ يُنْكِرُونَهَا وَيُعْظَمُونَهَا))^{١٨} ، فأعطى سليم أبان الكتاب في وقت حُضور وفاته ، وعُمر أبان وقتها أربعة عشر عاماً!. ثم احتفظ أبان بكتاب سليم هذا إلى قبل شهر من وفاته سنة (١٣٨هـ) ، ثم دعا عمر بن أذينة وأعطاه النسخة ، قال عمر بن أذينة : ((دَعَانِي أَبَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ قَبْلَ مَوْتِهِ بِنَحْوِ شَهْرٍ ، فَقَالَ لِي: رَأَيْتُ الْبَارِحَةَ رُؤْيَا، أَنِّي خَلِيقٌ أَنْ أَمُوتَ سَرِيعًا. إِنِّي رَأَيْتُكَ الْغَدَاةَ فَرَحْتَ بِكَ. إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ سُلَيْمَ بْنَ قَيْسٍ الْهَلَالِي فَقَالَ لِي: ((يَا أَبَانَ، إِنَّكَ مَيِّتٌ فِي أَيَّامِكَ هَذِهِ. فَاتَّقِ اللَّهَ فِي وَدِيعَتِي وَلَا تُضَيِّعْهَا، وَفِّ لِي بِمَا ضَمَنْتَ مِنْ كِتَابِنَا. وَلَا تَضَعْهَا إِلَّا عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ شِيعَةِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ لَهُ دِينٌ وَحَسَبٌ)) ، فَلَمَّا بَصُرْتُ بِكَ الْغَدَاةَ فَرَحْتُ بِرُؤْيَيْكَ))^{١٩} ، نعم! وذلك كان قبل موت أبان بن أبي عيَّاش بشهر ، ثم في القرن الرابع الهجري ظهرت هذه الروايات في الصحف والمصنّفات الحديثية ، وهذا كله يزيد من عدم الاطمئنان ، بل ويزيد من قوّة قول مَنْ قَالَ أَنَّ أَبَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ تَفَرَّدَ لَوْحِدِهِ بِرَوَايَةِ كِتَابِ سُلَيْمٍ عَنْ سُلَيْمٍ ، على قول مَنْ قَالَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عُمَرَ الصَّنْعَانِي لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْكِتَابِ مُبَاشَرَةً عَنْ سُلَيْمٍ ، وَأَبَانَ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ كَمَا مَرَّ مَعَكَ ، نعم! أيضاً كتاب سليم هذا قد حوى روايات في تحريف القرآن ، منها ما رواه من كلام طلحة بين عبيد الله لأمر المؤمنين (ع) ، قال طلحة : ((يَا أَبَا الْحَسَنِ، شَيْءٌ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهُ: رَأَيْتُكَ خَرَجْتَ بِثَوْبٍ مَخْتُومٍ عَلَيْهِ فَقُلْتَ: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي لَمْ أَزَلْ مَشْغُولًا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، بَغْسَلَهُ وَتَكْفَيْنَهُ وَدَفَنَهُ. ثُمَّ شُغِلْتُ بِكِتَابِ اللَّهِ حَتَّى جَمَعْتَهُ، فَهَذَا كِتَابُ اللَّهِ مَجْمُوعًا لَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ حَرْفٌ)) ، فَلَمْ أَرِ ذَلِكَ الْكِتَابَ الَّذِي كَتَبْتَ وَأَلْفَتْ. وَلَقَدْ رَأَيْتُ عُمَرَ بَعَثَ إِلَيْكَ - حِينَ اسْتَخْلَفَ - أَنْ أَبْعَثَ بِهِ إِلَيَّ، فَأَيُّتُ أَنْ تَفْعَلَ. فَدَعَا عُمَرَ النَّاسَ، فَإِذَا شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى آيَةِ قُرْآنٍ كَتَبَهَا وَمَا لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهَا

^{١٧} معرفة الحديث: ٢٥٩.

^{١٨} كتاب سليم بن قيس: ٣٤.

^{١٩} كتاب سليم بن قيس: ١٢٤.

غير رجل واحد رَمَاهَا وَلَمْ يَكْتُبْهُ ، وقد قال عمر - وأنا أسمع - : ((إِنَّهُ قَدْ قُتِلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ رِجَالٌ كَانُوا يَقْرَءُونَ قُرْآنًا لَا يَقْرَأُهُ غَيْرُهُمْ فَذَهَبَ)) ، وَقَدْ جَاءَتْ شَاةٌ إِلَى صَحِيفَةٍ - وَكُتِّبَ عُمَرُ يَكْتُبُونَ - فَأَكَلَتْهَا وَذَهَبَ مَا فِيهَا، وَالْكَاتِبُ يَوْمئِذٍ عَثْمَانُ فَمَا تَقُولُونَ؟! . وَسَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ وَأَصْحَابَهُ الَّذِينَ أَلْفَوْا مَا كَتَبُوا عَلَى عَهْدِ عَثْمَانَ: ((إِنَّ الْأَحْزَابَ كَانَتْ تَعْدِلُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَالنُّورَ سِتُونَ وَمِائَةَ آيَةٍ، وَالْحَجَرَاتِ تِسْعُونَ آيَةً)) فَمَا هَذَا؟! . وَمَا يَمْنَعُكَ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - أَنْ تُخْرِجَ إِلَيْهِمْ مَا قَدْ أَلْفَتْ لِلنَّاسِ؟! . وَقَدْ شَهِدَتْ عَثْمَانُ حِينَ أَخَذَ مَا أَلْفَ عُمَرُ فِجْمَعَ لَهُ الْكِتَابَ وَحَمَلَ النَّاسَ عَلَى قِرَاءَةِ وَاحِدَةٍ ، وَمَزَّقَ مُصْحَفَ أَبِي بَنِي كَعْبٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَحْرَقَهُمَا بِالنَّارِ . فَمَا هَذَا؟! . فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا طَلْحَةَ، إِنَّ كُلَّ آيَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عِنْدِي بِإِمْلَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَخَطِّي بِيَدِي، وَتَأْوِيلَ كُلِّ آيَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَكُلِّ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ أَوْ حَدٍّ أَوْ حُكْمٍ أَوْ أَيْ شَيْءٍ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ عِنْدِي مَكْتُوبٌ بِإِمْلَاءِ رَسُولِ اللَّهِ وَخَطِّي يَدِي حَتَّى أُرْشَ الْخَدَشَ . قَالَ طَلْحَةُ: كُلُّ شَيْءٍ مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ أَوْ خَاصٍّ أَوْ عَامٍّ، كَانَ أَوْ يَكُونُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَسِوَى ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَسَرَّ إِلَيَّ فِي مَرَضِهِ مِفْتَاحَ أَلْفِ بَابٍ مِنَ الْعِلْمِ يَفْتَحُ كُلَّ بَابِ أَلْفِ بَابٍ . وَلَوْ أَنَّ الْأُمَّةَ مِنْذُ قَبْضِ اللَّهِ نَبِيَّهُ اتَّبَعُونِي وَأَطَاعُونِي لِأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ رَغَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ))^{٢٠} ، نَعَمْ! وَفِي هَذَا تَأَمَّلْ أَخِي الْبَاحِثُ ، فَإِنَّمَا الْمَصْدَرُ وَالسَّنَدُ وَاحِدٌ لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ وَرَوَايَاتِ الْإِسْنَيْنِيِّ عَشْرَ فِي كِتَابِ سُلَيْمٍ! . نَعَمْ! وَالَّذِي قَدْ يَظْهَرُ لِلْبَعْضِ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ كَانَ نُسخَةً صَغِيرَةً ثُمَّ أَصْبَحَ يَزِيدُ فِيهَا الْمُتَأَخَّرُونَ وَالرَّوَاةُ وَيَدْسُونَ فِيهَا غَيْرَهَا حَتَّى اخْتَلَطَ خَلْطًا كَثِيرًا وَذُلَّسَ فَخَرَجَ عَنِ الْكُتُبِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَنْدَ إِلَيْهَا ، وَهَذَا كُلُّهُ اسْتِقْرَاءٌ مِنْ دَاخِلِ الْبَيْتِ الْإِمَامِيِّ ، وَإِلَّا فَهُوَ كِتَابٌ غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَا مُعْتَرَفٌ بِهِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ .

ثالثاً: كِتَابُ (الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَةِ) لِلْإِمَامِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (ع) (ت ٩٥ هـ) :

وهذا الكتاب بمجموع أدعيته عن الإمام علي بن الحسين (ع) هو محل اتفاق الشيعة باختلاف مذاهبهم على صحته إلا أنه خلا عن خبر الاثني عشر تصريحاً أو تلميحاً ، بل إنه أيضاً أتى يرد على

^{٢٠} كتاب سليم بن قيس: ٢١١.

مضمون خبر الاثني عشر وما تعتقده الإمامية منه ، فنذكر من ذلك ما جاء في دعاء الإمام السجّاد (ع) يطلب شفاعة النبي (ص) لأهل البيت عليهم السلام، والمعلوم أنّ هذا هو قول الزيدية ، بينما مقتضى قول الإمامية في أنّهم المنصوص عليهم أنّهم معصومون من الصغائر والكبائر بل ومن السهو والنسيان! . يشفعون ولا تصحّ الشفاعة من غيرهم هم ، وأنّ منزلتهم فوق الملائكة والأنبياء ، قال (ع) : ((وَعَرَفَهُ فِي أَهْلِهِ الطَّاهِرِينَ وَأَمَّتِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ حُسْنِ الشَّفَاعَةِ أَجَلَ مَا وَعَدْتُهُ يَا نَافِذَ الْعِدَةِ يَا وَاقِيَ الْقَوْلِ يَا مُبَدِّلَ السَّيِّئَاتِ بِأُضْعَافِهَا مِنَ الْحَسَنَاتِ إِنَّكَ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ))^{٢١} .

نعم! فالصحيفة السجادية خلّت عن ذكر خبر الاثني عشر إماماً أئمة الإمامية ، والكلام في هذا المبحث لا يزال حول التاريخ الروائي لخبر الاثني عشر في كتب الإمامية .

رابعاً : كتاب (تفسير الإمام الحسن العسكري) ، (ت ٢٦٠هـ) :

وهذا الكتاب من كتب الإمامية تبرّز أهميته في كونه يُنسب إلى الإمام الحادي عشر الحسن بن علي العسكري (ع) ، ولا شك أنّه لا بدّ أن يكون قوياً في رتبته ومادته وأنّ الإمام الحسن العسكري (ع) سيروي للأئمة فيه أو يحكي خبر الأئمة الاثني عشر ، هذا كلّ إن صحّت نسبته ، إلّا أنّ ذلك الكتاب لم يردّ فيه ما يُشير إلى خبر الاثني عشر من قريبٍ ولا من بعيدٍ ، وهذا فيزيّد قولنا ويُعصّده من أنّ خبر الاثني عشر لم يكن له ذكرٌ أو وجودٌ روائيٍّ أو معرفيٍّ لدى أئمة الإمامية (إن صحّحنا نسبته إليهم) ، ولا لدى سلف الإمامية شيعة الإمامية (إن صحّحنا تبعيتهم لهم) ، نعم! وأمّا عن صحّة الكتاب فقد قدح فيه أعلام من الإمامية وأثبتته آخرون ، والذي نراه أنّه ليس للإمامية إلى هذا الكتاب طريقٌ يصحّ ، وننزه الإمام الحسن العسكري (ع) رأساً عن الاعتقاد الإمامي ، فإنّ هذا التفسير لا يروى إلّا عن طريق يوسف بن محمّد بن زياد ، وعليّ بن محمّد بن سيّار ، كلاهما كانا يجلسان إلى الإمام الحسن بن علي العسكري (ع) وهو يُملي عليهما التفسير ، قال السيّد الخوئي وهو يترجم لعليّ بن محمّد بن سيّار : ((التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام ، إنّما هو برواية هذا الرجل وزميله يوسف بن محمّد بن زياد ، وكلاهما مجهول الحال ، ولا يُعتدّ برواية أنفسهما عن الإمام عليه السلام ، اهتمامه عليه السلام بشأنهما ، وطلبه من

^{٢١} الصحيفة السجادية: ٨١.

أبويهما إبقائهما عنده ، لإفادتهما العلم الذي يُشرفهما الله به . هذا مع أن الناظر في هذا التفسير لا يشك في أنه موضوع ، وجلّ مقام عالم مُحقق أن يكتب مثل هذا التفسير ، فكيف بالإمام عليه السلام))^{٢٢} ، نعم! ثم قبل هذين الرجلين ابن زياد والسيار ، فإن الراوي عنهما هم محمد بن القاسم الاسترابادي ، وهكذا السند إلى الكتاب عن الشيخ الصدوق ، قال : ((أخبرنا أبو الحسن محمد بن القاسم المفسر الاسترابادي الخطيب. قال: حَدَّثني أبو يعقوب يوسف بن محمد بن زياد ، وأبو الحسن علي بن محمد بن سيار)) ، نعم! ومحمد بن القاسم الراوي عن مجهولي الحال هو أيضاً ضعيفٌ ، قال ابن الغضائري : ((محمد بن القاسم المفسر الاسترابادي : روى عنه أبو جعفر بن بابويه ، ضعيفٌ كذاب ، روى عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين ، أحدهما يعرف بيوسف بن محمد بن زياد ، والآخر علي بن محمد بن سيار))^{٢٣} ، وقال الخوئي يتكلم عن محمد بن القاسم : ((وأما المتأخرون فقد ضَعُفَ العلامة ، والمحقق الدّاماد ، وغيرهما ، وثقته جماعة آخرون على ما نُسب إليهم ، والصحيح أن الرجل مجهول الحال ، لم تثبت وثاقته ، ولا ضَعُفُهُ ، ورواية الصدوق عنه كثيراً لا تدل على وثاقته ، ولا سيما إذا كانت الكثرة في غير كتاب الفقيه))^{٢٤} ، وقال الخوئي أيضاً : ((وعلى كل حال فالتفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام بروايته لم يثبت ، فإنه رواه عن رجلين مجهول حالهما))^{٢٥} .

نعم! بهذا أكتفي حول هذا الكتاب ، وقد وقفت على الشاهد من هذا الكتاب على أصل المبحث في خبر الاثني عشر ، فإنه لم يرد فيه رواية لخبر الاثني عشر .

خامساً : كتاب (فرق الشيعة) للحسن بن موسى النوبختي (ت ٣١٠هـ) :

وهذا الكتاب من كتب الإمامية تبرّز أهميته أنه معاصرٌ لزمان الإمام الحادي عشر الحسن بن علي العسكري (ع) ، معاصرٌ لزمان الغيبة الصغرى ، ومؤلفه هو الحسن بن موسى النوبختي ، اتفق الإمامية على وثاقته ، وقد أتيت به في القسم الأول لكتب القرون الثلاثة الأولى لما كان يتكلم عن أهل هذه القرون

^{٢٢} معجم رجال الحديث: ١٥٧/١٣.

^{٢٣} رجال ابن الغضائري: ٩٨.

^{٢٤} معجم رجال الحديث: ١٦٣/١٨.

^{٢٥} معجم رجال الحديث: ١٦٣/١٨.

أَكْثَرُ وَجْهِهِ ، نعم! قال عن النُّوبختي الشَّيْخ الطُّوسِي : ((مُتَكَلِّمٌ ثَقَّةٌ))^{٢٦} ، وقال النَّجاشِي : ((شَيْخُنَا الْمُتَكَلِّمُ ، الْمُبَرِّزُ عَلَى نُظَرَائِهِ فِي زَمَانِهِ قَبْلَ الثَّلَاثِيَّةِ وَبَعْدَهَا))^{٢٧} ، وقال الْعَلَامَةُ الْحَلِّي : ((مُتَكَلِّمٌ فَيْلَسُوفٌ ، وَكَانَ إِمَامِيًّا ، حَسَنَ الْإِعْتِقَادِ ، ثَقَّةٌ))^{٢٨} ، نعم! ولم أَفُفْ عَلَى تَارِيخِ وَلَا دِتِهِ إِلَّا أَنَّهُ يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ عَاصَرَ الْإِمَامِ الْحَادِي عَشَرَ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ (ع) الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٢٦٠هـ) .

نعم! وهذا الْكِتَابُ (فِرْقُ الشَّيْعَةِ) ، وَمُؤَلَّفُهُ إِمَامِيٌّ ، قَدْ أَهْتَمَّ بِتَدْوِينِ فِرْقِ الشَّيْعَةِ ، وَأَقْوَالِهَا ، وَمَذَاهِبِهَا ، وَعِلَلِ الْمَبَانِي الَّتِي تَبَنَّتْهَا مِنْ تِلْكَ الْمَذَاهِبِ كَأَصُولٍ لِمَذَاهِبِهَا ، فَإِنَّهُ لَا شَكَّ سَيَكُونُ لَهُ دَوْرٌ مَعْرِفِي لِتَحْدِيدِ هَوِيَّةِ خَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ كَمَا تَعْتَقِدُ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ ، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ طَالَعَ كِتَابَ (فِرْقِ الشَّيْعَةِ) سَيَجِدُ أَنَّهُ قَدْ خَلَا مِنْ دَفْتِهِ إِلَى دَفْتِهِ عَنْ ذِكْرِ خَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ إِمَامًا بِالْعَدَدِ ، أَوْ بِالِاسْمِ وَالْعَدَدِ ، بَلْ إِنَّ تَارِيخَ فِرْقِ الشَّيْعَةِ بَعُمُومٍ لَمْ يَكُنْ لَذَلِكَ النَّصِّ الْإِثْنِي عَشَرِيَّ أَيْ تَأْثِيرٍ فِيهِ ، عَلَى أَقْوَالِهَا وَاعْتِقَادَاتِهَا وَمُبَرَّرَاتِهَا وَعِلَلِهَا فِيمَا تَذْهَبُ إِلَيْهِ كَمَا سَنَبِّئُ ذَلِكَ ، نَعَمْ! وَذَلِكَ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْإِثْنِي عَشَرَ إِلَى الْقَرْنِ الثَّلَاثِ إِلَى أَوَائِلِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُضُورٌ دَاخِلَ الْبَيْتِ الْإِمَامِيِّ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَنْدٌ لِاحْتِقَاقِ أَتَى بِهِ الْمُصَنِّفُونَ الْمُتَأَخَّرُونَ ، وَذَلِكَ أَنَّ كِتَابَ (فِرْقِ الشَّيْعَةِ) قَدْ تَكَلَّمَ عَنْ بَدَايَةِ التَّشْيِيعِ مِنْ زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، إِلَى مَا بَعْدَ زَمَنِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَسْكَرِيِّ (ع) ، وَذَكَرَ الْفِرْقَ الَّتِي انْحَرَفَتْ عَنِ التَّشْيِيعِ الصَّحِيحِ حَسَبَ رَأْيِهِ ، كَمَا ذَكَرَ الْفِرْقَةَ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَى التَّشْيِيعِ الصَّحِيحِ أَيْضًا حَسَبَ رَأْيِهِ وَمَا يَتَّبِعُهَا ، وَهُنَا سَنَسْتَعَرِضُ مَعَ الْبَاحِثِ أَرْبَعَةً وَثَلَاثِينَ وَقْفَةً تُسَاهِمُ فِي تَحْدِيدِ التَّارِيخِ الرَّوَائِي لَخَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ دَاخِلَ الْبَيْتِ الْإِمَامِيِّ ، وَأَنَّ ذَلِكَ الْوُجُودَ الْحَقِيقِي لَذَلِكَ النَّصِّ دَاخِلَ الْبَيْتِ وَالسَّلَفِ الْإِمَامِيِّ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا حَتَّى أَوَائِلِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ (مَحَلٌّ وَتَارِيخٌ التَّدْرِجِ الْبَحْثِي هُنَا وَسَنَسْتَعَرِضُ مَا بَعْدَهُ) ، نَعَمْ! وَهَذِهِ الْوَقْفَاتُ سَنَسْتَعَرِضُ فِيهَا حِكَايَةَ النُّوبَخْتِيِّ لِبَدَايَةِ التَّشْيِيعِ حَتَّى مَا بَعْدَ مَوْتِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ ، وَنَحْتَ عَلَى تَأْمُلٍ عِلَلِ تَبَنِّي الشَّيْعَةِ لِأَقْوَالِهَا وَاعْتِقَادَاتِهَا هَلْ كَانَ النَّصُّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ أَمْ غَيْرُهُ؟! فَمِنْ تِلْكَ الْوَقْفَاتِ :

^{٢٦} رجال الشيخ الطوسي: ٤٢٠.

^{٢٧} معجم رجال الحديث: ١٥٤/٦.

^{٢٨} خلاصة الأقوال: ١٠٠.

الوقفة الأولى : قال النوبختي : ((فأول الفرق الشيعة ، وهي فرقة علي بن أبي طالب عليه السلام المسمون شيعة علي في زمان النبي (ص) وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته. منهم المقداد بن الأسود الكندي ، وسلمان الفارسي ، وأبو ذر جندب بن جنادة الغفاري ، وعمار بن ياسر المذحجي وغيرهم ممن وافقت مودته مودة علي عليه السلام، وهم أول من تشيع من هذه الأمة،...، فلما قبض الله عز وجل نبيه (ص) افرقت فرقة الشيعة ثلاث فرق))^{٢٩}.

تعليق : وهذا تقول به كل طوائف الشيعة ، ثم سيتكلم النوبختي عن أول فرق الشيعة وهي التي سندكرها ونخصصها بالذكر في هذا الكتاب ، وهي فرقة الإمامية .

الوقفة الثانية : قال النوبختي : ((فرقة منهم، قالت: إن علياً عليه السلام إمام مفترض الطاعة بعد رسول الله (ص)، واجب على الناس القبول منه والأخذ ،....، وقالوا إنه لا بد مع ذلك من أن يقوم مقامه بعده رجل من ولده من ولد فاطمة بنت محمد عليهم السلام معصوم من الذنوب طاهر من العيوب بقي نبي مأمون رضي مبراً من الآفات والعاهات في كل من الدين والنسب والمولد يؤمن منه العمدة والخطأ والزلل منصوب عليه من الإمام الذي قبله ، مضاف إليه بعينه واسمه، الموالي له ناج والمُعادي له كافر هالك))^{٣٠}.

تعليق : وهذا القول الأول في أمير المؤمنين (ع) تقول به جميع الشيعة وهو أنه (ع) إمام مفترض الطاعة ، وتأمل كيف أن النوبختي جعل المعيار والعلامة في معرفة الإمام بعد الإمام ، فتجده يقول : ((منصوص عليه من الإمام الذي قبله)) ، فالنص من الإمام السابق إلى الإمام اللاحق أو الوصية هي طريق معرفة الأمة للإمام ، فلم يذكر النوبختي أن طريق معرفة الإمام ، أو أن طريق الإمامة لهذه الفرقة هي النص على الاثني عشر ، فلان ، بعد فلان ، إلى الثاني عشر ، وقوله : ((مضاف إليه بعينه واسمه)) ، أي أن النص والوصية من الإمام السابق لا تكون بالتعريض ، أو العلامة ، بل تكون بالنص على اللاحق باسمه وعينه ، فالباقر يوصي إلى جعفر بن محمد بن علي المعلوم حال الوصية بالاسم والعين بأنه جعفر المقصود بالوصية دون غيره ، فلا يقال ابني الطويل ، أو الأوسط ، أو أمثالها ، نعم! ومصنفات الإمامية الحديثية

^{٢٩} فرق الشيعة: ٢٨.

^{٣٠} فرق الشيعة: ٢٩.

فيها روايات كثيرة جداً عن جهل سلف الإمامية بأئمتهم بعد أئمتهم إلا بعد معرفة وصية السابق إلى اللاحق ، فهذا يتوافق مع ما حكاه النوبختي هنا من طريق للإمامة عند فرقة الإمامية ، وسيأتي من كلام النوبختي وهو يتكلم عن الفرق التي نجمت بعد موت كل إمام من أئمة الإمامية ما يجعلك تقطع على أنه لم يكن لسلف الإمامية معرفة بخبر الاثني عشر ، لا بالعدد ، ولا بالعدد والاسم ، نعم ! إذ لا ينبغي أن يُحمل النوبختي هذا الأصل وهذا الطريق وهذا الدليل من حال فرقة الإمامية وهو يتكلم عنهم لو أنه كان حاضراً معلوماً له ، أو معلوماً من واقع ما قبل القرن الرابع داخل البيت الشيعي بعموم ، والبيت الإمامي على وجه الخصوص ، فهذا يدلنا على أن التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر من كتب الإمامية هو متأخر عن زمن النوبختي ، وما قبله إلى زمن رسول الله (ص) .

الوقف الثالث : قال النوبختي : ((وأما الشيعة العلوية الذين قالوا بفرض الإمامة لعلي بن أبي طالب عليه السلام من الله ومن رسوله (ص) فإنهم ثبتوا على إمامته ، ثم إمامة الحسن من بعده ، ثم إمامة الحسين بعد الحسن ، ثم افترقوا بعد قتل الحسين عليه السلام فرقا))^{٣١}.

تعليل : وهنا ذكر النوبختي ، أصناف الفرق في حياة أمير المؤمنين (ع) ، وبعد موته (ع) ، إلى أن ذكر في كلامه المقتبس الفرقة التي قالت بإمامة الإمام الحسن بن علي بعد أبيه عليهما السلام ، ثم إمامة الحسين بن علي بعد أخيه عليهما السلام ، وهذا قول الزيدية والإمامية ، ثم سيدكر النوبختي أقوال الفرق بعد مقتل الإمام الحسين بن علي (ع) ، وسندكر ما يخص الفرقة الإمامية محور البحث ، وسنركز على جانب كيفية وآلية انتقال الإمامة ، ومعرفة الإمام بعد الإمام ، وقد ذكرنا لك قريباً في الوقفة الثانية أن طريق الإمامة عند سلف الإمامية هو النص والوصية من الإمام السابق إلى اللاحق ، فقط .

الوقف الرابع : قال النوبختي : ((فنزلت فرقة إلى القول بإمامة علي بن الحسين ، وكان يُكنى بأبي محمد ويكنى بأبي بكر وهي كنيته الغالبة عليه ، فلم تزل مُقيمة على إمامته حتى توفي بالمدينة))^{٣٢}.

^{٣١} فرق الشيعة: ٦٩.

^{٣٢} فرق الشيعة: ٦٩.

تعلیق : یعنی اُنّ وجه إمامته عند هذه الفرقة هو الوصيّة والنّص من الإمام الحسين السّبط (ع) ، إلى ابنه علي بن الحسين (ع) ، وإلى هنا لم يذكّر التّوحيثي النّص عن رسول الله (ص) ، خبر الاثني عشر ، ثمّ ذكر فرقا وأصنافاً من فرق الشيعة .

[النّص على الاثني عشر في واقع سلف الإماميّة بعد الإمام السّجاد (ع)]

الوقفة الخامسة : قال التّوحيثي : ((وَأَمَّا الَّذِينَ أَثْبَتُوا الْإِمَامَةَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، ثُمَّ لِلْحَسَنِ ، ثُمَّ لِلْحُسَيْنِ ، ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، ثُمَّ نَزَلُوا إِلَى الْقَوْلِ بِإِمَامَةِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بَاقِرِ الْعِلْمِ فَأَقَامُوا عَلَى إِمَامَتِهِ إِلَى أَنْ تَوَفَّى غَيْرَ نَفَرٍ يَسِيرُ مِنْهُمْ فَأَتَتْهُمْ سَمِعُوا رَجُلًا مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ عُمَرُ بْنُ رِيَّاحٍ زَعَمَ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَهُ فِيهَا بِجَوَابٍ ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ فِي عَامٍ آخَرَ ، فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بِعَيْنِهَا فَأَجَابَهُ فِيهَا بِخِلَافِ الْجَوَابِ الْأَوَّلِ ، فَقَالَ لِأَبِي جَعْفَرٍ: هَذَا خِلَافُ مَا أَجَبْتَنِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْعَامِ الْمَاضِي ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ جَوَابَنَا رَبِّمَا خَرَجَ عَلَى وَجْهِ التَّقِيَّةِ. فَشَكَّكَ فِي أَمْرِهِ وَإِمَامَتِهِ فَلَقِيَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ أَبِي جَعْفَرٍ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ مَسْأَلَةٍ ، فَأَجَابَنِي فِيهَا بِجَوَابٍ ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْهَا فِي عَامٍ آخَرَ فَأَجَابَنِي فِيهَا بِخِلَافِ جَوَابِهِ الْأَوَّلِ!. فَقُلْتُ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟! فَقَالَ: فَعَلْتُهُ لِلتَّقِيَّةِ ، وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ أَنِّي مَا سَأَلْتُهُ عَنْهَا إِلَّا وَأَنَا صَاحِبُ الْعِزِّ عَلَى التَّيْدِينَ بِمَا يُفْتَنِي بِهِ وَقَبُولُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ فَلَا وَجْهَ لِاتِّقَائِهِ إِلَّا فِي هَذِهِ حَالِي ، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ: فَلَعَلَّكَ حَضَرَكَ مَنْ اتَّقَاهُ؟ فَقَالَ: مَا حَضَرَ مَجْلِسَهُ فِي وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ غَيْرِي ، لَا وَلَكِنْ جَوَابِيهِ جَمِيعاً خَرَجَ عَلَى وَجْهِ التَّبَخُّثِ وَلَمْ يُحْفَظْ مَا أَجَابَ بِهِ فِي الْعَامِ الْمَاضِي فَيُجِيبُ بِمِثْلِهِ. فَرَجَعَ عَنْ إِمَامَتِهِ ، وَقَالَ: لَا يَكُونُ إِمَامًا مَنْ يُفْتَنِي بِالْبَاطِلِ عَلَى شَيْءٍ بُوْجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ وَلَا فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا مَنْ يُفْتَنِي بِتَقِيَّةٍ بَغَيْرِ مَا يَجِبُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا مَنْ يُرْخِي سِتْرَهُ وَيُغْلِقُ بَابَهُ ، وَلَا يَسَعُ الْإِمَامُ إِلَّا الْخُرُوجُ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ ، فَمَالٌ بِسَبَبِهِ إِلَى قَوْلِ الْبُتْرِيِّ ، وَمَالٌ مَعَهُ نَفَرٌ يَسِيرُ. وَبَقِيَ سَائِرُ أَصْحَابِ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْقَوْلِ بِإِمَامَتِهِ حَتَّى تُوَفِّي))^{٣٣}.

تعلیق : وهُنا انظر كيف افترقت جماعة قليلة في حياة الإمام الباقر (ع) عن إمامته وذهبت إلى مذهب البترية حسب قول التّوحيثي ، لا شكّ أنّ النّص على الاثني عشر عن رسول الله (ص) كان غائباً عنهم ،

^{٣٣} فرق الشيعة: ٧٣.

غير معلوم لهم ، لذلك قام عمر بن رباح يختبر ويشك ويحلل ! لا بأس قد يكون ذلك عناداً من عمر بن رباح وأصحابه ، فهل تكرر ذلك الجهل بمضمون النص على الاثني عشر في معرفة الأئمة معرفة قطعية متواترة بالخبر عن رسول الله (ص) ، انظر قول النوبختي في الوقفة السادسة الآتية .

[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمامية بعد الإمام الباقر (ع)]

الوقفة السادسة : قال النوبختي : ((فلما توفي أبو جعفر عليه السلام ، افرقت أصحابه فرقتين : فرقة منها قالت بإمامة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الخارج بالمدينة المقتول بها ، وزعموا أنه القائم وأنه الإمام المهدي وأنكروا أنه قتل وقالوا إنه حي لم يموت ، ... ، وأما الفرقة الأخرى من أصحاب أبي جعفر محمد بن علي ، فنزلت إلى القول بإمامة أبي عبد الله جعفر بن محمد))^{٣٤}.

تعليق : وهنا انظر كيف انقسم أصحاب الإمام الباقر (ع) إلى فرقتين ، واحدة مع الإمام النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن (ع) ، والثانية مع الإمام الصادق جعفر بن محمد (ع) ، تجد أن واقع تلك الحقة لا يجبر عن نصوص اثني عشرية تنص على الأئمة واحداً بعد واحد من زمن رسول الله (ص) ، بالأسماء والأعداد ، بل إن البعض يدعي تواتر ذلك لسلف الإمامية في أزمان الأئمة ! وإلا لو كان خبر العدد لوحده حاضراً بين سلف الإمامية لما ذهب الفرقة الأولى من أصحاب الباقر (ع) إلى الوقف على النفس الزكية الإمام محمد بن عبد الله بن الحسن (ع) وأنه المهدي ، وأنه حي لم يموت ، فأين بقية سلسلة العدد اثني عشر ؟! نعم ! وسيأتي لهذا المعنى تفنيده فيما سننقله عن النوبختي قريباً إن شاء الله ، وهو يحكي عن فرق الشيعة في حياة الإمام الصادق جعفر بن محمد (ع) ، وما بعدها .

الوقفة السابعة : قال النوبختي : ((وأما الفرقة الأخرى من أصحاب أبي جعفر محمد بن علي ، فنزلت إلى القول بإمامة أبي عبد الله جعفر بن محمد ، فلم تزل ثابتة على إمامته أيام حياته غير نفر منهم يسير ، فإنهم لما أشار جعفر بن محمد إلى إمامة ابنه إسماعيل ، ثم مات إسماعيل في حياة أبيه ، رجعوا عن إمامة جعفر وقالوا كذبنا ولم يكن إماماً لأن الإمام لا يكذب ولا يقول ما لا يكون ، وحكوا عن جعفر أنه ، قال : ((إن

^{٣٤} فرق الشيعة: ٧٤.

الله عَزَّ وَجَلَّ بَدَأَ لَهُ فِي إِمَامَةِ إِسْمَاعِيلَ)) ، فَأَنْكَرُوا الْبَدَأَ وَالْمَشِئَةَ مِنْ اللَّهِ ، وَقَالُوا هَذَا بَاطِلٌ لَا يَجُوزُ ، وَمَالُوا إِلَى مَقَالَةِ الْبُتْرِيَّةِ ، وَمَقَالَةِ سُليمانَ بْنِ جَرِيرٍ))^{٣٥}.

تعلیق : وهُنَا انْظُرْ كَيْفَ رَجَعَ أَوْلَئِكَ النَّفَرُ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) ، وَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا نَصًّا أَثْنِي عَشْرِيًّا مُلْزَمًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) فِي الْإِمَامِ فَيَلْتَزِمُوهُ ، ثُمَّ انْظُرْ كَيْفَ نَصَّ وَأَشَارَ الْإِمَامُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ع) عَلَى ابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ مِنْ بَعْدِهِ ، تَجِدُ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ نَصٌّ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ فِي الْاِثْنِي عَشَرَ ، أَوْ خَبَرٌ يُحْكِي أَثْنِي عَشَرَ إِمَامًا بِأَسْمَائِهِمْ وَأَعْدَادِهِمْ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ النَّصُّ مَوْجُودًا بِالْعَدَدِ وَالْاِسْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) مَرْوِيًّا عِنْدَ سَلَفِ الْإِمَامِيَّةِ مَعْلُومًا هُمْ ، بَلْ مَعْلُومٌ لِلْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) نَفْسَهُ ، فَسَيَكُونُ الْإِمَامُ عَلَى لِسَانِ الرَّسُولِ (ص) هُوَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ (ع) ، فَكَيْفَ يُشِيرُ وَيَنْصُ الْإِمَامُ الصَّادِقُ (ع) عَلَى ابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ بِالْإِمَامَةِ مِنْ بَعْدِهِ؟! ذَلِكَ يُقَوِّي مَا ذَكَرَهُ التَّوْبِخْتِي فِي أَوَّلِ حِكَايَتِهِ لِقَوْلِ الْإِمَامِيَّةِ فِي الْوَقْفَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ أَنَّ طَرِيقَ الْإِمَامَةِ هُوَ نَصُّ السَّابِقِ إِلَى الْلاحِقِ ، فَمَعْرِفَةُ سَلَفِ الْإِمَامِيَّةِ أَوْ شِيعَةِ الصَّادِقِ (ع) لِلْإِمَامِ بَعْدَهُ كَانَ عَنْ طَرِيقِ الْوَصِيَّةِ لَا النَّصِّ عَلَى الْاِثْنِي عَشَرَ ، لِذَلِكَ سَلَّمَتْ تِلْكَ الْجَمَاعَةُ مِنْ أَصْحَابِ الصَّادِقِ (ع) بِنَصِّ وَإِشَارَةِ الصَّادِقِ (ع) إِلَى ابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ بِالْإِمَامَةِ ، فَذَلِكَ الطَّرِيقُ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ هُوَ طَرِيقُ تَثْبِيتِ الْإِمَامَةِ الْوَحِيدِ ، أَعْنِي الْوَصِيَّةَ وَالنَّصَّ مِنَ السَّابِقِ إِلَى الْلاحِقِ ، دُونَاً عَنْ تِلْكَ النَّصُوصِ الْاِثْنِي عَشْرِيَّةِ الْمُتَسَلِّسَةِ بِالْأَعْدَادِ الْأَسْمَاءِ ، نَعَمْ! فَلَمَّا مَاتَ إِسْمَاعِيلُ (ع) قَبْلَ وَالِدِهِ ، اشْتَكَلَ ذَلِكَ عَلَى تِلْكَ الْجَمَاعَةِ ، وَاعْتَبَرُوا أَنَّ الْإِمَامَ الصَّادِقَ (ع) قَدْ كَذَّبَهُمْ كَمَا أَخْبَرَ التَّوْبِخْتِي ، فَرَدَّ عَلَيْهِمُ الطَّرْفَ الَّذِي ظَلَّ مُتَمَسِّكًا بِإِمَامَةِ الصَّادِقِ (ع) : ((وَحَكُّوا عَنْ جَعْفَرٍ أَنَّهُ ، قَالَ : ((إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بَدَأَ لَهُ فِي إِمَامَةِ إِسْمَاعِيلَ)) ، نَعَمْ! وَلَمْ يَقْتَنِعْ أَوْلَئِكَ النَّفَرُ أَوْ تِلْكَ الْجَمَاعَةُ الْقَلِيلَةُ بِهَذَا الْعُذْرِ وَتِلْكَ الرَّوَايَةِ ((فَأَنْكَرُوا الْبَدَأَ وَالْمَشِئَةَ مِنْ اللَّهِ ، وَقَالُوا هَذَا بَاطِلٌ لَا يَجُوزُ)) ، وَلَعَمْرِي أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ فِي الْبَدَأِ فِي إِمَامَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ، ثُمَّ يَبْدُو لِلَّهِ تَعَالَى مَا خَفِيَ عَنِ النَّاسِ ، فَكَانَتْ الْإِمَامَةُ فِي مُوسَى أَخِيهِ ، أَكْبَرَ نَاقِضٍ لَوْجُودِ النَّصِّ عَلَى الْاِثْنِي عَشَرَ مِنْ أُسَاسِهِ ، إِذْ مِنَ الْمَفْتَرَضِ وَكَمَا تَرَوِي الْإِمَامِيَّةَ وَتَحْتَجُّ أَنَّ خَبَرَ الْاِثْنِي عَشَرَ بِالْاِسْمِ وَالْعَدَدِ مُتَوَاتِرٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، أَوْ مَعْلُومٌ لِلشَّيْعَةِ خَوَاصُّهُمْ ، فَيَكُونُ اسْمُ مُوسَى مَزْبُورٌ فِي زَمَنِ

^{٣٥} فرق الشيعة: ٧٦.

السَّجَاد والْبَاقِر يروونه لخواصَّهم ، ووجه الرواية في مسانيد الإمامية كما في كفاية الأثر فعن غير الخواصَّ أيضاً ، نعم ! ثم بعد ذلك يُشيرُ وينصُّ الإمام الصادق بالإمامة إلى ابنه إسماعيل ، ثم يبدو الله تعالى في إمامة إسماعيل ، فيكون الإمام هو موسى بن جعفر (ع) ، ثم يُقال بعد هذا كله النص على موسى مروي قبل الصادق (ع) ، عن طرق الصحابة وكبار التابعين عن رسول الله (ص) ، وفي هذا فليعمل الباحث نظره ، فإنما هو يؤيد قولنا أن النص على الاثني عشر بأسمائهم وأعدادهم إنما هو مُخْتَلَقٌ في القرن الرابع الهجري بعد عصر الغيبة ، ثم يؤيد قولنا : أن طريق معرفة الإمام بعد الإمام عند سلف الإمامية إنما هو الوصية والإشارة والنص من السابق إلى اللاحق ، فأما أن يكون طريق المعرفة نص على اثني عشر معلومة أسماؤهم وأعدادهم فلا ، وهذا الكتاب يدل عليه ، والكتب السابقة التي ذكرناها في تأريخ رواية خبر الاثني عشر تدل على ذلك. نعم ! وفائدة ، تأمل أخي الباحث أن موضوع البداء هو إمامة إسماعيل ، لا موته كما قد يُرَّقع ذلك ويُلفَّقه بعض الإمامية ، والله المستعان ، إذ البداء حادث في زمن الإمام الصادق (ع) لا قبله ، فإن كان من نصوص متسلسلة عن رسول الله (ص) قبله فمن المفترض أن تكون باسم إسماعيل بعد جعفر ، ثم يُبعث رسول الله (ص) في زمن جعفر وجميع الصحابة والرواة السابقون !! ليحدثوا بنص جديد بعد البداء فيه موسى بعد جعفر ، والله المستعان !.

[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمامية بعد الإمام الصادق (ع)]

الوقفة الثامنة : قال التوبختي : ((فلما توفّي أبو عبد الله جعفر بن محمد افترقت شيعته بعده ست فرق ، ، ففرقة منها قالت : إنّ جعفر بن محمد حيّ لم يموت حتى يظهر ولي أمر الناس وإنه هو المهدي ، وزعموا أنهم رَوَوْا عنه أنه قال : إنّ رأيتم رأسي قد أهوى عليكم من جبل فلا تُصدّقوه فإنّي أنا صاحبكم ، وإنّه قال لهم : إنّ جاءكم من يخبركم عني أنّه مرّضني ، وغسلني ، وكفّني ، فلا تصدّقوه فإنّي صاحبكم صاحب السيف . وهذه الفرقة تُسمّى النّاوسية ، وسمّيت بذلك لرئيس لهم من أهل البصرة يقال له فلان بن فلان النّاوس))^{٣٦}.

^{٣٦} فرق الشيعة: ٧٧.

تعلیق : وهُنَا انظُرْ كَيْفَ اخْتَلَفَتِ الْفِرْقَةُ الْوَاحِدَةُ إِلَى سِتِّ فِرَقٍ! . فذلِكَ عَلَامَةٌ عَدَمِ وَجُودِ خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ فِي ذَلِكِ الزَّمَنِ ، نَعَمْ! ثَمَّ انظُرْ هَذِهِ النَّاوُوسِيَّةَ كَيْفَ وَقَعَتْ عَلَى الْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) وَهُوَ الْإِمَامُ السَّادِسُ ، فَتَجِدُ أَنَّهُ لَا مِصْدَاقَ لَخَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ بِالْعَدَدِ ، أَوْ بِالْعَدَدِ وَالْاِسْمِ ، بَلْ إِنْ قُدِّرَ لَوْجُودُ خَبَرٍ فَسَيَكُونُ سِتَّةً! . وَالْمُنْهَاجُ حَسَبَ قَوْلِ النَّوْبِخْتِي فِي الْوَقْفَةِ الثَّانِيَةِ إِنَّهُ هُوَ نَصٌّ مِنْ سَابِقٍ إِلَى لَاحِقٍ فَقَطْ هَذِهِ الطَّرِيقُ وَلَا غَيْرُهَا مِنَ الشَّرْعِ .

الوقفة التاسعة : قال النّوبختي : ((وَفِرْقَةٌ زَعَمَتْ أَنَّ الْإِمَامَ بَعْدَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ، وَأَنْكَرَتْ مَوْتَ إِسْمَاعِيلَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ وَقَالُوا كَانَ ذَلِكَ عَلَى جَهَةِ التَّلْبِيسِ مِنْ أَبِيهِ عَلَى النَّاسِ لِأَنَّهُ خَافَ فَعَيَّبَهُ عَنْهُمْ . وَزَعَمُوا أَنَّ إِسْمَاعِيلَ لَا يَمُوتُ حَتَّى يَمْلِكَ الْأَرْضَ يَقُومُ بِأَمْرِ النَّاسِ وَأَنَّهُ هُوَ الْقَائِمُ لِأَنَّ أَبَاهُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ بَعْدَهُ وَقَلَّدَهُمْ ذَلِكَ لَهُ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ صَاحِبُهُ وَالْإِمَامُ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ ، فَلَمَّا ظَهَرَ مَوْتُهُ عَلِمْنَا أَنَّهُ قَدْ صَدَقَ وَأَنَّهُ الْقَائِمُ وَأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ . وَهَذِهِ الْفِرْقَةُ هِيَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ الْخَالِصَةُ))^{٣٧}.

تعلیق : وهُنَا انظُرْ كَيْفَ أَنَّ عِلَّةَ قَوْلِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ الْخَالِصَةِ بِإِمَامَةِ إِسْمَاعِيلَ وَأَنَّهُ حَيٌّ وَأَنَّهُ الْمَهْدِيُّ الْقَائِمُ ، هُوَ : ((لَأَنَّ أَبَاهُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ بَعْدَهُ)) ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا خَبَرَ عَلَى الْاِثْنِي عَشَرَ فِي ذَلِكِ الزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا وَصِيَّةٌ وَنَصٌّ ، إِنْ صَحَّتْ أَصْلًا ، لِأَنَّنَا نُنْكَرُ هَذَا كُلَّهُ عَلَى أَخْيَارِ بَنِي الْحُسَيْنِ وَإِنَّمَا هُوَ مَنْحَوَّلٌ عَلَيْهِمْ .

الوقفة العاشرة : قال النّوبختي : ((وَفِرْقَةٌ ثَلَاثَةٌ زَعَمَتْ أَنَّ الْإِمَامَ بَعْدَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ وَأُمُّهُ أُمُّ وَلَدٍ ، وَقَالُوا إِنَّ الْأَمْرَ كَانَ لِإِسْمَاعِيلَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ ، فَلَمَّا تُوُفِيَ قَبْلَ أَبِيهِ جَعَلَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَمْرَ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَكَانَ الْحَقُّ لَهُ ، وَلَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا تَنْتَقِلُ مِنْ أَخٍ إِلَى أَخٍ بَعْدَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْأَعْقَابِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَخَوَيْ إِسْمَاعِيلَ ، عَبْدِ اللَّهِ وَمُوسَى فِي الْإِمَامَةِ حَقٌّ كَمَا لَمْ يَكُنْ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ حَقٌّ مَعَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ . وَأَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ يُسَمُّونَ الْمُبَارَكِيَّةَ بِرَأْسِهِمْ لَمْ يَكُنْ كَانَ يُسَمَّى الْمُبَارَكُ مَوْلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ))^{٣٨}.

^{٣٧} فرق الشيعة: ٧٧.

^{٣٨} فرق الشيعة: ٧٨.

تعلیق : وهنا انظر كيف تعاطت المباركية واحتجت لقولها ، تجد أن تلك الحقبة لم يكن يعلم فيها خبر عن الاثني عشر ، الإسماعيلية الخالصة في الوقفة التاسعة جعلوا الإمامة في إسماعيل لأجل وصية أبيه ، ثم احتج عليهم من قال بإمامة موسى بخبر البداء ، ثم هنا المباركية يحتجون على إمامة محمد بن إسماعيل بقولهم : ((جعل جعفر بن محمد الأمر لمحمد بن إسماعيل وكان الحق له)) ، ثم يحتجون على مخالفتهم بأن الإمامة في الأعقاب ، وأن الإمامة لا تعود في الإخوة بعد الحسنين عليهما السلام ، وهنا تأمل أن ذلك التاريخ الزمني كان خالياً من خبر الاثني عشر عند سلف الإمامية في اختلافهم واحتجاجهم وإيمانهم ، وإنها الطريق وصية من سابق إلى لاحق ، ثم يختلفون حول ذلك !.

الوقفة الحادية عشر : قال النوبختي : ((وقالت الفرقة الرابعة من أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد إن الإمام بعد جعفر بن محمد ابنه محمد بن جعفر ، وأمه أم ولد يقال لها حميدة ، وهو موسى وإسحاق بنو جعفر بن محمد لأم واحدة ، وذلك أن بعضهم روى لهم أن محمد بن جعفر دخل على أبيه جعفر يوماً وهو صبي صغير ، فعدا إليه فكبا في قميصه ووقع لحر وجهه ، فقام إليه جعفر وقبله ومسح التراب عن وجهه ووضع على صدره وقال : سمعت أبي يقول : ((إذا ولد لك ولد يشبهني فسمه باسمي ، فهو شبيهي وشبه رسول الله (ص) وعلى سنته)). فجعل هؤلاء الإمامة في محمد بن جعفر ، وولده من بعده ، وهذه الفرقة تسمى السمطية تنسب إلى رئيس لهم يقال له يحيى بن أبي السميط))^{٣٩}.

تعلیق : وهنا انظر كيف تعاطت السمطية واحتجت بذلك الخبر عن الإمام الصادق (ع) في ابنه محمد بن جعفر (ع) ، يظهر أنهم تعاملوا معه على أنه نص ووصية وإشارة من الصادق (ع) إلى ابنه محمد ، وهذا أيضاً يدل على عدم وجود خبر على الاثني عشر في ذلك الوقت ، وإلا فهو يُعني عن تتبع الإشارات والنصوص والوصايا .

الوقفة الثانية عشر : قال النوبختي : ((والفرقة الخامسة منهم قالت الإمامة بعد جعفر في ابنه عبد الله بن جعفر الأفطح ، وذلك أنه كان عند مضي جعفر أكبر ولده سنّاً وجلس مجلس أبيه وادعى الإمامة ووصية أبيه ، واعتلوا بحديث يروونه عن أبي عبد الله جعفر بن محمد أنه قال : ((الإمامة في الأكبر من ولد الإمام))

^{٣٩} فرق الشيعة: ٨٣.

، قَالِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ وَالْقَوْلُ بِإِمَامَتِهِ جُلَّ مَنْ قَالَ بِإِمَامَةِ أَبِيهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ غَيْرِ نَقَرٍ يَسِيرُ عَرَفُوا الْحَقَّ ، فَامْتَحَنُوا عَبْدَ اللَّهِ بِمَسَائِلَ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَهُ عِلْمًا ، وَهَذِهِ الْفِرْقَةُ الْقَائِلَةُ بِإِمَامَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ هِيَ الْفَطْحِيَّةُ وَسَمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ أَفْطَحَ الرَّأْسِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : كَانَ أَفْطَحَ الرَّجْلَيْنِ ، وَقَالَ بَعْضُ الرِّوَاةِ نُسَبُوا إِلَى رُئِيسِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فُطَيْحٍ . وَمَالَ إِلَى هَذِهِ الْفِرْقَةِ جُلٌّ مَشَايخُ الشَّيْعَةِ وَفُقَهَائُهَا وَلَمْ يَشْكُوا فِي أَنَّ الْإِمَامَةَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَفِي وَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ فَمَاتَ عَبْدُ اللَّهِ وَلَمْ يُخْلَفْ ذَكَرًا فَرَجَعَ عَامَّةُ الْفَطْحِيَّةِ عَنِ الْقَوْلِ بِإِمَامَتِهِ سِوَى قَلِيلٍ مِنْهُمْ إِلَى الْقَوْلِ بِإِمَامَةِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ، وَقَدْ كَانَ رَجَعَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ فِي حَيَاةِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ثُمَّ رَجَعَ عَامَتُهُمْ بَعْدَ وَفَاتِهِ عَنِ الْقَوْلِ بِهِ ، وَبَقِيَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِإِمَامَتِهِ ، ثُمَّ إِمَامَةُ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ مِنْ بَعْدِهِ . وَعَاشَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بَعْدَ أَبِيهِ سَبْعِينَ يَوْمًا أَوْ نَحْوَهَا))^{٤٠} .

تعلیق : وَهَذَا أَنْظَرُ تَجِدُ أَنَّ غِيَابَ الْخَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرِيِّ وَاضِحًا جَلِيًّا فِي أَهْلِ ذَلِكَ الزَّمَانِ فُقَهَاءَ وَعَامَّةَ ، جُلَّ سَلَفِ الْإِمَامِيَّةِ لَيْسَ أَقْلُهُمْ ، فُقَهَاؤُهُمْ لَيْسَ فَقَطْ عَامَتُهُمْ ! . فَتَأَمَّلْ أَوَّلًا : كَيْفَ أَنَّ طَرِيقَ إِمَامَةِ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ الْوَصِيَّةُ مِنْ أَبِيهِ مِنْ قَوْلِ النَّوْبَخْتِيِّ : ((وَادْعَى الْإِمَامَةَ وَوَصِيَّةَ أَبِيهِ)) . وَتَأَمَّلْ ثَانِيًا : حُجَّةَ أَصْحَابِهِ الْفَطْحِيَّةِ لِتَشْيِيتِ إِمَامَتِهِ تَجِدُهُمْ قَدْ : ((اعْتَلَوْا بِحَدِيثٍ يَرَوْنَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ : ((الْإِمَامَةُ فِي الْأَكْبَرِ مِنْ وَلَدِ الْإِمَامِ)) ، فَأَيْنَ خَبَرُ الْإِثْنِي عَشَرَ عَنْ هَؤُلَاءِ ؟ ! . فَكَيْفَ لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ هُمْ كَمَا يَقُولُ النَّوْبَخْتِيُّ : ((جُلٌّ مَشَايِخُ الشَّيْعَةِ وَفُقَهَائُهَا)) ، بَلْ إِنَّهُمْ كَمَا يَقُولُ النَّوْبَخْتِيُّ أَيْضًا : ((لَمْ يَشْكُوا فِي أَنَّ الْإِمَامَةَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَفِي وَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ)) ، كُلُّ هَذَا يَجْعَلُ خَبَرَ الْإِثْنِي عَشَرَ بِالْأَسْمِ وَالْعَدَدِ غَيْرَ مَوْجُودٍ وَلَا خَاتَمَ لَهُ عِنْدَ سَلَفِ الْإِمَامِيَّةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ ، وَأَنَّهُ مُخْتَلَقٌ بَعْدَ اكْتِمَالِ السَّلْسَلَةِ الْإِثْنِي عَشَرِيَّةِ فِي زَمَنِ الْغَيْبَةِ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْمَهْجَرِيِّ وَمَا بَعْدَهُ ، كَمَا مَرَّ مَعَكَ وَسَيَأْتِي مِنَ الْأَدَلَّةِ وَالشَّوَاهِدِ الَّتِي تَحْكِي وَاقِعَ الْحَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَأُولَئِكَ الْفُقَهَاءُ وَجُلُّ أَصْحَابِ الصَّادِقِ (ع) قَدْ ذَهَبُوا إِلَى خِلَافِ مُقْتَضَى النَّصِّ الْمَرْوِيِّ وَالْمُدَّعَى تَوَاتُرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، وَتِلْكَ الطَّبَقَةُ فِي الرِّوَايَةِ مِنْ فُقَهَاءِ وَخُلَصَّ الْإِمَامِيَّةِ لَا يَعْرِفُونَ عَنْهُ شَيْئًا وَأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِيهِ اسْمُ مُوسَى الْكََاظِمِ بَعْدَ جَعْفَرِ الصَّادِقِ ، ثُمَّ يُقَالُ مُتَوَاتِرٌ وَثَمَرَةُ التَّوَاتُرِ

^{٤٠} فرق الشيعة: ٨٤.

إفادة العلم ، وشرطه رواية الجمع عن الجمع ! ، وهذا الحال كما يحكيه التوبختي يُخبر أن الجمع في عهد الصادق (ع) أحد طبقات الرواية كانوا على غير علم به وأتهم على إمامة رجل ليس هو من جملة المنصوص عليهم في خبر الاثني عشر ، بل إن جلهم وفقهاءهم كانوا على خلاف الوصية التي تُصححها الإمامية عن إمامهم الصادق (ع) في موسى بن جعفر (ع) ، حتى جعلوها في عبدالله بن جعفر (ع) ، الحاصل أنك لا شك وأنت مُنصف إن شاء الله لن تخرج من هذه السطور إلا وقد حررت نظرك ومنهجيتك من رق وأوهام الروايات الكثيرة في مُصنّفات متأخري الإمامية في خبر الاثني عشر التي يُخالفها واقفهم المعرفي بأولئك الأئمة . نعم! وقد يُقال بأن أولئك النفر اليسير الذين حكاهم التوبختي هم أهل معرفة بموسى بن جعفر عن طريق خبر الاثني عشر ، وهذا لا يوجد ما يدل عليه من كتاب (فرق الشيعة) موضوع هذا المبحث من هذا الكتاب ، فإننا ما زلنا نستنبط منه ، لأن كتب الإمامية السابقة المعتمدة قد خلت من ذكر خبر الاثني عشر ، بل إن التوبختي يذكر أن هؤلاء ما رفضوا إمامة عبدالله بن جعفر إلا بعد أن امتحنوه في مسائل الحلال والحرام فلم يجدوا عنده علماً ، وما وجه ذلك إلا أنهم لم يكونوا يعرفون إماماً غير عبدالله فأرادوا أن يتأكدوا من حاله فما ظهر لهم أنه الإمام لضعف جوابه كما هو وجه كلام التوبختي ، لا أن وجه رفضهم لعبدالله الأفتح هو معرفتهم بالنص على الاثني عشر ، فتنبه ، ثم أننا ننفي ونُجيب على هذا التساؤل لو قد طرح من طريق آخر ، وأن طريق معرفة أولئك النفر اليسير ليس هو النص على الاثني عشر ، فنذكر رواية الكليني في ذلك ، وستجده أيضاً يؤيد قول التوبختي بأن جل أصحاب الإمام الصادق (ع) قد قالوا بإمامة عبدالله بن جعفر (ع) ، وتجده أيضاً قد ارتفعت عن مُوجبات التقية ، فيروي الكليني ، بإسناده ، عن هشام بن سالم قال : ((كُنّا بالمدينة بعد وفاة أبي عبدالله عليه السلام أنا وصاحب الطاق والناس مجتمعون على عبدالله بن جعفر أنه صاحب الأمر بعد أبيه ، فدخلنا عليه أنا وصاحب الطاق والناس عنده وذلك أنهم رَوَوْا عن أبي عبدالله (ع) أنه قال : ((إن الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة)) ، فدخلنا عليه نسأله عما كُنّا نسأل عنه أباه ، فسألناه عن الزكاة في كم تجب؟ فقال : في مائتين خمسة ، فقلنا : ففي مائة؟ فقال : درهمان ونصف . فقلنا : والله ما تقول المرجئة هذا ، قال : فرفع يده إلى السماء فقال : والله ما أدري ما تقول المرجئة . قال : فخرجنا من عنده ضلّالاً ، لا ندري إلى أين نتوجه أنا وأبو جعفر الأحول ، فقعدنا في بعض أرقّة المدينة باكين حيارى لا ندري إلى أين نتوجه ولا مَنْ

تَقْصِدُ؟ وَتَقُولُ: إِلَى الْمَرْجَةِ؟ إِلَى الْقَدْرِية؟ إِلَى الزَيْدِيَّة؟ إِلَى الْمُعْتَزَلَةِ؟ إِلَى الْخَوَارِجِ؟ ، فَتَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ رَأَيْتُ رَجُلًا شَيْخًا لَا أَعْرِفُهُ، يُؤَمِّي إِلَيَّ بِيَدِهِ فَخِفْتُ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا مِنْ عُيُونِ أَبِي جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ وَكَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ بِالْمَدِينَةِ جَوَاسِيسَ يَنْظُرُونَ إِلَى مَنْ اتَّفَقَتْ شِيعَةُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ، فَيَضْرِبُونَ عُنُقَهُ، فَخِفْتُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ فَقُلْتُ لِلْأَحْوَلِ: تَنْحَ فَإِنِّي خَائِفٌ عَلَى نَفْسِي وَعَلَيْكَ، وَإِنَّمَا يُرِيدُنِي لَا يُرِيدُكَ، فَتَنْحَ عَنِّي لَا تَهْلِكْ وَتُعِينَ عَلَى نَفْسِكَ، فَتَنْحَى غَيْرَ بَعِيدٍ ، وَتَبْعْتُ الشَّيْخَ وَكَذَلِكَ أَنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى التَّخَلُّصِ مِنْهُ فَمَا زِلْتُ أَتَّبِعُهُ وَقَدْ عَزَمْتُ عَلَى الْمَوْتِ حَتَّى وَرَدَ بِي عَلَى بَابِ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ خَلَانِي وَمَضَى، فَإِذَا خَادِمُ الْبَابِ فَقَالَ لِي: ادْخُلْ رَحِمَكَ اللَّهُ، فَدَخَلْتُ فَإِذَا أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لِي ابْتِدَاءً مِنْهُ: لَا إِلَى الْمَرْجَةِ ، وَلَا إِلَى الْقَدْرِية ، وَلَا إِلَى الزَيْدِيَّة ، وَلَا إِلَى الْمُعْتَزَلَةِ ، وَلَا إِلَى الْخَوَارِجِ إِلَيَّ ، فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَضَى أَبُوكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: مَضَى مَوْتًا؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَنْ لَنَا مِنْ بَعْدِهِ؟ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيكَ هَذَاكَ، قُلْتُ جَعِلْتُ فِدَاكَ إِنْ عَبْدَ اللَّهِ يَزْعُمُ أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ أَبِيهِ، قَالَ: يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ لَا يُعْبَدَ اللَّهُ، قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ فَمَنْ لَنَا مِنْ بَعْدِهِ؟ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيكَ هَذَاكَ، قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ فَأَنْتَ هُوَ؟ قَالَ لَا، مَا أَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي لَمْ أَصِبْ طَرِيقَ الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ عَلَيْكَ إِمَامًا؟ قَالَ: لَا ، فَدَاخَلَنِي شَيْءٌ لَا يَعْلَمُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِعْظَامًا لَهُ وَهَيْبَةً أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحِلُّ بِي مِنْ أَبِيهِ إِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَسْأَلُكَ عَمَّا كُنْتُ أَسْأَلُ أَبَاكَ؟ فَقَالَ: سَلْ تَخْبِرْ وَلَا تُذْعِ، فَإِنْ أَدْعَتْ فَهُوَ الذَّبْحُ، فَسَأَلْتُهُ فَإِذَا هُوَ بَحْرٌ لَا يَنْزِفُ، قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ شِيعَتَكَ وَشِيعَةَ أَبِيكَ ضَلَالٌ فَالْقِي إِلَيْهِمْ وَأَدْعُوهُمْ إِلَيْكَ؟ وَقَدْ أَخَذْتَ عَلَيَّ الْكِتَابَ؟ قَالَ: مَنْ أَنْسَتْ مِنْهُ رَشْدًا فَالِقُ إِلَيْهِ وَخُذْ عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، فَإِنْ أَدَاعُوا فَهُوَ الذَّبْحُ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى حَلْقِهِ - قَالَ: فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ فَلَقِيتُ أَبَا جَعْفَرِ الْأَحْوَلِ فَقَالَ لِي: مَا وَرَاءَكَ؟ قُلْتُ: الْهُدَى ، فَحَدَّثَنِي بِالْقِصَةِ قَالَ: ثُمَّ لَقِينَا الْفَضِيلَ وَأَبَا بَصِيرٍ فَدَخَلَا عَلَيْهِ وَسَمِعَا كَلَامَهُ وَسَاءَ لَاهُ وَقَطَعَا عَلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ، ثُمَّ لَقِينَا النَّاسَ أَفْوَاجًا فَكُلُّ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ قَطَعَ إِلَّا طَائِفَةً عَمَّارَ وَأَصْحَابَهُ ، وَبَقِيَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَدْخُلُ إِلَيْهِ إِلَّا قَلِيلٌ مِنَ النَّاسِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ: مَا حَالُ النَّاسِ؟ فَأُخْبِرَ أَنَّ هِشَامًا صَدَّ عَنْكَ النَّاسَ، قَالَ هِشَامُ: فَأَقْعَدَ لِي بِالْمَدِينَةِ غَيْرَ وَاحِدٍ لِيَضْرِبُونِي^{٤١} ، نَعَمْ! وَهُنَا تَأْمَلُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ فَإِنَّ مَعَهَا تَكْتُمَلُ حِكَايَةُ النَّوْبِخْتِي عَنْ النَّفَرِ الْيَسِيرِ الَّذِينَ لَمْ يَقُولُوا بِإِمَامَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَهُمْ الْبَقِيَّةُ مِنَ الْفُقَهَاءِ

^{٤١} أصول الكافي: ٣٥٢/١.

أصحاب الإمام الصادق (ع) ، كهشام بن سالم ، ومؤمن الطاق الأحول ، والفضيل ، وأبو بصير ، وهؤلاء فقد كانوا يجهلون النص على الاثني عشر أولاً ، ثم يجهلون الوصية من الصادق (ع) إلى الإمام من بعده ثانياً ، فخير الاثني عشر غير موجود تاريخياً في ذلك الزمان ، والوصية يظهر لك أيضاً أنها لم تكن معلومة ، فالفطحية تعللوا بخر الإمامة في الولد الأكبر ، وهؤلاء هشام وأصحابه لا يعلمون وصية في لاحق بعد سابق ، لذلك تجد هشام يقول : ((فخرَجنا مِنْ عنده ضلالاً ، لا ندرى إلى أين نتوجه أنا وأبو جعفر الأحول ، فقعدنا في بعض أزقة المدينة باكين حيارى لا ندرى إلى أين نتوجه ولا مَنْ نقصد؟ ونقول: إلى المرجئة؟ إلى القدرية؟ إلى الزيدية؟ إلى المعتزلة؟ إلى الخوارج؟)) ، ثم كلامه أيضاً مع الإمام موسى بن جعفر (ع) تجد هشاماً معه غير عارف بإمامته وهما لوحدهما فارتفع مانع التقية الشماعة ، حتى كرر السؤال ، حول الإمام جعفر بن محمد (ع) هل مضى موتاً؟! ثم هل أنت الإمام؟! ثم هل عليك إمام؟! ثم هل أسألك عما كنت أسأل أباك؟! ثم يدخل الفضيل وأبو بصير ليسأله أيضاً عما كانوا يسألون أباه عنه! حقاً لا مكان لخبر الاثني عشر في ذلك الزمان ، ولا يفتك أن تتأمل قول هشام : ((جُعِلَتْ فِداكَ شيعتك وشيعة أبيك ضلال فالقي إليهم وأدعوهم إليك)) ، نعم! وهؤلاء القائلون بإمامة موسى بن جعفر هم الفرقة السادسة التي حكاها النوبختي من أصحاب الإمام الصادق (ع) ، فنأتي على قول شيعة موسى بن جعفر في الوقفة الثالثة عشر القريبة ، وكيف انقسموا بعده ، وبما تعللوا .

[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمامية بعد الإمام الكاظم (ع)]

الوقفة الثالثة عشر : قال النوبختي : ((ثم إن جماعة المؤمنين بموسى بن جعفر لم يختلفوا في أمره فثبتوا على إمامته إلى حبسه في المرة الثانية. ثم اختلفوا في أمره فشكوا في إمامته عند حبسه في المرة الثانية التي مات فيها في حبس الرشيد ، فصاروا خمس فرق: فرقة منهم زعمت أنه مات في حبس السندي بن شاهك ، وأن يحيى بن خالد البرمكي سمّه في رطب وعنب بعثها إليه فقتله ، وأن الإمام بعد موسى علي بن موسى الرضا. فسميت هذه الفرقة القطعية لأنها قطعت على وفاة موسى بن جعفر وعلى إمامة علي ابنه بعده ولم تشك في أمرها ولا ارتابت ومضت على المنهاج الأول))^{٤٢}.

^{٤٢} فرق الشيعة: ٨٦.

تعليق: وهُنا انظر انقسام الشيعة الإمام موسى بن جعفر (ع) إلى خمس فرق ، فذلك يدلّك على أنّ دستور خبر الاثني عشر ليس له وجودٌ ولا ثقل ولا تأثير في واقع تلك الحِقبة ، ثم حكى النوبختي قول أول الفرق الخمس وهي القطعية التي قطعت على وفاة موسى (ع) ، وقالت بإمام ابن علي الرضا (ع) ، وقال كانت على المنهاج الأول ، يعني ذلك المنهاج الذي حكاه في الوقفة الثانية من التزام النص من الإمام السابق إلى اللاحق ، يعني من موسى إلى عليّ ابنه ، ولذلك نجد سعد بن عبدالله القميّ الأشعريّ الإمامي (ت ٢٩٩هـ) في كتابه (الفرق والمقالات) يُعلّق ويضيف على كلام النوبختي في هذا الموضع فيقول مُشيراً إلى الوصية : ((وَأَقَرَّتْ بِمَوْتِ مُوسَى وَأَنَّهُ أَوْصَى إِلَى ابْنِهِ عَلِيٍّ وَأَشَارَ إِلَى إِمَامَتِهِ قَبْلَ حَبْسِهِ، وَمَضَتْ عَلَى الْمَنَاجِجِ الْأَوَّلِ))^{٤٣} ، وذلك أنّ الأشعري كان يأتي بكلام النوبختي ويُعلّق عليه ، وسنأتي على هذا الكتاب للأشعري قريباً وسنبيّن حاله ، والشواهد منه إن شاء الله .

الوقفة الرابعة عشر: قال النوبختي : ((وَقَالَتِ الْفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ إِنَّ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ لَمْ يَمُتْ وَإِنَّهُ حَيٌّ وَلَا يَمُوتُ حَتَّى يَمْلِكَ شَرْقَ الْأَرْضِ وَغَرْبَهَا وَيَمْلَأُهَا كُلَّهَا عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا ، وَإِنَّ الْقَائِمَ الْمَهْدِيَّ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْحَبْسِ وَلَمْ يَرَهُ أَحَدٌ نَهَارًا وَلَمْ يُعْلَمْ بِهِ ، وَأَنَّ السَّلْطَانَ وَأَصْحَابَهُ ادَّعَوْا مَوْتَهُ ، وَمَوَّهُوا عَلَى النَّاسِ وَكَذَّبُوا ، وَأَنَّهُ غَابَ عَنِ النَّاسِ وَاخْتَفَى ، وَرَوَوْا فِي ذَلِكَ رِوَايَاتٍ عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : ((هُوَ الْقَائِمُ الْمَهْدِي ، فَإِنْ يُدْهِدَهُ رَأْسُهُ عَلَيْكُمْ مِنْ جَبَلٍ فَلَا تُصَدِّقُوا فَإِنَّهُ الْقَائِمُ)) . وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ الْقَائِمُ ، وَقَدْ مَاتَ وَلَا تَكُونُ الْإِمَامَةُ لغيره حَتَّى يَرْجِعَ فَيَقُومَ وَيُظْهَرُ. وَزَعَمُوا أَنَّهُ قَدْ رَجَعَ بَعْدَ مَوْتِهِ إِلَّا أَنَّهُ مُحْتَفٍ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ حَيٌّ يَأْمُرُ وَيَنْهَى ، وَأَنَّ أَصْحَابَهُ يَلْقَوْنَهُ وَيُرَوْنَهُ. وَاعْتَلَوْا فِي ذَلِكَ بِرِوَايَاتٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : ((سُمِّيَ الْقَائِمُ قَائِمًا لِأَنَّهُ يَقُومُ بَعْدَ مَا يَمُوتُ))^{٤٤} .

تعليق: وهُنا انظر هؤلاء الذين وقفوا على إمامة موسى بن جعفر (ع) ، وقالوا أنّه حيٌّ لم يمت ، أو من قال مات ثم رجع إلى الحياة وأنّ الإمامة ليست لأحد غيره بعده ، هؤلاء يُترجمون واقع تلك الحِقبة فإنّ الإمام موسى الكاظم (ع) هو السابع ، وأنّ خبر الاثني عشر في الواقع الروائي التاريخي لم يكن موجوداً عند سلف الإمامية وإلا لكان يمنع هؤلاء من الوقوف على موسى (ع) لأنّه لا يزال السابع من سلسلة

^{٤٣} فرق الشيعة: ٨٦.

^{٤٤} فرق الشيعة: ٨٧.

الاثني عشر لو كان من وجودٍ للخبر بالعدد فقط ، فكيف بالعدد والاسم لكانوا سلّموا للإمام علي بن موسى الرضا (ع) لو كان له وجود ، نعم! فيظهر لك أخي الباحث بعد هذا وما سبق أن تلك الحقة لم تكن تُوردُ وتُصدر وتعلّل فيما تُؤمنُ به وتنقسمُ عليه على خبر الاثني عشر أبداً ، بل حتّى من قطع على موت موسى وقال بإمامة عليّ الرضا (ع) فإنّها بالوصيّة ، وانظر هؤلاء الواقفة على حياة موسى (ع) تجدّهم يتعلّلون بروايات عن الإمام الصادق (ع) في أن موسى (ع) هو المهدي القائم ، وهذا يزيدنا يقيناً في أنّه قد كُذّب على أخيار بني الحسين (ع) في مسألة الوصيّة والنص ودعوى افتراض الطاعة والإمامة والخبر الاثني عشريّ من أصله فيهم .

الوقفة الخامسة عشر : قال النوبختي : ((وقالت فرقة منهم لا ندري أهو حيّ أم ميّت لأنّا قد روينّا فيه أخباراً كثيرة تدلّ على أنّه القائم المهدي ، فلا يجوز تكذيبها ، وقد ورد علينا من خبر وفاة أبيه ، وجدّه ، والماضين من آبائه عليهم السلام في معنى صحّة الخبر فهذا أيضاً مما لا يجوز ردّه وإنكاره لوضوحه وشهرته وتواتره من حيث لا يُكذب مثله ولا يجوز التواطؤ عليه ، والموت حقّ والله عز وجل يفعل ما يشاء ، فوقفنا عند ذلك على إطلاق موته وعلى الإقرار بحياته ، ونحن مُقيمون على إمامته لا نتجاوزها حتّى يصح لنا أمره وأمر هذا الذي نصب نفسه مكانه وادّعى الإمامة ، يعنون علي بن موسى الرضا ، فإن صحّت لنا إمامته كإمامة أبيه من قبله بالدلالات والعلامات الموجبة للإمامة بالإقرار منه على نفسه بإمامته وموت أبيه لا بإخبار أصحابه ، سلّمنا له ذلك وصدّقناه)).^{٤٥}

تعليل : وهنا انظر أخي الباحث فإنّ هذا الكلام للنوبختي الذي يحكي فيه قول تلك الفرقة من الواقفة يجعلك أكثر تحقّقاً وثبّتاً من غياب الخبر على الاثني عشر من واقع الشيعة الإمامية في تلك الحقة ، فتأمل قول الواقفة : ((لأنّا قد روينّا فيه أخباراً كثيرة تدلّ على أنّه القائم المهدي ، فلا يجوز تكذيبها)) ، تجد أنّه ينسف خبر الاثني عشر ، وخبر علي والحسن والحسين والتسعة من ولد الحسين ، تاسعهم قائمهم كما في بعض الروايات في مُصنّفات متأخري الإمامية ، فهؤلاء الواقفة يروون أحاديث كثيرة عن الإمام الصادق (ع) في أن موسى السابع هو المهدي القائم ، أيضاً هذا يفتّ في عضد من قال بتواتر خبر الاثني عشر

^{٤٥} فرق الشيعة: ٨٨.

بالعدد ، ويفت في عضد من قال بتواتر خبر الاثني عشر بالاسم والعدد ، فالوقوف على السابغ بالأخبار الكثيرة والعهد قريب بالصادق (ع) وأنه هو الإمام المهدي ، يقودنا مع ما سبق من الاستدلالات إلى نفي وجود خبر الاثني عشر في تلك المرحلة التاريخية . نعم ! ثم تأمل كيف أن الواقعة كانت على معرفة بالروايات عن الإمام الصادق (ع) ، بل وبالروايات الكثيرة ، فهذا يظهر لنا أنهم ليسوا من العامة أو من غير أهل التفقه ، أيضاً تدبر قولهم : ((حتى يصح لنا أمره وأمر هذا الذي نصب نفسه مكانه وادعى الإمامة)) ، نجد أنهم حقاً لا يعلمون شيئاً عن خبر الاثني عشر بالعدد مجرداً ، أو بالعدد والاسم معاً ، وإلا فما يجوز لهم مع صبغة التدين التي نجدوها عنهم في كلام التوبختي والتحرّي ، أن يقفوا على إمامة السابغ من الاثني عشر وهم يعلمون عن اثني عشر ، أو يشكّوا في إمامة الرضا وهم يعلمون عن اثني عشر اسماً ، نعم ! ثم تأمل كيف وجه وطريقة معرفتهم بالإمام بعد الإمام : ((فإن صحت لنا إمامته كإمامة أبيه من قبله بالدلالات والعلامات الموجبة للإمامة بالإقرار منه على نفسه بإمامته وموت أبيه لا بإخبار أصحابه ، سلمنا له ذلك وصدقناه)) ، فلم يقولوا بموجب خبر الاثني عشر ، وإنما بالدلالات والعلامات ومنها النص المنهاج الأول الذي مضى عليه من قبلهم كما يحكي التوبختي في أكثر من موطن في كتابه وبيناه في الوقفة الثانية ، فهذا هو طريق الإمامة عند سلف الإمامية في تلك الحقبة التاريخية ، لا أن طريقه خبر على الاثني عشر ، فإنه غير موجود ، وإنما أصبح موجوداً بعد القرن الثالث الهجري ، بعد زمن الغيبة وانقطاع الإمام الحسن العسكري (ع) ، كما سنبين قريباً .

الوقفة السادسة عشر : قال التوبختي : ((وفرقه منهم يُقال لها البشرية ، أصحاب محمد بن بشير مولى بني أسد من أهل الكوفة قالت : إن موسى بن جعفر لم يمت ولم يجبس وإنه حي غائب ، وإنه القائم المهدي ، وإنه في وقت غيبته استخلف على الأمر محمد بن بشير ، وجعله وصيه ، وأعطاه خاتمه وعلمه جميع ما يحتاج إليه رعيته ، وفوض إليه أموره ، وأقامه مقام نفسه ، فمحمد بن بشير الإمام بعده ، وإن محمد بن بشير لما توفي أوصى إلى ابنه سميع بن محمد بن بشير ، فهو الإمام ، ومن أوصى إليه سميع فهو الإمام المفترض الطاعة على الأمة إلى وقت خروج موسى وظهوره))^{٤٦} .

^{٤٦} فرق الشيعة: ٨٩.

تعلیق : وهنا انظر أخي الباحث وتأمل تأمل المنصف المتجرد ، فهل يوجد مكان لخبر الاثني عشر في تلك الحقب التاريخية؟! الحاصل أن ذلك كله كان يحصل من وراء أخيار بني الحسين ، فما كانوا يرضونه في أنفسهم من قول شيعتهم ، لا الإمام علي بن موسى الرضا (ع) تلك الإمامة النصية ، ولا الإمام موسى بن جعفر (ع) ، ولا آبائهم من قبلهم ، والله المستعان ، نعم ! ثم سيتكلم النوبختي عن زمن ما بعد وفاة الإمام علي بن موسى الرضا (ع) ، نأتي على ذلك في الوقفة القريبة .

[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمامية بعد الإمام الرضا (ع)]

الوقفة السابعة عشر : قال النوبختي : ((ثم إن أصحاب علي بن موسى الرضا عليه السلام اختلفوا بعد وفاته فصاروا فرقا: فرقة منهم قالت بالإمامة بعد علي بن موسى لابنه محمد بن علي ، ولم يكن له غيره وكان ختن المأمون على ابنته ، واتبعوا الوصية حيث ما دارت على المنهاج الأول من لدن النبي (ص))^{٤٧}.

تعلیق : وهنا انظر كيف أن علة وسبب قول أولئك بإمام الجواد محمد بن علي (ع) هو اتباع الوصية على ذلك الأصل الذي حكاه النوبختي في الوقفة الثانية من أن طريق الإمامة هي النص من الإمام على الإمام الذي بعده ، وتعيد قول النوبختي في بيان ذلك المنهاج الأول ، قال : ((وقالوا إنه لا بد مع ذلك من أن يقوم مقامه بعده رجل من ولده من ولد فاطمة بنت محمد عليهم السلام معصوم من الذنوب طاهر من العيوب تقى نقى مأمون رضي مبرأ من الآفات والعاهات في كل من الدين والنسب والمولد يؤمن منه العمد والخطأ والزلل منصوب عليه من الإمام الذي قبله ، مشار إليه بعينه واسمه ، الموالي له ناج والمُعادي له كافر هالك))^{٤٨} ، نعم ! أيضاً تأمل كيف حصل الافتراق بعد الإمام علي بن موسى الرضا (ع) ، فهذا كله مع ما سبق يدل على غياب دستور بين في النص والتبيين لمقام الإمامة ومنصبها ، وأول ذلك خبر الاثني عشر .

الوقفة الثامنة عشر : قال النوبختي : ((وفرقة قالت بإمامة أحمد بن موسى بن جعفر أوصى إليه وإلى الرضا وأجازوها في أخوين ، وأبوه جعله الوصي بعد علي بن موسى ، ومالوا إلى شبيه بمقالة الفطحية.

^{٤٧} فرق الشيعة: ٩٠.

^{٤٨} فرق الشيعة: ٢٩.

وَفَرَقَهُ مِنْهُمْ تُسَمَّى الْمُؤَلَّفَةُ مِنَ الشَّيْعَةِ قَدْ كَانُوا نَصَرُوا الْحَقَّ وَقَطَعُوا عَلَى إِمَامَةِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى ، وَمَوْتَ أَبِيهِ ، فَصَدَقُوا بِذَلِكَ ، فَلَمَّا تُوفِيَ الرَّضَا رَجَعُوا إِلَى الْوَقْفِ بَعْدَ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ،... وَكَانَ سَبَبُ الْفِرْقَتَيْنِ اللَّتَيْنِ اتَّمَّتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا بِأَحْمَدَ بْنِ مُوسَى ، وَرَجَعَتِ الْآخَرَى إِلَى الْقَوْلِ بِالْوَقْفِ ، أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الرضَا تُوْفِيَ وَابْنَهُ مُحَمَّدَ ابْنِ سَبْعِ سِنِينَ ، فَاسْتَصْبَوْهُ وَاسْتَصْعَرُوهُ ، وَقَالُوا: لَا يَجُوزُ الْإِمَامُ إِلَّا بِالْإِغَا ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَأْمُرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِطَاعَةِ غَيْرِ بَالِغٍ لَجَازَ أَنْ يُكَلِّفَ اللَّهُ غَيْرَ بَالِغٍ ، فَكَمَا لَا يُعْقَلُ أَنْ يُحْتَمَلَ التَّكْلِيفُ غَيْرَ بَالِغٍ فَكَذَلِكَ لَا يَفْهَمُ الْقَضَاءُ بَيْنَ النَّاسِ وَدَقِيقُهُ وَجَلِيلُهُ وَغَامِضُ الْأَحْكَامِ وَشَرَائِعِ الدِّينِ وَجَمِيعُ مَا أَتَى بِهِ النَّبِيُّ (ص) وَمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ أَمْرِ دِينِهَا وَدُنْيَاهَا طِفْلٌ غَيْرَ بَالِغٍ ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَفْهَمَ ذَلِكَ مَنْ قَدْ نَزَلَ عَنْ حَدِّ الْبُلُوغِ دَرَجَةَ لَجَازَ أَنْ يَفْهَمَ ذَلِكَ مَنْ قَدْ نَزَلَ عَنْ حَدِّ الْبُلُوغِ دَرَجَتَيْنِ وَثَلَاثًا وَأَرْبَعًا رَاجِعًا إِلَى الطُّفُولِيَّةِ حَتَّى يَجُوزَ أَنْ يَفْهَمَ ذَلِكَ طِفْلٌ فِي الْمَهْدِ وَالْحَرْقِ وَذَلِكَ غَيْرُ مَعْقُولٍ وَلَا مَفْهُومٍ وَلَا مُتَعَارَفٍ))^{٤٩}.

تعلیق : وَهَذَا انْظُرْ كَيْفَ أَنَّ خَبَرَ الْاِثْنِي عَشَرَ لَيْسَ لَهُ وَجُودٌ فِي تِلْكَ الْحَقِيقَةِ التَّارِيخِيَّةِ فِي أَوَائِلِ الْقُرْنِ الثَّالِثِ الْهَجْرِيِّ ، حَيْثُ كَانَتْ وَفَاةُ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرضَا (ع) سَنَةَ (٢٠٣هـ) ، فَلَوْ كَانَ مِنْ خَبَرٍ عَلَى الْاِثْنِي عَشَرَ جَعَلَ الْوَاقِعَةَ يَعُودُونَ إِلَى إِمَامَةِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرضَا ، مَا رَجَعُوا إِلَى الْوَقْفِ مَرَّةً أُخْرَى ، فَإِنَّ الْخَبَرَ بِالْعَدَدِ يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى السَّابِعِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ (ع) ، ثُمَّ إِنَّ الْخَبَرَ بِالْأَسْمِ وَالْعَدَدِ سَيَمْنَعُهُمْ مِنْ رَفْضِ إِمَامَةِ الْجَوَادِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ (ع) ، نَعَمْ ! وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مَنْ ذَهَبَ إِلَى إِمَامَةِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ (ع) ، وَكَذَلِكَ انْظُرْ الْاِحْتِجَاجَ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ إِمَامَةِ الطِّفْلِ ، تَجَدُّ فِي هَذَا كُلُّهُ مَا يَدُلُّكَ عَلَى عَدَمِ وَجُودِ أَثَرٍ لِرَوَايَةِ خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ فِي أَوْسَاطِ الْإِمَامِيَّةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ ، نَعَمْ ! ثُمَّ يَحْكِي النَّوْبِخْتِيُّ الْخِلَافَاتِ الَّتِي حَصَلَتْ بَعْدَ وَفَاةِ الْإِمَامِ الْجَوَادِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ (ع) ، نَسَوْقُهَا فِي الْوَقْفَةِ الْقَرِيبَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

[النَّصُّ عَلَى الْاِثْنِي عَشَرَ فِي وَاقِعِ سَلَفِ الْإِمَامِيَّةِ بَعْدَ الْإِمَامِ الْجَوَادِ (ع)]

الوقفة التاسعة عشر : قَالَ النَّوْبِخْتِيُّ : ((فَنَزَلَ أَصْحَابُ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الَّذِينَ ثَبَتُوا عَلَى إِمَامَتِهِ إِلَى الْقَوْلِ بِإِمَامَةِ ابْنِهِ وَوَصِيِّهِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ، فَلَمْ يَزَالُوا عَلَى ذَلِكَ سِوَى نَفَرٍ مِنْهُمْ يَسِيرُ عَدَلُوا عَنْهُ إِلَى الْقَوْلِ بِإِمَامَةِ

^{٤٩} فرق الشيعة: ٩٢.

أخيه موسى بن محمد ، ثم لم يلبثوا على ذلك إلا قليلاً حتى رجعوا إلى إمامة علي بن محمد ، ورَفَضُوا إمامة موسى بن محمد فلم يزالوا كذلك حتى توفي علي بن محمد)).^{٩٤}

تعليق : وهُنا لا نزيدُ على ما قلنا في التعليقات على الوقفات السابقة ، فقد ردّدنا الكلام نُعيد التنبية على خلو تلك الأزمنة من خبر الاثني عشر داخل أوساط الشيعة الإمامية ، وإنّا يقطعوا على أئمتهم بعد أئمتهم بالوصية ، نعم! وقال سعد بن عبدالله القميّ الأشعري بأن سبب عودة من قال بإمامة موسى بن محمد : ((لأن موسى كذبهم وتبرأ منهم ، ومن ادعى الإمامة لنفسه))^{٩٥} ، ولعلك أخي الباحث تجد في كلام موسى بن محمد روح قول الزيدية في إنكار تلك الإمامة النصية ، نعم! ونحن إلى هنا أخي الباحث في مُنتصف القرن الثالث الهجري ، حيث كانت وفاة الإمام الهادي علي بن محمد سنة (٢٥٤هـ) ، نعم! ثم سيحكي النوبختي الاختلافات بعد الإمام علي بن محمد (ع) ، نسوق ذلك في الوقفة القريبة إن شاء الله .

[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمامية بعد الإمام الهادي النقي (ع)]

الوقفة العِشرون : قال النوبختي : ((فلما تُوفي علي بن محمد بن علي بن موسى الرضا صلوات الله عليهم ، قالت فرقة من أصحابه بإمامة ابنه محمد ، وقد كان تُوفي في حياة أبيه بسرّ من رأى ، وزعموا أنه حي لم يمّت ، واعتلوا في ذلك بأن أباه أشار إليه ، وأعلمهم أنه الإمام من بعده ، والإمام لا يجوزُ عليه الكذب ولا يجوزُ البداء فيه ، فهو وإن كانت ظهرت وفاته لم يمّت في الحقيقة ، ولكن أباه خاف عليه فغيّبه ، وهو القائم المهديّ ، وقالوا فيه بمثل مقالة أصحاب إسماعيل بن جعفر))^{٩٦}.

تعليق : وهُنا انظر أخي الباحث بماذا اعتلت تلك الفرقة المحمدية ، ((اعتلوا في ذلك بأن أباه أشار إليه ، وأعلمهم أنه الإمام من بعده)) ، فالوصية هي الطريق الوحيد لمعرفة الإمام بعد الإمام ، لا خبر الاثني عشر بالاسم والعدد ، ثم تأمل كيف أنهم قالوا أنه الإمام المهدي القائم ، وهو الإمام الحادي عشر ، فلا وجود أيضاً لخبر الاثني عشر بالعدد في تلك الأوساط الشيعية ، ثم أيضاً هنا قد حصل البداء في الإمام للمرة الثانية تماماً كما حصل في زمن الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع) ، فإن الإمامة انتقلت بموت محمد

^{٩٤} فرق الشيعة: ٩٤.

^{٩٥} فرق الشيعة: ٩٤.

^{٩٦} فرق الشيعة: ٩٦.

بن علي (ع) في حياة أبيه ، إلى أخيه العسكري الحسن بن علي (ع) ، وشاهد ذلك البداء في أشخاص الأئمة الذي به يُردُّ خبر الاثني عشر بالاسم والعدد على لسان رسول الله (ص) في كُتب الإمامية ، ما يرويه الكليني ، بإسناده ، عن علي بن جعفر ، قال : ((كُنت حاضراً أبا الحسن عليه السلام لما تُوفي ابنه محمد ، فقال للحسن: يا بُني ، أحدثُ الله شُكراً فَقَدْ أَحْدَثَ فِيكَ أَمراً))^{٥٣} ، وأيضاً يروي الكليني ، بإسناده ، عن محمد بن يحيى بن درياب ، قال : دخلتُ على أبي الحسن عليه السلام [أي الإمام الهادي علي بن محمد] ، بعد مُضي أبي جعفر [أي ابنه محمد بن علي] ، فعزَّيته عنه ، وأبو محمد عليه السلام [أي العسكري الحسن بن علي] ، جالس فبكى أبو محمد عليه السلام ، فأقبل عليه أبو الحسن عليه السلام ، فقال له : إنّ الله تبارك وتعالى قد جعل فيك خَلْقاً مِنْهُ فَأَحْمَدُ الله))^{٥٤} ، وهُنا تأمل كيف أنّ الحسن العسكري أصبح خلفاً في الإمامة لأبيه ، بعد أن كان أخوه محمد بن علي هو الإمام ، فبدا لله تعالى ما كان خافٍ عن جميع الناس ، فكان الإمام هو الحسن العسكري دون أخيه محمد ، ولعمري إنّ هذا ليتقضى خبر الاثني عشر من أصله وجذره ، لو كان من إنصاف ، وقريباً أسهبنا عند الكلام على البداء في إمامة إسماعيل بن جعفر فيرجعه المهتم في الوقفة السابعة فإنّ الكلام هُنا كالكلام هناك ، قال الشيخ محمد جواد البلاغي : ((قد كان الناس يحسبون أنّ إسماعيل ابن الصادق (ع) هو الإمام بعد أبيه ، لما علّموه من أنّ الإمامة للولد الأكبر ما لم يكن ذا عاهة ، ولأنّ الغالب في الحياة الدّنيا وأسباب البقاء أن يبقى إسماعيل بعد أبيه (ع) ، فبدا وظهر بموت إسماعيل أنّ الإمام هو الكاظم (ع) ، لأنّ عبد الله كان ذا عاهة ، فظهر لله وبدا للناس ما هو في علمه المكنون. وكذا في موت محمد ابن الهادي عليهما السلام ، حيث ظهر للشيعة أنّ الإمام بعد الهادي هو الحسن العسكري (ع). وهذا الظهور للشيعة هو الأمر الذي أحدثه الله بموت محمد ، كما قال الهادي للعسكري عليهما السلام عند موت محمد : ((أحدثُ الله شُكراً ، فقد أحدثَ فيكَ أَمراً))^{٥٥} ، وقال آية الله العظمى السيّد حسن الحسيني اللوساني ، يتكلّم عن الإمام الحسن بن علي العسكري : ((وكان أبوه الهادي (عليه السلام) يقول له : ((يا بُني أحدثُ الله شُكراً ، فقد أحدثَ فيكَ أَمراً)). وقال (ع) لأبي هاشم : ((نعم ، يا أبا هاشم بدا لله في أبي جعفر)) يعني : السيد محمد ابنه ، وهو أخو الحسن العسكري ،

^{٥٣} أصول الكافي: ٣٢٦/١.

^{٥٤} أصول الكافي: ٣٢٧/١.

^{٥٥} رسالة الشيخ البلاغي في البداء: ٢٢.

((وَصَيَّرَ مَكَانَهُ أَبَا مُحَمَّدٍ)) ، يَعْنِي الْحَسَنَ (ع) ، كَمَا بَدَأَ لَهُ فِي إِسْمَاعِيلَ ((ابن الصادق (ع))) بَعْدَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَنَصَبَهُ وَهُوَ كَمَا حَدَّثَكَ أَنَّهُ بَعَيْنَكَ وَإِنْ كَرِهَ الْمُبْطِلُونَ))^{٥٦} ، نَعَمْ! فَالْبَدَاءُ كَانَ بَعْدَ التَّنْصِيبِ مِنَ الْإِمَامِ السَّابِقِ فِي ذَلِكَ الْمَيِّتِ ، إِسْمَاعِيلَ ، وَمُحَمَّدَ ، ثُمَّ حَصَلَ الْبَدَاءُ ، فَكَانَتْ إِمَامَةً مُوسَى ، وَالْحَسَنَ الْعَسْكَرِيَّ ، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا اللَّوْسَانِي ، هِيَ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الْغِيَّةِ لِلطُّوسِيِّ : ((حَدَّثَنِي أَبُو هَاشِمٍ دَاوُدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيُّ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَتَ وَفَاةِ ابْنِهِ أَبِي جَعْفَرٍ ، وَقَدْ كَانَ أَشَارَ إِلَيْهِ وَدَلَّ عَلَيْهِ ، فَإِنِّي لَأَفُكِّرُ فِي نَفْسِي وَأَقُولُ : هَذِهِ قَضِيَّةُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ [أَيِ مُوسَى الْكَاطِمِ] ، وَقَضِيَّةُ إِسْمَاعِيلَ ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ : نَعَمْ يَا أَبَا هَاشِمٍ بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَبِي جَعْفَرٍ وَصَيَّرَ مَكَانَهُ أَبَا مُحَمَّدٍ [الْحَسَنَ الْعَسْكَرِيَّ] ، كَمَا بَدَأَ اللَّهُ فِي إِسْمَاعِيلَ بَعْدَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَصَبَهُ ، وَهُوَ كَمَا حَدَّثَتْ بِهَ نَفْسُكَ وَإِنْ كَرِهَ الْمُبْطِلُونَ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنِي الْخَلْفِ مِنْ بَعْدِي عِنْدَهُ مَا تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ وَمَعَهُ آلَةُ الْإِمَامَةِ))^{٥٧} ، نَعَمْ! وَفِي هَذَا تَدَبَّرَ أَخِي الْبَاحِثُ فَلَا أَزِيدُ .

الوقفة الحادية والعشرون : ((وَقَالَ سَائِرُ أَصْحَابِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بِإِمَامَةِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَثَبَتُوا لَهُ الْإِمَامَةَ بَوْصِيَّةَ أَبِيهِ ، وَكَانَ يُكْنَى بِأَبِي مُحَمَّدٍ ، سِوَى نَفَرٍ يَسِيرُ قَلِيلٌ فَإِنَّهُمْ مَالُوا إِلَى أَخِيهِ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَقَالُوا: أَوْصَى إِلَيْهِ أَبُوهُ بَعْدَ مُضِيِّ مُحَمَّدٍ ، وَأَوْجَبَ إِمَامَتَهُ وَأَظْهَرَ أَمْرَهُ . وَأَنْكَرُوا إِمَامَةَ مُحَمَّدٍ أَخِيهِ وَقَالُوا إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ أَبُوهُ اتِّقَاءً عَلَيْهِ وَدِفَاعاً عَنْهُ ، وَكَانَ الْإِمَامُ فِي الْحَقِيقَةِ جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ))^{٥٨} .

تعليل : وَهُنَا انْظُرْ أَخِي الْبَاحِثُ كَيْفَ ثَبَّتَ أَصْحَابُ الْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) الْإِمَامَةَ فِيهِ ، ((وَتَبَتُّوا لَهُ الْإِمَامَةَ بَوْصِيَّةَ أَبِيهِ)) ، الْوَصِيَّةُ هِيَ الطَّرِيقُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنْ مُتَنَصِّفِ الْقَرْنِ الثَّلَاثِ وَمَا قَبْلَهُ لَا غَيْرُهَا مِنَ النَّصُوصِ وَالْأَخْبَارِ الْإِثْنِي عَشْرِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ اعْتَلَّ مَنْ جَعَلَهَا فِي أَخِيهِ الرَّكِّي جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) ، قَالُوا : ((أَوْصَى إِلَيْهِ أَبُوهُ بَعْدَ مُضِيِّ مُحَمَّدٍ)) ، فَتَأَمَّلْ ، نَعَمْ! ثُمَّ ذَهَبَ النَّوْبُخْتِيُّ يُعَدِّدُ الْفُرُقَ الَّتِي اخْتَلَفَتْ بَعْدَ وَفَاةِ الْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) ، (ت ٢٦٠هـ) ، فَذَكَرَ فِرْقًا كَثِيرَةً نَذَرُهَا عَلَى

^{٥٦} نور الأفهام في علم الكلام: ٢/شرح ص ١١١ .

^{٥٧} الغيبة للطوسي: ٨٢ .

^{٥٨} فرق الشيعة: ٩٦ .

كثرتها ليعلم الباحث والناظر أن ذلك الزمان لم يكن لرواية خبر الاثني عشر أي وجود على أرض الواقع التاريخي عند الإمامية وفق ذلك المعتقد والمقتضى الإمامي .

[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمام العسكري (ع)]

الوقف الثانية والعشرون : قال النوبختي ، يتكلم عن الإمام الحادي عشر العسكري الحسن بن علي (ع) :
(«وَتُوِّفِي وَلَمْ يُرَ لَهُ أَثَرٌ ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ وَلَدٌ ظَاهِرٌ ، فَأَقْتَسَمَ مَا ظَهَرَ مِنْ مِيرَاثِهِ أَخُوهُ جَعْفَرُ وَأُمُّهُ»)^{٩٩}.

تعليق : وهنا انظر أخي الباحث هذا الكلام للنوبختي ، ففيه إقرار بأن الحسن العسكري لم يعرف له ولد ظاهر ، وهذا خلاف ما تعتقده الإمامية اليوم ، وتجدر أن هذا الموت من الإمام الحسن العسكري وليس له ولد ينفي ويرد على خبر الاثني عشر ، ويرد أيضاً على المنهاج الأول الذي يحكيه النوبختي في كتابه هذا من أن الإمامة تكون من والد إلى والد بالنص ، فانقطاع الإمام الحسن العسكري بدون ولد يدل على ذلك ، وسنأتي بأقوال فرق الشيعة بعد الإمام الحسن العسكري ، وسيظهر لك جلياً أنه لم يكن لخبر الاثني عشر أي وجود في تلك الحقبة منتصف القرن الثالث ، إلى موت الإمام الحسن العسكري (ع).

الوقف الثالثة والعشرون : قال النوبختي : ((فَافْتَرَقَ أَصْحَابُهُ بَعْدَهُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ فِرْقَةً : فَفِرْقَةٌ مِنْهَا قَالَتْ إِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ حَيٌّ لَمْ يَمُتْ وَإِنَّمَا غَابَ وَهُوَ الْقَائِمُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمُوتَ وَلَا وَلَدٌ لَهُ ظَاهِرٌ ، لِأَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ إِمَامٍ ، وَقَدْ ثَبَتَتْ إِمَامَتُهُ ، وَالرَّوَايَةُ قَائِمَةٌ أَنَّ لِلْقَائِمِ عَيْنَيْنِ ، فَهَذِهِ الْعَيْنُ إِحْدَاهُمَا ، وَسَيُظْهِرُ وَيُعْرِفُ ، ثُمَّ يَغِيبُ غَيْبَةً أُخْرَى ، وَقَالُوا فِيهِ بَعْضُ مَقَالَةِ الْوَاقِفَةِ عَلَى مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ . وَإِذَا قِيلَ لَهُذِهِ الْفِرْقَةُ مَا الْفَرْقُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْوَاقِفَةِ؟! . قَالُوا: إِنَّ الْوَاقِفَةَ أَخْطَأَتْ فِي الْوُقُوفِ عَلَى مُوسَى لَمَّا ظَهَرَتْ وَفَاتَهُ ، لِأَنَّهُ تُوِّفِيَ عَنْ خَلْفٍ قَائِمٍ أَوْصَى إِلَيْهِ وَهُوَ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَخَلَفَ غَيْرَهُ بَضْعَةَ عَشَرَ ذَكَرًا ، وَكُلَّ إِمَامٍ ظَهَرَتْ وَفَاتَهُ كَمَا ظَهَرَتْ وَفَاةَ آبَائِهِ وَلَهُ خَلْفٌ ظَاهِرٌ مَعْرُوفٌ فَهُوَ مَيِّتٌ لَا مُحَالَةَ ، وَإِنَّمَا الْقَائِمُ الْمَهْدِيُّ الَّذِي يَجُوزُ الْوُقُوفُ عَلَى حَيَاتِهِ مَنْ ظَهَرَتْ لَهُ وَفَاةٌ عَنْ غَيْرِ خَلْفٍ ، فَيُضْطَرُّ شِيعَتُهُ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَوْتُ إِمَامٍ بِلَا خَلْفٍ ، فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ غَابَ))^{١٠٠}.

^{٩٩} فرق الشيعة: ٩٧.

^{١٠٠} فرق الشيعة: ٩٧.

تعلیق : وهُنا يُلجئ هذا النصّ عن التّوبختي للكلام حول مسألتين مهمّتين ، المسألة الأولى : حول حقيقة وجود رواية خبر الاثني عشر وانطباقه على واقع الشيعة الإمامية في ذلك الوقت . والمسألة الثانية : حول صحّة وجود ولد للإمام العسكريّ الحسن بن علي (ع) . **فالمسألة الأولى :** تجد أخي الباحث أنّ وقوف هذه الفرقة من الشيعة على أنّ الإمام العسكريّ الحسن بن علي (ع) هو المهدي القائم ، يأتي من أصل عدم معرفتهم بأنّ الأئمة اثني عشر ، لأنّ الإمام العسكريّ هو الحادي عشر ، فصحّ أنّ خبر الاثني عشر ليس له تأريخ روائيّ في تلك الحقبة بعد وفاة الإمام الحسن بن علي العسكريّ (ع) ، وإلّا ما وسّعهم الوقوف على مهدويّة الحادي عشر لأنّه سيبقى الثاني عشر من السلسلة النصيّة . نعم ! **والمسألة الثانية :** فإنّ أصحاب هذه الفرقة قاطعون على أنّ الإمام الحسن العسكريّ قد مات ولا خلف له ، دقّ النظر في إسقاطهم المقارنّة بين قولهم وبين قول الواقفة على موسى بن جعفر (ع) ، نعم ! وهذا يُخالف ما تعتقده الإمامية صاحبة المذهب المعروف اليوم بأنّ الحسن العسكري له ابنه هو محمّد المهدي الغائب .

الوقفة الرابعة والعشرون : قال التّوبختي : ((وقالت الفرقة الثانية: إنّ الحسن بن علي مات وعاش بعد موته ، وهو القائم المهدي ، لأنّا روينا أنّ معنى القائم هو أن يقوم من بعد الموت ، ويقوم ولا ولد له ، ولو كان له ولد لصحّ موته ولا رجوع ، لأنّ الإمامة كانت تثبت لخلفه ، ولا أوصى إلى أحد فلا شك أنّه القائم ، والحسن بن علي قد مات لا شك في موته ، ولا ولد له ولا خلف ، ولا أوصى إذ لا وصية له ولا وصي ، وإنّه قد عاش بعد الموت ، وقد روينا أنّ القائم إذا بلغ الناس خبر قيامه قالوا كيف يكون فلان إماماً وقد بليت عظامه ، فهو اليوم حيّ مُستتر لا يظهر ، وسيظهر ويقوم بأمر الناس ويملا الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً . وإنّا قالوا إنّ حي بعد الموت وإنّه مُستتر خائف لأنّه لا يجوز عندهم أن تخلو الأرض من حجة قائم على ظهرها عدل حيّ ظاهر أو خائف مغمور ، للخبر الذي روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنّه قال في بعض خطبه : ((اللهم إنّك لا تخلي الأرض من حجة لك ظاهر أو مغمور ، لئلاّ تبطل حججك وبيّناتك)) . فهذا دليل على أنّه عاش بعد موته . وليس بين هذه الفرقة والفرقة التي قبلها فرق أكثر من أنّ هذه صحّحت موت الحسن بن علي عليه السلام ، وأنّ الأولى قالت إنّ غاب وهو حي

وَأُنْكَرَتْ مَوْتَهُ. وَهَذِهِ أَيْضاً شَبِيهَةٌ بِفِرْقَةٍ مِنَ الْوَاقِفَةِ عَلَى مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مِنْ أَيْنَ قُلْتُمْ هَذَا، وَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَيْهِ، رَجَعُوا إِلَى تَأْوِيلِ الرِّوَايَاتِ»^{٩٨}.

تعلیق : وهُنَا أَيْضاً نُعَلِّقُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ لِلنُّوْبَخْتِي عَنْ هَذِهِ الْفِرْقَةِ مِنَ الشَّيْعَةِ ، بِتَرْتِيبِ الْمَسْأَلَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ ، **فَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى** فِي خُصُوصِ خَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ : فَإِنَّهَا شَارَكَتِ الْفِرْقَةَ السَّابِقَةَ فِي عَدَمِ الْمَعْرِفَةِ بِخَبَرِ إِثْنِي عَشَرَ يَقْضِي بِإِمَامَةِ إِمَامٍ تَرْتِيبَهُ الثَّانِي عَشَرَ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ بَعْدَ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ ، لِذَلِكَ قَالُوا بِأَنَّ الْعَسْكَرِيَّ هُوَ الْمَهْدِي ، فَهَذَا أَيْضاً تَدْلِيلٌ يُعْضِدُ مَا قَبْلَهُ فِي أَنَّ وَاقِعَ شَيْعَةِ أَئِمَّةِ الْإِمَامِيَّةِ لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ بِإِطْبَاقِ تَامٍ عَنْ ذَلِكَ الْخَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ عَدَداً ، أَوْ اسْماً وَعَدَداً ، فَأَمَّا الْعَدَدُ فَلَوْ قَوْفُهُمْ عَلَى مَهْدِيَّةِ الْحَادِي عَشَرَ ، وَأَمَّا الْاسْمُ ، فَلِإِيمَانِهِمْ بِأَنَّهُ لَا خَلْفَ وَلَا عَقَبَ لِلْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ (ع) ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ فِرْقَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى طُولِ تَأْرِخِ انْقِسَامِ شَيْعَةِ أَئِمَّةِ الْإِمَامِيَّةِ لَعَزَوْنَا ذَلِكَ إِلَى عِنَادِ تِلْكَ الْفِرْقَةِ أَوْ الْفِرْقَتَيْنِ وَتَقْصِيرِهَا فِي النَّظَرِ ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ كَمَا تَرَى وَنَحْنُ قَدْ بَدَأْنَا مِنْ بَدَايَةِ زَمَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) إِلَى زَمَنِ الْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ (ع) فَكَانَ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ مُطَبِّقُونَ عَلَى الْجَهْلِ وَعَدَمِ الْاسْتِدْلَالِ ، أَوْ التَّعَلُّلِ بِمُقْتَضَى خَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ عَدَداً ، أَوْ عَدَداً وَاسْماً ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ ذَلِكَ الْخَبَرَ مَا تَبَلُّورٌ وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ عَصْرِ الْغَيْبَةِ ، بَعْدَ انْقِطَاعِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ لَوْلَا ذَلِكَ الْانْقِطَاعُ لِلْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ هُوَ الْاسْتِمْرَارُ فِي الْإِمَامَةِ وَعَدَمُ الْحَصْرِ فِي الْإِثْنِي عَشَرَ ، الْاسْتِمْرَارُ فِي الْأَعْقَابِ ، وَصِيَّةٌ مِنْ إِمَامٍ سَابِقٍ إِلَى إِمَامٍ لَاحِقٍ ، وَلِذَلِكَ تَجَدَّدَ أَصْحَابُ هَذِهِ الْفِرْقَةِ مِنْ حِكَايَةِ النُّوْبَخْتِي يُثَبِّتُونَ الْإِمَامَةَ لَوْلَدِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ مُبَاشَرَةً لَوْ صَحَّ أَنَّ لَهُ خَلْفٌ وَعَقَبٌ : ((وَلَوْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ لَصَحَّ مَوْتُهُ وَلَا رُجُوعٌ ، لِأَنَّ الْإِمَامَةَ كَانَتْ تَثْبِتُ لِحَالِهِ)) ، وَلَكِنْ أَنْ تَعُودَ إِلَى الْمِنْهَاجِ الْأَوَّلِ الَّذِي حَكَاهُ النُّوْبَخْتِي فِي الْوَقْفَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ أَصْلِ وَطَرِيقِ الْإِمَامَةِ وَأَتَمَّهَا وَصِيَّةٌ مِنَ الْوَلَدِ إِلَى وَلَدٍ ، نَعَمْ ! ثُمَّ هَذِهِ الْفِرْقَةُ تَزِيدُ فِي الْاِحْتِجَاجِ لِنَفْسِهَا فَبَعْدَ أَنْ قَالَتْ وَقَطَعَتْ أَنَّهُ لَا خَلْفَ وَلَا عَقَبَ لِلْعَسْكَرِيِّ (ع) ، قَالَتْ : ((وَلَا أَوْصَى إِذْ لَا وَصِيَّةَ لَهُ وَلَا وَصِيَّ)) ، فَأُثْبِتَتْ بِهَذَا أَنَّ الطَّرِيقَ لِمَعْرِفَةِ الْإِمَامِ إِنَّمَا هُوَ الْوَصِيَّةُ ، وَلَمْ تَعْتَلَّ أَوْ تَتَطَرَّقْ لِلدَّلِيلِ خَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ ، ثُمَّ الْوَصِيَّةُ تَابِعَةٌ لَوْجُودِ الْوَصِيِّ لِأَنَّكَ قَدْ وَقَفْتَ فِي الْوَقْفَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ تَكُونُ لَوْلَدٍ مُشَارٍ إِلَيْهِ بِالْاسْمِ وَالْعَيْنِ مَعْرُوفٍ ،

^{٩٨} فرق الشيعة: ٩٨.

وهؤلاء لم يعرفوا وصية من الحسن العسكري (ع) ، ولم يعرفوا خلفاً وصياً مُشارٍ إليه بالاسم والعين معروف . نعم! **والمسألة الثانية** حول وجود عَقْب للإمام الحسن العسكري (ع) : فتجد أن أصحاب هذه الفرقة أيضاً قاطعون على أنه لا خلف للحسن العسكري (ع) ، وهذا يردّ على الإمامية المعروفة اليوم بادّعاء أن الإمام الحسن العسكري (ع) قد كان له ولدٌ هو المهدي محمد . نعم! وفائدة تجدُ التوبختي يحكي مُستند هذه الفرقة ويقول : ((وإذا قيل لهم من أين قلتم هذا ، وما دليلكم عليه ، رجّعوا إلى تأويل الروايات)) ، والحق أن إمامية اليوم ، ليس لهم من دليلٍ على قولهم في الإمامة إلا تأويل الروايات ، فذلك القول الذي احتجّت به هذه الفرقة عن أمير المؤمنين (ع) في الخائف والمشهور ، وجعلت مصاديقه الإمام الحسن العسكري (ع) ، فإن الإمامية الاثنا عشرية يحتجّون به على غيبة الإمام المهدي محمد بن الحسن ، وأنه مصداق قول أمير المؤمنين (ع) في الخائف المغمور ، وإنما زاد متأخروا (لا سلف الإمامية) عن هذه الفرقة في كلام التوبختي وسابقتها باختراع خبر الاثني عشر إماماً ، وأخباراً في غيبة الثاني عشر ، وإلاّ فحال الإمامية اليوم هو حال هذه الفرقة في كلام التوبختي في أن المُستند لهم جميعاً هو تأويل الروايات لإثبات قولهم في الحسن العسكري (ع) ، وما بعده ، ولو تأملت الوقفة الثامنة والعشرين في حكاية قول سلف الإمامية اليوم وأصل وعلة تبنيهم لقولهم في محمد بن الحسن العسكري ، ستجدُ هذا الكلام الذي قررناه هنا واضحاً جلياً ، بأن حجّتهم (سلفُ إمامية اليوم) ليس خبر الاثني عشر ، وإنما أمر آخر ، تأمل الوقفة المذكورة جيّداً .

الوقفة الخامسة والعشرون : قال التوبختي : ((وقالت الفرقة الثالثة: إن الحسن بن علي توفي والإمام بعده أخوه جعفر ، وإليه أوصى الحسن ، ومنه قيل الإمامة ، وعنه صارت إليه . فلما قيل لهم: إن الحسن وجعفر ما زالا مُتَهَجِرَيْن ، مُتَصَارِمَيْن ، مُتَعَادِيَيْن طُولَ زَمَانِهَا ، وَقَدْ وَقَفْتُمْ عَلَى صَنَائِعِ جَعْفَرٍ وَمُخَالِفِي الْحَسَنِ وَسُوءِ مُعَاشَرَتِهِ لَهُ فِي حَيَاتِهِ وَلَهُمْ مِنْ بَعْدِ وَفَاتِهِ فِي اقْتِسَامِ مَوَارِيثِهِ ، قَالُوا: إِنَّمَا ذَلِكَ بَيْنَهُمَا فِي الظَّاهِر ، فَأَمَّا فِي الْبَاطِن فَكَانَا مُتَرَاضِيَيْنِ مُتَصَافِيَيْنِ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا ، وَلَمْ يَزَلْ جَعْفَرٌ مُطِيعاً لَهُ سَامِعاً مِنْهُ ، فَإِذَا ظَهَرَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ خِلَافِهِ فَعَنَ أَمْرَ الْحَسَنِ ، فَجَعَفَرُ وَصِي الْحَسَنِ ، وَعَنْهُ أَفْضَتْ إِلَيْهِ الْإِمَامَةُ . وَرَجَعُوا إِلَى بَعْضِ قَوْلِ الْفَطْحِيَّةِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ إِنَّمَا كَانَ إِمَاماً بِوَصِيَّةِ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَيْهِ ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ صَارَتْ إِلَيْهِ

الإمامة لا عن أبيه، وأقرّوا بإمامة عبد الله بن جعفر وثبتوها بعد إنكارهم لها وجُحودهم إيّاها وأوجّبوا فرضها على أنفسهم ليُصحّحوا بذلك مذهبهم. وكان رئيسهم والدّاعي لهم إلى ذلك رجُل من أهل الكوفة من المتكلمين يُقال له علي بن الطّاحي الحزاز وكان مشهوراً في الفطحية وهو من قوئى إمامة جعفر وأمال النَّاس إليه ، وكان مُتكلِّماً محجّاجاً وأعانتة على ذلك أختُ الفارس بن حاتم بن ماهويه القزويني غير أنّ هذه أنكرت إمامة الحسن بن علي عليه السلام ، وقالت إنّ جعفرأ أوصى أبوه إليه لا الحسن))^{٦١}.

تعلّيق : وهُنا أيضاً نُعلّق على هذا الكلام للتّوبيختي عن هذه الفرقة من الشيعة ، بترتيب المسألتين السّابقتين ، **فأمّا المسألة الأولى** في خصوص خبر الاثني عشر : فإنّها شاركت الفرقة السّابقة في عدم المعرفة بخبر اثني عشريّ يقضي بأنّ الإمام بعد الحسن العسكريّ هو ابنه محمّد المهدي ، ثمّ هي كانت تعتمد طريق الوصيّة في إثبات الإمامة لذلك تجدّهم من حكاية النّوبختي يعتلّون ويحتجّون بقولهم : ((والإمام بعده أخوه جعفر ، وإليه أوصى الحسن)) ، ثمّ تأمل كيف أنّ هذه الفرقة من الشيعة عادت تُصحّح إمامة عبد الله بن جعفر (ع) ، وتقول أنّه الإمام ، ثمّ آلت الإمامة منه إلى موسى الكاظم (ع) ، لا أنّ إمامة موسى الكاظم (ع) أتت إليه بوصيّة أبيه جعفر بن محمّد (ع) ، فعلى هذا يكون الأئمة إلى جعفر الزّكي ثلاثة عشر إماماً ، فلا التّفات منهم إلى خبر اثني عشريّ ، بل إلى وصيّة مُستمرّة من إمامٍ سابقٍ إلى إمامٍ لاحق ، ثمّ تأمل كيف أنّهم أيضاً بإقرارهم بإمامة عبد الله بن جعفر ينفون وجود ذلك الخبر الاثني عشريّ بالاسم ، لما كان عبد الله بن جعفر واحداً من الأئمة والمعلوم للإماميّة الاثني عشرية أنّه عبد الله بن جعفر ليس من ضمن السّلسلة الاثني عشرية ، نعم! الغرض أن آتي على المسألة من شقيها ، شقّ رواية العدد والتّواتر المدعى في روايات العدد ، وأنّ ذلك الشقّ ليس له وجودٌ في واقع سلف الإماميّة ، لما كان الواقع يحكي القول بمهدويّات كثيرة ووقوفٍ على جعفر الصّادق (ع) ، ثمّ على موسى الكاظم (ع) ، ثمّ على الحسن العسكريّ (ع) ، وهكذا ، نعم! والشقّ الثّاني ، شقّ رواية العدد والاسم المدعى من بعض الإماميّة اليوم تواترها ، فهذه أيضاً أظهر في الوسط الشّيعي القائل بالوصيّة فاختلافهم قد عرفتها بعد كلّ إمام ، فلو كان من أسماء معروفة معلومة داخل أوساط فقهاء وعامة الشيعة ما كان ذلك الاختلاف الكبير بعد كلّ

^{٦٢} فرق الشيعة: ٩٨.

إمام ، بل وباستدلالات وتأصيلات واحتجاجات لا يبرزُ فيها رائحة الاستناد إلى خبر اثني عشري بالاسم والعدد ، أو حتّى بالعدد ، فتنبه لذلك ، فذلك وجهُ تفریقنا في طيّات هذا الكتاب نقول الخبر الاثني عشري بالعدد ، ونقول الخبر الاثني عشري بالاسم والعدد ، وإنّا أُلجأنا إلى ذلك التفریق بعضُ الحُذّاق لما ظهر له ضَعْفُ أدلّة وجود دليل خبر الاثني عشر بالاسم والعدد في أوساط الشيعة الإمامية سَلَفُهُم كواقع تاريخي ، لجأوا إلى القول بتواتر خبر العدد (اثني عشر) يستأنسون ويفرّحون بها شاركتهم الفرقة السنية من المُحدثين في الرواية وهذا سنأتي عليه بتفصيل وتأصيل في الفصل الثاني عند الكلام على مدلولات خبر الاثني عشر من كُتب الفرقة السنية . نعم ! ثم في هذا المعنى عدم وجود أثر لخبر اثني عشري في تلك الحِقبة التاريخية ، تأمل كيف ناقش واحتج المخالفون لهذه الفرقة القائلة بإمامة جعفر ، فأبرزوا لهم وجه الخلاف بين الحسن العسكري وأخيه جعفر ، على أنّه صارفٌ لانتقال الإمامة من الحسن إلى جعفر ، والأصل أنّه لو كان وجودُ خبر الاثني عشر في ذلك الزمان لكان أقطع وأفلج في الاحتجاج على مَنْ قال بإمامة جعفر ، لأنّ جعفر حينها لن يكون اسمه من ضمن الأسماء الاثني عشر المروية عن رسول الله (ص) ، ليس فقط المروية عن طريق خواص الشيعة حتّى يُقال بعدم معرفتها لكثير الشيعة ، بل المروية كما جمع الخزّاز القمي في كفاية الأثر عن طريق عمر بن الخطّاب وأبي هريرة وغيرهم ، فزادت رواة ذلك الخبر عن العشرين صحابياً في كفاية الأثر عن رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، وذلك في القرن الرابع ، إلّا أنّ الواقع لأولئك الشيعة سلف علي بن محمّد الخزّاز القمي صاحب الكفاية المعاصرون مُنتصف القرن الثالث الهجري لا يُخبر عن معرفة قليلة أو كثيرة من فقهاء أو عامّة الإمامية بطريق إمامة هو النصّ على الاثني عشر المدعى في روايته تلك الطّرق الكثيرة المُخرعة بعد زمن الغيبة في القرن الرابع ، والله المُستعان ، وما سبق من كلّ هذه الفرق الشيعة ، بل وبإطباقٍ شيعي في بعض المراحل التاريخية الزمنية كتلك التي بعد موت الإمام جعفر الصادق (ع) ، كلّ ذلك يدلّ على عدم وجود واقعٍ روائي لذلك الخبر الاثني عشر في سلف شيعة أئمة الإمامية بعموم . نعم ! **والمسألة الثانية** حول وجود عقب للإمام الحسن العسكري (ع) : فتجدُ في حكاية النوبختي لقول هذه الفرقة أنّهم قد قطعوا بأنّ الإمام الحسن بن علي العسكري (ع) لا عقب له ولا ولد ، ولذلك قالوا بإمامة جعفر استندوا إلى أنّه أوصى إليه ، فعادوا من إمامة الأعقاب ، إلى إمامة الإخوة . نعم ! **وفائدة أخرى** : وهو أن يتنبّه الباحث لوجه المشابهة

في احتجاج إمامية اليوم مع هذه الفرقة من الشيعة عندما صرفت وجه العداوة التي يحكيها المخالفون لهم بين الحسن وجعفر ، فقالت هذه الفرقة بصرف ذلك إلى الظاهر دون الباطن ، وهذا وجه قريب من احتمال الإمامية اليوم لكل ما يتناقض داخل موروثهم الروائي عن أئمتهم إلى التقيّة .

الوقفّة السادسة والعشرون : قال النوبختي : ((وقالت الفرقة الرابعة: إنّ الإمام بعد الحسن جعفر ، وإنّ الإمامة صارت إليه من قبل أبيه لا من قبل أخيه محمد ، ولا من قبل الحسن ، ولم يكن إماماً ، ولا الحسن أيضاً ، لأنّ محمداً توفّي في حياة أبيه ، وتوفي الحسن ولا عقب له ، وإنّه كان مدّعياً مبطلاً ، والدليل على ذلك أنّ الإمام لا يموت حتّى يوصي ، ويكُون له خَلَف ، والحسن قد توفّي ولا وصي له ولا ولد ، فادّعاؤه الإمامة باطل ، والإمام لا يكون من لا خَلَف له ظاهرٌ معروفٌ مُشارٌ إليه ، ولا يجوز أيضاً أن تكون الإمامة في الحسن وجعفر لقول أبي عبد الله جعفر بن محمد وغيره من آبائه صلوات الله عليهم إنّ الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام ، فدلّنا ذلك على أنّ الإمامة لجعفر وأنها صارت إليه من قبل أبيه لا من قبل أخويه))^{٩٣}.

تعلّيق : وهُنا أيضاً نُعلّق على هذا الكلام للنوبختي عن هذه الفرقة من الشيعة ، بترتيب المسألتين السابقتين ، **فأمّا المسألة الأولى** في خصوص خبر الاثني عشر : فإنّها شاركت الفرق السابقة في الاعتقاد على الوصايا كأصل وطريق في معرفة الإمام ، بل إنها رجعت عن إمامة الحسن العسكري (ع) ، وجعلته مدّعياً ومبطلاً ، وذلك يدلّ على أنّه لم يكن من طرقهم البتّة في معرفة إمامته ذلك النصّ عن رسول الله (ص) ، فقالت بإمامة جعفر بوصية أبيه علي الهادي له ، في هذا فتأمل من ذلك الواقع التاريخي الذي لم يكن لخبر الاثني عشر فيه أيّ تأثير ، بل أيّ وجود ، فخلا مُصنّف النوبختي على أهميته واختصاصه بالفرق الشيعية وعلاّت تلك الفرق فيما ذهبّت إليه ، وبنت عليه قولها ، فلم يأت لخبر الاثني عشر أيّ ذكرٍ كمُعتمَد أو مُستندٍ أو علةٍ لأيّ من تلك الفرق في أئمتها ، بل للوصايا من السابق إلى اللاحق فقط ، بلا حصر في أعداد دون أعداد . نعم! **والمسألة الثانية** حول وجود عقب للإمام الحسن العسكري (ع) : فتجد أنّ هذه الفرقة من الشيعة قد نسبت الادّعاء إلى الحسن العسكري (ع) ، فقالت عنه : ((توفي الحسن

^{٩٣} فرق الشيعة: ٩٩.

ولا عَقِبَ لَهُ ، وإِنَّه كَانَ مُدَّعِيًا مُبْطِلًا ، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَمُوتُ حَتَّى يُوصِي ، وَيَكُونُ لَهُ خَلْفٌ ، وَالْحَسَنُ قَدْ تُوْفِيَ وَلَا وَصِيَ لَهُ وَلَا وَلَدٌ ، فَادَّعَاوُهُ الْإِمَامَةَ بَاطِلٌ ، وَالْإِمَامَ لَا يَكُونُ مَنْ لَا خَلْفَ لَهُ ظَاهِرٌ مَعْرُوفٌ مُشَارٌ إِلَيْهِ)) ، وَهَذَا فِيدَلٍّ مَعَ أَقْوَالِ الْفِرْقِ السَّابِقَةِ ، وَاللَّاحِقَةِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْحَسَنَ الْعَسْكَرِيَّ (ع) مَاتَ وَلَا وَلَدَ وَلَا عَقِبَ لَهُ ، وَأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ ، فَلِذَلِكَ قَالَتْ تِلْكَ الْفِرْقُ بِمَا قَالَتْ عِنْدَمَا اضْطَرَبَ أَصْلُهَا فِي أَنَّ الْإِمَامَةَ تَكُونُ فِي الْأَعْقَابِ ، فَعَادُوا يُنْكِرُوا إِمَامَةَ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ (ع) ، وَيُثْبِتُوا إِمَامَةَ أَخِيهِ جَعْفَرٍ مِنْ جِهَةِ وَصِيَّةِ أَبِيهِ عَلَى الْهَادِي (ع) لَهُ ، فَتَأَمَّلْ .

الوقف السابعة والعشرون : قال التوبختي : ((وَأَمَّا الْفِرْقَةُ الْخَامِسَةُ : فَإِنَّهَا رَجَعَتْ إِلَى الْقَوْلِ بِإِمَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُتَوَفَّى فِي حَيَاةِ أَبِيهِ ، وَزَعَمَتْ أَنَّ الْحَسَنَ وَجَعْفَرَ ادَّعِيَا مَا لَمْ يَكُنْ لهما ، وَأَنَّ أَبَاهُمَا لَمْ يُشْرَ إِلَيْهِمَا بِشَيْءٍ مِنَ الْوَصِيَّةِ وَالْإِمَامَةِ ، وَلَا رُوي عَنْهُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَصْلًا ، وَلَا نَصَّ عَلَيْهِمَا بِشَيْءٍ يُوجِبُ إِمَامَتَهُمَا ، وَلَا هُمَا فِي مَوْضِعِ ذَلِكَ وَخَاصَّةً جَعْفَرٌ فَإِنَّ فِيهِ خِصَالًا مَذْمُومًا وَهُوَ بِهَا مَشْهُورٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُهَا فِي إِمَامٍ عَدَلٍ ، وَأَمَّا الْحَسَنُ فَقَدْ تُوْفِيَ وَلَا عَقِبَ لَهُ ، فَعَلِمْنَا أَنَّ مُحَمَّدًا كَانَ الْإِمَامَ قَدْ صَحَّتِ الْإِشَارَةُ مِنْ أَبِيهِ إِلَيْهِ ، وَالْحَسَنُ قَدْ تُوْفِيَ وَلَا عَقِبَ لَهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمُوتَ إِمَامٌ بِلَا خَلْفٍ ،... ، فَلَمَّا بَطَلَ عِنْدَنَا أَنْ تَكُونَ الْإِمَامَةُ تَصْلَحُ لِمِثْلِ جَعْفَرٍ ، وَبَطَلَتْ عَمَّنْ لَا خَلْفَ لَهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّلَعُّلُ بِإِمَامَةِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَخِيهِمَا إِذْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ إِلَّا الصَّلَاحُ وَالْعِفَافُ ، وَأَنَّ لَهُ عَقِبًا قَائِمًا مَعْرُوفًا مَعَ مَا كَانَ مِنْ أَبِيهِ مِنَ الْإِشَارَةِ بِالْقَوْلِ مَا لَا يَجُوزُ بُطْلَانُ مِثْلِهِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِإِمَامَتِهِ وَأَنَّهُ الْقَائِمُ الْمُهْدِي ، أَوْ الرَّجُوعُ إِلَى الْقَوْلِ بِبُطْلَانِ الْإِمَامَةِ أَصْلًا وَهَذَا مِمَّا لَا يَجُوزُ))^{٦٤}.

تعليق : وَهُنَا أَيْضًا نُعَلِّقُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ لِلتَّوْبِخْتِيِّ عَنْ هَذِهِ الْفِرْقَةِ مِنَ الشَّيْعَةِ ، بِتَرْتِيبِ الْمَسْأَلَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ ، **فَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى** فِي خُصُوصِ خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ : فَإِنَّهَا أَيْضًا شَارَكَتِ الْفِرْقِ السَّابِقَةَ فِي انْعِدَامِ خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ عَنْ وَاقِعِهَا التَّارِيخِي فِيمَا تُؤْمَنُ بِهِ وَبِهِ تَحْتَجُّ ، بَلْ إِنَّهَا رَجَعَتْ إِلَى الْقَوْلِ بِمُهِدِيَّةِ الْإِمَامِ الْحَادِي عَشَرَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَادِي ، أَخُو الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ ، وَهَذَا يَنْفِي أَيَّ وَجُودٍ أَوْ تَأْثِيرٍ عِنْدَهُمْ لَخَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ بِالْعَدَدِ ، ثُمَّ بِقَوْلِهَا بِإِمَامَةِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ ضَمَنِ

^{٦٤} فرق الشيعة: ٩٩.

قائمة أسماء الأئمة الاثني عشر المدعى فيهم النص من رسول الله (ص)، نعم! ثم انظر كيف أثبتت هذه الفرقة الإمامة لأبي جعفر محمد بن علي (ع)، تجدها ثبتت الإمامة فيه لأجل وصية أبيه فيه، ثم وقفت على مهدويته، رغم وجود الولد له، يظهر لما انعدمت وصيته في من يكون الإمام بعده من ذريته، فإنها هي (الوصية) الطريق الوحيد لتثبيت الإمامة في الإمام اللاحق، ومعلوم أن أبا جعفر محمد بن علي (ع) مات في زمن أبيه، ولم يعرف عنه وصية، فوقفت هذه الفرقة عليه وادعوا أنه الإمام المهدي القائم، نعم! ثم انظر سبب رجوعها عن إمامة الحسن العسكري (ع) تجد أن ذلك لأجل عدم صحة الوصية والإمامة فيه. نعم! **والمسألة الثانية** حول وجود عقب للإمام الحسن العسكري (ع): فتجد أن هذه الفرقة جعلت أصل رجوعها عن إمامة الحسن العسكري (ع)، هو عدم الوصية فيه من أبيه، ثم أنه مات ولا عقب له، قالوا: ((والحسن قد توفّي ولا عقب له، ولا يجوز أن يموت إمام بلا خلف))، وهذا منهم يقين في انقطاع الإمام الحسن العسكري (ع) بلا خلف ولا ولد، لا كما تدعي الإمامية الاثنا عشرية من جود خلف وولد للإمام الحسن العسكري وأنه محمد المهدي الثاني عشر الغائب.

الوقفة الثامنة والعشرون: قال التوبختي: ((وقالت الفرقة السادسة: إن للحسن بن علي ابناً سماً محمدًا، ودل عليه، وليس الأمر كما زعم من ادعى أنه توفّي ولا خلف له، وكيف يكون إمام قد ثبت إمامته ووصيته، وجرت أموره على ذلك، وهو مشهور عند الخاص والعام، ثم توفّي ولا خلف له، ولكن خلفه قائم وولد قبل وفاته بسنين، وقطعوا على إمامته، وموت الحسن، وأن اسمه محمد وزعموا أنه مستور لا يرى خائف من جعفر وغيره من أعدائه وأنها إحدى غيياته، وأنه هو الإمام القائم، وقد عرف في حياة أبيه، ونص عليه، ولا عقب لأبيه غيره فهو الإمام لا شك فيه))^{٦٥}.

تعليق: وهنا أيضاً نعلق على هذا الكلام للتوبختي عن هذه الفرقة من الشيعة بعد أن تشير إلى أن هذا القول هو قول الإمامية الاثني عشرية اليوم، فإنهم يقولون بأن الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري وُلد قبل وفاة أبيه بخمس سنين، سنة (٢٥٥هـ)، ثم ستره أبوه عن عيون الناس، فتكلم هنا أيضاً بترتيب المسألتين السابقتين، **فإننا المسألة الأولى** في خصوص خبر الاثني عشر: فإن هذه الفرقة الإمامية

^{٦٥} فرق الشيعة: ١٠٠.

شاركت الفرق السابقة في الجهل بخبر الاثني عشر ، إذ لم يكن هذا الخبر أساس قولها في أن للإمام الحسن بن علي العسكري (ع) ، وإننا وجه قولهم من حكاية النوبختي وما ساقه في هذا الخصوص هو قولهم : ((كيف يكون إمام قد ثبت إمامته ووصيته ، وجرت أموره على ذلك ، وهو مشهور عند الخاص والعام ، ثم توفي ولا خلف له)) ، فتجدهم يُشيرون إلى ثبوت إمامة الحسن العسكري بالوصية ، ولا يُشيرون إلى خبر رسول الله (ص) الاثني عشري في إثبات إمامته ، ثم تجدهم أيضاً في إثبات إمامة محمد المهدي ولد الإمام الحسن العسكري (ع) لا يعتمدون على ذلك الخبر في الاثني عشر ، بل على عدم معقولية أن يكون من ثبتت إمامته بلا ولد ، والأصل عندهم كما قال النوبختي في الوقفة الثانية أن الإمامة في أولاد علي وفاطمة ، ينص على الإمام على لاحقته . ثم تأمل أخي الباحث تجد أن هؤلاء يرمون العذر والقول بمهدوية ولد الحسن العسكري لما ظهر لهم أنه مستور غير موجود بينهم ، فقالوا بمهدويته ، كما قالت الفرق الغابرة بمهدوية الإمام الصادق (ع) ، ومهدوية الإمام موسى الكاظم (ع) ، وغيرهما ، فتجد أن هذه الفرقة في قولها ليست بدعاً من أقوال شاذة انقسمت حول أئمتها بعد وفاتهم ، فقالت بأقوال تخصها ، وتعللت بتعللات في الغيبة والمهدوية ، ولو قدر الله ولداً للحسن العسكري (ع) فعلاً ، ثم لابنه ابناً ، ثم لابن ابنه ابناً يتسلسلون خمسة أجيال قادمة ، لكان قول هذه الفرقة الإمامية بادعاء مهدوية محمد بن الحسن مجروحٌ مُستهجنٌ كما استهجنوا قول الواقعة في الإمام موسى الكاظم (ع) ، وقول غيرهم من فرق الشيعة الذي وقفوا على أئمتهم وادّعوا لهم المهدوية ، ولكان الأئمة بذلك الفرض (الخمسة الأجيال) سبعة عشر إماماً ، إذا فرضنا انقطاع السابع عشر تماماً كما انقطع الحسن العسكري (ع) ، الحاصل أن قول هذه الفرقة في ادعاء أن للإمام الحسن العسكري (ع) ولدٌ وُلِدَ في زمان أبيه مع ما قد عرفت من أقوال شيعة الحسن العسكري (ع) في القطع على أنه لا ولد له ، ستعلم أن ذلك ترقيعٌ لمكان عدم استيعابهم أن ينتهي أصلهم في تسلسل الأعقاب بانقطاع ، فلم يحتجوا بخبر الاثني عشر في تلك الحقبة على إثبات الولد للحسن العسكري (ع) ، وإننا بعدم معقولية أن يكون إماماً صحيح الإمامة بالوصية من أبيه ثم لا يكون له عقب ، وستقف أيضاً في الوقفتين القادمتين التاسعة والعشرين ، والثلاثين ، على ما يرد على هذا القول ، وهذا الدعوى التي لم يعلم عنها جميع شيعة الإمام الحسن العسكري (ع) ، وهي ولادة ابن له في حياته ، بل والإيضاء له ، وأنا أتكلّم هنا من داخل هذا الكتاب الإمامي (فرق الشيعة) وأستنبط منه فتبه

لذلك ، إذ المقام البحثي والموضوعي الذي انتهجته في هذا الكتاب مُناقشة كل كتاب على حدة لنُخرج منه بمدلولات تُفيدنا حول موضوع البحث ، التاريخ الروائي لخبر الاثني عشر ، والمقام هنا مُناقشة ودراسة ما في كتاب (فرق الشيعة) ، فإنه على أهميته ومُعاصرته لمتنصف القرن الثالث وأوائل القرن الرابع ، فإنه يحكي عن إمامية ، بل عن شيعة أئمة لا يعرف واقعهم أي معنى لخبر الاثني عشر ، ومنهم فرقة الإمامية المعروفة اليوم كما حكى قول سلفها النوبختي . نعم! **المسألة الثانية** حول إثبات هؤلاء الإمامية من الشيعة الولد للإمام الحسن العسكري (ع) : وهذا قد تقدّم في المسألة الأولى ، ونُشير إلى أن أخبار ولادة الإمام المهدي ابن الحسن العسكري في كتب الإمامية ومصنّفاتهم الحديثية غريبة مُتضاربة لصيقة بالخُرَافة والتلفيق ، وليس المقام هنا مقام دراسة ولادة الإمام المهدي من عدمه ، وإلا لأتينا بدليل ضعف روايات ولادة الإمام المهدي من كتب الإمامية ، ولعلّ الله يُعين ويُيسّر ذلك في وقتٍ لاحقٍ ، بُغية دفع شبه تردّد في هذه المسألة ، وما قد امتحننا به البعض من الإمامية في هذا الزمان ، نعم! فأما المقام هنا فمناقشة خبر الاثني عشر من الناحية الروائية والتاريخية عند الإمامية ، نعم! ونعوذ ونذكر الباحث بتأمل قول الفرقتين في الوقفتين التاسعة والعشرين ، والثلاثين التي تردّ على قول الإمامية السابق التي تزعم ولادة محمد بن الحسن المهدي قبل وفاة أبيه بسنوات .

الوقفة التاسعة والعشرون : قال النوبختي : ((وَقَالَتِ الْفِرْقَةُ السَّابِعَةُ بَلْ وُلِدَ لِلْحَسَنِ وَلَدٌ بَعْدَهُ بِنَامِيَةِ أَشْهُرٍ ، وَإِنَّ الَّذِينَ ادَّعَوْا لَهُ وَلَدًا فِي حَيَاتِهِ كَاذِبُونَ مُبْطِلُونَ فِي دَعْوَاهُمْ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ لَمْ يَخْفَ كَمَا لَمْ يَخْفَ غَيْرُهُ ، وَلَكِنَّهُ مَضَى وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ وَلَدٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُكَابَّرَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَيُدْفَعَ الْعَيَانُ وَالْمَعْقُولُ وَالْمُتَعَارَفُ ، وَقَدْ كَانَ الْحَبَلُ فِيهَا مَضَى قَائِمًا ظَاهِرًا ثَابِتًا عِنْدَ السُّلْطَانِ وَعِنْدَ سَائِرِ النَّاسِ ، وَامْتَنَعَ مِنْ قِسْمَةِ مِيرَاثِهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَتَّى بَطَلَ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ السُّلْطَانِ وَخَفِيَ أَمْرُهُ ، فَقَدْ وُلِدَ لَهُ ابْنٌ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِنَامِيَةِ أَشْهُرٍ ، وَقَدْ كَانَ أَمْرٌ أَنْ يُسَمَّى مُحَمَّدًا وَأَوْصَى بِذَلِكَ وَهُوَ مَسْتُورٌ لَا يُرَى . وَاعْتَلَّوْا فِي تَجْوِيزِ ذَلِكَ وَتَصْحِيحِهِ بِخَبَرٍ يُرَوَّى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : ((سَتُبَلَوْنَ بِالْجَنِّينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَالرَّضِيعِ))^{٦٦} .

^{٦٦} فرق الشيعة: ١٠١ .

تعلیق : وهُنا أيضاً نُعلّق على هذا الكلام للتّوبختي عن هذه الفرقة من الشّيعَة ، فتكلّم هُنا أيضاً بترتيب المسألتين السّابقتين ، **فأما المسألة الأولى** في خصوص خبر الاثني عشر : فإنّ هذه الفرقة اعتمدت على الوصية من الإمام الحسن العسكريّ على ابنه ، قالوا : ((كان أمر أن يُسمّى محمّداً وأوصى بذلك وهو مستور لا يُرى)) ، ثمّ كان محلّ اعتمادهم على إثبات الولد هو غير النصّ المحمديّ الاثني عشري الذي من المفترض أن يكون هُم في زمانهم مُفيداً للعلم اليقيني بوجود ولدٍ للإمام الحسن العسكريّ لما كان الخبر يحكي عن إمامة اثني عشر إماماً ، والعسكريّ الحادي عشر ، ثمّ لما كان الخبر يحكي عن إمامة اثني عشر ومحمّد ابن العسكريّ من ضمنهم ، إلّا أنّ هذه الفرقة انطلقتُ ثبت ذلك من خلال الحبل الثّابت عن السّلطان والنّاس ، ثمّ قالت أنّه بطل ! لأجل ذلك السّتر وتلك الغيبة ، نعم ! وهُنا نجدُ هذه الفرقة من الشّيعَة تحكي بجزمٍ و يقين عدم ولادة ولدٍ للحسن العسكريّ في زمانه ، قالوا : ((وإنّ الذين ادّعوا أنّه ولدٌ في حياته كاذبون مُبطلون في دعوَاهُم ، لأنّ ذلك لو كان لم يخف كما لم يخف غيره ، ولكنه مضى ولم يُعرف له ولد ، ولا يجوز أن يُكابر في مثل ذلك ويُدفع العيان والمَقُول والمُتعارَف)) ، وهذا فردّ على الإماميّة اليوم يحكيه التّوبختي عن أولئك المعاصرين للإمام الحسن العسكري وتلك الحَقبة ، وأنظر كيف نسبوا الإماميّة القائلين بولادة ابنٍ للحسن العسكريّ قبل وفاته بسنين إلى مُكابرة المعلوم في ذلك الزّمان ، وعندي أنّ بين ذلك وبين تلك القصص التي تحكيها الإماميّة وترويها في مصنّفاتها القريبة للخيال نتيجة تلك المُكابرة وذلك الادّعاء الذي جعلهم يصطدمون بالواقع ، قولهم بأنّ الإمام المهديّ محمّد بن الحسن وُلد من دون أن يكون أثر حملٍ في أمّه ، وأنّه كان يُنمو ويكبر سريعاً على خلاف بقية الأطفال ، وأنّ والده ستره عن النّاس ، نعم ! فهذه الفرقة من الشّيعَة لا شك أنّها سفّهت هذا الكلام من سلف الإماميّة الاثني عشرية لذلك نسبته إلى مُكابرة الواقع ، فقالت هذه الفرقة في هذه الوقفة أنّ الحسن العسكريّ مات وليس له ولد ، إلّا أنّ امرأته كانت حُبلى ، وأنّ ابنه وُلد بعده بثمانية أشهر ، ثمّ غابَ لذلك الولد واستتر ، وهذا أيضاً وهُم من هؤلاء وترقيع ، وسترّد عليه فرقة أخرى من الشّيعَة في الوقفة الثّلاثين بحجّة قويّة ، نعم ! وهذه الفرقة من الشّيعَة في هذه الوقفة قد ردّت على الإماميّة قولهم بولادة محمّد بن الحسن العسكريّ قبل وفاة أبيه بسنوات ، فقالت : ((لأنّ ذلك لو كان لم يخف كما لم يخف غيره)) ، فجميعُ أسلاف الحسن العسكريّ كان هُم أبناء ظاهرون معروفة ولادة أبنائهم ، نعم ! ثمّ تأمّل هذه الفرقة في هذه الوقفة تجد أنّهم

يعتَلون ويحتجّون بالخبر عن الرضا (ع) أنّهم سيُبتلون بالجنين والرضيع ، والإماميّة اليوم يعتَلون ويحتجّون بروايات في البلوى بالغيبه وخفاء الحمل والولادة! نعم! **والمسألة الثانية** حول إثبات هؤلاء الإماميّة من الشيعة الولد للإمام الحسن العسكري (ع) : وهذا أيضاً قد تقدّم في المسألة الأولى القريبة في هذه الوقفة ، وستقف في الوقفة الثلاثين على ما يردّ على أصحاب هذه الفرقة وسابقتها .

الوقفة الثلاثون : قال النوبختي : ((وَقَالَتِ الْفِرْقَةُ الثَّامِنَةُ: إِنَّهُ لَا وَلَدَ لِلْحَسَنِ أَصْلًا ، لِأَنَّا قَدْ امْتَحَنَّا ذَلِكَ وَطَلَبْنَاهُ بِكُلِّ وَجْهِ ، فَلَمْ نَجِدْهُ ، وَلَوْ جَازَ لَنَا أَنْ نَقُولَ فِي مِثْلِ الْحَسَنِ وَقَدْ تُوفِّيَ وَلَا وَلَدَ لَهُ إِنَّ لَهُ وَلَدًا خَفِيًّا ، لَجَازَ مِثْلَ هَذِهِ الدَّعْوَى فِي كُلِّ مَيِّتٍ عَنْ غَيْرِ خَلْفٍ ، وَلَجَازَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي النَّبِيِّ (ص) أَنْ يُقَالَ خَلَفَ ابْنًا نَبِيًّا رَسُولًا ، وَكَذَلِكَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ خَلَفَ ابْنًا ، وَأَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ خَلَفَ ثَلَاثَةَ بَنِينَ غَيْرَ أَبِي جَعْفَرٍ أَحَدَهُمُ الْإِمَامُ ، لِأَنَّ جَمِيعَ الْخَبَرِ بِوَفَاةِ الْحَسَنِ بِلا عَقِبٍ كَمَجِيءِ الْخَبَرِ بِأَنَّ النَّبِيَّ (ص) لَمْ يُخْلَفْ ذَكَرًا مِنْ صُلْبِهِ ، وَلَا خَلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ابْنًا ، وَلَا كَانَ لِلرِّضَا أَرْبَعَةُ بَنِينَ ، فَالْوَلَدُ قَدْ بَطَلَ لَا مَحَالَةَ ، وَلَكِنْ هُنَاكَ حِجْلٌ قَائِمٌ قَدْ صَحَّ فِي سَرِيَّةٍ لَهُ وَسَتَلِدُ ذَكَرًا إِمَامًا مَتَى مَا وَلَدَتْ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَمْضِيَ الْإِمَامُ وَلَا خَلَفَ لَهُ فَتَبْطُلُ الْإِمَامَةُ وَتَخْلُو الْأَرْضُ مِنَ الْحِجَّةِ . وَاحْتِجَّ أَصْحَابُ الْوَلَدِ عَلَى هَؤُلَاءِ فَقَالُوا: أَنْكَرْتُمْ عَلَيْنَا أَمْرًا قُلْتُمْ بِمِثْلِهِ ، ثُمَّ لَمْ تَقْنَعُوا بِذَلِكَ حَتَّى أَصْفَيْتُمْ إِلَيْهِ مَا تُنْكِرُهُ الْعُقُولُ ، قُلْتُمْ: إِنَّ هُنَاكَ حِجْلًا قَائِمًا ، فَإِنْ كُنْتُمْ اجْتَهِدْتُمْ فِي طَلَبِ الْوَلَدِ فَلَمْ تَجِدُوهُ فَأَنْكَرْتُمُوهُ لَذَلِكَ ، فَقَدْ طَلَبْنَا مَعْرِفَةَ الْحِجْلِ وَتَصَحُّحِهِ أَشَدَّ مِنْ طَلَبِكُمْ وَاجْتَهِدْنَا فِيهِ أَشَدَّ مِنْ اجْتَهِادِكُمْ فَاسْتَقْصَيْنَا فِي ذَلِكَ غَايَةَ الاسْتِقْصَاءِ فَلَمْ نَجِدْهُ ، فَتَحْنُ فِي الْوَلَدِ أَصْدَقُ مِنْكُمْ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ وَالْعَادَةِ وَالتَّعَارُفِ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ وَلَدٌ مَسْتُورٌ لَا يُعْرَفُ فِي الظَّاهِرِ ، وَيُظْهَرُ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَصَحُّ نَسَبُهُ . (وقال المنكرون) : الأمر الذي ادّعيتموه مُنْكَرٌ شَنِيعٌ يُنْكِرُهُ عَقْلٌ كُلُّ عَاقِلٍ وَيُدْفَعُهُ التَّعَارُفُ وَالْعَادَةُ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ كَثَرَةِ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ عَنْ الْأَئِمَّةِ الصَّادِقِينَ أَنَّ الْحِجْلَ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ ، وَقَدْ مَضَى لِلْحِجْلِ الَّذِي ادّعيتموه سُنُونَ ، وَإِنَّكُمْ عَلَى قَوْلِكُمْ بِلا صِحَّةٍ وَلَا بَيِّنَةٍ))^{٦٧}.

^{٦٧} فرق الشيعة: ١٠١.

تعلیق : وهُنا أيضاً نُعلّق على هذا الكلام للتّوبختي عن هذه الفرقة من الشيعة ، فتكلّم هنا أيضاً بترتيب المسألتين السّابقتين ، **فأما المسألة الأولى** في خصوص خبر الاثني عشر : فإنّ هذه الفرقة لم تعتمد في تأصيلها الولد أو الحبل للحسن العسكري على خبر اثني عشريّ عدديّ ، أو عدديّ واسميّ ، بل إنّها اتّجهت توجّه من طريق أنّ الأرض لا تخلو من الإمام ، لذلك قالوا : ((فإنّه لا يجوز أن يمضي الإمام ولا خلف له فتبطل الإمامة وتخلو الأرض من الحجّة)) ، فهذه الفرقة في هذه الوقفة لم تثبت الولد للحسن العسكري في زمانهم وأنكرت اختفاءه وغييبته وتعلّلوا لأجل ذلك بما قد وقفت عليه في أصل النص من ادعاء الولد لرسول الله (ص) ، والولد لعبدالله بن جعفر (ع) ، نعم ! إلا أنّ هذه الفرقة التي يحكي التّوبختي قولها يظهر أنّها تتكلّم بهذا بعد سنوات من موت الإمام الحسن العسكري (ع) ، هذه الفرقة أثبت الحبل في سرية للحسن (ع) ، فردّت عليها الفرقة السّابقة الإمامية في الوقفة الثامنة والعشرين ، بقولهم في الحبل : ((فقد طلبنا معرفة الحبل وتصحيحه أشدّ من طلبكم واجتهدنا فيه أشدّ من اجتهدكم فاستقصينا في ذلك غاية الاستقصاء فلم نجد)) ، بأنّ هذه الفرقة الثامنة والعشرين هي التي تقول بحبل بلا أثر يُعرف في أم المهدي محمد بن الحسن . نعم ! **والمسألة الثانية** حول وجود عقب للإمام الحسن العسكري (ع) : فتجد هذا الاختلاف الكبير بين المعاصرين للإمام الحسن العسكري من أصحابه ، فالأول ينفي العقب والخلف نهائياً ، الحبل والولد ، فينتقل إلى إمامة أخيه جعفر ، أو مهدوية أخيه محمد . والثاني : يقول بأنّه ولد للحسن العسكري (ع) ولد قبل وفاة أبيه بسنين ، فيردّ عليهم آخرون بقولهم : ((إنّه لا ولد للحسن أصلاً ، لأنّا قد امتحنا ذلك وطلبناه بكلّ وجه ، فلم نجد)) . والثالث : يردّ على هؤلاء القائلون بالولد قبل وفاة أبيه بسنين بقولهم : ((إنّ الذين ادّعوا له ولداً في حياته كاذبون مبطلون في دعوائهم ، لأنّ ذلك لو كان لم يخف كما لم يخف غيره ، ولكنه مضى ولم يعرف له ولد ، ولا يجوز أن يكابر في مثل ذلك ويدفع العيان والمعقول والمتعارف)) ، ويقول بل كان الحبل قبل وفاة الحسن العسكري (ع) بشهر ، ثمّ ثمانية أشهر بعد وفاته ، ثمّ استتر المولود . وهذه الفرقة الرابعة : تردّ على هؤلاء جميعاً وتنفي الولد أصلاً ، وإنّما تثبت الحبل وتسكّت ، فيردّ على هؤلاء آخرون في الحبل وأنّهم لم يقفوا عليه بقولهم : ((فقد طلبنا معرفة الحبل وتصحيحه أشدّ من طلبكم واجتهدنا فيه أشدّ من اجتهدكم فاستقصينا في ذلك غاية الاستقصاء فلم نجد)) ، ثمّ تأمل أقوال الفرق الأخرى الآتية لأصحاب الحسن العسكري (ع) .

نعم! فإذا عرفت هذه الأقوال من أولئك المعاصرين للإمام الحسن العسكري (ع)، وعرفت أن أخاه جعفر قد اقتسم ميراثه، ثم استحضرت تلك الروايات الغريبة في إثبات إمامية اليوم لولادة محمد المهدي ابن الحسن العسكري، ستقف يقيناً على أنه هناك ترقيعٌ لعملية إثبات الولد هذا، وأنهم قد أُلجئوا إليه لما كان أصلهم أن الزمان لا يخلو من إمام، ثم الإمامة في الأعقاب وصية من والدٍ إلى ولدٍ، ثم لا ولد ولا خلف للحسن العسكري (ع)، وإلا فما مثل جبلٍ، بعلامات الجبل تسعة أشهر في المرأة يغيب عن العقلاء كلهم، ثم ولدٌ يجتهد أصحابه الوقوف عليه ثم لا يقفون عليه بعينه، والله المستعان، لا أطيل في هذه الجزئية، فكما أشرت ليس الغرض من هذه المسألة الثانية إلا أن يستحضرها الباحث المهتم عند بحثه مسألة ثبوت ولادة ولدٍ للإمام الحسن بن علي العسكري (ع)، وإلا فليس هذا محل بحثنا هنا، بل المسألة الأولى حول التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر، وقد وقفت أخي الباحث على أن تلك الحقة فيما بعد وفاة الحسن العسكري (ع)، منتصف القرن الثالث الهجري، وبداية القرن الرابع، أو قل أواخر القرن الثالث بداية القرن الرابع على أقصى تقدير كما سيأتي، لم يكن هناك أي أثر لخبر الاثني عشر في الواقع التاريخي الإمامي.

الوقفة الحادية والثلاثون: قال النوبختي: ((وقالت الفرقة التاسعة: إن الحسن بن علي قد صحت وفاة أبيه وجدّه وسائر آبائه عليهم السلام فكما صحت وفاته بالخبر الذي لا يكذب مثله، فكذلك صحّ أنه لا إمام بعد الحسن وذلك جائز في العقول والتعارف كما جاز أن تنقطع النبوة فلا يكون بعد محمد (ص) نبي، فكذلك جاز أن تنقطع الإمامة، وقد روي عن الصادقين أن الأرض لا تخلو من حجة إلا أن يغضب الله على أهل الأرض بمعاصيهم فيرفع عنهم الحجة إلى وقتٍ والله عز وجل يفعل ما يشاء، وليس في قولنا هذا بطلان الإمامة. وهذا جائز أيضاً من وجه آخر كما جاز أن لا يكون قبل النبي (ص) فيما بينه وبين عيسى عليه السلام نبي ولا وصي، ولما رويناه من الأخبار أنه كانت بين الأنبياء فترات -ورواها ثلثائة سنة، وروي مائتي سنة- ليس فيها نبي ولا وصي. وقد قال الصادق عليه السلام إن الفترة هي الزمان الذي لا يكون فيه رسول ولا إمام. والأرض اليوم بلا حجة إلا أن يشاء الله فيبعث القائم من آل محمد (ص) له فيحيي الأرض بعد موتها كما بعث محمداً (ص) على حين فترة من الرسل فجدد ما دُرس من

دين عيسى ودين الأنبياء قبله صلى الله عليهم، فكذلك يبعث القائم إذا شاء جلّ وعزّ. والحجة علينا أن يبعث القائم وظهور الأمر والنهي المتقدمين والعلم الذي في أيدينا مما خرج عنهم إلينا والتمسك بالماضي مع الإقرار بموته كما كانت الحجة على الناس قبل ظهور نبينا (ص) أمر عيسى عليه السلام ونبيه وما خرج وعلم أوصيائه والتمسك بالإقرار بنبوته وبموته والإقرار بمن ظهر من أوصيائه^{٦٨}.

تعليق: وهنا أيضاً نعلّق على هذا الكلام للنوبختي عن هذه الفرقة من الشيعة، فتكلّم هنا أيضاً بترتيب المسألتين السابقتين، **فأما المسألة الأولى** في خصوص خبر الاثني عشر: فإنّ هذه الفرقة لم تعتمد في تأصيلها على خبر الاثني عشر، بل إنّها قاطعة على أنّه لا ولد للحسن العسكري، وأنّ الإمامة انقطعت بعد الإمام الحسن العسكري، وعندني أنّ هذه الفرقة من بين أصحاب الحسن العسكري (ع) هي الفرقة التي ذهبت إلى التعقّل أكثر والواقعية، ولم تجنح إلى التأصيل غير الواقعي بدعوى الحبل والولادة، فقال هؤلاء: ((كما صحّت وفاته بالخبر الذي لا يكذب مثله، فكذلك صحّ أنّه لا إمام بعد الحسن))، فهؤلاء يجبرون عن تواتر لأهل ذلك الزمان بعدم وجود ولد للإمام الحسن العسكري (ع)، وأنّه لم تصحّ إمامة أحد بعد الإمام الحسن العسكري (ع)، وهذا يشبه قول الفرقة السابقة في الوقفة الثلاثين عندما اعتلّوا وقالوا في عدم وجود الولد: ((إنّه لا ولد للحسن أصلاً، لأنّا قد امتحنا ذلك وطلبناه بكلّ وجه، فلم نجدّه))، نعم! إلّا أنّ هذه الفرقة في هذه الوقفة بعد تجويزها واعتمادها على الخبر المروي عن أئمّتهم بأنّ الأرض قد تخلو من الإمام بسبب غضب الله، نجدّهم يجبرون بنظرية يقتربون فيها من قول سواد الأمة من أنّ الله تعالى سيبعث قائماً (المهدي) متى شاء جلّ شأنه من آل محمد، ولن يكون هذا القائم من نسل الحسن العسكري (ع) لأنّه قد مات بلا عقب، هذا كلّ مفهوم ما حكاه النوبختي عن هذه الفرقة من أصحاب الإمام الحسن العسكري (ع)، وعندني أنّها فرقة قد جنحت للواقع من عدم وجود العقب للإمام الحسن العسكري (ع)، وإن كنّا لا نزال ننكر عليهم أصلهم في إمامة السابقين بالقول بالوصية، فأما النصّ على الاثني عشر فهو عن هذه الفرقة أبعد ما يكون. نعم! **والمسألة الثانية** حول وجود عقب

^{٦٨} فرق الشيعة: ١٠٢.

للإمام الحسن العسكري (ع) : فتجد قول هذه الفرقة واضح جلي في عدم وجود الولد ، وانقطاع الإمامة بعد الإمام الحسن العسكري (ع) .

الوقف الثانية والثلاثون : قال النوبختي : ((وقالت الفرقة العاشرة: إن أبا جعفر محمد بن علي الميت في حياة أبيه كان الإمام بوصية من أبيه إليه وإشارته ودلالته ونصه على اسمه وعينه، ولا يجوز أن يشير إمام قد ثبتت إمامته وصحت على غير إمام، فلما حضرت وفاة محمد لم يجز أن لا يوصي ولا يقيم إماماً، ولا يجوز له أن يوصي إلى أبيه إذ إمامة أبيه ثابتة عن جده، ولا يجوز أيضاً أن يأمر مع أبيه وينهى ويقيم من يأمر معه ويشاركه، وإنما ثبتت له الإمامة بعد مضي أبيه، فلما لم يجز إلا أن يوصي ، أوصى إلى غلام لأبيه صغير كان في خدمته يقال له نفيس وكان ثقة أميناً عنده ودفع إليه الكتب والعلوم والسلاح وما تحتاج إليه الأمة ، وأوصاه إذا حدث بأبيه حدث الموت يؤدي ذلك كله إلى أخيه جعفر ، ولم يطلع على ذلك أحداً غير أبيه وإنما فعل ذلك لتقل التهمة ولا يعلم به، وقبض أبو جعفر فلما علم أهل داره والمائلون إلى أبي محمد الحسن بن علي قصته وأحسنوا بأمره حسدوه ، ونصبوا له وبغوه الغوائل. فلما أحس بذلك منهم وخاف على نفسه وخشي أن تبطل الإمامة وتذهب الوصية دعا جعفرأ وأوصى إليه ، ودفع إليه جميع ما استودعه أبو جعفر محمد بن علي أخوه الميت في حياة أبيه ، ودفع إليه الوصية على نحو ما أمره ، ، ، ، ، وأنكروا إمامة الحسن فقالوا لم يوص أبوه إليه ولا غير وصيته إلى محمد ابنه، وهذا عندهم صحيح ، فقالوا بإمامة جعفر من هذا الوجه ونأظروا عليها. وهذه الفرقة تقول على أبي محمد الحسن بن علي تقولاً شديداً تكفروه وتكفر من قال بإمامته ، وتغلوا في القول في جعفر وتدعي أنه القائم))^{٦٩}.

تعليق : وهنا تأمل أخي الباحث قول هذه الفرقة فإنها تحكي ذلك الواقع الذي لا يعرف لخبر الاثني عشر بالعدد ، أو بالاسم والعدد أي طريق في التأصيل والاعتماد ، فتجد أن هؤلاء يبنون على ذلك الأصل الذي اشتركوا فيه ، وحكاها النوبختي في الوقفة الثانية ، من أن طريق الإمامة الوصية من الإمام السابق إلى الإمام اللاحق ، فأثبت هؤلاء الإمام لأبي جعفر محمد بن علي الهادي (ع) ، اعتلوا بقولهم : ((كان الإمام بوصية من أبيه إليه وإشارته ودلالته ونصه على اسمه وعينه)) ، ثم أيضاً هؤلاء بنوا على أن الوصية

^{٦٩} فرق الشيعة: ١٠٣.

لابد أن تنتقل من إمام إلى إمام بعده ، وآته لا يجوز أن يموت الإمام بدون وصية ، فقالوا : ((فلما حَضَرَتْ وفاة محمد لم يجز أن لا يُوصي ولا يُقيم إماماً)) ، فقالوا بالوصية من محمد بن علي ، إلى أخيه جعفر بن علي (ع) ، وهؤلاء عادوا بالإمامة في الإخوة مضطربون على أصل بقية أصحابهم في أن الإمامة لا تعود في الأ عقاب ، فتأمل كيف أصبح جعفر (ع) إماماً وهو خارج عن مضمون خبر الاثني عشر لو كان لذلك الخبر وجود في تلك الحقبة كما يدعى تواتره والله المستعان .

الوقفة الثالثة والثلاثون : قال النوبختي : ((وَقَالَتِ الْفِرْقَةُ الْحَادِيَّةُ عَشْرَةَ مِنْهُمْ لَمَّا سُئِلُوا عَنْ ذَلِكَ ، وَقِيلَ لَهُمْ مَا تَقُولُونَ فِي الْإِمَامِ أَهْوَجَعْفَرُ أَمْ غَيْرُهُ؟ قَالُوا: لَا نَدْرِي مَا نَقُولُ فِي ذَلِكَ أَهْوَمِنْ وَلَدَ الْحَسَنِ ، أَمْ مِنْ إِخْوَتِهِ فَقَدْ اشْتَبَهَ عَلَيْنَا الْأَمْرَ ، إِنَّا نَقُولُ إِنْ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ كَانَ إِمَامًا وَقَدْ ثُوِّقَ وَإِنَّ الْأَرْضَ لَا تَحْلُو مِنْ حُجَّةٍ ، وَتَتَوَقَّفُ وَلَا تُقَدِّمُ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى يَصِحَّ لَنَا الْأَمْرُ وَيَتَيَّنَ))^{٧٠}.

تعليل : وهنا تأمل أخي الباحث قول هذه الفرقة ، تجده ينطلق أيضاً من غير خلفية معرفتهم بخبر عن اثني عشر إمام ، لذلك تجدهم يتوقفون بعد الإمام الحسن العسكري (ع) ، لا يقطعون هل الإمامة في ولد الحسن ، فيظهر أنهم قد اصطدوا بواقع عدم وجود الولد له ، واختلاف دعاوى الجبل والولادة ، ثم أيضاً لا يقطعون هل الإمام هو جعفر بن علي ، والحاصل لو كان من نص على أئمة اثني عشر بأسمائهم لما كان لجعفر في تردددهم أي مكان ، فتأمل .

الوقفة الرابعة والثلاثون : قال النوبختي يتكلم عن الفرقة الإمامية صحيحة التشيع التي هو عليها : ((وَقَالَتِ الْفِرْقَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ وَهُمْ الْإِمَامِيَّةُ : لَيْسَ الْقَوْلُ كَمَا قَالَ هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ بَلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْأَرْضِ حُجَّةٌ مِنْ وَلَدِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَأَمْرُ اللَّهِ بِالْغَيْبِ ، وَهُوَ وَصِيٌّ لِأَبِيهِ عَلَى الْمَنَاجِزِ الْأَوَّلِ وَالسَّنَنِ الْمَاضِيَةِ ، وَلَا تَكُونُ الْإِمَامَةُ فِي أَخَوَيْنِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا فِي عَقَبِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ إِنْ أَنْ يَقْضِيَ الْخَلْقُ مُتَّصِلًا ذَلِكَ مَا اتَّصَلَتْ أُمُورُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ رَجُلَانِ لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ ، وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا لَكَانَ الْآخَرُ الْحُجَّةَ مَا دَامَ أَمْرُ اللَّهِ وَنَهْيُهُ قَائِمِينَ فِي خَلْقِهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْإِمَامَةُ فِي عَقَبِ مَنْ لَمْ تَنْبُتْ لَهُ إِمَامَةٌ ، وَلَمْ تَلْزَمْ الْعِبَادَةُ بِهِ حُجَّةٌ مِمَّنْ مَاتَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ ، وَلَا فِي

^{٧٠} فرق الشيعة: ١٠٥.

ولده ، ولو جاز ذلك لصحّ قول أصحاب إسماعيل بن جعفر ومذهبهم ، ولتثبت إمامة محمد بن جعفر
وكان من قال بها مُحَقَّقاً بعد مُضَيِّ جعفر بن محمد. وهذا الذي ذكرناه هو المأثور عن الصادقين الذي لا
تدافع له بين هذه العصابة ولا شك فيه لصحة مخرجه وقوة أسبابه وجودة إسناده. ولا يجوز أن تخلو
الأرض من حُجَّة ، ولو خلت ساعة لساخت الأرض ومن عليها ولا يجوز شيء من مقالات هذه الفرق
كلها فنحن مُستسلمون بالماضي وإمامته مُقرّون بوفاته مُعترفون بأن له خلفاً قائماً من صُلبه ، وأنّ خلفه
هو الإمام من بعده حتى يظهر ويُعلن أمره كما ظهر وعُلم أمر من مضى قبله من آبائه ويأذن الله في ذلك ،
إذ الأمر لله بفعل ما يشاء ويأمر بما يُريد من ظهوره وخفائه كما قال أمير المؤمنين ع (ع) : ((اللهم إني لا
أخفي الأرض من حُجَّة لك على خلقك ظاهراً معروفاً ، أو خائفاً مغموراً ، كيلا تبطل حُجَّتكَ وبيناتك))
. وبذلك أمرنا وبه جاءت الأخبار الصحيحة عن الأئمة الماضين ، لأنه ليس للعباد أن يبحثوا عن أمور الله
ويَقْضُوا بلا علم لهم ، ويطلبوا آثار ما ستر عنهم ، ولا يجوز ذكر اسمه ، ولا السؤال عن مكانه حتى يؤمر
بذلك ، إذ هو عليه السلام مغمورٌ خائف مستور بستر الله تعالى وليس علينا البحث عن أمره ، بل البحث
عن ذلك وطلبه مُحَرَّم لا يحل ولا يجوز لأن في إظهار ما ستر عنا وكشفه إباحة دمه ودمائنا ، وفي ستر ذلك
والسكوت عنه حقنها وصيانتها. ولا يجوز لنا ولا لأحد من المؤمنين أن يختاروا إماماً برأي واختيار وإنما
يُقيمه الله لنا ويختاره ويُظهره إذا شاء لأنّه أعلم بتدبيره في خلقه وأعرف بمصلحتهم. والإمام عليه
السلام أعرف بنفسه وزمانه منّا. وقد قال أبو عبد الله الصادق ع ، وهو ظاهر الأمر معروف المكان ، لا
يُنكر نسبهُ ، ولا تخفى ولادته ، وذكره شائع مشهور في الخاص والعام : ((مَنْ سَأَلَنِي بِاسْمِ فَعَلِيهِ لَعَنَهُ
الله)). . ولقد كان الرجل من شيعته يتلقاه فيحيد عنه. ورؤي عنه أن رجلاً من شيعته لقيه في الطريق فحادَ
عنه ، وترك السلام عليه فشكره على ذلك وحمدَه وقال له: لكنّ فلانا لقيني فسلم عليّ ، ما أحسنَ وذمه
على ذلك وأقدم عليه بالمكروه. وكذلك وردت الأخبار عن أبي إبراهيم موسى بن جعفر ع ، أنّه قال في
نفسه من منع تسميته مثل ذلك. وأبو الحسن الرضا ع يقول: ((لو علمتُ ما يريد القوم مني لأهلكْتُ
نَفْسي عندي بما لا يوثق ديني بلعب الحمام والديكة وأشباه ذلك)). . فكيف يجوز في زماننا هذا مع شدة
الطلب وجور السُلطان وقلة رعايته لحقوق أمثالهم مع ما لقي ع من صالح بن وصيف ، وحبيسه
وتسميته من لم يظهر خبره ولا اسمه وخفيت ولادته. وقد رويت أخبار كثيرة أنّ القائم تخفى على الناس

وَلَاذَنَّهُ ، وَيَحْمِلُ ذِكْرَهُ ، وَلَا يُعْرِفُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقُومُ حَتَّى يَظْهَرَ وَيُعْرِفَ أَنَّهُ إِمَامٌ ابْنُ إِمَامٍ ، وَوَصِيٌّ ابْنِ وَصِيٍّ يُؤْتَمَرُ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَعْلَمَ أَمْرَهُ ثِقَاتَهُ ، وَثَقَاتُ أَبِيهِ وَإِنْ قَلُّوا ، وَلَا يَنْقُطُ مِنْ عَقِبِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) مَا اتَّصَلَتْ أُمُورُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَلَا تَرْجِعَ إِلَى الْإِخْوَةِ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَأَنَّ الْإِشَارَةَ وَالْوَصِيَّةَ لَا تَصْحَانِ مِنَ الْإِمَامِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا بِشُهُودٍ ، أَقْلَ ذَلِكَ شَاهِدَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا . فَهَذَا سَبِيلُ الْإِمَامَةِ وَالْمَنْهَاجِ الْوَاضِحِ الْوَاجِبِ الَّذِي لَمْ تَزَلِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ الصَّحِيحَةُ التَّشْيِيعُ عَلَيْهِ)).

تعليق : وهُنا تأمل أخي الباحث كيف أنَّ التَّوْبِخْتِيَّ يَحْكِي أَنَّ هَذِهِ الْفِرْقَةَ مِنَ الشَّيْعَةِ هِيَ الْإِمَامِيَّةُ ، وَيَقُولُ أَنَّهَا الشَّيْعَةُ الصَّحِيحَةُ التَّشْيِيعُ ، بَيْنَمَا قَدْ مَرَّ مَعَكَ فِي الْوَقْفَةِ الثَّامِنَةِ وَالْعَشْرِينَ قَوْلَ إِمَامِيَّةِ الْيَوْمِ ، الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُمُ الْفِرْقَةُ الصَّحِيحَةُ التَّشْيِيعُ ، فَسَتَجِدُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِمَامِيَّتَيْنِ أَنَّ هَذِهِ الْفِرْقَةَ تُخْطِئُ جَمِيعَ الْفُرُقِ السَّابِقَةِ فَتَقُولُ : ((لَيْسَ الْقَوْلُ كَمَا قَالَ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ)) ، ثُمَّ أَنَّ هَذِهِ الْفِرْقَةَ تَقُولُ : ((بَلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْأَرْضِ حُجَّةٌ مِنْ وَلَدِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَأَمْرُ اللَّهِ بِالْبَالِغِ ، وَهُوَ وَصِيٌّ لِأَبِيهِ عَلَى الْمَنْهَاجِ الْأَوَّلِ وَالسَّنَنِ الْمَاضِيَةِ)) ، تَكْتَفِي بِهَذَا الْقَوْلِ ، فَلَا تُسَمِّي لِلْوَلَدِ اسْمًا ، وَلَا تَتَكَلَّمُ فِي حَبْلِ وَلَا وَلَادَةٍ ، بَيْنَمَا إِمَامِيَّةُ الْيَوْمِ يَقُولُونَ بِأَنَّ لَهُ وَلَدًا اسْمُهُ مُحَمَّدٌ ، وَأَنَّهُ وُلِدَ قَبْلَ وَفَاةِ أَبِيهِ بِخَمْسِ سِنِينَ ، نَعَمْ ! وَالْفَرْقُ هُنَا جَوْهَرِيٌّ ، مِنْ جِهَةِ خَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ ، وَذَلِكَ أَنَّ عَدَمَ تَسْمِيَةِ التَّوْبِخْتِيَّ لِلْوَلَدِ ، وَالِاكْتِفَاءُ بِالْقَوْلِ أَنَّ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) عَقِبًا وَأَنَّهُ الْإِمَامُ بَعْدَ أَبِيهِ ، مَا يَرُدُّ عَلَى خَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ بِالْإِسْمِ ، حَيْثُ أَنَّ خَبَرَ الْإِثْنِي عَشَرَ بِالْأَسْمَاءِ قَدْ حَدَّدَ الْإِسْمَ لِابْنِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ ، ثُمَّ أَنْتَ لَا تَجِدُ أَنَّ عَلَّةَ هَذِهِ الْفِرْقَةِ فِي هَذِهِ الْوَقْفَةِ مِنَ الْأَصْلِ هِيَ خَبَرُ الْإِثْنِي عَشَرَ وَإِنَّمَا ذَلِكَ الْأَصْلُ الَّذِي حَكَاهُ التَّوْبِخْتِي : ((وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْ حُجَّةٍ ، وَلَوْ خَلَّتْ سَاعَةٌ لَسَاخَتْ الْأَرْضُ وَمَنْ عَلَيْهَا)) ، فَهَؤُلَاءِ قَدْ صَحَّتْ لَدَيْهِمْ إِمَامَةُ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ (ع) ، ثُمَّ صَحَّ لَدَيْهِمْ كَمَا يَحْكِي التَّوْبِخْتِي فِي هَذِهِ الْوَقْفَةِ أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَعُودُ فِي الْإِخْوَةِ ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ خَلْوُ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ ، فَأَلْجَأَهُمْ ذَلِكَ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ حُجَّةٍ مِنْ عَقِبِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ (ع) ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُمْ شَارَكُوا الْفِرْقَ السَّابِقَةَ فِي الْحَيْرَةِ فِي ثُبُوتِ الْحَبْلِ وَالْوِلَادَةِ ، فَأَقَرُّوا بِذَلِكَ الْعَقِبِ بِشَكْلِ عَامٍّ ، وَجَعَلُوا الْحُجَّةَ فِيهِ . نَعَمْ ! ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْإِمَامِيَّةِ الَّتِي جَعَلَهَا التَّوْبِخْتِي هِيَ صَحِيحُ التَّشْيِيعِ وَبَيْنَ إِمَامِيَّةِ الْيَوْمِ ، هُوَ أَنَّ التَّوْبِخْتِيَّ لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ الْوَلَدَ لِلْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ هُوَ الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ الْقَائِمُ الثَّانِي عَشَرَ الْأَخِيرَ ، بَلِ

كلامه : ((ولا تكون إلا في عقب الحسن بن علي إلى أن ينقضي الخلق متصلاً ذلك ما اتصلت أمور الله تعالى، ولو كان في الأرض رجلان كان أحدهما الحجة، ولو مات أحدهما لكان الآخر الحجة ما دام أمر الله ونبيه قائمين في خلقه))، يُوحي أن أمر الإمامة متصل متسلسل في أعقاب ولد ابن الحسن العسكري إمام بعد إمام على منهاج آباءه، يعني ذلك أنه لا مكان لذلك الخبر الذي يحصر الإمامة في عدد معين عند هذه الفرقة، وقد يقال لكن كلامه الذي حكاه عن هذه الفرقة يُوحي بغيبة وظهور، قال : ((مُعترفون بأن له خلفاً قائماً من صلبه، وأن خلفه هو الإمام من بعده، حتى يظهر ويُعلن أمره كما ظهر وعلن أمر من مضى قبله من آباءه وبأذن الله في ذلك إذ الأمر لله يفعل ما يشاء ويأمر بما يريد من ظهوره وخفائه))، فنقول أن ذلك محتمل ما تقولون، إلا أن التوبختي مات سنة (٣١٠هـ)، وعمر ابن الحسن العسكري خمسون سنة، وعلى قول إمامية اليوم خمسة وخمسون سنة، يعني ذلك أن كلام التوبختي قد يوجه إلى أن ذلك الابن للحسن العسكري لازال في العمر الذي تُرجى له الحياة بمتوسط أعمار الناس والظهور وإعلان أمر نفسه للناس، يقوي هذا مقارنته له بآبائه، وآبؤه كانوا أصحاب أعمار متوسطة في الناس، فلا يقال ألف سنة كان عمر الواحد من آباءه، نعم! يقوي ذلك أيضاً ما نقلناه قريباً من حكاية التوبختي عن هذه الفرقة من أن الإمامة تكون في عقب الحسن بن علي العسكري (ع) متصلة ما اتصلت أمور الله تعالى، أي ما اتصلت إرادة الله تعالى في عمر هذه الدنيا، الخلف بعد الخلف، الولد بعد الولد بعد الولد من ذرية ابن الحسن العسكري (ع)، فهذا ينفي من اعتقاد هذه الفرقة الإمامية الصحيحة الشيعة حسب قول التوبختي خبر الاثني عشر جملة وتفصيلاً، عدداً، وعدداً واسماً، نعم! ونزيد هنا قوله الذي لو تأملته وجدته يتكلم عن إمامة غير منقطعة، غير محددة بأعداد، الأعقاب بعد الأعقاب في ذرية ابن الحسن العسكري، قال : ((ومع ذلك فإنه لا بد من أن يعلم أمره ثقاته، وثقات أبيه وإن قلوا، ولا ينقطع من عقب الحسن بن علي (ع) ما اتصلت أمور الله عز وجل، ولا ترجع إلى الإخوة ولا يجوز ذلك وأن الإشارة والوصية لا تصحان من الإمام ولا من غيره إلا بشهود، أقل ذلك شاهدان فما فوقهما. فهذا سبيل الإمامة والمنهاج الواضح الواجب الذي لم تزل الشيعة الإمامية الصحيحة الشيعة عليه))، فقوله أنها لا تنقطع من عقب الحسن العسكري، ثم تأكيده أنها لا تعود في الإخوة، يقوي ما ذهبنا إليه من قول التوبختي وحكايته عن هذه الفرقة، وأقل ذلك إنصافاً ما يمكن استنباطه من هذه الحكاية للتوبختي في

كِتَابِهِ ، فَإِنْ كَانَ لِذَلِكَ تَفْصِيلٌ لِهَذِهِ الْفِرْقَةِ يَصَحُّ فِي كِتَابٍ أَكْثَرَ تَفْصِيلاً فَهُوَ الْأَوَّلَى بِالْقَبُولِ وَلَا شَكَّ ، إِلَّا أَنَّكَ سَتَجِدُ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْقَمِّيَّ فِي كِتَابِهِ (الْفَرَقَ وَالْمَقَالَاتِ) قَدْ وَافَقَ النَّوْبَخْتِي فِي هَذَا الْقَوْلِ وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَلَيْهِ ، نَعَمْ! وَالِاسْتِشْهَادُ بِنَصِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فِي الْحَائِثِ الْمَغْمُورِ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا مَعْنَى الْغَيْبَةِ الَّتِي تَدْعِيهَا إِمَامِيَّةُ الْيَوْمِ ، إِذْ عَلَى ذَلِكَ الْمَذْهَبِ الَّذِي ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِ النَّوْبَخْتِي قَدْ يَنْصَرِفُ إِلَى الْغِيَابِ الْقَلِيلِ مِنْ مُتَوَسِّطِ عُمَرِ الْإِمَامِ ، فَقَدْ يَغِيبُ خَمْسِينَ سَنَةً وَيُظْهَرُ بَقِيَّتُهَا ، مَعَ بَقَاءِ أَسْبَابِ التَّوَاصُلِ الْغَيْرِ مُنْقَطِعٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُمَّةِ ، وَيُظْهَرُ أَنَّ النَّوْبَخْتِي مَاتَ وَهُوَ يَظُنُّ وَيَرْجُو ظُهُورَ ابْنِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ (ع) ، إِذْ أَنَّهُ مَاتَ وَابْنُ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ فِي مُتَوَسِّطِ الْأَعْمَارِ الطَّبِيعِيَّةِ كَمَا أَشْرَفْنَا قَرِيباً ، نَعَمْ! ثُمَّ يَقْوِي ذَلِكَ وَمَا قَبْلَهُ فِي اتِّصَالِ الْإِمَامَةِ فِي أَعْقَابِ ابْنِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ بِمَا حَصَرَ فِي عِدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، قَوْلُ النَّوْبَخْتِي : ((فَإِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَعْلَمَ أَمْرَهُ ثِقَاتُهُ ، وَثِقَاتُ أَبِيهِ)) ، فَهَذَا يُفِيدُ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ الْأَمْرَ مُطَرَّدٌ فِي أَعْقَابِ ابْنِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ ، لَا أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى ابْنِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ وَيَنْتَهِي بِمَهْدَوِيَّةٍ ، فَالنَّوْبَخْتِي يَتَكَلَّمُ عَنْ حَالِ ذَلِكَ الْإِمَامِ ابْنِ الْعَسْكَرِيِّ حَالَ غِيَابِهِ وَاسْتِثْنَاءِهِ ، أَوْ مِنْ يَكُونُ حَالُهُمْ كَحَالِهِ مِنْ ذُرِّيَّاتِهِ وَأَعْقَابِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ، فَإِنَّ شَرْطَ ذَلِكَ الْغِيَابِ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَعْلَمَ أَمْرَهُ ثِقَاتُهُ ، وَثِقَاتُ أَبِيهِ ، وَهُنَا انْظُرْ كَيْفَ رُبَطَ النَّوْبَخْتِي بَيْنَ ذَلِكَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ ثِقَاتِ أَبِيهِ ، تَجَدُّهُ يَحْكِي عَنْ غَيْبَةٍ قَصِيرَةٍ دَاخِلَةٍ فِي مُتَوَسِّطِ أَعْمَارِ النَّاسِ الْمُتَعَارِفِ عَلَيْهَا ، لِأَنَّ الْإِمَامَ الْيَوْمَ حَسَبَ قَوْلِ إِمَامِيَّةِ الْيَوْمِ لَا يَعْلَمُ عَنْهُ ثِقَاتُهُ وَلَا ثِقَاتُ أَبِيهِ شَيْئاً مِنْ اثْنِي عَشَرَ قَرْنًا ، بَعَكْسَ لَوْ كَانَ الْإِمَامُ الْيَوْمَ هُوَ مَنْ عَقِبَ وَلَدٍ مِنْ أَوْلَادِ ابْنِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ ، كَانَتْ وَلَادَتُهُ مِثْلًا قَبْلَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، ثُمَّ هُوَ غَائِبٌ لِأَجْلِ عِلَّةٍ أَوْ أُخْرَى ، إِلَّا أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَعْلَمُ عَنْهُ ثِقَاتُهُ وَثِقَاتُ أَبِيهِ ، فَهَذَا الْمَعْنَى يَطَّرِدُ مَعَ كُلِّ عَقِبٍ لَوْ طَافَتْ حَالَ بَعْضِ الْأَعْقَابِ حَالَ ابْنِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ فِي زَمَانِهِ ، صَحِيحٌ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ قَدْ يَتَأَوَّلُهُ آخَرُونَ بِمَا يَتَوَافَقُ مَعَ عَقِيدَةِ الْإِمَامِيَّةِ الْيَوْمَ ، إِلَّا أَنَّ مَا طَرَحْنَاهُ مِنْ كَلَامِ النَّوْبَخْتِي يَبْقَى مُحْتَمَلاً الْقُوَّةَ خُصُوصاً وَأَنَّهُ لَمْ يَعْتَبِرِ الْفِرْقَةَ فِي الْوَقْفَةِ الثَّامِنَةِ وَالثَّلَاثِينَ (إِمَامِيَّةِ الْيَوْمِ) هُوَ قَوْلُ التَّشْيِيعِ الصَّحِيحِ ، وَقَدْ حَكَى عَنْهُمْ الْقَوْلَ بَوْلَادَةِ وَلَدٍ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ قَبْلَ سَنَيْنِ فِي حَيَاةِ وَالِدِهِ ، وَحَكَى عَنْهُمْ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ الْمَهْدِيُّ الْقَائِمُ ، ثُمَّ فِي هَذِهِ الْفِرْقَةِ الصَّحِيحَةِ التَّشْيِيعِ عِنْدَ النَّوْبَخْتِي يَقُولُ عَنِ الْفِرْقِ السَّابِقَةِ وَمِنْهَا فِرْقَةُ إِمَامِيَّةِ الْيَوْمِ : ((لَيْسَ الْقَوْلُ كَمَا قَالَ هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ)) ، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى وَجُودِ اخْتِلَافٍ لَا شَكَّ جَوْهَرِيٍّ بَيْنَ هَذِهِ الْفِرْقَةِ الصَّحِيحَةِ التَّشْيِيعِ كَمَا يَحْكِي النَّوْبَخْتِي وَبَيْنَ فِرْقَةِ إِمَامِيَّةِ الْيَوْمِ ، فَذَلِكَ

يمنعُ التوافقُ التّام بين هذه الفرقة وبين فرقة الإماميّة اليوم . نعم! وبشكلٍ عامّ فإنّ عقيدة الغيبة مع ثبوت الإمامة لا تصحّ في الإمام وفق قول أئمة العترة سادات بني الحسن والحسين ، وإنّنا نحنُ نذكرُ هنا أقوال تلك الفرق كما يحكيها النّوبختي ، لا أنّنا نصّحها ، أو نرضاها ، نعم! وإنصافاً فإنّ قول النّوبختي : ((وأنّ الإشارة والوصية لا تصحّان من الإمام ولا من غيره إلّا بشهود، أقلّ ذلك شاهدان فما فوقهما)) ، مع قوله بإمام ابن الحسن العسكريّ ، فهذا يلزمُ منه أن يكون ابن الحسن العسكريّ قد وُلِد في زمن أبيه ، فيكون قد أوصى إليه وأشهد ، وهذا يلزمُ منه التسمية ، وقد يُقال أوصى له وأشهد وهو لا يزال في بطن أمّه ثم مات الحسن العسكريّ (ع) كما قالت إحدى فرق الشيعة في الوقفة التاسعة والعشرين ، وقد يُقال أنّ ذلك ليس مشروط في حالة ابن الحسن العسكريّ لأنّه الابن الوحيد لأبيه ، وبهذا القول قال سعد بن عبدالله القميّ وهو يُعلّق على كلام النّوبختي ، قال : ((إلّا أنّ لا يكون للإمام الماضي إلّا ولّد واحدٌ فيستغنى بذلك)) ، نعم! فيكون هذا الوجه الأخير هو وجهُ اعتقاد هذه الفرقة من الإماميّة التي صحّح اعتقادها النّوبختي ، نعم! وبشكلٍ عامّ فإنّه وإن ذهب البعض إلى تأويل كلمات النّوبختي وجعلوا الفرقتين في الوقفتين هذه والثامنة والعشرين فرقة واحدة ، فإنّ ذلك لا يهمنّا هنا في نتيجة بحثنا ، لأنّ الجميع اشتروا في أنّ وجه إمامة ابن الحسن العسكريّ هو غير خبر الاثني عشر مما ساقه وأثبتّه هذا المصنّف النّوبختي ، بل ذلك يعودُ إلى استحالة عدم وجود العقب لمن صحت إمامته بوصية من أبيه ، وأنّ الأرض لا تخلو من الحجة ، وأنّ الإمامة لا تعودُ في الإخوة وإنّما موضعها الأعقاب .

نعم! وبهذا تُنهي الكلام حول هذا الكتاب الإماميّ ونحنُ نناقش الجانب الروائي التاريخي لخبر الاثني عشر فظهر لنا ولك أخي الباحث أنّ واقع وفرق وعِلل سلف الإماميّة وأصحاب الأئمة لم يكونوا ينطلقون من واقع معرفيّ بخبر الاثني عشر ، فتارة يقفون على السابع ، وتارة على الحادي عشر ، وتارة غير ذلك ، ثمّ ينتقلون كلّهم إلّا نفر يسير إلى صاحب وصية ليس هو من ضمن قائمة الأسماء الاثني عشر كما حصل مع عبدالله بن جعفر ، وأولئك النفر اليسير يحIRON لا يعلمون أين يذهبون ، وهكذا في تعلّلاتهم ، فتارة بأخبار في غيبة الصادق (ع) ، وتارة بأخبار في غيبة الكاظم (ع) يقولون كثيرة ، وتارة بتنازع الوصايا ، الإمام أوصى إلّا فلان ، بل إلى فلان ، بل بدا الله في إمامة فلان ، نعم! فظهر لك أنّ

الواقع الشيعي الإمامي ، وأقول الإمامي لما كان كل أولئك المختلفون يقولون بالإمامة بالوصية ، فليُتنبّه لذلك عني ، فلا يظنّ القارئ أنّي أنسبُ بعض فرق الشيعة إلى الإمامية وهم ليسوا على قول إمامية اليوم ، فإنّه لو قد نظر الناظر إلى تلك الفرق الشيعية القائلون بالوصية لن يجد ما يُميّز الإمامية اليوم عن غيرهم إلاّ بلقب (الاثني عشرية) ، ولا بأس أن يصطلح الباحثون على ما يظهر لهم من التقسيم ، ويكفي هنا أنّي قد أظهرت للقارئ مُحكم ما قد يشتهه عليه من إعزائي في هذا المبحث فلا تلتبس عليه الحكايات والمقاصد ، وإن كان على المشهور من الإطلاقات فإنّ الإمامية أينما أُطلقت فهي الإمامية اليوم بمعتقداتها ، ويُقال لهم الاثنا عشرية ، ويُقال أيضاً الجعفرية ، وهم الذين نناقش قولهم في خبر الاثني عشر في جملة هذا الكتاب ، نعم ! والتفصيل في الفرق المتقدمة يقتضي تدقيقاً أكثر ، على أنّه فعلاً فإنّ هذه الفرقة الإمامية اليوم من جملة تلك الفرق من أصحاب الإمام الحسن العسكري (ع) قد انفردت بالقول بالاثني عشر إماماً ، لكن لا على مقتضى أصل سلفهم المعاصرون للحسن العسكري (ع) ، بل على أصل جديد رَوَوْه واستحدثوه في القرن الرابع الهجري أو في أواخر القرن الثالث الهجري وهو أنّ الأئمة اثنا عشر بما لم يكن معلوماً لأسلافهم ، وقد أشرنا عارضاً إلى أنّه لا وجه للاستشهاد بروايات المحدثين من الفرقة السنية على أنّها أصلٌ يُصحح للإمامية قولهم في الاثني عشر أئمتهم ، وسنفضله في الفصل الثاني القريب إن شاء الله ، فإنّ سلف الإمامية اليوم لم يكونوا يعلمون عن خبر الاثني عشر شيئاً كطريق لمعرفة الإمام بعد الإمام ، أو لتخطئة من شذ عن القول بإمامة وصي الإمام السابق ، بل يتعلّون بعليٍّ أخرى كما قد عرفت في هذا المقام الذي تناولنا فيه ما جاء في كتاب (فرق الشيعة) للنوبختي ، والحمد لله ، ولو قد تبعت ذلك في بقية مصنفات الإمامية غير هذا الكتاب ستجدّ الحال مُطابقاً من غياب الاحتجاج بالنص على الاثني عشر بالعدد ، أو بالاسم والعدد .

سادساً: كتاب (المقالات والفرق) لسعد بن عبدالله القمي الأشعري (ت ٢٩٩هـ) :

وهذا الكتاب من كتب الإمامية تبرز أهميته أنّ مؤلفه مُعاصرٌ لزمان الإمام الحادي عشر ومن وكذلك زمن الغيبة الصغرى للإمام الثاني عشر ، ومؤلفه هو سعد بن عبدالله القمي الأشعري ، وحسب تأريخ الوفاة فهو يسبقُ الحسن بن موسى النوبختي ، إلاّ أنّي أتيتُ به بعد الكلام على كتاب النوبختي

(فِرْق الشَّيْعَة) ، لَمَّا كَانَ كِتَاب (الفِرْق والمَقَالَات) هُوَ نَفْس كِتَاب التَّوْبِخَتِي ، إِلَّا أَنَّ الْقَمِّي كَانَ يَسْتَدْرِكُ وَيُضِيفُ شُرُوحَاتٍ بَسِيطَةً جَدًّا لِكَلَامِ التَّوْبِخَتِي كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ مُحَقِّقُ كِتَاب (فِرْق الشَّيْعَة) الدَّكْتُور عَبْدَ الْمَنَعَمِ الْحَفَنِي ، قَالَ فِي مَقْدَمَةِ تَحْقِيقِ الْكِتَابِ : ((وَإِذْ حَصَلْتُ عَلَى كِتَابِ فِرْقِ الشَّيْعَةِ لِلتَّوْبِخَتِي ، وَكِتَابِ فِرْقِ الشَّيْعَةِ [المَقَالَاتِ وَالْفِرْق] لِلْقَمِّي ، فَقَدْ هَالَنِي أَنْ يَكُونَ الْكِتَابَانِ كِتَابًا وَاحِدًا ، أَوْ أَنَّ كِتَابَ الْقَمِّي عَلَى مِثَالِ كِتَابِ التَّوْبِخَتِي ، فَالْكَلَامُ هُوَ نَفْسُ الْكَلَامِ ، وَالطَّرِيقَةُ هِيَ نَفْسُهَا ، وَالْمَنْهَجُ هُوَ ذَاتُهُ ،...، الْأَمْرُ الَّذِي ظَنَنْتُ مَعَهُ الْمُؤَرِّخُونَ أَنَّ كِتَابَ الْقَمِّي هُوَ نَفْسُهُ كِتَابُ التَّوْبِخَتِي ، مَعَ تَزْيِيدٍ أَوْ شُرُوحٍ أَضَافَهَا الْقَمِّي هُنَا وَهُنَا ، وَهُوَ يُضِيفُ أحيانًا فِي عِدَدِ الْفِرْق ، وَأحيانًا أُخَرَى يُضِيفُ فِي الْأَفْكَارِ نَفْسَهَا عَنِ الْفِرْقَةِ ،...، وَالرَّأْيُ عِنْدِي أَنَّ الْقَمِّي كَانَ يُلْقِي مُحَاضِرَاتٍ فِي مَجَالِسِهِ عَنِ الْفِرْقِ ، وَكَانَ أَمَامَهُ كِتَابُ التَّوْبِخَتِي يَقْرَأُ مِنْهُ وَيَزِيدُهُ شَرْحًا ، وَيُوضِّحُ مَا غَمَضَ مِنْ أَسْلُوبِهِ ، وَيَسْتَكْمِلُ النَّاْقِصَ ، وَكَانَ تَلَامِيذُهُ يُسَجِّلُونَ ذَلِكَ عَنْهُ ، فَلَمَّا نَسَخَهُ النَّاسُخُونَ وَضَعُوا عَلَى الْكِتَابِ أَوْ الْحَوَاشِي اسْمَ الْقَمِّي ، ثُمَّ أَوْرَدَهُ الْمُؤَرِّخُونَ بِصُورَتِهِ الْجَدِيدَةِ مَنَسُوبًا إِلَيْهِ))^{٧١} ، نَعَمْ ! فَعَمَلُ الدَّكْتُورِ الْحَفَنِي عَلَى طِبَاعَةِ الْكِتَابِ (فِرْقِ الشَّيْعَةِ) فِي مَجْلَدٍ وَاحِدٍ ، وَكَانَ يُضِيفُ بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ [] كَلَامَ الشَّيْخِ سَعْدِ الْقَمِّي كَرِيذَةً فِي الشَّرْحِ وَالتَّبَيِّنِ وَالْإِضَافَةِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ كِتَابَ التَّوْبِخَتِي بِشَرْحِ وَزِيَادَتِ الْقَمِّي لَا تَجِدُ أَيَّ أَثَرٍ أَوْ إِضَافَةٍ مِنَ الْقَمِّي لِخَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ فِي الْاسْتِدْلَالِ عَلَى عَقَائِدِ الْفِرْقِ ، أَوْ الْاِحْتِجَاجِ عَلَى الْفِرْقِ الْمُبْطَلَةِ مِنَ الشَّيْعَةِ ، بَلْ كَمَا تَقْدَمُ مَعَكَ فِي كِتَابِ التَّوْبِخَتِي الَّذِي اسْتَعْرَضْنَاهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَثَلَاثِينَ وَقْفَةً ، وَهَذَا يَقُودُنَا إِلَى أَنَّ الْقَمِّي لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ شَيْئًا عَنْ خَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ فِي زَمَانِهِ ، وَهُوَ صَاحِبُ مَنْزِلَةٍ رَفِيعَةٍ اتَّفَقَ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى وَثَاقَتِهِ ، قَالَ عَنْهُ الشَّيْخُ الطُّوسِي : ((سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ الْقَمِّي ، جَلِيلُ الْقَدْرِ ، صَاحِبُ تَصَانِيفٍ))^{٧٢} ، وَقَالَ عَنْهُ النَّجَاشِي : ((شَيْخُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ وَفَقِيهَهَا وَوَجْهُهَا))^{٧٣} ، وَقَالَ أَيْضًا : ((وَرَأَيْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يُضَعِّفُونَ لِقَاءَهُ لِأَبِي مُحَمَّدٍ (ع) وَيَقُولُونَ هَذِهِ حِكَايَةُ مَوْضُوعَةٍ عَلَيْهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ))^{٧٤} ، وَقَالَ السَّيِّدُ الْحَوْثِيُّ : ((فَإِنَّ سَعْدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ مِمَّنْ لَا كَلَامَ وَلَا إِشْكَالَ فِي وَثَاقَتِهِ))^{٧٥} ، نَعَمْ ! وَهَذِهِ الْإِشَارَةُ تَمَّ

^{٧١} مقدمة المحقق لكتاب فرق الشيعة: ٩.

^{٧٢} رجال الشيخ الطوسي: ٤٢٧.

^{٧٣} رجال النجاشي: ١٧٧.

^{٧٤} رجال النجاشي: ١٧٧.

^{٧٥} معجم رجال الحديث: ٨٠/٩.

المقصود من ذكر هذا الكتاب للقمي في نهاية القرن الثالث مَطْلَع القرن الرابع الهجري ، ثم هذا خبر الاثني عشر لا يوجد له ذكرٌ في كُتُب الإمامية المتقدمة خاصتهم ، بل لا أهمية له ولا اعتبار في استدلال ، أو تعليل ، أو احتجاج ، فتأمل ذلك ، فهي حقبة تاريخية دلت على أن التاريخ الروائي لخبر الاثني عشر ليس له وجود في واقع وتدوين علماء الإمامية في تلك الحقبة .

القسم الثاني : كُتُب الإمامية في القرن الرابع بعد عصر الغيبة :

وهنا سيظهر للباحث كيف أن خبر الاثني عشر بعد عصر الغيبة ، وبعد اكتمال عدد الأئمة بالوصايا (لو سلمنا بصحتها من أساسها) اثنا عشر ، وذلك بعد أن وقفنا على انقطاع الإمام الحسن العسكري (ع) بدون ولد ، وبعد أن وقفنا أيضاً على قول مَنْ قال بالولد له لمكان أن الإمامة لا تنقطع من الدنيا ، وأنها في الأعقاب ، نعم! فسيقف الباحث على أن التاريخ الروائي لخبر الاثني عشر ستمخض ولادته ، ويدخل ميلاد فجره الروائي في تلك المؤلفات التي تبتعد عن مُتَنَصِّف القرن الثالث وتقترب من القرن الرابع ، حتى يأتي كتاب (أصول الكافي) ، وما بعده من المصنفات الإمامية الحديثية فتكثر الروايات مخالفةً بذلك واقع الإمامية وسلفها في القرون الثلاثة ، بل تعدى ذلك الأمر إلى ادعاء تواتره خبر الاثني عشر بالعدد من البعض ، وبالعدد والاسم من البعض الآخر ، وقالوا بالقطعية من ذلك في الدلالة على نصب الأئمة الاثني عشر من طريق الشَّرع عن رسول الله (ص) ، وعن أئمة أهل البيت عليهم السلام ، فتأمل هذه المقدمة واستصحبها وأن تقرأ حال تلك الكتب الإمامية في هذا القسم ، بل إن هذا القسم كسابقه سيجعلك تقف على أن أصول الإمامية كُتِبَ لا يصح الاعتماد عليها ، نعم! وقد جعلت هذه الكتب في هذا القسم وإن كان هناك احتمال لتأليفها قبل عصر الغيبة لمكان مُعاصرة مؤلفيها لإمام أو أكثر قبل عصر الغيبة ، جعلت ذلك لما كان الأرجح أن مؤلفي هذه الكتب ألفوا كتبهم بعد عصر الغيبة ، للاحتمال أولاً ، ولكون هؤلاء المؤلفين لم يكونوا يروون عن الأئمة أنفسهم رغم مُعاصرة بعضهم لهم ، وإنما كانوا يروون عن الرجال عن الأئمة ، سواء من أصول وقطع ونسخ وصلَّتْهم فهم يروون عنها ، أو بمُشافهة وسَماع من الرواة ، فتأمل ذلك ، ولمكان مُعاصرتهم عُقوداً بعد عصر الغيبة وانقطاع الإمام الحسن العسكري (ع) ، فتأمل ذلك ، إذ القول بقطع أن أصحاب المؤلفات أدناه ألفوا كتبهم في زمن

الأئمة قبل عصر الغيبة مجازفة لا دليل عليها ، ثم أن يطبقوا جميعاً على عدم الرواية المباشرة بتلك الكثرة عن الأئمة الذين عاصروهم فهذا يعني أن تأليفهم وجمعهم إنما كان بعد زمن أولئك الأئمة ، بعد عصر الغيبة ، فلذلك رجحنا أن تكون تلك المؤلفات في هذا القسم ، إذ لا معنى أن لا يكثر المؤلف للكتاب الراوائي عن الإمام المعصوم المعاصر ثم تكون جملة رواياته عن رواة آخرين يعدل إليهم دوناً عن الإمام المعصوم ، فهذا من الغفلة ولا شك ، أن يعدل عن اليقين من لسان الإمام المعصوم ويستبدله بالظن من لسان الرواة ومن الأصول والنسخ ، فتأمل وتفهم وضعنا هذه الكتب مع معاصرة بعض المؤلفين لإمام أو أكثر في قسم المؤلفات بعد عصر الغيبة ، بل إن عدم الرواية تلك من أولئك الرجال المعاصرين لأولئك الأئمة في مؤلفاتهم مباشرة يدلّك إن كنت ذا فطن وتميز إلا أن أولئك الرجال من الشيعة كانوا يؤصلون مباني مذهبهم بعيداً عن أولئك الأئمة ، وأولئك الأئمة غير مُقرّين لهم بما يرووا ويفعلوا ، وإلا لكان تأليفهم وكتاباتهم لصيقة بأولئك الأئمة يروون عنهم كل كتبهم أو أكثر من ثلثها مع اعتقادهم أن حديث الواحد من الأئمة حديث للبقية من آباءه ، فتأمل كيف وُضِعَ ذلك الفكر على أولئك الأئمة وبعيداً عنهم .

سابعاً : كتاب (المحاسن) لأحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت ٢٨٠هـ) :

وهذا الكتاب من كتب الإمامية تبرز أهميته في كون مؤلفه قد عاش أوائل ومتصف القرن الثالث ، ومؤلفه إمامي ، وهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن البرقي ، وقال أحمد بن الحسين أنه توفي سنة (٢٧٤هـ)^{٧٦} ، قال النجاشي : ((وصف كتباً))^{٧٧} وعدد كتباً كثيرة ، وقال النجاشي : ((وكان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء واعتمد المراسيل)) ، وقال ابن الغضائري : ((طعن القميون عليه، وليس الطعن فيه، إنما الطعن في من يروي عنه؛ فإنه كان لا يبالى عمّن يأخذ، على طريقة أهل الأخبار. وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعدّه عن قم، ثم أعاده إليها ، واعتذر إليه))^{٧٨} ، نعم! وفي هذا الكتاب كلام يطول في نفي صحّة نسبته إلى مؤلفه .

^{٧٦} رجال النجاشي: ٧٦.

^{٧٧} رجال النجاشي: ٧٦.

^{٧٨} رجال ابن الغضائري: ٤٠.

نعم! ومن طالع كتاب (المحاسن) ، مرويات أحمد بن محمد البرقي ، وجد أنه خلا تماماً عن ذكر خبر الاثني عشر بالعدد ، أو بالعدد والاسم ، على أهميته عند أصحابه ، بل على أقدميته وكونه مُعاصراً لزمان ما قبل الغيبة وما بعد الغيبة ، وتلك الحيرة والفتنة التي عمت وطمت أوساط سلف الإمامية في الإمامة ، وهل عقب الإمام الحسن العسكري (ع) ، أم لا ، وهل الإمامة في أخيه جعفر ، أو رجعت إلى أخيه أبي جعفر محمد بن علي الهادي ، إلى ما إلهي من الخلاف الذي أوقفك عليه التوبختي قريباً ، نعم! فهذا الكتاب على أصوليته وتناوله الولاية لآل محمد ، والإمامة ، إلا أنه مع ذلك لم يذكر في خبر الاثني عشر حرفاً واحداً بل إنه حو العكس من ذلك ، حوى روايات تدل وتؤيد قول وحكاية التوبختي عن الفرق السابقة ، وما استنتجناه من أن تلك الحقبة التاريخية إلى مطلع القرن الرابع الهجري أو أواخر القرن الثالث الهجري كانت لا تعرف خبر الاثني عشر .

ثامناً: كتاب (قرب الإسناد) لعبدالله بن جعفر الحميري (ت ٣٠٤هـ) :

وهذا الكتاب من كتب الإمامية تبرز أهميته في كون مؤلفه قد عاش مُتتصف القرن الثالث ومطلع الرابع الهجري ، ومؤلفه إمامي ، وهو أبو العباس عبدالله بن جعفر بن الحسن الحميري القمي ، قال ابن داود : ((شيخ القميين ووجههم ، قدم الكوفة سنة نيف وتسعين ومائتين))^{٧٩} ، وقال الشيخ الطوسي : ((ثقة ، له كتب))^{٨٠} ، وقال الأبطحي : ((عبدالله بن جعفر الحميري الثقة كما في مشيخة الصدوق وغيره من كتبه وغير ذلك من الروايات))^{٨١} ، نعم! ويوجد خلاف هل عاصر الحميري الإمام الرضا (ع) ، أم لا ، ذلك مناقشته خارجة عن موضوع البحث .

نعم! ومن طالع كتاب (قرب الإسناد) ، مرويات عبدالله بن جعفر الحميري عن أئمة الإمامية ، وجد أنه خلا تماماً عن ذكر خبر الاثني عشر بالعدد ، أو بالعدد والاسم ، على أهميته عند أصحابه ، بل على أصوليته ، نعم! وهو كتاب فروع في الغالب ، إلا أنه مع ذلك حوى روايات تدل وتؤيد قول وحكاية التوبختي عن الفرق السابقة ، وما استنتجناه من أن تلك الحقبة التاريخية إلى مطلع القرن الرابع

^{٧٩} رجال ابن داود: ١١٧.

^{٨٠} معجم رجال الحديث: ١٤٩/١١.

^{٨١} تهذيب المقال: ٣١١/٣ ، أو هو من محقق الكتاب .

الهجري أو أواخر القرن الثالث الهجري كانت لا تعرف خبر الاثني عشر ، فنأتي من هذا الكتاب (قرب الإسناد) على ما يُفيد ذلك ويدل عليه ، نأتي عليه من عدة وقفات :

الوقف الأول : روى الحميري ، بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، قال : دخلت عليه [أي على الرضا (ع)] بالقادسية ، فقلت له : جعلت فداك ، إني أريد أن أسألك عن شيء ، وأنا أجلك ، والخطب فيه جليل ، وإنما أريد فداك رقتي من النار . فرآني وقد دمعت ، فقال : ((لا تدع شيئاً تريد أن تسألني عنه إلا سألتني عنه)) . قلت له : جعلت فداك ، إني سألت أباك - وهو نازل في هذا الموضع - عن خليفته من بعده ، فدلني عليك ، وقد سألتك منذ سنين - وليس لك ولد - عن الإمامة فيمن تكون من بعدك ، فقلت : ((في ولدي)) ، وقد وهب الله لك ابنين ، فأيهما عندك بمنزلة التي كانت عند أبيك ؟ ، فقال لي : ((هذا الذي سألت عنه ، ليس هذا وقته)) . فقلت له : جعلت فداك ، قد رأيت ما ابتلينا به في أبيك ، ولست آمن من الإحداث . فقال : ((كلا إن شاء الله ، لو كان الذي تخاف كان مني في ذلك حجة أحجج بها عليك وعلى غيرك . أما علمت أن الإمام الفرض عليه والواجب من الله إذا خاف الفتور على نفسه أن يحتج في الإمام من بعده بحجة معروفة مبيّنة ، إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه : ((وما كان الله ليضلّ قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون)) ، فطب نفساً ، وطيب أنفس أصحابك ، فإن الأمر يجيئ على غير ما يجذرون إن شاء الله تعالى))^{٨٢} .

تعليق : وهنا تأمل أخي الباحث كيف أن هذه الرواية تُعَضّد ما حكاه التوبختي عن فرق شيعة أئمة الإمامية عندما كان الطريق في معرفة الإمام بعد الإمام هو الوصية من السابق إلى اللاحق ، فتجد أحمد بن محمد بن أبي نصر هذا لا يعرف عن خبر الاثني عشر شيئاً ، لأنه لو كان يعلمه لكان سيعلم أن الجواد محمد هو الإمام بعد أبيه الرضا (ع) ، بل إنه ما كان يعلم إمامة الرضا (ع) إلا بعد أن سأل أبيه موسى بن جعفر (ع) ، نعم ! فذلك يجعل الباحث أكثر تبصراً بأن تلك الحقبة التاريخية لم يكن لذلك الخبر الاثني عشري أي وجود داخل الوسط الشيعي الإمامي ، وإنما هو خبرٌ حادثٌ في مُتَصف القرن الرابع الهجري وما بعده من القرون ، نعم ! وفائدة فإن الإمامية وغيرهم اختلفوا في عدد أبناء الإمام الرضا (ع) نلفت

^{٨٢} قرب الإسناد: ٣٧٧ .

إليه لما كان المشهور أنّه (ع) لم يكن له إلا ولدٌ واحدٌ، ففي الرواية ذكر أن له ولدان، وقال ابن حزم وغيره أنّه له ثلاثة، عليّ بن علي، ومحمد بن علي، والحسين بن علي، والعقب من محمد، نعم! ليس هذا مقام تفصيل ذلك، وإنّما مقام الإشارة إلى ذلك التاريخ الروائي لخبر الاثني عشر وأنّه من هذه الرواية في كتاب قُرب الإسناد على تقدّمه لم يكن له وجود، بل لو تأملت قول الإمام الرضا (ع) في الرواية: ((أما علّمت أنّ الإمام الفرض عليه والواجب من الله إذا خاف القوت على نفسه أن يحتجّ في الإمام من بعده بحجة معروفة مبيّنة))، لكان يكفي في التدليل على المراد، فإنّنا أمرُ أئمة الإمامية وصيّة لا نُصوص مُسبقة اثني عشرية مروية بالطرق الكثيرة التي يدعيها الخزّاز القمي صاحب كفاية الأثر وأصحابه من الرواة يُكثرون روايات ليس لها ارتباطٌ بواقع شيعتهم حفاظاً وعمامةً، وإنّما مكائها التسويد والانتصار بادعاء التواتر، والله المستعان.

الوقف الثاني: روى الحميري، بإسناده، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: ((يزعم ابن أبي حمزة أنّ جعفرأ زعم أنّ أبي القائم، وما علم جعفر بما يحدث من أمر الله، فوالله لقد قال الله تبارك وتعالى يحكي عن رُسوله صلى الله عليه وآله: ((وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ))، ... إلخ))^{٨٣}.

تعليق: وهنا تأمل أيضاً كيف أنّ هؤلاء لا ينطلقون من قاعدة وجود أئمة اثني عشر منصوص عليهم بالعدد والاسم، وإنّما ذلك يُوكّل أمره إلى الله تعالى من حينه، إذ لو كان خبر الاثني عشر حاضراً موجود لكان يحتجّ به الإمام الرضا (ع) على أنّ الأمر قد مضى في علم الله الأزلي، وعلى لسان رسول الله (ص) منذ قرنين من الزمان، والله المستعان!

الوقف الثاني: روى الحميري، بإسناده، عن ابن أسباط: قلتُ له [يعني الإمام علي بن موسى الرضا]: جُعِلْتُ فداك، إنّ ثعلبة بن ميمون، حدّثني عن علي بن المغيرة، عن زيد العمي، عن علي بن الحسين عليه السلام قال: ((يقوم قائمنا لموافاة الناس سنة)). قال: ((يقوم القائم بلا سُفياني!، إنّ أمر القائم حتم من

^{٨٣} قُرب الإسناد: ٣٧٤.

الله، وأمر السفيناني حَتَمَ مِنْ الله، ولا يكون قائمٌ إِلَّا بسُفِينَانِي)). قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فيكون في هذه السنة؟. قَالَ: ((مَا شَاءَ اللهُ)). قُلْتُ: يكون في التي يليها؟. قَالَ: ((يَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ)).^{٨٤}.

تعليق: وهُنَا تأمَّل أيضاً كيف أَنَّ هذا السَّائِلَ ابنَ أَسْبَاطٍ ينطَلِقُ في سُؤَالِهِ من خَلْفِيَةِ الجَاهِلِ بخَبَرِ الاثْنِي عَشَرَ إِمَاماً بِالْعَدَدِ، عِنْدَمَا كَانَ الإِمَامَ عَلِيَّ بنِ مُوسَى الرِّضَا (ع) هُوَ الإِمَامُ الثَّامِنُ، فَقَامَ يَسْأَلُ هَلِ الْقَائِمُ الْمَهْدِيُّ سَيَقُومُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، أَوْ فِي السَّنَةِ الَّتِي تَلِيهَا، فَكَانَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ الْأَثَمَةَ اثْنَا عَشَرَ، وَأَنَّ الثَّانِي عَشَرَ هُوَ الْقَائِمُ، ثُمَّ انْظُرْ جَوَابَ الإِمَامِ الرِّضَا (ع) تَجِدُهُ يُرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى مَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى بِأَسْلُوبِ الْمُجَوِّزِ لِقِيَامِ الإِمَامِ الْمَهْدِيِّ فِي زَمَانِهِ، وَمِنَ الْمَفْتَرَضِ حَسَبَ قَاعِدَةِ أَصْحَابِ النَّصِّ الاثْنِي عَشَرِيِّ أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ تَمَامَ الْأَثَمَةِ اثْنَا عَشَرَ هُوَ أَمْرٌ حَتْمِيٌّ، وَأَنَّ ذَلِكَ الزَّمَانُ لَيْسَ زَمَانَهُ، نَعَمْ! تَجِدُ أَنَّ الإِمَامَ الرِّضَا (ع) لَمْ يَكُنْ أَيْضاً يَنْطَلِقُ مِنْ وَجُودِ رَوَايَةِ مَعْلُومَةٍ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ عَنِ الاثْنِي عَشَرَ بِالْعَدَدِ، أَوْ بِالْعَدَدِ وَالْإِسْمِ، نَعَمْ! وَهَذَا كُلُّهُ مَنَاقِشَةٌ لِرَوَايَةِ الْحَمِيرِيِّ، لَا تَصْدِيقاً مَنَّا.

الوقفَةُ الثَّالِثَةُ: رَوَى الْحَمِيرِيُّ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدَ بنِ أَبِي نَصْرٍ قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قُرْبِ هَذَا الْأَمْرِ؟! فَقَالَ: ((قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حَكَاهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: أَوَّلُ عَلَامَاتِ الْفَرَجِ سَنَةٌ خَمْسٌ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٌ، وَفِي سَنَةِ سِتٍّ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ تَخْلَعُ الْعَرَبُ أَعْنَئَهَا، وَفِي سَنَةِ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ يَكُونُ الْفَنَاءُ، وَفِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ يَكُونُ الْجَلَاءُ. فَقَالَ: أَمَا تَرَى بَنِي هَاشِمٍ قَدْ انْقَلَعُوا بِأَهْلِيهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ؟)).، فَقُلْتُ: فَهُمْ الْجَلَاءُ؟. قَالَ: ((وَعِغْرَهُمْ، وَفِي سَنَةِ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ يَكْشِفُ اللهُ الْبَلَاءَ إِنْ شَاءَ اللهُ، وَفِي سَنَةِ مَائَتَيْنِ يَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ)).. فَقُلْنَا لَهُ: جُعِلْنَا فِدَاكَ، أَخْبِرْنَا بِمَا يَكُونُ فِي سَنَةِ الْمَائَتَيْنِ. قَالَ: ((لَوْ أَخْبَرْتُ أَحَدًا لِأَخْبَرْتُكُمْ، وَلَقَدْ خَبَرْتُ بِمَكَانِكُمْ، مَا كَانَ هَذَا مِنْ رَأْيِي أَنْ يَظْهَرَ هَذَا مِنْي إِلَيْكُمْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَادَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِظْهَارَ شَيْءٍ مِنَ الْحَقِّ لَمْ يَقْدِرِ الْعِبَادُ عَلَى سِتْرِهِ)).. فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنَّكَ قُلْتَ لِي فِي عَامِنَا الْأَوَّلِ - حَكَيْتَ عَنْ أَبِيكَ - أَنَّ انْقِضَاءَ مُلْكِ آلِ فُلَانٍ عَلَى رَأْسِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، لَيْسَ لِبَنِي فُلَانٍ سُلْطَانٌ بَعْدَهُمَا. قَالَ: ((قَدْ قُلْتَ ذَاكَ لَكَ)).. فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللهُ، إِذَا انْقَضَى مُلْكُهُمْ، يَمْلِكُ أَحَدٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَسْتَقِيمُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ؟! قَالَ: ((لَا)).. قُلْتُ: يَكُونُ مَاذَا؟! قَالَ: ((يَكُونُ

^{٨٤} قرب الإسناد: ٣٧٤.

الذي تقول أنت وأصحابك)). قلت: تعني خروج السفيناني؟! فقال: ((لا)). فقلت: قيام القائم؟! قال: ((يفعل الله ما يشاء)). قلت: فأنت هو؟! قال: ((لا حول ولا قوة إلا بالله)) ، وقال: ((إنَّ قَدَامَ هَذَا الأمر علامات، حدث يكون بين الحرمين)). قلت: ما الحدث؟ قال: ((عُصبة تكون ويُقتل فلان من آل فلان خمسة عشر رجلاً)). قلت: جعلت فداك، إنَّ الكوفة قد تبَّت بي، والمعاش بها ضيق، وإنَّما كان معاشنا ببغداد، وهذا الجبل قد فُتح على الناس منه باب رزق. فقال: ((إنَّ أردت الخروج فآخرج، فإنها سنة مضطربة، وليس للناس بد من معاشهم، فلا تدع الطلب)). فقلت له: جعلت فداك، إنَّهم قوم ملاء ونحن نحتمل التأخير، فنبأيعهم بتأخير سنة؟ قال: ((بَعْهُمْ)). قلت: سترين؟ قال: ((بَعْهُمْ)). قلت: ثلاث سنين؟ قال: ((لا يكون لك شيء أكثر من ثلاث سنين))^{٨٥}.

تعليق: وهنا تأمل أيضاً كيف أنَّ هذه الرواية تنفي أيَّ وجود لخبر الاثني عشر عن ابن أبي نصر، وعن الإمام الرضا (ع)، تماماً كحال ابن أسباط في الوقفة الثانية القريبة، فإنَّ ابن أبي نصر يسأل الإمام الرضا (ع) هل هو المهدي القائم؟! والرضا هو الثامن، فذلك يلزم منه أنَّ ابن أبي نصر هذا لا يعلم خبراً للاثني عشر بالاسم والعدد، أو بالعدد البتة، فتأمل ذلك الواقع، ثم لا تغترَّ بكثرة روايات من انفردوا دون الأئمة بخبر الاثني عشر وفق ذلك المقتضى والمعتقد الإمامي في أخيار بن الحسين، يسودُّ به المتأخرون مصنفاتهم بما لا يصحَّ على أرض الواقع من حال أئمتهم وشيعتهم وسلفهم، وأثبتنا ذلك هنا وفيما مضى من الكتب من مصنفاتهم خاصتهم.

الوقفة الرابعة: روى الحميري، بإسناده، عن أبي بصير، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام [يعني الإمام موسى بن جعفر الكاظم]، قال: دخلت عليه، فقلت له: جعلت فداك، بم يُعرف الإمام؟! فقال: ((بخصال، أمّا أولاهنَّ: فشيء تقدّم من أبيه فيه، وعرفه الناس ونصبه لهم علماً، حتّى يكون حجة عليهم، لأنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله نصب عليّاً عليه السلام علماً وعرفه الناس، وكذلك الأئمة يُعرفونهم الناس وينصبونهم لهم حتّى يعرفوه. ويسأل فيجيب، ويسكت عنه فيتبدى، ويخبر الناس بما في غد، ويكلم الناس بكلِّ لسان)). وقال لي: ((يا با محمد، الساعة قبل أن تقوم أعطيك علامة تطمئنَّ إليها)). فوالله ما

^{٨٥} قرب الإسناد: ٣٧٢.

لَبِثْتُ أَنْ دَخَلَ عَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ، فَتَكَلَّمَ الْخُرَاسَانِي بِالْعَرَبِيَّةِ ، فَأَجَابَهُ هُوَ بِالْفَارْسِيَّةِ ، فَقَالَ لَهُ الْخُرَاسَانِي: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، مَا مَنَعَنِي أَنْ أَكَلِّمَكَ بِكَلامِي إِلَّا أَنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكَ لَا تَحْسُنُ. فَقَالَ: ((سُبْحَانَ اللَّهِ، إِذَا كُنْتُ لَا أَحْسِنُ أَجِيبُكَ، فَمَا فَضَّلِي عَلَيْكَ؟!)). ثُمَّ قَالَ: يَا بَا مُحَمَّد، إِنَّ الْإِمَامَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ كَلَامَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَا طَيْرٍ وَلَا بَهِيمَةٍ وَلَا شَيْءٍ فِيهِ رُوحٌ، بِهَذَا يُعَرَفُ الْإِمَامُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ هَذِهِ الْخَصَالُ فَلَيْسَ هُوَ بِإِمَامٍ))^{٨٦}.

تعليق: وهُنا تأمل أيضاً أخي الباحث فإنَّ هذه الرواية واضحة في المراد ، فإنَّ طريق النَّصِّ على الاثني عشر لمعرفة الإمام ليس له وجودٌ في تلك المرحلة التاريخية الروائية الإمامية ، نعم! فتجدُ الإمامَ مُوسَى الكاظم (ع) يذكر طرق معرفة الإمام فلا يذكر النَّصَّ من رسول الله (ص) ، وإنَّما يذكر طرقاً أخرى ، منها طريق الوصية من السابق إلى اللاحق ، فهذه هي الأصل من تأريخ سلف الإمامية في معرفة أئمتهم ، وهذه الرواية عن الحميري عن الإمام الكاظم (ع) تجعلك أكثر تفهماً وتعقلاً لما أورده وحكاها التوبختي في كتابه (فرق الشيعة) عن المراحل التاريخية والانقسامات حول أئمة الإمامية ، وأنَّ مصدر ذلك هو الوصايا فقط ، فأما خبر الاثني عشر فلا وجود له عند تلك الجماعات من الشيعة سلف الإمامية ، ويدلُّ عليه قول الإمام الكاظم (ع) هُنا ، فمُصنَّفُ الحميري (قرب الإسناد) هذا، مصنَّف تأريخه قبل تأليف المصنِّفات الحديثة في ثلث القرن الرَّابِع ومُتتصِفِه وما بعدها التي تم اختلاق النَّصِّ على الاثني عشر بذلك المُقتَضَى الإماميَّ فيها ، فتفهَّم ذلك .

نعم! وبهذه الوقفة وما مضى ، أكتفي في الاستشهاد من كتابُ قُرب الإسناد ، على أنَّه ينبغي أن نلفتَ إلى أنَّ هذه النسخة محل جدل بين علماء ومُحقِّقي الإمامية ، إذ أنَّ نُسختها قد وصلت إلى المتأخِّرين عن طريق الوجداء ، وأقدم نُسخها التي بين أيديهم هي في القرن العاشر الهجري ، فليُسُوا يقطعُون على أنَّ هذه النسخة المطبوعة المشهورة اليوم هي ذات نُسخة الحميري وروايته ، فلم أقف فيما بحثت عنه طريق رواية لهذا الكتاب عند علماء الإمامية ، نعم! ويجدرُّ قبل أن أختِم أن آتي إنصافاً برواية الحميري ، روى الحميري ، بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: قيل للرِّضا عليه السلام: الإمام إذا أوصى إلى

^{٨٦} قرب الإسناد: ٣٣٩.

الذي يكون مِنْ بَعْدِهِ بِشَيْءٍ ، ففَوَّضَ إِلَيْهِ ، فَيَجْعَلُهُ حَيْثُ يَشَاءُ ، أَوْ كَيْفَ هُوَ؟! قَالَ : ((إِنَّمَا يُوصِي بِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ)). فَقَالَ : إِنَّهُ حُكْمِي عَنْ جَدِّكَ قَالَ : ((أَتُرَوْنَ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ إِلَيْنَا نَجْعَلُهُ حَيْثُ نَشَاءُ؟! لَا وَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ رَجُلٌ فَرَجُلٌ مُسَمًّى)). فَقَالَ : ((فَالَّذِي قُلْتَ لَكَ مِنْ هَذَا))^{٨٧} ، فهذه الرواية تجدد فيها ابن أبي نصر يسأل ذلك السؤال من مُنْطَلَق ما عرفه من طريق الإمامة وأنها بوصية إمام سابق إلى لاحق ، لا أنه يعلم أن هناك نصّ اثنا عشريّ مُتسلسل معلوم عند فقهاء الشيعة ، وهو (ابن أبي نصر) مِنْ كبارهم ، وإلاّ لو كان يعلم ذلك ما كان لُسْؤَالِهِ وجه ، نعم! فكان جواب الإمام الرضا (ع) خارج مجرّئ أن الأئمة يعلمون مَنْ يُوصون إليه ، وأن ذلك بأمر الله تعالى هم ، لا أنه بالتشهي والانتقاء منهم ، فالرسول (ص) عهد إلى أمير المؤمنين (ع) ، حسب مبنى الإمامية ، أن يُوصي إلى الحسن ، والحسن يُوصي إلى الحسين ، والحسين يُوصي إلى علي بن الحسين ، وعلي بن الحسين إلى محمد بن علي ، نعم! والناس في هذا كلّ لا يعلمون الإمام بعد الإمام إلاّ بتلك الوصية كما مرّ معك من كتاب قرب الإسناد نفسه في الوقفة الرابعة ، نعم! وعهد رسول الله (ص) ، هو أن يُوصي محمد بن علي إلى جعفر بن محمد ، وهكذا ، نعم! الرواية لم تذكر عدداً اثني عشرياً ، ولم تذكر أسماء اثني عشر ، فخرّجت عن حدّ أن تكون شاهداً أو دليلاً على أن الخبر الاثني عشر وجود في تلك الحقبة من التاريخ ، وإنها غاية هذه الرواية إثبات أن الإمامة تثبت بالوصية ، ثم الوصية ليست برأي الإمام وإنما عهد من رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، بما علّمه الله تعالى ، إمام بعد إمام بالوصية ، وهذا المنهج الذي صحّحه النوبختي كما بيّنا سابقاً لفرقة الإمامية الصحيحة التشيع بأن الإمام من عقب إلى عقب في ذرية ابن الحسن العسكري إلى أن يشاء الله تعالى بتواصل ، فكان هذا يُخرج موضوع الإمامة عن الحصر بالعدد ، الحاصل أن الخبر لا يصلح أن يكون شاهداً أو دليلاً على أيّ وجود تاريخيّ لخبر الاثني عشر في كتب الإمامية في تلك الحقبة ، ثم البداء والإشارة والنص على إسماعيل وعلى أبي جعفر محمد بن علي الهادي تنقضه كما مرّ معك من مصنفات سابقة ، نعم! أتينا على هذا النقل هنا من كتاب الحميري هنا ليكون الباحث أكثر تبصراً ، إذ ليس الغرض من بحثنا هنا التدليس أو النيل من الفكر الإمامي ، بل الغرض الذي نُشهد الله عليه أن ذلك كان رفعاً لشبه تُثار من إخوة يسألون ويُلحّون في الطلب قد التبس عليهم خبر الاثني عشر

^{٨٧} قرب الإسناد: ٣٥٢.

في تراثنا الإسلامي ، ونخص أولئك الذين يطرحون الشبه تلو الشبه ، فكان هذا المبحث مُعيناً للباحث ليقف على أطراف المسائل بشفافية إن شاء الله ، فإنّ قد أذكر فوائد جانبيةً تنبّئها للباحث لعلها تهّمه فيعود يبحثها ، فلا أسهبُ فيها ، غرضاً في البقاء داخل صُلب أصل مادة هذا المُصنّف حول خبر الاثني عشر ، نعم! وبهذا نكتفي بما مضى حول هذا الكتاب .

تاسعاً : كتاب (تفسير القمي) لعلي بن إبراهيم القمي (ت ٣٠٧هـ) :

وهذا الكتاب من كتب الإمامية تبرّز أهميته في كون مؤلفه قد عاش أواخر القرن الثالث الهجري ، وتاريخ وفاته مُختلف فيه ، فالبعض يقول وفاته سنة (٣٠٧هـ) ، والبعض يرى أنّه كان حياً سنة (٣٠٧هـ) استُفيدَ ذلك من بعض الروايات ، والبعض الآخر يرى أنّه تُوفي سنة (٣٢٩هـ) ، وعلى هذا فيكون ومحمد بن يعقوب الكليني ماتاً في سنة واحدة. وأياً كان فروايات القمي لا يتقوى إلا أنّها في طبقة القرن الرابع الهجري ، أو أواخر القرن الثالث على أقصى تقدير ، وكلّ هذا هو بعد عصر الغيبة ، فلذلك جعلنا هذا الكتاب في القسم الثاني . نعم! وعلي بن إبراهيم القمي هذا هو شيخ محمد بن يعقوب الكليني صاحب كتاب (أصول الكافي) ، وقد أكثر الكليني من الرواية عنه ، فعلي بن إبراهيم من ثقات الإمامية ، والمشيخة لا تعني عدم تقارب السن كما تعلم ، بل من الرواة من يروي عن الطبقة التي بعده ، نعم! نعود للكلام حول تفسير القمي فإنه لا يُنسب لصاحبه علي بن إبراهيم القمي إلا من طريقين الطريق الأول : أنّه وصل إلى الإمامية برواية أبي الفضل العباس بن محمد العلوي ، عن علي بن إبراهيم القمي ، وأبو الفضل العباس هذا مجهول الحال عند الإمامية ، فلم يأمن مُحققوا الإمامية أن يكون ذلك التفسير الذي وصل إليهم هو فعلاً لعلي بن إبراهيم القمي ، وأن روايته صحيحة ، ثمّ قد ثبت مُحققو الإمامية أنّ أبا الفضل العباس بن محمد كان يزيد على هذا التفسير طُرُقاً ورواياتٍ من خارج رواية علي بن إبراهيم ، بل من أكثر من تفسير ينقل ، ولعلني آتي أولاً بأقوال علماء الإمامية في أبي العباس هذا ، ثمّ آتي بأقوال مُحققهم أيضاً في جملة كتاب تفسير القمي ، قال الشيخ جعفر السبحاني : ((إنّ جامع التفسير - أعني: أبا الفضل العباس بن محمد - مجهول الحال ولا ذكر له في الأصول الرجالية))^{٩٨} ، وقال السيّد باقر الأيرواني ،

^{٩٨} دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ٩٨.

يتكلم عن أبي الفضل العباس بن محمد وكتاب تفسير القمي : ((والشخص المذكور مجهول الحال ولا يُعرف عنه شيء. ومعه فيسقط الكتاب عن الاعتبار لجهالة الراوي له))^{٨٩} ، وقال الشيخ جعفر السبحاني : ((ثم إنه في ثنایا الكتاب تارة ينقل عن علي بن إبراهيم وأخرى عن أبي الجارود على نحو يظهر أن الكتاب مؤلف من إملأين على ما عرفت، فلا يمكن الاعتماد على كل ما ورد في أسانيد أحاديث ذلك التفسير، فإن قسماً من الأحاديث يرجع إلى علي بن إبراهيم ومشايخه، وقسماً آخر يرجع إلى مشايخ جامع التفسير حتى ينتهي إلى الإمام الباقر - عليه السلام -))^{٩٠} ، ثم بعد ذلك ذكر أنه قد يُفصل في الأسانيد ما هو لأبي الفضل العباس بن محمد عن علي بن إبراهيم ، وما هو لأبي الفضل العباس بن محمد عن غيره ، نعم! والحاصل أن الطريق إلى الجميع ضعيف لجهالة حال أبي الفضل هذا ، قلت: وهو اللائق بجُملة هذا الكتاب ومُتونه فإنه قد حوى من التفسير والروايات فضائع وشواذ ليس لها أصل قبلها ، قال الشيخ جعفر السبحاني : ((ثم إن الاعتماد على هذا التفسير بعد هذا الاختلاط مُشكل جداً، خصوصاً مع ما فيه من الشذوذ في المتن ، وقد ذهب بعض أهل التحقيق إلى أن النسخة المطبوعة تختلف عما نُقل عن ذلك التفسير في بعض الكتب، وعند ذلك لا يبقى اعتماد على هذا التوثيق الضمني أيضاً، فلا يبقى الاعتماد لا على السند ولا على المتن))^{٩١} ، نعم! ويذكر البعض أن للشيخ الطوسي طريقاً إلى مرويات علي بن إبراهيم القمي من غير طريق أبي الفضل العباس بن محمد ، عن طريق الإجازة لكتب عامة لعلي بن إبراهيم ، نعم! إلا أنه يفتقر إلى وجود تلك النسخة من التفسير التي أُجيز بها الشيخ الطوسي ، فإنها الذي بين أيدي الناس هي النسخة المروية عن طريق أبي الفضل العباس بن محمد العلوي ، وقد اختلف فيها علماء الإمامية كثيراً ، بل قد شكك في النسخة المطبوعة اليوم عن أبي الفضل وأنها تختلف عن بعض ما نُقل من هذا التفسير في بعض الكتب كما ذكر الشيخ السبحاني ومَرَّ معك ، عليه فالكلام حول النسخة التي بين أيدينا للتفسير وقد وقفت على قول المحققين في علم الرجال من الإمامية ، وأيضاً يقول الايرواني كقول السبحاني في نسخة كتاب تفسير القمي ، قال : ((ويرد ذلك : أن النسخة الأصلية للكتاب المذكور ليست بأيدينا ، والمطبوع المُتداول بأيدينا لا نجزم بكونه بكامله تفسير القمي ، بل هناك بعض القرائن التي تشير

^{٨٩} دروس تمهيدية في القواعد الرجالية.

^{٩٠} دروس موجزة في علمي الرجال والدراسة: ٩٧.

^{٩١} كليات في علم الرجال: ٣١٧.

إلى كونه خليطاً من تفسير القمّي وغيره ، فقد ورد فيه في موارد عديدة لتعابير التّالية : ((رَجَعُ إلى تفسير علي بن إبراهيم)) ، أو ((رَجَعُ إلى رواية علي بن إبراهيم)) ، أو ، ((رَجَعُ الحديث إلى علي بن إبراهيم)) أو . . . [هكذا في الأصل] ، ومعه فيحصل عِلْمٌ اجمالي بكونه خليطاً مِنْ تَفْسِيرِ القمّي وغيره ، وحيث لا يُمكن التّمييز فيسقط جميعه عَن الاعتبار))^{٩٢} .

نعم! والكتاب مليءٌ بالقول بتحريف القرآن ، وكذلك اتّهام أم المؤمنين عائشة بالفاحشة ، والعياذ بالله ، وقد لفتتني حاشيةٌ يظهر أنّها للمحقّق على ما جاء في هذا التفسير في هذا الخصوص ، فأورد المجلسي ما جاء في تفسير القمّي : ((قال علي بن إبراهيم في قوله: ((وَضَرَبَ اللهُ مَثَلًا)): ثمَّ ضَرَبَ اللهُ فِيهَا مَثَلًا فَقَالَ: ((ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةٌ نُوحٍ وَامْرَأَةٌ لُوطُ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا)) قال: والله ما عنى بقوله ((فَخَانَتَاهُمَا)): إلا الفاحشة!، وليقيمَنَّ الحدَّ على فلانه فيما أتت في طريق البصرة، وكانُ فلانُ يحبّها، فلما أرادت أن تخرج إلى البصرة قال لها فلان: لا يحل لك أن تخرجين من غير محرم، فزوّجت نفسها من فلان))^{٩٣} ، ثم جاء في الحاشية بعد أن أورد هذا القول للقمّي : ((فيه شناعةٌ شديدة ، وغرابةٌ عجيبة ، نستبعد صدور مثله عن شيخنا علي بن إبراهيم ، بل نظن قريباً أنه من زيادات غيره ، لأنّ التفسير الموجود ليس بتمامه منه قدس سره ، بل فيه زيادات كثيرة من غيره))^{٩٤} ، نعم! وكذلك وجدتُ روايةً لم يروها من الإمامية غيرُ علي بن إبراهيم ، فيروي أبو الفضل العباس بن محمد العلوي (المجهول الحال عند الإمامية) ، عن علي بن إبراهيم القمّي ، علماً أنّ الحوئي لم يذكر لوالد علي بن إبراهيم القمّي روايةً عن يوسف بن أبي حماد ، وكذلك لم أقف له ترجمة فيما وقفتُ عليه في الكتب الرّجالية الإمامية ، نعم! فيروي أبو الفضل العباس بن محمد العلوي (المجهول الحال عند الإمامية) ، عن علي بن إبراهيم القمّي : ((فحدّثني أبي ، عن يوسف بن أبي حماد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال: لما أسري برسول الله صلى الله عليه وآله إلى السماء وجد ريحاً مثل ريح المسك الأذفر ، فسأل جبرئيل عليه السلام عنها؟! فأخبره أنّها تخرج من بيتٍ عُدّب فيه قوم في الله حتّى ماتوا . ثم قال له: إنّ الخضر كان من أبناء الملوك فآمن بالله وتخلّى في بيت في دار أبيه يعبد الله ولم يكن لأبيه ولدٌ غيره ، فأشاروا على أبيه أن

^{٩٢} دروس تمهيدية في القواعد الرّجالية.

^{٩٣} بحار الأنوار: ٢٢/٢٤٠.

^{٩٤} حاشية بحار الأنوار: ٢٤٠/٢٢.

يُزَوِّجُه فَعَلَّ اللهُ أَنْ يَرْزُقَه وَلَدًا فَيَكُونُ الْمَلِكُ فِيهِ وَفِي عَقْبِهِ ، فَخَطَبَ لَهُ امْرَأَةً بَكَرًا ، وَأَدْخَلَهَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَلْتَفِتِ الْخَضِرُ إِلَيْهَا فَلَمَّا كَانَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي قَالَ لَهَا: تَكْتُمِينَ عَلَيَّ أَمْرِي؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ ، قَالَ لَهَا: إِنْ سَأَلْتُكَ أَبِي هَلْ كَانَ مِنْنِي إِلَيْكَ مَا يَكُونُ مِنَ الرِّجَالِ إِلَى النِّسَاءِ فَقُولِي نَعَمْ. فَقَالَتْ: أَفْعَلْ. فَسَأَلَهَا الْمَلِكُ عَنْ ذَلِكَ؟!. فَقَالَتْ: نَعَمْ، وَأَشَارَ عَلَيْهِ النَّاسُ أَنْ يَأْمُرَ النِّسَاءَ أَنْ يَفْتَشْنَهَا ، فَأَمَرَ بِذَلِكَ فَكَانَتْ عَلَى حَالِهَا. فَقَالُوا: أَيُّهَا الْمَلِكُ زَوَّجْتَ الْغُرَّ مِنَ الْغُرِّ ، زَوَّجَهُ امْرَأَةً ثَيِّبًا ، فَزَوَّجَهُ فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ ، سَأَلَهَا الْخَضِرُ أَنْ تَكْتُمَ عَلَيْهِ أَمْرَهُ. فَقَالَتْ: نَعَمْ. فَلَمَّا أَنْ سَأَلَهَا الْمَلِكُ؟!. قَالَتْ لَهُ: أَيُّهَا الْمَلِكُ ، إِنَّ ابْنَكَ امْرَأَةً فَهَلْ تَلِدُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ؟!. فَغَضِبَ عَلَيْهِ وَأَمَرَ بِرَدِّ الْبَابِ عَلَيْهِ ، فَرُدِمَ ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمَ الثَّلَاثَ حَرَكْتَهُ رِقَّةَ الْآبَاءِ ، فَأَمَرَ بِفَتْحِ الْبَابِ فَفُتِحَ فَلَمْ يَجِدْهُ فِيهِ أَعْطَاهُ اللهُ مِنَ الْقُوَّةِ أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ كَيْفَ يَشَاءُ ، ثُمَّ كَانَ عَلَى مُقَدِّمَةِ ذِي الْقَرْنَيْنِ ، وَشَرِبَ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي مَنْ شَرِبَ مِنْهُ بَقِيَ إِلَى الصَّبِيحَةِ. قَالَ: فَخَرَجَ مِنْ مَدِينَةِ أَبِيهِ رَجُلَانِ فِي تِجَارَةٍ فِي الْبَحْرِ حَتَّى وَقَعَا فِي جَزِيرَةٍ مِنَ جَزَائِرِ الْبَحْرِ ، فَوَجَدَا فِيهَا الْخَضِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِمًا يُصَلِّي ، فَلَمَّا انْتَقَلَ دَعَاهُمَا فَسَأَلَهُمَا عَنْ خَبَرِهِمَا فَأَخْبَرَاهُ فَقَالَ لهُمَا: هَلْ تَكْتُمَانِ عَلَيَّ أَمْرِي إِنْ رَدَدْتُكُمَا فِي يَوْمِكُمَا هَذَا إِلَى مَنَازِلِكُمَا؟!. فَقَالَا: نَعَمْ. فَنَوَى أَحَدُهُمَا أَنْ يَكْتُمَ أَمْرَهُ ، وَنَوَى الْآخَرُ أَنْ يَرُدَّهُ إِلَى مَنْزِلِهِ أَخْبَرَ أَبَاهُ بِخَبَرِهِ ، فَدَعَا الْخَضِرَ سَحَابَةً وَقَالَ لَهَا اأَحْمِلِي هَذَيْنِ إِلَى مَنَازِلِهِمَا فَحَمَلَتْهُمَا السَّحَابَةُ حَتَّى وَضَعَتْهُمَا فِي بَلَدِهِمَا مِنْ يَوْمِهِمَا ، فَكْتُمَ أَحَدُهُمَا أَمْرَهُ ، وَذَهَبَ الْآخَرُ إِلَى الْمَلِكِ فَأَخْبَرَهُ بِخَبَرِهِ ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: فَلَانَ التَّاجِرَ فَدَلَّ عَلَى صَاحِبِهِ فَبَعَثَ الْمَلِكُ إِلَيْهِ فَلَمَّا حَضَرَ أَنْكَرَهُ وَأَنْكَرَ مَعْرِفَةَ صَاحِبِهِ ، فَقَالَ لَهُ الْأَوَّلُ: أَيُّهَا الْمَلِكُ ابْعَثْ مَعِيَ خِيَلًا إِلَى هَذِهِ الْجَزِيرَةِ ، وَاحْبِسْ هَذَا حَتَّى آتِيكَ بِابْنِكَ. فَبَعَثَ مَعَهُ خِيَلًا فَلَمْ يَجِدْهُ ، فَأَطْلَقَ عَنْ الرَّجُلِ الَّذِي كَتَمَ عَلَيْهِ. ثُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ عَمِلُوا بِالْمَعَاصِي فَأَهْلَكَهُمْ اللهُ وَجَعَلَ مَدِينَتَهُمْ عَالِيَهَا سَافِلَهَا ، وَابْتَدَرَتِ الْجَارِيَةُ الَّتِي كَتَمَتْ عَلَيْهِ أَمْرَهُ ، وَالرَّجُلُ الَّذِي كَتَمَ عَلَيْهِ ، كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَاحِيَةً مِنَ الْمَدِينَةِ فَلَمَّا أَصْبَحَا التَّقِيَا فَأَخْبَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بِخَبَرِهِ ، فَقَالَا: مَا نَجُونا إِلَّا بِذَلِكَ. فَأَمَّا بَرْتُ الْخَضِرَ ، وَحَسُنَ إِيمَانُهَا ، وَتَزَوَّجَ بِهَا الرَّجُلُ وَوَقَعَا إِلَى مَمْلَكَةِ مَلِكٍ آخَرَ ، وَتَوَصَّلَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى بَيْتِ الْمَلِكِ وَكَانَتْ تُزَيِّنُ بِنْتَ الْمَلِكِ فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشِي يَوْمًا إِذْ سَقَطَ مِنْ يَدِهَا الْمِشْطُ. فَقَالَتْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. فَقَالَتْ لَهَا بِنْتُ الْمَلِكِ: مَا هَذِهِ الْكَلِمَةُ؟. فَقَالَتْ لَهَا: إِنَّ لِي إِلَهًا تَجْرِي الْأُمُورُ كُلُّهَا بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ. فَقَالَتْ لَهَا بِنْتُ الْمَلِكِ أَلَيْكَ إِلَهٌ غَيْرُ أَبِي؟!. قَالَتْ: نَعَمْ ، وَهُوَ إِلَهُكَ وَإِلَهُ أَبِيكَ. فَدَخَلَتْ بِنْتُ الْمَلِكِ عَلَى أَبِيهَا ،

فَأَخْبَرَتْ أَبَاهَا مَا سَمِعَتْ مِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ ، فَدَعَاَهَا الْمَلِكُ فَسَأَلَهَا عَنْ خَبَرِهَا؟! . فَأَخْبَرَتْهُ ، فَقَالَ لَهَا مَنْ عَلَى دِينِكَ؟! . قَالَتْ: زَوْجِي وَوَلَدِي. فَدَعَاَهَا الْمَلِكُ فَأَمَرَهَا بِالرَّجُوعِ عَنِ التَّوْحِيدِ. فَأَبُوءَا عَنْ ذَلِكَ ، فَدَعَا بِمَرْجُلٍ مِنْ مَاءٍ فَأَسْخَنَهُ وَأَلْقَاهُمْ فِيهِ فَأَدْخَلَهُمْ بَيْتًا وَهَدِمَ عَلَيْهِمُ الْبَيْتَ ، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَهَذِهِ الرَّائِحَةُ الَّتِي شَمَمْتُمُهَا مِنْ ذَلِكَ الْبَيْتِ. **وعنه:** قَالَ: أَقْبِلْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمًا ، وَيَدِهِ عَلَى عَاتِقِ سَلَمَانَ ، وَمَعَهُ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلَمَّا جَلَسَ جَاءَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ بُرْدٌ خَزَفَسَلَّمَ وَجَلَسَ بَيْنَ يَدَيْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ مَسَائِلَ ، فَإِنْ أَنْتَ خَرَجْتَ مِنْهَا عَلِمْتُ أَنَّ الْقَوْمَ نَالُوا مِنْكَ وَأَنْتَ أَحَقُّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِكَ ، وَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَخْرُجْ مِنْهَا عَلِمْتُ أَنَّكَ وَالْقَوْمَ شَرَعَ سِوَاءَ. فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: سَلْ ابْنِي هَذَا يَعْنِي الْحَسَنَ ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ بِوَجْهِهِ عَلَى الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ لَهُ: يَا بُنَيَّ أَخْبِرْنِي عَنِ الرَّجُلِ إِذَا نَامَ أَيْنَ تَكُونُ رُوحُهُ؟! . وَعَنِ الرَّجُلِ يَسْمَعُ الشَّيْءَ فَيَذْكُرُهُ دَهْرًا ثُمَّ يَنْسَاهُ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ كَيْفَ هَذَا؟! . وَأَخْبِرْنِي عَنِ الرَّجُلِ يَلِدُ لَهُ الْأَوْلَادُ مِنْهُمْ مَنْ يُشَبِّهُ أَبَاهُ وَأَعْمَامَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يُشَبِّهُ أُمَّهُ وَأَخْوَالَهُ فَكَيْفَ هَذَا؟! . فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: نَعَمْ أَمَّا الرَّجُلُ إِذَا نَامَ فَإِنَّ رُوحَهُ تَخْرُجُ مِثْلَ شُعَاعِ الشَّمْسِ فَتَعَلَّقُ بِالرِّيحِ ، وَالرِّيحُ بِالْهُوَى ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ تَرْجِعَ جَذَبَ الْهُوَى الرِّيحَ ، وَجَذَبَ الرِّيحَ الرُّوحَ فَرَجَعَتْ إِلَى الْبَدَنِ. وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَقْبِضَهَا جَذَبَ الْهُوَى الرِّيحَ ، وَجَذَبَتِ الرِّيحُ الرُّوحَ فَيَقْبِضُهَا إِلَيْهِ. وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي يَنْسَى الشَّيْءَ ثُمَّ يَذْكُرُهُ فَمَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا عَلَى رَأْسِ فُؤَادِهِ حَقَّةٌ مَفْتُوحَةُ الرَّأْسِ ، فَإِذَا سَمِعَ الشَّيْءَ وَقَعَ فِيهَا ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُنْسِيَهَا أَطْبَقَ عَلَيْهَا ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَذْكُرَهَا فَتَحَهَا ، وَهَذَا دَلِيلُ الْإِلَهِيَّةِ. وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي يَلِدُ لَهُ أَوْلَادٌ فَإِذَا سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءُ الْمَرْأَةِ فَإِنَّ الْوَلَدَ يُشَبِّهُ أَبَاهُ وَعُمُومَتَهُ ، وَإِذَا سَبَقَتْ مَاءُ الْمَرْأَةِ مَاءُ الرَّجُلِ يُشَبِّهُ أُمَّهُ وَأَخْوَالَهُ. فَالْتَفَتَ الرَّجُلُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ أَزَلْ أَقُولُهَا ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَلَمْ أَزَلْ أَقُولُهَا ، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيُّ مُحَمَّدٍ وَخَلِيفَتُهُ فِي أُمَّتِهِ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا حَقًّا ، وَأَنَّ الْحَسَنَ الْقَائِمَ بِأَمْرِكَ مِنْ بَعْدِكَ ، وَأَنَّ الْحُسَيْنَ الْقَائِمَ مِنْ بَعْدِهِ بِأَمْرِهِ ، وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ الْقَائِمَ بِأَمْرِهِ مِنْ بَعْدِهِ ، وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ ، وَجَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ ، وَمُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ ، وَعَلِيَّ بْنَ مُوسَى ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ ، وَعَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ ، وَالْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ ، وَوَصِيَّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْقَائِمَ بِالْقِسْطِ الْمُنْتَظَرَ الَّذِي يَمْلَأُهَا قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مِلْتُ ظُلْمًا وَجَوْرًا. ثُمَّ قَامَ وَخَرَجَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْحَسَنِ: هَذَا أَخِي الْخَضِرُ) .

نعم! وعندي أنّ هذه الرواية من جنس ما استنكره مُحَقِّقُوا الإماميّة ، وأنّها من الزّیادات التي لا أصل لها عن الأئمّة ، بل قد رجعتُ إلى كتاب (أصول الكافي) للكليني وهو من تلامذة علي بن إبراهيم القمي ، ومن المُكثَرين عنه ، فلم أجدهُ روى هذه الرواية ، ثمّ بحثتُ في بقيّة مصنّفات الإماميّة وفحصتها فحسب الصّيرفي للذهب فمّا وجدتُ أحداً قبل القمي ولا بعده رواها فيها وقفتُ عليه من المصادِر ، إلّا أن يكون نقلاً أو اقتباساً منه . نعم! عليه فلا يصحّ أن تكون هذه الرواية شاهداً تاريخياً لوجود تأريخٍ روائي لخبر الاثني عشر باللفظ أو المعنى من هذا الكتاب في تلك الحِقبة ، بل لو كان له أصلٌ لامتلاء هذا التفسير بغير رواية واحدة على أهميّة هذا الخبر في الولاية والتأصيل الشيعي ، والربط بكثير من الآيات عند الإماميّة ، نعم! وقد وقفتُ قريباً على قول مُحَقِّقِي الإماميّة في الكتاب ، وكذلك نحنُ نربأ أن نجعل هذه الرواية وذلك الانفراد أساساً نقول من خلاله أنّ الرّبع الأخير من القرن الثالث الهجري هو فجرُ ميلادٍ أوّل رواية من كُتب الإماميّة يأتي فيها ذكرُ الاثني عشر ، فالكتاب صدقاً قد خرج عن حدِّ الاعتبار به ، ولن يعي شناعة الاعتبار به إلّا من استلهمه وقراه فالاعتبار به مُشكّل على أصل الإماميّة قبل غيرهم ، فكيف وقد قيل في إسناده تلك الجهالة ، وقد قيل بالزيادة فيه ، والخلط فيه ، فهذا كله يجعلنا لا نعتبره مُستنداً لنا في تحديد التأريخ الرّوائي لخبر الاثني عشر في كُتب الإماميّة ، ثمّ لو كان ذلك كذلك فإنّ هذا الكتاب في أواخر القرن الثالث الهجري بعد عصر الغيبة ، بدايات القرن الرابع الهجري ، كما مرّ معك ، وعلى هذا فيكون ومحمّد بن يعقوب الكليني مآناً في سنة واحدة . نعم! بهذا نكتفي حول هذا الكتاب .

عاشراً: كتاب (تفسير العياشي) لمحمّد بن مسعود العياشي (ت ٣٢٠هـ):

وهذا الكتاب من كُتب الإماميّة تبرز أهميّة في كون مؤلّفه قد عاش مُنتصف القرن الثالث والرّبع الأوّل من القرن الرابع الهجري ، قال الشّيخ الطّوسي : ((محمّد بن مسعود بن محمد بن عياش السمرقندي، يُكنى أبا النضر، أكثر أهل المشرق علماً، وفضلاً، وأدباً، وفهماً، وتُبلاً في زمانه))^{٩٥}، وقال النّجاشي : ((ثقة، صدوق، عَيْن من عيون هذه الطّائفة))^{٩٦}، نعم! ويحكي علماء الإماميّة أنّ هذا الكتاب قد كتبه مؤلّفه بالأسانيد المتصلة إلى أصحابها ، إلّا أنّه لم يصل إليهم إلّا مَحذوف الأسانيد ، مُرسلة أخباره،

^{٩٥} رجال الشيخ الطوسي: ٤٤٠.

^{٩٦} رجال النجاشي: ٣٥٠.

وهذا النوع كما تعلم على شرط الإمامية من الأخبار التي لا يصح الاعتماد عليها ، فسقط الكتاب عن الاعتبار ، وذلك أن مختصراً مجهولاً وقف على كتاب العياشي ، فحذف أسانيدَه ليكون أسهل على الكاتب والناظر فيه ، ولعلني أنقل ما جاء في مقدمة الكتاب لذلك المختصر المجهول ، قال : ((بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين ، الحمد لله على أفضاله ، والصلاة على محمد وآله ، إني نظرت إلى التفسير أبو النصر محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمي بإسناده ، ورغبت إلى هذا وطلبت من عنده سماعاً من المصنف أو غيره ، فلم أجِد في ديارنا من عنده سماعٌ أو إجازةٌ منه ، حذف الإسناد ، وكتبت الباقي على وجهه ليكون أسهل على الكاتب والناظر فيه ، فإن وجدت بعد ذلك من عنده سماعٌ أو إجازةٌ من المصنف أتبعُ الأسانيد ، وكتبتها على ما ذكره المصنف ، أسأل الله تعالى التوفيق لإتمامه ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب))^{٩٧} ، ثم بدأ الناسخ يذكر روايات العياشي في تفسيره ، والإمامية تقدح في المراسيل أشدَّ القدح ولا تقبلها ، نعم ! فكان الإِظلامُ هنا أشدَّ ، **الأول** : أن الناقل لتفسير العياشي القائل : ((إني نظرت إلى التفسير... إلخ)) مجهول ، فلا يعرف الإمامية من هو هذا المختصر ، هل هذا الكتاب الذي بين أيديهم هو كتاب العياشي فعلاً! **والثاني** : أن روايات هذا التفسير كلها مُرسلة عن العياشي إلى أصحابها ، وهذا من أشد مراتب التضعيف عند أصحابها . نعم ! عليه فقد خرج الكتاب عن حد الاعتبار على شرط الإمامية ، خصوصاً والمقام مقام رواية وأخبار ، ثم وجدت **إظلاماً ثالثاً** : وهو أن العياشي هذا كثيراً ما يروي عن الضعفاء ، قال النجاشي : ((وكان يروي عن الضعفاء كثيراً))^{٩٨} ، فإذا كان العياشي يروي كثيراً عن الضعفاء ، ثم ذلك الناسخ المجهول حذف أسانيد العياشي فحجب عنا معرفة أحوال من يروي عنهم العياشي ، فهذا يجعل الكتاب حقاً غير عمدة ولا معتبر ، وكل ذلك أتكلّم على شرط الإمامية.

نعم ! وفيما يخص موضوع مبحثنا حول التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر ، فإن العياشي على كثرة روايته ، لم يرو هذا الخبر إلا رواية واحدة مُرسلة ، وعن سليم بن قيس موجودة في كتابه الموضوع كما وقفت على ذلك في بابِه من هذا الكتاب مُفصلاً ، فجاء في التفسير : ((عن سليم بن قيس الهلالي ، قال :

^{٩٧} تفسير العياشي: ٢/١.

^{٩٨} رجال النجاشي: ٣٥١.

سَمِعْتُ أمير المؤمنين عليه السَّلام يَقُول : مَا نَزَلَتْ آيَةٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَّا أَقْرَأَ بِهَا وَأَمْلَاهَا عَلَيَّ ، فَأَكْتُبُهَا بِخَطِّي ، وَعَلَّمَنِي تَأْوِيلَهَا وَتَفْسِيرَهَا وَنَاسِخَهَا وَمَنْسُوخَهَا وَمَحْكَمَهَا وَمُتَشَابِهَهَا ، ... ، وَقَدْ أَخْبَرَنِي رَبِّي أَنَّهُ قَدْ اسْتَجَابَ لِي فِيكَ وَفِي شُرَكَائِكَ الَّذِينَ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكَ ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَمَنْ شُرَكَائِي مِنْ بَعْدِي؟! . قَالَ : الَّذِينَ قَرَنَهُمُ اللَّهُ بِنَفْسِهِ وَبِي. فَقَالَ : الْأَوْصِيَاءُ مِنِّي إِلَى أَنْ يَرُدُّوا عَلَى الْحَوْضِ كُلَّهُمْ هَادٍ مُهْتَدٍ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ ، هُمْ مَعَ الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنَ مَعَهُمْ ، لَا يُفَارِقُهُمْ وَلَا يُفَارِقُونَهُ بِهِمْ تُنْصَرُ أُمَّتِي وَبِهِمْ يُمَطَّرُونَ ، وَبِهِمْ يُدْفَعُ عَنْهُمْ ، وَبِهِمْ اسْتَجَابَ دَعَائِهِمْ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمَّيْهُمْ لِي. فَقَالَ : ابْنِي هَذَا - وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلام - ، ثُمَّ ابْنِي هَذَا - وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلام - ، ثُمَّ ابْنِ لَهُ يَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ ، وَسُيُولِدُ فِي حَيَاتِكَ ، فَأَقْرَأْهُ مِنِّي السَّلامَ ، تَكْمَلَةُ اثْنِي عَشَرَ مِنْ وَلَدِ مُحَمَّدٍ ، فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبْنَى أُنْتَ - وَأُمِّي - فَسَمَّيْهُمْ لِي ، فَسَمَّاهُمْ رَجُلًا رَجُلًا ، فِيهِمْ وَاللَّهُ يَا أَخَا بَنِي هِلَالٍ مَهْدِيَّ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الَّذِي يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مِلْتُ جَوْرًا وَظُلْمًا))“

نعم! فلا يصحَّ اعتبارُ هذه الرواية تاريخاً روائياً دقيقاً لخبرِ الاثني عشر في زمنِ العياشي ، لأسباب ، **الأول:** أنه لم يصحَّ لنا بعد نسبة الكتاب إلى العياشي نفسه . **الثاني:** أنه إن صحَّت النسبة فهذا يدلُّ على أنَّ كتاب (سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ) كان موجوداً في تلك الحِقْبَةِ ، لأنَّكَ قد وقفتَ على أنَّ الروايات عن سُلَيْمِ بْنِ الاثني عشر ليست إلا مِنْ كِتَابِهِ الَّذِي أَخَذَهُ مُنَاوَلَةُ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ ، وَعَنْهُ عَمْرُو بْنُ أُذَيْنَةَ مُنَاوَلَةً أَيْضاً ، ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ لَمْ نَقِفْ لِعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَمِّيِّ ، وَالتَّوْبَخْتِيِّ ، وَسَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَمِّيِّ أَيَّ النَّفَاتِ لَذَلِكَ الْكِتَابِ (كِتَابِ سُلَيْمِ بْنِ أَزْمَانِهِمْ) بَلْ لَمْ يُشِيرُوا إِلَيْهِ فِيمَا وَقَفْنَا وَبَحَثْنَا عَنْهُ ، فَلِذَلِكَ رَجَّحْنَا أَنْ تَكُونَ نُسْخَةُ ذَلِكَ الْكِتَابِ لِسُلَيْمِ بْنِ ابْتِدَاءِ وَضْعِهَا فِي الْقُرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ ، ثُمَّ ذَلِكَ الْوَضْعُ لِتِلْكَ النُّسْخَةِ كَانَ يُزَادُ فِيهِ وَيُخْلَطُ. نعم! عَلَيْهِ وَالرَّوَايَةُ مِنْ كِتَابِ سُلَيْمِ بْنِ بَطْرِيقِهِ (إِذْ هِيَ لَمْ تُرَوَّ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ كِتَابِهِ) فَإِنَّهَا تُعَامَلُ بِهَا تَكَلِّمًا عَنْهُ فِي الْمَبْحَثِ الْخَاصِّ بِكِتَابِ (سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ) ، فَهُوَ كِتَابٌ قَدْ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّراً أَوْ عُمْدَةً لِمَرْحَلَةٍ تَارِيخِيَّةٍ يُحَاكَمُ إِلَيْهَا وَجُودُ ذَلِكَ الْخَبَرِ عَلَى الْاِثْنِي عَشَرَ ، خُصُوصاً أَنَّكَ قَدْ وَقَفْتَ عَلَى تِلْكَ الْمَصْنُفَاتِ الْإِمَامِيَّةِ بَعْدَ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ وَهِيَ لَا تُشِيرُ وَلَا تَرَوِي وَلَا تَنْطَلِقُ مِنْ وَاقِعِ ذَلِكَ الْخَبَرِ عَلَى الْاِثْنِي عَشَرَ أُمَّةِ الْإِمَامِيَّةِ ، بَلْ هَذَا الْمَصْنُفُ لِلْعِيَّاشِيِّ خِلاَ أَيْضاً إِلَّا مِنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ عَنْ خَبَرِ الْاِثْنِي

^{٩٩} تفسير العياشي: ١/١٥٠.

عشر ، بالرغم من كونه من المكثرين كما تصفه كتب الرجال الإمامية ، نعم! قد وقفنا من تفسير العياشي ما ينقص النص على الاثني عشر ، بعدد روايات هي أكثر من رواية الاثني عشر ، فيروي العياشي ، عن الفضل بن محمد الجعفي ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله : ((كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ))؟! قال : ((الحبة فاطمة صلى الله عليها ، والسبع السنابل من ولدها ، سابعهم قائمهم)) . قلت الحسن؟! قال : ((إن الحسن إمام من الله مفترض طاعته ، ولكن ليس من السنابل السبعة ، أولهم الحسين وأخبرهم القائم)) ، فقلت : قوله : ((في كل سنبل مائة حبة))؟! قال : ((يولد الرجل منهم في الكوفة مائة من صلبه ، وليس ذاك إلا هؤلاء السبعة))^{١٠٠} ، نعم! وهنا تأمل كيف أخرج هذا الخبر علياً والحسن عن السنابل ، ثم كيف حصر هذا الخبر السنابل وهم الأئمة في سبعة أولهم الحسين (ع) ، ثم كيف كان القائم المهدي هو آخر هؤلاء الأئمة ، فستجده محمد الجواد (ع) ، نعم! ويروي العياشي في مناقضة خبر الاثني عشر ، عن يونس بن عبدالرحمن ، عن ذكره ، رفعه ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله : ((وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ))؟! قال : إن ظاهرها الحمْد ، وباطنها ولد الولد ، والسابع منها القائم عليه السلام))^{١٠١} ، نعم! وهنا يتجه وضع هذا الخبر إلى الانتهاء على إمامة موسى الكاظم (ع) كما تقول الواقفة ، لا إلى الاثني عشر إماماً ، وأيضاً يروي العياشي ، قال حسن العامري ، سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله : ((وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ)) ، قال : ليس هكذا تنزيلاً ، إنما هي : ((وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَانِي)) ، نحن هم ، ((وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ)) ، ولد الولد))^{١٠٢} ، نعم! وفي هذه الرواية ما ينسجم مع الرواية القريبة عن الفضل بن محمد الجعفي ، وهي في الحصر على السبعة ، وأوضح منها وأصرح يروي العياشي : عن القاسم بن عروة ، عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله : ((وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ)) ، قال : سبعة أئمة والقائم عليه السلام))^{١٠٣} ، وهنا جدير بنا أن نستحضر قول النوبختي عندما حكى قول فرقة الواقفة على الإمام موسى بن جعفر (ع) وأتهم رويوا في أنه القائم أخباراً كثيرة ، والشاهد هنا هو حكاية الروايات الكثيرة في كون القائم هو موسى بن جعفر (ع) ، وربطها بروايات العياشي القريبة ، في الوقت الذي لم نجد أي إشارة أو

^{١٠٠} تفسير العياشي: ١٤٧/١.

^{١٠١} تفسير العياشي: ٢٥٠/٢.

^{١٠٢} تفسير العياشي: ٢٥٠/٢.

^{١٠٣} تفسير العياشي: ٢٥٠/٢.

احتجاج بخبر الاثني عشر خليفة بما يُوجب ويُفيد كثرة أو حتى قلة من أولئك الشيعة المعاصرون للأئمة، وهنا أسوق حكاية النوبختي - وقد أتينا عليها في هذا المبحث في مكانها عند الكلام على كتاب (فرق الشيعة) فليراجعها المهتم - عن تلك الفرقة من الواقفة على موسى الكاظم (ع) وهم يُشيرون إلى الروايات الكثيرة في زمانهم بما يدل على جهل مُطبقٍ بخبر آخر في اثني عشر إماماً، الثاني عشر منهم هو القائم، وجهل مُطبقٍ بأسماء تسلسل أئمة واحد بعد واحد عددهم اثنا عشر، قال النوبختي يحكي قول وعلة تلك الفرقة: ((وَقَالَتْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ لَا نَدْرِي أَهُوَ حَيٌّ أَمْ مَيِّتٌ لِأَنَّا قَدْ رَوَيْنَا فِيهِ أَخْبَاراً كَثِيرَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْقَائِمُ الْمَهْدِيُّ، فَلَا يَجُوزُ تَكْذِيبُهَا، وَقَدْ وَرَدَ عَلَيْنَا مِنْ خَبَرِ وَفَاةِ أَبِيهِ، وَجَدِّهِ، وَالْمَاضِينَ مِنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي مَعْنَى صِحَّةِ الْخَبَرِ فَهَذَا أَيْضاً مِمَّا لَا يَجُوزُ رَدُّهُ وَإِنْكَارُهُ لَوْضُوحُهُ وَشُهْرَتُهُ وَتَوَاتُرُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يُكْذِبُ مِثْلُهُ وَلَا يَجُوزُ التَّوَاطُّؤُ عَلَيْهِ، وَالْمَوْتُ حَقٌّ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، فَوَقَفْنَا عِنْدَ ذَلِكَ عَلَى إِطْلَاقِ مَوْتِهِ وَعَلَى الْإِقْرَارِ بِحَيَاتِهِ، وَنَحْنُ مُقِيمُونَ عَلَى إِمَامَتِهِ لَا نَتَجَاوَزُهَا))، نعم! وروى العياشي أيضاً: عَنْ سَاعَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((وَلَقَدْ أَتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ)): قَالَ: لَمْ يُعْطِ الْأَنْبِيَاءُ إِلَّا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَهُمْ السَّبْعَةُ الْأَئِمَّةُ الَّذِينَ يَدُورُ عَلَيْهِمُ الْفَلَكَ، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ وَآلُهُ السَّلَامُ))^{١٠٤}.

نعم! أكتفي بهذا حول تفسير العياشي، وقد وقفت أخي الباحث على أن العياشي لم يرو خبر الاثني عشر من طريق يصلح أن نقول عنه أنه طريقٌ جديدٌ، بل كانت روايته من طريق سليم بن قيس، التي هي طريقُ كتابه الموضوع، وهذا قد تكلمنا عنه بإسهاب عند الكلام على كتاب (سليم)، إلا أنه قد كان بالإمكان أن نقول أن زمن العياشي هو زمن وجود ووضع كتاب (سليم بن قيس)، زمن ميلاد خبر الاثني عشر في المصنّفات وحيز الوجود العقائديّ المعتمد على ذلك الخبر في التأسيس للإمامة في الاثني عشر، لأنه ظهر لك أن الإمامية في زمن الحسن العسكري (ع) كان طريقهم في معرفة الأئمة الوصية فقط والإشارة من السابق إلى اللاحق، فأما بعد ميلاد خبر الاثني عشر بما يُفيد الحصر والنص العدديّ، والاسميّ، فإن ذلك الخبر أصبح طريقاً بذاته في إثبات الإمامة والاحتجاج بها وربطها بمصادر التشريع

^{١٠٤} تفسير العياشي: ٢٠١/٢.

التي منها السّنة عن رسول الله (ص) ، على الرّغم من عدم وجود خبرٍ إلى ذلك الزّمان زَمَان العِيَاثِي ، القرن الرّابع الهجريّ مُسند إلى رسول الله (ص) في الاثني عشر وفق ما تعتقده الإماميّة من مصنّفاتهم ومروياتهم ، بل عن أئمّتهم ، نعم! قد كنّا نستطيع أن نقول ذلك في ذلك الزّمن من أنّه فجر ميلاد خبر الاثني عشر بالعدد والاسم إلّا أنّ كتاب العِيَاثِي بحاجة من أصحابه إلى إثبات هل هو كتاب العِيَاثِي أم كتاب غيره ممّن أتى بعده ، إلّا أنّنا سنجد أنّ القرن الرّابع الهجري فعلاً هو أوّل زمن وجود خبر الاثني عشر ، باعتبار أنّ كتاب سليم وُضع في ذلك القرن ، إذ لم يرو عنه ذلك الخبر ولم تُشتهر عنه الرواية إلّا في القرن الرّابع ، وباعتبار رواية محمّد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ) في كتابه أصول الكافي فقد روى هذا الخبر وهو من علماء القرن الرّابع ، وسنأتي عليه إن شاء الله ، ولعمري أنّ أربعة قرون من تأريخ التشيع يغيب عن سلف الإماميّة هذا الخبر بالعدد ، أو بالعدد والاسم ، في رواياتهم ، أو احتجاجاتهم ، على أصوليّة ، وعلى خدّة انقسامات وصراعات أصحابهم (داخل البيت الشيعي) وكونه مما تعمّ به البلوى ، لدليل على أنّه مُخلّق فيها بعد عصر الغيبة ، وبعد استقرار عدد الأئمة على الحسّن العسكري (ع) وانقطاع نسله من بعده ، والقول بابنه وصيّاً ، وأنّه الإمام المهدي ، وعدم الطّريق إليه لغيبته ، فكان اختلاق ذلك الخبر ، بل وبكثرة رواية تناقض مع واقع أسلافهم المعرفي بهذا الخبر .

الحادي عشر : كتاب (بصائر الدّرجات) لمحمّد بن الحسن الصّفّار (ت ٢٩٠هـ) :

وهذا الكتاب من كُتب الإماميّة تبرز أهمّيّته في كون مؤلّفه قد عاش مُتّصف وأواخر القرن الثالث الهجري ، ومؤلّفه إماميّ ، وهو أبو جعفر الأعرج محمّد بن الحسن بن فروخ الصّفّار الأشعريّ ، قال النّجاشي : ((ثقةٌ، عظيمُ القدر راجحاً ، قليلُ السّقط في الرواية))^{١٠٠} ، والرجل محلّ اتفاق ووثاقة عند الإماميّة بلا خلافٍ وقفت عليه .

نعم! وقد تعمّدت تأخير إيراد هذا الكتاب في هذا المصنّف في هذا القسم من هذا الفصل الأوّل ، وإلّا فمحلّ ذكره بعد كتاب (المحاسن) لأحمد بن محمد البرقي (ت ٢٨٠هـ) ، فهذا الصّفّار بعده في الوفاة (ت ٢٩٠هـ) ، والقصد من هذا التّأخير هو إيقاف الباحث على لفّة مهمّة ، وهو أنّ طبقات الرواة

^{١٠٠} رجال النجاشي: ٣٥٤.

الإمامية وأصحاب المصنفات قبل عصر الغيبة ، ومن هم قبل الصفار هذا ، ثم من هم بعده في الطبقة ، كعلي بن إبراهيم القمي ، والعياشي ، وتفسير الإمام الحسن العسكري (ع) ، مؤلفاتهم المنسوبة إليهم كلهم قد خلت من ذكر خبر الاثني عشر بالعدد ، أو بالعدد والاسم ، بل قد حوت كما وقفت على ما يُناقض وجود ذلك الخبر على الاثني عشر في أزمانهم ، وقريباً في القسم الأول قد وقفت على تتبع التوبختي وسعد بن عبدالله الأشعري لتأريخ وواقع اختلاف وانقسام الإمامية على أئمتهم ، وأنه لم يكن لذلك الخبر على الاثني عشر أي وجود في واقعهم الروائي والمعرفي ، ولا في علل أقوالهم واعتقاداتهم بالأئمة ، خصوصاً وأن هؤلاء الذين ذكرناهم في هذا القسم الثاني وأيضاً التوبختي وسعد الأشعري في القسم الأول قد عاصروا زمن الحيرة زمن موت الإمام الحسن العسكري (ع) ، وذلك الاختلاف والانصداع الكبير في واقع سلف الشيعة الإمامية حتى انقسموا إلى ما يزيد على العشر فرق كما مرّ معك من حكاية التوبختي بتفاصيله ، نعم! فلفتني في هذا الكتاب (بصائر الدرجات) ، أنه قد حوى أربع روايات في الاثني عشر وهذا ما لم يوجد على محور القضية والموضوع في ذلك الزمان المعاصر لزمن الحيرة وموت الإمام الحسن العسكري (ع) لم يكن موجوداً في مؤلفات معاصري الصفار صاحب البصائر ، سواء من سبقه في الوفاة كالبرقي ، أو من تأخر عنه كعبدالله بن جعفر الحميري في (قرب الإسناد) ، أو التوبختي في (فرق الشيعة) ، أو علي بن إبراهيم في (تفسيره القمي) ، أو محمد بن مسعود العياشي في (تفسير العياشي) ، فأما الكليني في (أصول الكافي) فمتأخراً عن هذه الطبقات ، نعم! فكانت هذه الروايات الأربع محل نظر وتأمل واستغراب على أهميتها وسخونة قضيتها وحاجة سلف الإمامية لأمثالها في ذلك الزمن على وجه الخصوص ، الأمر الذي جعل المتأخرين كعلي بن محمد الخزاز والنعماني والطوسي يفردون لها مصنفاتاً لما رأوا في أوساط أصحابهم من الشيعة شكاً وحيرة في الثاني عشر ووجه غيبته أدت إلى إنكاره من البعض ، فكان ذلك الوجود لتلك الروايات في (بصائر الدرجات) وأمثالها قشة ، أو قل حجة ودليل!! على أحاديثها (لو قد كان ذلك) يتشبّث به المختلفون كعلة لقولهم واستدلّاهم على إثبات الولد للإمام الحسن العسكري (ع) بدلاً من الذهاب إلى تأويل الأدلة البعيدة والتي منها قول أمير المؤمنين أن الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة ، وأمثالها ، فهذه الأربعة الأخبار في (بصائر الدرجات) أولى بالتقديم والاستحضار من تلك الأخبار التي يعتمدون عليها في أن الإمامة لا تعود في الأخوين بعد

الحسن والحسين صلوات الله عليهما ، فتأمل أخي الباحث والناظر هذا القصد منّا من هذا التأخير بعد أن وقفت على خلوّ تلك الكتب السابقة على أقدميتها بعد عصر الغيبة من ذلك النصّ على الاثني عشر ، بل ما وقفت من مناقضة ما جاء في بعضها لهذا الخبر في النصّ على الاثني عشر ، فالغرض أن تقف على وجه الغرابة من هذه الروايات الأربع في (بصائر الدرجات).

نعم! وهنا سنأتي بهذه الروايات الأربع ، ثم سنأتي بعدّة وقفات تجعل الباحث والناظر بين أمرين لا ثالث لهما ، **فإمّا قال** بأنّ هذه الثلاث الروايات لا تصحّ نسبتها إلى كتاب (بصائر الدرجات) الذي ألفه محمد بن الحسن الصفار ، **وإمّا قال** بأنّ هذه الروايات مع كلّ الأدلّة والقرائن التي سنأتي عليها لا تصلح على خطر موضوع (إثبات تأريخية رواية النصّ على الاثني عشر) وأصوليته ، لا تصلح أن تكون عمدة بذاتها على أنّ ذلك الخبر كان له وجود قبل عصر الغيبة ، وأنّ راويها الصفار قد أخذها من أصول أو نسخ أو قطع لا تصحّ محتلفه وجدها بعد عصر الغيبة فثبتها في كتابه ورواها ، فيكون عندئذٍ محلّها وتأريخية روايتها هو أواخر القرن الثالث الهجري زمان وفاة المؤلف وهذا غير بعيد ، وهو بعد عصر الغيبة كما ترى ، نعم! نأتي على الروايات فلا نستبق التأصيل ، ثم نأتي على الوقفات ، فجاء في (بصائر الدرجات) ، **الرواية الأولى** : ((حدّثنا أبو طالب ، عن عثمان بن عيسى ، قال: كنت أنا وأبو بصير ، ومحمد بن عمران مولى أبي جعفر بمنزله مكّة ، قال: فقال محمد بن عمران سمعتُ أبا عبد الله يقول: نحن اثنا عشر محدّثاً. قال له أبو بصير: والله لسمعت من أبي عبد الله (ع)؟! قال: فحلفه مرّةً واثنين أنّه سمعت. قال: فقال أبو بصير: كذا سمعتُ أبا جعفر (ع) يقول))^{١٠٦} ، **والرواية الثانية** : ((حدّثنا علي بن حسان ، عن موسى بن بكر ، عن حمران ، عن أبي جعفر (ع) ، قال: قال رسول الله: من أهل بيتي اثنا عشر محدّثاً. فقال له عبد الله بن زيد: كان أخا علي لأمه : سبحانه الله كان محدّثاً ، كالمكرٍ لذلِكَ ، فأقبل عليه أبو جعفر (ع) فقال: أمّا والله وأنّ ابن أمك بعد وقد كان يعرف ذلك. قال: فلما قال ذلك سكّ الرجل. فقال أبو جعفر: هي التي هلك فيها أبو الخطاب لم يدّر تأويل المحدث والنبي صلى الله عليه وآله))^{١٠٧} ، **والرواية الثالثة** : ((حدّثنا عبد الله ، عن إبراهيم بن محمد الثقفي ، قال: أخبرنا إسماعيل بن يسار ، حدّثني علي بن

^{١٠٦} بصائر الدرجات: ٣٣٩.

^{١٠٧} بصائر الدرجات: ٣٤٠.

جعفر الحضرمي ، عن سليم الشامي أنه سمع علياً (ع) يقول: ((إني وأوصيائي من ولدي مهديون كلنا محدثون)). فقلت: يا أمير المؤمنين من هم؟! قال: ((الحسن والحسين عليهما السلام ، ثم ابني علي بن الحسين عليهم السلام قال: وعلي يومئذ رضيع ، ثم ثمانية من بعده واحداً بعد واحد ، وهم الذين أقسم الله بهم ، فقال: ((والد وما ولد)) ، أما الولد فرَسُول الله صلى الله عليه وآله ، وما ولد يعني هؤلاء الأوصياء)). قلت: يا أمير المؤمنين (ع) تجمع إمامان؟! قال: لا ، ((إلا واحدهما مصمت لا ينطق حتى يمضي الأول)). قال: سليم الشامي: سألت محمد بن أبي بكر قلت: كان علي (ع) محدثاً؟! قال: نعم. قلت: وهل يحدث الملائكة إلا الأنبياء؟! قال: أما تقرأ: وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث. قلت: فأمر المؤمنين (ع) محدث؟! قال: نعم ، وفاطمة كانت محدثة ولم تكن نبيّة))^{١٠٨} ، **والرواية الرابعة:** ((حدثنا عبدالله ، عن الحسن بن موسى الحشّاب ، عن ابن سماعة وعلي بن الحسين بن رباطة ، عن ابن أذينة ، عن زُرارة قال: سمعتُ أبا جعفر (ع) يقول: ((الاثناعشر الأئمة من آل محمد كلهم محدث من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وولد علي (ع) ، فرَسُول الله صلى الله عليه وآله وعلي عليهما السلام هما الوالدان)). فقال عبدالرحمن بن زيد وذكر ذلك وكان أخاً لعلي بن الحسين لأُمّه ، فضرَب أبو جعفر (ع) فخذه ، فقال: ((أما ابن أمك كان أحدهم))^{١٠٩} ، فتأني عليها من عدة وقفات ، يترتب بعضها على بعض :

الوقفة الأولى: أن هذه النسخة التي بين أيدي الناس اليوم لم يثبت أنها نسخة مؤلف البصائر محمد بن الحسن الصفّار ، بل الظاهر أنها نسخة زيد عليها من خارجها ، وهنا سنذكر أقوال من قام بالتعليق والتصحيح لنسخة كتاب (بصائر الدرجات) ، المطبوعة بمطبعة الأحمدي ، نشر مؤسسة الأعلمي - طهران - سنة (١٣٦٢ ش - ١٤٠٤ ق) ، السيّد العلامة الحجّة الحاج ميرزا محسن "كوچه باغي" ، فقال عن نسخة (بصائر الدرجات) بعموم: ((وكانت نسخته نادر الوجود بل هو كالمعدوم مع اشتهاؤه بين العلماء ، واشتماله على الأحاديث الواردة في مديح الأئمة الطاهرين))^{١١٠} ، ثم قال مثبتاً أن النسخ المخطوطة هي أقل محتوى من هذه النسخة المطبوعة: ((إذا علمت هذا ، فاعلم أن هذا الكتاب (بصائر

^{١٠٨} بصائر الدرجات: ٣٩٢.

^{١٠٩} بصائر الدرجات: ٣٤٠.

^{١١٠} بصائر الدرجات: ٤.

الدَّرَجَاتِ لِلصَّفَّارِ) نُسَخٌ مُخْتَلِفَةٌ مَخْطُوطَةٌ وَالْأَكْثَرُ يَنْقُصُ عَمَّا بِأَيْدِينَا مِنَ النَّسَخَةِ الشَّرِيفَةِ))^{١١١} ، ومنه فإنَّ الاعتمادَ على هذه النسخة ، أو القطعُ على أنَّ تلكَ الأربعَ الروايات التي وقفتَ عليها هي فعلاً من الكتاب الذي ألفه وكتبه وجمعه مؤلفه محمد بن الحسن الصفَّار مجازفةً بيّنة ، فكيفَ بعدَ ذلكَ تكونَ دليلاً واعدةً لنا في هذا المصنَّف على أنَّ ذلكَ التاريخ الذي عاصره الصفَّار ، ونخصَّ ما قبلَ عصر الغيبة هو زمن وجود وتاريخ رواية خبر الاثني عشر؟! . نعم! والذي يظهر لي أنَّ كتاب (بصائر الدَّرَجَات) ، أصبح يُضيفُ إليه المتأخرون ، (أو واحدٌ منهم اجتهد ذلك) ، ما وقفوا عليه من روايات الصفَّار من الكتب الحديثية المتأخرة حتَّى أصبحَ كتاباً كبيراً ، وهذا إذا ثبتَ (وهو الوجه عندي) فإنَّه لا يصحَّ الاعتمادُ على ما جاء في هذا الكتاب كمصدرٍ تاريخيٍّ يعتمدُ عليه في كونِ زمنٍ وحِقبة الصفَّار هي التاريخ الفعليُّ لوجود خبر الاثني عشر ، إذ قد تكونُ تلكَ الروايات من مصادر حديثية متأخرة في القرن الرابع الهجري أو بعده زيدت وأضيفت إلى كتاب (بصائر الدَّرَجَات) ، فيتوهم القارئ نسبتها رأساً إلى زمن الصفَّار من جهة التَّأليف والكتَّابة والجمعُ بمباشرة هو ، وهذا لا يُمكن إثباته عن الصفَّار ، وليس إلا الظنُّ لمن قال به ، أعني النسبة التامة لجميع الكتاب المطبوع إلى مؤلفه الصفَّار ، نعم! إلا أنَّه قد يُقال أنَّ العلامة ميرزا محسن "كوچه باغي" ، قد أشارَ في مقلِّمة البصائر إلى أنَّه كان هناك كتابان للبصائر ، بصائر الدَّرَجَات الصَّغرى ، وبصائر الدَّرَجَات الكُبرى ، وكلُّها تُنسبُ إلى الصفَّار ، قال: ((الذي ظَهَرَ لَنَا بَعْدَ السَّبْعِ أَنَّ بَصَائِرَ الدَّرَجَاتِ كَانَ لِلْمُصَنِّفِ (قده) فِي الْأَوَّلِ كِتَابًا صَغِيرًا مُخَالَفًا فِي تَرْتِيبِ أَبْوَابِهِ ، ثُمَّ زَادَ عَلَيْهِ مُصَنِّفُهُ وَرَتَّبَهُ إِلَى أَنْ بَلَغَ مَا بِأَيْدِينَا ، يَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْنَا مَا فِي أَوَّلِ كِتَابِ وَسَائِلِ الشَّيْعَةِ عِنْدَ عَدِّ مَدَارِكِ كِتَابِهِ الشَّرِيفِ قَالَ: ((كِتَابُ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ الصَّغْرَى لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَكِتَابُ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ الْكُبْرَى لَهُ)) ، وَنَصَّ فِي آخِرِ الْكِتَابِ الْمَزْبُورِ: ((كِتَابُ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ لِلشَّيْخِ الثَّقَةِ الصَّدُوقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ وَهِيَ تُسَخَّتَانِ صُغْرَى وَكُبْرَى)) ، وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَيْضاً قَوْلُ الشَّيْخِ (قده) فِي الْفَهْرَسْتِ ((وَزِيَادَةُ كِتَابِ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ إلخ)). وَلَقَدْ صَرَّحَ بِكَوْنِ مَا بِأَيْدِينَا مِنَ النَّسَخَةِ هِيَ بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ الْكُبْرَى زِيَادَةً عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَوَّلِ الْمَطْبُوعِ مِنْهُ بِمَا هَذَا عِبَارَتُهُ ((هُوَ النَّسَخَةُ الْكُبْرَى مِنْ كِتَابِ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ)) شَيْخِي وَأَسْتَاذِي فِي الْإِجَازَةِ آيَةُ اللَّهِ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَعَا بِزْرِكَ الطَّهْرَانِي فِي

^{١١١} بصائر الدرجات: ٥.

كِتَاب الذَّرِيعَةِ: بَعْدَ ذِكْرِه كَلَام النَّجَاشِيِّ ، وَالشَّيْخ فِي حَقِّ الْمُؤَلَّفِ: رَأَيْتُ مِنْهُ (بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ) نَسْخًا عَدِيدَةً مُطَابِقَةً مَعَ مَا قَدْ طُبِعَ بِإِيرَانَ مَعَ نَفْسِ الرَّحْمَنِ سَنَةِ (١٢٨٥) ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَجْزَاءٍ ، أَوَّلُهُ (بَابُ فِي الْعِلْمِ وَأَنَّ طَلَبَهُ فَرِيضَةٌ عَلَى النَّاسِ) ، وَهَذَا الْمَطْبُوعُ هُوَ الْبَصَائِرُ الْكَبِيرُ الْكَامِلُ ، وَرَأَيْتُ مِنْهُ نُسْخًا أُخْرَى مُخَالِفَةً مَعَ الْمَطْبُوعِ فِي الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْوَابِ وَالتَّرْتِيبِ وَلَعَلَّهَا مُحْتَصَرَةٌ مِنْهُ (الخ) ^{١١٢} ، نَعَمْ! فَنَقُولُ : أَنَّ هَذَا مِنَ الْمُحَقِّقِ لَا يَوْجَدُ فِيهِ إِثْبَاتٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي نِسْبَةِ كِتَابَيْنِ إِلَى الصَّفَّارِ ، أَحَدُهُمَا بَصَائِرُ صُغْرَى ، وَثَانِيهَا بَصَائِرُ كُبْرَى ، إِذْ كَلَامُ صَاحِبِ الْوَسَائِلِ قَدْ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْجَمْعِ لِرَوَايَتِهِ (مَا قَدْ جَمَعَهُ الْبَعْضُ لِرَوَايَاتِهِ) مِنْ مُخْتَلَفِ الْمَصَادِرِ ثُمَّ النِّسْبَةُ لَهُ ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الصَّفَّارُ هُوَ الْجَامِعُ رَأْسًا فَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتٍ لِلْكِتَابَيْنِ مِنْ جِهَةِ تَحْقِيقِ النِّسْبَةِ إِلَى الْمُؤَلَّفِ ، وَلَا يَوْجَدُ عَلَى ذَلِكَ مُسْتَنَدٌ كَمَا سَنَبَيِّنُهُ ، وَلَعَلَّ أَقْوَى مَا ذَكَرَهُ الْمُحَقِّقُ الْعَلَامَةُ مِيرْزَا مُحْسِنٌ هُوَ مَا نَقَلَهُ عَنِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ فِي الْفَهْرَسْتِ ، أَنَّ لِلصَّفَّارِ زِيَادَةَ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ ، فَهَذِهِ قَدْ تُحْمَلُ عَلَى الْبَصَائِرِ الْكُبْرَى ، وَهُوَ نَقْلُ الْمُحَقِّقِ : ((وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّيْخِ (قَدَهُ) فِي الْفَهْرَسْتِ ((وَزِيَادَةُ كِتَابِ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ (إِلَخ)) ، وَقَدْ رَجَعْتُ إِلَى كَلَامِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ فَإِذَا الْعَلَامَةُ مِيرْزَا مُحْسِنٌ قَدْ تَوَهَّمَ وَجَلَ مَنْ لَا يُحْطَى ، أَنَّ كَلِمَةَ (زِيَادَةُ) لَا حِقَّةَ بِالْبَصَائِرِ ، وَإِنَّمَا هِيَ لَاحِقَةٌ بِالْكَلَامِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَهَذَا النَّقْلُ أَسْوَفُهُ تَامًّا ، قَالَ الطُّوسِيُّ : ((مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ ، قُمِّيٌّ ، لَهُ كُتُبٌ مِثْلُ كُتُبِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَزِيَادَةِ ، كِتَابِ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ ، وَغَيْرِهِ)) ، فَمَقْصِدُ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ أَنَّ لِلصَّفَّارِ مِثْلَ كُتُبِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَزِيَادَةِ عَلَيْهَا ، أَيْ وَأَكْثَرَ مِنْ كُتُبِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ وَذَكَرَ كُتُبَ الصَّفَّارِ ، فَقَالَ: بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ ، وَغَيْرِهِ. يَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ فِي تَرْجُمَةِ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارِ الْأَهْوَازِيِّ : ((لَهُ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ كِتَابًا، مِثْلُ كُتُبِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَزِيَادَةِ ، كِتَابِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ ، وَكِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَكِتَابِ الْبَشَارَاتِ)) ^{١١٣} ، فَظَهَرَ لَكَ أَنَّ الْقَصْدَ أَنَّ لَابْنَ مَهْزِيَارِ هَذَا زِيَادَةَ وَكَثْرَةَ عَلَى كُتُبِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الطُّوسِيُّ كَلَامًا جَدِيدًا يُعَدِّدُ فِيهِ مُصَنَّفَاتِ ابْنِ مَهْزِيَارٍ ، كَمَا اسْتَأْنَفَ يُعَدِّدُ مُصَنَّفَاتِ الصَّفَّارِ ، وَأَوْضَحَ مِنْهُ قَوْلَ الطُّوسِيِّ فِي تَرْجُمَةِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : ((لَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِينَ كِتَابًا ، وَقِيلَ إِنَّهَا مِثْلُ كُتُبِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَزِيَادَةِ ، وَلَهُ كِتَابُ جَمَاعِ الْآثَارِ ، وَكِتَابُ الشَّرَائِعِ ، وَكِتَابُ

^{١١٢} بصائر الدرجات: ٥.

^{١١٣} الفهرست: ١٥٢.

(الجلل) ^{١١٤}، فبعد أن قال (وزيادة)، استأنف كلاماً غير متصل بما قبله إلا من جهة عموم الموضوع، نعم! فبقي كلامنا موجهاً وهو أنه لم يصح نسبة كتاتين إلى الصفار، وإنّا كتاب واحد وهو (بصائر الدرجات) ، كما ذكر ذلك النجاشي والطوسي في المقدمة الثالثة التي سنأتي عليها إن شاء الله ، ولو كان له كتابان لذكر ذلك ، فبقي الكلام هو أنه لم تثبت نسبة تلك الروايات الأربع إلى مؤلف البصائر محمد بن الحسن الصفار ، لما تطرق كتابه إلى الزيادة كما وقفت من كلام العلامة ميرزا محسن من أن النسخ المخطوطة أصغر من هذه المطبوعة ، ثم ما ذكره صاحب الوسائل مما نقله العلامة ميرزا محسن من أن البصائر كتابان ، ومع ذلك كله فإنه من العاطفة وعدم التحقيق أن نقطع على أن مجرد ذكر هذه الأخبار الأربعة في نسخة (بصائر الدرجات) المطبوعة بين أيدينا هو دليل على أن زمن الصفار هو زمن ذلك الوجود التاريخي والروائي لخبر الاثني عشر ، فإن قيل: ولكنه يبقى محتملاً . قلنا : ندفع ذلك بما مرّ معك في هذا القسم الأول من هذا المبحث وفيه أن المعاصرين للصفار من هم في طبقته كالبرقي ، ومن هم متأخرون عنه كعلي بن إبراهيم والعبّاسي لم يذكروا في خبر الاثني عشر شيئاً بتلك الألفاظ في جملة الاثني عشر ، فتأمل أن هذه قرينة كبيرة على أن تلك الأربع الروايات قادمة من خارج وأصل كتاب (بصائر الدرجات) للصفار ، وقرينة أخرى صارفة ما مضى في القسم الأول وهي أن النوبختي والأشعري لم يذكرا هذا الخبر من قريب أو بعيد عند الكلام على فرق الشيعة الإمامية وعلل أقوالها وحججها على بعضها البعض ، عند الرد الواقعة السبعية ، أو عند الرد على الإسماعيلية ، أو غيرهم ، فكانت هذه الأربع الروايات في زمن الاختلاق تعود إلى زمن انتشار خبر الاثني عشر وهو القرن الرابع وما بعده ثم ألحقت بنسخة البصائر ، تحت ما يسمّى لاحقاً ببصائر الدرجات الكبرى ، ذلك كله محتمل يتقوى .

الوقف الثانية : وفيها أنه قد يطرأ من باب الاستقصاء البحثي والإنصاف احتمال آخر لا نرجحه ولا نستبعده وهو أن يكون زمن الصفار نخصّ أواخر القرن الثالث هو تأريخ روائي لولادة واختلاق خبر الاثني عشر ، ولكن يكون وجه ذلك هو أن الصفار لم يأخذ تلك الروايات الأربع مشافهةً وسماعاً عن روايتها المتقدمون المعاصرون لزمن ما قبل الغيبة ، بل وجد ذلك عنهم في نسخ وأصول غير صحيحة

^{١١٤} الفهرست: ٢٦٦.

مُتَحَلِّقَةً فَأَثْبَتَهَا فِي كِتَابِهِ ، وَيدلُّنا على ذلك عدَّةُ أمُور : **الأمرُ الأوَّلُ** : أنَّ الصَّفَّارَ كان مِنَ المُكثِرِينَ فِي الرَّوَايَةِ وَكانَ شَيْخاً لِلكَثِيرِ مِنْ مُحدِّثِي الإِمَامِيَّةِ مِنْ كِبَارِهِمْ وَمُكثِرِيهِمْ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِي صَاحِبَ (أَصُولِ الْكَافِي) ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعِطَّارُ ، وَغَيْرُهُمْ ، ثُمَّ أَنَّنَا لَا نَجِدُ أَحَدًا مِنْهُمْ رَوَى عَنِ الصَّفَّارِ أَيًّا مِنَ الرَّوَايَاتِ الثَّلَاثِ الْآخِرَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا قَرِيباً (الثَّانِيَّةُ ، وَالثَّلَاثَةُ ، وَالرَّابِعَةُ) ، بِأَيِّ طَرُقِ الرَّوَايَةِ ، سَمَاعاً ، أَوْ إِجَازَةً ، أَوْ مُنَاوَلَةً ، أَوْ بِالْعَنْعَنَةِ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ رَوَوْا جُمْلَةَ الْكِتَابِ دُونَ عَيْنِ الرَّوَايَاتِ وَهَذَا قَدْ وَقَفَتْ عَلَى الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي الْوَقْفَةِ الْأُولَى ، فَأَمَّا عَيْنِ الرَّوَايَاتِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةِ فَلَمْ يَرَوْهَا أَحَدٌ فِي مُصَنَّفَاتِهِ الْحَدِيثِيَّةِ وَرَوَايَاتِهِ الْوَاسِعَةِ مِنْ تَلَامِيذِهِ فِي الرَّوَايَةِ أَحَدٌ فَيَا وَقَفْنَا عَلَيْهَا وَاسْتَقْصَيْنَاهَا عَنْهُ ، إِلَّا أَنْ يَرَوْا رَوَايَاتٍ مُشَابِهَةً لَهَا مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ (مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الصَّفَّارِ) ثُمَّ هِيَ مَدُونَةٌ فِي الْكُتُبِ الْمَتَأَخَّرَةِ كَالْكَافِي وَالْغِيَّةِ لِلنَّعْمَانِيِّ وَالطَّوْسِيِّ وَأَمْثَالِهَا فَهَذِهِ مَحَلُّهَا كُتِبَ مَا بَعْدَ عَصْرِ الْغِيَّةِ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ وَنَحْنُ لَا نَمْنَعُ مِنْ ائْتِشَارِ خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ فِي تِلْكَ الْحَقِيقَةِ إِلَّا أَنَّهَا بِاخْتِلَافٍ مِنْ أَصُولٍ وَنُسْخٍ مَوْضُوعَةٌ ، أَوْ عَنْ ضُعْفَاءَ ، لَا تَصَحَّحَ نَسْبَتُهَا إِلَى أَيْمَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ (ع) ، فَتَنَبَّهَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ أَنْ يَرَوِيَ الْمَتَأَخَّرُونَ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ نَفْسَ مَضْمُونٍ أَوْ أَلْفَاظِ الرَّوَايَاتِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الصَّفَّارِ ، وَبَيْنَ رَوَايَتِهِمْ لَهَا مِنْ طَرِيقِ الصَّفَّارِ بِنَفْسِ أَلْفَاظِ كِتَابِ الْبَصَائِرِ الْكُبْرَى الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا ، فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ جَوْهَرِيٌّ بَيِّنٌ ، فَنَحْنُ فِي الْحَالَةِ الْآخِرَةِ سَيَكُونُ هَذَا قَرِينَةً عَلَى أَنَّ الرَّوَايَاتِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةَ كَانَتْ ضَمِنَ أَصْلِ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ الَّذِي كَتَبَهُ وَجَمَعَهُ وَرَوَاهُ الصَّفَّارُ فِي زَمَانِهِ ، لَا أَنَّهُ مِنَ الزِّيَادَاتِ الَّتِي تَكَلَّمْنَا عَنْهَا فِي الْوَقْفَةِ الْأُولَى ، نَعَمْ ! فَلَمَّا لَمْ يَرَوْ أَحَدٌ عَنِ الصَّفَّارِ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ الثَّلَاثِ مَعَ مَا وَقَفَتْ عَلَيْهِ مِنْ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ فِي نُسْخِ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ وَقَفَتْ عَلَى أَنَّ هَذِهِ قَرِينَةٌ تَصَرُّفُ صِحَّةِ نِسْبَةِ هَذَا الْكِتَابِ الْمَطْبُوعِ ، وَهَذِهِ الرَّوَايَاتِ الثَّلَاثِ إِلَى الصَّفَّارِ فِي زَمَانِهِ ، بَلْ هِيَ قَدْ أَضِيفَتْ إِلَيْهِ فِي زَمَنٍ مُتَأَخِّرٍ عَنْ زَمَانِهِ ، وَهَذَا لَا يَجْعَلُنَا نَعْتَمِدُ عَلَيْهَا (الرَّوَايَاتِ الثَّلَاثِ) كَمَصْدَرٍ رَوَايَةٍ تَأْرِيخِيٍّ لَمَّا قَبْلَ الْغِيَّةِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الصَّفَّارَ سَمِعَ تِلْكَ الرَّوَايَاتِ مِنْ (عَلِيِّ بْنِ حَسَّانِ الْوَاسِطِيِّ) ، (وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ) ، مُشَافَهَةً ، لِأَنَّهُمْ مِمَّنْ عَاصَرَ زَمَنَ مَا قَبْلَ الْغِيَّةِ ، فَبَقِيَ التَّرَدُّدُ وَتَرْجِيحُ اخْتِلَاقِ ذَلِكَ عَلَى كِتَابِ الصَّفَّارِ الَّذِي جَمَعَهُ بِنَفْسِهِ فِي زَمَانِهِ ، فَإِنْ صَحَّحَتْ نِسْبَةُ تِلْكَ الرَّوَايَاتِ الثَّلَاثِ إِلَى الصَّفَّارِ فَمِنْ غَيْرِ طَرِيقِ كِتَابِهِ الَّذِي جَمَعَهُ بِنَفْسِهِ ، بَلْ مِنْ طَرِيقِ جَمْعٍ مُتَأَخِّرٍ عَنْ زَمَانِهِ مِنْ خَارِجِ أَصْلِ كِتَابِهِ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ عُمْدَةً مِنْ دَاخِلِ مُصَنَّفِهِ عَلَى أَنَّ زَمَنَ الصَّفَّارِ هُوَ زَمَنُ تَأْرِيخِ وَجُودِ خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ ،

فتنبّه ، ثمّ قد يُقال في وجهٍ من الاحتمال أنّ تلك الروايات (الثلاث المذكورة الأخيرة) قد تكون فعلاً من داخل مصنّف بصائر الدّرجات الذي جمعه ورواه الصّفّار ، فنقول : أنّه حتّى لو قيل بهذا فيكون وجه ذلك أنّ الصّفّار وجد تلك الروايات في نسخ وأصول عن (علي بن حسان) ، (وعبدالله بن محمّد) فرواها عنهم ، لا أنّ وجه ذلك التّحديث بالسماع شفاهاً من أولئك الرواة المعاصرين لزمن ما قبل الغيبة ، حتّى وإن كان الرّسم الموجود في البصائر الموجودة بين أيدينا بلفظ (حدّثنا) ، يدلّك عليه ما يأتي معك في الأمر الثاني القريب من حال الرواية الأولى المذكورة قريباً عن الصّفّار عن أبي طالب . الأمر الثاني : أنّك إذا وقفت على رسم ولفظ النّسخة المطبوعة من (بصائر الدّرجات) ، وجدت الظاهر منه تحديث السماع : ((حدّثنا أبو طالب ، عن عثمان بن عيسى ، قال : كنت أنا وأبو بصير ، ...الخبر)) ، فكأنّ محمد بن الحسن الصّفّار سمع أبا طالب عبدالله بن الصّلت القميّ ، وهو من أصحاب الرضا والجواد ، بينما نجد أنّه في غير هذه النّسخة المزيّدة المطبوعة نجد الشّيخ الطّوسي يروي عن الصّفّار نفس هذه الرواية الأولى ولكن بسندٍ مُعنعنٍ عن محمّد بن الحسن الصّفّار عن أبي طالب القميّ ، وهنا فرقٌ بين أن يأتي الخبر بلفظ (حدّثنا) وبين أن يأتي بلفظ (عن) فالأوّل ظاهرٌ وجهه السماع المباشّر من أبي طالب ، أي أنّ التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر سيكون من هذه الرواية الأولى فقط هو ما قبل عصر الغيبة من بين سائر كُتب ومصنّفات الإماميّة التي وقفت عليها. والثاني بالعنعنة فيحتّم عدم السماع أيضاً بل التّحديث من نّسخة وأصل لأبي طالب القميّ ، وهذا الأصل وجهه عندنا الاختلاق ، وسيكون التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر هو أواخر القرن الثالث الهجري تقريباً ، بعد عصر الغيبة ، فتأمّل الفرق ، وهنا أيضاً تأمّل الفرق بين الرواية الأولى من الأربع السابقة ، فإنّه رواها عن الصّفّار تلامذته في مصنّفاتٍ أخرى ، فأصبح له وجه احتمال أكبر في النّسبة إلى أصل البصائر التي ألّفها الصّفّار نفسه ، بعكس الثلاث الروايات الأخيرة من الأربع السابقة فإنّها لم نقف فيما استقصينا البحث فيه من مصنّفات الإماميّة على أحد رواها عن الصّفّار (لا عن غيره) ليكون لها ذلك الاحتمال الأكبر الذي لحق بالرواية الأولى في النّسبة لأصل مؤلّف الصّفّار ، نعم! فيروي الطّوسي الرواية الأولى مُعنعنةً ، لا كما جاء في النّسخة المطبوعة للبصائر بلفظ (حدّثنا أبو طالب) ، قال الطّوسي : ((حدّثنا محمّد بن عليّ ماجيلويه قال : حدّثنا محمّد بن يحيى العطار ، عن محمّد بن الحسن الصّفّار ، عن أبي طالب عبد الله بن الصّلت القميّ ، عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران

...الخبر))^{١١٥}، فهو مُعنعُنٌ كما ترى ، لا آتَه بلفظ (حدَّثنا) أبو طالب كما في النسخة المطبوعة المزينة بالخطأ لاحقاً بالنسخة المطبوعة ، وكذلك حال الروايات الثلاث الأخيرة التي تكلمنا عنها في الأمر الأول القريب فهي وإن كانت بلفظ (حدَّثنا) إلا أنَّ حالها في الاحتمال سيكون راجحاً بعدما وقفت على حال الرواية الأولى ، فيكون الجميع على فرض صحة النسبة إلى أصل بصائر الدرجات للصفار محله الرواية بعد عصر الغيبة لا السماع من أولئك المحدثين (علي بن حسان ، وعبدالله بن محمد ، وأبو طالب القمي) ، وقد وقفت على الفرق بين التحديث والعننة قريباً ، فإن قيل : ولم تفرضوا أنَّ الخطأ لاحقٌ برواية الشيخ الطوسي في العننة فيكون لفظ النسخ المطبوعة للبصائر (حدَّثنا أبو طالب) هو الصحيح . قلنا : ذلك يصح ، إلا أننا وجدنا الكليني أيضاً يروي نفس الرواية الأولى عن الصفار بالعننة ، قال الكليني : ((محمد بن يحيى ، وأحمد بن محمد ، عن محمد بن الحسين [بن الحسن] ، عن أبي طالب ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة بن مهران قال : كنت أنا وأبو بصير...الخبر))^{١١٦} ، فهو مُعنعُنٌ كما ترى ، وهنا نعيد بحثاً على تأمل الفرق بين هذه الرواية الأولى من الأربع السابقة كيف أنَّ لها رواية عند تلامذة الصفار فهذا يقودك إلى احتمال أكبر لكونها فعلاً من أصل كتاب بصائر الدرجات الذي دونه الصفار نفسه ، ولكن لا على وجه القطع بالسماع منه من المحدثين (علي بن حسان ، وعبدالله بن محمد ، وأبي طالب القمي) ، بل على سبيل الرواية عنهم من خلال أصول ونسخ وصلته عنهم أصلها مُتخلِّقٌ فحدث منها وكان ذلك في زمن ما بعد الغيبة ، للأسباب التي ذكرناها لك في الوقفة الأولى القريبة ، ولما كان العننة في الخبر في هذه الوقفة ، ولما كان ما ستقف عليه في الأمر الثالث . الأمر الثالث : وهو أنني عدت أنظر وأتدبر فالأمر بالنسبة لي في هذا الفصل وهذا المبحث مهم في توجيهه ، إذ معه سيتحدد التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر من داخل مصنفات الإمامية ، وحتى هذه السطور لا يمكن جعل تلك الروايات في بصائر الدرجات دليلاً تقرُّ له عين البحث العلمي مع ما سبق ووقفت عليه من ذلك الإطباق العلمائي من سلف الإمامية على عدم ذكر خبر الاثني عشر في مصنفاتهم كالقمي والعياشي والحميري والنوبختي وغيرهم ، على أهمية هذه الرواية وأصوليتها في زمن الحيرة كما قدمنا في الفصل الأول ، نعم ! إلى هذه السطور لا

^{١١٥} الخصال: ٤٧٨.

^{١١٦} أصول الكافي: ١/٥٣٤.

يُمكن القول أنَّ التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر لاحقاً بزمان ما قبل الغيبة ، وبتنزل كبير لأجل الرواية الأولى من الأربع المذكورة وهي المروية مُنعنة عن أبي طالب القمي قد نقول أنَّ أواخر القرن الثالث الهجري هو فجر ميلاد خبر الاثني عشر لمكان تلك الشواهد في كتاب الحصال وأصول الكافي لتلك الرواية الأولى ، بعكس الثلاث الروايات التي بعدها ، نعم! في هذا الأمر عدتُ إلى قرين الصغار في الطبقة وهو أحمد بن محمد البرقي (ت ٢٨٠هـ) صاحب المحاسن ، فوجدتُ أنَّه في مُصنّفه رغم ذكره ولاية آل محمد ، وأبواب في الإمامة ، ومع روايته عن أبي طالب القمي ومُعاصرتِه له ، وكذلك مع روايته عن علي بن حسان الواسطي ومُعاصرتِه له ، وكذلك عن عبدالله بن محمد إن كان هو الحجال ، روى عنهم عنقته ، ولم يرو البرقي هذا الخبر الاثني عشري عن هؤلاء الراوة رغم أهميّة الخبر بل رغم أصوليته ، بل رغم حاجة زمن الحيرة والفتنة بعد موت الحسن العسكري (ع) إليه ، بل رغم كونه قوام الفكر الإمامي داخل الوسط الإسلامي ، وهذا يجعلنا نطمئنُ إلى ما حكيته في أول هذه الوقفة الثانية وهو أنَّ تلك الروايات الأربع لو صحّت نسبتها إلى الصغار في كتابه (بصائر الدرجات) فمن غير طريق السماع منه عن أولئك الراوة ، بل وجهه نُسخ عنهم مُتخلّقة ، وبهذا يكون التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر هو أواخر القرن الثالث الهجري ، ويكون هذا مع التنزل لا مع الاطمئنان ، وإلاّ فزمن الكليني هو الذي تطمئن النفوس إلى أن نُصدّره للباحث في هذا المُصنّف كتأريخٍ روائيٍّ لوجود خبر الاثني عشر ورواياته ، كما سيأتي معك قريباً ، فنسخة (بصائر الدرجات) لم تطمئن النفوس مع ما وقد وقفت عليه في الوقفة الأولى على أنَّها هي نسخة المؤلف الصغار بل فيها زيادات ، وستقف في الوقفة الثالثة أيضاً على ما يجعلك تستبعد أن يكون (بصائر الدرجات) مُعتمداً بذاته على تأريخٍ روائيٍّ في أواخر القرن الثالث ، نعم! ولعليّ قبل أن أختم هذه الوقفة ألفتُ الباحث إلى أن يعود ويتأمل تلك الروايات ففيها عللٌ في المتن تجعلها عرضة للاختلاق ، ففي الرواية الثانية تجدُ أنَّ أبا جعفر الباقر (ع) يقول : ((هي التي هلك فيها أبو الخطاب لم يدّر تأويل المُحدّث والنّبي)) ، وأبو الخطاب هذا هو محمد بن مقلاس (محمد بن أبي زينب) ، والظاهر أنَّه لم ينحرف إلّا في زمن الصادق (ع) ، فتحقق ، ثم في الرواية الرابعة يقول الباقر (ع) : ((الاثنَا عشر الأئمة من آل محمد كُلّهم مُحدّث من ولد رسول الله)) ، فمن هذا الخبر يكون الأئمة ثلاثة عشر ، لأنّ الاثني عشر كلّهم من ولد رسول الله (ص) ، وأمير المؤمنين (ع) ليس من ولده (ص) ، فتأمل .

الوقفَةُ الثَّالِثَةُ: بناءً على شروط الإمامية ، فإن رواية هذا الكتاب (بصائر الدرجات) وصلتهم عن رجل مجهول لم يوثق ، قال النجاشي : ((أخبرنا بكتبه كلها ما خلا بصائر الدرجات أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن طاهر الأشعري القمي ، قال : حدثنا محمد بن الحسن بن الوليد عنه بها. وأخبرنا أبو عبد الله بن شاذان ، قال : حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه ، عنه ، بجميع كتبه وبصائر الدرجات))^{١١٧} ، ومحمد بن علي بن شاذان مجهول لم يوثق ، ورواية النجاشي عنه لا تُعتبر توثيقاً عند التحقيق ، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار مجهول لم يوثق ، بل قد ضعف الخوئي طريقاً لأجله ، قال : ((وللشيخ إلى أحمد بن محمد بن عيسى في فهرست طريقان ، كلاهما ضعيف ، أحدهما : بأحمد بن محمد بن يحيى ، والآخر : بأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد))^{١١٨} ، نعم ! فتأمل عدم صحة رواية الكتاب إلى صاحبه الصفار من هذا الطريق. وللشيخ الطوسي طريقان كلها ضعيفة ، الطريق الأول ، قال : ((أخبرنا بجميع كتبه ورواياته ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عنه))^{١١٩} ، وابن أبي جيد هو أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن طاهر الأشعري القمي ، وهو مجهول لم يوثق ، ووثقه الخوئي لكونه فقط من مشايخ النجاشي ، قال : ((ثقة ، لأنه من مشايخ النجاشي))^{١٢٠} ، ورواية النجاشي عنه لا تُعتبر توثيقاً عند التحقيق إلا أن يشترط ذلك ولم نقف له على شرط فيما وقفنا عليه . والطريق الثاني للطوسي : ((وأخبرنا به الحسين بن عبيد الله ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه ، عن الصفار)) ، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار قد وقفت على حاله قريباً. نعم ! وهنا وقفت على أن نسبة رواية الكتاب إلى مؤلفه لا تصح إلا بتكلف حسب شروط الإمامية ، بقي أن موضوعات الكتاب فيها غلو كبير ، وينبغي الالتفات إلى سبب عدم رواية ابن الوليد لكتاب بصائر الدرجات ذلك حسب ما جاء عن النجاشي ، وإلا ففيماء جاء عن الطوسي لو صح طريقه رواية ابن الوليد ذلك الكتاب ، بقي أن في هذا الكتاب غلو شديد وشنائع ، والله المستعان .

نعم ! بهذه الوقفة أكتفي وقد ظهر لك أن حظ تلك الروايات الأربع في الكتاب المطبوع لبصائر الدرجات في أقصى تقدير هو أن يكون مستنداً ضعيفاً متذبذباً لأن يكون التأريخ الروائي لخبر الاثني

^{١١٧} رجال النجاشي: ٣٥٤

^{١١٨} معجم رجال الحديث: ٨٨/٣.

^{١١٩} الفهرست: ٢٢١.

^{١٢٠} معجم رجال الحديث: ٢٧٧/١٢.

عشر هو أواخر القرن الثالث الهجري ، فتأمل وكن بوعبي وعلى قدر مسؤوليّة مثل هذا الخبر وأهميته وما تعم به البلوى على الشيعة قبل غيرهم من الأمة ، ثم يكون بهذا الانعدام في تلك الأزمنة ، وسيأتي لذلك مناقشة من جهة التواتر في الفصل الثالث ، المبحث الرابع إن شاء الله .

الثاني عشر : كتاب (أصول الكافي) لمحمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ) :

وهذا الكتاب من كتب الإمامية تبرز أهميته في كون مؤلفه محل ثقة عند الإمامية ، بل عليه يعولون ، بل بعضهم يُنازع صحة كتابه هذا (أصول الكافي) مطلقاً ، نعم ! وفي هذا القرن الرابع ، تحديداً في (أصول الكافي) بدأت الروايات الواضحة الصريحة في النص على الاثني عشر ، فكان ذلك هو التأريخ الروائي الحقيقي الذي يمكن أن يُصدّر للبحث العلمي ككتاب أجمعت الإمامية على صحة نسبته إلى صاحبه ، مقارنة بكتاب (سليم بن قيس) ، الموضوع أيضاً في القرن الرابع ، والمشكوك في نسبته إلى صاحبه ، نعم ! فنجد محمد بن يعقوب الكليني قد عقد باباً بعنوان : (ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم) ، ونشير إلى أن طبيعة الاستدلال على عقيدة الإمامة من بعد هذه الرواية الجديدة لهذا النص على الاثني عشر ستتغير عند الإمامية ، فالمتقدمون سلف الإمامية كما مرّ معك مفصلاً إنّما كان مستندهم أن الزمان لا يجوز أن يخلو من إمام معصوم ، ثم كان مستندهم أن الإمامة طريقها الوصية من السابق إلى اللاحق باسمه وعينه والإشارة إليه ، ولأجل ذلك آمنوا بابن الحسن العسكري وقد ظهر لهم انقطاع الحسن العسكري بدون ولد إلا أن ذلك الأصل في الإمامة هو الذي جعلهم يقطعون على أنه لا بد من وجود ولد للحسن العسكري (ع) وإلا خلت الدنيا من الإمام ، ولن يكون الإمام إلا من عقب إمام سابق ، وقد أشرنا أيضاً سابقاً إلى قول إمامية اليوم في اختراع قصة ولادة ولد قبل وفاة أبي بخمس سنين ثم ستره أبوه عن الناس ، وأن فرق الشيعة ومنهم النوبختي والإمامية الصحيحة التشيع التي حكاهما ردوا ذلك القول على تلك الفرقة التي يمثلها إمامية اليوم ، نعم ! فكان قول أولئك السلف ضعيفاً في تأصيل الإمامة بتلك الطريقة ، لأنه ليس عليه دليل من الشرع يدل عليه ويقوم به ، حتى كان هذا النص على الاثني عشر عن رسول الله (ص) ، فكان عند متأخري الإمامية أصحاب القرن الرابع ومن بعده قسمة

تَمَسَّكُوا بِهَا لِإثْبَاتِ قَوْلِهِمْ فِي الْإِمَامَةِ إِلَى جَانِبِ تِلْكَ الطَّرِيقَةِ الْعَقْلِيَّةِ فِي الْعَصْمَةِ ، وَيَطُورُهَا بِمَصْدَرِ التَّشْرِيعِ (السَّنَةِ) .

نعم! فَكَانَتْ الرِّوَايَةُ لِحَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ تَمَرَّ بِمَرَاكِحِ كُلِّهَا ابْتِعَادًا عَنِ الزَّمَنِ النَّبَوِيِّ : **فَالْمَرَحَلَةُ الْأُولَى** : مِنْ زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) إِلَى زَمَنِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ (ع) ، إِلَى الرَّبْعِ الثَّالِثِ مِنَ الْقَرْنِ الثَّالِثِ ، لَمْ يَكُنْ لَذَلِكَ النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ أَيُّ وُجُود . **ثُمَّ الْمَرَحَلَةُ الثَّانِيَّةُ** : مِنْ الرَّبْعِ الْأَخِيرِ لِلْقَرْنِ الثَّالِثِ إِلَى مُتَنَصِّفِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ : وَوُلِدَتْ الرِّوَايَةُ لِحَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ ، وَلَكِنْ بِطُرُقٍ قَلِيلَةٍ . **ثُمَّ الْمَرَحَلَةُ الثَّالِثَةُ** : مِنْ النِّصْفِ الثَّانِي لِلْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ إِلَى الْقَرْنِ الْخَامِسِ : كَثُرَتْ الرِّوَايَةُ لِحَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ حَتَّى رَوَى ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَزَّازُ الْقُمِّيَّ فِي كِتَابِهِ (كِفَايَةُ الْأَثَرِ) بِمَا يُقَارِبُ مَائَتِي رِوَايَةٍ ! ، وَمِنْ هُنَا اغْتَرَّ الْبَعْضُ مِنْ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِينَ ، اغْتَرَّوْا بِالكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ فِي كُتُبِ الْإِمَامِيَّةِ ! .

نعم! وَالْكُلَيْنِيُّ فِي كِتَابِ (أَصُولِ الْكَافِي) قَدْ رَوَى فِي ذَلِكَ الْبَابِ (مَا جَاءَ فِي الْإِثْنِي عَشَرَ وَالنَّصِّ عَلَيْهِمْ) ، تِسْعَةَ عَشَرَ رِوَايَةً فِي النَّصِّ ! ، ثُمَّ هَذِهِ التَّسْعَةُ عَشَرَ بَعْدَ أَنْ تَتَّبَعَ الْمَجْلِسِيُّ أُسَانِيدَهَا فِي كِتَابِهِ (مِرَاةُ الْعُقُولِ) وَجَدَ أَنَّ مِنْهَا حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ وَوَاحِدٌ حَسَنٌ وَالبَقِيَّةُ ضَعِيفَةٌ وَمَجْهُولَةٌ ! . ثُمَّ تَتَّبَعَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ بَاقِرُ الْبَهْوَدي أَخْبَارَ ذَلِكَ الْبَابِ فِي النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ وَجَدَ أَنَّ جَمِيعَ الْأَخْبَارِ كُلِّهَا ضَعِيفَةٌ ^{١١١} . نعم! وَلَعَمْرِي أَنَّ هَذِهِ نَتِيجَةُ مَنْطِقِيَّةٍ وَمُتَوَقَّعَةٍ بَلْ هُوَ اللَّازِمُ أَنْ يَقُودَ إِلَيْهَا التَّحْقِيقُ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْخَبَرُ مِنْ أُسَاسِهِ مُخْتَلَقٌ لِمَكَانِ انْقِطَاعِ الْإِمَامَةِ بِأَحَدِ عَشَرَ إِمَامًا ثُمَّ الْقَوْلُ بِسُتْرِ وَغِيْبَةِ الثَّانِي عَشَرَ ، فَلَا اسْتِمْرَارَ وَتَوَاصُلَ وَإِنَّمَا وَقُوفٌ عَلَى اثْنِي عَشَرَ ، فَكَانَ خَبَرُ الْإِثْنِي عَشَرَ يَقْطَعُ لُجَاةَ الْأَدْلَةِ النِّقَاشِيَّةِ وَالْمَوْضُوعِيَّةِ الَّتِي يَعْتَرِضُ بِهَا الْمُخَالَفُونَ عَلَى الْإِمَامِيَّةِ ، ثُمَّ هُوَ يُضْفِي تِلْكَ الشَّرْعِيَّةَ عَلَى الْغَيْبَةِ وَعَلَى ذَلِكَ الْحَصْرَ لِلْإِمَامَةِ فِي أَوَّلِكَ الْأَشْخَاصِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ (ع) ، فَكَانَتْ نَتِيجَةُ التَّتَبُّعِ لَذَلِكَ الْكِتَابِ (أَصُولِ الْكَافِي) هُوَ أَنَّ تِلْكَ الْأَخْبَارَ الَّتِي جَاءَتْ فِيهِ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ .

نعم! وَلَيْسَ الْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْمَبْحَثِ تَتَبُّعُ رِوَايَاتِ الْإِثْنِي عَشَرَ فِي كُتُبِ الْإِمَامِيَّةِ تَصْحِيحًا تَضْعِيفًا فِي تِلْكَ الْحِقْبَةِ (الْقَرْنُ الرَّابِعُ وَمَا بَعْدَهُ) ، وَإِنَّمَا مُنَاقَشَةُ وَإِثْبَاتُ أَنَّ التَّأْرِيخَ الرِّوَايَةَ لِحَبَرِ الْإِثْنِي

^{١١١} صحيح الكافي: ٦٠/١ .

عشر عند الإمامية إنما هو وليد القرن الرابع الهجري، زمن ما بعد الغيبة، وأن سلفهم المعاصرون للأئمة لا يعلمون عن ذلك الخبر في الاستدلال والاحتجاج والتدين شيئاً، وذلك يقطع ظهر دعاوى التواتر العددي، أو العددي والاسمي، لأن الجهل يطولها جميعاً، وشرط التواتر إيراد العلم، كذلك التواتر الطبقي في الرواية، وهذا كما ترى مفقود بذلك المخاض والولادة الجديدة لخبر الاثني عشر في القرن الرابع الهجري، زمن ما بعد الغيبة، عليه فنكتفي عن إيراد بقية الكتب الإمامية وأقربها بعد (الكافي) كتاب الغيبة للنعماني (ت ٣٦٠هـ)، وهذا الكتاب استبسل صاحبه لإثبات الغيبة بالطرق الشرعية من خلال ذلك النص على الاثني عشر، ومن خلال الإخبارات على لسان أئمة الإمامية، وذلك يظهر منه أن أوساط الشيعة في ذلك الزمان كانت تغلي في وجه الغيبة يتدبرون من ذلك لطولها، ولنا على ذلك شواهد من كتب ومرويات الإمامية، إلا أننا نكتفي بما نريد إثباته من هذا البحث دوناً عن التطويل وتشيت القارئ، نعم! ثم تأتي مؤلفات الشيخ محمد بن علي الصدوق (ت ٣٨١هـ)، فزادت الروايات في عصره، ثم تأتي مؤلفات الشيخ علي بن محمد الخزاز، (ت ٤٠٠هـ)، (كفاية الأثر في النصوص على الأئمة الاثني عشر) الذي قد خصص الكتاب كما ترى من عنوانه لرواية أخبار الاثني عشر، وقد أصبح عمدة عند المتأخرين في الاستكثار! وقد خبط فيه خبطاً في الرواية عجيب، وموّه بسببه على كثير من الباحثين بتدليس حكايات التواتر، حتى أصبح لا يشك في صحة ذلك الأثر وفق ذلك المقتضى الإمامي من ليس له باع في التمهيص والطلب، والله المستعان، نعم! وسيأتي معك قريباً في الفصل الثالث تتبع كثير من تلك الروايات بما سيجعل الباحث والناظر أكثر مراجعة لطريقة نظره وبحثه في مسألة الروايات الكثيرة هذه وأنها ضعيفة محتلفة لا يعتمد على مثلها في إيراد العلم في عقيدة الإمامة، نعم! ونختتم هذا المبحث الأول من كتب الإمامية، بقول البهودي الإمامي الذي طابق قوله دراستنا هذه، ونزيد على قوله بأن زمن ما قبل الغيبة بقليل وكثير كان ذلك النص غير موجود فيه أيضاً، قال: ((الأحاديث المروية في النصوص على الأئمة جملة، من خبر اللوح وغيره، -كلها- مصنوعة في عهد الغيبة والحيرة وقبلها بقليل، فلو كانت هذه النصوص المتوفرة موجودة عند الشيعة الإمامية لما اختلفوا في معرفة الأئمة الطاهرة هذا

الاختلاف الفاضح، ولما وقعت الحيرة لأساطين المذهب وأركان الحديث سنوات عديدة، وكانوا في غنى عن أن يتسرعوا في تأليف الكتب لإثبات الغيبة وكشف الحيرة عن قلوب الأمة، بهذه الكثرة^{١١٢}.

المبحث الثاني: التاريخ الروائي لحديث الاثني عشر عند الإسماعيلية:

وهنا سنتتبع الكتب والمؤلفات الإسماعيلية، وليس الغرض من الاستناد إلى كتب الإسماعيلية وتقديمها في هذا المبحث بعد البحث عن كتب الإمامية، إلا أن الإسماعيلية من فرق الشيعة أولاً، ثم هم من القائلين بمبدأ الإمامة بالوصية من السابق إلى اللاحق تشارك الإمامية في ذلك، وأنها الإمامية قد اشتركت في فرقة واحدة جامعة، فهي أقرب الفرق الشيعية اليوم في طريق الإمامة إلى الإمامية ثانياً، ثم لاتحاد رجال الفرقتين في حقبة ما ثالثاً، ثم رابعاً ننظر في أقوال هذه الفرقة هل جاء لخبر الاثني عشر في معرض احتجاجها على الإمامية أي ذكر، فإن أصحاب المذاهب والفرقاء عندما يحتجوا على مخالفيهم يأتوا بحججهم وأدلتهم الروائية غالباً ويناقشوها ويسقطوها، فإن كان لذلك الخبر الاثني عشري حضور في الوسط الإسماعيلي في عهد ما قبل الغيبة الإمامية فإن ذلك سيكون مؤشراً لنا بيقين في تاريخ رواية ووجود خبر الاثني عشر في تلك الحقبة، وإن كان العكس كان ذلك لنا مؤيداً مع ما سبق في انعدام ذلك الوجود لذلك الخبر فيما قبل زمن الغيبة الإمامية، نعم! ثم لما كانت المؤلفات الإمامية نادرة الطبع، ولم أعلم فيما بحثت ووقفت عليه مؤلفات مطبوعة قبل مؤلفات القاضي أبي حنيفة النعمان بن محمد بن منصور المغربي (292-363هـ)، ثم لم تكن تلك المؤلفات مختصة بالرواية وإنما تتناول العقائد والفروع، فإني آتي عليها بما تيسر من مادة هذه الكتب فإنها لم تخل مع ذلك من الرواية ومما يفيد في تاريخ الاختلاف والافتراق داخل البيت الشيعي الإمامي في معرض نقاشهم لمسألة الإمامة، فيقف الباحث على هذه الأقوال وما يناسبها من التعليق والإشارة والفائدة بإذن الله تعالى، وقد لخصتها في عدة وقفات بحثية، منها:

الوقف الأول: وفيها تجد أن الإمام المعز لدين الله معد بن إسماعيل (319-365هـ)، يبين ويؤكد تلك الحيرة التي وقع فيها أصحاب الإمام الصادق (ع) في الإمام من بعده، كما حكى النوبختي، وكما روى

^{١١٢} كتاب معرفة الحديث: ١٧٢.

الكليني ، كما مرّ معك ، فنجدُ الدّاعي الإسماعيليّ عماد الدّين إدريس بن الحسن بن الأنف القرشي يذكُر سؤال القاضي النّعمان المغربي للإمام المعزّ لدين الله ، وجواب الأخير عليه في النصّ على إمارة إسماعيل بن جعفر (ع) ، فيقول : ((وقد روى القاضي النعمان بن محمد رضي الله عنه عن الإمام المعز لدين الله (عليه السلام) ، أنّه قال : كان من أمر أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليه السلام) من الضيق والإمساك أمرٌ عظيم بقدر ما تهيأ في زمانه واتجه في عصره وأوانه. قال : فقلت [أي النّعمان] : لا جرم أنّ ذلك أوقع الشيعة من بعده في الاختلاف العظيم، وافترقوا في ولي الأمر بعده اختلافاً كبيراً. فقال (عليه السلام) [أي المعزّ لدين الله] : في ذلك سعادة للمحقّقين وشقوة للمبطلين. قلت [أي النّعمان] : يا مولاي فلو كان قد أوضح الأمر كما أوضحه أبوه فيه، وأزال الشبهة عن أوليائه، وأقام لهم صاحب الأمر بعده، ونصّ عليه صراحاً ، أُر يكن ذلك أذهب للشبهة، وأقطع للاختلاف؟! قال [المعزّ لدين الله] : هيّات لم يكن ذلك زمان ذلك، وقد فعل ذلك لمن وثق به. فأما التصريح به وإشهاره فلم يكن ذلك يُمكنه في وقته، ولا يتهيأ له في عصره ، للخوف عليه والتقية من عدوّه. وكان ذلك في ابتداء أمر بني العباس، وهم يعلمون كيف ابتزوا ذلك واستلبوه منه، وسأله من سأله إظهار ذلك في وقت لم يُمكنه إظهاره فقال [أي الصادق] : ((أرايتم لو سألتُموني اليوم عن صاحب الأمر من ولدي وقد علمتم لا تشكّون أنّه أحدهم، وأنها لا تكون إلّا في العقب، ولا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين صلوات الله عليهما، ولم يكن الله تعالى بعدُ أطلعني على مكان اختياره منهم فأنصبه لما يرى فيه من مخائل الخير، ما كنتُ صانعاً؟! ، وإن سألتُموني عن أحدهم فأشرتُ إليه لم أدر لعل اختيار الله عزّ وجلّ يكون في غيره، وإن نقيت ذلك عنه لم أدر لعل اختيار الله عزّ وجلّ يقع عليه، فالذي عليكم الإمساك والسكوت والتسليم، حتّى يختار الله ويجعل البركة والخير فيما يختاره)). وكذلك لو سكّ القوم عن جعفر بن محمد صلوات الله عليه لما وقّعوا في الشبهة. هذا قوله (عليه السلام))^{١٢٣} .

تعليق : وهنا تأمل كلام القاضي النّعمان المغربي يحكي ذلك الواقع بعد وفاة الإمام جعفر بن محمد (ع) ويصفه داخل الوسط الشيعي بـ ((الاختلاف العظيم)) ، ثم تأمل الإمام المعزّ لدين الله الإسماعيليّ وهو

^{١٢٣} السبع الرابع من عيون الأخبار وفنون الآثار: ٣٣٣ .

من مُعاصري القرن الرابع الهجري يَحكي واقع تلك الحِقبة من تأريخ اتِّحاد فِرقتي الإمامية والإسماعيلية قبل افتراقِهما ، يَصِفُ حال الشَّيعة وطلبهم معرفة الإمام اللاحق بعد الإمام الحالي في زمانهم أبو عبد الله جعفر بن محمد (ع) ، والقاضي النعمان قد كان يتمنَّى أن الإمام الصادق (ع) نصَّ نصّاً صريحاً لشيعة جعفر بن محمد من بعده لتذهب عنهم الشبهة وتنقطع ، كل ذلك يُؤكِّد ما جاء في الموروث الكتابي الروائي الإمامي الذي تكلّمنا عنه في المبحث الأول من أنّه لم يكن عند أهل تلك الحِقبة المُعاصرة للإمام الصادق (ع) أيّ خلفيّة معرفيّة أو روائيّة لخبر الاثني عشر بالعدد ، أو بالعدد والاسم ، لذلك الشيعة سلف الإمامية والإسماعيلية مُجمِّعون قبل موت جعفر ، أو مُفترقون بعده ، كلّهم لا يستحضرونه في احتجاجاتهم وعللهم قبل عصر الغيبة ، بل إنَّك تجد ما يستشهدون به ويحتجون من كلام الأئمة لا يدلّ على وجود نصّ اثني عشريّ عند الأئمة فضلاً عن غيرهم ، وإنّا كان طريق معرفة الإمام اللاحق بعد السابق وقتي مرتبطُ بزمن الوصية والنص من السابق إلى اللاحق وهذا نجده جليّاً في كلام الإمام الصادق (ع) الذي رواه الإمام الإسماعيلي المعزّ لدين الله ، فأول قول الإمام الصادق (ع) هو جواب عن طلب شيعة معرفة الإمام من بعده ، وهذا يدلّ على جهل منهم بخبر الاثني عشر الذي ينصّ على الأئمة اسماً بعد اسم إلى اثني عشر إماماً ، فلم يُشر إليه المعزّ لدين الله تصريحاً ولا تلميحاً ، وقد مرّ معك بأنّ الجاهلين بإمامة الإمام بعد الصادق (ع) هم أكثر الشيعة سلف الإمامية بل قد وصفت بعض الروايات أنّه لم يبق إلا ثلاثة أو أربعة من شيعة الصادق (ع) لم يقبلوا على إمامة عبد الله بن جعفر (ع) ، ثم هؤلاء الثلاثة أو الأربعة كانوا حائرين باكين تائهين في الأزقة لا يعرفون إمامهم ، وقد مرّت معك رواية محمد بن يعقوب الكليني في هذا ، فنحيل ولا نُعيد ، نعم! وثاني ذلك قول الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع) يُجيب على سؤال ومطلب تلك الجماعة من الشيعة ، قال : ((أرايتم لو سألتموني اليوم عن صاحب الأمر من ولدي وقد علمتم لا تشكون أنّه أحدهم، وأنها لا تكون إلا في العقب، ولا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين صلوات الله عليهما)) ، فهذا يُؤكِّد حكايتنا أنّ الخطّ الأصلي الذي كان يعتمدُه سلف الإمامية إنّما هو الإمامة في العقب والوصية من السابق إلى اللاحق ، لا أنّ من مصادرهم وأصولهم النص على الاثني عشر على لسان رسول الله (ص) ، أو على لسان أئمة أهل البيت (ع) أخيار بني الحسين ، يدلّك على ذلك قول أبي عبد الله (ع) : ((ولم يكن الله تعالى بعدُ أطلعني على مكان اختياره منهم فأَنْصِبَه لما يرى فيه من مخائل

الخير، مَا كُنْتُ صَانِعاً؟! ، وَإِنْ سَأَلْتُمُونِي عَنْ أَحَدِهِمْ فَأَشْرْتُ إِلَيْهِ لَمْ أَدْرِ لَعَلَّ اخْتِيَارَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَكُونُ فِي غَيْرِهِ، وَإِنْ نَفَيْتَ ذَلِكَ عَنْهُ لَمْ أَدْرِ لَعَلَّ اخْتِيَارَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَقَعُ عَلَيْهِ، فَالَّذِي عَلَيْكُمْ الْإِمْسَاكُ وَالسَّكُوتُ وَالتَّسْلِيمُ، حَتَّى يَخْتَارَ اللَّهُ وَيَجْعَلَ الْبَرَكَةَ وَالْخَيْرَ فِيهَا يَخْتَارُهُ)) ، نعم! فَإِنَّ هَذَا الْجَوَابَ يَنْطَلِقُ مِنْ ذَاتِ خَلْفِيَّةِ الْبَدَاءِ فِي إِمَامَةِ إِسْمَاعِيلَ الَّتِي رَوَاهَا الْإِمَامِيَّةُ وَاحْتَجَّوْهَا بِهَا عَلَى تِلْكَ الْإِشَارَةِ مِنَ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) عَلَى ابْنِهِ إِسْمَاعِيلِ (ع) بِالْإِمَامَةِ مِنْ بَعْدِهِ ، فَكَانَ الْبَدَاءُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى إِمَامَةِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ (ع) بِمَوْتِ صَاحِبِ الْإِمَامَةِ وَالنَّصِّ الْأَوَّلِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرِ (ع) فِي عَهْدِ أَبِيهِ ، وَاحْتَجَّتِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ عَلَى ذَلِكَ مُنْكَرَةَ الْبَدَاءِ ، وَمُنْكَرَةَ انْتِقَالِ الْإِمَامَةِ مِنْ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ إِلَى آخٍ آخَرٍ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْإِمَامَةَ كَمَا هُوَ أَصْلُ الْإِمَامِيَّةِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَعْقَابِ دُونَ الْإِخْوَةِ بَعْدَ الْحَسَنِ (ع) ، نَعَمْ! فَكَانَ قَوْلُ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) مِنْ رَوَايَةِ الْإِمَامِ الْمُعَزَّزِ لَدَيْنَ اللَّهِ بِتِلْكَ الْحُجَّةِ الَّتِي أَلْقَاهَا عَلَى شَيْعَتِهِ نَابِعَةً مِنْ جِهْلِهِ (ع) بِمَنْ هُوَ الْإِمَامُ مِنْ بَعْدِهِ يَنْتَظِرُ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَإِطْلَاعَهُ لَهُ عَلَى مَكَانِ اخْتِيَارِهِ مِنْ عَقِبِهِ فَيَنْصِبُهُ وَيَنْصُ عَلَيْهِ وَيُشِيرُ إِلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ إِمَاماً ، فَذَلِكَ أَخِي الْبَاحِثُ مِنْ هَذَا النُّقْلِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنْ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ الْمُعَاصِرَةِ لِلْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) تَجِدُ أَنَّهَا تَتَعَاضَدُ مَعَ مَا سَبَقَ وَأَتَيْنَا بِهِ مِنْ وَقَفَاتٍ فِي الْمُبْحَثِ الْأَوَّلِ مِنْ مَصَادِرِ الْإِمَامِيَّةِ ، وَعَلَّقْنَا عَلَيْهَا ، فَلْيَرْبِطْ ذَلِكَ الْمُهِتَمُ ، وَلْيَنْظُرْ ذَلِكَ الْاتِّفَاقَ الْبَيِّنَ الْوَاضِحَ بَيْنَ الْمَصَادِرِ الْإِمَامِيَّةِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ عَلَى عَدَمِ الْإِنْطِلَاقِ مِنْ خَلْفِيَّةٍ مَعْرِفِيَّةٍ وَرَوَائِيَّةٍ لِحَبْرِ الْإِثْنِيِّ عَشَرَ لِأَوَّلِ السَّلَفِ ، بَلْ بِافْتِرَاقٍ وَاخْتِلَافٍ مُسْتَمَرٍّ بَعْدَ الْأُئِمَّةِ يَدُلُّ بِذَاتِهِ عَلَى عَدَمِ الْوُجُودِ لَذَلِكَ الْحَبْرِ ، وَإِلَّا لَكَانَ قَلِيلُ سَلَفِ الْإِمَامِيَّةِ مِمَّنْ قَبْلَ عَصْرِ الْغَيْبَةِ بِطُرُقٍ تَصَحَّحَ ، وَكَذَلِكَ سَلَفُ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ ، أَوْ كَثِيرُهُمْ ، كَانَ سَيُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ مِنْ تَأْرِيخٍ وَاحْتِجَاجٍ أَصْحَابُ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ الْمُعَاصِرِينَ لِلْأُئِمَّةِ قَبْلَ عَصْرِ الْغَيْبَةِ ، مُتْتَصِفِ الْقُرْنِ الثَّالِثِ الْهَجْرِيِّ ، نَعَمْ! فَكَانَ قَوْلُ الْإِمَامِ الْمُعَزَّزِ لَدَيْنَ اللَّهِ هُنَا فِي هَذِهِ الْوَقْفَةِ يُؤَكِّدُ نَتِيجَةَ الْمُبْحَثِ الْأَوَّلِ السَّابِقَةِ ، وَكَذَلِكَ مَا رَوَاهُ عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) ، فَتَأَمَّلْ ، نَعَمْ! ثُمَّ لِلْفَائِدَةِ فَإِنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ عَنِ الْإِمَامِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ (ع) مِنْ دَاخِلِ التَّرَاثِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ تَنْقُضُ أَصْلَ الْإِنْتِقَالِ لِلْوَلَدِ الْأَكْبَرِ مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ عَاهَةٌ ، فَلْيَتَنَبَّهُ لَذَلِكَ الْبَاحِثُ وَالطَّالِبُ.

الوقفَةُ الثَّانِيَّةُ : ويقولُ الدَّاعي عماد الدِّين إدريس بن الحَسَن ، وقد تداخلَ كلامُهُ مع كلام القاضي النِّعماني، قال: ((قَالَ القاضي النِّعمان بن مُحَمَّد رضى الله عنه في كتاب شرح الأخبار: وَكَانَ لَذلك سَبَبٌ^{١٢٤}، فَدَفَنَ الإمامَ إِسماعيلَ (عليه السلام) في البَقيع وَقَبْرُهُ به معروفٌ مَشهورٌ، وَلَمْ يُفارِقِ الدُّنْيا وَيَتَنَقَّلْ عَنْها، قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ، إلى دارِ الثَّوابِ التي هي خيرٌ وَأَبْقَى حتَّى نَصَّ عَلَى وَلَدِهِ الإمامَ مُحَمَّد بن إِسماعيلَ (عليه السلام) وَفَوَّضَ إِلَيْهِ أمرَهُ ، وَأقامَهُ مَقامَهُ بعلمِ أبيهِ الإمامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وَذلكَ عَنِ أمرِهِ وَحَضَرَته، وَبذلكَ عَرَفَ الإمامَ الصَّادِقَ (عليه السلام) خَواصَّ شِيعَتِهِ سِرّاً عَلَى وَلِيِّ اللهِ، وَخِيفَةَ عَلَيْهِ وَتَقِيَّةً، فَلَمْ يَعْرِفِ الأَمْرُ في ذَلِكَ إِلَّا القَليلَ المُخْلِصُونَ المُختَصُّونَ مِنَ الشَّيعَةِ العارِفونَ بِسِرِّ الإمامَةِ، الَّذِينَ قَدْ عَلِمُوا أَنَّها لا تَرُجِعُ إلى الوَراءِ، ولا تَعُودُ القَهْقَرى، ولا تَكُونُ إِلَّا في وَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ، وإِلَى مولودٍ بَعْدَ والدٍ. وَكَانَ الإمامَ إِسماعيلَ بن جعفر (عليه السلام) قَدْ اختَصَّ عَبْدُ اللهِ بن ميمونَ القَدَّاحِ وَأقامَهُ حُجَّةً لَهُ وَابنَهُ مُحَمَّدَ بن إِسماعيلَ (عليه السلام) وَذليلاً عليهما، وَهادِياً إِلَيْهما، بِأمرِ الصَّادِقِ (عليه السلام)))^{١٢٥} .

تعليق : وَهُنا تَأَمَّلْ ذلكَ الأَصْلَ الَّذي كانَ عَلَيْهِ أَصْحابُ الإمامِ الصَّادِقِ (ع) ، وَهُوَ عِندَنا بلا شَكٍّ غيرَ صَحيحٍ بَعُمومِهِ من تلكَ الوصايا والنِّصوص ، نَعَمْ! وَتَأَمَّلْ كَيْفَ جَعَلَهُ القاضي النِّعماني قولَ مَنْ وَصَفَهُمُ: ((العارِفونَ بِسِرِّ الإمامَةِ، الَّذِينَ قَدْ عَلِمُوا أَنَّها لا تَرُجِعُ إلى الوَراءِ، ولا تَعُودُ القَهْقَرى)) ، وَسابقاً جَعَلَهُ التَّوْبِخِييَّةَ الإمامِيَّةَ دَسْتورَ الإمامِيَّةِ ، نَعَمْ! وَتَأَمَّلْ ذلكَ الموقِفَ كُلَّهُ من هذا الكلامِ وَذلكَ التَّكْتِمَ عَلَى أمرِ إمامَةِ الإمامِ مُحَمَّد بن إِسماعيلَ ، وَستَجِدُ أَنَّهُ حَالٌ سَلَفِ الإمامِيَّةِ بَعْدَ موتِ الإمامِ جَعْفَر بن مُحَمَّد (ع) عِندَما حارَ هِشامُ بن سَالمٍ وَأبو جَعْفَرٍ مؤمِنَ الطَّائِفَةِ الأَحْوالِ ، حتَّى دَلَّ صاحِبُ الطَّرِيقِ هِشامُ بن سَالمٍ إلى مُوسَى بن جَعْفَرٍ (ع) ، وَهُناكَ أمرُهُ بِالتَّكْتِمِ وإِلَّا فَهُوَ الذَّبْحُ ، وَنأتي بِسياقِ روايةِ الكُليني في الكافي لِيُقارَنَ الباحِثُ بَيْنَ ذلكَ وَهَذاَ عَنِ النِّعمانِ المَغْرِبِيِّ من حالِ مُحَمَّد بن إِسماعيلَ (ع) ، وَليَقِفْ عَلَى أَنَّهُ لا وُجودَ مَعْرِفِيٍّ أو رِوائِيٍّ لِحَبَرِ الاثْنِي عَشَرَ خَلِيفَةً في ذلكَ الوقتِ ، وإِنِّها حِيرةٌ وَاختلافٌ وَنُصوصٌ (لا تَصِحُّ) مِنْ سَابقٍ إلى لاحِقٍ ، فَمِمَّا جاءَ في روايةِ الكُليني وَقد أَتينا عَلَيْها في المَبْحَثِ الأوَّلِ بِتَمامِها وَعَلَّقنا

^{١٢٤} انظر شرح عيون الأخبار: ٣٠٩/٣ .
^{١٢٥} السبع الرابع من عيون الأخبار وفنون الآثار: ٣٣٤ .

عليها بتفصيل ، فيقول هشام بن سالم : ((فَنَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ رَأَيْتُ رَجُلًا شَيْخًا لَا أَعْرِفُهُ، يُؤْمِي إِلَى يَدِهِ فَخِفْتُ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا مِنْ عُيُونِ أَبِي جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ وَكَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ بِالْمَدِينَةِ جَوَاسِيسَ يَنْظُرُونَ إِلَى مَنْ اتَّفَقَتْ شِيعَةُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ، فَيَضْرِبُونَ عُقَّةَ، فَخِفْتُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ فَقُلْتُ لِلْأَحْوَلِ: تَنْحَ فَإِنِّي خَائِفٌ عَلَى نَفْسِي وَعَلَيْكَ، وَإِنَّمَا يُرِيدُنِي لَا يُرِيدُكَ، فَتَنْحَ عَنِّي لَا تَهْلِكُ وَتُعِينُ عَلَى نَفْسِكَ، فَتَنْحَى غَيْرَ بَعِيدٍ ، وَتَبْعْتُ الشَّيْخَ وَكَذَلِكَ أَنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى التَّخَلُّصِ مِنْهُ فَمَا زِلْتُ أَتْبَعُهُ وَقَدْ عَزَمْتُ عَلَى الْمَوْتِ حَتَّى وَرَدَ بِي عَلَى بَابِ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ خَلَّانِي وَمَضَى، فَإِذَا خَادِمٌ بِالْبَابِ فَقَالَ لِي: ادْخُلْ رَحِمَكَ اللَّهُ، فَدَخَلْتُ فَإِذَا أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لِي ابْتِدَاءً مِنْهُ: لَا إِلَى الْمُرْجَةِ ، وَلَا إِلَى الْقَدْرِيَّةِ ، وَلَا إِلَى الزَيْدِيَّةِ ، وَلَا إِلَى الْمُعْتَزَلَةِ ، وَلَا إِلَى الْخَوَارِجِ إِلَيَّ إِلَيَّ ، فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَضَى أَبُوكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: مَضَى مَوْتًا؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَنْ لَنَا مِنْ بَعْدِهِ؟ فَقَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيكَ هَذَاكَ، قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ يَزْعُمُ أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ أَبِيهِ، قَالَ: يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ لَا يُعْبَدَ اللَّهُ، قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ فَمَنْ لَنَا مِنْ بَعْدِهِ؟ قَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيكَ هَذَاكَ، قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ فَأَنْتَ هُوَ؟ قَالَ لَا، مَا أَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي لَمْ أَصِبْ طَرِيقَ الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ عَلَيْكَ إِمَامًا؟ قَالَ: لَا ، فَدَاخَلَنِي شَيْءٌ لَا يَعْلَمُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِعْظَامًا لَهُ وَهَيْبَةً أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحِلُّ بِي مِنْ أَبِيهِ إِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَسْأَلُكَ عَمَّا كُنْتُ أَسْأَلُ أَبَاكَ؟ فَقَالَ: سَلْ تَخْبِرْ وَلَا تُذْعِ، فَإِنْ أَذْعَتَ فَهُوَ الذَّبْحُ، فَسَأَلْتُهُ إِذَا هُوَ بَحْرٌ لَا يَنْزِفُ، قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ شِيعَتُكَ وَشِيعَةُ أَبِيكَ ضَلَالٌ فَأَلْقِي إِلَيْهِمْ وَأَدْعُوهُمْ إِلَيْكَ؟ وَقَدْ أَخَذْتُ عَلَى الْكِتَابِ؟ قَالَ: مَنْ أَنْسَتَ مِنْهُ رَشْدًا فَأَلْقِ إِلَيْهِ وَخُذْ عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، فَإِنْ أَدَّعَوْا فَهُوَ الذَّبْحُ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى حَلْقِهِ - قَالَ: فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ فَلَقِيتُ أَبَا جَعْفَرِ الْأَحْوَلِ فَقَالَ لِي: مَا وَرَاءَكَ؟ قُلْتُ: الْهُدَى ، فَحَدَّثَنِي بِالْقِصَةِ)) ، نَعَمْ! وَهُنَا قَارَنَ بَيْنَ التَّكْتُمِينَ ، وَقَارَنَ بَيْنَ الْإِنْطِلَاقَتَيْنِ تَجَدُّهُمَا مِنْ قَاعِدَةِ الْوَصِيَّةِ وَالنَّصِّ مِنَ السَّابِقِ إِلَى الْلاحِقِ لَا النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ ، بَلْ إِنَّ رَوَايَةَ الْكُلَيْنِيِّ هَذِهِ تَرَدُّ وَجُودَ نَصٍّ مِنْ أُسَاسِهِ عَرَفَ بِهِ سَلَفُ الْإِمَامِيَّةِ إِمَامَةَ إِمَامِهِمْ مُوسَى الْكَاطِمِ (ع) ، فَتَأَمَّلْ ، فَالتَّأْرِيخُ الرَّوَائِي لِحَبْرِ الْإِثْنِي عَشَرَ فِي تِلْكَ الْحَقَبَةِ لَيْسَ لَهُ وَجُودٌ وَفَقَّ مَا تَعْتَقِدُهُ الْإِمَامِيَّةُ فِي أَثْمَتِهَا .

الوقف الثالث : ويقول الداعي عماد الدين إدريس بن الحسن ، يذكر فرق الشيعة : ((والسمطية طائفة نُسبوا إلى يحيى بن أسمط ، قالوا: إنّ الإمام محمد بن جعفر . والموسوية قالت بإمامة موسى بن جعفر ، وكان أكثر اجتماع شيعة الصادق (عليه السلام) على موسى على القول بإمامته، وادّعى موسى الإمامة لنفسه، وقد قيل فيه كما قيل في زيد بن علي بن الحسين (عليه السلام) أنّ ذلك تقيّة منه على الإمام، وأنه لو ملك الأمر لردّه إلى أهله، وأحلّه في محله، وبالجملة من ادّعى الإمامة من ليس من أهلها فقد ظلم نفسه وتعدّى طوره، وتعاطى ما ليس بأهله فهو كابن آدم الذي قتل أخاه، وكابن نوح الذي أبعده الله منه ونفاه، وإن كان يُنسب إلى ذرية النبوة وعقب الإمامة))^{١٢٦} .

تعليق : وهنا تأمل هذه الوقفة ، ففيها إشارات لا تخلو من فائدة للباحث حول مسألة الإمامة بعموم ، وبحث تأريخ أهل البيت (ع) بين الدعاوى والتلفيقات ، وبين الحقائق البيّنات ، فقد قالت الإسماعيلية في موسى بن جعفر (ع) ، كما تقول الإمامية في زيد بن علي (ع) ، والله المستعان !.

الوقف الرابع : ويقول الداعي عماد الدين إدريس بن الحسن ، يذكر مذهب الإمامية بعد الإمام موسى الكاظم (ع) في الإمامة باختصار بدون ذكر الوصايا بل يذكر مُنتهى القول : ((واختلفت شيعته بعده ، فمنهم من توقف في موته، وقال: لا ندري أمات أم لم يمّت؟، ويُقال لهم المبطورية، ساهم بذلك علي بن إسماعيل ، فقال لهم: ما أنتم إلاّ كلاب مطورة. ومنهم من قطع بموته ويقال لهم القطعية. ومنهم من توقف عليه، وقال: لم يمّت وسيخرج بعد الفتنة. ويُقال لهم الواقفة، وقد سُمي موسى بن جعفر الكاظم، ثم ساقط القطعية في ولد موسى بن جعفر ، فقالوا: الإمام بعده علي بن موسى الرضا ومشهده بطوس، ثم بعده ابنه محمد التقي، وهو في مقابر قریش، ثم بعده ابنه علي بن محمد التقي مشهده بقم، ثم بعده ابنه الحسن العسكري الزكي ، ثم قالوا أنّ ولد العسكري هو القائم المنتظر، وقد اختلف في ولد الحسن، فقيل له ولد، وقيل لم يُعقب ، وهؤلاء هم الاثنا عشرية ، لأنهم عدّوا اثني عشر إماماً ثم توقفوا إلى الآن))^{١٢٧} .

^{١٢٦} السبع الرابع من عيون الأخبار وفنون الآثار: ٣٣٥ .
^{١٢٧} السبع الرابع من عيون الأخبار وفنون الآثار: ٣٣٦ .

تعليق : وهُنا تأمل كيف أنّ الدّاعي إدريس بن الحسن وهو من مُعاصري القرن الثامن الهجري يذكر فرقة الإماميّة ويصفهم بالاثني عشرية ، فالدّاعي مُتأخّر ، وقد انتشر في ذلك الوقت وقبله (إلى القرن الرابع) تلقيب الإماميّة بالاثني عشرية ، إلّا أنّ الجوهري هُنا هل ذلك التلقيب بالاثني عشرية من سياق كلام الدّاعي إدريس بن الحسن كان لأجل أنّ الإماميّة كانت تنطلق في زمان الأئمة قبل الغيبة من واقع روايتهم لخبر الاثني عشر لنجعل ذلك وجوداً وتأريخاً روائياً لخبر الاثني عشر؟! ذلك غير صحيح ، بل نجد أنّ الدّاعي إدريس بن الحسن ذكر فرقة الاثني عشرية لما أنّهم وقفوا على اثني عشر إماماً ولم يذكرُوا إمامة بعد إمامة ولد الحسن العسكري ، فتجده يقول : ((لأنّهم عدّوا اثني عشر إماماً ثمّ توقفوا إلى الآن)) ، أي لأنّهم وصلوا في عدد أئمّتهم العقب بعد العقب إلى اثني عشر إماماً ثمّ توقفوا. سلّمنا ، فإنّ الدّاعي إدريس بن الحسن مُتأخّر في القرن الثامن وهو بعد عصر الغيبة ، بل لو كان القائل هو النعمان المغربي (وإن كان شرح الأخبار مؤلّفه قد خلا من ذكر ذلك) فهو من بعد عصر الغيبة أيضاً من مُعاصري القرن الرابع ، ونحن في هذا المبحث نبحت وجود التأريخ الرّوائي لخبر الاثني عشر قبل عصر الغيبة ، نعم! وإلّا فسياق تعبير إدريس بن الحسن الدّاعي في فرقة الاثني عشرية لا ينطلق إلّا من واقع تسلسل سلف الإماميّة في الإمامة إلى اثني عشر إماماً ثمّ توقفوا على ذلك العدد ، بعكس الإسماعيلية فإنّهم زادوا على ذلك بتسلسل الأعقاب ، واعتبروا أنّ ذلك هو الأصل الصحيح للإمامة في الأرض ، وسيأتي لذلك بيان من قول الدّاعي إدريس بن الحسن في الوقفة الخامسة القريبة عند ذكره علل ما آمنّت به الإماميّة في ولد الحسن العسكري ، نعم! فالكلام هُنا في جملته بيّن واضح إن شاء الله لمن تأمل ، ثمّ إنّّه قد يصحّ اليوم أن نقول للإماميّة أنّهم اثنا عشرية لأجل تبنيهم للنصّ على الاثني عشر ، وهذا ممّا حكاية لما اعتقدوه ، لا تصحيح لأصل ذلك الخبر ، أو إثبات لوجوده حقيقةً ، كقولنا للفرقة السنيّة (أهل السنّة والجماعة) ، فإنّما ذلك علميّة ، أو نسبة إلى ما اختاروه لأنفسهم من الألقاب ، لا أنّ ذلك تصحيح لكونهم هم أهل السنّة حقّاً ، فتفهم ذلك ، خصوصاً والمتكلّمون والكتّاب جميعاً هم بعد عصر الغيبة ، بعد انتشار خبر الاثني عشر وفق ذلك المُقتضى العقائديّ الإماميّ في كتب الإماميّة الحديثيّة والرّوائيّة ، ويختلف ذلك جملةً وتفصيلاً واستدلالاً فيما لو كان القائل أو الكاتب من هم في زمن الأئمة الأحاد عشر وصحّت النسبة إليه بما يُثمر أنّ لذلك الخبر على الاثني عشر وجوداً واقعيّاً حقيقيّاً روائيّاً ومعرّفيّاً داخل البيت الشيعي

الإمامي أو غيره من بيوت الشيعة أو حتى غيرهم من طوائف أهل الإسلام ، فتدبر ذلك الفرق في السرد والذكر والحكاية لما قبل عصر الغيبة وما بعدها ، لأننا لا ننكر بعد عصر الغيبة ونخص أواخر القرن الثالث بتكلف وبدايات القرن الرابع وما بعده من وجود بل ومخاض وولادة الروايات على النص على الاثني عشر ، فقط نحن نسبها إلى الاختلاق بعد انقطاع عقب الإمام الحسن بن علي العسكري (ع) ، واللجوء للقول بالغيبة والمهدوية وادعاء الولد له ، وقد تقدم الكلام حول هذا ، وسنذكر في الوقفة الخامسة من كلام الداعي إدريس بن الحسن حكايته لاختلاف أصحاب الحسن العسكري بعده في وجود عقب له من عدمه ، وسنذكر أيضاً في الوقفة السادسة رد الإسماعيلية على ما قالته الإمامية في هذا الادعاء لغياب ولد الحسن العسكري (ع) ، والطائفتان كما أسلفنا اشركتا في طريق الإمامة الأصلي والوحيد في وقته عندهم وهو الوصية من السابق إلى اللاحق ، ولستأ نصحح ذلك الطريق ولا شك ، فتأمل الوقفة الخامسة القريبة .

الوقفة الخامسة : ويقول الداعي عماد الدين إدريس بن الحسن ، يذكر مذهب الإمامية بعد الإمام الحسن بن علي العسكري (ع) في الإمامة ، واختلافهم ، وهو يتكلم عن دعوى الولد للحسن العسكري (ع) ، قال : ((ويزعمون أنه حي لم يموت، ويقولون أن إبليس أمهله الله لإضلال خلقه إلى الوقت المعلوم، فكيف بولي من أولياء الله، وزعموا أنه القائم الذي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً. والحجج عليهم كثيرة طويلة، ولو كان يمكن أحداً من البشر أن يُعمّر إلى اليوم المعلوم لكان ذلك محمد صلى الله عليه الذي أرسل إلى جميع آدميين. فلما لم يكن ذلك لأحد من البشر جعل الله بعد النبوة الوصاية، ثم الإمامة يورثها واحداً بعد واحد، ومن صفوته من خلقه، وخيرته من عباده، فهذا القول السليم، والمعنى الصحيح المستقيم، لا ما ذهب إليه الجهال، وتأهوا لأجله في أودية الضلال. وقد افترق القائلون بإمامة الحسن العسكري إحدى عشرة فرقة. الأولى قالت: أن العسكري لم يموت، وهو القائم، ولا يجوز أن يموت ولا ولد له ظاهر، لأن الأرض لا تخلو من إمام. وقد ثبت عندهم بزعمهم أن القائم له غيبتان؛ قالوا: وهذه هي إحدى الغيبتين، وسيظهر ويُعرف من يغيب غيبة أخرى. والثانية قالت: أن الحسن مات ولكنه يحيا وهو القائم، قالوا ومعنى القائم هو القيام بعد الموت. والثالثة قالت: أن الحسن مات وأوصى

إلى أخيه جعفر فرجعت الإمامة إلى جعفر بن محمد. والرابعة قالوا: أن الحسن قد مات والإمام جعفر، وإنما كنّا مخطئين في الاتهام بالحسن، إذ لم يكن إماماً فلما مات ولا عقب له تبين لنا أن جعفر كان محقاً في دعواه وأن الحسن مبطل. والخامسة قالت: أن الحسن مات وكنّا مخطئين في القول به، وأن الإمام كان محمد بن علي أخا الحسن وجعفر، ولما ظهر لنا فسق جعفر وإعلانه به، علمنا أن الحسن كانت حاله كحاله إلا أنه كان يتستر. عرفنا أنّهما لم تصح إمامتهما فرجعنا إلى محمد فوجدنا له عقباً فعرفنا أنه كان الإمام دون إخوته، وأنه قد أعقب. والسادسة قالت: أن لحسن ابناً، و أجمع أن القول ليس ما ذكروا أنه مات ولم يعقب. وأما قولهم فذكروا أنه قد أعقب ولداً قبل وفاته بستين فاستتر خوفاً من جعفر وغيره من الأعداء، واسمه محمد وهو القائم المنتظر. والسابعة قالت: للحسن ابن ولكنه ولد بعد موته بثمانية أشهر. قالوا: وقول من ادعى أنه مات وله ابن باطل لأن ذلك لم يخف، ولا تجوز مكابرة العيان. والثامنة قالت: صحّت وفاة الحسن، وصحّ أن لا ولد له، وبطل ما ادعى من الحيل في سرية له، وثبت أن الإمام الحسن [يظهر سقطاً هنا، والمعنى أنه لم يعقب]. قالوا هو جائز في العقول أن يرفع الله الحجة عن أهل الأرض لمعاصيهم، وهي فترة وزمان لا إمام فيه، والأرض اليوم بلا حجة كما كانت الفترة هكذا في الأصل قبل مبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. والتاسعة قالت: أن الحسن قد مات وصحّ موته، وقد اختلف الناس هذا الاختلاف، ولا ندري كيف هو، ولا نشك أنه قد ولد له ابن، ولا ندري قبل موته أو بعده، إلا أننا نعلم يقيناً أن الأرض لا تخلو من حجة، وهو الخلف الغائب، فنحن نتولاه، ونتمسك باسمه، حتى يظهر بصورته. والعاشرة قالت: نعلم أن الحسن مات، ولا بد للناس من إمام، ولا تخلو الأرض من حجة، ولا ندري من ولده أو من غيره. والحادية عشرة: فرقة توقفت في هذه الظلماء وبقيت تخط في العشواء، فقالت: لا ندري على القطع حقيقة، لكننا نقطع في الرضي ونقول بإمامته، وفي كل موضع اختلفت الشيعة فيه فنحن الواقفية في ذلك إلى أن يظهر الله الحجة ويظهر بصورته، فلا يشك في إمامته من أبصره، ولا يحتاج إلى معجزة وكرامة وبيّنة، بل معجزته أتباع الناس له بأسرهم من غير منازعة ولا مدافعة. فهذه جملة أقوالهم والباقيون على مذهبهم اليوم يقولون [يظهر هنا أن في جملة كلام الداعي نقل عن غيره من المتقدمين]: أن الإمام الحسن العسكري وأنه المنتظر، وأنه لم يمت، وفيهم من

يقول: الباقي هو ابنه الحجة الذي لا يموت حتى يظهر من الغيبة، ويأتي بالمعجزة، فيثبت الطعام بيده، وغير ذلك من المعجزات التي يظهرها، **والحجج عليهم كثيرة في أقوالهم، وأباطيل انتحالمهم**)^{١٢٨}.

تعليق: وهنا تأمل كيف أنّ أصل ذلك الاختلاف والقول بالولد للحسن العسكري، لم يكن من أصوله وعِلله القول بالنص على الاثني عشر حصراً من رسول الله (ص)، وإخباراً منه (ص) بمهدوية الثاني عشر، فهذا يبين لك ما قد يلتبس عليك في الوقفة الرابعة السابقة، فتفهّم، واربط هذا الكلام بما ذكره التوبختي، ثم تأمل كيف أنّ الأصل ورعى الاختلاف بعد الحسن العسكري (ع) هو في أنّ الإمامة تكون في الأعقاب، وأنه لا ولد، وأنّ الأرض لا تخلو من حجة كما قدمنا في وقفات سابقة.

الوقفة السادسة: ويقول الداعي عماد الدين إدريس بن الحسن، يردّ على دعوى ادّعاء الولد ومعقولية الغيبة للحسن العسكري لمن قال بذلك من فرق الشيعة، وفي ولد الحسن العسكري لمن قال بذلك من فرق الشيعة، وأقوال أخرى، بدون أن يكون لخبر الاثني عشر أيّ علة أو خلفيّة معرفيّة أو روائية من أصل انتحال تلك الفرق في أزمانها، ومن أصل ردّ هذا الداعي الإسماعيليّ عليهم، قال: **((فألتى قالت أنّ الحسن لم يمُت قد أتوا بالمحال، وافتروا افتراء لا يخفى على أحد بيان ما فيه من الضلال كيف يعيش بشرٌ مثل هذا المقدار. إنّ هذا لإفكٌ مُستبين لأولي الاعتبار. فإن قالوا أنّ ذلك لهداية الخلق. فقد مضى من الخلق أجيال وأمم لم يمتدوا بهداه ولا عرفوا منهج من بغيه [هكذا كُتبت]. ولو أمكن ذلك للإمام أمكن للنبي (ص) الذي لم يكن الإمام إلاّ خلفاً له بعد غيبه، ولو أمكن بقاء النبي (ص) لاستغني عن الإمام مع وجود النبي ودوام مُدته، ويوم البعث يكون في ظهور الأنبياء الذين يُستغني ببعثهم وبعث طوائف من الأمة معهم في القيامة يوم يُحيي الله العظام، فهنالك لا حاجة إلى هذا الإمام لظهور الأنبياء والأئمة يوم لا ينفع نفساً إيمانها إن لم تكن آمنت قبل، واتبعت أمر النبي (ص) ورسمه. وأما قول من قال أنّه مات الحسن وسوف يحيا ويظهر، فهذا قول لا يصح إلاّ أن تكون حياته يوم يُبعث الخلق ويُشر. وبقاؤهم غير إمام ولا هاد إلى يوم البعث والتشور هو الضلال الذي وقعوا فيه وغيرهم، فخرجوا من الظلمات إلى النور [لعلّها من النور إلى الظلمات]. وقول من قال أنّ الحسن قد مات، وأنّ الإمامة رجعت إلى أخيه جعفر**

^{١٢٨} السبع الرابع من عيون الأخبار وفنون الآثار: ٣٣٧.

خروجاً عن العقب وإثبات الإمامة في غيره، فقد وافقوا بذلك قول مَنْ قال بإمامة ولد الحسن، وخرج عن إمامة ولد الحسين من الشيعة الذين لم يجروا من الحق على سنن. وقد ذكرنا حجة الإمام الباقر (ع) في كون الإمامة قد خرجت من عقب الحسن إلى عقب الحسين عليهما السلام. وهي لهم ألزم لكونهم من المقرين بإمامة الباقر (ع) وذلك واضح بين بغير شك ولا مین. **والذين قالوا أنهم كانوا مبطلين باعتقادهم إمامة الحسن**، وأن الإمامة لأخيه جعفر فهم باقون على الباطل الذي كانوا فيه وغير خارجين عن غيّه، ولا مفارقين لذويه، وما الفرق بين الحسن وجعفر. وما علموا أنهم خرجوا من باطل إلى باطل، ومن منكر إلى منكر، إذ لم يكن نص على أيها من يؤخذ بقوله، ولو كان ذلك لما غلطوا فيمن اعتقدوا إمامته من قبله. **والفرقة التي قالت بفسق جعفر، وأن الحسن كان على مثل حاله، إلا أنه كان يتستر، ورجعت إلى القول بإمامة محمد بن علي أخي [أخو] الحسن**، فما يُدريها أنه جرى على ذلك المنوال وتستر كما تستر الحسن في سبب الأفعال، لا نص عليه من إمام يؤثق بعصمته، ولا هم يعلمون ما يبطنه من قبيح اعتقاده، وأعماله في سريره. **والذين قالوا: للحسن ابنٌ ولِدَ له بعد موته بشمانية أشهر، ليستدلوا على ذلك بدليل، ولا أتوا ببرهان يخرجون به من الضلال والتضليل. والذين قالوا: إن الحسن قد مات، وأنه جائز أن يرفع الله الحجة عن الخلق** كما كان قبل مبعث النبي (ص) فإنهم قد وقعوا من الضلال في ما لا يخفى على ذوي النهى والأحلام، فأَي حجة لله على خلقه أن رفع حجته من بينهم وتركهم بلا هاد يهديهم ويدهم على معالم الآخرة التي تُخلصهم من النار وتُنجيهم؟! كَأَنتُمْ لم يسمعوا قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) لكميل بن زياد حيث يقول: ((ألا وإني لا تخلو الأرض من قائم لله بحجته، إما كان ظاهراً موجوداً، وإلا خائفاً مغموراً))، فأكذبه (ع) في قوله، فهم الكاذبون، وهو الصادق الأمين، الذي لا يخفى عن الحق ولا يميل، وهم لا يعلمون أنه ما برح الفضلاء قبل مبعث النبي (ص) يُبشرون بظهوره ويدلّون على مُشعشع نوره، وكذلك الرهبان من آخر دور المسيح المعلنون بظهور أحمد بالتقديس والتسييح كبجيراء الرّاهب وغيره ممن دلّ على ماله من المناقب. **والذين قالوا أنهم يعلمون أن الحسن قد مات، وأنه ولِدَ له مولود لا يعلمون بعد موته أو قبل موته**، إلا أنهم يعلمون أنها لا تخلو الأرض من حجة، قد عدلوا عن واضح المحجة، ووقعت عليهم الحجة، إذ هم في دينهم على شك، وعبادة الله بالشك جرم، ولا يدرون يصح أم لا يصح وبعض الظن إثم. **والذين قالوا أنهم يعرفون أن الأرض لا تخلو من حجة، لا**

يَعْلَمُونَ مِنْ وَلَدِ الْحَسَنِ أَمٍ مِنْ غَيْرِهِ، قَدْ وَقَعُوا فِي الضَّلَالِ الْمُبِينِ، وَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمُ الْخُرُوجُ مِنَ الشُّكِّ إِلَى الْيَقِينِ، وَأَنْ يَطْلُبُوا الْإِمَامَ حَتَّى يَجِدُوهُ، وَيَسْتَدِلُّوا عَلَيْهِ بِغَيْرِهِمْ، وَيَطْلُبُونَ مَنْ عِنْدَهُ الرَّشَادَ فَيُرْشِدُوهُ، وَلَا يَبْقُوا فِي ضَلَالِهِمْ حَائِرِينَ، وَيَمُوتُوا مَوْتَ الْجَاهِلِيَّةِ بِغَيْرِ مَعْرِفَةِ إِمَامِ الْحَقِّ الَّذِي كَانُوا عَنْ سَبِيلِهِ حَائِرِينَ. **وَالَّذِينَ قَالُوا أَنَّهُمْ لَا يَقْطَعُونَ فِي شَيْءٍ إِلَّا الْقَوْلَ بِإِمَامَةِ الرَّضِيِّ** قَدْ وَقَعُوا بَعْدَ مَوْتِهِ فِي الضَّلَالِ بِكَوْنِهِمْ لَا يَعْرِفُونَ إِمَامًا بَعْدَهُ يَسْتَدِلُّونَ بِهِ عَلَى الْهُدَى، فَالْكُلُّ مِنْهُمْ تَائِهُونَ فِي الضَّلَالِ، إِذْ لَمْ يَعْرِفُوا مَنْ جَرَتْ الْإِمَامَةُ فِيهِ، فَيَسْلُكُونَ النَّهْجَ الْقَوِيمَ بِمَعْرِفَةِ الْإِمَامِ، وَقِيَامِ الْبِرْهَانِ، وَالِاسْتِدْلَالِ بِالْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ مِنْ آبَائِهِ الْمَوْجُودَةِ كَلِمَةِ الْإِمَامَةِ فِي عَقْبِهِ بِالنِّصِّ عَلَيْهِمْ مِنْ تِلْقَائِهِ، الْمُسْتَدَلِّ عَلَى عَصْمَتِهِ بِعَصْمَةِ النَّاصِ عَلَيْهِ الْمَتَسَلِّسَةِ الْإِمَامَةِ بِالنِّصِّ مِنَ الرَّسُولِ (ص) حَتَّى انْتَهَتْ إِلَيْهِ. وَكَانَ ذَلِكَ هُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ (ع) الَّذِي جَرَتْ الْإِمَامَةُ فِي عَقْبِهِ، وَاتَّصَلَتْ فِي وَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ مَنْ اتَّصَلَ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي سَبَبِهِ وَنَسَبِهِ))^{١٢٩}.

تعليق : وَهُنَا تَأَمَّلْ كَيْفَ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ أَيُّ خَلْفِيَّةٍ مَعْرِفِيَّةٍ أَوْ رَوَائِيَّةٍ لِحَبْرِ الْإِثْنِي عَشَرَ لَدَى ذَلِكَ الدَّاعِي الْإِسْمَاعِيلِيِّ، أَوْ يَحْكِيهَا عَنْ سَلَفِهِ، أَوْ قَدْ فَهِمَهَا عَنْ سَلَفِهِ، بَلْ تَجِدُهُ عَلَى الْعَكْسِ وَهُوَ يُنَاقِشُ مَنْ أَثْبَتَ لِلْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ وَلَدًا وَقَالُوا بِإِمَامَتِهِ، تَجِدُ الدَّاعِيَّ إِدْرِيسَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ لَهُمْ : ((لَمْ يَسْتَدِلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِدَلِيلٍ، وَلَا أَتَوْا بِبِرْهَانٍ يَخْرُجُونَ بِهِ مِنَ الضَّلَالِ وَالتَّضْلِيلِ))، وَكَذَلِكَ فِي الْأَخَوَيْنِ الْحَسَنِ وَجَعْفَرَ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ، مَنْ قَالَ بِإِمَامَتِهِمَا، يَقُولُ الدَّاعِي : ((إِذْ لَمْ يَكُنْ نَصٌّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمَا يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمَّا غَلِطُوا فَيَمُنْ أَعْتَقَدُوا إِمَامَتَهُ مِنْ قَبْلِهِ))، فَاعْتَلَّ وَنَقَضَ بِالنِّصِّ عَلَى أَحَدِهِمَا، فَهَذَا وَسَابِقُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ النَّصَّ الْمَتَسَلِّسَ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ بِالْأَسْمِ وَالْعَدَدِ مِنْ زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ (ص)، أَوْ عَنْ الْأُثْمَةِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ حَاضِرٍ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَلَا وُجُودَ لَهُ أَوْ حَتَّى اخْتِلَافًا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ عَصْرِ الْغَيْبَةِ وَانْقِطَاعِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ بِعُقُودِ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ مُوَفَّقًا تَجِدُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ كَمَا قُلْنَا، نَعَمْ! وَقَوْلُ الدَّاعِي إِدْرِيسَ بْنِ الْحَسَنِ : ((إِذْ لَمْ يَعْرِفُوا مَنْ جَرَتْ الْإِمَامَةُ فِيهِ، فَيَسْلُكُونَ النَّهْجَ الْقَوِيمَ بِمَعْرِفَةِ الْإِمَامِ، وَقِيَامِ الْبِرْهَانِ، وَالِاسْتِدْلَالِ بِالْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ مِنْ آبَائِهِ الْمَوْجُودَةِ كَلِمَةِ الْإِمَامَةِ فِي عَقْبِهِ بِالنِّصِّ عَلَيْهِمْ مِنْ تِلْقَائِهِ، الْمُسْتَدَلِّ

^{١٢٩} السبع الرابع من عيون الأخبار وفنون الآثار: ٣٣٩.

على عصمته بعصمة الناص على المتسلسلة الإمامة بالنص من الرسول (ص) حتى انتهت إليه. وكان ذلك هو الإمام محمد بن إسماعيل (عليه السلام) الذي جرت الإمامة في عقبه)) ، فإنه يُشير إلى الإمامة المتسلسلة بالنص من السابق إلى اللاحق ، الرسول (ص) على الحسن ، وعلي على الحسن ، والحسن على الحسين ، والحسين على السجاد ، والسجاد على الباقر ، والباقر على الصادق ، والصادق على إسماعيل ، وإسماعيل على محمد بن إسماعيل ، وهكذا واحداً بعد واحد من عقب محمد بن إسماعيل ، فهذا هو النص المتسلسل الذي يقصده الداعي الإسماعيلي ، لا أنه ذلك النص الذي يُخبر به الرسول صلوات الله عليه وعلى آله بأسماء وأعداد الأئمة جملةً يسلسلهم واحداً بعد واحد ، فتدبر الفرق ، نعم! وفي كلام الداعي أمورٌ بحثية لا تحفى على الناظر والباحث مما قد أشرنا إليها سابقاً ، فلا نعيد ذلك بل نكتفي بجوهره ، ونزيد عليه قول القاضي النعمان المغربي المعاصر للقرن الرابع الهجري في اختلاف أقوال الإمامية وتفرقهم على أئمتهم ، قال : ((ثم مات الحسن ، ولم يدع ولداً ذكراً ، واختلف هؤلاء الذين كانوا على ولايته. فقال قومٌ منهم بولاية جعفر بن علي ، وأنكروا إمامة الحسن في حياته. وقالوا : قد امتحناه فلم نجد عنده علماً. ولما أن مات ولم يدع ولداً احتجوا بعد ذلك ، وقالوا : لا يكون الإمام إماماً إلا وله خلف وعقب. وحاز جعفر بن علي ميراث أخيه بعد دعاوى ادعاهما من قال بامامته ، من حمل زعم أنه ترك في بعض جواريه ، ومنعوا من تسوية ميراثه حتى بطلت دعاواهم وانكشف أمرهم عند الخاص والعام والسلطان))^{١٣٠} ، نعم! فذلك قولنا أخي الباحث من انقطاع الإمام الحسن العسكري (ع) بلا ولد ، وهو ما ذكره النوبختي سابقاً عن أحوال بعض هذه الفرق من الشيعة بعد الحسن العسكري (ع) ، فذلك النعمان المغربي الإسماعيلي يقول بذلك أيضاً وهو من معاصري القرن الرابع الهجري كما تعلم .

نعم! وبهذا القدر من الوقفات في هذا المبحث الثاني حول التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر من كتب الإسماعيلية من الشيعة أكتفي ، وقد يجد الباحث المنصف أن ذلك الموروث الإسماعيلي لا يستنبط منه أي وجودٍ روائي لخبر الاثني عشر في زمن ما قبل عصر الغيبة ، ولا أي وجودٍ خلفي معرفي يستند عليه سلف الإمامية في احتجاجهم وعلل أقوالهم على مخالفيهم أو حتى في استدلال أنفسهم على أئمتهم

^{١٣٠} شرح الأخبار: ٣/ ٣١٢ .

بعد أنمّتهم ، بل كان ذلك بتتبّع الوصيّة والنصّ من السّابق إلى اللاحق ، لو صحّحنا ذلك من أساسه ، نعم! وأقلّ ذلك في هذا المبحث هو من هذه المصنّفات الإسماعيليّة ، وهي مراجعٌ عند الإسماعيليّة يُعَوّل الكثيرون عليها ، وعندِي أنّ الباحث لو تتبّع غيرها من المصنّفات مما لم نقفْ عليه لوجدَ ذلك مُتطابقاً في نتيجته مع ما ذكرنا ، نعم! فنأتي على المبحث الثالث فننظرُ القسم الثالث من أقسام الشيعة وهم الزيدية المُرّضية فننظرُ هل لذلك الخبر على الاثني عشر أيّ تأريخٍ روائيٍّ في مصنّفاتهم وكُتُبهم ، أمّ أنّه على العكس من ذلك ، إفادةٌ لعدَم الوجود ، كما أفادَ كلامُ الإمام المعزّ لدين الله وروايته عن الإمام الصادق (ع) ، وقول الداعي إدريس بن الحسن ، والقاضي النعمان المغربي أنّ ذلك النصّ على الاثني عشر غير موجود في تلك الحِقبة التي هي قبل عصر الغيبة ، تلميحاً أو تصريحاً .

المبحث الثالث : التّأريخ الروائي لحديث الاثني عشر عند الزيدية :

وهنا أيضاً في هذا المبحث سنتتبّع الكُتب والمؤلّفات الزيدية ، بعد أن وقفنا ووقفت أخي الباحث قريباً على خلوّ المصنّفات الإمامية والإسماعيلية فيما وقفنا عليه واجتهدنا البحث فيه عن أيّ خبرٍ روائيٍّ عن الاثني عشر أئمة الإمامية ، وهذا يُقوِّي قولنا بأنّ ذلك النصّ إنّما نجمَ ووُلِدَ في القرن الرابع الهجري ، وفي أواخر القرن الثالث الهجري على أقصى تقدير بعد انقطاع الحسن العسكري (ع) بلا ولَد ، نعم! وهنا فننظرُ في أقوال الزيدية هل جاء لخبر الاثني عشر في معرض احتجاجها على الإمامية أيّ ذِكر ، فإنّ أصحاب المذاهب والفرقاء عندما يحتجّوا على مُخالفهم يأتوا بحُججهم وأدلتهم الروائية غالباً ويُناقشوها ويُسقطوها ، فإنّ كانَ لذلك الخبر الاثني عشريّ حُضور في الوُسَط الزيدي في عهد ما قبل الغيبة الإمامية فإنّ ذلك سيكونُ مؤشّر لنا بيّن في تأريخ رواية وجود خبر الاثني عشر في تلك الحِقبة ، وإن كانَ العكس كانَ ذلك لنا مؤيِّداً مع ما سبق في انعدام ذلك الوجود لذلك الخبر فيما قبل زمن الغيبة الإمامية ، خصوصاً وأنّ الزيدية والإمامية قد تصادمت عند خروج الإمام الأعظم زيد بن علي (ع) ، فالأولى تابَعته وائتمّت به وبإيعته وخرجت معه ، والأخيرة رَفَضَتْه واحتجّت بأنّه ليس الإمام ، إلّا أنّ رَفَضَها ذلك لم يكنْ مُستندُه النصّ على الاثني عشر ، وأنّ زيّداً (ع) ليس له اسمٌ ضمن أولئك الاثنا عشر ، بل كانت

حجّتهم أنّ الإمامة وصيّة ، من زين العابدين ، إلى الباقر ، ومن الباقر إلى الصادق ، صلوات الله عليهم أجمعين ، وسيأتي لهذا بيان قريباً إن شاء الله .

نعم ! فمن مصادر الزيدية نهج البلاغة ، والصّحيفة السّجادية وقد مرّت معك في المبحث الأوّل ، بل قد مرّ معك مناقضتها لمقتضى عقيدة خبر الاثني عشر وفق مباني الإمامية الاعتقادية ، وهنا نأتي على أقوال متقدّمي أئمة وأعلام الزيدية المعاصرين للقرون الثلاثة الأولى زمن أئمة الإمامية ، من عدّة وقفات بحثية ، منها :

الوقفّة الأولى : وفيها نجد الإمام الأعظم زيد بن علي (ع) ، (ت ١٢٢ هـ) ، يقول : ((إن قالوا: فمن أولى الناس بعد الحسن؟! فقولوا: الحسين. فإن قالوا: فمن أولى الناس بعد الحسين؟! فقولوا: آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم أولادهما أفضلهم أعلمهم بالدين، الداعي إلى كتاب الله، الشّاهر سيفه في سبيل الله. فإن لم يدع منهم دّاع. فهم أئمة للمسلمين في أمرهم وحلالهم وحرامهم، أبرارهم وأتقيائهم))^{١٣١} .

تعليق : وهنا نجد أن الإمام زيد بن علي (ع) يحضّر الإمامة في ذرية الحسن والحسين (ع) ، ولا يحصرها باثني عشر إماماً من أهل البيت ، أو تسعة أئمة من ذرية الحسين (ع) ، وهذا قول من لم يعلم خبراً على الاثني عشر ، أو يقال يعلم وجحد ذلك حاشاه (ع) ، وليس على ذلك دليل ، إلّا ما رواه بعض الإمامية في القرن الرابع وما بعده من جملة الروايات الكثيرة التي اختلقت في ذلك القرن وما بعده عنه (ع) في خبر الاثني عشر ، ثم رَوَوْا أخباراً أخرى عنه (ع) أكثر في جهله بخبر الاثني عشر وعدم قوله بإمامة أخيه وابن أخيه الإمامة النصّية ، وليس المقام هنا مقام تفصيل ذلك عن الإمام زيد (ع) ، وإنّما مقام إبراز ما جاء في مصنّفات الزيدية عن أئمتهم وأعلامهم في خصوص الإمامة ، وأنّه قول لم يذكر أي تأريخ روائي أو ما يُشير إلى وجود خبرٍ للاثني عشر في أزمانهم المتقدّمة ، بل كان تأصيلهم لأصل الإمامة ينطلق مخالفاً على ذلك النصّ الحاصر للإمامة في أئمة اثني عشر ، فهذا موضوع هذا الفصل وهذا المبحث ، فتأمّل ذلك ، نعم ! ومع ذلك فُشِّرَ مُختصرين مُقربين الأقوال للباحث المهتم ، فنجد الإمام زيد بن علي (ع) يقول وهو يتكلّم عن سلف الإمامية الذين ادّعوا إمامة الأئمة السّجاد والباقر والصادق (ع) الإمامة النصّية

^{١٣١} مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي: ٢١٠.

بالوصية من السابق إلى اللاحق ، لا إمامة النص الاثني عشري المتسلسل ، قال (ع) : ((فَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ :
 حَدَّثْتُ أَخِي وَابْنَ أَخِي ، أَخْسَدُ أَبِي حَقًّا هُوَ لَهُ ؟ لَيْسَ الْوَلَدُ أَنَا مِنْ وَلَدِ ، إِنِّي إِذَا لَكَافِرٌ ، إِنَّ جَحْدَهُ حَقًّا
 هُوَ لَهُ مِنْ اللَّهِ ، فَوَاللَّهِ مَا ادَّعَاهَا عَلِيٌّ بَنَ الْحُسَيْنِ ، وَلَا ادَّعَاهَا أَخِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ، مُنْذُ صَحِبْتَهُ حَتَّى فَارَقْنِي .
 ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الْإِمَامَ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ ، الْمَفْرُوضُ عَلَيْنَا وَعَلَيْكُمْ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ ، مَنْ شَهَرَ سَيْفَهُ وَدَعَا إِلَى كِتَابِ
 رَبِّهِ وَسَنَةِ نَبِيِّهِ ، وَجَرَى عَلَى أَحْكَامِهِ ، وَعُرفَ بِذَلِكَ ، فَذَلِكَ الْإِمَامُ الَّذِي لَا تَسْعُنَا وَإِيَّاكُمْ جَهَالَتُهُ ، فَأَمَّا عَبْدٌ
 جَالِسٌ فِي بَيْتِهِ ، مُرَخٍّ عَلَيْهِ سِتْرُهُ ، مُغْلَقٌ عَلَيْهِ بَابُهُ ، تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الظَّالِمِينَ ، لَا يَأْمُرُ بِمَعْرُوفٍ وَلَا يَنْهَى
 عَنْ مُنْكَرٍ ، فَأَتْنِي يَكُونُ ذَلِكَ إِمَامًا مَفْرُوضَةً طَاعَتُهُ))^{١٣٢} ، فهذا من مصادر الزيدية ، ثم نجد من مصادر
 الإمامية ما يؤيد ذلك عن الإمام الأعظم زيد بن علي (ع) ، روى الكليني ، بإسناد صحيح على شروطهم
 ، وقال عنه السيد الخوئي قوي^{١٣٣} : ((عن أبان قال : أخبرني الأحول [هو مؤمن الطاق] ، أنَّ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ
 بَعَثَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُسْتَخْفٍ ، قَالَ : فَأَتَيْتُهُ ، فَقَالَ لِي : يَا أَبَا جَعْفَرٍ ! مَا تَقُولُ إِذَا (إِنْ) طَرَقَكَ طَارِقٌ مِنَّا أَتَخْرِجُ
 مَعَهُ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : إِنْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ خَرَجْتُ مَعَهُ ، فَقَالَ لِي : فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ أَجَاهِدُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ ،
 فَأَخْرُجْ مَعِي ، قُلْتُ : لَا مَا أَفْعَلُ ! جُعِلْتُ فِدَاكَ . فَقَالَ لِي : أَتَرْغَبُ بِنَفْسِكَ عَنِّي ؟ فَقُلْتُ لَهُ : إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ
 وَاحِدَةٌ ، فَإِنْ كَانَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ حُجَّةً فَالْتَخَلَّفْ عَنْكَ نَاجٍ وَالْخَارِجُ مَعَكَ هَالِكٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ حُجَّةً فِي
 الْأَرْضِ فَالْتَخَلَّفْ عَنْكَ وَالْخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءٌ ، فَقَالَ لِي : يَا أَبَا جَعْفَرٍ ! كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ الْخَوَانِ ،
 فَيُلْقِمُنِي الْبِضْعَةَ السَّمِينَةَ ، وَيُبْرِدُ لِي اللَّقْمَةَ الْحَارَّةَ ، شَفَقَةً عَلَيَّ ، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ ؟ ! إِذْ أَخْبَرَكَ
 بِالَّذِينَ لَمْ يُخْبِرْنِي بِهِ ؟ ! فَقُلْتُ لَهُ : جُعِلْتُ فِدَاكَ ، مِنْ شَفَقَتِهِ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ ، خَافَ عَلَيْكَ أَنْ
 لَا تَقْبَلَهُ فَتَدْخُلَ النَّارَ ، وَأَخْبَرَنِي أَنَا ، فَإِنْ قَبِلْتُ نَجُوتُ ، وَإِنْ لَمْ أَقْبَلْ لَمْ يُبَالِ إِنْ أَدْخَلَ النَّارَ ! ، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ :
 جُعِلْتُ فِدَاكَ أَنْتُمْ أَفْضَلُ أَمْ الْأَنْبِيَاءُ ؟ قَالَ : بَلِ الْأَنْبِيَاءُ ، قُلْتُ : يَقُولُ يَعْقُوبُ لِيُوسُفَ (ع) ((يَا بُنَيَّ لَا
 تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا)) ، ثُمَّ لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتَّى كَانُوا لَا يَكِيدُونَهُ وَلَكِنْ كَتَمَهُمْ
 ذَلِكَ ، فَكَذًا أَبُوكَ ! كَتَمَكَ لِأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ ، فَقَالَ : أَمَّا وَاللَّهِ لَنْ قُلْتُ ذَلِكَ ، لَقَدْ حَدَّثَنِي صَاحِبُكَ
 بِالْمَدِينَةِ : أَنِّي أَقْتُلُ وَأُصْلَبُ بِالْكُنَاسَةِ ، وَأَنَّ عِنْدَهُ صَحِيفَةً فِيهَا قَتْلِي وَصَلْبِي . فَحَجَجْتُ فَحَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ

^{١٣٢} مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي: ٣٨٤.

^{١٣٣} معجم رجال الحديث: ٣٦٧/٨ .

الله (ع) بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَمَا قُلْتُ لَهُ ، فَقَالَ لِي : ((أَخَذْتُهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ، وَمِنْ خَلْفِهِ ، وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ ، وَمِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَمِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ ، وَلَمْ تَتْرُكْ لَهُ مَسْلَكَاً يَسْلُكُهُ))^{١٢٤} ، نعم! وبهذا أكتفي ومن أراد الاستزادة حول موقف الإمام زيد بن علي (ع) من سلف الإمامية راجع مبحثنا (الرأفة) ، فإننا قد أتينا هناك بتفصيل وأقوال كثيرة يستأنس بها الباحث إن شاء الله ، وهنا فقد مرّ الشاهد من حُلُوّ كلام الإمام زيد بن علي (ع) من خلفيّة معرفة بالنصّ على الاثني عشر في زمانه .

الوقفة الثانية : وفيها نجد الإمام ترجمان الدين ونجم آل الرسول القاسم الرّسي ابن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ع) ، (١٦٩-٢٤٦هـ) ، يقول وهو يعدّد فرق الشّيعَة الرّوافض في ذلك الزّمان ، وهذا التّعداد هو قبل تعداد التّوبختي والأشعريّ بلا شكّ ، فنجد الإمام القاسم الرّسي (ع) لم يذكر فرقة اثني عشرية تستند في قولها وعلّة مذهبها على أنّ الأئمّة اثنا عشر ، وإنّما وصايا من سابقين إلى لاحقين ، وهذا يدلّ على أنّ التّاريخ الرّوائي في ذلك الزّمان المتقدّم لم يكن له وجودٌ في الوسط الشّيعي بعموم ، قال (ع) : ((افترق من ادّعا التشيع على ثلاثة عشر صنفاً، منهم اثنا عشر في النار وهم الرّوافض ، صنف من الرّوافض يُقال لهم: السّحابيّة، وهم يزعمون أنّ عليّاً حي لم يمت ولا يموت حتى يسوق العرب والعجم بعصاه، وهم يزعمون أنّ عليّاً في السّحاب. وصنف آخر يقال لهم الكيسانيّة: وهم أصحاب حمّد بن الحنفية، ويّزعمون أنّه لم يمت ولا يموت حتى يملأها عدلاً كما ملئت جوراً. وصنف آخر يقال لهم الرّونديّة . وصنف آخر يقال لهم : الموصيّة ، قادوا الوصية إلى جعفر بن محمد، وزعموا أنّ الوصية انتهت إليه وهم الرّوافض. وافترقوا من عند جعفر، وزعموا أنّ الوصيّة وراثّة يرث ابن عن أب. ثم افترت منهم طائفة يزعمون أنّ جعفر أوصى إلى ابنه إسماعيل، وإسماعيل مات قبل جعفر، وزعموا أنّه لم يمت، وذلك الذي دفنه جعفر جذع نخلة، وغيّبه جعفر تقيّة عليه، وقادوا الوصية إلى ولده، وهم يقال لهم: المباركية، يصومون قبل رمضان بيومين، ويفطرون قبل الفطر بيومين، ويّزعمون أنّ الشهر من غيبوبة الهلال إلى غيبوبته. وصنف آخر يقال لهم: الفطحيّة، منهم زُرارة، وحران، وبكير، ومحمد بن مسلم، وعمار السّاباطي، ومعاوية بن عمار، وكانوا يزعمون أنّ جعفرًا

^{١٢٤} أصول الكافي: ١/ ١٧٤ .

أوصى إلى عبد الله ابنه، وهو الإمام من بعده، ثم أوصى عبد الله إلى موسى. وصنف آخر من الروافض يقال لهم: المفضلية، زعموا أن موسى وصي جعفر وهو الإمام من بعده. وصنف آخر يقال لهم: السبطية، زعموا أن جعفر أوصى إلى محمد ابنه، وهو الإمام من بعده، وهو مفقود. وصنف آخر يقال لهم: الخطائية: زعموا أن الإمامة انتقلت من جعفر إلى الخطاب، والخطاب خليفة جعفر ووصيه، وجعفر غائب حتى يرجع. وصنف آخر من الروافض من أصحاب موسى، وقفوا على موسى وزعموا أن موسى حي لم يمت، ولا يموت حتى يملأها عدلا كما ملئت جورا، ويقال لهم الواقعة والمطورية. وصنف آخر منهم يقال لهم القطعية، وهم أصحاب علي بن موسى. وصنف آخر منهم يقال لهم البشرية، وهم من أصحاب علي بن محمد أيضاً يزعمون أننا إذا عرفنا إمام زماننا فليس علينا شيء من الأعمال لا صلاة ولا صوم، ولا زكاة ولا حج، ولا شيء من الفرائض، حتى يظهر حكم صاحبنا، لأننا في الفترة، وقد غيرت وبُذلت الأحكام والفرائض، فليس علينا من هذا شيء إلى يوم القيامة. وكل من قال بجعفر من الروافض يزعم أن الإمام يُخلق عالماً، وطبعه العلم، والعلم مطبوع فيه، يزعمون أن الإمام يعلم الغيب، ويعلم ما في تخوم الأرضين السابعة السفلى، وما في السماوات السابعة العليا، وما في البر والبحر، والليل والنهار عنده مجرى واحداً. فسبحان الله!! وما هذه إلا صفات رب العالمين!!، فكيف يُخلقون علماء، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يُخلق عالماً، ولم يكن طبعه العلم، ولم يعلم إلا بعد تعلم، ولم يعرف حتى عُرف! وكيف وقد حدث بعض أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله عن آبائه قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أنا عبد مخلوق مريب لم أكن نبياً فنبئت، ولم أكن رسلاً فأرسلت، ولم أكن عالماً فَعُلِّمْتُ، فلا تقولوا فيّ فوق طولي))^{١٣٥}.

تعليق: نعم! وهنا لا تجد أخي الباحث تاريخاً معرفياً لخبر الاثني عشر أو علّة يعرفها أهل ذلك الزمان عن فرقة من فرق الشيعة القائلين بالوصية من السابق إلى اللاحق وقد مرّ معك قريباً من قول القاسم (ع) من أقوال الإسماعيلية كالداعي إدريس بن الحسن، بل ومن أقوال سلف الإمامية كالنوبختي

^{١٣٥} مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرّسي: ١٦٥/٢.

والأشعريّ ، في حال تلك الفرق من الشيعة وعلل أقوالها في الإمامة ، وإنّما رَحَى ذلك هو الوصية من السابق إلى اللاحق ، فتأمّل .

الوقفَةُ الثَّالِثَةُ : وفيها نجدُ الإمامَ القاسمَ بنَ إبراهيمَ الرّسبي (ع) ، يردّ على الرّافضة سلف الإماميّة ردّاً من لا يعرفُ خبراً اثني عشريّاً ، بل ردّ فرقة لا تنطلق في التّأصيل لقولها في الإمامة إلاّ من مُنطلقِ الوراثة والوصيّة ، ووراثة الابن للأب ، فلو كان لخبر الاثني عشر تأريخاً روائياً أو وجوداً لما وسعَ مثل الإمام القاسم بن إبراهيم (ع) أن يجهله وهو من هو في الأعلميّة ، بل إنّه (ع) كان يذكرُ حُجج الإماميّة بعد أن ذكر أقوالهم ومذاهبهم وهذا يدلّك على أنّه كان قريباً من واقع الإماميّة وأقوالهم ومعتقداتهم فليس من هذا حاله يخفى عليه ذلك الخبر في الاثني عشر على عظمه وثقله في الدّين لو كان من وجود له ، نعم ! فنلفت الباحث إلى أن يُركّز على الشّاهد من كلام الإمام القاسم (ع) الآتي وهو أنّه ينطلق من مُنطلق وصيّة سابق إلى لاحق ، ومن مُنطلق استحقاق إماميّة لا يصحّ أن يُعترض بمثله لو كان من نُصوص يحتجّ بها مُخالفُهُ عليه (ع) ، إذ لو قال له مُخالفوه (ع) بأنّ النصّ ثبّت الإمام الحسين (ع) ، وثبّت الإمام الجواد محمّد بن عليّ (ع) ، دوناً عن الوراثة فقط ، لما اتّجه جواب الإمام القاسم (ع) إلى ذلك الرّد ، وإنّما لا تُجبه لمناقشة ذلك النصّ الاثني عشريّ الذي ثبّت أولئك الأئمّة ، قال (ع) : ((ثمّ قالت الرّوافض : إنّ الإمامة وراثة يرث ابنٌ عن أب ، وتأولوا كتاب الله ، وزعموا أنّ أولي الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله . فإنّ كان الأمر على ما وصفت الرّوافض ، أفليس الابن أولى بالأب من الأخ ، وأحقّ بالوراثة ؟ وأقرب رحماً ؟ ! . لأنّ الابن من الأب ، والأخ ليس من الأخ أفليس على مذهب قولكم : أنّ الحسن بن الحسن أولى بأبيه من الحسين ؟ ! أو ليس لا يرث الحسين مع الحسن بن الحسن ؟ ! لقول الله تبارك وتعالى : ((إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ)) . أو ليس إذا كان الولد قطع ميراث الأخ والعَم ؟ ! ، أو ليس الحسن بن الحسن قطع ميراث الحسين بن عليّ من الحسن ؟ ! ، إذا كانت الإمامة على ما وصفتم من الوراثة . فإنّ زعموا أنّ حسيناً أولى برَسُول الله (ص) ، وأقعد من حسن بن حسن . يُقال لهم : أو ليس قد خرج الأمر من رسول الله (ص) إلى عليّ بن أبي طالب بعد موته ؟ ! . وخرج من عليّ إلى الحسن ، وكان يجب على الحسين طاعة حسن ، والأمر للحسن دون الحسين ، ويخرج من الحسن إلى الحسن ، أو ليس ابن الحسن أولى بالحسن من

حُسين؟! فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ هُمَا مُشْتَرِكَانِ فِي هَذَا الْأَمْرِ، وَوَرِثَا عَلِيًّا جَمِيعًا، فَقَدْ تَرَكُوا قَوْلَهُمْ، وَدَعَوْاهُمْ بِالْوَصِيَّةِ، إِذَا كَانَا مُشْتَرَكَيْنِ فِي هَذَا الْأَمْرِ، فَمَنْ قَامَ بِهِ فَهُوَ صَاحِبُهُ. فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ لِلْحُسَيْنِ أَنْ يَقُومَ فِي وَقْتِ حَسَنِ، فَقَدْ قَطَعُوا الْأَمْرَ مِنَ الْحُسَيْنِ فِي زَمَانِ الْحَسَنِ، لِأَنَّ طَاعَةَ حَسَنِ وَاجِبَةٌ عَلَى حُسَيْنٍ، وَقَدْ حَازَ الْأَمْرَ الْحَسَنُ دُونَ الْحُسَيْنِ، وَوَرِثَهُ ابْنُهُ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ. فَإِنْ قَالُوا: لَا يَرِثُ حَسَنُ بْنُ حَسَنِ رَسُولَ اللَّهِ (ص) - وَحُسَيْنٌ قَائِمٌ؛ لِأَنَّ الْحُسَيْنَ أَقْعَدَ بِرَسُولِ اللَّهِ (ص)، فَمَنْ كَانَ أَقْرَبَ بِرَسُولِ اللَّهِ (ص) وَأَقْعَدَ فَهُوَ أَوْلَى بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِهِ: ((وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)). وَإِنَّمَا هَذِهِ الْآيَةُ يَعْنِي بِهَا أَرْحَامَ رَسُولِ اللَّهِ (ص) (ص). وَحُسَيْنٌ أَقْرَبُ رَحْمًا بِرَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ حَسَنِ بْنِ حَسَنِ. يُقَالُ لَهُمْ: قَدْ بَطَلَتْ دَعْوَاكُمْ فِي صَاحِبِكُمْ [يعني الإمام الجواد]، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي جَمِيعِ آلِ أَبِي طَالِبٍ أَبْعَدُ رَحْمًا مِنْ صَاحِبِكُمْ، لَا يَلْحَقُ بِرَسُولِ اللَّهِ (ص) إِلَّا بَنَاتِيَّةُ آبَاءٍ، وَصَاحِبِكُمْ التَّاسِعُ، وَفِي وَلَدِ فَاطِمَةَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ بِرَسُولِ اللَّهِ (ص) مِنْهُ، مَنْ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ إِلَّا أَرْبَعَةُ آبَاءٍ، أَوْ لَيْسَ هَذَا أَقْرَبُ رَحْمًا، وَأَقْرَبُ قَرَابَةً بِرَسُولِ اللَّهِ (ص)، مِنْ الَّذِي زَعَمْتُمْ، فَلَيْسَ لَصَاحِبِكُمْ مَعَ هَذَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ، لِأَنَّ هَذَا أَقْرَبُ قَرَابَةً بِرَسُولِ اللَّهِ (ص)، وَأَقْعَدُ، فَهَذَا أَبْطُلَ لِدَعْوَاكُمْ))^{١٣٦}.

تعلیق: نعم! فلو كان من نصّ يُثبِتُ إِمَامَةَ الجَوَادِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ (ع) يَخْصُهُ وَأَبَاءَهُ وَذُرِّيَّتَهُ يَعْلَمُهُ الْإِمَامُ الْقَاسِمُ (ع) مُسْتَدَنًّا لِأَوْلَئِكَ الشَّيْعَةِ الَّذِي يَحْتَجُّ عَلَيْهِمْ لِأَشَارٍ إِلَى ذَلِكَ فَهُوَ الْأَقْوَى فِي الدَّلَالَةِ مِنَ الْوَرَاثَةِ، وَمُصْتَفَاتِهِ (ع) جَمِيعُهَا خَلَّتْ مِنْ ذِكْرِ خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ كَقَوْلِ لِلْإِمَامِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ (ع) قَدْ اتَّجَهَ يُنَاقِشُ وَيُرَدِّدُ وَيُسْقِطُ أَقْوَى الْحُجَجِ الَّتِي يَتَمَسَّكُ بِهَا مُتَكَلِّمُوا وَفُقَهَاءُ سَلَفِ الْإِمَامِيَّةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا الْقَوْلُ بِالْوَرَاثَةِ وَيَتَقَوَّونَ بِهَذَا بَيِّنَاتٍ قُرْآنِيَّةٍ لَيْسَ وَجْهٌ تَأْوِيلُهَا كَمَا تَوَهَّمُوهَا، نَعَمْ! قَدْ يُقَالُ أَلَيْسَ الْإِمَامُ الْحُسَيْنُ السَّبِيحُ (ع) إِمَامٌ عِنْدَ الزَيْدِيَّةِ بِالنَّصِّ فَلِمَ يَشِيرُ الْإِمَامُ الْقَاسِمُ (ع) إِلَى إِمَامَةِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بَعْدَ أَبِيهِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ السَّبِيحُ (ع)؟! فَنَقُولُ: أَنَّ الْإِمَامَ الْقَاسِمَ (ع) كَانَ يُنَاقِشُ الْمَسْأَلَةَ بِحَسَبِ مَا يَقُولُ الْآخَرُ وَيَسْتَدِلُّ بِهِ وَهِيَ الْوَرَاثَةُ وَأَنَّ الْآيَةَ: ((وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ

^{١٣٦} مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرّسبي: ١٨١/٢.

شَيْءٍ عَلَيْهِمُ)) ، إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى وِرَاثَةِ ابْنِ لَأَبٍ وَفَقَ ذَلِكَ الْمُقْتَضَى الْإِمَامِيَّ ، دُونَاً عَنْ بَقِيَّةِ ذَرِيَّةِ الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، أَلَا تَرَى الْإِمَامَ الْقَاسِمَ (ع) يَقُولُ فِي بَدَايَةِ كَلَامِهِ : ((ثُمَّ قَالَتِ الرَّوَافِضُ: إِنَّ الْإِمَامَةَ وَرَاثَةُ يَرِثُ ابْنُ عَنْ أَبٍ، وَتَأَوَّلُوا كِتَابَ اللَّهِ، وَزَعَمُوا أَنَّ أَوْلَى الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ)) ، ثُمَّ شَرَعَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ سَيُؤَصِّلُونَ مِنْ هَذَا إِمَامَةً وَرَاثَةً مِنْ أَبٍ سَابِقٍ إِلَى ابْنٍ لَاحِقٍ ، السَّجَّادَ ، فَالْبَاقِرَ ، فَالصَّادِقَ ، وَهَكَذَا ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ عَقِيدَةِ انْتِقَالِ الْإِمَامَةِ إِلَى الْوَلَدِ الْأَكْبَرِ ، نَعَمْ! فَأَمَّا عَلَى شَرْطِ الزَيْدِيَّةِ فَإِنَّمَا طَرِيقُ إِمَامَةِ الْحُسَيْنِ (ع) هِيَ النَّصُّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) لَا الْوَرَاثَةَ مِنَ الْأَبِ ، وَكَذَلِكَ طَرِيقُ إِمَامَةٍ مَنْ بَعْدَ الْإِمَامِ الْحُسَيْنِ السَّبْطِ إِنَّمَا هُوَ النَّصُّ الْعَامُّ فِي بَنِي فَاطِمَةَ ذَرِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، أَوْلَادِ الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ ، فِي مَنْ قَامَ وَدَعَا مِنْهُمْ بِشُرُوطِ الْفَضْلِ ، لَا أَنَّ ذَلِكَ وَرَاثَةُ لَابْنٍ عَنْ أَبٍ . نَعَمْ! لَا تُطِيلُ فِي ذَلِكَ إِذْ قَدْ ظَهَرَ الشَّاهِدُ مِنْ عَدَمِ وَجُودِ خَلْفِيَّةٍ مَعْرِفِيَّةٍ عِنْدَ الْإِمَامِ الْقَاسِمِ الرَّسِّي (ع) وَهُوَ يُنَاقِشُ قَوْلَ سَلَفِ الْإِمَامِيَّةِ فِي الْإِمَامَةِ لَخْبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ إِمَاماً .

الوقفة الرابعة : وفيها نجدُ الإمامَ القاسمَ بنَ إبراهيمَ الرَّسِّي (ع) ، يتكلَّمُ بما يَنفِي وُجُودَ أَصْلِ لَخْبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ رَوَايَةً أَوْ دَرَايَةً عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ أَعْلَامَ وَسَادَاتِ بَنِي الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ ، وَذَلِكَ فِي مَعْرُضِ كَلَامٍ يُوجِّهُهُ لِسَلَفِ الْإِمَامِيَّةِ ، يُخَبِّرُ أَتَمَّهُمْ عَلَى غَيْرِ طَرِيقَةِ الْإِسْلَامِ الصَّحِيحَةِ ، وَأَنَّهُ عَلَى مَبْنَى قَوْلِهِمْ كَانَ يَلْزَمُ أَنْ يُخَبَّرَ الْإِمَامُ الْجَوَادُ أَهْلَ بَيْتِهِ وَبَنِي عُمُومَتِهِ بِإِمَامَةِ نَفْسِهِ لَوْ كَانَ مِنْهُ (ع) دَعْوَى لَذَلِكَ ، وَلَكِنْ ذَلِكَ لَمْ يَصَحَّ مِنْهُ (ع) وَإِنَّمَا ذَلِكَ قَوْلُ شِيعَتِهِ فِيهِ ، فَقَالَ (ع) : ((وَيُقَالُ لِلرَّوَافِضِ : أَخْبَرُونَا عَنْ أَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ مُشْرِكُونَ أَوْ كُفَّارٌ أَوْ مُسْلِمُونَ ؟ فَإِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ . يُقَالُ : فَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ وَسَلَمَ وَعُلَمَاؤُهُمْ بِأَنَّكُمْ عَلَى غَيْرِ طَرِيقَةِ الْإِسْلَامِ^{١٣٧} . فَإِنْ زَعَمُوا بِأَنَّهُمْ قَدْ يَعْلَمُونَ الْحَقَّ ، وَيُحَدِّثُونَ حَسْداً مِنْهُمْ . يُقَالُ لَهُمْ : فَنَحْنُ نَرَى مِنْهُمْ أَنَّهُمْ إِذَا اسْتَبَانَ لَهُمْ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ الْفَضْلَ وَالزَّهْدَ وَالْعِلْمَ انْقَادُوا لَهُ ، وَأَقْرَبُوا بِفَضْلِهِ ، وَنَزَلُوا عِنْدَ حُكْمِهِ ، فَكَيْفَ حَسَدُوا صَاحِبَكُمْ ، وَلَمْ يَحْسَدُوا ذَاكَ؟! فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْتُمْ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْإِقْرَارِ إِلَّا الْحَسَدُ لَكَأَنَّا لَا يُقَرُّونَ لِأَحَدٍ! وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَجْرِي إِلَى نَفْسِهِ ، وَلَا يَقَرُّ بِفَضْلِ صَاحِبِهِ . وَلَكِنْ كَذَبْتُمْ عَلَيْهِمْ ، لَأَنَّا قَدْ رَأَيْنَا قَوْلَهُمْ يُصَدِّقُهُ

^{١٣٧} أَيِ الطَّرِيقَةِ الصَّحِيحَةِ ، فَإِنْ تَوَجَّهَ الْكَلَامُ لِأَهْلِ الْغُلُوِّ مِمَّنْ أَشْرَكَ مَعَ اللَّهِ فِي صِفَاتِهِ غَيْرِهِ وَأَلَّهَ الْأَنْئِمَةَ فَذَلِكَ مُخْرَجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ وَلَا شَكَّ .

كِتَابُ اللَّهِ، وَقَوْلُكُمْ يُكَذِّبُهُ كِتَابُ اللَّهِ، وَهُمْ أَوْلَىٰ بِالصِّدْقِ مِنْكُمْ، وَنَحْنُ نَرَىٰ مِنْهُمْ مِنَ الزَّهْدِ مَا لَا نَرَىٰ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَهُمْ أَعْرَفُ بِأَهْلِ بَيْتِهِمْ مِنْكُمْ، وَهُمْ أَعْرَفُ بِبَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ مِنْكَ يَا مُدَّعِي مَا ادَّعَيْتَ بِالْبَاطِلِ، وَتُرِيدُ أَنْ نَقْبَلَ بِاطْلَاقِكَ بِغَيْرِ بَيَانٍ وَلَا بُرْهَانٍ، وَنُكَذِّبُ أَهْلَ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ!، أَلَيْسَ يَنْبَغِي لِصَاحِبِكُمْ أَنْ يَتَّبِعَ رَسُولَ اللَّهِ (ص)، وَيَقْتَدِيَ بِفَعْلِهِ؟! . إِنْ كَانَ حُجَّةٌ كَمَا زَعَمْتُمْ^{١٣٨}. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ((لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ)) ، أَوَلَيْسَ يَنْبَغِي لِصَاحِبِكُمْ أَنْ يُبَدِيَ نَصِيحَتَهُ لِأَهْلِ بَيْتِهِ قَبْلَ الْعَوَامِّ، كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ: ((وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ)) ، فَجَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ (ص) أَرْبَعِينَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَعَبْدَ مَنَافٍ، وَرَجُلًا مِنْ بَنِي مُخْزُومٍ فِيهِمْ أَبُو جَهْلٌ بْنُ هِشَامٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ، وَمِنْ بَنِي أُمَيَّةَ عُثْمَانُ، وَصَخْرُ بْنُ حَرْبٍ أَبُو سَفِيَّانٍ فَأَنْذَرَهُمْ بِعِلْمٍ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْهِ وَأَخْبَرَهُمْ بِمَا أَوْحَىٰ اللَّهُ إِلَيْهِ وَأَبْدَىٰ لَهُمْ نَصِيحَتَهُ، وَدَعَاهُمْ إِلَىٰ نُصْرَتِهِ، فَأَجَابَهُ مَنْ أَجَابَهُ، وَخَالَفَهُ مَنْ خَالَفَهُ، لَمْ يَخَفْ مِنْهُمْ التَّكْذِيبَ، وَلَا الْجَحْدَ وَلَا الْحِيُودَ، وَكَانَ حُجَّةً لِمَنْ اتَّبَعَهُ، وَحُجَّةً عَلَىٰ مَنْ عَصَاهُ، أَفَلَيْسَ يَجِبُ عَلَىٰ صَاحِبِكُمْ أَنْ يُبَيِّنَ لِأَهْلِ بَيْتِهِ كَمَا يَبَيِّنُ رَسُولُ اللَّهِ (ص) لِقُرْبَائِهِ؟! . فَإِنْ قَالُوا: يَخَافُ أَنْ لَا يَقْبَلُوا مِنْهُ، وَيَكْذِبُوهُ وَيَجْسُدُوهُ . يُقَالُ لَهُمْ: - وَيَلَكُمْ مَا أَعْظَمَ افْتِرَاءَكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، أَفَتَرَاهُمْ أَشَرَّ مَنْ وَصَفْنَا مِنْ قَرِيشٍ الَّذِينَ بَلَّغَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟! ، وَتَزْعُمُونَ أَنَّ أَخْيَارَ آلِ مُحَمَّدٍ وَزُهَادَهُمْ، مِثْلُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَعُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَسَنِ، وَالْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، الَّذِي رَوَى الْأُمَّةُ فِيهِ مَارُوتَ،...، فَلَوْ وَصَفْتُهُمْ لَكَ لَطَالَ عَلَيْكَ الْمَجْلِسُ، الَّذِينَ كَانُوا أَزْهَدَ الْخَلْقِ، وَأَعْلَمَ الْخَلْقِ، وَكَانُوا فَرَجًا لِلْمُسْتَضْعِفِينَ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، الَّذِينَ كَانَتْ وُجُوهُهُمْ كَصَفَائِحِ الْفَضَّةِ، مُلْسٌ يُبَسُّ مِنْ خَوْفِ اللَّهِ، صُفْرُ الْأَلْوَانِ مِنْ سَهَرِ اللَّيْلِ، قَدْ انْحَنَتْ أَصْلَابُهُمْ مِنَ الْعِبَادَةِ، بَاكِئَةٌ أَعْيَانُهُمْ مِنْ خَوْفِ اللَّهِ، وَشَفَقَةٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ. لَمْ يَسْتَحِلُّوا مِثْلَ مَا اسْتَحَلَّ غَيْرُهُمْ مِنْ قَبْضِ أَمْوَالِ النَّاسِ، وَلَا يَسْتَأْثِرُونَ بِشَيْءٍ مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ، مِثْلَ مَا اسْتَأْثَرَ غَيْرُهُمْ، أَحَدَهُمْ إِذَا وَصَلَ الْمُؤْمِنَ وَصَلَهُ بِهَائَةِ أَلْفٍ فَمَا دُونَهَا مِنْ صَمِيمِ أَمْوَالِهِمْ، وَخَرَجُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ زُهْدًا فِي الدُّنْيَا، وَرَغْبَةً لَمَّا عِنْدَ

^{١٣٨} أي على مقتضى قولكم وما ادَّعَيْتُمُوهُ فِيهِ بِالْبَاطِلِ وَهُوَ مِنْهُ بُرَاءٌ .
^{١٣٩} قَوْلُهُ : ((كَمَا زَعَمْتُمْ)) ، يَذْكُرُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْقَاسِمَ (ع) إِنَّمَا كَانَ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْإِمَامِ الْجَوَادِ (ع) بِمَنْطِقٍ وَزَعَمَ أَوْلَئِكَ الرَّافِضَةُ فِيهِ ، لَا يَقُولُهُ (ع) فِي نَفْسِهِ ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ ، إِذْ لَمْ يَقُلْ (ع) : ((كَمَا زَعَمْتُمْ)) ، بَلْ قَالَ : ((كَمَا زَعَمْتُمْ)) .

الله. أَفْتَرُونَ أَنَّ جَمِيعَ هَؤُلَاءِ، وَجَمِيعَ أَهْلِ بَيْتِهِمْ كَانُوا أَجْهَلَ لِلْحَقِّ، وَأَشَدَّ حَسْداً، وَأَشَدَّ بَغِيّاً، وَأَشَدَّ إِنْكَاراً مِنْ أَبِي جَهْلٍ بَنِ هِشَامٍ، وَمِنْ الْوَلِيدِ بَنِ الْمَغِيرَةِ، وَمِنْ أَبِي لَهَبٍ، وَأَبِي سُفْيَانَ، وَمِنْ مُعَاوِيَةَ بَنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَمِنْ قُرَيْشٍ، الَّذِينَ كَانَ جَمْعُهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (ص) وَأَنْذَرَهُمْ، وَأَبْدَى لَهُمُ النَّصِيحَةَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِقَرَابَتِهِ ؟! ، أَفَلَيْسَ كَانَ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِكُمْ أَنْ يُبْدِيَ نَصِيحَتَهُ لِأَهْلِ بَيْتِهِ وَهُمْ مُسْلِمُونَ أَخِيَارٌ ؟! ، كَمَا أَبْدَى رَسُولُ اللَّهِ (ص) نَصِيحَتَهُ لِبَنِي عَبْدِ مَنْفٍ، وَنَفَرٍ مِنْ بَنِي خَزُومٍ، وَزُهْرَةَ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَخَوَالَهُ ؟! ، أَفَتَرَى هَؤُلَاءِ أَهْلَ بَيْتِ النَّبِيِّ الَّذِينَ سَمَّيْنَاهُمْ فِي كِتَابِنَا، وَمَنْ لَمْ نُسَمِّ فِي كِتَابِنَا، أَجَعَدُ مِنْ قُرَيْشٍ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ جَمَعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (ص) ، الَّذِينَ وَصَفْنَا فِي كِتَابِنَا مَا لَا تُنْكِرُهُمُ الْأُمَّةُ ؟! فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ص) أَبْدَى نَصِيحَتَهُ لَهُمْ أَوَّلَ الْخَلْقِ. فَكَيْفَ تَزْعُمُونَ أَنَّ صَاحِبَكُمْ يُبْدِي لَكُمْ الْحَقَّ، وَيَكْتُمُهُ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ؟!))^{١٤٠}.

تعلیق : وهُنَا تَأْمَلُ أَخِي الْبَاحِثُ كَيْفَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مِنَ الْإِمَامِ الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّسِّي (ع) يَنْفِي وَجُودَ خَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ رَوَايَةً وَمَعْرِفَةً عِنْدَ سَادَاتِ بَنِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَطَرِيقٍ لِإِمَامَةِ الْجَوَادِ أَوْ أَسْلَافِهِ أَوْ ذُرِّيَّتِهِ ، كَمَا قَدْ مَرَّ مَعَكَ فِي الْوَقْفَةِ الْقَرِيبَةِ رَدُّ الْإِمَامِ الْقَاسِمِ (ع) عَلَى عَقِيدَةِ التَّوْرِيثِ لِلْإِمَامَةِ ، إِذْ لَوْ كَانَ الْإِمَامُ الْقَاسِمُ (ع) وَمَنْ ذَكَرَهُمْ مِنْ أَعْلَامِ الْعِتْرَةِ ، وَمَنْ لَمْ نَذْكُرْهُمْ اختصاراً وإبرازاً لمَحَلِّ الشَّاهِدِ ، يَعْلَمُونَ بِخَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ لَوْ قَفُوا عِنْدَهُ وَسَلَّمُوا ، أَوْ لِنَاقِشُوهُ وَرَدُّوهُ إِنْ لَمْ يَصَحَّ عِنْدَهُمْ طَرِيقاً صَحِيحاً ، لِذَلِكَ كَانَ (ع) يَطْلُبُ الدَّلِيلَ وَالْبُرْهَانَ عَلَى الْإِمَامَةِ ، قَالَ : ((وَتُرِيدُ أَنْ نَقْبَلَ بِاطْلَاقٍ بَغَيْرِ بَيَانٍ وَلَا بُرْهَانٍ)) ، وَيَقُولُ : ((أَفَلَيْسَ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِكُمْ أَنْ يُبَيِّنَ لِأَهْلِ بَيْتِهِ كَمَا يَبَيِّنُ رَسُولُ اللَّهِ (ص) لِقَرَابَتِهِ ؟!)) ، فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ خَبَرٌ مَرْوِيّاً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، أَوْ عَنْ أُمَّةٍ أَهْدَى مِنْ سَلَفِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ (ع) فِي الْإِثْنِي عَشَرَ مَا كَانَ (ع) سَيَطْلُبُ التَّبَيِّنَ لِأَهْلِ بَيْتِهِ ، لِأَنَّ الْبَيَانَ قَدْ سَبَقَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، ثُمَّ هُوَ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ بَنِي فَاطِمَةَ وَبَنِي هَاشِمٍ ، ثُمَّ لَكَانَ التَّذْكِيرُ وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ بَعْدَ الْحُجَّةِ عَلَى النَّاسِ مِنَ الْإِمَامِ مَطْلَبٌ وَغَايَةٌ ، وَلَكِنْ ذَلِكَ غَيْرُ حَاصِلٍ وَلَا وَاقِعٍ وَلَا مَوْجُودٍ ، فَلِذَلِكَ طَلَبَ الْإِمَامُ الْقَاسِمُ (ع) التَّبَيِّنَ لَوْ كَانَ مِنْ مُبَيَّنٍّ فِي شَأْنِ الْإِمَامَةِ النَّصِيَّةِ أَوْ حَتَّى الْوَرَاثَةِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ، نَعَمْ ! فَكَانَ ذَلِكَ الْقَوْلُ مِنَ الْإِمَامِ الْقَاسِمِ (ع) عَلَى مُعَاصِرَتِهِ لَزَمَ مَا قَبْلَ الْغَيْبَةِ الْإِمَامِيَّةِ مُسْتَنْدٌ عَلَى عَدَمِ وَجُودِ رَوَايَةِ خَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ ،

^{١٤٠} مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي: ٢٠١/٢.

هذا مع أعلميته (ع) وإحاطته بأقوال الفرق بل والأديان فله (ع) الردود البينة الفالجة على التصاري ، بل إنه صاحب رحلة واسعة في البلاد ، وصاحب اختلاط بأهل المقالات ، على منهاج قويم انتهله من سادات العترة سلفه من بني الحسن والحسين .

الوقف الخامسة : وفيها نجد الإمام الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي (ع) ، (ت ٢٤٧هـ) يقول : ((وَسَأَلْتُ: عَنْ قَوْل مَنْ يَقُولُ: بِالْإِمَامَةِ [أَي أَنَّ الْإِمَامَةَ بِالْوَصِيَّةِ مِنْ سَابِقٍ إِلَى لَاحِقٍ]؟! وَذَكَرْتُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّكُمْ اجْتَمَعْتُمْ مَعَنَا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ تَصْلُحُ فِي وَلَدِ الْحُسَيْنِ، وَلَمْ نَجْتَمِعْ مَعَكُمْ عَلَى أَنَّهَا تَصْلُحُ فِي وَلَدِ الْحَسَنِ، فَنَحْنُ عَلَى الْإِجْمَاعِ فِي قَوْلِنَا؟! فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ (ص) دَلَّ عَلَى عَلِيٍّ وَالْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ بِأَعْيَانِهِمْ وَأَسْمَائِهِمْ بِإِجْمَاعِنَا، ثُمَّ أَخْبَرَنَا النَّبِيُّ (ص) كَيْفَ الْإِمَامَةُ بَعْدَ هَؤُلَاءِ الْمُسَمَّيْنَ بِأَعْيَانِهِمْ فَقَالَ: ((إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَلَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرْدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ، وَهُمَا الْخَلِيفَتَانِ مِنْ بَعْدِي)) ، فَبَيْنَ هَذَا الْكَلَامِ الْإِمَامَةَ إِلَى الْأَبَدِ، عَلَى هَذِهِ الشَّرِيطَةِ الَّتِي شَرَطْتُ، وَهِيَ لُزُومُ الْكِتَابِ. وَاجْتِمَاعُنَا نَحْنُ وَأَنْتُمْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَرَوَتْهُ الْأُمَّةُ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ، فَلَمْ يُسَمَّ النَّبِيُّ (ص) فُلَانٌ بَعْدَ فُلَانٍ، وَلَا رَجُلٌ بَعْدَ رَجُلٍ، وَإِنَّمَا جَعَلَ (ص) الْخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ مَنْ عَمِلَ بِالْكِتَابِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ((وَهُمَا الْخَلِيفَتَانِ مِنْ بَعْدِي)) ، فَتَرَكْتُمْ أَنْتُمْ مَا اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى رِوَايَتِهِ، وَأَجْمَعَتِ الشَّيْعَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ، وَقُلْتُمْ بِالرَّأْيِ فِي دِينِ اللَّهِ فَقُلْتُمْ: الْإِمَامَةُ وَصِيَّةٌ أَوْصَى بِهَا فُلَانٌ إِلَى فُلَانٍ بِالْإِمَامَةِ، وَهُوَ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ آلِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) خَطَأً ثُمَّ وَكَذَّبْتُمُوهُ وَضَلَلْتُمُوهُ، فَلَا يَكُونُ الْقَوْلُ مِنْكُمْ بِالرَّأْيِ نَاقِضاً لِإِجْمَاعِنَا وَإِجْمَاعِكُمْ. فَنَحْنُ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي أَمَرَنَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (ص) ، وَلَا نُحَدِّثُ فِي دِينِ اللَّهِ رَأْيًا وَلَا اخْتِيَارًا، إِلَّا مَا شَرَطَ رَسُولُ اللَّهِ (ص) مِنَ الْعَمَلِ بِالْكِتَابِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ آلِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) عَالِمٌ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ، عَامِلٌ بِذَلِكَ، فَهُوَ الْإِمَامُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ (ص) فِي كُلِّ وَقْتٍ وَزَمَانٍ، عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْأَخْذُ عَنْهُ حَلَالُهُمْ وَحَرَامُهُمْ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِمْ، فَإِذَا دَعَاهُمْ إِلَى نَصْرَةِ الْحَقِّ وَجَبَ عَلَيْهِمْ نَصْرَتُهُ، وَلَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ هَذَا خَاصٌّ فِي بَطْنٍ دُونَ بَطْنٍ، وَلَيْسَ لَنَا وَلَا لَكُمْ أَنْ نُحَدِّثَ فِي دِينِ اللَّهِ بِالرَّأْيِ، لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ أُكْمِلَ، وَقَدْ بَلَغَهُ رَسُولُ اللَّهِ (ص) ، وَلَمْ يُقَصِّرْ فِي إِبْلَاغِهِ ، فَقَدْ بَيَّنَّ فَرَضَ الْإِمَامَةِ كَيْفَ هُوَ فِي كُلِّ عَصْرِ وَزَمَانٍ، وَلَنْ يَخْلُو أَهْلُ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - فِي كُلِّ عَصْرِ وَزَمَانٍ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ

المؤمن على كتاب الله وسنة نبيه، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجِهَلَهُ مَنْ جِهَلَهُ^{١٤١}، لَأَنَّ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ (ص) لَا يَسْقُطُ لِقَوْلِهِ: ((لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ)). فَهَذَا الْإِجْمَاعُ مِنْ قَوْلِ مَنْ مَضَى مِنْ آلِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) الْأَتْقِيَاءِ الْأَبْرَارِ، الَّذِينَ بِهِمْ يُقْتَدَى^{١٤٢}.

تعليل: وهنا تأمل أخي الباحث هذا الكلام من الإمام الحسن بن يحيى (ع)، وهو مُعاصرٌ لزمان ما قبل الغيبة، تأمل وهو يوجه الخطاب للإمامية من الشيعة ومن قال بقولهم في الوصية ممن تشعب عنهم، تجده (ع) بعد أن أثبت النص للثلاثة علي والحسن والحسين صلوات الله عليهم، يُخبرُ أنه لم يؤثر في من بعدهم خبرٌ نصي، قال: ((فَلَمْ يُسَمَّ النَّبِيُّ (ص) فَلَانٌ بَعْدَ فَلَانٍ، وَلَا رَجُلٌ بَعْدَ رَجُلٍ، وَإِنَّمَا جَعَلَ (ص) الْخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ مَنْ عَمِلَ بِالْكِتَابِ))، فلو كان لذلك الخبر الاثني عشري عدداً، أو عدداً واسماً، أي تأريخٍ روائي أو معرفي في تلك الحقبة ما وسع الإمام الحسن بن يحيى (ع) جهله وهو من هو في الأعلمية بل في الموسوعية العلمية، خصوصاً وأنه من سكان الكوفة معقل التشيع، وفيها رواية الشيعة كثيرة وأنت الخبير، نعم! بل إن الإمام الحسن بن يحيى (ع) أثبت أن مُعتمد القائلين بالإمامة وفق مباني الإمامية إنما مُستندهم الوصية من السابق إلى اللاحق، ثم زاد الإمام الحسن بن يحيى (ع) ونسب هذا القول بالوصية إلى الرأي الحادث الذي لا أصل له من كتاب أو سنة بعد أن مضى التشريع تاماً غير مُثبِت لتلك الوصية، قال (ع): ((وَقُلْتُمْ بِالرَّأْيِ فِي دِينِ اللَّهِ فَقُلْتُمْ: الْإِمَامَةُ وَصِيَّةٌ أَوْصَى بِهَا فَلَانٌ إِلَى فَلَانٍ بِالْإِمَامَةِ))، ثم قال (ع): ((فَلَا يَكُونُ الْقَوْلُ مِنْكُمْ بِالرَّأْيِ نَاقِضاً لِإِجْمَاعِنَا وَإِجْمَاعِكُمْ. فَنَحْنُ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي أَمَرَنَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (ص)، وَلَا نُحَدِّثُ فِي دِينِ اللَّهِ رَأْيًا وَلَا اخْتِيَارًا))، ثم بين (ع) أن ذلك القول في الإمامة هو إجماع أهل البيت (ع) كما حكى ذلك قريباً الإمام القاسم الرسي (ع) عن سلفه من أهل البيت، قال (ع): ((فَهَذَا الْإِجْمَاعُ مِنْ قَوْلِ مَنْ مَضَى مِنْ آلِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) الْأَتْقِيَاءِ الْأَبْرَارِ، الَّذِينَ بِهِمْ يُقْتَدَى))، فأهل البيت لا يروون ولا يعلمون شيئاً عن ذلك النص على الاثني عشر في أزمانهم، ونخص المتقدمين إذ وجه هذا المبحث الحديث عنهم، فتأمل ذلك.

^{١٤١} أي أن الإمام، أو العالم من بني فاطمة في اليمن يدعو فيجهر دعوته أهل الشام، ويعلمها أهل اليمن، فهو حاضرٌ بذاته يدعو يُخالط الناس ويُقيم عليهم الحجة وينشر العلوم ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وإن لم يعلم عنه أهل الشام أو غيرهم، لا أن ذلك يُرادف عقيدة الغيبة الإمامية، فإن آثار الدعوة والتأليف والجهاد من ذلك الإمام تكون شاهدة له عند من حضر، يعلم عنها اللاحقون أو الباحثون.

^{١٤٢} جامع علوم آل محمد الجامع الكافي في فقه الزيدية: مخطوط.

الوقفَة السادسة: وفيها نجدُ الإمامَ الحسن بن يحيى (ع) ، أيضاً يقول بعد كلامه السابق في الوقفة القرية ، بعد أن ذكر أن القول بالوصية إنما هو استحداث بالرأي ناجمٌ جديد بمفهوم كلامه ، قال (ع) بعد ذلك مباشرة : ((ويقال لهم - أيضاً - : أنتم أصل مقاتلكم: طرح الرأي في دين الله والقياس، إذ زعمتم أن من تقدّم أمير المؤمنين -صلى الله عليه- إنما كان ذلك بالرأي، ولم تميزوا ذلك، وزعمتم أن الذين اختاروا غيره أن ذلك رأيٌ منهم، وأن الرأي لا يجوز عندهم، فيلزمكم - أيضاً - طرح الرأي في الإمامة، وفي غيرها بعد الحسن والحسين، واختياركم الإمام بالرأي، وإلا تركتم أصل ما ذهبتم إليه أولاً، إلا أن تزعموا أن رسول الله (ص) ، قال : ((إني تارك فيكم فلاناً بعد فلان إلى يوم القيامة)) ، فهذا لا تأتون به أبداً، وقد حرّم الله القول عليه بغير علم، فقال سبحانه: ((قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ)) ، فقد حرّم الله القول عليه بغير علم))^{١٤٣} .

تعليق : وهنا تأمل أخي الباحث هذا الكلام من الإمام الحسن بن يحيى (ع) ، فإنه كافٍ شافٍ في إبراز موطن الشاهد من هذا المبحث وهذا الفصل بل من هذه الرسالة برمتها ، فإنما ذلك النص على الاثني عشر ليس له تأريخٌ روائي وفق ذلك المقتضى العقائديّ الإمامي في أثمتهم الاثني عشر بالأعداد ، أو بالأسماء والأعداد ، نعم! ولو تنبه الباحث وربطَ هذا الكلام من الإمام الحسن بن يحيى (ع) ، بتلك التّقولات عن التّوبختي والأشعريّ والقاسم الرّسي وكذلك الإسماعليّة ، التي خلّت عن ذكر مُستند خبر الاثني عشر كرواية أو دراية عليّة لبناء قول أيّ فرقة من فرق الشيعة القائلة بالوصية والتّخصيص لأولاد زين العابدين (ع) بالإمامة الولدُ بعد الوالد وراثّةً ووصيّةً ، نعم! لظهر له أن الاختلاق لخبر الاثني عشر بالاسم والعَدَد إنما كان بعد زمن الغيبة ، بل بعد انقطاع الحسن العسكري (ع) بلا ولد ، فأُلجئ إلى ذلك القول تلك الفرقة من الشيعة ، كما أُلجئ أصحابهم إلى الرجوع إلى إمامة أخيه جعفر بن علي (ع) ، وإلى إمامة أخيه محمد بن علي (ع) ، فتأمّل ذلك مُوفقاً ، وأعد تدبّر قول الإمام الحسن بن يحيى (ع) مُؤكّداً مُتيقناً تأكيد العالم والباحث عن الروايات : ((إلا أن تزعموا أن رسول الله (ص) ، قال : ((إني تارك فيكم

^{١٤٣} جامع غلوم آل محمد الجامع الكافي في فقه الزيدية: مخطوط.

فلاناً بعد فلان إلى يوم القيامة)) ، فهذا لا تأتون به أبداً)) ، وفعلاً لم يأتوا به أبداً في زمن ما قبل الغيبة ، فأمّا بعد موت الإمام الحسن العسكري بعقود ، فإنّما رَوَوْا ذلك الخبر وأصلوا للغيبة بأخبار تُسكّت أصحابهم لينصرفوا عن طلب المعقوليّة إلى تأصيل الغياب والتّسليم ، إن كان من معقوليّة شرعيّة أصلاً في الوصيّة والوراثة وهي مسألة شرعيّة لم يُشرّع لها الشّارع! نعم! ولعلّ الإمام النّاطق بالحقّ يحيى بن الحسين الهاروني (ع) ، (ت ٤٢٤هـ) ، يُبيّن سبب تلك الرواية الكثيرة في كُتب الإماميّة لخبر الاثني عشر وأمثاله الذي لم يكن معلوماً بل لم يكن موجوداً في زمن ما قبل الغيبة ، زمن الإمام الحسن بن يحيى (ع) ، فيقول الإمام النّاطق بالحقّ (ع) وهو القريب والخير بالإماميّة وعلمائهم ورواتهم في بلاد الجليل والدّيلم : ((فأمّا الخبر الذي رَوَّاه عن جعفر فإنّه من جملة أخبارهم التي لا يعرفها غيرهم ، وأيّ عاقل تطيّب نفسه بقبول ما ينفردون بروايته مع اشتهاهم تقلّتهم برواية التشبيه المحض ، والقول بالجسم والصّورة ، وصرّيح الإجماع والتّناسخ والغلو ، أنّ أكثرهم مجاهيل لا يعرفون حتّى كان بعض علماء أهل البيت عليهم السّلام يقول أنّ كثيراً من أسانيدهم مبنية على أسامي لا تُسمّى لها من الرجال . وقد عرفت من روايتهم الكثيرين من كذب يستحلّ ، ووضع الأسانيد للأخبار المنقطعة إذا وقعت إليه وحكي عن بعضهم أنّه كان يجمع حكايات بزرجمهر [حكيم فارسي] وينسبها إلى الأئمة بأسانيد يُضيفها ، فقليل له في ذلك؟! . فقال : الحقّ الحكمة بأهلها))^{١٤٤} ، نعم! ثمّ العجب أن يكون ذلك الإطباق من مصادر الإماميّة على عدم رواية النصّ على الاثني عشر في مصنّفاتهم المتقدمة قبل عصر الغيبة ، ثمّ أولئك الأعلام من العترة الزيدية أيضاً قبل عصر الغيبة لا يعلمون ذلك الخبر ولا يروونه بل لا يعلمون له طريقاً أبداً كما يقول الإمام الحسن بن يحيى (ع) على التصاقه بالبيت العلويّ الفاطميّ ، وكذلك مصنّفات الإسماعيليّة المتقدمة لا تذكر ذلك الخبر في الاثني عشر أئمة الإماميّة ، نعم! العجب أن يأتي بعد ذلك من يدّعي تواتر خبر الاثني عشر بالاسم والعدد ، أو حتّى بالعدد ، كصاحب كفاية الأثر ومن نحى نحوه في الرواية الكثيرة من محدّثي الإماميّة ، نعم! ستجد وقتها صدق قول الإمام النّاطق بالحقّ (ع) ، كيف لو وقفت على قول الحرّ العامليّ من الإماميّة ، يتكلّم عن أصحابه الذين اشترطوا شرط العدالة في الراوي : ((وأصحاب الاصطلاح الجديد قد اشترطوا - في الراوي - العدالة فيلزم من ذلك ضعف جميع أحاديثنا لعدم العلم بعدالة أحد منهم إلّا

^{١٤٤} الدعامة: مخطوط.

نَادراً^{١٤٥}، ويقول الشيخ البهودي : ((الأحاديث المروية في النصوص على الأئمة جملة، مِنْ خِبر اللّوح وغيره، -كُلُّها- مصنوعة في عهد الغيبة والحيرة وقبلها بقليل، فلو كانت هذه النصوص المتوفرة موجودة عند الشيعة الإمامية لما اختلفوا في معرفة الأئمة الطاهرة هذا الاختلاف الفاضح، ولما وقعت الحيرة لأساطين المذهب وأركان الحديث سنوات عديدة، وكانوا في غنى عن أن يتسرعوا في تأليف الكتب لإثبات الغيبة وكشف الحيرة عن قلوب الأئمة، بهذه الكثرة))^{١٤٦}. نعم! بهذا أكتفي في هذه الوقفة إذ قد ظهر الشاهد جلياً، وسيأتي للروايات الإمامية بعد عصر الغيبة فصلٌ قادمٌ يُناقش هذه المسألة.

الوقفة السابعة: وفيها نجد الإمام الحسن بن يحيى (ع)، أيضاً وقد سُئل عن قول الإمامية بإمامة إمام سمّوه له باسمه، فقال (ع): ((الحجة من الله على العباد آية محكمة منزلة بيّنة، أو بسنة من رسول الله (ص) مشهورة متسقة بها الخبر عن غير تواطى، فما بينتهم وما حجتهم على ما ادّعوا، وكلّ مدّعٍ فعلية البرهان، والبيّنة من غير أهل الدّعوى، ولا سبيل لهم على أن يأتوا على ما ادّعوا برهان من كتاب ولا من سنة رسول الله (ص))^{١٤٧}.

تعليل: وهنا تأمل أخي الباحث، ونحن فنقول كذلك أنه لا بينة تصحّ من الكتاب أو السنة على ذلك الخبر في الاثني عشر أئمة الإمامية، إلا ما ادّعي بعد عصر الغيبة، والله المستعان.

نعم! وهذا القدر من الوقفات في هذا المبحث الثالث حول التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر من كتب الزيدية من الشيعة أكتفي، وقد يجد الباحث المنصف أنّ ذلك الموروث الزيدي لا يستنبط منه أي وجودٍ روائيٍ لخبر الاثني عشر في زمن ما قبل عصر الغيبة، نعم! فنأتي على المبحث الرابع فننظر هل لذلك الخبر على الاثني عشر أيّ تأريخٍ روائيٍ في مصنفات الفرق السنية وكتبهم، أمّ أنه على العكس من ذلك.

المبحث الرابع: التأريخ الروائي لحديث الاثني عشر عند الفرق السنية:

^{١٤٥} وسائل الشيعة: ٢٦٠/٣٠.

^{١٤٦} كتاب معرفة الحديث: ١٧٢.

^{١٤٧} جامع علوم آل محمد الجامع الكافي في فقه الزيدية: مخطوط.

وهنا أيضاً في هذا المبحث سنتبّع الكتب والمؤلفات الحديثية للفرقة السنية ، إلا أنّنا سنختصرُ النّقولات ، ونكتفي بإبراز المُراد من المبحث وهو الوجود الروائي التاريخي في فترة ما قبل الغيبة ، وذلك بعد أن وقفنا ووقفت أخي الباحث قريباً على خلوّ المصنّفات الإمامية والإسماعيلية والزيدية فيما وقفنا عليه واجتهدنا البحث فيه عن أيّ خبر روائي عن الاثني عشر أئمة الإمامية ، بل قد وقفت من مصنّفات الزيدية وأقوال أئمّتهم ما ينفي وجود مُستند النصّ على الاثني عشر أئمة الإمامية في ذلك الزّمان ، نعم! وهذا يُقوي قولنا بأنّ ذلك النصّ إنّما نجم ووُلِدَ في القرن الرابع الهجري ، وفي أواخر القرن الثالث الهجري على أقصَى تقدير بعد انقطاع الحسن العسكري (ع) بلا ولَد ، نعم! وهنا كذلك فإنّني قد اجتهدتُ النّظر حديثاً مُتّبِعاً في أقوال هذه الفرقة السنية فلم أجدهم قبل عصر الغيبة قد ذكروا أنّ مُعتمد الإمامية من الشيعة في قولهم في أئمّتهم هو النصّ على الاثني عشر ، أو أنّه كان من طرقيهم في الاحتجاج على الآخرين ، أو أنّه كان موجوداً في تلك الحِقبة عندهم أو عند مُحالفيهم ، وسأذكر قول أبي الحسن الأشعري في الوقفة الثانية القريبة ، إلا أنّه قد جاء لخبر الاثني عشر (بالعدد) رواية نذكرها في الوقفة الأولى القريبة ، نعم! إلا أنّه ينبغي التنبّه إلى ضرورة التّفريق ما بين خبر الاثني عشر بالعدد من رواية الفرقة السنية ، وما بين خبر الاثني عشر الذي يدلّ على مُقتضى عقيدة الإمامية ، وغالباً ما عبّر عن هذا في هذا المصنّف ، بقولي خبر الاثني عشر أئمة الإمامية ، للتّفريق بينه وبين خبر الاثني عشر خليفة وأميراً في كُتب الفرقة السنية ، لأنّ الأخير لا يدلّ ولا يُؤصّل لمُقتضى عقيدة الإمامية في أئمّتهم الاثنا عشر ، وذلك أنّ الخبرين مُنفصلين في موضوعيهما ، خبرُ الفرقة السنية في موضوعه ، وخبرُ الإمامية في موضوعه ، اشتركا في العدد (اثني عشر) ، كما أنّ خبر الاثني عشر في كُتب الفرقة السنية يجتمع مع قول الله تعالى : ((إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)) ، في العدد (اثني عشر) ، إلا أنّ الآية لها موضوعٌ مُختلف ، وحديثُ الاثني عشر في كُتب الفرقة السنية له موضوعٌ مُختلف ، فكذلك خبرُ الاثني عشر في كُتب الفرقة السنية له موضوعٌ مُختلف ، كما أنّ خبرَ الاثني عشر وفق مُقتضى عقيدة الإمامية في النصّ على أئمّتهم له موضوعٌ آخر مُختلف ، وهذه دقيقة ينبغي أن لا تفوت طالب العلم ، لأنّ علماء الإمامية بعد انتشار خبر الاثني عشر بالنصّ على أئمّتهم في القرن الرابع ، وجدوا ذلك الموضوع في كُتب الفرقة السنية يُشابه دعوَاهم ، فجعلوا تلك الرواية شاهدةً لهم ، لأجل العددية فقط ، وهذا لا يصحّ ، تماماً كأن تدّعي فرقة

بأن الإمام بعد الحسن العسكري (ع) هو أخوه جعفر الزكي وأنه الغائب ، فإنهم قد وقفوا على إمامة اثني عشر ، فيكون خبرُ الفرقة السنية هم محلّ دعوى واستشهاد تدليلاً لا حقيقةً لو قيل بذلك ، فتنبّه ، وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثاني القريب إن شاء الله ، فتكلّم في هذا المبحث الرابع بإذن الله عن التأريخ الروائي في كتب الفرقة السنية لخبر الاثني عشر ، وسيقف الباحث على حقيقة ذات ثقل وأهمية مع ما سبق في المباحث الثلاثة السابقة ، وهو أنه لم يردّ قبل عصر الغيبة في مصنفات الفرقة السنية الحديثية ، أو كتب الفرق والمقالات ، أو غيرها ، أي ذكرٍ لخبر الإمامية بالنص على الاثني عشر اسماً بتسلسل الأئمة ، عليّ ، ثم الحسن ، ثم الحسين ، ثم السجاد ، ثم الباقر ، إلى المهدي محمد بن الحسن ، وهذا هو الذي ثبت معنا من كتب فرق الشيعة في المباحث السابقة ، نعم! لا رواية في كتب الفرقة السنية ، ولا حكاية أو تعريضاً أو ردّاً في محلّ نقاش أو جدال أو إفحام ، وفي هذا فتدبّر ، تجد صدق دعوانا أنّ النص الاثني عشر وفق ما تعتقده الإمامية في أئمتها بالنص والعدد لم يُخلّق إلا بعد عصر الغيبة ، فأما موضوع رواية خبر العدد في الاثني عشر خليفة وأميراً في كتب الفرقة السنية فموضوع آخر غير موضوع الخبر الذي يُثبت الإمامة الاثني عشرية لأئمة الإمامية كما قلّمنا ، وسيأتي ، نعم! فنأتي على مصنفات الفرقة السنية باختصار في هذا المبحث ، وبتفصيل في الفصل الثاني القريب إن شاء الله .

الوقفة الأولى : من أصحاب الكتب أول من روى خبر الاثني عشر خليفة مُسنداً إلى رسول الله (ص) فيما وقفت عليه واجتهدت البحث فيه ، هو الطيالسي سليمان بن داود ، (١٣٣-٢٠٤هـ) ، وهو ممن عاصر مُتّصف القرن الثاني الهجري ، فيروي الطيالسي ، بإسناده ، عن سمالك ، قال : سمعت جابر بن سمرة ، يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول : ((إنّ الإسلام لا يزال عزيزاً إلى اثني عشر خليفة)) ، ثم قال كلمة لم أفهمها فقلت لأبي : ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال : ((كلهم من قريش))^{١٤٨}.

تعليق : وهذا المتن قد أتى بعدة ألفاظ عن جابر بن سمرة ، وأيضاً أتى رواية عن غير جابر وأقوال للصحابة في الاثني عشر ، والمقام هنا مقام إشارة للشاهد من هذا المبحث الرابع وهو ذكر التأريخ

^{١٤٨} مسند الطيالسي: ١٠٥.

الروائي أو المعرفي لخبر الاثني عشر في كُتب الفرقة السنيّة ، وفي الفصل الثّاني القريب بإذن الله سنتناول تحليل ودراسة نصوص خبر الاثني عشر بالفاظه المتعدّدة، وأقوال الصّحابة وغيرهم فيه ، فذكره هنا غير مناسب ، إلّا أنّنا نقدّم من ذلك التفصيل أنّ هذا الخبر وأضرابه ليس شاهداً لخبر الاثني عشر أئمة الإماميّة ، بل هو موضوعٌ مختلفٌ تماماً ، فليس بشاهدٍ تأريخي على النصّ على الاثني عشر في ذلك الزّمان.

الوقفة الثّانية : ذكر أبو الحسن الأشعريّ (ت ٣٢٤هـ) ، في كتابه (مقالات الإسلاميين) فرق وأصناف الشّيعة وعِلل أقوالهم وأدلّتهم ، فذكر فرقة الإماميّة وعَرّفها بأنّها تقولُ بالإمامة بالنّص والتّوقيف ، يعني نصّ السّابق على اللاحق ، الوصيّة ، وهذا هو المعنى الذي أكّدته كُتب الإماميّة التي استعرضناها في المبحث الأوّل ، أعني أنّ طريق الإمامة عند سلف الإماميّة إنّما هو نصّ ووصيّة السّابق على اللاحق ، لا أنّ هناك نصّ اثنا عشريّ مُتسلسلٌ على لسان رسول الله (ص) مروي في تلك الحقبة قبل عصر الغيبة ، فيقول الأشعريّ : ((والصّنف الثّاني من الأصناف الثلاثة التي ذكرنا بأنّ الشّيعة يجمعها ثلاثة أصناف ، وهم الرّافضة وإنّما سُمّوا رافضة لِرَفْضِهِمْ إِمَامَةَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَهُمْ يَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَّ عَلَى اسْتِخْلَافِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِاسْمِهِ وَأَظْهَرَ ذَلِكَ وَأَعْلَنَهُ وَأَنَّ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ ضَلُّوا بِتَرْكِهِمُ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِنَصِّ وَتَوْقِيفٍ ، وَأَنَّهَا قَرَابَةٌ ، وَأَنَّهُ جَائِزٌ لِلْإِمَامِ فِي حَالِ التَّقِيَّةِ أَنْ يَقُولَ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِمَامٍ ، وَأَبْطَلُوا جَمِيعاً الْاجْتِهَادَ فِي الْأَحْكَامِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَفْضَلُ النَّاسِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ عَلِيّاً رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ مُصِيباً فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يُخْطِئْ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ إِلَّا الْكَامِلِيَّةَ أَصْحَابَ أَبِي كَامِلٍ فَإِنَّهُمْ أَكْفَرُوا النَّاسَ بِتَرْكِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ وَأَكْفَرُوا عَلِيّاً بِتَرْكِ الطَّلَبِ ، وَأَنْكَرُوا الْخُرُوجَ عَلَى أُمَّةِ الْجَوْرِ ، وَقَالُوا: لَيْسَ يَجُوزُ ذَلِكَ دُونَ الْإِمَامِ الْمَنْصُوصِ عَلَى إِمَامَتِهِ ، وَهُمْ سِوَى الْكَامِلِيَّةِ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ فِرْقَةً ، وَهُمْ يُدْعَوْنَ الْإِمَامِيَّةَ لِقَوْلِهِمْ بِالنَّصِّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. فَالْفِرْقَةُ الْأُولَى مِنْهُمْ: وَهُمْ الْقَطْعِيَّةُ وَإِنَّمَا سُمِّوا قَطْعِيَّةً لِأَنَّهُمْ قَطَعُوا عَلَى مَوْتِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَهُمْ جَمْهُورُ الشَّيْعَةِ ، يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَاسْتَخْلَفَهُ بَعْدَهُ بَعِيْنَهُ وَاسْمِهِ ، وَأَنَّ عَلِيّاً نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ ابْنِهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَأَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَأَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ ابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ

الحسين ، وأن علي بن الحسين **نصّ علي إمامة** ابنه محمد بن علي ، وأنّ محمد بن علي **نصّ علي إمامة** ابنه جعفر بن محمد ، وأنّ جعفر بن محمد **نصّ علي إمامة** ابنه موسى بن جعفر ، وأنّ موسى بن جعفر **نصّ علي إمامة** ابنه علي بن موسى ، وأنّ علي بن موسى **نصّ علي إمامة** ابنه محمد بن علي بن موسى ، وأنّ محمد بن علي **نصّ علي إمامة** ابنه الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى **نصّ علي إمامة** ابنه الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى وهو الذي كان بسامراء ، وأنّ الحسن بن علي **نصّ علي إمامة** ابنه محمد بن علي ، وهو الغائب المنتظر عندهم الذي يدعون أنّه يظهر فيملاً الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً^{١٤٩} .

تعليق : وهنا تأمل كلام أبي الحسن الأشعريّ ، تجده يؤصل لقول الإمامية في الإمامة بالوصايا والنصوص فيما بين الأئمة ، تماماً كما تقول الإسماعيلية من الشيعة ، لا أنّ الأصل عندهم هو خبر الاثني عشر المتسلسل بالأعداد والأسماء نعم! وأبو الحسن الأشعريّ قد مات قبل الشيخ الكليني الإمامي (ت ٣٢٩هـ) ، والرواية للنصّ على الاثني عشر إنّما دوّنت في كتابه (أصول الكافي) ، وفي ذلك القرن الرابع أيضاً اختلّق كتاب سليم بن قيس ، فيظهر أنّ الرواية لنصّ الاثني عشريّ بذلك المفهوم الإمامي لم تنتشر بعد في أوساط المسلمين ، وإنّما انتشارها ربّما في أواخر القرن الرابع على محدوديّة في البلدان ، والله أعلم .

نعم! بهاتين الوقفتين أكتفي ، وفيها ظهر وجود تأريخٍ روائي لخبر الاثني عشر في أواخر القرن الثاني الهجريّ ، عن طريق الطيّالسي ، إلّا أنّه ليس بالوجود التاريخيّ لذلك الخبر الذي يُمكن أن تعتمد عليه الإمامية في دعواها في الاثني عشر أئمتهم ، بكونه شاهداً لهم ، فالموضوعان مختلفان هنا كما قدّمنا ، نعم! ثمّ لم نجد مصنفّاً سنياً أشار أو ذكر أو عرض أو ضعف أو حكى نصّاً اثني عشريّاً ينسبُهُ إلى سلف الإمامية كمتعقدٍ يعتقدون به ، أو كروايةٍ بها يؤمنون ومنها يؤصلون ، ومن حكى فإنّما يحكي وصايا ونصوص أئمة من سابقٍ إلى لاحقٍ كما وقفت من كتاب (مقالات الإسلاميين) ، وهذا أيضاً هو الذي ظهر معك من مصنفّات الإمامية أنفسهم (قبل عصر الغيبة) والتي خلّت من ذكر ذلك الخبر الاثني

^{١٤٩} مقالات الإسلاميين: ٦٥.

عشريّ ، وكذلك الحال من مصنفات الإسماعيليّة والزيديّة ، نعم! قبل أن أختِمَ هذا الفصل أشيرُ إلى عجيبٌ من الاستدلال ، بل تكلف في الاعتضاد واستجلاب القرائن ولا أقول الأدلّة ، وقد استحييتُ من أهل النظر أن أفردَ لذلك مبحثاً في هذا الفصل ، هو ما وقفتُ عليه في بعض مصنفات الإماميّة يستشهدون بالتّوّارة على الاثني عشر ، ممّا جاء في سفر التّكوين ، وفيه : ((وَأَمَّا إِسْمَاعِيلُ فَقَدْ سَمِعَتْ لَكَ فِيهِ . هَا أَنَا أُبَارِكُهُ وَأُثْمِرُهُ وَأُكَثِّرُهُ كَثِيراً جِداً . **اثني عشر رئيساً يلد** ، وَأَجْعَلُهُ أُمّةً كَبِيرَةً))^{١٥٠} ، فهذا بيّن من منطوق النصّ بيّن في النسبة ، إسماعيلُ سِلْدُ الاثني عشر رئيساً ، وسيكونون أُمّةً وذريّةً كَبِيرَةً ، وهذا هو الواقع من كثرة ذريّة إسماعيل (ع) ، نعم! ثمّ وجدنا سفر التّكوين يبيّن من هم الرّؤساء ولد إسماعيل ، فجاء فيه : ((وَهَذِهِ أَسْمَاءُ بَنِي إِسْمَاعِيلَ بِأَسْمَائِهِمْ حَسَبَ مَوَالِيدِهِمْ: نَبَايُوتُ بَكْرُ إِسْمَاعِيلَ، وَقِيدَارُ، وَأَدْبَيْلُ، وَمِبْسَامُ * وَمِشْمَاعُ وَدَوْمَةُ وَمَسَا * وَحَدَارُ وَتِيْمَا وَيَطُورُ وَنَافِيشُ وَقَدَمَةُ * هَؤُلَاءِ هُمُ بَنُو إِسْمَاعِيلَ، وَهَذِهِ أَسْمَاؤُهُمْ بِدِيَارِهِمْ وَحُصُونِهِمْ. **اثنا عشر رئيساً** حَسَبَ قِبَائِلِهِمْ))^{١٥١} اهـ بحروفه ، والعجب أنّ هذا ليس من جوابات الإماميّة يصرفون هذا الكلام في من اعتقدوا فيهم من الأئمّة ، بل حتّى غيرهم كابن تيمية وغيره قام ربّاً من سكرة نقاشه للإماميّة في كتابه (منهاج السنّة) يصرف نصّ التّكوين إلى الأربعة ومن بعدهم من الخلفاء القرشيين^{١٥٢} ، والله المستعان ، بهذا أكتفي في هذا الفصل ، ثمّ في الفصل الثّاني تفصيل خبر الاثني عشر في كُتب الفرقة السنيّة .

الفصل الثّاني : مدلول ومعنى خبر الاثني عشر :

وفيه سنتكلّم بإذن الله من عدّة مباحث حول مدلول هذا الخبر في الاثني عشر من كُتب الفرقة السنيّة ، وذلك بعد أن أثبتنا خلوّ المصنّفات الإماميّة من ذلك النصّ الاثني عشريّ قبل عصر الغيبة ، وسنأتي على ذلك المطلوب بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث ، المبحث الأوّل : الاثنا عشر في كُتب الفرقة السنيّة هل هم أئمّة الإماميّة أم غيرهم؟! . والمبحث الثّاني : الاثنا عشر هل هم أئمّة هُدَي أم أئمّة ضلال؟! . والمبحث الثّالث : الاثنا عشر هل هم ذريّة اثني عشر رجلاً أم اثنا عشر رجلاً؟! . والمبحث

^{١٥٠} سفر التّكوين: الإصحاح ٢٥/١٧ .

^{١٥١} سفر التّكوين: الإصحاح ٢٥/١٢-١٤-١٥-١٦ .

^{١٥٢} منهاج السنّة النبويّة: ٢٤١/٨ .

الرابع: الأئمة هل هم محصورون في اثني عشر إماماً في مصنفات الإمامية؟! . والمبحث الخامس :
الخلاصة لما سبق من الكلام حول مدلول خبر الاثني عشر ، نعم! فنأتي على هذه المباحث من هذا الفصل

المبحث الأول : الاثنا عشر في كتب الفرق السنية هل هم أئمة الإمامية أم غيرهم؟! :

للأسف أن البعض الكثير يعلم بذلك الشعار العقائدي الذي ترفعه الإمامية وهو حصر الإمامة في الاثني عشر أئمتهم بالسلسلة الاسمية المعروفة ، ثم يغتر إذا وجد في كتب المحدثين من الفرق السنية أخباراً في الاثني عشر خليفة وأميراً ، فيظن أن هذه الأخبار في كتب الفرق السنية شاهدٌ بل دليل! يُصحح قول الإمامية في الإمامة للاثني عشر ، ثم يستأنس ذلك الناظر لهذه المطابقة وذلك الاعتراض منه عندما يجد أن أقوال علماء الفرق السنية لم يضبطوا من هم أولئك الاثنا عشر ، ويستنكر أن يكون موضوع الاثني عشر خليفة وأميراً هم خلفاء بني أمية الظلمة ، باعتبار أن الأخبار وصفت أولئك الاثنا عشر بصفات ثناء ومدح ، والحق أن هذا تقصير من الناظر والباحث لنفسه الصراط المستقيم ووجوه الأدلة بسبر وتحقيق ، بل إنه منه تأثر بالصوت الصاخب المرتفع اليوم بين تلك الطائفتين اللتين تمثلان الأكثرية في العدد ثم في الصراع أيضاً ، فيغتر ذلك الناظر بدينك الصوتين فيرى أن موضوع ذلك الخبر في الاثني عشر خليفة وأميراً في كتب الفرق السنية إنما هو عين موضع ذلك الخبر في الاثني عشر إماماً أئمة الإمامية بالسلسل الاسمي المعروف ، والحق أن الموضوعين مختلفين تماماً بين موضوع ما روته الفرق السنية في مصنفاتها حول الاثني عشر خليفة وأميراً ، وبين موضوع ما روته الإمامية انفردت به في مصنفاتها حول الاثني عشر إماماً أئمتهم ، وفي هذا المبحث سنبين أدلة ومستندات اختلاف الموضوعين ليكون ذلك أوفر في قلب القارئ وأوعى بإذن الله إلى جانب ما مضى في الفصل الأول من ذلك الانعدام لوجود تأريخ روائي لخبر الاثني عشر أئمة الإمامية قبل عصر الغيبة ، نعم! فإنه لا يصح أن يجهل جميع سلف الإمامية من خلال ذلك الواقع (قبل الغيبة) الذي استعرضناه في الفصل الأول مصنفات رجالاً عن وجود خبر اثني عشري يحصر الأئمة ، أو يُخبر على لسان رسول الله (ص) بأسمائهم واحد بعد واحد ، ثم نجد في ذلك الزمان المعاصر لسلف الإمامية ، بل والمعاصر للأئمة الأحاد عشر ، الطيالسي ، ونعيم بن حماد ،

وغيرهما يروون في المسلمين خبر الاثني عشر خليفة وأميراً ، وسلفُ الإمامية لا يعلمون عن ذلك الخبر شيئاً ، إلا ما قد انتشر في الأسانيد في الكتب المتأخرة عن عصر الغيبة وهذا معلولٌ باختلاق والضعف كما سبق بيانه من جهل سلف الإمامية بذلك النص عدداً ، أو عدداً واسماً ، وكما سيأتي بيانه عندما نتكلم عن الجانب الروائي لخبر الاثني عشر في كتب الإمامية بعد عصر الغيبة وكيف أنها ضعيفة ومختلفة ، نعم ! فأن يروي المحدثون من الفرقة السنية قبل عصر الغيبة خبر الاثني عشر خليفة وأميراً ، ثم لا نجدُ لذلك الخبر أي اهتمام ، بل أي حضورٍ في ذلك الواقع الإمامي المعاصر لما قبل الغيبة (زمن الأحد عشر) ، بل نجدُ ما يضاد ذلك وهو انحصار المعرفة باللاحق بعد السابق بالوصية والنص من السابق ، ومن آخرين يختل معهم العدد فيقفون على جعفر ثم على موسى ثم على غيرهما فانخرم ذلك التسلسل الاثني عشري العددي بستة وسبعة وأقل من اثني عشر ، نعم ! كل ذلك ينبغي أن لا يمر على النفس بدون تدبرٍ علله ومدلولاته ، ولعل من تأمل واستحضر نتيجة الفصل الأول فإنه سيكون الأكثر تفهماً لمعاني ومقاصد تنبيهنا الباحث والناظر هنا ، فهو مما يقودك إلى اختلاف الموضوعين تماماً ، ثم نزيد فوق هذه اللقطة أدلة تكون أكثر توجيهاً في إثبات هذا المطلب من تباین الموضوعين للروايتين السنية في الاثني عشر خليفة وأميراً بالعدد ، والإمامية في الاثني عشر إماماً أثمته المعروفون .

الدليل الأول على اختلاف الموضوعين للروايتين السنية والإمامية : نجد الطيالسي ، يروي بإسناده ، عن سمالك ، قال : سمعتُ جابر بن سمره ، يقول : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحطّب وهو يقول : ((إِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَزَالُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً)) ، ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً لَمْ أَفْهَمْهَا فَقُلْتُ لِأَبِي : مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ : ((كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ))^{١٥٣} ، ففي الخبر أن الإسلام يكون عزيزاً إلى زمن الاثني عشر خليفة ، وهذا لا يمكن إسقاطه على زمن أئمة الإمامية ، بل إن الإمام أمير المؤمنين (ع) كان يشكو من سوء زمانه ، وتضعف المسلمين عند مجابهة الباطل ، قال (ع) : ((اللَّهُمَّ إِنَّا نَشْكُو إِلَيْكَ غَيْبَةَ نَبِيِّنَا ، وَكَثْرَةَ عَدُوِّنَا ، وَتَشْتَتِ أَهْوَانُنَا ، رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ))^{١٥٤} ، وكذلك اليوم في ظل هذا الهرج والمرج والقتل والدواعش والإرهاب في بلاد المسلمين ، وتسلب الغرب عليهم ، فإننا

^{١٥٣} مسند الطيالسي: ١٠٥ .

^{١٥٤} نهج البلاغة: ١٥/٣ .

نجد الإسلام بمُسلميه يعيش أوج مراحل الضعف لا العزة ، هذا والإمام الثاني عشر على قول الإمامية موجود حي غائب ، فأين ذلك الواقع للدعوى الإمامية من معنى ذلك الخبر الذي رواه الطيالسي وغيره من المحدثين في أولئك الاثني عشر خليفة ، نعم! بل إننا نجد أن أولئك الخلفاء الاثنا عشر ممن تجتمع عليهم الأمة ، وهذه ليست صفة أئمة الإمامية فإن أصحابهم (سلفهم) قبل غيرهم لم يجتمعوا حولهم ، فكانوا واقفة وسمطية ومحمدية وغيرهم ، فضلاً عن بقية الشيعة ، فضلاً عن بقية الأمة ، روى نعيم بن حماد ، بإسناده ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: أَخَذَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو [بن العاص] ، بِيَدِي فَقَالَ: ((يَا عَامِرُ بْنَ وَائِلَةَ أَتُنَا عَشَرَ خَلِيفَةً مِنْ كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ، ثُمَّ النَّقْفُ وَالنَّقَافُ، لَنْ يَجْتَمِعَ أَمْرُ النَّاسِ عَلَى إِمَامٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ))^{١٥٥} ، فلا يصح أن يُحوّر موضوع هذا الخبر في الاثني عشر إلى مصاديق وموضوع آخر لأجل تلك المشابهة العددية دوناً عن الالتفات بجراءة الباحث المتجرد إلى وجوه ومعاني ذلك الخبر في كتب الفرقة السنية ، خصوصاً مع ما قد مرّ معك في الفصل الأول من خلوّ زمان ما قبل عصر الغيبة من رواية خبر الاثني عشر بذلك المقتضى والموضوع الإمامي في أئمتهم الاثني عشر ، نعم! بل إننا نجد أن زمان الإمام المهدي في كتب أهل الإسلام يأتي ليدحر الظلم ، ويرسي دعائم العدل ، ويحثو فيه المال على الضعفاء والمساكين حتّى لا يوجد الفقير ولا المسكين ليأخذ المال ، قال الشيخ الصدوق : ((ثم تأملنا أخبار الرسول صلى الله عليه وآله فوجدناها قد وردت بأن الأرض ثلثاً قسماً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً برجل من عترته ، فدلّنا هذا الحديث على أن القيامة لا تقوم على هذه الأمة إلا بعد ما ملئت الأرض عدلاً))^{١٥٦} ، فهذا يدلّك على أن الإسلام قبل زمان الإمام المهدي (ع) ليس عزيزاً ، والخبر فيه : ((إنّ الإسلام لا يزال عزيزاً إلّا اثني عشر خليفة)) ، فاختلف الموضوعان في الاثني عشر ، نعم! ويدلّ عليه ما رواه أحمد بن حنبل ، بإسناده ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ السَّوَائِيّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: ((إِنَّ هَذَا الدِّينَ لَنْ يَزَالَ ظَاهِرًا عَلَى مَنْ نَاوَاهُ، لَا يَضُرُّهُ مُخَالَفٌ، وَلَا مُفَارِقٌ، حَتَّى يَمُضِيَ مِنْ أُمَّتِي أَثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً)) ، قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: " كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ" ^{١٥٧} ، والمعلوم خلاف ذلك من حال الأمة في الأمس واليوم ، بل إن ذلك أظهر ما

^{١٥٥} الفتن لنعيم بن حماد: ٥٢.

^{١٥٦} كمال الدين وتمام النعمة: ٦٦.

^{١٥٧} مسند أحمد بن حنبل: ٨٧/٥.

يكون في زماننا هذا الذي أصبح أسوأ الأزمنة ، العلمانيات ، والليبراليات ، وشيوخ التكفير والتفجير ، وتسلب الكفار ، وإحياء الطائفيات بين المسلمين ، بل قد انتشر الإلحاد في أوساط أبناء المسلمين ، بل أبناء المؤمنين ، والله المستعان ، وهذا كله ومن اثني عشر قرناً تجد كل أهل زمان يصفون أزمتهم بأنها أسوأ الأزمنة ، ثم كل هذا مع دعوى الإمامية أن الإمام الغائب موجود من اثني عشر قرناً بلا إقامة حجة! .

وأمر المؤمنين (ع) يقول : ((اللهم بلى لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة))^{١٥٨} ، نعم! فصح اختلاف الموضوعين كما ترى ، وفي رواية عن جابر أيضاً : ((لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ مَاضِيًا حَتَّى يَقُومَ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا))^{١٥٩} ، وفي رواية عن جابر أيضاً : ((لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيْزًا، أَوْ قَالَ: لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ))^{١٦٠} ، وفي رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل ، بإسناده ، عن الشَّعْبِيِّ ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيْزًا مَتِيْعًا، يُنْصَرُونَ عَلَى مَنْ نَاوَاهُمْ عَلَيْهِ إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً)) ، قَالَ: فَجَعَلَ النَّاسُ يَقُومُونَ وَيَقْعُدُونَ))^{١٦١} ، وهذا من أدلها وأصرحها في المراد ، وقد فسرت العزة والمنعة بأن المسلمين يكونون منصورين على من ناوَاهم من أعدائهم في زمن الاثني عشر ، وهذا خلاف الماضي في زمن الأحد عشر ، وخلاف الحاضر كما ترى في زماننا ، كل هذا والثاني عشر ابن الحسن العسكري لم يمض بعد ولم يمت على قول الإمامية ، فصح اختلاف الموضوعين والروايتين ، وأن الرواية السنية في الاثني عشر ليست في باب الاثني عشر رواية الإمامية ، ولا تتقاطع معها ، نعم! ويروي الطبراني بإسناده ، عن جابر بن سمرة : ((لَا تَبْرَحُونَ بِخَيْرٍ مَا قَامَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا))^{١٦٢} ، وفي رواية عن جابر أيضاً ، عن رسول الله (ص) : ((لَا تَزَالُ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ حَتَّى يَكُونَ عَلَيْهِمْ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ))^{١٦٣} ، وفي رواية عن جابر أيضاً ، عن رسول الله (ص) : ((لَا تَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي مُسْكَةٍ وَفِي عَلِيَاءَ حَتَّى يَمْلِكَ اثْنَا عَشَرَ مِنْ قُرَيْشٍ))^{١٦٤} ، وفي رواية عن جابر أيضاً ، عن رسول الله (ص) : ((لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ مُسْتَقِيمٌ أَمْرُهَا ظَاهِرٌ عَلَى عَدُوِّهَا، حَتَّى يَمُضِيَ مِنْهُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ))^{١٦٥}

^{١٥٨} نهج البلاغة: ٣٧/٤.

^{١٥٩} مسند أحمد بن حنبل: ٩٨/٥.

^{١٦٠} مسند أحمد بن حنبل: ٩٨/٥.

^{١٦١} مسند أحمد بن حنبل: ٩٩/٥.

^{١٦٢} المعجم الكبير للطبراني: ٢٥٣/٢.

^{١٦٣} المعجم الكبير للطبراني: ٢٥٣/٢.

^{١٦٤} المعجم الأوسط للطبراني: ١١٥/٢.

قُرَيْشٍ))^{١٦٥} ، ويروي ابن أبي عاصم ، بإسناده ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ((لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى يَكُونَ عَلَيْهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً ، كُلُّهُمْ مَجْتَمِعٌ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ)) . فَسَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا لَمْ أَفْهَمْهُ ، فَقُلْتُ لِأَبِي : مَا يَقُولُ ؟ قَالَ : يَقُولُ : ((كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ))^{١٦٦} ، نعم ! وهنا تأمل فمن ذلك كله يتضح لك اختلاف الموضوعين في الروايتين ، ولا يكاد الناظر يلتفت إلا إلى مفردة (الخلِيفة) ، والعدد (اثني عشر) .

الدليل الثاني على اختلاف الموضوعين للروايتين السنية والإمامية : ثم إننا نجد في رواية ابن الجعد أن الهرج يكون بعد الخليفة الثاني عشر ، والهرج هو القتل والقتال ، وقد مر معك قول عبدالله بن عمرو : ((ثُمَّ النَّقْفُ وَالنَّقْفُ)) ، أي القتل والقتال ، وذلك بعد مضيّ الاثني عشر ، روى ابن الجعد بإسناده : ((عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ((يَكُونُ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)) قَالَ : ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَى مَنْزِلِي ، فَقَالُوا : ثُمَّ يَكُونُ مَاذَا ؟ قَالَ : ((ثُمَّ يَكُونُ الْهَرْجُ))^{١٦٧} ، ثم نجد في مصنفات الإمامية على لسان إمامهم الثاني عشر من مسألة أحد أصحابه له يروي الشيخ الطوسي ، بإسناده : ((ثُمَّ قُلْتُ لَهُ [أَيَ لِلإِمَامِ الْمَهْدِيِّ] : يَا سَيِّدِي مَتَى يَظْهَرُ أَمْرُكَ ؟ قَالَ : عَلَامَةٌ ظُهُور أَمْرِي كَثْرَةُ الْهَرْجِ وَالْمَرْجِ وَالْفِتَنِ))^{١٦٨} ، ويقول الشيخ المازندراني يتأول خبراً جاء في ذكر التمهيد : ((وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا يَقَعُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ عِنْدَ قُرْبِ ظُهُورِ الْحُجَّةِ مِنَ الْهَرْجِ وَالْمَرْجِ وَانْتِشَارِ الظُّلْمِ وَالْجَوْرِ وَالسَّيِّ وَالنَّهْبِ وَالْقَتْلِ وَالْغَارَةِ وَارْتِفَاعِ الشُّبْهَةِ عَنِ الْخَلْقِ))^{١٦٩} ، وأصرح من ذلك ما جاء في رواية البحار ، عن جابر بن عبدالله ، عن رسول الله (ص) ، قال من كلام فيه بعض طول : ((وَمِنَّا مَهْدِي هَذِهِ الْأُمَّةِ ، إِذَا صَارَتِ الدُّنْيَا هَرْجًا وَمَرْجًا وَتَظَاهَرَتِ الْفِتَنُ وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ وَأَغَارَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَلَا كَبِيرَ يَرْحَمُ صَغِيرًا ، وَلَا صَغِيرَ يُوقِرُ كَبِيرًا ، فَيَبْعَثُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عِنْدَ ذَلِكَ مَهْدِيَنَا التَّاسِعَ مِنْ صُلْبِ الْحُسَيْنِ ، يَفْتَحُ حُصُونِ الضَّلَالَةِ وَقُلُوبًا غَفْلَاءَ ، يَقُومُ بِالَّذِينَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ كَمَا

^{١٦٥} المعجم الأوسط للطبراني: ٢٦٨/٦ .

^{١٦٦} السنة لابن أبي عاصم: ٥١٨ .

^{١٦٧} مسند ابن الجعد: ٣٩٠ .

^{١٦٨} الغيبة للطوسي: ٣٠٢ .

^{١٦٩} شرح أصول الكافي: ٢٥١/٦ .

قُتِمَتْ بِهِ فِي أَوَّلِ الزَّمَانِ وَيَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مُلِثَتْ جَوْرًا^{١٧٠} ، فَاخْتَلَفَ الْمَوْضُوعَانِ كَمَا تَرَى ، فَنَحْنُ رَوَايَةَ الْفَرْقَةَ السَّنِيَّةَ أَنَّ الْهَرَجَ يَكُونُ بَعْدَ مُضِيِّ وَمَوْتِ الْاِثْنِي عَشَرَ ، وَفِي رَوَايَةِ الْإِمَامِيَّةِ أَنَّ الْهَرَجَ قَبْلَ ظُهُورِ الثَّانِي عَشَرَ ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ : ((فَيَكُونُ ظُهُورُ الْفِتَنِ أَوَّلًا يَنْشَأُ عَنْهَا الْهَرَجُ ثُمَّ يَخْرُجُ الْمَهْدِيُّ))^{١٧١} ، **فَإِنْ قِيلَ** : وَلَكِنَّ ذَلِكَ الْهَرَجَ قَدْ يَدْخُلُ وَيَصْحُ فِي الزَّمَانِ الَّذِي بَعْدَ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ ابْنِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ ، فَاتَّفَقَ الْمَوْضُوعَانِ ؟! **قُلْنَا** : ذَلِكَ تَجْوِيزٌ ، بَلَا دَلِيلَ يَصَحِّحُ ، وَلَا يُصَادَرُ هَذَا حُجَّتَنَا وَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ فِي امْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا قَبْلَ دَعْوَةِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ (ع) ، فَقَدْ اتَّفَقَتِ الرِّوَايَاتُ عَلَى الْقَدْرِ الَّذِي يُحْكَمُ فِيهِ بِاخْتِلَافِ الْمَوْضُوعَيْنِ . نَعَمْ ! **فَإِنْ قِيلَ** : بَلْ رَوَيْنَا ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَسْلِيِّ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْعَامِرِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) قَالَ : ((مَا زَالَتِ الْأَرْضُ إِلَّا وَلِلَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ فِيهَا حُجَّةٌ يَعْرِفُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ ، وَيَدْعُو إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَلَا تَنْقُطُ الْحُجَّةُ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَرْبَعِينَ يَوْمًا قَبْلَ الْقِيَامَةِ ، فَإِذَا رُفِعَتِ الْحُجَّةُ أَغْلَقَتْ أَبْوَابُ التَّوْبَةِ ، وَلَمْ يَنْفَعْ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُرْفَعَ الْحُجَّةُ ، أَوْلَئِكَ شِرَارُ مَنْ خَلَقَ اللَّهُ وَهُمْ الَّذِينَ يَقُومُ عَلَيْهِمُ الْقِيَامَةُ))^{١٧٢} ، فَهَؤُلَاءِ هُمْ أَهْلُ الْهَرَجِ وَهُمْ بَعْدَ مَوْتِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ ابْنِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ ، فَاتَّفَقَ الْمَوْضُوعَانِ . **قُلْنَا** : الْحَبْرُ يَنْقُضُ عَقِيدَةَ الْغَيْبَةِ أَوَّلًا فِيهِ : ((مَا زَالَتِ الْأَرْضُ إِلَّا وَلِلَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ فِيهَا حُجَّةٌ يَعْرِفُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ ، وَيَدْعُو إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)) ، وَهَذَا مِنْ اِثْنِي عَشَرَ قَرْنًا غَيْرَ مُتَحَقِّقٍ فِي إِمَامِكُمُ الْغَائِبِ فَلَا هُوَ دَعَا ، وَلَا النَّاسُ سَمِعَتْ دَعْوَتَهُ ، وَلَا هُوَ هَدَى بِعَلَمِهِ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، وَلَا النَّاسُ اهْتَدَوْا بِهِ . ثُمَّ ثَانِيًا : فَإِنَّ ذَلِكَ الْحَمْلَ عَلَى الْاِتِّفَاقِ غَيْرِ صَرِيحٍ مِنَ الْحَبْرِ كَصِرَاحَةِ الْاِتِّفَاقِ فِي ذِكْرِ الْهَرَجِ وَالْمَرْجِ فِي الرِّوَايَةِ السَّنِيَّةِ الْقَرِيبَةِ وَرَوَايَاتِ الْإِمَامِيَّةِ الْقَرِيبَةِ أَيْضًا ، ثُمَّ ثَالِثًا : فَإِنَّ هَذَا الْاِتِّفَاقَ فِي الْمَوْضُوعِ مُرْتَفَعٌ بِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، بِإِسْنَادِهِ : عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ عَنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ((لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا ، حَتَّى يَكُونَ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً مِنْ قُرَيْشٍ ، ثُمَّ يَخْرُجُ كَذَّابُونَ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ ، ثُمَّ تَخْرُجُ عِصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَيَسْتَخْرِجُونَ كَنْزَ الْأَبْيَضِ ، كِسْرَى ، وَآلَ كِسْرَى ، وَإِذَا أَعْطَى اللَّهُ أَحَدَكُمْ

^{١٧٠} بحار الأنوار: ٣٦/٣٠٨.

^{١٧١} فتح الباري: ١٣/١٤.

^{١٧٢} بحار الأنوار: ٦/١٨.

خَيْرًا، فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ، وَأَهْلِهِ، وَأَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ))^{١٧٣} ، ففيه أن بعد مُضي الاثني عشر ، خُرُوجُ كَذَّابِينَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ ، وَهُوَ لَا شَكَّ زَمَنُ الْهَرَجِ ، ثُمَّ بَعْدَ الْكَذَّابِينَ يَكُونُ هُنَاكَ عَزٌّ لِلْإِسْلَامِ ، عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَظْهَرُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ فَيَكُونُ خَيْرٌ كَثِيرٌ حَلَالٌ يَحِثُّ رَسُولُ اللَّهِ (ص) عَلَى أَنْ يَبْدَأَ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ بِإِعْطَاءِ أَنْفُسِهِمْ وَأَهْلِهِمْ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الرَّايَةُ لَتِلْكَ الْعَصَابَةُ هِيَ رَايَةُ هُدًى مَا كَانَ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ (ص) ذَلِكَ ، وَلَبِيتَهُ مِنْ حَالِهِمْ ، بَلْ إِنَّا نَجِدُ حَالِ هَذِهِ الْعَصَابَةِ فِي رَوَايَةِ أُخْرَى لِجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ فِي ذَاتِ السِّيَاقِ وَالْمَعْنَى ، فَيُرْوَى الطَّبْرَانِي ، بِإِسْنَادِهِ ، ثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لَيَقْتَحَنَّ رَهْطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كُنُوزَ كِسْرَى))^{١٧٤} ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا: ((لَيَقْتَحَنَّ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ كَنْزَ آلِ كِسْرَى الَّذِي فِي الْأَبْيَضِ))^{١٧٥} ، فَيَلْزَمُ أَنَّ يَكُونُ الْاِثْنَا عَشَرَ مِنْ مَجْمُوعِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ بَعْدَهُمْ فَتُحْ كُنُوزَ كِسْرَى ، **نعم!** فَظَهَرَ لَكَ أَنَّ مَوْضُوعَ خَبَرِ الْفَرْقَةِ السَّنِيَّةِ فِي الْاِثْنِي عَشَرَ مُغَايِرٌ لِمَوْضُوعِ الْأُتَمَّةِ الْاِثْنِي عَشَرَ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ ، فَالْعَصَابَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي تَأْتِي بَعْدَ مَوْتِ الْاِثْنِي عَشَرَ خَلِيفَةً ، ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَهُمْ كَذَّابُونَ ، فَتَأْتِي تِلْكَ الْعَصَابَةُ الْمُسْلِمَةُ الَّتِي تَسْتَخْرِجُ كُنُوزَ كِسْرَى ، فَهَلْ أَيْضًا الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ الَّذِي يَنْزِلُ مَعَهُ عِيسَى (ع) هُوَ بَعْدَ مَوْتِ أُولَئِكَ الْاِثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً فِي كُتُبِ الْفَرْقَةِ السَّنِيَّةِ ؟! . هُنَا نَجِدُ ابْنَ عَبَّاسٍ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمَا يَقُولُ ، فِيهَا يَرْوِيهِ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمْ ذَكَرُوا عِنْدَهُ اِثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً ، ثُمَّ الْأَمِيرُ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ((وَاللَّهِ إِنْ مِنَّا بَعْدَ ذَلِكَ السَّفَاحُ وَالْمَنْصُورُ وَالْمَهْدِيُّ، يَدْفَعُهَا إِلَيَّ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ))^{١٧٦} ، وَهُنَا تَأْمَلُ كَيْفَ عَدَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمَا مَهْدِي آخِرِ الزَّمَانِ صَاحِبُ عِيسَى (ع) مِمَّنْ يَأْتِي بَعْدَ الْاِثْنِي عَشَرَ خَلِيفَةً ، بِقَوْلِهِ: ((وَاللَّهِ إِنْ مِنَّا بَعْدَ ذَلِكَ)) ، أَيِ بَعْدَ الْاِثْنِي عَشَرَ ، نَعَمْ! فَظَهَرَ لَكَ اخْتِلَافُ الْمَوْضُوعَيْنِ جَلِيًّا عِنْدَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْصَفَ نَفْسَهُ مِنْ نَفْسِهِ ، فَخَبَرَ الْفَرْقَةَ السَّنِيَّةَ الْعَدَدِيَّ يَتَنَاوَلُ مَوْضُوعًا آخَرَ غَيْرَ مَوْضُوعِ الْإِمَامِيَّةِ ، وَلَعَلَّ الْقَارِئَ إِلَى هُنَا يَتَسَاءَلُ وَيَقُولُ فَمَنْ هُمْ مَصَادِيقُ خَبَرِ الْفَرْقَةِ السَّنِيَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَتَمَّةُ الْإِمَامِيَّةِ مَصَادِيقُ ذَلِكَ الْخَبَرِ ، لِأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ مَعَنَا اخْتِلَافُ الْمَوْضُوعَيْنِ فَعَلًا ، وَبِإِذْنِ اللَّهِ نُجِيبُ عَلَى هَذَا السَّوَالِ بِتَفْصِيلٍ قَرِيبًا ، فَقَطِّعْ بَعْدَ أَنْ نَتِمَّ دِرَاسَةُ هَذَا الْمَبْحَثِ بَيَانِ هَلِ الْاِثْنَا عَشَرَ فِي كُتُبِ الْفَرْقَةِ

^{١٧٣} مسند أحمد بن حنبل: ٨٦/٥.

^{١٧٤} المعجم الكبير للطبراني: ٢٢٢/٢.

^{١٧٥} المعجم الكبير للطبراني: ٢٣٤/٢.

^{١٧٦} الفتن لنعيم بن حماد: ٥٢.

السنيّة هم أئمة الإماميّة أم غيرهم ، لأنك متى استحضرت اختلاف الموضوعين بيقين ، توجهت بإنصافك غير منحاز لعاطفتك إلى مباحث أخرى واحتمالات أوسع بأفاق أشمل حول هذا الخبر من كتب المحدثين ، فلا ترجع وأنت تبحث الفقهري لتجعل ذلك الخبر في الاثني عشر في كتب الفرقة السنيّة شاهد لما ترويه الإماميّة غي الاثني عشر أئمتهم ، بل تنطلق إلى الأمام البحثي إن شاء الله .

الدليل الثالث على اختلاف الموضوعين للروايتين السنيّة والإماميّة : ثم إننا نجد في روايات الفرقة السنيّة أنّ أولئك الاثنا عشر ملوك وحكام ، لا أنهم أئمة علم قاعدون ، أو ليس لهم ولاية الأمر والحكم على الرعيّة ، وهذه ليست صفة أئمة الإماميّة التسعة ، فتارة يأتي الخبر بالخلافة : ((إِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَزَالُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً))^{١٧٧} ، وتارة بالأمانة : ((لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ ظَاهِرًا عَلَى مَنْ نَاوَاهُ، لَا يَضُرُّهُ مُخَالِفٌ، وَلَا مُفَارِقٌ، حَتَّى يَمْضِيَ مِنْ أُمَّتِي اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا))^{١٧٨} ، أيضاً نجد في رواية أخرى : ((لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ))^{١٧٩} ، فقله (ص) : ((أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً)) ، يدل على تولي أولئك الخلفاء على الأمة ، ومنه وأصرح منه في التولي والتملك والتأمر ما رواه أبو عوانة ، بإسناده ، عن المسيب بن رافع ، عن جابر بن سمرة ، قال : قال النبي (ص) : ((إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَزَالُ ظَاهِرًا لَا يَضُرُّهُ خِلَافٌ مَنْ خَالَفَهُ حَتَّى يُؤَمَّرَ اثْنَا عَشَرَ مِنْ أُمَّتِي كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ))^{١٨٠} ، فتأمل قوله (ص) : ((حَتَّى يُؤَمَّرَ اثْنَا عَشَرَ)) ، نعم ! ومنه في الولاية والحكم والأمانة ما رواه مسلم في صحيحه ، بإسناده ، عن عبد الملك بن عمير ، عن جابر بن سمرة ، قال : سمعت النبي (ص) يقول : ((لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ثُمَّ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ (ص) بِكَلِمَةٍ خَفِيَّتْ عَلَيَّ ، فَسَأَلْتُ أَبِي مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ص)؟! فَقَالَ: كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ))^{١٨١} ، فتأمل قوله (ص) : ((مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ)) ، نعم ! أيضاً في التملك تأمل رواية أحمد في مسنده ، عن الشعبي ، عن جابر بن سمرة ، قال : خطبنا رسول الله (ص) بعرفات ، فقال : ((لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ عَزِيزًا مَنِيعًا ظَاهِرًا عَلَى مَنْ نَاوَاهُ حَتَّى يَمْلِكَ اثْنَا عَشَرَ كُلُّهُمْ

^{١٧٧} مسند الطيالسي: ١٠٥ .

^{١٧٨} مسند أحمد بن حنبل: ٨٧/٥ .

^{١٧٩} مسند أحمد بن حنبل: ٨٩/٥ .

^{١٨٠} مسند أبي عوانة: ٣٧٢/٤ .

^{١٨١} صحيح مسلم: ١٤٥٢/٣ .

قال فلم أفهم ما بعدُ قال فقلت لأبي ما قال بعدما قال كلهم قال كلهم من قريش^{١٨٢} ، وهُنا تأمل قوله (ص) : ((حتّى يملك)) ، ومنه في الحكم والتوليّ على المسلمين ما يقول أبو الجلد جيلان بن فروة وهو ممّن عاصر ابن عباس ، وله معرفةٌ بالتّوراة ، فيروي محمد بن عبد الله الأنصاري (ت ٢١٥هـ) في كتابه ، بإسناده ، حدّثني أبو بسّطام ، قال: كَانَ أَبُو الْجُلْدِ يَحْلِفُ وَلَا يَسْتَنْبِي أَنْ لَا يَهْلِكَ هَذِهِ الْأُمَّةُ حَتَّى يَحْكُمَ فِيهَا اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، مِنْهُمْ رَجُلَانِ مِنْ رَهْطِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَحْكُمُونَ بِالْهَدْيِ وَدِينِ الْحَقِّ، أَحَدُهُمَا ثَلَاثِينَ، وَالْآخَرُ أَرْبَعِينَ^{١٨٣} ، فهذه ولايةٌ وحُكمٌ على الأُمّةِ مقدّرة بالسّنين ، **نعم!** أيضاً عندما يقرن رسول الله (ص) بين الخلفاء الاثني عشر ، وبين وقوع الهُرج بعدهم ، فهذا يقودنا إلى أنّ لأولئك الخلفاء دورٌ في ضبطِ أمور الرعيّة كحكّامٍ وولاةٍ ومُلوّكٍ يضبطون الاختلاف والافتراق بالقوّة ، لا أتكلّم عن عدل أولئك الحكماء أو الخلفاء هنا ، فقط أشير إلى أنّ الخليفة أو الحاكم العادل أو الجائر قد يمنع حدوث الفتنة الكبرى التي تُسفك فيها الدماء العامّة بين المسلمين ، فيروي أحمد في مُسنده : ((يَكُونُ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ ، قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَاتَّهَتْهُ قُرَيْشٌ ، فَقَالُوا: ثُمَّ يَكُونُ مَاذَا؟ قَالَ: ((ثُمَّ يَكُونُ الْهَرْجُ))^{١٨٤} ، كذلك نجدُ ذلك جليّاً واضحاً في الرواية عن عبد الله بن عمرو موقوفةً ، قال : ((يَا عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً مِنْ كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ ، ثُمَّ التَّقْفُ وَالتَّقَافُ ، لَنْ يَجْتَمَعَ أَمْرُ النَّاسِ عَلَى إِمَامٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ))^{١٨٥} ، فقوله أنّه لن يجتمع أمرُ الناس على إِمَامٍ ينصرفُ إلى الخليفة الحاكم الذي له أمرٌ ونهي على الناس ، وأنّ التّقْفُ والتّقَافُ (القتل والقتال) يحصلُ للناس (الرعيّة) بكثرة الحكماء ، وعدم اجتماع الناس على حاكمٍ واحدٍ ، وهذا معناه صحيحٌ فإنّ دُوِيّلات المسلمين عاشت تناحراً سابقاً وحاضراً لأجل ذلك التّفرق في أهواء الحكماء المتعدّدين ، فكان التّقْفُ والتّقَافُ ، والهَرْج والمَرْج ، والله المُستعان ، **نعم!** والشّاهد أنّ أولئك الخلفاء أو الأمراء الذين جاءت بهم الأخبار السنيّة هم خلفاء حكماء مُلوّك لهم أمرٌ ونهي ومُلْكٌ على الرعيّة والنّاس ، وليست تلك صفة أئمّة الإماميّة في أئمتّهم ، بل إنّهم يصفونهم بالتقيّة والتكتّم ، بل وبعدَم الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر باليد بُغِيّة الخروج على الحاكم الظّالم لإرساء العدل والحُكم في الرعيّة بالسويّة وإقامة الحدود كما قام الأئمّة عليّ والحسن والحسين ، **نعم!** فاتّجه معني خبر

^{١٨٢} مسند أحمد بن حنبل: ٩٣/٥.

^{١٨٣} حديث محمد بن عبد الله الأنصاري: ١٠٥.

^{١٨٤} مسند أحمد بن حنبل: ٩٢/٥.

^{١٨٥} الفتن لنعيم بن حماد: ٥٢.

الفرقة السنية إلى موضوع خلفاء حكام في الناس يضبطون أمرهم ، بينما خبر الإمامية فموضوع آخر مختلف يؤصل لإمامة هداية ونصوص من سابق إلى لاحق ، وإلى غيبة ، وإلى حصول نقف ونقاف وحيرة وافتراق في زمن أولئك الأئمة ، وليس أدل على ذلك إلا ما يحصل بين المسلمين والثاني عشر الغائب موجود لم يمت ولم يمت ، بعكس ما تصفه الروايات السنية وأهل الحديث ، فتأمل ذلك موقفاً ، **نعم!** ثم ينبغي أن نُشير إلى الفرق بين الإمام والخليفة والأمير ، فعلى شرط الزيدية فإن الإمام الشرعي هو خليفة رسول الله (ص) ، وهو أمير المؤمنين ، والإمام الشرعي هو الفاطمي الذي تحققت فيه شروط الفضل والعلم (أربعة عشر شرطاً) مدونة في كتب الأصول ، أو الإمام الذي ثبت فيه النص المحمدي ، ولم يثبت ذلك إلا في الثلاثة عليّ والحسن والحسين (ع) ، **نعم!** فأما الخليفة أو الأمير الذي ليس هو بإمام شرعي ، فهو الذي لم تتحقق فيه تلك الشروط ، أو لم يرد فيه نص بعينه ، فأبو بكر خليفة وأمير وحاكم لا إمام ، وكذلك عمر بن عبدالعزيز ، فأما زيد بن علي فإنه إمام وخليفة وأمير ، والمقتصدون الذين لم يقوموا بالدعوة بالإمامة من أهل البيت (ع) ، كعبدالله المحض ، وزين العابدين ، وداود بن الحسن ، ومحمد الباقر ، وجعفر الصادق صلوات الله عليهم أجمعين ، فهؤلاء أئمة علم ، لا يقال عنهم أئمة شرعيون دُعاة ، ولا يقال خلفاء أو حكام أو أمراء ، فتدبر ذلك موقفاً ، **نعم!** فانصرف خبر الاثني عشر من هذا الدليل إلى الاختلاف بين الموضوعين ، الرواية الاثني عشرية السنية ، والرواية الاثني عشرية الإمامية ، فلا تصلح الأولى شاهدة للثانية ، **نعم!** ويدل عليه أيضاً ويقويه ، ما رواه أبو داود ، عن جابر بن سمرة عن رسول الله (ص) : ((لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً ، كُلُّهُمْ يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ))^{١٨٦} ، فقولُه (ص) : ((كُلُّهُمْ يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ)) ، يصرف الكلام عن أئمة الإمامية فإنهم ما أجمعت الأمة على واحد منهم ، ويصرف المعنى إلى الخلفاء الحكام الأمراء الذين له تملك وتحكم ورعية في الناس ، فكان هذا الخبر يحكي ذلك الزمن الأول الذي كان فيه الخليفة للمسلمين واحداً في أقطار الأرض ، هذا كله على افتراض تصحيحنا لهذا الخبر ، وإلا فهو متضارب ، مجمل ، وسنشير إلى هذا قريباً إن شاء الله .

^{١٨٦} سنن أبي داود: ٥٠٨/٢ .

نعم! أختتم الكلام هنا في هذا المبحث ، بعد أن أثبتنا من هذه الأدلة أن الموضوعين مختلفين ، موضوع خبر الاثني عشر في الرواية السنية ، وموضوع خبر الاثني عشر في الرواية الإمامية ، وأن الرواية الأولى لا تصلح شاهدة للثانية ، وإنما جعلت الإمامية بعد انقطاع الحسن العسكري (ع) بلا ولد ، تلك الدعوى في الولد فجعلوه الإمام الثاني عشر في تعداد أئمتهم ، فوقفوا على ذلك العدد (اثني عشر) لما لم يكن لذلك الإمام بعد أبيه أثر أو ذرية يواصلون بها دعوى النصوص والوصايا من السابق إلى اللاحق ، فتوقفوا عند ذلك الرقم (اثني عشر) ، فقالوا أن الأئمة اثنا عشر فقط ، وقالوا بغيبة ومهدوية الثاني عشر ، ثم وقفوا بعد ذلك الزمن وتلك الحيرة على أخبار الفرقة السنية بوجود خلفاء اثني عشر ، فجعلوا الموضوع واحداً ، وأن ذلك الخبر الذي رواه غيرهم شاهداً بل ودليلاً أصيلاً يعتمدون عليه ، بينما هم كما مرّ معك في الفصل الأول لم يرووه عن رسول الله (ص) قبل عصر الغيبة ، ولم يكن معروفاً معلوماً لكبارهم وفقهائهم وأبناء أئمتهم ، بل لأئمتهم في ذلك الزمان ، بل كان الطريق الوصية والنص من السابق إلى اللاحق ، لو قد صححنا ذلك أصلاً عن سادات بني الحسين وأخيارهم ، والله المستعان ، فالموضوعان مختلفان ، وفي مثل هذه الدققة تزل الأقدام والله المستعان ، ولو كان اليوم بيننا جماعة من تلك الفرق التي قالت بإمامة علي النقي ، وابنه محمد ، لادعوا نفس دعوى الإمامية من خبر الفرقة السنية العددي ، وجعلوه لهم شاهداً ، والله المستعان .

المبحث الثاني : الاثنا عشر هل هم أئمة هدى أم أئمة ضلال ؟!

نعم! وهنا في هذا المبحث ، والقصد البحث عن مدلول ومعنى هذا الخبر على الاثني عشر في كتب الفرقة السنية ، فإنه لا شك أن الباحث والمُدقق والمُحقق سيظهر له من المبحث الأول ترجيح اختلاف الموضوعين بين الروايتين السنية والإمامية في الاثني عشر ، ثم هو بأفقٍ أوسع في البحث سينطلق نحو ذلك الخبر في كتب الفرقة السنية ليعرف وجوهه ومعانيه ومدلوله ، لا يمنع باستصحاب مقارنة الدعوى الإمامية من شاهدة خبر الفرقة السنية لقولهم في الإمامة ، فهنا نظرنا إلى خبر الفرقة السنية في الاثني عشر وتدبرنا ألفاظ الخبر فوجدنا ما يوحي بمعنيين اثنين ، **المعنى الأول** : وهو أن هؤلاء الاثني عشر جاء الحديث النبوي عنهم في معرض المدح لهم والثناء . **والمعنى الثاني** : وهو أن هؤلاء الاثني عشر

جاء الحديث النبوي عنهم في معرض الذم والتشنيع . ثم وجدنا أن نُبّه قبل الاستطراد بأننا في هذا المبحث بإذن الله تعالى سنتناول ذلك مع الباحث ، غير مُتَّيْنِ أي التَّيَجَتَيْنِ ، لأنَّ الزيدية لم ترو هذا الخبر من أصله ، ولم تُصحِّحه ، ولم يأت له ذكرٌ في كلام أئمتها المُتَقَدِّمُون أو المُتَأَخِّرُون بما محله التَّأْصِيل أو التَّصْحِيح وإنما استصحب من المُتَأَخِّرِينَ وبذكر وإحالة إلى غير مصادر الزيدية ، إلا رواية رواها الإمام المنصور عبدالله بن حمزة (ع) في كتابه (الشافي) وسنأتي عليها إن شاء الله ، وهي مُخْتَلَفَةٌ في مضمونها وموضوعها عن خبر الاثني عشر خليفة في كتب المحدثين من الفرقة السنية ، إلا أننا مع الأسف نجد البعض من غير أهل التحقيق يجعل هذه الرواية الزيدية شاهدة لموضوع رواية الإمامية في أئمتهم الاثني عشر ، وهذا تماماً هو عين الخطأ الذي وقعوا فيه عندما جعلوا رواية الفرقة السنية في الثاني عشر خليفة وأميراً شاهدة لموضوع روايتهم في أئمتهم الاثني عشر ، لا نُطِيلُ هنا بما سنفصله في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله ، في المبحث الثالث القريب من هذا الفصل ، نعم! فالرواية من كتب المحدثين من ألفاظها احتملت وجهين ومعنيين ومدلولين ، **الأول** : المدح . **والثاني** : الذم ، نأتي على ذلك بتفصيل هنا لمن يُهمّه أمر هذا الخبر ، وقد حصّل نظره ابتناء اعتقادٍ ما بناءً عليه ، نعم! هذا وقد بنينا موضوع هذا المبحث على معنى الأئمة الذي يدخل فيه الخلفاء والحكام بالمعنى الشرعي أو غير الشرعي ، كما بينا الفرق في آخر المبحث الأول القريب من هذا الفصل .

المعنى الأول في المدح للخلفاء أو الأمراء الاثني عشر :

وهنا قد لا نحتاج إلى مزيدٍ بسطٍ في إثبات هذا المعنى ، لأنّه يتضح المقصود منه ببيان المعنى الثاني ، ففي الخبر الذي رواه مسلم في صحيحه ، بإسناده ، عن عبد الملك بن عُمَيْرٍ ، عن جابر بن سمرة ، قال : سمعت النبي (ص) يقول : ((لا يزال أمرُ الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً ثم تكلم النبي (ص) بكلمة خفيت عليّ ، فسألتُ أبي ماذا قال رسول الله (ص)؟! فقال : كلهم من قُرَيْشٍ))^{١٨٧} ، ففيه أن أمر المسلمين يكون عزيزاً ماضياً في ظل حكم اثني عشر رجلاً خليفة وأميراً ، فهذه صفة مدح وثناء لأولئك الخلفاء والولاة على المسلمين ، وقد يُقال وكذلك خبر التّقاء الاثنا عشر فهو يُفيد المدح والثناء ، وهو ما

^{١٨٧} صحيح مسلم : ١٤٥٢/٣ .

رواه الطبراني ، بإسناده ، عن مجالد ، عن الشعبي ، عن مسروق قال : كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، هَلْ سَأَلْتُمْ نَبِيَّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَمْ يَمْلِكُ هَذِهِ الْأُمَّةُ مِنْ خَلِيفَةٍ ؟ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مُنْذُ قَدِمْتُ الْعِرَاقَ قَبْلَكَ ، سَأَلَنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : ((ائْتَنَا عَشْرٌ ، عِدَّةُ نُبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ))^{١٨٨} ؟! فنقول : أَنَّ الخبرَ فيه عِدَّةُ مَدْلُولَاتٍ ، كما أَنَّهُ ينبغي الوقوفُ عنده عِدَّةُ وَقَفَاتٍ ، نَبِّينَ تِلْكَ الْمَدْلُولَاتِ مِنْ خِلَالِ تِلْكَ الْوَقَفَاتِ ، وَأُمُورٌ تَهْمُ الْبَاحِثَ ، فنقول :

الوقفة الأولى : أَنَّ هذا الخبرَ ضعيفٌ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ إِلَّا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرِ الْهَمْدَانِي فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، قَالَ الْبُخَارِيُّ : ((كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يُضَعِّفُهُ ، وَكَانَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ لَا يَرَوِي عَنْهُ شَيْئًا ، وَكَانَ ابْنُ حَنْبَلٍ لَا يَرَاهُ شَيْئًا يَقُولُ : لَيْسَ بِشَيْءٍ))^{١٨٩} ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : ((لَيْسَ بِشَيْءٍ يَرْفَعُ حَدِيثًا كَثِيرًا لَا يَرْفَعُهُ النَّاسُ ، وَقَدْ احْتَمَلَهُ النَّاسُ))^{١٩٠} ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ : ((لَا يُجْتَنَّبُ بِحَدِيثِهِ))^{١٩١} ، وَقَالَ أُخْرَى : ((ضَعِيفٌ ، وَاهِي الْحَدِيثِ))^{١٩٢} ، وَقَالَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ : ((سُئِلَ أَبِي عَنْ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ : يُجْتَنَّبُ بِحَدِيثِهِ ؟! قَالَ : (لَا)))^{١٩٣} ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ : ((كَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ))^{١٩٤} ، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ : ((لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ))^{١٩٥} ، نَعَمْ ! وَقَدْ وَثَّقَهُ النَّسَائِيُّ ، وَمَرَّةً قَالَ ((لَيْسَ بِالْقَوِيِّ))^{١٩٦} ، وَالبُخَارِيُّ قَالَ عَنْهُ : ((صَدُوقٌ))^{١٩٧} ، وَفِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ أَيْضًا : ((وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ لِعُبَيْدِ اللَّهِ : أَيْنَ تَذْهَبُ ؟! قَالَ : أَذْهَبُ إِلَى وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ أَكْتُبُ السِّيَرَةَ ، يَعْنِي عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُجَالِدٍ . قَالَ [أَيُّ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ] : تَكْتُبُ كَذِبًا كَثِيرًا ، لَوْ شِئْتُ أَنْ يَجْعَلَهَا لِي مُجَالِدٌ كُلَّهَا عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فَفَعَلَ))^{١٩٨} ، نَعَمْ ! وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى الْمُبَازِي الرِّجَالِيَّةِ عِنْدَ مَنْ رَوَى الْخَبَرَ وَهُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ فَتَنَّهُ .

^{١٨٨} المعجم الكبير للطبراني: ١٥٨/١٠ .

^{١٨٩} تهذيب الكمال: ٢٢١/٢٧ .

^{١٩٠} تهذيب الكمال: ٢٢٢/٢٧ .

^{١٩١} تهذيب الكمال: ٢٢٢/٢٧ .

^{١٩٢} تهذيب الكمال: ٢٢٣/٢٧ .

^{١٩٣} تهذيب الكمال: ٢٢٣/٢٧ .

^{١٩٤} تهذيب التهذيب: ٣٧/١٠ .

^{١٩٥} تهذيب التهذيب: ٣٧/١٠ .

^{١٩٦} تهذيب التهذيب: ٣٧/١٠ .

^{١٩٧} تهذيب التهذيب: ٣٧/١٠ .

^{١٩٨} تهذيب التهذيب: ٣٧/١٠ .

الوقفة الثانية : أن الخبر في معنى الخلفاء الملوك ، أو الحكام الذين لهم ولاية وأمارّة على الأمة ، فتجد في الخبر : ((هَلْ سَأَلْتُمْ نَبِيَّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَمْ يَمْلِكُ هَذِهِ الْأُمَّةُ مِنْ خَلِيفَةٍ)) ، فهو في الخلافة والتملك ، وهو يفيد الملك والخلافة والامارة العادلة على الأمة .

الوقفة الثالثة : أن نُبَاء بني إسرائيل، لم يكونوا على تلك الصفة التي حكاها الإمامية عن أئمتهم ، إمام بعد إمام بالنص والوصية ، أو ولد بعد والد ، بل كان أولئك النّبَاء في زمنٍ واحدٍ ، من اثني عشر سبطاً (قبيلة) ينتسب كل سبط إلى ولدٍ من أولاد يعقوب الاثنا عشر ، وكانت مهمة هؤلاء النّبَاء أن يكونوا مسؤولون عن ضبط قبائلهم ، في ظل نبوة موسى (ع) ، وهو قول الله تعالى في النّبَاء : ((وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)) [المائدة: ١٢] ، قال العلامة الطباطبائي من الإمامية في تفسير النّبَاء : ((والظاهر أنهم رؤساء الأسباط الاثني عشر، كانوا كالوُلاة عليهم يتولّون أمورهم فنسبتهم إلى أسباطهم بوجه كنسبة أولي الأمر إلى الأفراد في هذه الأمة لهم المرجعية في أمور الدين والدنيا غير أنهم لا يتلقّون وحيّاً، ولا يُشرّعون شريعة وإنما ذلك إلى الله ورُسوله))^{١٩٩} ، نعم! فكان أولئك النّبَاء ليسوا كصفة أئمة الإمامية ، يتوارثون النّبَاء من بطنٍ واحدٍ ، ولدٌ عن والد بوصية ونص ، قوماً بعد قوم ، بل كانوا في زمنٍ واحدٍ ، من اثني عشر بطناً ، في زمن نبي كالعرفاء والوُلاة على الناس ، نعم! ولعل البعض يتوهم متأثراً بالصوت المرتفع في الخصام والاشتجار الجدلي من ذكر النّبَاء في الخبر أن ذلك ينصرفُ رأساً إلى معنى تلك الدعوى التي ادّعتها الإمامية في أئمتهم ، بينما قد حازّه غير الأئمة من هذه الأمة ، برواية الإمامية ، قال الشيخ ناصر مكارم الشيرازي الإمامي : ((ونقرأ في أحوال النبي (ص) أنّه حين قَدِمَ أهل المدينة في ليلة العقبة لدعوته (ص) إلى منطقة العقبة، أمر الرسول (ص) أهل المدينة لِيَتَخَبَّرُوا مِنْ بَيْنِهِمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا عَلَى عَدَدِ نُبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وبديهي أن مهمة هؤلاء كانت زعامة قومهم ، وليس فقط إخبار النبي بتقارير عن أوضاعهم))^{٢٠٠} ، وهذا أيضاً قد ذكره البحاراني والمجلسي ، فمّا جاء في بحار الأنوار يُخاطب رسول الله (ص) أصحاب بيعة العقبة : ((فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ:

^{١٩٩} تفسير الميزان: ٢٤٠/٥.

^{٢٠٠} تفسير الأمل: ٦٤٠/٣.

أخرجوا إلي منكم اثني عشر نقيباً يكفلون عليكم بذلك، كما أخذ موسى عليه السلام من بني إسرائيل اثني عشر نقيباً، فقالوا: اختر من شئت^(٢٠١)، نعم! فظهر لك أخي القارئ أنّ النّقابة في ذاتها هي أمرٌ معنويّ يقومُ بها عرفاءُ النبي، أو يقومُ بها الأئمةُ الشرعيّون القائمون بالدعوة، أو يقومُ بها عرفاءُ الإمام الشرعي القائم، أو عرفاءُ الحاكم العادل، لا أنّ النّقابة تستلزمُ عصمةً ونصوصاً وتلك الصّفة التي تقولُ بها الإماميّة في أئمتهم الاثني عشر، ثمّ الخبر لم يأت ليُطابق ماهيّة النّقابة لأصحاب موسى (ع)، بل جاء ليُخبر عن عدّةٍ وعددٍ هم اثنا عشر، قال: ((اثنَا عَشَرَ، عِدَّةُ نَقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ))، فكان معنى الخبر أنّه سيملكُ هذه الأئمة اثنا عشر خليفةً تماماً كوجه رواية جابر بن سمرة، فتأمّل، بل لو كان المدلول هو من ماهيّة النّقابة فإنّ ذلك أظهر في المخالفة على الماهيّة التي قالتها الإماميّة في أئمتهم، بل إنّ الزيدية ستنازعُ تلك الماهيّة بقوة في الدلالات، فالزيدية تقولُ أنّ ذرية النبي (ص) انتشرت من اثني عشر سبطاً (قبيلة) من ذرية الحسن والحسين، وأنّ الإمامة جائزة في جميع الاثني عشر سبطاً، بشروط الفضل والعلم، وذلك أشبه بالميثاق الذي شدّد الله فيها على بني إسرائيل في الآية، بينما حصرت الإماميّة الإمامة في عددٍ معيّن من نسلٍ واحدٍ دوناً عن نسل الإمام الحسن (ع)، بل دوناً عن بقية نسل الإمام الحسين (ع) كزيد بن علي، ومحمّد بن جعفر الصادق، وإبراهيم بن موسى الكاظم، وغيرهم من سادات بني الحسن والحسين، نعم! ثمّ الزيدية تقولُ أنّ الله تعالى قد نصّ نصّاً عاماً، واصطفى اصطفاءً عاماً، تلك الذرية المحمدية المنتشرة من اثني عشر من أبناء الحسن والحسين كما في حديث الثقلين، وخبر السفينة، وأمثالها، كما أنّ الله تعالى نصّ واصطفى ذرية إبراهيم (ع) نصّاً واصطفاءً عاماً، فالإمامة فيهم إلى يوم الدين، مُخصّصة في شرعنا بأهل بيت محمد صلوات الله عليهم أجمعين، بقية آل إبراهيم، نعم! وسيأتي لهذا الكلام في انتشار الأسباط من الاثني عشر تفصيل في المبحث الثالث القريب من هذا الفصل، ومن أراد الاستزادة عن معاني الاصطفاء العام والخاص فنحيله بتفصيل إلى مبحثنا (الاصطفاء من كتاب الله تعالى)، ومبحثنا (دلائل الإمامة من القرآن)، والأصل الرجوع إلى مصنّفات الأئمة عليهم السلام، نعم! فكان خبر النّقابة أكثر انطباقاً على الزيدية منه على الإماميّة، وبالدليل المتفق بيننا وبينهم وهو حديث الثقلين والسفينة في معناها العام، ولا تُخصّص هم في الاثني عشر اسماً، إلّا روايتهم في النص التي انفردوا بها

^{٢٠١} بحار الأنوار: ١٣/١٩، حلية الأبرار للبحراني: ٩٣/١.

دوناً عن الأمة كما حققنا في هذه الرسالة ، وكما سنحقق إن شاء الله ، وهو موضوع لا يصح مُخْتَلَقٌ ، سلفهم قبل غيرهم لم يكونوا يعرفونه فضلاً عن غيرهم من الشيعة والأمة ، وخبر العدد للخلفاء الاثني عشر من كُتُب الفرقة السنية قد وقفنا عليه ووقفنا على عدم شهاديته لموضوع النص على إمامة الاثني عشر أئمة الإمامية ، بل إن له موضوعاً آخر كما بينا من وجوهه ، وكما سنبين إن شاء الله ، نعم ! عليه فخر النّقباء من سياق الرواية إنّما يُؤَصِّل لعددٍ لو سلّمنا بصحّته أساساً .

الوقفة الرابعة : وقد فقهت ما جاء في الوقفات الثلاث السابقة ، فإنّ الاعتماد على مثل هذا الخبر عن ابن مسعود في النّقباء لتأصيل أو بناء عقيدة في الخلفاء الاثني عشر في كُتُب الفرقة السنية ، كعقيدة النص والعصمة ، فإنّك لاشكّ صاحب عاطفة ، وإلاّ فبين الاعتماد عليها وتأصيل العقائد ما بين جابلق وجابلص ، والله المستعان .

نعم ! فظهر لك أخي القارئ معنى المدح من خبر الاثني عشر في كُتُب الفرقة السنية ، وعليه تُقرأ بقية الأخبار المشابهة لرواية مُسلم السابقة : ((لا يزال أمر الناس ما ضيماً ما وليهم اثنا عشر رجلاً)) ، وأن وجهها المدح والثناء لأولئك الخلفاء ، ومثلها ما رواه أحمد بن حنبل ، بإسناده ، عن عامر ، عن جابر بن سمرة السوائي ، قال : سمعت رسول الله (ص) يقول في حجة الوداع : ((إنّ هذا الدين لن يزال ظاهراً على من ناواه لا يضربه مخالف ولا مفارق حتى يمضي من أمي اثنا عشر خليفة قال ثم تكلم بشيء لم أفهمه فقلت لأبي ما قال قال كلهم من قرشي))^{٢٠٢} ، وأمثالها من الألفاظ .

المعنى الثاني في الدّم للخلفاء أو الأمراء الاثني عشر :

نعم ! وبمعنى الدّم فذلك يتطلّب مزيد تدبّر في ألفاظ خبر الاثني عشر ، ثم يتطلّب مزيد إثبات بأدلة من خارج ذلك الخبر تقوي هذا المعنى (الدّم) ، فأما الدلالة على معنى الدّم من ألفاظ خبر الاثني عشر في كُتُب الفرقة السنية ، فمن ذلك ما رواه أحمد بن حنبل بإسناده : عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمْرَةَ قَالَ : جِئْتُ أَنَا وَأَبِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ : ((لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ صَالِحًا حَتَّى

^{٢٠٢} مسند أحمد بن حنبل: ٨٧/٥.

يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا))^{٢٠٣}، فالخبر يحتمل الذم لهؤلاء الاثني عشر، ولا معنى لتجاهل هذه المعاني ونحن نبحث جادّين عن معنى ومدلول خبر الاثني عشر، حتّى وإن كانت أيضاً في ذاتها مُحتملة المدح، أو غير صريحة في الذم، إلا أنّ الغرض الشمولية في البحث ليقف الباحث والناظر على ما قد يجعل نظرتَه أكثر حدةً وهو يستقرئ أو يتّجه للفصل في رحلته البحثية، نعم! فهذا الأمر من الخبر لن يزال (سبقي) صالحاً إلى أن يكون ويتولّى اثنا عشر أميراً، وعندها لن يكون ذلك الأمر صالحاً، فـ (حتّى) هنا بمعنى (إلى)، وبعدها (أنّ) المضمرة وجوباً ولذلك انتصب الفعل المضارع بعدها (يكون)، فيكون تقدير الكلام: لا يزال هذا الأمر صالحاً إلى أن يكون اثنا عشر أميراً، فإذا كان الاثنا عشر، فلن يعود الأمر صالحاً، فهؤلاء الاثنا عشر مذمومون لا ممدوحون، بهم لن يكون ذلك الأمر صالحاً، ومثاله لو قال قائل: لن تزال هذه القرية سالحة حتّى يكون خمسة أمراء، لن تزال هذه القرية سالحة إلى أن يكون خمسة أمراء، فإذا وجد هؤلاء الخمسة فإنّ أمر القرية لا يكون صالحاً، تماماً كقول رسول الله (ص): ((إِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ الدُّخَانُ، وَالْدَّجَالُ، وَالْدَّابَّةُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا..الخبر))^{٢٠٤}، فإنّ الساعة لا تقوم إلى أن يكون عشر آيات، فإذا كانت العشر الآيات فإنّ الساعة ستقوم، وكذلك في خبر الاثني عشر، فإنّ الأمر سبقي صالحاً إلى أن يكون اثنا عشر أميراً، فإذا كان الاثنا عشر أميراً فإنّ الأمر لا يكون صالحاً، سيتبدّل الحال بعد الكون للاثني عشر، كما تبدّل حال الزمان بعد الكون للآيات والعلامات، فتأمل، ثم تأمل هذا اللفظ لخبر الاثني عشر، يروي أحمد، بإسناده، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ((لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ مَاضِيًا حَتَّى يَقُومَ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا))^{٢٠٥}، فهو كالسابق يفيد (يحتمل) ذمّاً، فالأمر يكون ماضياً إلى أن يقوم اثنا عشر أميراً، عند ذلك لا يكون الأمر ماضياً، فهذه صفة ذم للاثني عشر بهم يتلّم الدين، ومنه ما رواه أبو عوانة، بإسناده، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَزَالُ ظَاهِرًا لَا يَقْضُرُهُ خِلَافٌ مَنْ خَالَفَهُ حَتَّى يُؤَمَّرَ اثْنَا عَشَرَ مِنْ أُمَّتِي كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ))^{٢٠٦}، فالخبر يفيد (يحتمل) ذمّاً أيضاً، فإنّه متى أمّر الاثنا عشر فإنّ الدين لا يكون ظاهراً، ومنه ما رواه الطبراني

^{٢٠٣} مسند أحمد بن حنبل: ٩٧/٥.

^{٢٠٤} مسند الطيالسي: ١٤٣.

^{٢٠٥} مسند أحمد بن حنبل: ٩٨/٥.

^{٢٠٦} مستخرج أبي عوانة: ١٤٥/٨.

، بإسناده ، سَمِعْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عُمَيْرٍ ، يُحَدِّثُ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ((لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي مُسْكَةٍ وَفِي عَلِيَاءَ حَتَّى يَمْلِكَ اثْنَا عَشَرَ مِنْ قُرَيْشٍ))^{٢٠٧} ، وهذا الخبر يُفِيدُ ذِمًّا ، فَإِنَّهُ مَتَى تَمَلَّكَ اثْنَا عَشَرَ مِنْ قُرَيْشٍ لَمْ يُعَدِ الْأَمْرُ فِي مُسْكَةٍ وَعَلِيَاءَ ، وَمِنْهُ مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَبِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ((لَا يَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ مُسْتَقِيمٌ أَمْرُهَا حَتَّى يَكُونَ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً)) ، ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً خَفِيَّةً ، فَقُلْتُ لِأَبِي : مَا قَالَ ؟ قَالَ : «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»^{٢٠٨} ، وهذا يُفِيدُ (يَحْتَمِلُ) ذِمًّا ، فَإِذَا كَانَ اثْنَا عَشَرَ فَإِنَّ أَمْرَ الْأُمَّةِ لَا يَكُونُ مُسْتَقِيمًا ، وَالْأَلْفَاظُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ مِنْ طُرُقِ رَوَايَةِ الْخَبَرِ فِي الْمَصْنُفَاتِ ، فَأَكْتَفِي بِمَا سَبَقَ ، وَعَلَى الْمَهْتَمِّ مُطَابَقَةَ الْحَالِ بِمَا يَقِفُ عَلَيْهِ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْمِثَالَةِ بِجِدِّهَا كَمَا قُلْنَا فِي احْتِمَالِ إِفَادَةِ الدِّمِّ ، وَمَتَى احْتِمَلِ الْمَعْنِيَنِ الْمَدْحُ فِي وَالدِّمُّ فِي الْخَبَرِ الْوَاحِدِ ، لَمْ يُجْزِ الْاحتِجَاجُ بِالْخَبَرِ لَوَجْهِ دُونَ الْآخَرِ ، إِلَّا بِمَرَجَّحَاتٍ ، ثُمَّ يَبَيِّنُ ذَلِكَ فِي هَذَا الْخَبَرِ وَبَيْنَ الْقَطْعِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَاحِدِ مَرَّاحِلًا .

نعم! بعد أن أتينا من ألفاظ خبر الاثني عشر من كتب الفرقة السنية ما يُفِيدُ معنى الدِّمِّ ، نَأْتِي بِمَا يَرْجَحُ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ أَخْبَارٍ وَأَدَلَّةٍ أُخْرَى ، عِنْدِي أَنَّهَا سُتْسَاهَمُ كَثِيرًا بِالتَّبَعِ وَالِاسْتِقْرَاءِ فِي الْوُقُوفِ عَلَى أَطْرَافٍ وَمَعَانِي هَذَا الْخَبَرِ ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ ، بِمُشَابَهَةِ لَفْظِيَّةٍ كَبِيرَةٍ لِأَوَّلِ خَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ الْمُرُوي عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، فَيُرْوَى ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ((لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ قَائِمًا بِالْقِسْطِ حَتَّى يَكُونَ أَوَّلُ مَنْ يَثْلُمُهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ))^{٢٠٩} ، فَفِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ الْأَمْرَ سَيَكُونُ قَائِمًا بِالْقِسْطِ صَالِحًا حَتَّى يَكُونَ أَوَّلُ عَدَمِ صِلَا حِهِ وَثَلْمِهِ عَلَى يَدِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْأَوَّلُ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ ، هُوَ أَوَّلُ الْإِثْنِي عَشَرَ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي زَمَانِهِمُ الدِّينُ صَالِحًا ، وَلَا أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ عَزِيزًا مُنِيعًا ، أَلَيْسَ ذَلِكَ بَوَارِدًا ؟! . بَلْ هُوَ أَلْيَقُ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، خُصُوصًا وَأَنَّ الْخَبَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) فِيهِ : ((أَوَّلُ مَنْ يَثْلُمُهُ)) ، فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى ثَانٍ وَثَالِثٍ وَرَابِعٍ وَآخَرُونَ سَيُثْلَمُونَ الدِّينَ ، رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ((أَوَّلُ مَنْ يَكْدُلُ سُنَّتِي

^{٢٠٧} المعجم الأوسط للطبراني: ١١٥/٢.

^{٢٠٨} المعجم الكبير للطبراني: ١٩٧/٢.

^{٢٠٩} الفتن لنعيم بن حماد: ١٦٧.

رَجُلٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ))^{٢١٠} ، وتبديل الستة تبديل الدين ، وروى أحمد بن حنبل ، بإسناده ، أَخْبَرَنِي جَدِّي سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ((هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ)) ، قَالَ مَرْوَانُ [بن الحكم] : وَهُوَ مَعْنَا فِي الْحَلَقَةِ قَبْلَ أَنْ يَلِيَ شَيْئًا ، فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، غِلْمَةً ، قَالَ : أَمَا وَاللَّهِ لَوْ أَشَاءُ أَنْ أَقُولَ بَنِي فُلَانٍ وَبَنِي فُلَانٍ لَفَعَلْتُ قَالَ : فَقُمْتُ أَخْرَجُ أَنَا مَعَ أَبِي ، وَجَدِّي إِلَى مَرْوَانَ بَعْلَمًا مُلْكُوا ، فَإِذَا هُمْ يُبَايِعُونَ الصَّبِيَّانَ مِنْهُمْ ، وَمَنْ يُبَايِعُ لَهُ ، وَهُوَ فِي خِرْقَةٍ قَالَ لَنَا : هَلْ عَسَى أَصْحَابُكُمْ هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا الَّذِينَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرُ أَنَّ هَذِهِ الْمُلُوكَ يُشَبِّهُ بَعْضُهَا بَعْضًا))^{٢١١} ، وَهِيَ تَأْمَلُ وَجْهَ الْمِشَابَهَةِ الْكَبِيرَ بِخَبَرِ الْإِثْنِي عَشَرَ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، وَأَنَّ أَوْلَئِكَ كُلَّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ ، خُلَفَاءُ أَمْرَاءَ يَتَمَلَّكُونَ وَيَتَوَلَّوْنَ ، وَتَأْمَلُ وَجْهَ الدِّمِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ ذَلِكَ الْخَبَرِ ، وَمَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ هُوَ أَبُو الْجَبَابِرَةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَأَبْنَاؤُهُ خُلَفَاءُ وَأَمْرَاءُ عَلَى الْأُمَّةِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، رَوَى نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ ابْنِ مَوْهَبٍ ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي جَالِسٍ وَعِنْدَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ فِي حَاجَتِهِ ، فَلَمَّا أَذْبَرَ قَالَ مُعَاوِيَةُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ((إِذَا بَلَغَ بَنُو الْحَكَمِ ثَلَاثِينَ رَجُلًا اتَّخَذُوا مَالَ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَهُمْ دُولًا ، وَعِبَادَهُ خَوَلَا ، وَكِتَابَهُ دَعَلًا)) ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : اللَّهُمَّ نَعَمْ ، ثُمَّ إِنَّ مَرْوَانَ رَدَّ عَبْدَ الْمَلِكِ إِلَى مُعَاوِيَةَ فِي حَاجَتِهِ ، فَلَمَّا أَذْبَرَ عَبْدَ الْمَلِكِ قَالَ مُعَاوِيَةُ : أُنَشِّدُكَ بِاللَّهِ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ هَذَا فَقَالَ : ((أَبُو الْجَبَابِرَةِ الْأَرْبَعَةِ)) ؟ قَالَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ ادَّعَى مُعَاوِيَةُ زِيَادَ بْنَ عُبَيْدٍ))^{٢١٢} ، وَرَوَى الْبَغْدَادِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : أَلَمْ يَكُنْ فِيمَا يَقْرَأُ : ((قَاتِلُوا فِي اللَّهِ فِي آخِرِ مَرَّةٍ كَمَا قَاتَلْتُمْ فِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ)) قَالَ : مَتَى ذَلِكَ ؟ قَالَ : إِذَا كَانَتْ بَنُو أُمَيَّةَ الْأَمْرَاءَ ، وَبَنُو مَخْزُومٍ الْوُزَرَاءَ))^{٢١٣} ، وَفِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ : ((وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَرَأَ : وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ كَمَا جَاهَدْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ . فَقَالَ عُمَرُ مِنَ الَّذِي أَمَرْنَا بِجِهَادِهِ ؟ فَقَالَ قَبِيلَتَانِ مِنْ قُرَيْشٍ مَخْزُومٌ وَعَبْدُ شَمْسٍ))^{٢١٤} ، وَيُرْوَى ابْنُ عَسَاكِرَ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، قَالَ : أَقْبَلَ مَرْوَانُ يَوْمًا فَوَجَدَ رَجُلًا وَاضِعًا وَجْهَهُ عَلَى الْقَبْرِ ،

^{٢١٠} مصنف ابن أبي شيبة: ٢٦٠/٧.

^{٢١١} مسند أحمد بن حنبل: ٣٢٤/٢.

^{٢١٢} الفتن لنعيم بن حماد: ٧٣.

^{٢١٣} تاريخ بغداد: ٤٠٨/١٤.

^{٢١٤} تفسير الطبري: ٢٦٧/١٧.

فَقَالَ: [أَتَدْرِي مَا تَصْنَعُ؟ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ فَإِذَا هُوَ أَبُو أَيُّوبَ [الْأَنْصَارِيَّ]، فَقَالَ: نَعَمْ، جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَرَأَيْتُ الْحَبْرَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ((لَا تَبْكُوا عَلَى الدِّينِ إِذَا وَلِيَهُ أَهْلُهُ، وَلَكِنْ ابْكُوا عَلَيْهِ إِذَا وَلِيَهُ غَيْرُ أَهْلِهِ))^{٢١٥}، فَمَرُّوا وَذَرِيَّتُهُ وَمَنْ تَوَلَّى مِنْ بَنِي أُمِّيَّةَ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْأَمْرِ الَّذِي يَعْلَمُو بِهِ وَيَعْتَزُّ وَيُظْهَرُ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا حُكَّامُ أُمَرَاءِ مُلُوكٍ ظَلَمُوا الدِّينَ وَأَهْلَهُ، نَعَمْ! وَأُظْهَرَ وَأُدِّلَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ مِنْ ذِمِّ الْاِثْنِي عَشَرَ الْمُلُوكِ الْخُلَفَاءِ الْأُمَرَاءِ، مَا رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ((يَكُونُ بَعْدَ عُثْمَانَ اثْنَا عَشَرَ مَلِكًا مِنْ بَنِي أُمِّيَّةَ))، قِيلَ لَهُ: خُلَفَاءُ؟ قَالَ: ((بَلْ مُلُوكٌ))^{٢١٦}، قُلْتُ: أَيُّ لَيْسُوا بِخُلَفَاءِ شَرْعِيِّينَ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يُسَمَّوْا خُلَفَاءَ لِمَكَانِ الْوُقُوفِ مَكَانِ الْخِلَافَةِ وَالْحُكْمِ فَذَلِكَ لِعُيُوبٍ لَا شَرْعِيٍّ، نَعَمْ! وَهَذَا الْخَبَرُ ظَاهِرٌ فِي الْمُرَادِ مِنْ تَأْصِيلِ هَذَا الْمَعْنَى الْمُحْتَمَلِ مِنْ خَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ خَلِيفَةَ الْمُرُوءِيِّ عَنْ طَرِيقِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، نَعَمْ! وَفِي هَذَا الْمَعْنَى رَوَى الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: ((إِنِّي أُرِيتُ فِي مَنَامِي كَأَنَّ بَنِي الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ يَتَزَوَّنَ عَلَى مَنِيرِي كَمَا تَتَزَوُّ الْقِرَدَةُ)) قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَجْمِعًا ضَاحِكًا حَتَّى تُؤْفَى))، قَالَ الْحَاكِمُ: ((هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُجَرِّجَاهُ))^{٢١٧}، وَفِي كِتَابِ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهَلَالِيِّ عِنْدَ مَنْ اعْتَدَّ بِهِ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ يَقُولُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع): ((وَاللَّهِ لَقَدْ أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعَرَّفَنِي أَنَّهُ رَأَى عَلَى مَنِيرِهِ اثْنِي عَشَرَ رَجُلًا، أُمَّةٌ ضَلَالٍ مِنْ قُرَيْشٍ يَصْعَدُونَ مِنْبَرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَيَنْزِلُونَ عَلَى صُورَةِ الْقُرُودِ، يَرُدُّونَ أُمَّتَهُ عَلَى أَدْبَارِهِمْ عَنْ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ. قَدْ خَبَرَنِي بِأَسْمَائِهِمْ رَجُلًا رَجُلًا، وَكَمْ يَمْلِكُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ. عَشْرَةٌ مِنْهُمْ مِنْ بَنِي أُمِّيَّةَ وَرَجُلَانِ مِنْ حَيٍّ مُخْتَلَفَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ، عَلَيْهِمَا مِثْلُ أَوْزَارِ الْأُمَّةِ جَمِيعًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمِثْلُ جَمِيعِ عَذَابِهِمْ))^{٢١٨}، وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع): ((أَمَّا إِنْ مُعَاوِيَةَ وَابْنَهُ سَيْلِيَّانَ بَعْدَ عُثْمَانَ، ثُمَّ يَلِيهِمَا سَبْعَةٌ مِنْ وَلَدِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ تَكْمِلَةَ اثْنِي عَشَرَ إِمَامًا ضَالَّةً))^{٢١٩}، نَعَمْ! وَفِي هَذَيْنِ النُّقْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ تَجَدُّ

^{٢١٥} تاريخ مدينة دمشق: ٥٧/٢٤٩.

^{٢١٦} الفتن للنعمان بن حماد: ٥٣.

^{٢١٧} المستدرک علی الصحیحین: ٤/٥٢٧.

^{٢١٨} كتاب سليم بن قيس: ٣٠٣.

^{٢١٩} كتاب سليم بن قيس: ٢١٢.

صفة وعدد أولئك الاثنا عشر ، فهم أصحاب مُلكٍ وتولُّ وأمارَة ، وهذا يشهد لصفة أولئك الاثنا عشر في خبر الاثني عشر المروي عن طريق جابر بن سَمُرَة ، فاحتمل هذا الوجه في الذم وهذه الأخبار والأدلة أن تكون تأويلاً وتفسيراً لخبر الاثني عشر وأنه ليس مُطلقاً في المدح ، ومتى تطرّق الاحتمال ، ارتفع الاحتجاج ، يقوي ذلك الاحتمال أمورٌ تصرفُ معنى خبر الاثني عشر خليفةً وأميراً عن ذلك المعنى الذي تعتقده الإمامية في أئمتها وأن الخبر شاهدٌ لهم في دعواهم ، منها:

الأمر الأول : أن خبر الاثني عشر خليفةً وأميراً في كتب المحدثين من الفرقة السنية مجملٌ ، والمجمل لا يُحتج به ، كيف لو كان الأمر اعتقاداً .

الأمر الثاني : لا يستطيع الإمامي مجرّداً عن رواياته في تخصيص أئمته الاثني عشر أن يقطع بصفة مدح ، أو ذم لأولئك الاثنا عشر ، وهو ينظر جميع متون الخبر في المصادر الحديثية السنية ، بل إنه لو حمل الخبر على المدح ، أو لم يحتمل للخبر إلاّ وجهاً واحداً وهو المدح ، فإنه لن يقطع بعصمة أولئك الاثنا عشر من ذلك الخبر ، لأن الدين والعزة له قد يقوم بها الحكّام العدول وهم غير معصومين ، ولا منصوص عليهم ، ولا أئمة ، ولا أنبياء ، وكذلك قد يرى بعضهم في الإمام الحُميني !.

الأمر الثالث : أن الإمامي لا يستطيع أيضاً أن يقطع من خبر الاثني عشر خليفةً أو أميراً متى حمّله على المدح للاثني عشر ، أن يقول أن أولئك الخلفاء أو الأمراء لابد أن يكونوا من بطنٍ واحدٍ ، من نسل أمير المؤمنين (ع) ، واحدٌ بعد واحدٍ ، إلى ذلك الثاني عشر المهدي ابن الحسن العسكري ، لأن خبر جابر بن سَمُرَة وأخبار المحدثين لا تدل على ذلك من قريبٍ ولا بعيدٍ ، بل ولا غيره من المصادر السنية ، إلا أن تكون روايات في فرائد السمطين ، وينايع المودة للقندوزي ، ثم هذه الأخبار أصلها منقول عن الإمامية ومُحدثيها كالشيخ الصدوق وغيره وستأتي في الفصل الثالث ، نعم! ومثل هذه الأخبار فلا تكون أخباراً من خارج البيت الإمامي ، بل من داخله وبرجاله ، نعم! فبقي الخبر على أصله مجرّداً مجملاً في الاثني عشر ، وهنا كما ترى فإن الاحتمالات تتخلل هذا الخبر ، بل الاحتمالات الكثيرة ، ثم احتمال ثالث قد يقول به قائل فيقول أن الخلفاء الاثني عشر صفتهم المدح والثناء من جهة أن الحكم في زمانهم واحدٌ في أقطار الإسلام ، خلافةً واحدةً ، ووجه العزة إنما هو مُقابل الكفار وبلاد الكفر ، عزة الثغور ، لا أن العزة

والمدح والثناء في ذات الخلفاء إذ قد يكونوا فسقة ، لذلك احتَمَل البعض إدخال خلفاء بني أمية في الاثني عشر مع إيمانهم بأن معنى خبر الاثني عشر هو معنى المدح ، فاتَّجه المدح ، لحماية الثَّغر وحوزة المُسلمين ، دوناً عن فسق ذات الخليفة أو الأمر أو وجود ظلم داخل خلافته ، وهذا واردٌ لمن احتمله أو قال به ، فالخبر مُجَمَّل كما ترى ، ولذلك احتَمَل فيه المُحتَمِلون من أهل النَّظر ، فلا وجه لمُصادرة احتمال الدِّم ، أو توجيه هذا الخبر كشاهد لا ينطبق إلا على دعوى الإمامية فقط! . **فإن قيل** : ولكننا لا نجد لهذا الخبر مصداقاً أو أحدٌ عدَّد الاثني عشر خليفة ، إلا الإمامية ، فلا يصح أن يكون معاوية وابنه ، ومروان وأبناؤه من الاثني عشر؟! . **قلنا** : تلك الدعوى بانحصار المصاديق في الاثني عشر أئمتكم ، وكذلك عدم التصحيح ذلك لدخول معاوية وابنه ، ومروان وأبناؤه ، إنما هو مبني على احتمالكم من مجمل الخبر ، واحتمالكم من الخبر هو الدلالة على اثني عشر خليفة أو أميراً معصوماً منصوباً عليهم الدين ، ولكن هذا الاحتمال منكم إنما كان بناؤه وموجبه ليس ذات خبر الاثني عشر في كتب الفرقة السنية ، وإنما موجب ذلك الموضوع لخبر الاثني عشر إماماً أئمتكم من مصادركم خاصتكم ، إلا إن كنتم تقطعون على أن خبر الاثني عشر في كتب الفرقة السنية لا يحتمل إلا معنى واحتمالاً ووجهاً واحداً وهو إمامة معصومين منصوبين عليهم ، دوناً عن الاحتمالات التي ذكرناها ، وهذا قول الجاهل والمتهوك ونعيذكم الله منه ، **نعم** ! فظهر أن تعدادكم أو توهمكم عدم وجود المصاديق إلا على قول الإمامية لأولئك الاثنا عشر ، إنما هو توهم وغلط ، لأن الخبر بإجماله إن احتمل من ألفاظه من الأخبار الأخرى التي أتينا بها معنى الدِّم فلا معنى لحصركم المصاديق في أئمتكم ، إذ ليس أئمتكم بصفة الدِّم هذه ، أيضاً إن احتمل الخبر بإجماله معنى المدح ، ثم اتَّجه لمعنى عزّة الثَّغر ، وكون الخليفة على المسلمين واحداً ، لم تتعدّد بلاد الإسلام تحت عدّة خلفاء وأمرأ فتضعف ، دوناً عن معنى العزّة من أفعال ذات القائم بالخلافة ، فهنا أيضاً لا معنى لحصركم المصاديق في أئمتكم ، إذ ليس أئمتكم بصفة عزّة الثَّغر هذه ، فهم لم يملكوا ولم يتولّوا على المسلمين ، صلوات الله وسلامه عليهم فإنما هم عيون الأمة مع إخوانهم وبني عموميتهم من سادات بن الحسن والحسين لولا مقام البيان لأصل مقال الأتباع لا المتبوعين ، **نعم** ! أيضاً إن احتمل الخبر بإجماله أن يكون المعنى حكام عدول بغير صفة العصمة والنص ، فهنا أيضاً لا معنى لحصركم المصاديق في أئمتكم ، إذ ليس أئمتكم بصفة عدم العصمة أو عدم النص عندكم ، إلا أنه قد يرُدُّ تساؤلٌ **فيقال** : إن

كَانَ هَذَا هُوَ الاحْتِمَالُ والمُدْلُولُ من خبر الاثني عشر ، فَمَنْ هُم هَؤُلَاءِ الْحُكَّامُ الاثنا عشر العُدُولُ ، فنحنُ لم نَعْلَمْ إِلَّا بنو أميَّة وبنو العباس في ظُلْمِهِمْ ؟! . **فَنَقُولُ** : أَنَّ النَّظَرَ بمنظار الاختزال للاثني عشر بمعنى التَّبَاعِ واحدٌ بعد واحدٍ ، هذا لا دليل عليه ، إِلَّا دَلِيلُ الإماميَّةِ في النَّصِّ على أنَّهم وهذا خارجٌ عن خبر الفرقة السنيَّة ، ودعوى انفردوا بها ، والمقام هُنَا مقام مناقشة خبر الفرقة السنيَّة عن جابر بن سُمرة فإنه لا يدلُّ على هذ التَّبَاعِ لأولئك الاثنا عشر لو صحَّ هذا الاحتمال في معنى الحُكَّام العُدُولُ ، عليه فقد يكون هَؤُلَاءِ الخُلَفَاءُ الاثنا عشر مُتَفَرِّقُونَ من زَمَنِ رسول الله (ص) إلى يوم القِيَامَةِ ، والزَيْدِيَّةُ هَا فِي أُمَّتِهَا الخُلَفَاءُ الأُمَرَاءُ الشرعيُّون القائمون بالأمر والمعروف والنهي عن المنكر ما يقوم بهذا الاحتمال من معنى خبر الاثني عشر ، فَأُثْمَتُهُمْ ومُحْتَسِبُهُمْ على تلك الصِّفَةِ في بلاد أهل الإسلام المغرب والجيل والدَّيْلَمِ وطبرستان واليمن وغيرها . **فَإِنْ قِيلَ** : وَلَكِنْ أُمَّةُ الزَيْدِيَّةِ أَكْثَرُ من اثني عشر ؟! . **قُلْنَا** : لا يُشْتَرَطُ دُخُولُ كُلِّ دَعْوَاتِ الأُمَّةِ ، بل يدخل فيها تلك الدَّعَوَاتُ التي كان لها أَثَرٌ بَيِّنٌ واضحٌ مُثْمَرٌ في تغيير أحوال البلاد والعباد وحملهم على مِنهاجِ النبوة ، وذلك لِمَا توفَّر لأولئك الأُمَّةِ من الظُّروفِ ما لم يتوفَّر لغيرهم ، إذ توفَّرَ للإمام الهادي إلى الحقِّ يحيى بن الحسين (ع) ما لم يتوفَّر للإمام يحيى بن عبدالله بن الحسن (ع) . **فَإِنْ قِيلَ** : فَسَمَّوْا لَنَا اثْنِي عَشَرَ إِمَاماً زَيْدِيّاً على تلك الصِّفَةِ التي ذكرتموها ؟! . **فَنَقُولُ** : أَنَّ لا يصحَّ التَّخْصِصُ والتَّسْمِيَةُ إِلَّا لدليلٍ شرعيٍّ نَقَطُ به ، وما سوى ذلك فلو عدَّدناه فبالظنِّ من أَمَارَاتِ الظُّهُورِ والانتشار للدَّعوة فَقَطْ ، وخبر الاثني عشر الذي روته الفرقة السنيَّة لم يُخْبِرْ أو يُسَمِّيْ أولئك الاثنا عشر ، لا نتهوِّكُ تَخْصِصاً بلا مُخَصَّصٍ ، إِلَّا ما قد نقولُ في الثَّلاثَةِ أصحابِ النَّصِّ عليٍّ والحسن والحسين ، وغيرهم فلا دليل نُخْصِصُ به خبر الاثني عشر من كُتُبِ الفرقة السنيَّة ، لو صحَّحنا هذا الخبر من أساسه ، نعم ! **فَإِنْ قِيلَ** : فَهَلْ وُجِدَ الثَّلاثَةُ عليٍّ والحسنان يُدْخِلُهُمْ رَأْساً في مدلول خبر الاثني عشر من رواية الفرقة السنيَّة ، لأجل تلك النِّصُوصِ التي جاءت فيهِمْ (في الثَّلاثَةِ) ؟! . **قُلْنَا** : لا يكون دُخُولُهُمْ إِلَّا بالظنِّ ، لأنَّ الخبرَ لا زالَ وجهه مُحْتِمِلاً لإجماله ، فإن كان الاحتمال الأخير من معنى ومدلول الحُكَّام العُدُولِ في الأزمنة المُتَفَرِّقَةِ فذلك يدخلون فيه ، لأنَّهم كذلك . **فَإِنْ قِيلَ** : إِلَّا أَنَّ أولئك الثَّلاثَةَ لم يكنْ هُم مُلْكٌ أو تولَّ على الأُمَّةِ . **قُلْنَا** : بل قد حصَّلَ مِنْهُمُ بالقيام الذي قاموه قَلَّ زَمَنُهُ أَمْ طَالَ ، فَأَمَّا أمير المؤمنين (ع) فحالُهُ بَيِّنٌ بعد عُثْمَانَ ، وَأَمَّا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بنِ عَلِيٍّ (ع) فقد قام بعد أبيه لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ ، وَأَمَّا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بنِ عَلِيٍّ (ع) فقد

قامَ أيضاً ، وبُويَع ، وحَارَبَ الظَّلم ، واستُشهدَ ومعه طائفةٌ من المؤمنين ، نعم! وهذه الجملة تفصيلٌ عقائديٍّ محلّه باب الإمامة ، يُغني ما أُشِرْتُ إليه ، إذْ هُم أئمةٌ حتّى قبل القيام ، وتفصيلٌ ذلك من وجه القيام والقعود يُخرجنا عن المقصود ، ويُسِتت القارئ ، نعم! وليست هذه صفة أئمة الإمامية حتّى يُقال قد انطبقت عليهم علّة التملك والتوليّ على المسلمين وهُم يعيشون أشدّ أصناف التقيّة كما تصفُ روايات الإمامية ، وحاشاهم عليهم السلام ، نعم! فظهر لك أنّ أصل السؤال الذي نسمعُ الإمامية يتغنّون به كثيراً يظنون أنّهم قد فُلجوا خصومهم من الفرقة السنية ، بقولهم : سمّوا لنا الاثني عشر خليفةً أو أميراً ، يظنون أنّه لا ينصرفُ إلّا على مُعتقدهم في الأئمة الاثني عشر أئمتهم ، إنّما مبني ذلك السؤال هو أنّهم نظروا إلى ذلك الخبر على أنّه آيةٌ مُحكمة ، أو سنّةٌ مُتواترة ، في معنىٍّ ومدلولٍ واحدٍ وهو صفة المدح ، أو في معنى العصمة والنص ، أو في معنى التتابع من أولئك الخلفاء أو الأمراء الاثنا عشر ، وهذا كلّ استفادوه من رواياتهم التي انفردوا بها عن الأئمة في تخصيص الأئمة في اثني عشر رجلاً بالاسم والعدد ، هذا لا يلزمُ الأئمة من خبر الاثني عشر الذي روته الفرقة السنية لأنّه لا يحتمله وحده فقط لو قد افترضنا انطباقه على موضوع ودعوى الإمامية من الأساس ، بل يحتملُ غيره كما قدّمنا ، بمعنى أنّ خبر الفرقة السنية ليس شاهداً لموضوع خبر الإمامية في الاثني عشر ، فتأمّل ذلك أخي الباحث ، لئلا يأخذك الأثر النفسي أو حتى العاطفي وأنّ تقفُ على الأخبار يُوجّهك الآخر إليها بتأويلٍ يفترضه عليك ، وغيره مثله ، بل أقوى منه ، نعم! أكتفي بما سبق في هذا البيان لتلك الأمور التي تصرفُ معنى خبر الاثني عشر خليفةً وأميراً عن ذلك المعنى الذي تعتقده الإمامية في أئمتها وأنّ الخبر إنّما هو شاهدٌ لهم في دعواهم ، بقي أن نُجيب على سؤال نُكمل به جوانب هذا الموضوع في هذه الجزئية ، وهو إنّ كان الخبر مُجمل كما تقول ، وأنّه لا مُخصّص له بالأسماء ، فما يكون معنى ومدلول الخبر ؟! . **نقول :** أنّ هذا الخبر لرياءٍ ليؤصّل عقيدةً ما ، لأنّ طريق العقائد حُجج العقول ، والآيات المُحكّمة ، أو السنن المُتواترة ، وهذا الخبر ليس في واحدةٍ من هذه الثلاثة في شيء ، بل هو خبرٌ آحاديٍّ من طريق الفرقة السنية ، والآحاد لا يُثمرُ علماً ، وما ادّعته الإمامية من تكثيرٍ لطرق خبر النصّ على الاثني عشر فإنّما هو مُخلّقٌ كما قدّمنا في هذا المبحث الذي إنّما خصّصناه لأجل مُناقشة وإثبات ذلك الاختلاق من مُحدّثي ما بعد عصر الغيبة من الإمامية ، (وكما سيأتي) ، وأنّ خبر الفرقة السنية في الاثني عشر خليفةً لا يُوافق موضوع الإمامية ودعواها بل هو في موضوعٍ آخر ،

نعم! فالخبر آحادي ، والآحادي لا يُؤَصَّل لاعتقاد ، ثم الخبر حَمَال وجوه عدّة ، إن كان بمعنى المدح فله احتمالات كثيرة كما ذكرنا قريباً ، وقد يكون بمعنى الذم أيضاً كما بينّا ، وهذا كله لا يُقَطَّع منه بعقيدة كالإمامة ، فالاحتمال المنهجي لا التعسفي يُبطل الاحتجاج والقطع بالمدلول ، **نعم!** فبقي أن ذلك الخبر إنّه وجهه إخبارٌ محمّدي بأمرٍ غيبي سيحصل في قادم الزّمان ، وليس لازم ذلك الإخبار تعيين الأسماء أو الزّمان أو المكان ، كإخباره (ص) بأنّ في أصحابه مُنافقون ، فيروي مسلم في صحيحه ، بإسناده ، عن حذيفة ، قال النبي (ص) : ((**فِي أَصْحَابِي اثْنَا عَشَرَ مُنَافِقًا، فِيهِمْ ثَمَانِيَّةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ، ثَمَانِيَّةٌ مِنْهُمْ تَكْفِيكُهُمُ الدُّبَيْلَةُ**))^{٢٢٠} ، فهذا إخبارٌ محمّدي لأمرٍ غاب عنّا ، لا يوجد خبرٌ نقطع به من هم هؤلاء الاثني عشر المنافقون ، والعبرة للصّحابة أن يكونوا على منهجٍ واتّباع وأن يصونوا دينهم بحسن الاتّباع لمنهج نبيهم (ص) فلا يكونوا من أهل النّفاق ، فكل واحدٍ يخشى أن يكون واحداً من هؤلاء الاثني عشر ، **نعم!** ومثله إخبارُ رسول الله (ص) بأنّه سيكون في آخر الزّمان رجلٌ من بني فاطمة هو المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً وجوراً ، فأخبر بصفته وعلاماته فيه ، دوناً عن عين اسمه بأنّه فلان بن فلان بن فلان إلى أمير المؤمنين (ع) ، فهذا إخبارٌ محمّدي لا يلزم منه أن نقول مَنْ هو ذلك المهدي بعينه ، كما لا يلزم أن يكون لأولئك الاثنا عشر الخلفاء أو الأمراء أسماء يتعبدنا الله تعالى بها ، وثمرّة ذلك (إن صحّ الخبر) أن يكون الخلفاء والحكّام على حرصٍ ويقظة بأن لا يكونوا ممّن يهدم الدّين ويعمل بخلاف الكتاب والسنة فيجتهدوا ويسعوا أن يكونوا من هؤلاء الاثني عشر ، فإن كان الخبر صفة ذمّ ، فيجتهد الحكّام أن لا يكونوا من أهل ذلك الذمّ فيعملوا بسنة العدل والشرع ، **نعم!** فذلك عندي وجه ذلك الخبر عن الاثني عشر لو قد صحّ بأنهم خلفاء يأتون في أزمانٍ متفرّقة حكّام (عدول) أو أئمة شرعيّون يكون الدّين في زمانهم عزيزاً منيعاً ، وأنّ هذا الخبر هو إخبارٌ لغيبٍ لا يلزم التعيين منه ، ولا فرض على المكلف منه إلّا الإيمان به (إن صحّ ، وهو لم يصحّ عندنا) ، وإنّا الفرض على المكلف البيعة والسّمع والطاعة للإمام الشرعي القائم ، فإن كان ذلك الإمام القائم في علم الله من أولئك الاثني عشر فيكون ذلك المكلف قد قام به عليه تجاه واجبه ، وإن لم يكن ذلك الإمام في علم الله أنّه من أولئك الاثني عشر فيكون ذلك المكلف غير مقصّر في إجابة دعوة الإمام المستحقّ في الزّمان ، لأن الله لم يفترض عليه بآية محكمة ، أو

^{٢٢٠} صحيح مسلم: ٢٧٧٩.

سنة متواترة ، طاعة أئمة بأعيانهم وأسائهم بعد عليّ والحسين (ع) ، وإنّا ذلك عامّ في أهل البيت سادات بني الحسن والحسين من قام منهم بشروط الفضل والعلم ، نعم! ويقويّ هذا القول عندي أنّ من رام تفسيره يُخصّص الخلفاء والأمراء بفلانٍ وعلانٍ من الأمويين أو العباسيين فإنّما يأخذُ بوجهٍ من الاحتمال ثمّ يبقى ذلك التخصيص ظنيّ، بل محلّ انتقادٍ ونظرٍ ، وهذا يطال ما تكلمنا به قريباً من أنّهم الأئمة الفاطميون الزيديّة في الأزمان المتفرقة ، لئلاّ يظنّ الإماميّ أنّه لو أسقط ذلك الاحتمال فيهم فإنّه قد أثبت قوله الإماميّ من خبر الاثني عشر في كُتب الفرقة السنيّة ، لأنّ كلامنا القريب إنّما هو لبيان الإجمال في الخبر على الاثني عشر من كُتب الفرقة السنيّة ومكان تعدّد الاحتمالات منه ، وامتناع القطع منه بمعنى ، وهذا كلّه يقودنا إلى عدم صحّة هذا الخبر ، وأقصى ذلك مع تكلف إثبات الصحّة هو أنّه خبر لا يُثمر في الاعتقاد شيئاً ، فإنّ أخبار الاعتقاد بيّنة بأية محكمة ، أو سنة متواترة ، متونها بيّنة في الدلالة على المراد .

نعم! فظهر لك أخي القارئ والباحث عن الحقّ من هذا المبحث أنّه خبر الاثني خليفة وأميراً تطرّقه الاحتمال في المعنى ، إلى المعنى الذمّ ، وأنّه ليس من دليلٍ يقطعّ معه على أنّ معناه إنّما ينصرف إلى أنّ مدلوله هو عينٌ ما تدّعيه الإماميّة في أئمتها (إمامة المهدي) ، بل ذلك قد يكون في معنى (إمامة الضلال) ، ثمّ ظهر لك ما أتينا عليه في الأمور الثلاثة بما يصرف معنى خبر الاثني عشر خليفة وأميراً عن ذلك المعنى الذي تعتقده الإماميّة في أئمتها وأنّ الخبر شاهدٌ لهم في دعواهم ، وكيف تطرّقت الاحتمالات الكثيرة ذلك الخبر ، وكيف أنّه مجمل ، وما هو الوجه الراجح من هذا الخبر لو قد صحّحناه ، وبهذا نكتفي في هذا المبحث الثاني من هذا الفصل .

المبحث الثالث : الاثنا عشر هل هم ذرية اثني عشر رجلاً أن اثنا عشر رجلاً؟! :

وفي هذا المبحث سنتناولُ شبهةً خاصّة تردّ على الزيديّة من الإماميّة ، ربّما أنّ كثيراً من أهل النظر والبحث لم يقف على موضوعها في الجانب الروائي لخبر الاثني عشر الذي تحتجّ به الإماميّة على نظريّتها ، وتعتبرها شاهدةً لها ، وذلك من رواية الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة (ع) ، والحقّ أنّ جعل هذه الرواية شاهدةً للخبر الإماميّ في الاثني عشر فيه إخلالٌ بيّن في النظر ، فإنّ لها موضوعاً مختلفاً غير موضوع النصّ على أئمة الإماميّة الاثني عشر ، فموضوع رواية الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة (ع)

يتناول انحصار ذرية رسول الله (ص) في اثني عشر سبطاً (قبيلة) ، انتشارها من ذرية اثني عشر رجلاً من أبناء الحسن والحسين ، وأن جميع الذرية الفاطمية إنما تنتسب إلى رسول الله (ص) من هؤلاء الاثني عشر رجلاً ، كما أن ذرية يعقوب النبي (ع) انتشرت في الأرض من اثني عشر سبطاً (قبيلة) ، اثنا عشر ولداً من أولاد يعقوب (ع) ، نعم! ثم جعل بعض الإمامية هذا الخبر لهم شاهداً في دعواهم من مصنفات الزيدية عندما قلنا لهم بأن الزيدية لم ترو خبر الاثني عشر ، فجعلوا هذا الخبر موضوعاً لموضوعهم بلوي عنق بين كما سيقف عليه الباحث ، وهنا سنأتي برواية الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة (ع) ، ثم سنقف عندها عدة وقفات .

فيروي الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة (ع) ، بإسناده ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْحُسَيْنِي، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ مُوسَى الرَّضَى -عَلَيْهِمُ السَّلَام- عَمَّا يُقَالُ فِي بَنِي الْأَفْطَسِ، فَقَالَ: ((إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخْرَجَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَعْقُوبَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ -عَلَيْهِمُ السَّلَام- اثْنِي عَشَرَ سِبْطاً، ثُمَّ عَدَّ الْاثْنِي عَشَرَ مِنْ وَلَدِ إِسْرَائِيلَ، فَقَالَ -عَلَيْهِ السَّلَام-: يَكُونُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَشَاحِيرُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَيُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَبَنُ يَامِينَ بْنُ يَعْقُوبَ، وَيَعْلَا بْنُ يَعْقُوبَ، وَدَاوُدُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَلَاوِي بْنُ يَعْقُوبَ، وَشَمْعُونُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَيَهُوذَا بْنُ يَعْقُوبَ، وَلَوْذَا بْنُ يَعْقُوبَ، وَشَنِيرُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَأَسَرُ بْنُ يَعْقُوبَ فَعَدَّ الْاثْنِي عَشَرَ هَكَذَا، وَكَذَلِكَ أَخْرَجَ مِنْ وَلَدِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ -عَلَيْهِمُ السَّلَام- اثْنِي عَشَرَ سِبْطاً، ثُمَّ عَدَّ كَذَلِكَ الْاثْنِي عَشَرَ مِنْ وَلَدِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ -عَلَيْهِمُ السَّلَام-، فَقَالَ: أَمَّا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ -عَلَيْهِ السَّلَام- فَاتَّشَرَ مِنْهُ سِتَّةُ أَبْطُنٍ وَهُمْ: بَنُو الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ -عَلَيْهِ السَّلَام-، وَبَنُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ -عَلَيْهِ السَّلَام-، وَبَنُو دَاوُدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ -عَلَيْهِ السَّلَام-، وَبَنُو جَعْفَرِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَعَقِبَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ -عَلَيْهِمُ السَّلَام- مِنْ هَذِهِ السِتَّةِ الْأَبْطُنِ لَا يَنْقَطِعُ عَقِبُهُمْ أَبَداً، ثُمَّ عَدَّ وَلَدَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ -عَلَيْهِمُ السَّلَام-، فَقَالَ: بَنُو مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ -عَلَيْهِمُ السَّلَام-، وَبَنُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ

بن علي أمير المؤمنين -عليهم السّلام-، وبنو عمر بن علي بن الحسين بن علي أمير المؤمنين -عليهم السّلام-، وبنو زيد بن علي بن الحسين بن علي أمير المؤمنين -عليهم السّلام-، وبنو الحسين بن علي الأصغر بن علي بن الحسين بن علي أمير المؤمنين -عليهم السّلام-، وبنو علي بن علي بن الحسين بن علي أمير المؤمنين -عليهم السّلام-؛ فهذه ستّة أبطن من ولد الحسين، وستّة أبطن تقدّم ذكرها من ولد الحسن -عليه السّلام- لا ينقطع عقبهم إلى انقطاع التكليف، وهم بمنزلة أسباط بني إسرائيل، وهم حجة الله على خلقه، وأمان أهل الأرض من استئصال عذابه))^{٢٢١}.

الوقفة الأولى : أتى الإمام مجد الدّين المؤيدي (ع) بهذه الرواية ، وقال قبل أن يأتي بها : ((وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ خَلْفَ النَّبِيِّ مِنْ أَبْنَاءِ نَبِيِّهِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ سِبْطًا، قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ... الْخَبْرُ))^{٢٢٢} ، فظنّ بعض الإماميّة من شبهة أوردوها أنّ كلام الإمام المؤيدي (ع) : ((وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ خَلْفَ النَّبِيِّ مِنْ أَبْنَاءِ نَبِيِّهِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ سِبْطًا)) داخل في الرواية عن الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة السّابقة الذّكر ، وهو غير داخل فيه ، وإنّي قد تعاملت مع هذا الكلام للإمام مجد الدّين (ع) على أنّه من داخل الرواية في إحدى جواباتي المطبوعة بناءً منّي على ما جاء في رواية الشّيخ الصدوق في ذات الموضوع كما سيأتي قريباً ، فلزم أن يتنبّه الباحث والمهتم ، إلّا أنّ معنى كلام الإمام المؤيدي (ع) مُستفاد من داخل الرواية يدلّ عليه قول الإمام الرّضا (ع) : ((وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَسْبَاطِ بَنِي إِسْرَائِيلَ)) ، وأسباط بني إسرائيل فيهم الإمامة والهدى والكتاب ، بشروط الفضل والعلم ، كما قال الله تعالى : ((وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ * وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ)) [السجدة: ٢٣-٢٤] ، فتحصل أولئك الصّالحون من أسباط وذريّة إسرائيل (ع) الإمامة بصبرهم وإيقانهم بآيات الله ، وكذلك في ذريّة سيّدنا محمّد (ص) ، لمن تحصل شروط الفضل والعلم ، فالإمامة والهداية باقية في عقب سيّدنا محمّد (ص) ، في الأسباط المنتشرة ، يضلّ الصّال منهم ولا يضلّون كلّهم ، وهذا قد فصلنا في مبحثنا (الاصطفاء في القرآن الكريم) ، ومبحثنا (دلائل الإمامة من القرآن الكريم) ، فليراجعه المهتمّ إذ ليس هذا مقام البسط فيه .

^{٢٢١} كتاب الشافي: ١٩٩/٢ .

^{٢٢٢} التحف شرح الزلف: ٣٨٨ .

الوقفة الثانية : موضوع الرواية بيّن في الاختلاف عن موضوع النصّ على إمامة الاثني عشر أئمة الإمامية ، والخطأ أو التدليس هو الاستشهاد بهذا الخبر على اعتقاد الإمامية في أئمتهم ، بل إنّ فيه دلالة على قول الزيدية في الإمامة وحصرها في ذرية الحسن والحسين ، من قام منهم ودعا بشروط الفضل والعلم ، كما كانت في ذرية يعقوب بن إسحاق ، ولذلك لعدة مقاربات ومشتركات ودلالات بين حال ذرية محمد وذرية يعقوب صلوات الله عليهما وآلهما ، كلّها تردّ على دعوى تخصيص الإمامة في اثني عشر رجلاً ، دوناً عن ذرية وأسباط الحسن والحسين ، فتأمل هذه المقارنة :

ذرية إسرائيل (ع)	ذرية محمد (ص)
١ فضل الله عموم ذريته، وجعل الرّسل منهم .	فضل الله عموم ذريته بني -الحسن والحسين- وجعل الإمامة فيهم، إذ لا نبوة.
٢ كان من عموم هذه الذرية المفضلة في الأصل، ظالمون وفاسقون، ظلموا أنفسهم عندما لم يُقدّروا حقّ تفضيل الله لهم .	كان من عموم هذه الذرية المفضلة في الأصل، ظالمون وفاسقون، ظلموا أنفسهم عندما لم يُقدّروا حقّ تفضيل الله لهم .
٣ إنّ النبوة والرّسالة كانت في صالحه هذه الذرية .	إنّ الإمامة والزّعامة كانت في صالحه هذه الذرية .
٤ إنّ ذرية يعقوب (ع) انتشرت من اثني عشر سبطاً ^{٢٢٣} : ١- بنو بنيامين بن يعقوب . ٢- وبنو رؤبيل بن يعقوب . ٣- وبنو يهوذا بن يعقوب . ٤- وبنو لاوي بن يعقوب . ٥- وبنو إيسافر بن يعقوب . ٦- وبنو زبولوت بن يعقوب . ٧- وبنو دان بن يعقوب . ٨- وبنو نفتالي بن يعقوب . ٩- وبنو جاد بن يعقوب . ١٠- وبنو آشير بن يعقوب . ١١- وبنو شمعون بن يعقوب .	وذرية محمد (ص) انتشرت من اثني عشر سبطاً: ١- بنو الحسن بن زيد بن الحسن . ٢- وبنو عبدالله بن الحسن بن الحسن . ٣- وبنو إبراهيم بن الحسن بن الحسن . ٤- وبنو جعفر بن الحسن بن الحسن . ٥- وبنو الحسن بن الحسن بن الحسن . ٦- وبنو داود بن الحسن بن الحسن . ٧- وبنو محمد بن علي بن الحسين . ٨- وبنو زيد بن علي بن الحسين . ٩- وبنو عبدالله بن علي بن الحسين . ١٠- وبنو علي بن علي بن الحسين . ١١- وبنو عمر بن علي بن الحسين .

^{٢٢٣} وهناك اختلاف نقلّي في أسماء ذرية يعقوب (ع) ، فتنبّه .

١٢- وبنو يوسف بن يعقوب.	١٢- وبنو الحسين بن علي بن الحسين.
٥	إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْتَصْ بِالنَّبُوءَةِ وَالرَّسَالَةِ بَطْنًا دُونَ بَطْنٍ مِنْ ذُرِّيَةِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ، فَالصَّالِحُونَ مِنْهُمْ، وَالِدَّاعُونَ إِلَى اللَّهِ، الْمُسْتَحَقُّونَ لِلْإِمَامَةِ، الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَيَحْيَى بْنُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، فَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ، فَأَخُوهُ إِبْرَاهِيمُ، فَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ السَّبِطُ وَغَيْرُهُمْ.
٦	إِنَّ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، ابْتَلَاهُمْ اللَّهُ بِالْفَضْلِ وَابْتَلَاغِ الْحُجَّةِ، وَابْتَلَى أَصْحَابَهُمْ بِوُجُوبِ الْإِذْعَانِ لَهُمْ.
٧	كَمَا صَلَّيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَيِّدٌ مُجِيدٌ.

الوقفَةُ الثَّالِثَةُ : هذه الرواية بما فيها من شواهد لعقيدة الزيدية في حصر الإمامة في الذرية المحمدية المنتشرة من اثني عشر رجلاً كما ذكر الإمام علي بن موسى الرضا (ع) ، فإن شواهدنا في رواية الإمامية والفرقة السنية . **فأما من طريق الإمامية** ، فيروي الشيخ الصدوق ، وما بين المعقوفتين توضيحاً منّا ، بإسناده ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ : سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَمَّا يُقَالُ فِي بَنِي الْأَفْطَسِ؟! . فَقَالَ : ((إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخْرَجَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَهُوَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اثْنَيْ عَشَرَ سِبْطاً وَجَعَلَ فِيهِمُ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ [أَي قَبِيلَةَ يَتَسَبَّوْنَ إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَبْنَاءِ يَعْقُوبَ] ، وَنَشَرَ مِنَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ابْنَيْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اثْنَيْ عَشَرَ سِبْطاً ، ثُمَّ عَدَّ الْإِثْنَيْنِ عَشَرَ مِنْ وَلَدِ إِسْرَائِيلَ فَقَالَ : رُوبِيلُ بْنُ يَعْقُوبَ ، وَشَمْعُونُ بْنُ يَعْقُوبَ ، وَيَهُودَا بْنُ يَعْقُوبَ ، وَيَسَاجِرُ بْنُ يَعْقُوبَ ،

وزيلون بن يعقوب ، ويوسف بن يعقوب ، وبنيامين بن يعقوب ، وفتالي بن يعقوب ، ودان بن يعقوب ، وسقط عن أبي الحسن النسابة ثلاثة منهم ، ثم عدّ الاثني عشر من ولد الحسن والحسين عليهما السلام فقال : أما الحسن فانتشر من ستة أبطن وهم بنو الحسن بن زيد بن الحسن بن علي ، وبنو عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ، وبنو إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي ، وبنو الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي ، وبنو داود بن الحسن بن الحسن بن علي ، وبنو جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي ، فعقب الحسن بن علي من هذه الستة الأبطن ، ثم عدّ بني الحسين عليه السلام فقال : بنو محمد بن علي الباقر بن علي بن الحسين عليهم السلام بطن ، وبنو عبد الله ابن الباهر بن علي ، وبنو زيد بن علي بن الحسين ، وبنو الحسين بن علي بن الحسين بن علي ، وبنو عمر بن علي بن الحسين بن علي ، وبنو علي بن علي بن الحسين بن علي ، فهؤلاء الستة الأبطن نشر الله عزّ وجلّ من الحسين بن علي عليهما السلام))^{٢٢٤} ، وهنا تأمل قول الإمام علي بن موسى الرضا (ع) : ((إنّ الله عزّ وجلّ أخرج من بني إسرائيل وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام اثني عشر سبطاً وجعل فيهم النبوة والكتاب)) ، ستجد أنّ الإمامة والهدى في ذرية الجماعة ، لا أنّ الإمامة والهدى محصورة في اثني عشر من الجماعة ، وقول الإمام علي بن موسى (ع) ، هو قول الله تعالى : ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ)) [الحديد: ٢٦] ، فالجعل عامٌّ في عموم الذرية الإبراهيمية المحمدية في أمّتنا هذه ، وقد بسطنا الكلام بأدلّته في كتابنا حول دلائل الإمامة من القرآن الكريم ، وكتاب الاصطفاء من القرآن الكريم ، فليراجعهم المهتمّ ، نعم ! فكان هذا الخبر عن الشيخ الصدوق شاهد لقول الزيدية في الإمامة ، ويدلّ على أنّ الاثني عشر هم أسباط (قبائل) ليسوا آحاداً وأفراداً ، ((ونشر من الحسن والحسين ابني أمير المؤمنين عليهم السلام من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه واله اثني عشر سبطاً)) ، فتأمل كيف أنّ هذا الخبر هو حجة لنظرية الزيدية في الإمامة وليس حجة للإمامية في الحصر بالاثني عشر إماماً . نعم ! **وأما من طريق الفرقة السنية** ، فيقول ابن عنبه جمال الدين أحمد بن علي الحسيني ، وفيه استحضّر ما تكلمنا عنه في معني النقباء في المبحث الثاني القريب من خبر ابن مسعود أنّه لو صحّ فإنّه يشهد لنظرية الزيدية في

^{٢٢٤} الخصال: ٤٦٦ ، وقد كُنّت في رسالة مطبوعة سابقة أشرت إلى أنّ في آخر الخبر من رواية الطوسي زيادة "الأئمة اثنا عشر" لم يذكرها من نقل عنه ، ثم بعد المراجعة اتضح لي أنّ ذلك في نسخة (الخصال) ، إنّما هو تبويب من لموضوع جديد يأتي بعد تلك الرواية فليس هو من الرواية ، وإنّما تبويب جديد التصق بآخر الرواية ، فلزم التنبيه ، فرواية (الخصال) يخلو آخرها من (الأئمة اثنا عشر) .

الإمامة ، يقول ابن عنبه : ((فعقب الحسين اثنا عشر سبطاً ، ستة من ولد الحسن (ع) ، وستة من ولد الحسين (ع) ، وقد روي عن رسول الله صلوات الله عليه أنه قال : ((سيكون من ولدي عددُ نُبَاء بني إسرائيل ونظم ذلك بعض الشعراء فقال :

فموسى بلا عقبٍ وأحمد مُعقَّب
وناهيك بالعقب الكرام الأعاظم

فستة أسباط الحسين، وستة
من الحسن الهادي، وكلُّ لفاطم))^{٢٢٠}

نعم! وفي ذلك فتأمل أخي الباحث والمهتم ، فإن هذه الأخبار صريحة في الاثني عشر سبطاً (قبيلة) من بني الحسن والحسين ، وفيها دلالة على حصر الهدى فيهم لا تغيب عن المحقق ، وكفى بالآية شاهداً ودليلاً ، فهي (هذه الأخبار) أصرح في ذكر وتبيين الاثني عشر سبطاً من كتب المختلفين ، بعكس خبر الاثني عشر خليفة أو أميراً المجلد والمحتمل للاحتتمالات الكثيرة ، وبعكس ذلك التبيين في النص على الاثني عشر اسماً وعدداً الذي انفردت به الإمامية دوناً عن الأمة تشهد لنفسها به .

الوقف الرابع: وفيها اعلم أن الزيدية لم تجعل عُمديتها في تأصيل مسألة الإمامة في ذرية الحسن والحسين (ع) على هذا الخبر الأحادي ، والآحاد لا يُستدل بها على إثبات عقيدة عظيمة كالإمامة ، وكنت قد سألت حيي شيخنا العلامة نجم آل الرسول عبدالرحمن بن حسين شايم المؤيدي (ع) عن مرتبة هذا الحديث عند الزيدية ، فأجاب بما نصه : ((وأما رتبة الحديث ، فإنه ليس بمعتمد الزيدية في إثبات الإمامة لهم ، وإنما الأدلة في الأحاديث الكثيرة المتواترة كحديث الثقلين وغيره)) ، نعم! وهذا فرق في التأصيل بين الإمامية والزيدية ، فإن الزيدية لم تعتمد إلا قطعياً كالثقلين ، بل متواتر من رواية الأمة ، والإمامية اعتمدت خبر الاثني عشر انفردت به دوناً عن الأمة بالاسم والعدد ، وأما رواية العدد من غير طريقهم (من طريق الفرقة السنية) ، فقد وقفت عليه أخي الباحث ، وأنه ليس شاهداً ولا مُصححاً لدعوى الإمامية ، وأنه يتطرق موضوعاً آخر غير موضوع خبر الاثني عشر الإمامي ، وأنه لا يصح الاعتماد على مثله في الإثبات العقائدي . نعم! وأشير إلى أن البعض يظن صاحب الاعتصام قد روى خبر الاثني عشر بالعدد ، ومن

^{٢٢٠} عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ٦٨ .

وقفَ على ذلكَ وجدهَ يذكُرُهُ عَمَّن رواه من الفرقة السنيَّة لا أنَّه يذكُرُهُ روايةً خاصَّةً من مصادر الزيدية ،
وإنَّما لأجل الكلام عن قضية مُعيَّنة ، وكتابه (ع) مليءٌ بمثل ذلك النقل عن المصادر الحديثية غير الزيدية
لعلَّ أسبابَ يذكُرُها المصنِّف في محلِّها ، والله المُستعان .

نعم ! بهذه الوقفة ، وما سبق ، أكتفي في هذا المبحث ، وقد ظهر أنَّ الرواية الزيدية في ذرية الاثني
عشر رجلاً من ذرية الرسول (ص) ، ليست موضوعاً ولا شاهداً لخبر الاثني عشر أئمة الإمامية ، وأنَّ
من اعتمد هذا الخبر فإنَّما هو يُدَّلس ذلك ، أو يخدع نفسه بالتكثير من الشواهد والقرائن على الاثني عشر
من خارج مصادر الإمامية ، سواءً صحَّت تلك القرائن والشواهد في التوجيه أم لم تصحَّ ، وقد وجدتُ
من هذه العينة ، خصوصاً من نابتة المتحوِّلين العشرينين إلى الإمامية ، وهم القلَّة ، والله المُستعان كيفَ
يفعلُ الهوى !.

المبحث الرابع : الأئمة هل هم محصورون في اثني عشر إماماً في مصنفات الإمامية؟! :

وفي هذا المبحث ، بعد أن تناولنا أنَّ خبر الاثني عشر خليفة أو أميراً في كتب الفرقة السنيَّة لا
يدلُّ على قول الإمامية ، وأنَّ الموضوعين مُختلفين ، ثمَّ بيَّنا أنَّ الخبر يحتمل معنَي المدح ، ومعنَي الذمِّ ، وأنَّ
الاحتمالات الكثيرة تطرُقهُ ، وأنَّ قول الإمامية أو استشهاد الإمامية به على قولهم في الاثني عشر أئمتهم
إنَّما هو محمَّلُ احتمَلوه ، كما احتمَل منه غيرُهم غيره ، وأنَّهم لم يتجهوا إلى ذلك الاحتمال والمعنى من خبر
الاثني عشر في كتب الفرقة السنيَّة إلاَّ بناءً على أصلهم المبني على رواياتهم في النصِّ على الاثني عشر أئمة
الإمامية من روايتهم خاصَّتهم دوناً عن الأئمة ، وهذا قد تكلمنا عنه وأسهبنا فلا نُعيدُه ، وإنَّما نجعله
مقدِّمةً لهذا المبحث الذي سنتناولُ فيه بإذن الله تعالى من داخل مصنفات الإمامية نفي عقيدة حصر
الإمامة في اثني عشر إماماً ، وسنستعرض في ذلك عدداً من الأدلَّة بمدلِّولاتها ، فيكونُ الباحثُ صاحبَ
أفقٍ أوسعٍ وهو يتناولُ إسقاط ذلك النصِّ الاثني عشريِّ الإماميِّ على ذلك الخبر الاثني عشريِّ السنيِّ ،
فعلاوةً على انفراد الإمامية برواية خبرهم في الاثني عشر ، ثمَّ علاوةً على ذلك الإسقاط الخاطيِّ لمكان
اختلاف الموضوعين بين الرواية الإمامية في الاثني عشر ، والرواية السنيَّة في الاثني عشر ، فإنَّنا سنقفُ في
هذا المبحث على أنَّ الأدلَّة عن أئمة الإمامية تقوِّدُ إلى عدم حصر الإمامة في اثني عشر إماماً ، وهذا

الإثبات يُفَسِّدُ الدَّعَوِيَّينَ ، دَعَوَى الحَصَرِ ، ودَعَوَى تطابُّقِ الموضوعين ، أو أن تكون رواية المُحدِّثين شاهدةً لعقيدة ورواية الإمامية ، نعم! فنأتي على هذه الأدلة ، وقد أتينا على بعضها في كتابنا (الرَّافِضَةُ) ، ونزيدُ ذلكَ هنا لمناسبةِ المَبَحْثِ والمَقَالِ ، وتحصُّلُ الفائدةِ للباحثِ بإذنِ الله ، فمن هذه الأدلة .

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ : قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ((إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)) [الرعد: ١٠٧] .

تعليق : الآية بإجماع الزيدية والإمامية في الرسول (ص) ، وفي أهل البيت (ع) ، وهي تدل على أنه لا بد لكل قوم هادٍ ، وذلك يتناول كل وقت وزمان ، والهادي لا بد من شرطه القيام بالهداية لأولئك الأقوام ، فمن لم يقم بفعل الهداية في الأقوام لا يكون هادياً ، فالآية ترد على دعوى حصر الأئمة في اثني عشر إماماً ، لما كانت الأقوام من زمن رسول الله (ص) إلى زمننا هذا أكثر من اثني عشر - قوماً ، وبدل عليه من روايات الإمامية ، ما يرويه الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن بريد بن معاوية العجلي ، قال : قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ (ع) ، مَا مَعْنَى : ((إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)) ، فَقَالَ : ((الْمُنْذِرُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَعَلِيٌّ الْهَادِي ، وَفِي كُلِّ وَقْتٍ وَزَمَانٍ إِمَامٌ مَنَّا يَهْدِيهِمْ إِلَى مَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ))^{١٣٢} ، فهذا وقت وزمان ونحن قوم ، كما أن كل واحد من آبائنا الماضين كان في وقت وزمان وكان في قوم ، هذه الآية ، وهذا الخبر عن الإمام الباقر (ع) ، كلها تدل على أن الإمامة والهداية ممتدة على مر الأزمان ، ليست منحصرة في أعداد ، بل هي مَطْرَدَةٌ في عَدَدِهَا بأعدادِ الأقوام ، فأُميرُ المؤمنين (ع) في وقت وزمان وقوم ، إلى سنة الأربعين للهجرة ، بهداية فعلية واقعية ، والحسن بن علي (ع) في وقت وزمان وقوم ، إلى سنة الخمسين للهجرة ، بهداية فعلية واقعية ، والحسين بن علي (ع) في وقت وزمان وقوم ، إلى سنة الستين للهجرة ، بهداية فعلية واقعية ، وهكذا كما قال الإمام الباقر (ع) : ((فِي كُلِّ وَقْتٍ وَزَمَانٍ إِمَامٌ مَنَّا يَهْدِيهِمْ إِلَى مَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ)) ، فلو كان على قول الإمامية في أثمتها ، سيكون علي بن الحسين (ع) في وقت وزمان وقوم إلى التسعين ، بهداية فعلية واقعية ، وسيكون محمد بن علي الباقر (ع) في وقت وزمان وقوم إلى العقد الأول بعد المائة الأولى ، بهداية فعلية واقعية ، وهكذا إلى الحسن بن علي العسكري (ع) في وقت وزمان وقوم إلى مُنتَصَفِ القرن الثالث الهجري ، بهداية فعلية واقعية ، ثم المهدي ابن الحسن العسكري تنقطع معه الأوقات والأزمان والأقوام وتُخْتَزَلُ في إِمَامٍ وَاحِدٍ ، رغم اختلاف الأوقات والأزمنة والأقوام ، بل وبلا هداية فعلية واقعية ، فانقضى قول الإمام الباقر (ع) ، لأجل أن كلامه (ع) لا

^{١٣٢} كمال الدين وتمام النعمة: ٦٦٧ ، الإمامة والتبصرة: ١٣٢ .

ينطبق على حصر الأئمة في عددٍ هو اثنا عشر ، بل كلامه (ع) يطرد في أعداد الأئمة والهداة وينفي الغيبة ، **نعم!** فظهر لك أنّ الآية ، وأنّ قول الإمام الباقر (ع) ، كلّها تردّ على خبر الاثني عشر الذي روته الإمامية ، وبالتالي تؤكد ضعف أن يكون خبر الاثني عشر عند الفرقة السنية شاهداً لقول الإمامية ، فيتجه النظر إلى احتمال احتمالات أخرى من الخبر عند من يُصحح ذلك الخبر السني ، غير احتمال الدلالة على الاثني عشر أئمة الإمامية ، **نعم!** وقد يأتي في ذهن القارئ طلب تفسير الآية على مبنى الزيدية ، خصوصاً وأنهم يُجيزون خلوّ الأزمنة القصيرة من وجود الإمام القائم الداعي ؟! . فنحيل لأنّ التطويل سيُخرجنّا حتماً إلى مُباحثة أصولية في مسألة الإمامة عند الزيدية ، وهذا خارجُ موضوع المصنّف هنا ، فنحيل إلى الأجزاء الأولى من كتابنا (مجموعة الرسائل المهمة حول الزيدية) فقد أشبعنا جواب هذا التساؤل هناك ، نعم! ثمّ نلفتُ الناظر المُنصف ونخصّ نابتة العشرينيّين ممّن تناقشتُ معهم إلى أنّ ترتيب سقوط دعوى الإمامية في الإمامة مبني على صحّة دعوى الزيدية في الإمامة ، فإن سقطت دعوى الزيدية صحّت دعوى الإمامية ، هو قول غير المُحقّقين ، بل غالبٌ ممّن عرفته من هذه الأصناف والنفسيات من الباحثين الإمامية فإنّما هم يهربون ممّن واقع تلك الأخطاء الكلية والتفصيلية داخل البيت الإمامي ليجدّوا لهم مُبررات تشفع لهم ذلك الهروب والإغضاء فينطلقون إلى مناقشة ومحاولة إسقاط عقائد الآخرين ، فيظنون بذلك الإسقاط لأقوال بعض الفرق (لو قد حصل) أنّهم أصحابُ نظرية صحيحة ، والحمد لله أنّني قد آتيتُ في بحثي ومُدارستي على الزيدية في أصولها وفروعها أولاً قبل غيرها بالنقض حتّى ما وجدتُ ذلك ينتقض ، والله المُطّلع ، فالله الله إخوة البحث ، وأوجّه هذا الكلام لإخوتي من الزيدية أيضاً ، فما اليقينُ إلّا نفتيتُ الظنّ والشكّ والوهم العالقي بنا قبل غيرنا إنّ وُجد ، فكان ذلك يقيني في مدرسة أهل البيت ، أئمة الزيدية ، أنّه احترم عقلي ، وأسس قاعدة بنياني وشيّد بها ، والحمد لله .

الدليل الثاني : قول الله تعالى : ((فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)) [النحل: ٢٤] .

تعليق : وهذه الآية بإجماع الزيدية والإمامية في الرسول (ص) ، وفي أهل البيت (ع) ، وهي تدل على أنّه لا بدّ من وجود أهل البيت (ع) في كلّ زمان ، فطالما وُجد السائل ، فلا بدّ من وجود المسؤول ، فالآية تنقُص عقيدة الغيبة التي انبنت عليها عقيدة الإمامية في الإمامة من اثني عشر قرناً ، وإذا انتفت الغيبة عاد عُمر الإمام من أهل البيت إلى الأصل ، وهو مُتوسّط أعمار البشر العاديين في هذه الأمة ، حاله حال آبائهم ، وهذا يقتضي وجود أئمة كثر في الأمة بعده يقومون بواجب الهداية وردّ السّؤال على أهل الطلب ، وهذا ينفي عقيدة حصر الإمامة في اثني عشر إماماً ، وإلّا فيترتب على ذلك ردّ معنى الآية الصريح في

الأمرُ بِسؤال أهل الذِّكر ، والمأمورون في هذه الأُمَّة هُم كَلِّ الأَقْوَامِ إلى قِيَامِ السَّاعَةِ ، فلزِمَ أن يكونَ هُنَاكَ في كَلِّ قومٍ مَنْ تَتَجَّهَ إليه الأُمَّة من أهل البيت بالسؤال على مرِّ الأزمان ، وقد مرَّ أكثر من اثني عشرَ قوماً وحيلاً ، كلُّهم على شرطِ الإمامية ليرِستطيعوا أن يهتدوا إلى المسؤل ، **نعم** ! فظهر لك الآن الآيّة تردّ على الغيبة ، فيعودُ أمر الإمامة والهداية إلى أصله وهو وجود هُداةٍ بعد هُداة من أهل البيت إلى أن يرث الله الأرض ومنَّ عليها ، وذلك يقتضي عدم الحصر في اثني عشر إماماً وهادياً ، فتأمل ذلك ، روى الصّغار ، بإسناده ، عن عبد الرحمن بن كثير ، عن أبي عبد الله (ع) ، في قول الله تعالى : ((فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)) ، قال : الذِّكر محمدٌ صلى الله عليه وآله ، ونحن أهله ، ونحن المسؤلون))^{٢٢٧} .

الدليل الرابع : قولُ الله تعالى : ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) [النحل: ٢٤] .

تعليق : وفي هذه الآية تأمّل ، وتأمل ما رواه فرّات بن إبراهيم ، بإسناده ، عن ميمون البان مولى بني هاشم ، عن أبي جعفر (ع) ، في قول الله تعالى : ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ)) ، قال : ((مَنَّا شَهِيدٌ على كلّ زمانٍ ، عليُّ بن أبي طالب (ع) في زمانه ، والحسن (ع) في زمانه ، والحسين (ع) في زمانه ، وكلُّ مَنْ يَدْعُو مِنَّا إلى أمرِ الله تعالى))^{٢٢٨} . تأمل أخي الباحث هذا الكلام من أبي جعفر محمد الباقر (ع) : ((وكلُّ مَنْ يَدْعُو مِنَّا إلى أمرِ الله تعالى)) ، تجده قيّد الشهادة على الناس بالدعوة بعد الثلاثة المنصوص عليهم ، وهو قول الزيدية ، وتجده ينفي عقيدة حصر الأئمة ، بل والغيبة ، ويجعل مقام الشهيد على أهل كلّ زمان هو الدعوة إلى أمرِ الله تعالى ، يؤيد ذلك ما رواه الكليني ، بإسناده ، عن عبد الله بن سنان ، قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : ((يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَسٍ بِإِمَامِهِمْ))؟! ، قال : ((إمامهم الذي بين أظهرهم ، وهو قائم أهل زمانه))^{٢٢٩} ، وشرح ذلك المازندراني ، فقال : ((أي قائم بأمرِ الله في أهل زمانه))^{٢٣٠} ، هذا كلّهُ يقتضي انتفاء حصر الإمامة في اثني عشر عدداً ، وإنّا تكون الإمامة مُطَرَّدةً في عدد الأئمة ، باطراد الزمان والأقوام ، على تلك الصّفة : ((وكلُّ مَنْ يَدْعُو مِنَّا إلى أمرِ الله تعالى)) ، فيكون ذلك الإمام في تلك الأزمنة المتعدّدة إلى يوم القيامة هو : ((إمامهم الذي بين أظهرهم ، وهو قائم أهل زمانه)) ،

^{٢٢٧} بصائر الدرجات: ٦٠ .

^{٢٢٨} بحار الأنوار: ٢٣ / ٣٣٧ .

^{٢٢٩} أصول الكافي: ١ / ٥٣٦ .

^{٢٣٠} شرح أصول الكافي: ٧ / ٣٨٥ .

فالغائب ليس بين أظهر الناس ، وهو على شرط الإمامية قائم كل زمان من اثني عشر قرناً ، والله المستعان

الدليل الخامس : قول رسول الله (ص) ، المتواتر معناه : ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير نبأني أنها لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)).

تعليق : الحديث المحمدي يدل على أنه لا بد من وجود متمسك به طالما وجد المأمور بالتمسك وهم الأمة ، والغيبة ترد على هذا الخبر ، وتقضي وجود متمسكين من الأمة بلا متمسك به من العترة ، فيتحصل من الخبر حصول الضلال لأولئك الطالبين للتمسك والهدى ، وإذا انتفت الغيبة عاد الأمر إلى أصله في أهل البيت ، وهو أنهم يأتون جيلاً بعد جيل ، أحياء بعد أموات ، كما مات أمير المؤمنين (ع) وكان متمسكاً لأهل زمانه ، سيأتي هاد وإمام بعده ، فكان الإمام الحسن بن علي (ع) ، وكان متمسكاً لأهل زمانه ، ثم مات ، وكان الإمام الحسين (ع) ، وهكذا أحياء هداة من أهل البيت سابقون أو مقتصدون ، بعد أحياء وهداة من أهل البيت (ع) ، هذا أصل حالهم بلا غيبة وهو الذي يدل على خبر الثقلين المذكور، فرد ذلك الخبر على عقيدة حصر الإمامة في اثني عشر إماماً ، بل إنه مع كل زمن ، ومع كل قوم ، سيكون إمام أو هداة سابق أو مقتصدون من العترة يقومون بواجب الهداية للأمة يتمسك بهم المكلفون ، ويهرع إليهم أهل الطلب ، يقومون بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يستنهضون عليه الأمة ، فتأمل هذا الخبر تجده يرد على خبر الاثني عشر الذي روته الإمامية ، وبالتالي يؤكد ضعف أن يكون خبر الاثني عشر عند الفرقة السننية شاهداً لقول الإمامية ، فيتجه النظر إلى احتمال احتمالات أخرى من الخبر عند من يصحح ذلك الخبر السنني ، غير احتمال الدلالة على الاثني عشر أئمة الإمامية .

الدليل السادس : روى ابن بابويه القمي ، بإسناده ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر (ع) ، في قول الله عز وجل : ((وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)) ، قال : ((الأئمة من ولد علي وفاطمة عليهما السلام ، إن أن تقوم الساعة))^{٢٣١} .

^{٢٣١} الإمامة والتبصرة: ١٣٤ .

تعليق: تأمل أخي الباحث هذا الكلام من أبي جعفر (ع)، تجده لم يخص بطناً دون بطن من بطون بني فاطمة (ع)، ثم إن قوله (ع): ((إِلَّا أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ))، يُفيد الكثرة وعدم الغيبة لو تدبر ذلك مَنْ أنار الله قلبه للنظر، وأوضح منها في تخصيص النص بالثلاثة (عليّ والحسن والحسين)، ثم تكون الإمامة في ذرية عليّ وفاطمة إلى يوم القيامة، ما رواه الشيخ الصدوق، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يُوسُفَ الْبَغْدَادِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْفَضْلِ إِمَامَ جَامِعِ أَهْوَازَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَصْرِيِّ غُلَامَ الْخَلِيلِ الْمُحَلِّمِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ [أَبِيهِ] جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ (ع)، قَالَ: ((أَوْصَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَلِيٍّ، وَالْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ثُمَّ قَالَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ))، قَالَ: **الْأئِمَّةُ مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ**))^{٣٣٣}، نعم! وذلك كله يردّ على عقيدة حصر الأئمة في اثني عشر إماماً، ويؤصل لكون أولئك الأئمة بعد الثلاثة عليّ والحسنان صلوات الله عليهم، هم من ذرية عليّ وفاطمة، سادات بني الحسن والحسين، إلى يوم القيامة، أئمة وهداة مقتصدون بعد أئمة وهداة مقتصدين، وهذا يجعل من تخصيص حديث الفرقة السنية في الاثني عشر خليفة أو أميراً شاهداً على حصر الإمامة في الاثني عشر إماماً كما تعتقد الإمامية ضعيفاً بل مثلاًشياً، لأنّ هذا الدليل من مصادر الإمامية يردّ على عقيدة حصر الإمامة في اثني عشر خليفة أو أميراً فقط، وإنّما يؤصل لأئمة أكثر من ذرية عليّ وفاطمة إلى أن تقوم الساعة، فتأمل.

الدليل السادس: روى علي بن إبراهيم القمي، بإسناده، عن سلام بن مستنير، عن أبي جعفر (ع)، قال: سألته عن قول الله تعالى: ((مَثَلُ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ)) الآية، قال: ((الشَّجَرَةُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَنَسَبُهُ ثَابِتٌ فِي بَنِي هَاشِمٍ، وَفَرْعُ الشَّجَرَةِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ع)، وَغُصْنُ الشَّجَرَةِ فَاطِمَةُ (ع)، وَثَمَرَاتُهَا **الْأئِمَّةُ مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ** (ع)، وَشِيعَتُهُمْ وَرَقَّتْهَا، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ مِنْ شِيعَتِنَا لَيَمُوتَ فَتَسْقُطُ مِنَ الشَّجَرَةِ وَرَقَةً، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيُولَدُ فَتَوَرَّقُ الشَّجَرَةُ وَرَقَةً. قُلْتُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ: ((تُزَيُّ أُكُلُهَا كُلَّ حِينٍ بِأَذْنِ

^{٣٣٣} عيون أخبار الرضا: ٢/ ١٣٩.

رَبَّهَا)؟! قال: يعني بذلك مَا يُفْتِي الْأَئِمَّةُ شِيعَتَهُمْ فِي كُلِّ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، ثُمَّ ضَرَبَ اللَّهُ لَأَعْدَاءِ آلِ مُحَمَّدٍ مَثَلًا فَقَالَ: ((وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ))^{٣٣٣}.

تعليق: وهذا الخبر يبين صريحاً في الشهادة لعقيدة الزيدية في الإمامة بعموم، ثم تجدد أن هذا الخبر يرد على عقيدة الغيبة، ويدل على أن الأئمة أكثر من اثني عشر إماماً، وأن صفة ذلك الإمام هو إفتاء الشيعة في كل حج وعمره في مسائل الحلال والحرام، وذلك لا يحصل مع الإمامية من اثني عشر قرناً، بل هم ككتاب ومؤصلوا اعتقاد وفقه أثمتهم باختلاف وتضارب كبير بينهم في ذلك، **نعم!** فأتجه المعنى إلى نفي الغيبة، وإلى تأصيل الحالة الأصلية لأولئك الأئمة، وهم الجيل بعد الجيل من الأئمة، تماماً كالأحد عشر إماماً آباء الإمام المهدي ابن الحسن العسكري، جيل يعقب جيلاً، فكانت الأجيال أكثر من اثني عشر جيلاً وإماماً، فاقضى ذلك نفي عقيدة الحصر للأئمة، وإلا رُدَّ هذا الخبر عن القمي، وأصبحت تلك الشجرة لا تُورثي أكلها كل حين، والله المستعان، **نعم!** وهذا يجعل من تخصيص حديث الفرقة السنية في الاثني عشر خليفة أو أميراً شاهداً على حصر الإمامة في الاثني عشر إماماً كما تعتقد الإمامية ضعيفاً، لأن هذا الدليل من مصادر الإمامية يرد على عقيدة حصر الإمامة في اثني عشر خليفة أو أميراً فقط، فلزم الإمامية أن يحتملوا بمعنى خبر الفرقة السنية احتمالات أخرى غير الحصر، أو التخصيص في اثني عشر فقط، كما احتمل غيرهم ممن صحح ذلك الخبر.

الدليل السابع: روى الشيخ الصدوق، بإسناده، عن أبي حمزة الثمالي، قال: ((كُنْتُ جَالِساً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) إِذْ أَتَاهُ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَقَالَا لَهُ: يَا بْنَ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَسْأَلَكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ. فَقَالَ لَهُمَا: اسْأَلَا عَمَّا جِئْتُمَا. قَالَا: أَخْبِرْنَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ((ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ))، إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ. قَالَ: نَزَلَتْ فِيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ. قَالَ أَبُو حَمْزَةَ، فَقُلْتُ: بَأَيِّ أَنْتَ وَأَمِّي فَمَنْ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ؟! قَالَ: مَنْ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ فَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ. فَقُلْتُ: مَنْ الْمُقْتَصِدُ مِنْكُمْ؟!)).

^{٣٣٣} بحار الأنوار: ٩/٢١٧، تفسير القمي: ١/٣٦٩.

قال: العابد لله ربّه في الحالين حتّى يأتّيه اليقين. فقلت: فمن السابق منكم بالخيرات؟! قال: مَنْ دَعَا والله إلى سبيل ربّه وأمر بالمعروف، ونهى عن المنكر، ولم يكن للمُضِلِّين عَصْداً، ولا للخائنين خَصِيماً، ولم يرَضَ بِحُكْمِ الْفَاسِقِينَ إِلَّا مَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ وَدِينِهِ وَلَمْ يَجِدْ أَعْوَاناً^{٣٣٤}.

تعليق: وهذا الخبر أيضاً بيّن واضح في نفي حصر الإمامة في العدد اثني عشر، بل إن ذلك يكون في كلّ زمانٍ في: ((مَنْ دَعَا والله إلى سبيل ربّه وأمر بالمعروف، ونهى عن المنكر، ولم يكن للمُضِلِّين عَصْداً، ولا للخائنين خَصِيماً، ولم يرَضَ بِحُكْمِ الْفَاسِقِينَ إِلَّا مَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ وَدِينِهِ وَلَمْ يَجِدْ أَعْوَاناً))، وهذا هو قول الزيدية، فتأمل انتفاء الحصر من كُتُب الإمامية ومصادرهم، **نعم!** وهذا الخبر روى نحوه الحاكم الحسكاني الحنفيّ إلاّ أنّه عن زَيْن العابدين (ع)، فيروي، بإسناده، عن أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين، قال: إني لجالسٌ عنده إذ جاءه رجلان من أهل العراق، فقالا: يا ابن رسول الله جئناك كي نُخْبِرَكَ عَنْ آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ. فقال: وما هي؟! قالَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ((ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا)) . فقال: يا [وَ] أَهْلَ الْعِرَاقِ أَيْشَ يَقُولُونَ؟! قالَا: يَقُولُونَ: إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. فقال لهم علي بن الحسين: أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ كُلُّهُمْ إِذَا فِي الْجَنَّةِ! قال: فقلتُ من بين القوم: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ فِيمَنْ نَزَلَتْ؟! فقال: نَزَلَتْ وَاللَّهِ فِينَا أَهْلَ الْبَيْتِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - . قلتُ: أَخْبَرْنَا مَنْ فِيكُمْ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ؟ قال: الَّذِي اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ - وَهُوَ فِي الْجَنَّةِ - . فقلتُ: وَالْمُقْتَصِدُ؟ قال: الْعَابِدُ لِلَّهِ فِي بَيْتِهِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ. فقلتُ: السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ؟ قال: مَنْ شَهِرَ سَيْفَهُ وَدَعَا إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ^{٣٣٥}، نعم! وروى الصَّفَّار، بإسناده، عن سورة بن كليب، عن أبي جعفر (ع)، أنّه قال في هذه الآية ((السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ الْإِمَامَ فَهِيَ فِي وَلَدِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ))^{٣٣٦}، فلم يحصر الإمام الباقر (ع) في عدد، أو يُحْصَصَ فِي بَطْنٍ مِنْ بَطْنٍ وَلَدَ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وفي ذلك تأمل، **نعم!** ثم تأمل قول الإمام علي بن موسى الرضا (ع) تجده يُنْفِي أَنْ يَكُونَ فِي حِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يُؤَصِّلُ لَغِيْبَةِ الْهُدَاةِ الَّذِينَ تَحْتَاجُهُمُ الْأُمَّةُ فِي شَتَّى تَكْلِيفِهَا، قال (ع): ((وَمِنْهَا: إِنَّا لَا نَجِدُ فِرْقَةً مِنَ الْفِرْقِ وَلَا مِلَّةً مِنَ الْمِلَلِ بَقَوْا وَعَاشَوْا إِلَّا

^{٣٣٤} تفسير أبي حمزة الثمالي: ٢٧٦، التفسير الصافي: ٤/٢٣٩، تفسير نور الثقلين للحويزي: ٤/٣٦٣، غاية المرام للسيد هاشم البحراني: ٤/٣٨.

^{٣٣٥} شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني: ١٥٦/٢، تفسير أبي حمزة الثمالي: ٢٧٧.

^{٣٣٦} بصائر الدرجات: ٤٤.

بِقِيَمٍ وَرَيْسٍ ، وَلِمَا لَا بَدَّ لَهُمْ مِنْهُ فِي أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا فَلَمْ يَجْزُ فِي حِكْمَةِ الْحَكِيمِ أَنْ يَتْرَكَ الْخَلْقَ مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا بَدْلَ لَهُ مِنْهُ وَلَا قَوَامَ إِلَّا بِهِ فَيَقَاتِلُونَ بِهِ عَدُوَّهُمْ وَيَقْسِمُونَ فِيهِمْ وَيُقِيمُ هُمْ جُمُعَهُمْ وَجَمَاعَتَهُمْ وَيَمْنَعُ ظَالِمَهُمْ مِنْ مَظْلُومِهِمْ))^{٢٢٧} ، نعم! فتأمل هذه الأدلة كيف تردّ على دعوى أنّ خبر الاثني عشر خليفة أو أميراً في كتب الفرقة السنية لا تنطبق إلا على قول الإمامية ، دعوى انتفاء احتمال غير قول الإمامية من ذلك الخبر ، تجدّ أن الأدلة من داخل كتب الإمامية تردّ تلك الدعوى الإمامية من ذلك الخبر السني ، لأنها تعارضه إن كان معناه حصر الإمامة في اثني عشر إماماً هم أئمة الإمامية ، والله المستعان .

الدليل الثامن : روى الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن عبدالله بن سُلَيْمَانَ العامريّ ، عن أبي عبدالله (ع) ، قال : ((مَا زَالَت الْأَرْضُ إِلَّا وَاللَّهُ تَعَالَى فِيهَا حِجَّةٌ يُعَرَّفُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ ، وَيَدْعُو إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَا تَنْقَطِعُ الْحِجَّةُ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَرْبَعِينَ يَوْمًا قَبْلَ الْقِيَامَةِ ، وَإِذَا رُفِعَتِ الْحِجَّةُ أُغْلِقَ بَابُ التَّوْبَةِ فَلَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيَّاهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ ، أُولَئِكَ شِرَارُ خَلْقِ اللَّهِ وَهُمْ الَّذِينَ تَقُومُ عَلَيْهِمُ الْقِيَامَةُ))^{٢٢٨} .

تعليق : وهذا الخبر أيضاً بيّن واضح في نفي حصر الأئمة في اثني عشر إماماً ، بل الأئمة والمقتصدون من العترة ما دامت الأرض والمكلفون ، فإنه لا بدّ أن يأتي من العترة جيل بعد جيل يقومون بحجة تعريف الناس أمور حلالهم وحرامهم ، ويدعون إلى سبيل الله يقيمون منهاجهم ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يكون ذلك مع عقيدة الغيبة أبداً ، فدلّ هذا الخبر على تعدّد الأئمة بتعدّد الأزمنة والأقوام ، بل وبيّن حال وصفة ذلك الإمام أو المقتصد من العترة في كلّ زمان وهو القيام بواجب الهداية الفعلية يُعرّف الناس أمور دينهم ، ويدعو إلى سبيل الله تعالى ، وأسمّى مراتب الدعوة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومجاهدة الظالمين ، فتأمل ذلك ، وتأمل كيف أنّ هذا يردّ دعوى أن يكون وجه ذلك الحب رفي الاثني عشر هو ما تؤمن به الإمامية في الاثني عشر ، إذ أنّ أدلة أخرى من كتب الإمامية تردّ على دعوى الحصر تلك في الأئمة في العدد (اثني عشر) .

^{٢٢٧} عيون أخبار الرضا: ١٠٨/٢ .

^{٢٢٨} كمال الدين وتمام النعمة: ٢٢٩ .

الدليل التاسع : روى الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن ابن أبي يعفور ، قال : قال أبو عبد الله (ع) : ((مَّا تَبَقَّى الْأَرْضُ يَوْمًا وَاحِدًا بِغَيْرِ إِمَامٍ مِنَّا ، تَفْزَعُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ))^{٢٣٩} .

تعليق : وهذا الخبر أيضاً بيّن واضح في تعدّد الأئمة على مرّ الأزمان والأقوام ، وأنّ صفة ذلك الإمام هي الظهور لا الغيبة ، لأنّ الغائب لا تفزعُ إليه الأمّة ، ولا هو يفزعُ إليهم بشيء ، وهذا من اثني عشر قرناً والله المستعان ، وإذا انتفت الغيبة بقي الأصل على حاله من تعدّد الأئمة إماماً بعد إمام ، ومقتصدٌ بعد مُقتصد من علماء العترة المحمدية ، نعم ! فارتفع أن يكون خبر الاثني عشر خليفة أو أميراً من كتب الفرقة السنية شاهداً في الحصر على اثني عشر إماماً فقط أئمة الإمامية ، فهذه الأدلة من داخل البيت الإمام تنفي أن يكون مدلول ذلك الخبر السني هو حصر الإمامة في الاثني عشر فقط ، فتنبّه .

الدليل العاشر : روى النعماني ، بإسناده ، عن الفضيل ، عن أبي عبد الله (ع) ، قال في قول الله تعالى : ((إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)) : ((كُلُّ إِمَامٍ هَادٍ لِلْقَرْنِ الَّذِي هُوَ فِيهِمْ))^{٢٤٠} .

تعليق : وهذا الخبر أيضاً بيّن واضح لولا العاطفة من البعض ، حاشى أهل الإنصاف والنظر والتحري ، فالخبر ينفي عقيدة حصر الأئمة ، يثبت تعددهم بتعدّد القرون ، وبيننا وبين الإمام الغائب ابن الحسن العسكري اثنا عشر قرناً تقريباً ، والإمام لكل قرنٍ محصورٍ في واحد ، والخبر يقول : ((كُلُّ إِمَامٍ هَادٍ لِلْقَرْنِ الَّذِي هُوَ فِيهِمْ)) ، هذا لو اعتبرنا القرن المقصود هو مائة سنة ، والمازندراني من علماء الإمامية يؤصل لغير هذا ، فيقول : ((القرن : أهل كل زمان ، وهو مقدارُ التوسط في أعمارِ أهل كل زمان ، مأخوذٌ من الاقتران فكأنه المقدار الذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم))^{٢٤١} ، نعم ! فيعني ذلك أن القرون بيننا وبين الإمام الغائب ابن الحسن العسكري أربعة وعشرون قرناً تقريباً ، إذ اعتبرنا متوسط أعمار أهل كل زمان خمسون عاماً ، والله المستعان ، نعم ! فارتفع أن يكون خبر الاثني عشر خليفة أو أميراً من كتب

^{٢٣٩} كمال الدين وتمام النعمة : ٢٣٠ .

^{٢٤٠} الغيبة للنعماني : ١٠٩ .

^{٢٤١} شرح أصول الكافي : ١٦٢ / ٥ .

الفرقة السنية شاهداً في الحصر على اثني عشر إماماً فقط أئمة الإمامية ، فهذه الأدلة من داخل البيت الإمام تنفي أن يكون مدلول ذلك الخبر السني هو حصر الإمامة في الاثني عشر فقط ، فتنبه .

الدليل الحادي عشر : روى الكليني ، بإسناده ، عن سماعة ، قال : قال أبو عبد الله (ع) ، في قوله عز وجل : ((فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا)) ، قال : ((نَزَلَتْ فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً ، فِي كُلِّ قَرْنٍ مِنْهُمْ إِمَامٌ مِّنَّا شَاهِدٌ عَلَيْهِمْ وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ شَاهِدٌ عَلَيْنَا))^{٢٤٢} .

تعليق : وهذا الخبر كالسابق القريب في الدلالة ، وهو أوضح منه ، وقد مرّ معك توضيح هذا الخبر فيما رواه فرات بن إبراهيم ، بإسناده ، عن ميمون البان مولى بني هاشم ، عن أبي جعفر (ع) ، في قول الله تعالى : ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ)) ، قال : ((مِنَّا شَهِيدٌ عَلَى كُلِّ زَمَانٍ ، عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ع) فِي زَمَانِهِ ، وَالْحَسَنُ (ع) فِي زَمَانِهِ ، وَالْحُسَيْنُ (ع) فِي زَمَانِهِ ، وَكُلُّ مَنْ يَدْعُو مِنَّا إِلَى أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى))^{٢٤٣} . وفيما رواه الكليني ، بإسناده ، عن عبد الله بن سنان ، قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : ((يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ))؟! ، قال : ((إِمَامُهُمُ الَّذِي بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ ، وَهُوَ قَائِمُ أَهْلِ زَمَانِهِ))^{٢٤٤} ، فهذا كله ينفي حصر الأئمة في عدد معين ، ويثبت تعدد الأئمة بتعدد الأزمنة والأقوام ، بل ويثبت طريق الإمامة وهو القيام والدعوة ، **نعم!** فارتفع أن يكون خبر الاثني عشر خليفة أو أميراً من كتب الفرقة السنية شاهداً في الحصر على اثني عشر خليفة فقط ، فهذه الأدلة من داخل البيت الإمام تنفي أن يكون مدلول ذلك الخبر السني هو حصر الإمامة في الاثني عشر فقط ، فتأمل .

الدليل الثاني عشر : جاء في أصل زيد الزراد ، عن ذريح ، عن أبي عبد الله (ع) ، قال : كُنَّا عِنْدَهُ فَقَالَ احْتَجَّ عَلَيْهِمْ عَلِيٌّ (ع) : ((وَاللَّهِ إِنَّ مِنَّا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ ، وَإِنَّ مِنَّا حَمَزَةَ سَيِّدِ الشُّهَدَاءِ ، وَإِنَّ مِنَّا الْإِمَامَ الْمُفْتَرَضَ الطَّاعَةَ مَنْ أَنْكَرَهُ مَاتَ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ مَا تَرَكَ

^{٢٤٢} الغيبة للنعماني: ١٠٩ .

^{٢٤٣} بحار الأنوار: ٢٣ / ٣٣٧ .

^{٢٤٤} أصول الكافي: ١ / ٥٣٦ .

الله الأرضَ قَطَّ مُنْذُ قَبْضِ اللهِ آدَمَ إِلَّا وَفِيهَا مَنْ يُهْتَدَى بِهِ إِلَى اللهِ ، وَهُوَ حِجَّةُ اللهِ إِلَى الْعِبَادِ مَنْ تَرَكَ هَلَكَ
وَمَنْ لَزِمَهُ نَجَى ، حَقًّا عَلَى اللهِ))^{٢٤٥} .

تعليق : وهذا الخبر أيضاً ينفي عقيدة الغيبة ، إذ ليس في زماننا هذا ولا زمان آباءنا مَنْ يُهْتَدَى بِهِ ، أعني الإمام المهدي ابن الحسن العسكري ، وإذا انتفت الغيبة ، بقي الأصل ، وهو تعدد الأئمة ، إمام بعد إمام ، وإلاّ انتفت الأخبار في أهل البيت (ع) ودورهم في هداية الأمة ، وعدم خلق الأزمنة منهم ، بدءاً من الآيات الكريمة ، ومروراً بحديثي الثقلين والسفينة ، وانتهاءً بأحاديث أخرى كثيرة في هذا المعنى ، فتأمل ذلك أخي الباحث .

نعم! أكتفي بهذه الأدلة في هذا المبحث ، ومن أراد أن يستزيد رجَعَ إلى مبحثنا (الرّافضة) ، إذ ليس القصدُ هنا الاستقصاء ، وإنّما الإشارة إلى وجود أدلة تُعارض دعوى الحصر من داخل كتب الإمامية تمنع دعوى التفرد بالدعوى الصحيحة من خبر جابر بن سمرّة في كُتب الفرقة السنية ، ودعوى أن ذلك الخبر لا يسعه احتمال غير ما قالت به الإمامية في أئمتها ، وقد ذكرنا لك الاحتمالات ، فأبرزَ هذا المبحث أن الروايات في مصنفات الإمامية تردّ على دعوى حصر الإمامة في اثني عشر إماماً ، وبالتالي تردّ على تلك الدعوى بكون خبر الفرقة السنية شاهداً لاعتقاد الإمامية في الحصر والإمامة ، وتجعل هذه الدعوى في الاحتمال حالها كحال غيرها من الاحتمالات ، فهذه الدعوى الإمامية استندت على أصل (وهو النص على الاثني عشر وحصر الإمامة فيهم فقط) ، ومن احتمل غير الحصر في الاثني عشر خليفة أو أميراً فإنه يستطيع أيضاً أن يستند من داخل كتب الإمامية على هذه الأدلة التي ذكرناها ، فيُصحّ هؤلاء الاثني عشر جزءاً من الأئمة لا أنهم كلّهم ، قد يكونون هم أبرز الأئمة وأكثرهم جُهداً في الدعوة وقبولاً عند الأمة ، هذا احتمال وارد ، لا يمكن مصادرتة ، لأنّ الخبر من طريق الفرقة السنية مجمل كما ذكرنا ، فاحتمل الاحتمالات ، وقد بيّنا ما قد يُحتمل على أصل الزيدية ونظريتها في الإمامة ، كمجرد تناول وطرح قد يستفيد منه الباحث ، نعم! وهذا كلّهُ على شرط من يُصحّ ذلك الخبر ، والزيدية لا تُصحّحه ، وسنأتي بإذن الله تعالى على سبب وعلة ذلك الإبهام (الإجمال) في هذا الخبر ، كما قد أتينا على ما نرجّحه لو صحّ

^{٢٤٥} أصل زيد الزراد: ٩٨ .

ذلك الخبر ، وهو الإخبار الغيبي الذي سيحصل في قادم الزمان ، وليس لازم ذلك الإخبار تعيين الأسماء أو الزمان أو المكان ، والله المستعان ، **ولو قيل** : ولكن أحاديث الحصر في كتب الإمامية وأكثر وأوضح في الدلالة ، نعني أحاديث النص على الاثني عشر بأسمائهم وأعدادهم؟! **فنقول** : أن هذا المصنف بأكملها يُنازعكم صحة هذه الدعوى ويثبت خلافها ، ويثبت أن ذلك اختلاق محله زمن ما بعد الغيبة ، وإن كثرت الرواية ، فإن الكثرة بلا إفادة للعلم لا يؤبّه لها ، فكيف لو كانت بانفراد الفرقة الواحدة التي تشهد لنفسها ، فكيف لو قد وجدت الأدلة المناقضة من داخل مصنفات الإمامية ، ولعلي أعود وأذكر بقول العلامة الإمامي البهودي ، قال : ((الأحاديث المروية في النصوص على الأئمة جملة، من خبر اللوح وغيره، -كُلّها- مصنوعة في عهد الغيبة والحيرة وقبلها بقليل، فلو كانت هذه النصوص المتوفرة موجودة عند الشيعة الإمامية لما اختلفوا في معرفة الأئمة الطاهرة هذا الاختلاف الفاضح، ولما وقعت الحيرة لأساطين المذهب وأركان الحديث سنوات عديدة، وكانوا في غنى عن أن يتسرعوا في تأليف الكتب لإثبات الغيبة وكشف الحيرة عن قلوب الأئمة، بهذه الكثرة))^{٢٤٦} ، **نعم** ! وهذا المصنف للباحث دراسة مُستفيضة تدلّ على ذلك المعنى إن شاء الله، فدعوى المعارضة بالأكثر والمشهور دعوى غير تامة هنا ، لا تصلح أن تُصادر أدلتنا التي ذكرناها ، ولو قيل بضعف هذه الأدلة التي أوردناها إسناداً ، فسندُك إنصاف الباحث بأنّ جلّ مرويات وأسانيد الإمامية على ذلك الضعف أيضاً بشهادة أساطينها ، فيقول الحرّ العاملي يتكلم عن أصحابه الذين اشترطوا شرط العدالة في الراوي : ((وأصحاب الاصطلاح الجديد قد اشترطوا - في الراوي - العدالة فيلزم من ذلك ضعف جميع أحاديثنا لعدم العلم بعدالة أحد منهم إلا نادراً))^{٢٤٧} ، وأخبار الاثني عشر إماماً بالاسم والعدد من هذا الصنف في الضعف ، ولكي لا يكون كلامنا هنا رمياً وتهمّة أو اعتماداً على البهودي أو العاملي في نسبة الضعف إلى أخبار الإمامية في النص على الاثني عشر ، أو أخبار الإمامية بعموم ، فإننا سنجعل الفصل الثالث القريب مُخصّصاً في مناقشة دليل الروايات الإمامية داخل المصنفات الإمامية ، وكيف أنّ هذا الدليل وهم كبيرٌ اغترّبه كثيرٌ في تأصيل عقيدة النص على الاثني عشر إماماً أئمة الإمامية ، وذلك لتحقيق الاستفاضة في هذا المصنف

^{٢٤٦} كتاب معرفة الحديث: ١٧٢.
^{٢٤٧} وسائل الشيعة: ٢٦٠/٣٠.

للباحث من جميع الاتجاهات البحثية حول خبر الاثني عشر ، يُكمّل هذه الاستفاضة للباحث أن يعودَ ويقرأ مبحثنا (الرّافضة) بعد هذا المبحث فإنّ صورةً أكبر وأعمّ وأشمل سترتسم أمامه حول عقيدة الإمامة والاتباع لأهل البيت (ع) بعموم بين الزيدية والإمامية .

المبحث الخامس: الخلاصة لما سبق من الكلام حول مدلول خبر الاثني عشر :

وفي هذا المبحث سنأتي على ما سبق في المباحث الأربعة السابقة من هذا الفصل باختصار وربط ليكون القارئ أبعد ما يكون عن التشتّت ، فقد خصّصنا هذا الفصل الثاني لدراسة مدلول ومعنى خبر الاثني عشر خليفة أو أميراً من كتب الفرقة السنية ومكان شاهدة الخبر لما تعتقده الإمامية منه في الحصر على أئمّتها الاثنا عشر ، وقسمناه عدّة مباحث :

ففي المبحث الأول : تكلّمنا حول ((الاثنا عشر في كتب الفرقة السنية هل هم أئمة الإمامية أم غيرهم)) ، وخلصنا إلى أنّ موضوعي الروايتين في الاثني عشر السنية والإمامية مختلفتان ، واستدلّنا على ذلك بأدلة منها : أنّ الإسلام لم يكن عزيزاً ولا منيعاً في زمن أئمة الإمامية ، وروايات الفرقة السنية تصفُ عزّة ومنعة وظهوراً لأولئك الخلفاء أو الأمراء ، وأئمة الإمامية فكأنوا خائفين متّقين كما تصفُهم الروايات الإمامية . ومنها : أنّ الأئمة لم تجتمع على أئمّتهم ، كما وصفت روايات الفرقة السنية أنّ الأئمة كلّها تجتمع على أولئك الخلفاء أو الأمراء . ومنها : أنّ روايات الفرقة السنية في الاثني عشر تصفُ أنّ الهرج سيكون بعد الاثني عشر خليفة ، وكذلك النّقف والنّفاف (القتل والقتال) ، وفي زمن الاثني عشر سيكون الدين عزيزاً منيعاً ظاهراً على من ناواه في مسكّة وعلياء ، وهذا يُغيّر موضوع إمامة الاثني عشر أئمة الإمامية فإنّ الهرج والنّقف والنّفاف وعدم العزّة حاصلة اليوم بأشدّ ما يكون في الأئمة ، وسابقاً كان ذلك في الأئمة رغم وجود الإمام الثاني عشر المهدي ابن الحسن العسكري (حسب اعتقاد الإمامية) ، فالموضوعان مختلفان ، ذلك الخبر السنّي يُخبر بوقوع الهرج بعد الاثني عشر خليفة ، وهذا الخبر الإمامي معه الهرج والنّقف والنّفاف في زمن الاثني عشر ، بل إنّ الرواية المتواترة بين الأئمة أنّ المهدي في آخر الزمان لن يقوم إلا وقد امتلأت الأرض فساداً وظلماً وجوراً ، فهنا تضادّ في الموضوعين كما مرّ تفصيله . ومنها : أنّ أولئك الخلفاء أو الأمراء في خبر الفرقة السنية هم حكام وملوك وأصحاب ولاية وأمر ونهي

على عامة المسلمين ، وهذه ليست صفة أئمة الإمامية ، فلم يكن أحدٌ منهم في الجملة صاحب تملك وحكم وتول على البلاد والعباد ، فخلصنا إلى اختلاف الموضوعين ، رواية خبر الاثني عشر عند الفرقة السنية ، ورواية النص على الاثني عشر عند الإمامية ، وأن الأول لا يصلح شاهداً للثاني على عقيدته في الإمامة ، لاختلاف الموضوعين ، فالاثنا عشر خليفة في كتب الفرقة السنية ليسوا هم أئمة الإمامية .

ثم في المبحث الثاني : تكلمنا حول ((الاثنا عشر هل هم أئمة هدى أم أئمة ضلال)) ، وخلصنا إلى أن أولئك الاثنا عشر في خبر الفرقة السنية ، الذي ثبت أنهم ليسوا هم أئمة الإمامية في المبحث الأول ، هؤلاء الاثنا عشر خليفة قد تطرّفهم الاحتمال من متون الرواية المختلفة ، لما كانت مبهمة ، ولما كانت ألفاظ الرواية تحتمل كثيراً من الاحتمالات ، وكان من الاحتمالات معنى المدح ، ومعنى الذم ، وأنه إن كان بمعنى المدح ، فإنه أيضاً يحتمل احتمالات كثيرة في ماهية هؤلاء الاثني عشر خليفة أو أميراً ، وظهر لنا كيف أنه لا يمكن لأحد أن يقطع على احتمال من الاحتمالات التي يرجحها ، لمكان أنه لا يوجد مبيّن يُناسب الخبر من أدلة أخرى يُقطع منه على بيان مجمل ذلك الخبر ، إلا ما تدعيه الإمامية من خبر النص على الاثني عشر أئمتها ، وهذا قد أثبتنا أنه ليس من موضوع الرواية في شيء ، وأنه موضوع آخر غير موضوع الرواية كما في المبحث الأول ، فبقي الاحتمال هو حظ من يتكلم في تأويل وتفسير معاني هذا الخبر لإجماله ، وفي المبحث الثاني والثالث أتينا على سبب وعلة هذا الإجمال والاختلاف في احتمالات هذا الخبر ، وإلا فالزبدية قد استغنت عن ذلك كله لما لم يصح عندها هذا الخبر من أساسه ، **نعم** ! وأشرنا إلى أنه عند الاحتمال يبطل الاحتجاج ، خصوصاً والمحتج له أصل خطير ومهم كالإمامة ، وبيننا أن الإمامية لا حجة لها من ذات خبر الفرقة السنية في احتمالها إلا بما تستند عليه من خبر النص على الاثني عشر أئمتهم الذي انفرّدوا به ، لا من ذات الخبر وألفاظه فإنه لا يساعدهم على احتمالهم فموضوعه مختلف ، وذلك المستند عليه أيضاً غير صحيح ، نعني خبر النص على الاثني عشر أئمة الإمامية من مصنفاتهم كما أثبتنا في هذه الرسالة من اختلاقه بعد عصر الغيبة ، وكما سيأتي في الإثبات ضعفه بإذن الله في الفصل الثالث ، خلاصته أن خبر الاثني عشر خليفة من كتب الفرقة السنية مُحتمل لوجوه عدة منها المدح ، ومنها الذم ، ومنها غير ذلك في المدح ، حتى وجدنا ابن الجوزي يقول عن هذا الخبر في كتب المحدثين : ((هذا

الحديث قد أطلت البحث عنه ، وطلبتة مظاهره ، وسألت عنه ، فما رأيتُ أحداً وقعَ على المقصود به ، وألفاظه مختلفة لا أشك أن التخليط فيها من الرواة^{٢٤٨} ، وحقق له أن يقول ذلك ، فالتخليط بين بدءاً من رواية هذا الخبر ، وانتهاءً بمُتونه ، والعجب ممن يجعل هذا الخبر له دليلاً على صدق دعواه في النص على الاثني عشر إماماً أئمة الإمامية وهو على ذلك الحال من الإجمال والتخليط ، بل العجب ممن يجعل حيرة علماء الفرقة السنية في الإتيان بوجه واحد يقطعون به على ماهية أولئك الاثني عشر خليفة ، يجعل ذلك دليلاً له على أن المراد به هم الاثنا عشر أئمة الإمامية لما قطع الآخرون على وجه واحد ، ولعمري أن هذا أسلوب غير المحققين ، فالحق أن هذا الخبر بهذه الوجوه من الرواية في كتب المحدثين لا يقطع منه بوجه واحتمال واحد إلا غير مُصنف ، فالتخليط فيه بين ، ينقل المعاني من مدلولات إلى أخرى من رواية إلى أخرى ، نعم ! وأما هذا الذي جعل من حيرة علماء الفرقة السنية دليلاً أو مُستنداً له لتصحيح دعوى الإمامية عندما قطعوا منه بوجه واحد وهم أئمة الإمامية ، فإنما مُستنده على ذلك أدلة الإمامية التي انفردوا بها دوناً عن الأئمة ، لا أن مُستنده في دعواه هذه هو ذات خبر المحدثين الذي رَوَوْه في مصنفاتهم ، فيتوهم من ذلك المُستند الأصلي (الرواية من كتب الإمامية) أنه قعد لرواية الفرقة السنية التقعيد الصحيح ، وأنها لا تحتمل إلا ذلك الاحتمال الموافق لما ترويه الإمامية في مصنفاتها ، وهذا قول قاصر ، بل فيه تضعف عن مناقشة هذا الخبر مُنفرداً في معانيه ، متجرداً صاحبه عن تلك الخلفية الروائية في كتب الإمامية ، ولو كان من تجرد فسيجد الباحث نفسه يتجه لا يرى في الخبر أي دلالة على مقتضى ذلك الموضوع والمعتقد الإمامي الذي تحكيه عن أئمتها ، فيثبت اختلاف الموضوعين ، ويخلص إلى تطرق الاحتمالات الكثيرة من ذات الخبر السني ، وأنه لا يقطع من هذه الروايات المختلفة بكونها في ذاتها شاهدة لعقيدة الإمامية في الاثني عشر أئمتهم ، والله المُستعان ، فكانت خلاصة هذا البحث تنبيه الباحث على أن خبر الاثني عشر في كتب الفرقة السنية يحتمل معاني المدح ، والذم ، ويحتمل وجوهاً من التأويلات في معاني المدح ، وأنه لا يقدر أحد على القطع منه في ماهية الاثني عشر بعقيدة ما ، بما قد مرّ معك من العِلل والأسباب وأنها مُحتملة الأخبار الغيبية التي لا يضرّ الجَهل بأسما أصحابها ، كما مرّ معك مفصلاً .

^{٢٤٨} كشف المشكل: ٤٤٩/١ .

ثم في المبحث الثالث : تكلمنا حول ((الاثنا عشر هل هم ذرية اثني عشر رجلاً أن اثنا عشر رجلاً؟!)) ، وخلصنا إلى أن تلك الرواية في كتب الزيدية عن الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة (ع) ، والتي أوردتها الإمام مجد الدين المؤيدي (ع) في كتابه (التحفة شرح الزلف) ، تختلف في موضوعها عن رواية النص على الاثني عشر أئمة الإمامية ، وأنها لا تصلح أن تكون شاهدة للإمامية على دعواهم في النص على الاثني عشر ، بل إنها تؤصل لعقيدة الزيدية في الإمامة ، وأن لها شاهد من رواية الإمامية ، من رواية الشيخ الصدوق ، ومن رواية الفرقة السنية ، فكان في ذلك رفعاً للشبهة ، ولفناً للباحث وهو يستقرئ هذا الخبر .

ثم في المبحث الرابع : القريب تكلمنا حول ((الأئمة هل هم محصورون في اثني عشر إماماً في مصنفات الإمامية)) ، وخلصنا إلى أنه علاوة على انفراد الإمامية برواية خبرهم في الاثني عشر ، ثم علاوة على ذلك الإسقاط الخاطئ لمكان اختلاف الموضوعين بين الرواية الإمامية في الاثني عشر ، والرواية السنية في الاثني عشر ، فإن هناك أدلة عن أئمة الإمامية تقود إلى عدم حصر الإمامة في اثني عشر إماماً ، وهذا الإثبات يُفسد الدعويين ، دعوى الحصر ، ودعوى تطابق الموضوعين ، أو أن تكون رواية المحدثين شاهدة لعقيدة ورواية الإمامية .

نعم! وبهذه المباحث الخمسة تم الكلام على هذا الفصل الثاني من هذا المصنف ، وقد اجتهدت اختصاره مع عدم الإخلال ببدأ عن الإملال ، وإلا فإن هناك لفئات في الاستنباط كان ينبغي التعرُّج عليها ، أغناني عن ذكرها ملكة القارئ إن شاء الله ، فهي كانت ستخرجني مُسهياً إلى مواضع الإمامة والاصطفاء والاستقصاء في النقل وما إليه ، كل ذلك كان سيشتت أصل الموضوع ، فاستغنيا عنه ، والله نسأل أن يمن علينا وعلى القارئ الكريم بحسن البيان والتفهم ، فليس الغرض مُناكفة وإنما بحث عن الحق باجتهاد وقوة وعدم التضعف والتسليم لعاطفة الكثرة والقلّة ، سواء في المرويّات التي لا تثمر تواتراً ولا علماً ، أو سواء في أعداد الإمامية اليوم وقلّة غيرهم ، فهذا ميزانٌ بخسٍ تظلم معه الحقائق ، ويكون معه الباحث ضعيفاً ، والله المستعان ، **نعم!** ثم بعد ما مضى سنتقل لما تكمل معه الصورة السابقة من الروايات لخبر الاثني عشر خليفة أو أميراً من كتب أهل الإسلام قبل عصر الغيبة ، وما تكلمنا فيه عن

مدلول ذلك الخبر ، فتتكلّم في الفصل الثالث الآتي بإذن الله عن خبر الاثني عشر بعد عصر الغيبة في مصنّفات الإمامية .

الفصل الثالث : تتبّع روايات الاثني عشر بعد عصر الغيبة ، كتاب ((مُنتخب الأثر)) أنموذجاً :

وفيه سنتتبّع بإذن الله روايات الاثني عشر بعد عصر الغيبة من كُتُب ومصنّفات الإمامية ، وإنّي وقفتُ على كتاب ((مُنتخب الأثر في النصّ على الإمام الثاني عشر)) ، لمؤلفه الشّيخ لطف الله الصافي الكلبايكاني ، فوجدته قد أتى بروايات كثيرة من داخل مصنّفات الإمامية في الاثني عشر بالاسم والعدد ، ومن داخل وخارج مصنّفات الإمامية في الاثني عشر بالعدد ، وما كان من خارج مصنّفات الإمامية فمن روايات الفرقة السنيّة ، وقد أتينا عليها في الفصل الثاني القريب ، فلا نُعيد الالتفات إليها ، فتتبع بإذن الله تعالى ما انفردت به الإمامية وذكره صاحب المُنتخب ، تتبّع مُتونٍ وأسانيد ، وخصصنا عصر ما بعد الغيبة ، لما ثبت أنّه لا يُوجد روايات في مصنّفات الإمامية قبل عصر الغيبة ذكرت ذلك الخبر على الاثني عشر كما في الفصل الأوّل من هذا المصنّف ، **نعم** ! وقد ظهر أن نأتي بذلك التتبّع بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، **المبحث الأوّل** : هل روى خبر الاثني عشر بالاسم والعدد أحدٌ غير الإمامية؟! . **والمبحث الثاني** : ما ينفرد الإمامية بتصحيحه عن أهل البيت فلا يُعتمد عليه . **والمبحث الثالث** : تتبّع روايات الاثني عشر بعد عصر الغيبة كتاب ((مُنتخب الأثر أنموذجاً)) ، **نعم** ! ولعلّ مادّة هذا الفصل ستكون هامة للباحثين المُنصفين من داخل البيت الإمامي أكثر من غيرهم فهي ستلفتهم إلى حقائق مهمّة حول أصل بناء فكر الإمامية ، وكيف أنّ نتيجة هذا الفصل ستعصّد نتيجة الفصل الأوّل من خُلو زمان ما قبل الغيبة عن أيّ وجودٍ لخبر الاثني عشر أئمة الإمامية ، وأنّ أخبار الأئمة الاثنا عشر بعد عصر الغيبة مُتعلّقة ضعيفة . فنأتي على هذه المباحث من هذا الفصل .

المبحث الأوّل : هل روى خبر الاثني عشر بالاسم والعدد أحدٌ غير الإمامية؟! :

في هذا المبحث سنقفُ بإذن الله على أنّه لم يروِ خبر الاثني عشر بالاسم والعدد وفق ذلك الاعتقاد الإمامي ، إلّا الإمامية دوناً عن سائر الشّيعة ، ثمّ دوناً عن سائر الأئمة ، وهو خبرٌ مما تعمّ به

البلوى في الدين ، بل هو من أهم الأركان في ديننا الإسلامي الحنيف ، ثم تنفرد به الإمامية دوناً عن الأمة ، فيكون حالها مع ذلك الانفراد كحال الواقعة في انفرادها بدعواها ، والإسماعيلية ، ولا أقول وكالزيدية ، لأن الزيدية بنت أصلها في الإمامة على المتواتر المشهور بين يدي الأمة ، أعني حديث الثقلين ، فلم تُخصص العترة المحمدية ، ولم تُفَرَّق بين بطون ولد فاطمة صلوات الله عليها ، **نعم** ! ثم إنني قد وجدت علماء ومُحقِّقي الإمامية يُريدون أن يستظهروا لهذا النص الاثني عشري ، ليُخرجوا من تبعه الانفراد دون الأمة ، فيستشهدون بروايات في مصنفات سنية لا يصح الاستشهاد بمثله ، لأسبابٍ جعلنا هذا المبحث متوجّهاً لمناقشتها ، وبيان مواطن الوهم والخطأ الذي قد يغيب عن الباحث والناظر وهو يسمع أو يقرأ أن ذلك النص على الاثني عشر رواه فلان الحنفي ، وعلان الشافعي ، وأن هؤلاء ليسوا من الشيعة ، تصحيحاً للدعوى ، وخروجاً من تبعه الانفراد ، والله المستعان ، فمن هذه الروايات بعد أن وقفت على أن أخبار الاثني عشر خليفة أو أميراً ليست دليلاً ولا شاهدة لموضوع رواية الإمامية في النص على الاثني عشر ، نعم ! من هذه الروايات التي يُستشهد بها من المصنفات السنية على أنها روايات سنية محضة تشهد لعقيدة الإمامية في النص على الاثني عشر :

الرواية الأولى : قالوا: روى النص على الاثني عشر أخطب خوارزم الموفق محمد بن أحمد المؤيد بن أبي سعيد إسحاق المؤيد المكي الخوارزمي ، في كتابه (مقتل الحسين) ، فجاء في الكتاب: ((وذكر ابن شاذان هذا ، حدّثنا أحمد بن محمد بن عبد الله الحافظ ، حدّثني علي بن علي بن سنان الموصلي ، عن أحمد بن محمد بن صالح ، عن سلمان بن محمد ، عن زياد بن مسلم ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن سلامة ، عن أبي سلمى راعي إبل رسول الله (ص) ، قال : سمعتُ رسول الله (ص) يقول: ((ليلة أُسري بي إلى السماء قال لي الجليل جلّ وعلا : (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه) . قلت : والمؤمنون ؟ قال : صدقت يا محمد ، من خلّفت في أمّتك ؟! . قلت : خيرها . قال : علي بن أبي طالب ؟! . قلت : نعم يا رب . قال : يا محمد ! إنني أطلعت إلى الأرض اطلاعة فاخترتك منها فشقت لك أسماء من أسمائي فلا أذكر في موضع إلا ذكرت معي فأنا المحمود وأنت محمد ، ثم اطلعت الثانية فاخترت علياً وشقت له اسماً من أسمائي فأنا الأعلى وهو علي ، يا محمد ! إنني خلقتك وخلقت علياً وفاطمة والحسن والحسين والأئمة من ولده من

سنخ نُورٍ من نوري، وعَرَضْتُ ولايتكم على أهل السماوات وأهل الأرض فَمَنْ قَبَلَهَا كان عندي من المؤمنين، وَمَنْ جَحَدَهَا كان عندي من الكافرين. يا مُحَمَّد! لو أَنَّ عَبْدًا من عِبِدي عَبدني حتَّى ينقطع أو يصير كالشَّنِّ البالي ثمَّ أَتاني جَاحِدًا لولايتكم مَا عَفَرْتُ له حتَّى يقرَّ بولايتكم، يا مُحَمَّد! أَتُحِبُّ أَنْ تَرَاهُمْ؟! قُلْتُ: نعم يا رب! فقال لي: التَفْتُ عَن يمين العرش، فالتَفْتُ فإذا أنا بعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومُحمَّد بن علي، وجعفر بن مُحمَّد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومُحمَّد بن علي، وعلي بن مُحمَّد، والحسن بن علي، والمهدي في صَحْضاح من نُور قياماً يُصلُّون وَهُوَ في وَسْطِهِم (يعني المهدي) كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دَرِّي. قال: يا مُحَمَّد! هَؤُلاءِ الحُجَّج وَهُوَ الثَّائِرُ مِن عِترتك، وعزِّي وجلالي إِنَّهُ الحِجَّةُ الواجبة لأوليائي والمنتقمُ مِن أعدائي))، فهذه كَمَا ترونَ رواية سنيّة على ذلك الاعتقاد الإمامي في الاثني عشر.

تعلّيق: هنا خطيب خوارزم، أو أخطب خوازم (٤٨٤-٥٦٨هـ)، فقد اختلف في مذهبه، فقليل حنفي سني، وقليل معتزلي، وقد يكون معتزلي حنفي، وقيل أنّه شيعي إمامي، والحاصل أنّ هذا الخبر من داخل البيت الإمامي، وروايه هو أحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عيَّاش بن إبراهيم بن أيوب الجوهري (ت ٤٠١هـ)، وهو شيعي إمامي صاحب الكتاب المطبوع (مقتضب الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر)، فهي رواية من داخل البيت الإمامي لا من خارجها، حتّى وإن ذكرها أخطب خوارزم، فإنّ تلك الرواية منه لا تجعلها رواية سنيّة، وقد عُدْتُ إلى الكتاب المذكور (مقتضب الأثر) فوجدتها فيه^{٢٤٩}، ثم علي بن سنان الموصلي مجهول، فالرواية من داخل البيت الإمامي، ثم هي ضعيفة، فنفهم ذلك موقفاً، وكُن صاحب تمييز بين تكثير الشواهد وبين الحقائق.

الرواية الثانية: قالوا: ولكن الرواية السابقة، رواها القندوزي الحنفي أيضاً في ينابيع المودة.

تعلّيق: وهُنا وجب أن نعود إلى كتاب ينابيع المودة، لتتحقق من وجه الرواية التي تُشِيرُونَ إليها، فلمّا عُدْنَا وجدنا أنّ كلامكم هذا تكثير وتَسويد، فإنّا القندوزي سُلَيْمان بن إبراهيم (ت ١٢٩٤هـ) يذكر ما جاء في رواية الخوارزمي السابقة في الرواية الثانية، قال القندوزي: ((أخرج أبو المؤيد موفق بن أحمد

^{٢٤٩} مقتضب الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر: ١٠.

الخوارزمي: بسنده عن أبي سليمان راعي رسول الله قال: سمعت رسول الله (ص) يقول: ليلة أُسري بي إلى السماء قال لي الجليل... إلخ الخبر)^{٢٥٠}، فليس من رواية جديدة، وإنما رواية الخوارزمي التي يرويها عن الجوهري الإمامي صاحب مقتضب الأثر، وقد ردّدنا على ذلك في الرواية القريبة، فلا نُعيده، وإنما نلفتُ الباحث إلى هذا الأسلوب من الاستكثار من الروايات من خارج مصنفات الإمامية، والله المستعان.

الرواية الثالثة: قالوا: ولكن الرواية السابقة (الأولى)، أيضاً رواها الحموي (الجويني) الشافعي أيضاً في فرائد السمطين.

تعليق: وهُنا وجب أيضاً أن نعود إلى كتاب فرائد السمطين، لتحقيق من وجه الرواية التي تُشِيرُون إليها، فلما عدّنا وجدنا أنّ كلامكم هذا تكثير وتَسويد أيضاً، وأخشى أن يكون خداعاً للنفس، فإنّما الجويني إبراهيم بن محمد الخراساني (ت ٧٢٢هـ)، يروي رواية الخوارزمي السابقة في الرواية الأولى، فيروي الجويني، بإسناده: ((عن الإمام محمد بن أحمد بن علي بن شاذان رحمه الله، أنبأنا أحمد بن محمد بن عبد الله الحافظ، حدّثني علي بن علي بن سنان الموصلي، أنبأنا أحمد بن محمد بن صالح، عن سلمان بن محمد، عن زياد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن سلامة، عن أبي سلمى راعي إبل رسول الله (ص)، قال: سمعت رسول الله (ص) يقول: ليلة أُسري بي إلى السماء قال لي الجليل... إلخ الخبر))^{٢٥١}، فليس من رواية جديدة، وإنما رواية الخوارزمي التي يرويها عن الجوهري الإمامي صاحب مقتضب الأثر، وقد ردّدنا على ذلك في الرواية الأولى، وهذا أيضاً من ذاك التّكثير والتّسويد، والله المستعان.

الرواية الرابعة: قالوا: وروى النصّ على الاثني عشر أخطب خوارزم، في كتابه (مقتل الحسين)، فجاء في الكتاب: ((وذكر الإمام محمد بن أحمد بن علي بن شاذان، حدّثنا محمد بن علي بن الفضل، عن محمد بن القاسم، عن عبّاد بن يعقوب، عن موسى بن عثمان، عن الأعمش، حدّثني أبو إسحاق، عن الحرث، وسعيد بن بشير، عن علي بن أبي طالب (ع) قال: قال رسول الله (ص): أنا وأردكم على الحوض،

^{٢٥٠} ينابيع المودة: ٣/ ٣٨٠.
^{٢٥١} فرائد السمطين: رقم الحديث ٥٧١.

وَأَنْتَ يَا عَلِيَّ السَّاقِي ، وَالْحُسَيْنَ الذَّائِد ، وَالْحُسَيْنَ الْفَارِط ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ النَّاشِر ، وَجَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ السَّائِق ، وَمُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ مُحْصِي الْمَحْبِينَ وَالْمُبْغِضِينَ وَقَامَعَ الْمُنَافِقِينَ ، وَعَلِيَّ بْنَ مُوسَى مَزِينِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ مُنْزِلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دَرَجَاتِهِمْ ، وَعَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ خَطِيبَ شِيعَتِهِ وَمُزَوِّجَهُمُ الْحَوَارِ الْعَيْنِ ، وَالْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ سِرَاجَ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَسْتَضِيئُونَ بِهِ ، وَالْمَهْدِيَّ شَفِيعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَيْثُ لَا يَأْذَنُ اللَّهُ إِلَّا لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى)) ، فهذه كما ترون رواية سنّية على ذلك الاعتقاد الإمامي في الاثني عشر .

تعلیق : وهذه الرواية قد يغترّ بها من ليس له نظرٌ وتتبعٌ وتحقق ، فيقول رواية أتت من خارج البيت الإمامي ، تشهد لعقيدة الإمامية في الإمامية ، فيتجّه يُصحّح اعتقاد الإمامية في الإمامة ، ويُخرجهم من حيز الانفراد ، بينما الصحيح أنّ هذه الرواية هي من داخل البيت الإمامي ، لا تُروى إلا عن طريق محمد بن علي بن الفضل ، وهو راوٍ إمامي ، بل إنّه له كتابٌ في الاثني عشر أئمة الإمامية كما يقول علماء الإمامية ، وهو من رجال ما بعد عصر الغيبة ، قال ابن داود الحلّي : ((محمد بن علي بن الفضل بن تمام الدهقان الكوفي يكنى أبا الحسين كثير الرواية)) ، وقال عنه : ((كان ثقة عيناً صحيح الاعتقاد حسن التصنيف))^{٢٥٢} ، وقال الشيخ الطوسي : ((روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة أربعين وثلاثمائة))^{٢٥٣} ، وقال النجاشي : ((له كتب، منها كتاب الكوفة، كتاب موضع قبر أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب مختصر الفرائض، كتاب الإيمان، كتاب ما روي في عدد الأئمة، كتاب الجمل في أصول شرائع الإسلام))^{٢٥٤} ، نعم! فالرواية يؤهم البعض الكثير للأسف أنّها عن غير طريق الإمامية وذلك لا يصحّ كما ترى .

الرواية الخامسة : قالوا : ولكنّ الرواية السابقة (الرابعة) ، أيضاً رواها الحموي (الجويني) الشافعي أيضاً في فرائد السمطين .

تعلیق : وهُنا وجب أيضاً أن نعود إلى كتاب فرائد السمطين ، لنتحقّق من وجه الرواية التي تُشِيرُون إليها ، لا كحال من يغترّ كالعناوين والتبويبات العريضة دون رجوعٍ وبحث ، فلما عدّنا وجدنا أنّ كلامكم هذا تكثير وتَسْوِيد أيضاً ، فإنّها الجويني ، يروي رواية الخوارزمي السابقة في الرواية الرابعة ، فيروي

^{٢٥٢} رجال ابن داود: ١٧٩ .

^{٢٥٣} رجال الشيخ الطوسي: ٤٢١ .

^{٢٥٤} رجال النجاشي: ٣٨٥ .

الجويني ، بإسناده : ((عَنِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شَاذَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْفَضْلِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَبْدِ بْنِ يَعْقُوبَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَثْمَانَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ الْحَارِثِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشَرَ ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ص) : أَنَا وَارِدُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ ، وَأَنْتَ يَا عَلِيُّ السَّاقِي... إلخ الخبر))^{٢٥٥} ، فليس من رواية جديدة ، وإنَّها رواية الخوارزمي التي يرويها عن مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْفَضْلِ الإِمَامِيِّ صَاحِبِ كِتَابِ الْأَثَمَةِ الاثني عشر ، وقد رَدَدْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي الرَّوَايَةِ الرَّابِعَةِ ، فَالِدَعْوَى تَكْثِيرُ وَتَسْوِيدُ .

الرَّوَايَةُ السَّادِسَةُ : قالوا : روى إبراهيم بن مُحَمَّدٍ الحموي الشَّافعي ، أنَّ يَهُودِيًّا أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، وَسَأَلَهُ عِدَّةَ مَسَائِلَ ، مِنْهَا : ((قَالَ : صَدَقْتَ يَا مُحَمَّدُ فَأَخْبِرْنِي عَنْ وَصِيِّكَ مَنْ هُوَ؟! فَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَلَهُ وَصِيٌّ ، وَإِنَّ نَبِيَّنَا مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ أَوْصَى إِلَى يُوشَعَ بْنِ نُونٍ . فَقَالَ : نَعَمْ إِنَّ وَصِيَّيَّ وَالْخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ع) ، وَبَعْدَهُ سِبْطَايَ : الْحَسَنُ ثُمَّ الْحُسَيْنُ ، يَتْلُوهُ تِسْعَةَ مِنْ صُلْبِ الْحُسَيْنِ أَثَمَةَ أَبْرَارٍ . قَالَ : يَا مُحَمَّدُ فَسَمِّهِمْ لِي . قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا مَضَى الْحُسَيْنُ فَابْنَهُ عَلِيٌّ ، فَإِذَا مَضَى عَلِيٌّ فَابْنَهُ مُحَمَّدٌ ، فَإِذَا مَضَى مُحَمَّدٌ فَابْنَهُ جَعْفَرٌ ، فَإِذَا مَضَى جَعْفَرٌ فَابْنَهُ مُوسَى ، فَإِذَا مَضَى مُوسَى فَابْنَهُ عَلِيٌّ ، فَإِذَا مَضَى عَلِيٌّ فَابْنَهُ مُحَمَّدٌ ، ثُمَّ ابْنَهُ عَلِيٌّ ، ثُمَّ ابْنَهُ الْحَسَنُ ، ثُمَّ الْحُجَّةُ بْنُ الْحَسَنِ ، فَهَذِهِ اثْنَا عَشَرَ أَثَمَةً عَدَدَ نَقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ)) ، فَهَذَا يَشْهَدُ لِقَوْلِنَا نَحْنُ الْإِمَامِيَّةُ فِي الْاِثْنِي عَشَرَ أَثَمَتِنَا مِنْ كِتَابِ سَنِيِّ كَمَا تَرَى .

تَعْلِيْقُ : وَهُنَا عُذْنَا إِلَى كِتَابِ (فَرَاثِدِ السَّمْطَيْنِ) ، فَوَجَدْنَا الْجَوَيْنِي يَنْقُلُ ذَلِكَ عَنِ الشَّيْخِ الصَّدُوقِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ (ت ٣٨١هـ) ، قَالَ الْجَوَيْنِي الشَّافعي : ((وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَابُوهِ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الْمُفَضَّلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ الشَّيْبَانِي ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَطْرَفٍ بْنِ سَوَّارٍ بْنِ الْحُسَيْنِ الْقَاضِي الْحُسَيْنِيِّ بِمَكَّةَ ، أَنَبَأَنَا أَبُو حَاتِمٍ الْمُهَلَّبِيُّ الْمَغِيرَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : أَنَبَأَنَا عَبْدُ الْغَفَّارِ ابْنُ كَثَرِ الْكُوفِيِّ ، عَنْ هَيْثَمِ بْنِ حَمِيدٍ ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَدِمَ يَهُودِيٌّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (ص) يُقَالُ لَهُ : نَعْتَلُ ، فَقَالَ لَهُ : يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ أَشْيَاءَ تَلْجَلِجُ فِي صَدْرِي مُنْذُ حِينٍ ، فَإِنْ أَحْبَبْتَنِي عَنْهَا أَسْلَمْتُ عَلَى يَدِكَ . قَالَ : سَلْ يَا أَبَا عِمْرَانَ . قَالَ : يَا مُحَمَّدُ صِفْ لِي رَبِّكَ... إلخ الخبر))^{٢٥٦}

^{٢٥٥} فَرَاثِدِ السَّمْطَيْنِ: رَقْمُ الْحَدِيثِ ٥٧٢ .

^{٢٥٦} فَرَاثِدِ السَّمْطَيْنِ: رَقْمُ الْحَدِيثِ ٤٣١ .

، وهُنا تأمّل كيف أنّ الرواية هي من داخل البيت الإمامي لا من خارجه ، يرويها الشيخ الصدوق ، وقد وجدتُ هذه الرواية في بحار الأنوار^{٢٥٧} ، فيظنّ الغمر أنّ هذه روايات واستفاضة من خارج مصنفات الإمامية تشهد لروايتهم في الاثني عشر إماماً ، وتشهد لعدم انفرادهم من دون الأمة برواية ذلك الخبر وذلك الحصر والتخصيص في تلك الأعداد والأسماء ، والله المستعان .

الرواية السابعة : قالوا : روى إبراهيم بن محمد الحموي الشافعي ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال : دخلت على مولاتي فاطمة بنت رسول الله (ص) ، وقُدّامها لوح يكاد ضوءه يَغشى الأبصار فيه اثنا عشر اسماً ، ثلاثة في ظاهره ، وثلاثة في باطنه ، وثلاثة أسماء في آخره ، وثلاثة أسماء في طرفه ، فعَدَدتها فإذا هي اثنا عشر ، فقلت : أسماء من هذا ؟ قالت : هذه أسماء الأوصياء ، أولهم : ابن عمي ، وأحد عشر من ولدي ، آخرهم القائم . قال جابر : فرأيت فيها محمداً محمداً محمداً في ثلاثة مواضع ، وعلياً وعلياً وعلياً و علياً في أربعة مواضع)) ، فهذا يشهد لقولنا نحن الإمامية في الاثني عشر أئمتنا من كتاب سني كما ترى.

تعليل : وهُنا عُدنا إلى كتاب (فرائد السمطين) ، فوجدنا الجويني ينقل ذلك عن الشيخ الصدوق أيضاً ، قال الجويني الشافعي : ((وبالسند المتقدم قال ابن بابويه : وحَدَّثنا علي بن الحسين شاذويه المؤدّب ، وأحمد بن هارون الفامي (رضي الله عنهما) قال : حَدَّثنا محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن أبيه ، عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي ، عن مالك السلولي ، عن درست ، عن عبد الحميد ، عن عبد الله بن القاسم ، عن عبد الله بن جبلة ، عن أبي السفاتج ، عن جابر الجعفي ، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر (ع) : عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال : دَخَلْتُ على مولاتي فاطمة بنت رسول الله (ص) ، وقُدّامها لوح ... إلخ الخبر))^{٢٥٨} ، وهُنا أيضاً تأمّل كيف أنّ الرواية هي من داخل البيت الإمامي لا من خارجه ، يرويها الشيخ الصدوق ، وقد وجدتُ هذه الرواية عن الشيخ الصدوق في كتابه (عيون أخبار الرضا) ^{٢٥٩} ، والله المستعان .

^{٢٥٧} بحار الأنوار: ٢٨٣/٣٦.
^{٢٥٨} فرائد السمطين: رقم الحديث ٤٣٣.
^{٢٥٩} عيون أخبار الرضا: ٤٧/٢.

الرّواية الثّامنة : قالوا : روى إبراهيم بن محمّد الحمويّ الشّافعي ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : دخلت على فاطمة (عليها السلام) وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء ، فعددت اثني عشر ، آخرهم القائم ، ثلاثة منهم محمد ، وأربعة منهم علي (صلوات الله عليهم))) ، فهذا يشهد لقولنا نحن الإمامية في الاثني عشر أئمتنا من كتاب سني كما ترى.

تعليق : وهُنا عُدنا إلى كتاب (فرائد السّمطين) ، فوجدنا الجويني ينقل ذلك عن الشيخ الصدّوق أيضاً ، قال الجويني الشّافعي : ((وقال أيضاً [يعني الشيخ الصدّوق ابن بابويه] : وحدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار (رحمه الله) ، قال : حدّثنا أبي ، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي الجارود ، عن أبي جعفر (عليه السلام) ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال : دخلت على فاطمة ... إلخ الخبر))^{٢٦٠} ، وهُنا أيضاً تأمل كيف أنّ الرّواية هي من داخل البيت الإمامي لا من خارجه ، يرويها الشيخ الصدّوق ، وقد وجدت هذه الرّواية عن الشيخ الصدّوق في كتابه (الخصال)^{٢٦١} ، والله المُستعان .

الرّواية التاسعة : قالوا : روى إبراهيم بن محمّد الحمويّ الشّافعي ، أنّ الإمام الباقر (ع) ، قال لجابر بن عبد الله الأنصاري: يا جابر حدّثنا بما عاينت من الصحيفة ، فقال له جابر : نعم يا أبا جعفر ، دخلت على مولاتي فاطمة بنت رسول الله (ص) لأهنتها بمولد الحسين (عليه السلام) فإذا بيدها صحيفة : من درّة بيضاء ، فقلت : يا سيّدة النسوان ما هذه الصحيفة التي أراها معك ؟ قالت : فيها أسماء الأئمة من ولدي . فقلت لها : ناوليني لأنظر فيها ؟ قالت : يا جابر لولا التّهي لكنت أفعل ، لكنّه قد نهى أن يمسه إلاّ نبيّ أو وصيّ نبيّ أو أهل بيت نبيّ ، ولكنّه مأذون لك أن تنظر إلى بطنها من ظاهرها . قال جابر : فقرأت فإذا: أبو القاسم محمد بن عبد الله المصطفى وأمّه آمنة . أبو الحسن عليّ بن أبي طالب المرتضى ، أمّه فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف . أبو محمّد الحسن بن علي ، وأبو عبد الله الحسين بن علي التّقي ، أمّهما فاطمة بنت محمّد . أبو محمّد علي بن الحسين العدل ، أمّه شاه بانويه بنت يزددجرد بن شاهنشاه . أبو جعفر محمد بن عليّ الباقر ، أمّه أمّ عبد الله بنت الحسن بن علي بن أبي طالب . أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق ، أمّه أمّ فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر . أبو إبراهيم موسى بن جعفر الثقة ، أمّه جارية اسمها حميدة

^{٢٦٠} فرائد السّمطين: رقم الحديث ٤٣٤ .

^{٢٦١} الخصال: ٤٧٨ .

أبو الحسن عليّ بن موسى الرضا ، أمّه جارية اسمها نجمة . أبو جعفر محمد بن عليّ الزكيّ ، أمّه جارية اسمها خيزران . أبو الحسن عليّ بن محمد الأمين ، أمّه جارية اسمها سوسن . أبو محمد الحسن بن عليّ الرفيق ، أمّه جارية اسمها سمانة . أبو القاسم محمد بن الحسن هو حجّة الله القائم ، أمّه جارية اسمها نرجس (صلوات الله عليهم أجمعين) . قال الشيخ أبو جعفر ابن بابويه : جاء هذا الحديث هكذا بتسمية القائم (عليه السلام) ، والذي أذهب إليه ما روي من النهي عن تسميته)) ، فهذا يشهد لقولنا نحن الإماميّة في الاثني عشر أئمتنا من كتاب سنّي كما ترى.

تعلّيق : وهُنا لو تأمّل الناقُل والمستكثِر والمحتجّ على غيره بهذا الثقل مُسوِّداً وربّما مُدلساً والله المُستعان ، لو التفتَ إلى ما جاء في آخر الرواية : ((قال الشيخ أبو جعفر ابن بابويه : جاء هذا الحديث هكذا بتسمية القائم (عليه السلام) ، والذي أذهب إليه ما روي من النهي عن تسميته)) ، لعلم أنّ الرواية إماميّة برجال إماميّين ، نعم! ومع ذلك عُدنا إلى كتاب (فرائد السّمطين) ، فوجدنا الجويني ينقل ذلك عن الشيخ الصدّوق ، قال الجويني الشّافعي : ((بالإسناد إلى أبي جعفر ابن بابويه (رضي الله عنهما) ، قال : أنبأنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني (رضي الله عنهما) ، قال : أنبأنا الحسن بن إسماعيل ، قال : أنبأنا أبو عمر سعيد بن نصر بن محمد بن نصر العطار ، قال : أنبأنا عبد الله بن محمد السلمي ، قال : أنبأنا محمد بن عبد الرحيم ، قال : أنبأنا محمّد بن سعيد بن محمد ، قال : أنبأنا العباس بن أبي عمر ، عن صدقة بن أبي موسى ، عن أبي نصره قال : لما احتضر أبو جعفر محمد بن عليّ عند الوفاة دعا بابنه الصادق (ع) ليعهد إليه عهداً ، فقال له أخوه زيد بن عليّ : لو امتثلت في تمثال الحسن والحسين (عليهما السلام) لرجوت أن لا تكون أتيت منكراً... إلخ الخبر))^{٢٦٢} ، وهُنا أيضاً تأمّل كيف أنّ الرواية هي من داخل البيت الإماميّ لا من خارجه ، يرويها الشيخ الصدّوق ، وقد وجدتُ هذه الرواية عن الشيخ الصدّوق في كتابه (عيون أخبار الرضا) ^{٢٦٣} ، والله المُستعان .

الرواية العاشرة : قالوا : روى إبراهيم بن محمد الحمويّ الشّافعي ، قال : نبأني المشايخ الكرام السيد الإمام جمال الدين رضي الإسلام أحمد بن طاووس الحسني ، والسيد الإمام النسابة جلال الدين عبد

^{٢٦٢} فرائد السّمطين: رقم الحديث ٤٣٧ .
^{٢٦٣} عيون أخبار الرضا: ٤٧/٢ .

الحميد بن فخر بن معد بن فخر الموسوي ، وعلامة زمانه نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلّيون (رحمهم الله) كتابةً عن السيّد الإمام شمس الدين شيخ الشرف فخر بن معد بن فخر الموسوي ، عن شاذان بن جبرئيل القمّي ، عن جعفر بن محمد الدوريسي ، عن أبيه ، عن أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي ، قال : حدثني أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما) ، قالوا : حدثنا سعد بن عبد الله ، وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً ، عن أبي الخير صالح بن أبي حماد ، والحسن بن طريف جميعاً ، عن بكر بن صالح ، وحدثنا أبي ومحمد بن موسى بن المتوكّل ، ومحمد بن عليّ ماجيلويه ، وأحمد بن عليّ ابن ماجيلويه وأحمد بن عليّ بن إبراهيم ، والحسن بن إبراهيم بن ناتانة وأحمد ابن زياد الهمداني (رضي الله عنهم) ، قالوا : حدثنا عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه إبراهيم بن هاشم ، عن بكر بن صالح ، عن عبد الرحمان بن سالم ، عن أبي بصير : عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : (قال أبي (عليه السلام) لجابر بن عبد الله الأنصاري إنّ لي إليك حاجة فمتى يخفّ عليك أن أخلو بك فأسألك عنها ؟ فقال له جابر : في أيّ الأوقات شئت ، فخلا به أبي (عليه السلام) فقال له : يا جابر أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يديّ أمّي فاطمة .. إلخ) ^{٢٦٤} ، فهذا الخير فيه أساء الأئمة وهو يشهد لقولنا نحن الإماميّة في الاثني عشر أئمتنا من كتاب سني كما ترى.

تعلّق: وهنا يكفي المنصف ذلك الإسناد ، فإنّه إماميّ صرف فالرواية من داخل البيت الإماميّ لا من خارجه ، يرويها الشيخ الصدوق ، وقد وجدت هذه الرواية عن الشيخ الصدوق في كتابه (عيون أخبار الرضا) ^{٢٦٥} ، والله المستعان .

نعم! أكتفي بما سبق من روايات إذ الغرض البيان لأصل الإشكال ، لا استقصاء الروايات ، وغاية ما وقفت عليه في كتب الفرقة السنيّة - لو قد صحّ انتساب الجويني إلى الشافعيّة ، والقندوزي إلى الحنفيّة السنيّة ، والحوارزمي إلى المعتزلة ، فإنّي لم أهتمّ في تحقيق انتماءاتهم المذهبيّة - ، نعم! فغاية ما وقفت عليه في كتب الفرقة السنيّة هو ما جاء في كتب أخطب حوارزم ، وقد وقفت عليها وهي من رواية الجوهري الإماميّ ، وفرائد السّمطين فعن كتب الإماميّة ، وكتاب ينابيع المودّة للقندوزي فعن غاية المرام

^{٢٦٤} فرائد السّمطين: رقم الحديث ٤٣٢ .
^{٢٦٥} عيون أخبار الرضا: ٤٨/٢ .

للبحراني وغيره من كتب الإمامية ، وهو يصرّح بمصادر نقله في بداية كلّ مودّة غالباً ، كهذه الرواية : ((وفيه: عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رَبِيعٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ: ((أَنَا سَيِّدُ النَّبِيِّينَ ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْوَصِيِّينَ ، وَإِنِّي أَوْصِيائِي بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ ، أَوْلَهُمْ عَلَيٌّ وَآخِرُهُمُ الْمَهْدِيُّ))^{٢٦٦} ، فيسوّدُ بها البعض يستظهر رواية القندوزي السنّي ، ولكن ذلك المُسَوَّدُ والمُسْتَظْهَرُ يجهل وأخشى أن يكون يتجاهل ، أن القندوزي يقول في بداية ذلك الباب يبيّن مصادر نقله : ((الباب الرابع والتسعون في إيراد ما في كتاب ((غاية المرام)) الذي جمع فيه الأحاديث الواردة في المهدي الموعود))^{٢٦٧} ، وغاية المرام هذا كتابٌ إماميٌّ مؤلّفه هو هاشم البحراني ، فتأمل وكن أنت وتنبّه لدعاوى المُسَوَّدَةِ أو المُغَرَّرَةِ بأن روايات الأسماء أو تخصيص الاثني عشر بأنهم من أهل البيت قد رواها غير الإمامية ، ليخرجوا من عهدّة الانفراد ، وأصرّح منه قول القندوزي ينقل عن الإمامية : ((الباب الحادي والسبعون في إيراد ما في كتاب ((المحجّة فيما نزل في القائم المحجّة)) ، للشّيخ الكامل العلّامة الشّريف هاشم بن سليمان بن إسماعيل الحسيني البحراني (قدّس الله سرّه ووهب لنا علومه))^{٢٦٨} ، ثم ذكر أخباراً من هذا المصدر ، ولذلك يتكلّم بعض مُحَقِّقِي الفرقة السنيّة فينسبوا القندوزي إلى الإمامية لا إلى الحنفيّة أو الصوفيّة ، **نعم!** أيّا كان انتهاء القندوزي المذهبي ، فالذي يهّمنا هنا في هذا المبحث من هذا الفصل أنّه لم يثبت أنّ أحداً من أهل الإسلام قاطبةً روى النصّ على الاثني عشر بذلك الموضوع الإمامي في أئمتهم غيرهم ، بل حتّى ابن الصّبّاح وابن طولون كتاباهما عن المفيد وسلف الإمامية يقتبسونه .

المبحث الثاني : ما ينفرد الإمامية بتصحيحه عن أهل البيت فلا يُعتمد عليه ؟!

لعلّ البعض قد يرى أنّه غير مُناسِبٍ إطلاق مثل هذا الحكم في حقّ مرويات الإمامية الحديثيّة عن أئمتهم كجُمْلَةِ أحاديث وأخبار ، أو قد يرى أنّ في إطلاق مثل هذا الحكم تحجّز على الإمامية ، إذ أنّ وجود البعض الضّعيف في المرويات قلّ أم كثر لا يُوجب ترك الكلّ ، وهذا هو حال مرويات مذاهب أهل الإسلام ومنهم الزيدية ، فإنّ وجود الضّعيف في أخبارهم لا يُوجب ترك كلّ الأخبار ، وإنّما يُطرح الضّعيف ويُعمَل بالصحيح ، **نعم!** ذلك لا خلاف عليه ، وإنّما أنوّه أنّ المقصد من هذا المبحث هو

^{٢٦٦} ينابيع المودة: ٢٩١/٣.

^{٢٦٧} ينابيع المودة: ٣٨٣/٣.

^{٢٦٨} ينابيع المودة: ٢٣٥/٣.

تخصيص ما تنفرد به الإمامية بالنسبة والتصحيح إلى أهل البيت بعدم الاعتماد أو التصحيح له لأسباب سوف نفضلها في هذا المبحث بإذن الله تعالى ، وقد نوجزها في هذه المقدمة بأن روايات الإمامية لا تثمر الطمأنينة والعلم بالصدور عن أختيار بني الحسين أئمتهم عليهم السلام ، فما تنفرد به الإمامية كرواية أو نسبة اعتقاد إلى أولئك الأئمة فلا يعتمد عليه ، بمعنى أنه لا يثمر العلم ولا يفيدُه أبداً ، فهذا مختصر المراد والمطلوب تأصيله من هذا المبحث. **وإن قيل:** هل مقصدكم أنها لا تُفيد العلم حتى لو كانت تلك الرواية كثيرة متواترة عند الإمامية؟! **نقول:** حتى ولو كانت الرواية كثيرة عند الإمامية **ينفردون بها** ، فإنها لا تُفيد العلم ، وذلك لما كانت الروايات الإمامية قائمة في مجموعها على الكذب والوضع والضعف والجهالة والتضاد والتنافي كما سنبين ذلك عند تتبعنا لروايات خبر النص على الاثني عشر أسس المذهب الإمامي وأصله وموضوع هذا البحث ، ثم ألا ترى أيها المحتج بالكثرة في الرواية الإمامية على إفادة العلم بدعوى التواتر كيف يقول المجلسي وهو المطلع والجامع لما لم يجمعه أحد قبله من الأصول والمصنفات الروائية الإمامية في كتابه مرآة العقول، عندما قال في معرض كلام له عن رواية مضمونها التحريف ، يتكلم عن تحريف القرآن ونقصه ، قال : ((ولا يخفى أن هذا الخبر وكثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن!! وتغييره، وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى ، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً ، بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار الإمامة فكيف يُثبتونها بالخبر))^{٢٦٩} ، **نعم!** ألا ترى أخي الباحث أن إيجاب التصديق بتلك الروايات الإمامية الكثيرة بحجة تحقق التواتر الروائي ، والتواتر يُحقق القطع والعلم ، ألا ترى أنه لو قال بذلك أحد من الإمامية أو قال به غيرهم من الباحثين الذين يغترون ويعرّمون بالكَم وكثرة الرواية الإمامية المنفردة بها دوناً عن الأمة ، ألا ترى أنه يلزمهم جميعاً أن يؤمنوا بالقطع واليقين بتحريف (تغيير) القرآن بل ونقصه لأجل ذلك التواتر الروائي الذي يفيد عقيدة تحريف القرآن؟! ، بل إن ذلك التواتر كما عبر المجلسي ((لا يقصر عن أخبار الإمامة)) ، أي على الاثني عشر ، والتواتر من أسمى طرق الإثبات ، وإفادة العلم ، إلا أنه هنا ليس طريقاً للعلم يعتمد عليه ، ليس دليلاً يفيد العلم القطعي بذلك الاعتقاد الذي تدل عليه من تحريف القرآن ونقصه!. **نعم!** لست بصدّد مناقشة ذات موضوع التواتر للقرآن

^{٢٦٩} مرآة العقول: ١٢/٥٢٥.

ومتعلقاته في هذا المبحث ، وإنما المقصد الإشارة إلى أن مَنْ سيعتمد أخبار الإمامية من دون الأمة فإنه يلزمه رأساً أن يعتقد ويؤمن بتحريف القرآن ونقصه فهي على حد ذلك التعبير الذي عبر عنه المجلسي الخبير بروايات وأصول ومصنفات الإمامية الحديثية مُصنَّفة من المتواترات ، بل إنها عنده لا تقصُر عن الأخبار التي رويت في الإمامة على شرط ومذهب الإمامية ، وقد جمع تلك الأخبار الكثيرة جداً العلامة الإمامي حسين النوري الطبرسي في كتابه (فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب) ، فنحيل المهتم إليه ، نعم! والانتقاء لأجل العاطفة وشناعة النتيجة ، بعدم الإيمان بالتحريف ، مع الإيمان بالإمامة والنصّ الاثني عشري ، فذلك منهج غير مُنصف من الباحث ، وكيف لا يكون ذلك وهو يحتج بأمثال تلك الروايات الكثيرة في الاثني عشر من كتب الإمامية ، ويترك تلك الروايات الكثيرة في تحريف القرآن ونقصه من كتب الإمامية ، فلازم الجميع إفادة العلم لما حصل التواتر ، ثم كلا الفريقين القائل بإثبات التحريف والنقص أو القائل بإثبات النصّ على الاثني عشر له قرائن وأدلة من كتب العامة والمحدثين يستأنس بها على دعواه ، ثم أيضاً كلا الدعويين لها روايات من داخل كتب الإمامية تُناقضها وتثبت العكس ، فهناك روايات تثبت عدم التحريف ، وهناك روايات تنفي النصّ والحصص للإمامة في اثني عشر وقد تقدّم بعضها في هذا المصنّف ، نعم! فلم يبق إلا الانتقاء والتشهي في الاعتماد على أخبار الإمامية الكثيرة في إثبات النصّ على الاثني عشر ، وترك الأخبار الإمامية الكثيرة في إثبات تحريف القرآن ونقصه ، نعم! فإن قيل : إنّ الأخبار الواردة في نقص القرآن ضعيفة في مصنفات الإمامية ، ولم يتقبلها علماء ومراجع الإمامية ، وإن كانت كثيرة . قلنا : وكذلك نقول في دعواكم التواتر من رواياتكم خاصتكم على النصّ على الاثني عشر ، فإنها ضعيفة كما سنيين ذلك قريباً ، إلا أن العجيب أن علماءكم تقبلوها واعتمدوا عليها مع ضعفها ، وهذا ميزانٌ بخسٌ وغير مُنصف ، نعم! فإذا كان ذلك كذلك ، فاعلم أخي الباحث أن مرجع ذلك كله هو أن القاعدة الروائية والحديثية التي انبنت عليها أسس الفكر الإمامي غير صالحة لإفادة اليقين العقائدي بل وحتى الفروع عن أهل البيت عليهم السلام حسب البيان السابق ، ونزيد ذلك البيان مدللين عليه ، ومؤكدينه ، بذكر عدّة أسباب تمنع من الاعتماد على ما تنفرد الإمامية بتصحيحه ونسبته إلى الأخيار من ولد الحسين عليهم السلام :

السبب الأول: وهو بيان تأريخي، وذلك أن جماعة من الشيعة قد نفت حول الأخيار من بني الحسين، كالإمامين الباقر والصادق وغيرهما من الأئمة الأعلام، ثم كان لهم هوى أو شبهة اعتقدوا معها أن أولئك الأئمة هم مفترضوا الطاعة، وأن الوصايا قد تسلسلت فيهم من آبائهم، فكانوا يجلسون إلى أولئك الأئمة كما يجلس الشيعة إلى علماء أهل البيت، فيزيد هؤلاء الشيعة أوهاماً وخيالات وكذباً على كلام أولئك الأئمة فيطرون به في الأصقاع فينتشر في أوساط العامة، ثم أهل الجهل يثقون في أولئك النقلة عن الأئمة، وقد كان الإمام الصادق (ع) يُحذّر من أمثال هؤلاء الرواة والنقلة فيقول بما رواه عنه الكليني، بإسناده، عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: ((رحم الله عبداً حببنا إلى الناس ولم يُعصنا إلههم، أما والله لو يروون محاسن كلامنا لكانوا به أعزّ، وما استطاع أحد أن يتعلّق عليهم بشيء، ولكن أحدّهم يسمع الكلمة فيحطّ إليها عشرًا))^{٢٧٠}، نعم! ويظهر أن هذه الدعاوى من سلف الإمامية والخطّ والوضّع والزيادة في كلام أولئك الأئمة قد انتشرت من الكوفة ووصلت المدينة حتّى سمع بها الإمام شيخ بني هاشم عبد الله المحض ابن الحسن بن الحسن بن علي (ع)، فيروي الحافظ علي بن الحسين الزيدي، بإسناده، عن أبي خالد عمرو بن خالد، قال: دخل جعفر بن محمد المسجد، وعبد الله بن الحسن في جانب قبر رسول الله (ص)، فأقبل حتّى وقف على عبد الله، فسلم عليه، فقال: ((السلام عليك يا عمّ . فقال عبد الله: وعليك السلام يا ابن أخي، ما هذا الذي يبلغني عنك أنك إمام مفترض الطاعة، من لم يعرف ذلك مات ميتة جاهلية؟!))، فقال جعفر: والله الذي لا إله إلا هو، وحقّ صاحب هذا القبر، ما قلت في نفسي هذا قطّ، وإنه ليكذب عليّ. فقال عبد الله: أنت الصادق والبارّ، وهم الكاذبون الفجار. ثم مضى جعفر، فقال عبد الله: والله لو أردت منه الطلاق لحلف لي به))^{٢٧١}، نعم! فهذا الكذب هو من جنس ذلك الخطّ والزيادة التي يقصدها الإمام الصادق (ع) عندما قال لمن يرتاد مجالسه من الشيعة: ((ولكن أحدّهم يسمع الكلمة فيحطّ إليها عشرًا))، فمن العشر والعشرات والآلاف للأسف هذه الزيادة في دعوى افتراض الطاعة والوصايا، بل إن الإمام الصادق (ع) في مصنفات الإمامية قد نفى عن نفسه إمامة افتراض الطاعة التي نفاها عن نفسه في رواية الزيدية القريبة وهو يتكلّم مع عمّه الإمام عبد الله بن الحسن

^{٢٧٠} أصول الكافي: ٢٢٩/٨.

^{٢٧١} المحيط بالإمامة: مخطوط

(ع) ، فيروي النعماني ، بإسناده ، عن ابن مسكان قال : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) يَقُولُ : ((قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنِّي إِمَامُهُمْ ، وَاللَّهِ مَا أَنَا لَهُمْ بِإِمَامٍ ، لَعَنَهُمُ اللَّهُ كُلُّمَا سَتَرْتُ سِتْرًا هَتَكُوهُ ، أَقُولُ كَذَا وَكَذَا ، فَيَقُولُونَ إِنَّمَا يَعْنِي كَذَا وَكَذَا ، إِنَّمَا أَنَا إِمَامٌ مَنِ اطَّاعَنِي))^{٣٢} ، والإمامة إمامة عِلْمٍ وإمامة نصٍّ أو دعوة ، فالإمامة التي نفاها الصّادق (ع) عن نفسه هي إمامة النصّ أو الدّعوة ، والإمامة التي أثبتها هي إمامة العِلْم ، كما نقول أنّ عبد الله بن الحسن بن الحسن (ع) إمام ، وكما يقول الإماميّة اليوم عن الحُميني بأنّه إمام ، إمامة هُدى وعِلْم وتوجيه ، فتأمل ذلك موقفًا تجد أنّ هذه الرواية عن النعماني تُصدّق رواية الحافظ علي بن الحسين الزّيدي في تَبْرُئِ الإِمَامِ الصّادِقِ (ع) من دَعْوَى الإمامة بافتراض الطّاعة ، الإمامة النصّية ، **نعم!** ومحلّ الشّاهد من هذا السّبب هو أنّ أصحاب الإمام الصّادق (ع) الذين هم سلفُ الإماميّة لم يكونوا موثوقين في النّقل عن أولئك الأخيار من بني الحسين ، الصّادق وسلفه وخلفه ، بل إنّ الشّبهة التي في رؤوسهم وذلك الوهم في أولئك الأعلام من بني الحسين قد جعلتهم لا يستمعون لتصحيح أولئك الأئمة لهم تلك الأوهام ، فقاموا يُخْرِفُونَ ويتأولون كلامَ الأئمة الذي يردّ عليهم تَوَهُّمُهُمْ ، فإنّ قال لهم الصّادق (ع) : لستُ بِإِمَامٍ ، قالوا: اتّقى . وإن كان مفهوم كلام الصّادق (ع) مدّح ابنه موسى الكاظم باستواء الدّرع عليه ، قالوا: عنى بذلك أنّه الإمام من بعده . وهكذا يزيّدون على كلام الأئمة ما يخرّفه عن وجهه ، وعن أصل اعتقاد الأئمة عليهم السّلام ، وقد أشار إلى ذلك الإمام الصّادق (ع) في رواية النعماني القرّية بقوله : ((أقولُ كَذَا وَكَذَا ، فَيَقُولُونَ إِنَّمَا يَعْنِي كَذَا وَكَذَا)) ، بل إنّ ذلك الكذب وذلك الوضع والحطّ على كلام الأئمة والزّيادة فيه قد أصبحَ ولعًا ومهنةً عند البعض من أصحاب الأئمة الذين انتشرت رواياتهم في كُتُب الإماميّة اليوم ، بل وأصلّوا منها اعتقادات وتواترات والله المُستعان ، فيروي الكُتّبي ، بإسناده ، عن المفصّل بن عُمر ، أنّ الصّادق (ع) قال : ((إِنَّ النَّاسَ أُولِعُوا بِالْكَذِبِ عَلَيْنَا ، إِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ لَا يُرِيدُ مِنْهُمْ غَيْرَهُ ، وَإِنِّي أَحَدُتُ أَحَدَهُمْ بِالْحَدِيثِ فَلَا يَخْرُجُ مِنِّ عِنْدِي حَتَّى يَتَأَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَطْلُبُونَ بِحَدِيثِنَا وَبِحُبْنَا مَا عِنْدَ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا يَطْلُبُونَ الدُّنْيَا ، وَكُلُّ يَحِبُّ أَنْ يُدْعَى رَأْسًا))^{٣٣} ، وهذا التّأكل والطلب للدّنيا هو مِنَ الْهَوَى الذي نقصده في كلامنا القريب ، **نعم!** ولعلّه من المناسب أن أذكر كامل

^{٣٢} الغيبة للنعماني: ٣٦.

^{٣٣} بحار الأنوار: ٢/٢٤٦.

الرواية ففيها شاهد ما نريد تأصيله من هذا السبب وهو أنّ أصحاب الأئمة سلف الإمامية كانوا أشدّ الناس اختلافاً حول أئمتهم ، وأشدّهم تضارباً في النقل عنهم ، ثمّ ذلك الاختلاف أصبح مُدَوّناً منقولاً عن أولئك الأئمة في الدفاتر والمصنّفات يشتكي منه أهل التحقيق والأصوليين منهم كما سيأتي عن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ، ثمّ سنجد أنّ ذلك الاختلاف كان حاضراً أيضاً في زمن الأئمة كما تحكي روايات الإمامية ، فيروي الكشي ، بإسناده ، عن المفضل قال: سمعتُ أبا عبد الله (ع) يوماً - ودخل عليه الفيض بن المختار فذكر له آية من كتاب الله عز وجل يُؤوّلها أبو عبد الله (ع) - فقال له الفيض: جعلني الله فداك ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم؟! قال: وأيّ الاختلاف يا فيض؟! فقال له الفيض: إني لأجلس في حلّهم بالكوفة فأكاد أن أشكّ في اختلافهم في حديثهم حتى أرجع إلى المفضل بن عمر فيوقفني من ذلك على ما تستريح إليه نفسي وتطمئنّ إليه قلبي، فقال أبو عبد الله (ع): أجل هو كما ذكرت يا فيض ، إنّ الناس أولعوا بالكذب علينا، إنّ الله افترض عليهم لا يريد منهم غيره، وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا ويحبّنا ما عند الله، وإنّما يطلبون الدنيا، وكلّ يحبّ أن يدعى رأساً، إنّ ليس من عبد يرفع نفسه إلاّ وضعه الله، وما من عبد وضع نفسه إلاّ رفعه الله وشرفه، فإذا أردت حديثنا فعليك بهذا الجالس - وأوماً بيده إلى رجل من أصحابه - فسألت أصحابنا عنه، فقالوا: زُرارة بن أعين)) ، نعم! ثمّ نجد أنّ زُرارة بن أعين كان يجهل بذلك النصّ على الاثني عشر المتسلسل على لسان رسول الله (ص) ، ولم يعرف من الأئمة من هو إمامه اللاحق بعد إمامه السابق (جعفر بن محمد) ، حتّى أتته المنية وهو يمسك القرآن ويقول بيعة من أثبت القرآن إمامته ، ثمّ يُقال في الأخبار الكثيرة المختلفة بعد عصر الغيبة أنّ خبر الاثني عشر من المتوترات في كتب الإمامية الموجبة للعلم ، وهي لم تُقدِّم علماً أمثال زُرارة بن أعين ، ومؤمن الطاق الأحول ، وهشام بن سالم في زمانهم ، على جلالتهم عند الإمامية وقربهم من الأئمة ، فما ذلك من المتأخرين إلاّ زيادة واختلاق على المتقدمين ، نعني النصّ على الاثني عشر ، نعم! سنأتي على هذا بتفصيل عن أولئك الرجال عند مناقشة مسألة التواتر وإفادة العلم ، فنعود إلى التركيز على الشاهد من هذا السبب الأوّل في عدم الاعتماد على روايات الإمامية عن أخيار بني الحسين (ع) ، وقد وقفت قريباً على قول الإمام الصادق (ع) في الكذب عليهم من قبل شيعتهم ، وفي زيادتهم على حديثهم ، وفي تأويلهم حديثهم على غير وجهه ومقاصده ، فقال (ع) : ((وإني

أُحْدِثَ أَحَدَهُم بِالْحَدِيثِ فَلَا يَخْرُجُ مِنْ عِنْدِي حَتَّى يَتَأَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ)) ، ويظهر هذا المعنى جلياً هنا فيما يرويه الكشي من حال زُرارة بن أعين وهو يُغالبُ الإمام الصادق (ع) حديثه واعتقاده ويُصرّ على أنّ وجه كلام الإمام الصادق (ع) هو كما فهمه هو (أي زُرارة) ، فيروي الكشي ، بإسناده ، عن زياد بن أبي الحلال ، قال: ((قُلْتُ لأبي عبد الله عليه السلام: إِنَّ زُرَّارَةَ رَوَى عَنْكَ فِي الْإِسْطِطَاعَةِ شَيْئاً فَقَبْلَنَا مِنْهُ وَصَدَقْنَاهُ ، وَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أُعْرِضَهُ عَلَيْكَ. فَقَالَ: هَاتِهِ، فَقُلْتُ: زَعَمَ أَنَّهُ سَأَلَكَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ((وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)) ، فَقُلْتُ: مَنْ مَلَكَ زَاداً وَرَاحِلَةً . فَقَالَ: كُلُّ مَنْ مَلَكَ زَاداً وَرَاحِلَةً فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ لِلْحَجِّ وَإِنْ لَمْ يَجِجْ؟! . فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: لَيْسَ هَكَذَا سَأَلَنِي وَلَا هَكَذَا قُلْتُ، كَذَبَ عَلَيَّ وَاللَّهِ، كَذَبَ عَلَيَّ وَاللَّهِ ، لَعَنَ اللَّهُ زُرَّارَةَ ! لَعَنَ اللَّهُ زُرَّارَةَ ! إِنَّمَا قَالَ لِي: مَنْ كَانَ لَهُ زَادٌ وَرَاحِلَةٌ فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ لِلْحَجِّ؟! . قُلْتُ: وَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ، قَالَ: فَمُسْتَطِيعٌ هُوَ؟! . قُلْتُ: لَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَهُ. قُلْتُ: فَأَخْبِرْ زُرَّارَةَ بِذَلِكَ؟! . قَالَ: نَعَمْ. قَالَ زِيَاد: فَقَدِمْتُ الْكُوفَةَ فَلَقَيْتُ زُرَّارَةَ فَأَخْبَرْتَهُ بِمَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع) وَسَكَتُ عَنْ لَعْنِهِ، قَالَ: أَمَّا إِنَّهُ قَدْ أَعْطَانِي الْإِسْطِطَاعَةَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ، وَصَاحِبُكُمْ هَذَا لَيْسَ لَهُ بَصِيرَةٌ بِكَلَامِ الرُّجَالِ))^{٢٧٤} ، وهُنا تأمل قول زياد : ((رَوَى عَنْكَ فِي الْإِسْطِطَاعَةِ شَيْئاً فَقَبْلَنَا مِنْهُ وَصَدَقْنَاهُ)) ، وهذا هو حال سلف الإمامية يسمعون الرواة والنقل عن أخبار بني الحسين من غير تمييز فيؤمنون ويقطعون على خلاف مرادات الأئمة واعتقاداتهم ، ثم تأمل تكذيب الإمام الصادق (ع) لزُرارة ، وفي الرواية السابقة عن الكشي نفسه كان الإمام الصادق (ع) يحث الناس على إتيان زُرارة لأنه أعرف الناس بحديثهم ، وهذا من التضارب الذي حكاه المفصل بن عمر في الرواية السابقة في أخبار الإمامية بما لا يجعل الباحث والتأظر يستفيد علماً و يقيناً من تلك الروايات لكثرة الخلافات وعدم اتساقها حتى قال شيخ الطائفة الطوسي : ((ذَاكَرَنِي الْأَصْدَقَاءُ أَيَّدَهُ اللَّهُ مَن أَوْجَبَ حَقَّهُ عَلَيْنَا بِأَحَادِيثِ أَصْحَابِنَا أَيْدَهُمُ اللَّهُ وَرَجِمَ السَّلَفُ مِنْهُمْ، وَمَا وَقَعَ فِيهَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَالتَّبَايُنِ وَالْمُنَافَاةِ وَالتَّضَادِّ، حَتَّى لَا يَكَادُ يَتَّفِقُ خَبَرٌ إِلَّا وَبِإِزَازِهِ مَا يُضَادُّهُ ، وَلَا يَسْلَمُ حَدِيثٌ إِلَّا وَفِي مُقَابَلَتِهِ مَا يُنَافِيهِ، حَتَّى جَعَلَ مُحَالِفُونَا ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الطَّعْوَنِ عَلَى مَذْهَبِنَا، وَتَطَرَّقُوا بِذَلِكَ إِلَى إِبْطَالِ مُعْتَقَدِنَا حَتَّى دَخَلَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِمَّنْ لَيْسَ لَهُمْ قُوَّةٌ فِي الْعِلْمِ

^{٢٧٤} بحار الأنوار: ٤٦/٥.

ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبيهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق^{٢٧٥}، قلت: وقد حُقِّقَ لهم أن يتبعوا حجة العقل والشرع النيرة عندما لا يُصدّقوا بذلك التضاد والتنافي الرهيب الذي لا يخرج معه الناظر بقين ولا طمأنينة نفس، دوناً عن الترفيع، والتعذر بأعذار التقيّة وما إليها من الأعذار التي لا تصلح أن تكون أعذاراً عند التحقيق، **نعم!** ثم تأمل ردّ زُرارة على زياد بن أبي الحلال يُغالب الإمام الصادق (ع) في رواياته ومقاصده (ع)، بل تحجّد زُرارة يذمّ الإمام الصادق (ع) بأنّه غير صاحب معرفة بكلام الرجال والله المستعان، والرواية هذه صحيحة على شروط الإماميّة حتّى أنّ الخوئي في مُعجمه تطرّق لتفنيد الروايات القادحة في زُرارة بتضعيف الرجال فلمّا أتى على هذه الرواية قفزها ولم يُضعفها، وقد ضعّف ما قبلها وما بعدها^{٢٧٦}، والشاهد قول زُرارة: **((أما إنّه قد أعطاني الاستطاعة من حيث لا يعلم))**، فهو من قول الإمام الصادق (ع) كما مرّ معك في الرواية: **((وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله))**، وأنموذج آخر في حرفهم قول الأئمة خلاف قولهم واعتقادهم (ع)، ما يرويه الكشي بإسناده، عن عيسى بن أبي منصور، وأبي أسامة الشحام، ويعقوب الأحمر، قالوا: كنّا جلوساً عند أبي عبدالله عليه السلام فدخل عليه زُرارة فقال: إن الحكم بن عيينة حدث عن أبيك أنّه قال: صل المغرب دون المزدلفة. فقال له أبو عبدالله عليه السلام: أنا تأملت، مآل أبي هذا قطّ، كذب الحكم على أبي. قال: فخرج زُرارة وهو يقول: **ما أرى الحكم كذب على أبيه**^{٢٧٧}، وهكذا حالهم أيضاً في إثبات الإمامة والوصايا للأئمة، اللاحق بعد السابق، فإنهم يتوهّمون كلام الأئمة ويؤولونه على غير وجهه، وعلى غير مقاصد أخيار بن الحسين (ع)، فيطرون يروونه بين أوساط الشيعة في الكوفة وفي قم وغيرها من بلاد الشيعة فيصدّقهم الناس كما صدّقوا قول زُرارة القريب، وأستدلّ على ذلك برواية الكليني التي ستقف منها أخي الباحث على ذلك التأويل الفاسد لكلام الأئمة من جلسائهم سلف الإماميّة حتّى يجعلون ذلك التأويل من تلقاء أنفسهم عقيدة ينسبونها إلى الأخيار من بني الحسين

^{٢٧٥} تهذيب الأحكام: ٢/١.

^{٢٧٦} معجم رجال الحديث: ٢٤٧/٨.

^{٢٧٧} رجال الكشي: ٣٧٨/١، ومن ذلك في تأويل كلام الأئمة ومواقفهم على غير حقائقه ووجوهه، ما رواه العجلي من أهل الحديث، بإسناده، حدثنا بن السماك، قال: خرجت إلى مكة، فلقيني زُرارة بن أعين بالقادسية، فقال لي: إن لي إليك حاجة وأرجو أن أبلغها بك وعظمتها. فقلت: ما هي؟ قال: إذا لقيت جعفر بن محمد فأقرئه مني السلام، وسله أن يُخبرني أمن أهل الجنة أنا أم من أهل النار؟. فأنكرت ذلك عليه. فقال لي: إنّه يعلم ذلك. فلم يزل بي حتّى أجبتّه. فلما لقيت جعفر بن محمد أخبرته بالذي كان منه، فقال: هو من أهل النار. فوقع في نفسي شيء ممّا قال. فقلت: ومن أين علمت ذلك؟ قال: من ادّعى على أنّي أعلم هذا فهو من أهل النار. فلما رجعت لقيني زُرارة بن أعين فسألني عمّا عملت في حاجته؟ فأخبرته بأنه قال لي إنّه من أهل النار. فقال: كأل لك يا عبد الله من جراب النورة. فقلت: وما جراب النورة؟ قال: عمل معك بالنقية^{٢٧٨} [ضعفاء العجلي: ٩٦/٢].

(ع)، فيروي الكليني، بإسناده، عن الحسين بن نعيم الصّحّاف قال: كُنت وأنا وهشام بن الحكم وعلي بن يقطين ببغداد، فقال علي بن يقطين: كُنت عند العبد الصّالح [أي موسى الكاظم] جالساً فدخل عليه ابنه علي، فقال لي: يا علي بن يقطين **هذا علي سيّد ولدي، أما إني قد نَحَلْتُهُ كُنْيَتِي**. فضرب هشام بن الحكم برأحه جبهته، ثم قال: وَيَحْكُ كَيْفَ قُلْتُ؟! فقال علي بن يقطين: سَمِعْتُ والله منه كما قُلْتُ. فقال هشام: **أَخْبَرَكَ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ مِنْ بَعْدِهِ**)^{٢٧٨}، ومن هذا فاعجب، كيف أصبح قول موسى بن جعفر (ع): ((**هذا علي سيّد ولدي، أما إني قد نَحَلْتُهُ كُنْيَتِي**))، يعني أنّ هذا إيصاء بالإمامة وافتراس الطّاعة لعلي بن موسى الرضا (ع) من بعده، والله المستعان، وعلى هذه المنوال وهذه الطّريقة فلا لوم على ناظرٍ لو قال أنّ الإمام الباقر (ع) قد أوصى إلى أخيه زيد بن علي (ع) بالإمامة النصيّة عندما قال أنّه سيّد أهل البيت، بما رواه الكليني، بإسناده، عن أبي الجارود، قال: كُنت عند أبي جعفر (ع) جالساً، إذ أقبل زيد بن علي، فلما نظر إليه أبو جعفر (ع) قال: ((**هَذَا سَيِّدُ أَهْلِ بَيْتِي**، والطّالب بأوتارهم))^{٢٧٩}، وفي هذا فتأمل أخي الباحث وتدبّر، وخلاصة هذا السبب الأوّل أنّ سلف الإماميّة المعاصرون للأئمة لم يكونوا أهلاً للنقل الصّحيح عن الأئمة، بل كانوا يؤولون كلامهم على غير مقاصد الأئمة، وكانوا يكذبون عليهم، وكانوا ينشرون النسخ والرقع في أوساط العامة من الشيعة فيصدّقون ذلك عنهم هوىً ومحبة للرئاسة والبعض يتأكل بها، ولعلي أدلّ على هذا الكلام فأنقل ما رواه الكليني بإسناده، عن هشام بن الحكم، أنّه سمع أبا عبد الله (ع) يقول: ((كَانَ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ عَلَى أَبِي، وَيَأْخُذُ كُتُبَ أَصْحَابِهِ، وَكَانَ أَصْحَابُهُ الْمُسْتَرْتُونَ بِأَصْحَابِ أَبِي يَأْخُذُونَ الْكُتُبَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي فَيَدْفَعُونَهَا إِلَى الْمُغِيرَةِ، فَكَانَ يَدُسُّ فِيهَا الْكُفْرَ وَالزَّنْدَقَةَ، وَيُسْنِدُهَا إِلَى أَبِي ثُمَّ يَدْفَعُهَا إِلَى أَصْحَابِهِ وَيَأْمُرُهُمْ أَنْ يَبْنُوها فِي الشَّيْعَةِ، فَكَلِمًا كَانَ فِي كُتُبِ أَصْحَابِ أَبِي مِنَ الْغُلُوِّ فَذَلِكَ مَا دَسَّهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ فِي كُتُبِهِمْ))^{٢٨٠}، نعم! وهذه المدسوسات في رقع ونسخ وكتب الشيعة التي حدّثوا ونقلوا عنها كان مأها ومرجعها التدوين في مصنفات الحديث الإماميّة ولذلك يجد الباحث ذلك التضادّ الكبير في مرويات الإماميّة بما يوافق أصل اعتقاداتهم تارةً وبما يخالفه تارةً أخرى، وبما يكون وجهه الغلوّ تارةً وخلاف ذلك تارةً أخرى، فإنّ هذه المدسوسات لم نعلم أحداً

^{٢٧٨} أصول الكافي: ٣١١/١.

^{٢٧٩} بحار الأنوار: ١٩٤/٤٦.

^{٢٨٠} رجال الكليني: ٤٩١/٢.

جَرَدَهَا مِنْ كُتُبِ الْإِمَامِيَّةِ حَتَّى يَسْتَقَرَّ الْيَقِينُ فِي نَفْسِنَا ، وَنَحْنُ نُطَالِعُ الرِّوَايَاتِ الْإِمَامِيَّةَ فَنَلْجَأُ إِلَى رَدِّ أَكْثَرِهَا لِاعْتِبَارَاتٍ كَثِيرَةٍ ، أَهَمُّهَا الْمُخَالَفَةُ لِلْقُرْآنِ ، وَلِلسُّنَّةِ ، وَعَدَمُ الصَّحَّةِ وَالْوَثُوقُ بِصُدُورِهَا عَنْ أَخْيَارِ بَنِي الْحُسَيْنِ (ع) ، بَلْ حَتَّى أَقْطَابِ الْإِمَامِيَّةِ فِي أَزْمَانِهِمْ أَمْثَالُ أَبِي مُحَمَّدٍ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَإِنَّهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ الْكَبِيرِ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ أَخْيَارِ بَنِي الْحُسَيْنِ (ع) فَإِنَّهُ كَانَ يَرُدُّ الْكَثِيرَ مِنْ رَوَايَاتِ أَصْحَابِهِ الْإِمَامِيَّةِ ، رَوَى الْكَشِّي ، بِإِسْنَادِهِ ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا سَأَلَهُ وَأَنَا حَاضِرٌ ، فَقَالَ لَهُ : ((يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا أَشَدَّكَ فِي الْحَدِيثِ وَأَكْثَرَ انْكَارَكَ لِمَا يَرْوِيهِ أَصْحَابُنَا ، فَمَا الَّذِي يَمْلِكُ عَلَى رَدِّ الْأَحَادِيثِ ، فَقَالَ : حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) ، يَقُولُ : لَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا حَدِيثًا إِلَّا مَا وَافَقَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ ، أَوْ تَجِدُونَ مَعَهُ شَاهِدًا مِنْ أَحَادِيثِنَا الْمُتَقَدِّمَةِ ، فَإِنَّ الْمَغْيِرَةَ بِنَ سَعِيدٍ لَعَنَهُ اللَّهُ دَسَّ فِي كُتُبِ أَصْحَابِ أَبِي أَحَادِيثٍ لَمْ يَحْدِثْ بِهَا أَبِي ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا مَا خَالَفَ قَوْلَ رَبِّنَا تَعَالَى وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، فَإِنَّا إِذَا حَدَّثْنَا قُلْنَا : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ . قَالَ يُونُسُ : وَافَيْتَ الْعِرَاقَ ، فَوَجَدْتُ بِهَا قِطْعَةً مِنْ أَصْحَابِ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَوَجَدْتُ أَصْحَابَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) مُتَوَافِرِينَ ، فَسَمِعْتُ مِنْهُمْ وَأَخَذْتُ كُتُبَهُمْ ، فَعَرَضْتُهَا مِنْ بَعْدُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع) ، فَأَنْكَرَ مِنْهَا أَحَادِيثَ كَثِيرَةً أَنْ يَكُونَ مِنْ أَحَادِيثِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) ، وَقَالَ لِي : إِنَّ أَبَا الْخَطَّابِ كَذَبَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) ، لَعَنَ اللَّهُ أَبَا الْخَطَّابِ ، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُ أَبِي الْخَطَّابِ يَدَّسُونَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ إِلَيْنَا يَوْمَنَا هَذَا فِي كُتُبِ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) ، لَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا خِلَافَ الْقُرْآنِ ، فَإِنَّا إِنْ حَدَّثْنَا حَدَّثْنَا بِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ ، وَمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ ، إِنَّا عَنْ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ نُحَدِّثُ وَلَا نَقُولُ قَالَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ ، فَيَتَنَاقَضُ كَلَامُنَا ، إِنَّ كَلَامَ آخِرِنَا مِثْلُ كَلَامِ أَوَّلِنَا ، وَكَلَامُ أَوَّلِنَا مُصَدِّقُ كَلَامِ آخِرِنَا ، وَإِذَا أَتَاكُم مِمَّنْ يَحْدِثُكُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَرُدُّوهُ عَلَيْهِ ، وَقُولُوا أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَا جِئْتَ بِهِ ، فَإِنَّ مَعَ كُلِّ قَوْلٍ مِنَّا حَقِيقَةً وَعَلَيْهِ نُورًا ، فَمَا لَا حَقِيقَةَ مَعَهُ وَلَا نُورَ عَلَيْهِ فَذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْطَانِ))^{٢٨١} ، نَعَمْ ! وَهَذَا تَأَمَّلْ كَيْفَ أَنَّ يُونُسَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَ كَثِيرَ الْإِنْكَارِ لِمَا يَرْوِيهِ أَصْحَابُهُ الْإِمَامِيَّةُ ، وَتَجِدُ أَنَّ تِلْكَ النُّسخَ وَالْكَتُبَ الَّتِي انْتَشَرَتْ فِي أَوْسَاطِ الشَّيْعَةِ قَدْ أَنْكَرَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا (ع) مِنْهَا أَحَادِيثًا كَثِيرَةً ، ((وَوَجَدْتُ أَصْحَابَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) مُتَوَافِرِينَ ، فَسَمِعْتُ مِنْهُمْ وَأَخَذْتُ كُتُبَهُمْ ، فَعَرَضْتُهَا مِنْ بَعْدُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع) ،

^{٢٨١} معجم رجال الحديث: ٣٠٠/١٩.

فأنكر منها أحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث أبي عبدالله)) ، فهذه الكتب والنسخ لا يجوز الإمامية أنها ليست مودونة في مصنفاتهم الحديثية اليوم ، وأتهم اليوم عليها يعتمدون ، خصوصاً وأن أمهات مصنفاتهم إنما هي مجموعة أصول وقطع ونسخ لأولئك السلف الإمامية ، وليس لهم إمامن اثني عشر قرناً يعرضون عليه تلك الروايات ليخرج الكثير! الضعيف الموضوع منها كما قيل مع الإمام الرضا (ع) من إخراجها الكثير الضعيف على جدّه أبي عبدالله (ع) ، والله المستعان ، نعم! وأمثال هذه الكتب والنسخ المنحولة والمكذوبة على أخيار بني الحسين هي التي كان يقصدها الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (ع) بقوله عمّن فرق بين زيد وجعفر : ((ثم جاء قومٌ من بعد أولئك فوجدوا كلاماً مرسوماً في كتب ودفاتر، فأخذوا بذلك على غير تمييز ولا برهان، بل كابروا عقولهم، ونسبوا فعلهم هذا إلى الأخيار منهم، من ولد رسول الله عليه وعليهم السلام، كما نسبت الحشوية ما روت من أباطيلها وزور أقاويلها إلى رسول الله (ص) ، ليثبت لهم باطلهم على من اتخذوه مأكلةً لهم، وجعلوهم خدماً وخولاً))^{٢٨٢} ، ثم تأمل كيف جعل الإمامان الصادق والرضا (ع) الأصل والعلامة والمرجع ، موافقة الكتاب والسنة ، ومنه فإن خبر النص على الاثني عشر يُخالف الكتاب والسنة المحمدية ولا شك ولا ريب بل ويُخالف أخباراً وأحاديثاً روتها الإمامية أنفسهم عن أئمتهم في نفي حصر الأئمة بالأعداد أو أن تكون الحجة مع الغيبة من أصول هذا الدين ومما يحتج به الله على العباد وقد تقدّم لذلك ذكر في هذا المصنف وغيره من كتاباتنا فليراجعها المهتم ، نعم! فكيف يحسن أن تكون هذه الأخبار في كتب الإمامية مورثةً لليقين وهي على ذلك الحال الروائي من الكذب والاختلاق والاختلاف على الأئمة حتى أنكر في أزمنة الأئمة الكثير من الروايات فما بالك بالأزمان بعدها والله المستعان ، ونزيد هنا بذكر محمد بن سنان الذي سيتبين معه كيف أن روايات الإمامية لم تكن سماعاً من الرجال ، وإنما يقفون على رقع ونسخ وكتب مكتوب فيها أحاديث فيحدثون بها عن أصحابها ، وهذه الطريقة ليست من طرق الرواية المعتمدة في شيء ، إذ قد تكون تلك الكتب مكذوبة على أصحابها بأسانيد موهومة على الأئمة ، فكيف تطمئن النفس بهذا النوع من الروايات عن أئمة أهل البيت (ع)؟! فيقول الكشي : ((ذكر حمدويه بن نصير، أن أيوب بن نوح، دفع إليه دفترًا فيه أحاديث محمد بن سنان، فقال لنا: إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإني كتبت عن محمد بن سنان ولكن

^{٢٨٢} مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين: كتاب معرفة الله عز وجل: ٥٩.

لا أروي لك أنا عنه شيئاً، فإنه قال قبل موته: **كلما حَدَّثْتُكُمْ به لم يكن لي سماع ولا رواية إنما وجدته**)^{٢٨٣} ، **نعم!** وهُنا تأمل قول أيوب بن نوح : **((إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَكْتُبُوا ذَلِكَ فَافْعَلُوا، فَإِنِّي كَتَبْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانَ وَلَكِنْ لَا أُرْوِي لَكَ أَنَا عَنْهُ شَيْئاً))** ، تجد أنه قد فرّق بين الكتابة وبين الرواية ، إذ ليس كل مكتوب مروي ، فهو يكتب عن محمد بن سنان ولكن لا يرويه ، وهذا يقودنا إلى أن هذه الروايات الموجودة في المصنّفات الحديثية الإمامية قد لا تكون مروية عن أصحابها بتلك الأسانيد ، وإنّما قد تكون مكتوبة عنهم من النسخ والكتب ، وهذا فلا يكون معه الاطمئنان بصحة الصدور وإن صحّت الأسانيد حتّى ، لأنّ الأسانيد قد تُوضع وتُخلّق في الكتب ثم يدونها المُحدّثون أو يرويها الرّجال من تلك الكتب بالوجادة كما فعل محمد بن سنان ، **نعم!** ويظهر أنّ هذا الفعل الذي أقدم عليه محمد بن سنان كان ظاهرة في رِوَاة الإمامية ، أعني التحديث من الكتب التي يجدونها ، فيلتبس على المتأخّرين الحال فيظنونهم قد أخذوا ذلك مُشافهة عن أصحابها ، والله المستعان ، فيروي الكليني ، بإسناده ، عن محمد بن الحسن بن أبي خالد شينولة قال: قلت لأبي جعفر الثاني (ع) : **جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنْ مَشَايِخَنَا رَوَوْا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، وَكَانَتْ التَّقِيَّةُ شَدِيدَةً فَكَتَمُوا كُتُبَهُمْ وَلَمْ يُرَوِّ عَنْهُمْ ، فَلَمَّا مَاتُوا صَارَتِ الْكُتُبُ إِلَيْنَا فَقَالَ: حَدِّثُوا بِهَا فَإِنَّمَا حَقٌّ**)^{٢٨٤} ، وهُنا تأمل كيف أنّ تلك الكتب لمُعاصري الإمامين الباقر والصادق صلوات الله عليهما إنّما وصلت لمُعاصري الإمام محمد الجواد (ع) بعد موتهم ، ثم هم يروون عنها ، فإذا وقفت على إسناد مُعنعنٍ رجاله ثقات فلا تظنّه بهذا صحيحاً لاحتمال أنّ أحد روايته رواه عن كتاب لا عن رجالٍ عاصرهم وشافههم ، خصوصاً مع ما وقفت عليه في الرواية القريبة ، والله المستعان ، ويدلّ على ذلك توثيق بعضهم لأحمد بن محمد بن خالد البرقي وهو من المُكثّرين في الرواية ، بل هو مؤلّف كتاب (المحاسن) المطبوع المشهور عند الإمامية ، حتّى زادت روايته على الألف رواية ، وهُنا تأمل قول المُحقّق البهبودي وتأمل الشاهد من هذا المبحث وهو الرواية عن الكتب لا عن الرّجال ، بل والكتب الموضوعّة والأصول الفاسدة والله المستعان ، قال البهبودي يتكلّم عن البرقي : **((ولكنّ الخطب في أخذه بالوجادة والإجازة من دون مَبْزٍ بين صحيح النسخ ومُدسوسها، فبعد ما نراه يروي ويُحدّث عن الغلاة والزنادقة جهاراً من دون تحرّج، كيف نثق به**

^{٢٨٣} رجال الكشي: ٤٩١/٢ .
^{٢٨٤} أصول الكافي: ٥٣/١ .

فِيمَا كَانَ يَرَوِي عَنْ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ بَأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ عَنْ كُتُبِهِمْ إِلَّا بَعْدَ التَّحَرُّزِ النَّامِ عَنْ مَكَائِدِ الْغُلَاةِ وَدَسَائِهِمْ! ، وَإِنِّي بَعْدَمَا تَتَبَعْتُ رَوَايَاتِهِ وَجَدْتُهُ يَرَوِي عَنِ النَّسَخِ الْمَجْعُولَةِ الْمَوْضُوعَةِ عَلَى الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ كَثِيرًا ، وَمِنْهَا مَا كَانَ يَرَوِيهَا عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ أَبِي هَاشِمٍ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْجَوَادِ فِي النَّصِّ عَلَى الْأَثَمَةِ الْإِسْنِي عَشَرَ ، وَوَقَعَ الْغِيْبَةُ بِالْإِمَامِ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ لِسَانِ الْخَضِرِ (ع) ، ... ، فَعِنْدِي أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَرَوِي عَنِ الضَّعَفَاءِ كَثِيرًا ، وَيَرَوِي بِالْوَجَادَةِ عَنِ النَّسَخِ مُرْسَلًا مِنْ دُونِ مُنَاقِلَةٍ وَسَمَاعٍ ، وَمِنْ دُونِ تَحَرُّزٍ وَاسْتِثْنَاءٍ بِصَحَّةِ النَّسَخَةِ وَإِحْرَازِ نَسَبَتِهَا إِلَى مُؤَلِّفِهَا))^{٢٨٥} ، وَفِي هَذَا فَتَأَمَّلْ أَخِي الْبَاحِثُ وَكُنْ أَكْثَرَ تَفَقُّهًا لَوَجْهِ قَوْلِنَا فِي هَذَا الْمَبْحَثِ بَعْدَ اعْتِدَادِ عَلَى مَا تَرَوِيهِ الْإِمَامِيَّةُ عَنْ أَثَمَتِهَا تَنْفَرْدُ بِذَلِكَ ، وَسِيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ الْبَرْقِيِّ مِنْ أَقْوَالِ بَقِيَّةِ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ قَرِيبًا ، نَعَمْ! أَيْضًا يُشِيرُ الْمُحَقِّقُ الْإِمَامِيُّ الْبَهْهُودِيُّ إِلَى أَمْثَالِ تِلْكَ الْأَصُولِ وَالنَّسَخِ عَنِ الْأَثَمَةِ وَالرَّوَاةِ الَّتِي تَنْتَشِرُ بَيْنَ الرَّوَاةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْإِمَامِيَّةِ ، يَقُولُ : ((فَتَارَةً كَانُوا (أَيَّ وَضَاعُوا الْحَدِيثَ) يَأْخُذُونَ أَصْلًا مَعْرُوفًا أَوْ كِتَابًا مَشْهُورًا وَيَنْتَسِخُونُ مِنْهُ نُسَخًا عَدِيدَةً وَيَدْسُونَ فِي خِلَالِهَا أَحَادِيثَ مِنْ مَوْضُوعَاتِهِمْ ، أَوْ يُحَرِّفُونَ كَلِمَاتِهَا طَبَقًا لِأَهْوَائِهِمْ ، وَبَعْدَ إِمْتَامِ النَّسَخَةِ ، يُسَجِّلُونَ عَلَى ظَهَرِهَا : ((قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ فِي الشَّهْرِ الْفُلَانِيِّ بِمَحْضَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ)). ثُمَّ يُفَرِّقُونَ هَذِهِ النَّسَخَ الْمَدْسُوسَ فِيهَا فِي دُورِ الْوَرَّاقِينَ أَوْ يَجْعَلُونَهَا فِي مَتَنَاتِ الضَّعَفَاءِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ. وَتَارَةً كَانُوا يَخْتَلِقُونَ صَحِيفَةً كَامِلَةً فِيهَا الْغُلُوفُ وَالْأَكَاذِيبُ وَيَكْتُبُونَ عَلَى ظَهَرِهَا ((أَصْلُ فُلَانٍ)) ، وَ «كِتَابُ فُلَانٍ» ثُمَّ يَدْسُونَ هَذِهِ النَّسَخَ الْمُفْتَعَلَةَ فِي كُتُبِ الْوَرَّاقِينَ ، أَوْ يَبِيعُونَهَا بِأَيْدِي الصَّبِيَّانِ وَالْعَجَائِزِ الْأُمِّيَّاتِ كَأَنَّهَا مَوْرُوثَةٌ مِنْ أَكْبَرِ الْمُحَدِّثِينَ))^{٢٨٦} ، قُلْتُ: وَلَعَمْرِي أَنَّ هَذَا حَقٌّ ، وَهُوَ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِتَتَبُعِ طَوِيلٍ دَاخِلِ التَّرَاثِ الرِّوَايَةِ الْإِمَامِيَّةِ قَبْلَ أَنْ أَقِفَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لِلْعَلَامَةِ الْبَهْهُودِيِّ ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْبَهْهُودِيُّ أَيْضًا يَتَكَلَّمُ عَنْ أُولَئِكَ الْوَضَّاعِينَ وَمِنْ تِلْكَ صِفَتُهُمْ : ((وَتَنْفِيزًا لِمَكَاثِدِهِمْ وَتَرْوِيجًا لِأَكَاذِبِهِمْ ، زَوَّارُوا أَحَادِيثَ فِي جَوَازِ الْأَخْذِ عَنِ النَّسَخِ مِنْ دُونِ تَحْقِيقٍ وَتَبَيُّنٍ ، وَاخْتَلَقُوا رَوَايَاتٍ تَحْوِزُ الرِّوَاةَ عَنِ الْغُلَاةِ وَالْكَذَّابِينَ مِنْ دُونِ تَحَرُّجٍ ، فَاخْتَدَعَ بِهِ هَذِهِ الْمَكِيدَةَ ، وَهِيَ أَخْبَثُ الْمَكَاثِدِ ، جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَشَايِخِ السَّاذَجِينَ وَالرَّوَاةِ الْمَغْفَلِينَ فَأَوْرَدُوا تِلْكَ الْأَكَاذِيبَ الْمَزُورَةَ فِي مُؤَلَّفَاتِهِمْ وَاجْتَهَدُوا فِي نَشْرِ تَرْجُمَاتِهِمْ وَأَسَاطِيرِهِمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا))^{٢٨٧}

^{٢٨٥} معرفة الحديث: ١٧١.

^{٢٨٦} معرفة الحديث: ٧٧.

^{٢٨٧} معرفة الحديث: ٧٩.

، وقال الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) ، يتكلم عن أصحابهم المحدثين : ((لكن أصحابنا المتعلقين بالأخبار أصحاب سلامة ، وبعد ذهن وقلة فطنة ، يمرّون على وجوههم فيما سمعوه من الأحاديث ، ولا ينظرون في سندها ، ولا يفرّقون بين حقها وباطلها ، ولا يفهمون ما يدخل عليهم في إثباتها ، ولا يحصلون معاني ما يطلقونه منها))^{٢٨٨} ، قلت: من هنا ينبغي التفريق بين رواية الزيدية القليلة عن العترة ، ورواية الإمامية الكثيرة عنهم ، فقليل معقول فيه القدر القائم بالاتباع والانتهاج في الأصول والفروع ، خيرٌ من كثيرٍ وجّهه الأصول الفاسدة والنسخ المنحولة أو الضعف وعدم الاعتماد أو الاطمئنان في النسبة . **نعم!** وهذه الكتب الحديثية في رواية الكليني القريبة ، أو تلك التي أشار إليها العلامة البهودي يسمونها أصولاً ، أصل فلان ، وأصل فلان ، تأمل قول شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في كتابه الفهرست : ((إن كثيراً من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول يتحللون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة))^{٢٨٩} ، وقال الشريف المرتضى علم الهدى عن أسانيد أخبار أصحابهم : ((إن معظم الفقه وجمهوره بل جميعه لا يخلو مستنده من يذهب مذهب الواقفة ، إما أن يكون أصلاً في الخبر أو فرعاً ، رايّاً عن غيره ، ومروياً عنه . وإن غلاة ، وخطايّة ، ومحمّسة ، وأصحاب حلول ، كفلان وفلان ومن لا يحصى أيضاً كثرة ، وإن قميّ مشبه مجبر ، وإنّ القميين كلّهم من غير استثناء لأحد منهم إلاّ أبا جعفر بن بابويه - رحمة الله عليه - بالأمس كانوا مشبهة مجبرة ، وكتبهم وتصانيفهم تشهد بذلك وتنطق به . فليت شعري أي رواية تخلص وتسلم من أن يكون في أصلها وفرعها واقف أو غال ، أو قميّ مشبه مجبر ، والاختبار بيننا وبينهم التفتيش))^{٢٩٠} ، **فإن قيل** : لا يصلح أن يُعاب رُواة أحاديثنا لأجل اختلاف مذاهبهم ما بين فاسدٍ وغالٍ ومعتدلٍ ، فإنما الأصل العدالة في الرواية لا عدالة الديانة . **قلنا** : وهذا يُجيبكم عنه صاحبكم الحرّ العاملي منّ حال رواتكم الذين انطلقنا في هذا المبحث نُوصّل أنّه لا يصحّ الاعتماد على رواياتهم فيقول عن رواياتكم ورؤايتكم ، في معرض كلامٍ له على شرط منهج الجرح والتعديل الإمامي عدالة الراوي لقبول الأخبار عن أئمة أهل البيت (ع) ، فيقول : ((وأصحاب الاصطلاح الجديد قد اشترطوا - في الراوي - العدالة فيلزم من ذلك **ضعف جميع أحاديثنا لعدم العلم بعدالة أحد منهم إلا نادراً**) ، **فإن قيل** :

^{٢٨٨} تصحيح اعتقادات الإمامية: ٨٨.

^{٢٨٩} الفهرست: ٣٢.

^{٢٩٠} رسائل المرتضى: ٣/٣١٠.

ولكنّه يحُصِّل اطمئنانَ النفوس ، والاعتماد ، بعلم الجرح والتعديل عندنا نحنُ الإمامية ، فذلكَ نعرفُ به الصحيح من الضعيف من روايات أصحابنا؟! **فُلنا** : لن نزيدَ في توهية هذا العلم وأصوله عند الإمامية بمزيد حجة واحتجاج ، وإنّا نكتفي بإيرادِ كلام الفيض الكاشاني ، فننظرُ هل تطمئنّ مع علم الجرح والتعديل الإمامي النفوس أم لا ، فيبقى حينها كلامنا على أصله بعدم الاعتماد على أخبار الإمامية كطريق للعلم باعتقاد أخيار بني الحسين (ع) ، فيقول الفيض الكاشاني : ((وبعد، فإنّ في الجرح والتعديل وشرائطها اختلافات وتناقضات واشتباهاً لا تكاد ترتفعُ بما تطمئنّ له النفوس كما لا ينفى على الخبر بها ، فالأولى الوقوفُ على طريقة القدماء وعدم الاعتماد على هذا الاصطلاح رأساً وقطعاً والخروج من هذه المضايق))^{٢٩١} ، وينقل العلامة الخوانساري الأصبهاني في كتابه (روضات الجنّات) ما يدلّك على عدم اطمئنان النفس لذلك الجرح والتعديل عند الإمامية ، قال الخوانساري يتكلّم عن شيخ الطائفة الطوسي : ((قال مولانا إسماعيل الخاجوي المحقّق في هذا المجال بل في سائر السّجال: لا يسوغ تقليد الشيخ في معرفة أحوال الرّجال ، ولا يُفيد إخباره بها ظناً ، بل ولا شكّاً في حال من الأحوال، لأنّ كلامه في هذا الباب مضطرب ، ومن اضطرابه أنّه يقول في موضع أنّ الرّجل ثقة ، وفي آخر أنّه ضعيف ، كما في سالم بن مكرم الجمال ، وسهل بن زياد من رجال علي بن محمد الهادي (ع) . وقال في (الرّجال) : محمد بن علي بن بلال ثقة، وفي كتاب (الغيبة) أنّه من المذمومين ، وفي عبد الله بن بكير: أنّه ممّن عملت الطائفة بخبره بلا خلاف، وكذا في (العدة) وفي (الاستبصار) في أواخر الباب الأوّل من أبواب الطّلاق منه صرّح بما يدلّ على فسقه وأنّه يقول برأيه ، وفي عمّار السّاباطي أنّه ضعيفٌ لا يُعمل بروايته ، وكذا في (الاستبصار) وفي (العدة) أنّ الطائفة لم تزل تعمل بما يرويه، وأمثال ذلك منه كثيرٌ جداً. وأنا إلى الآن لم أجد أحداً من الأصحاب غير الشيخ في هذا الكتاب يؤثّق علي بن أبي حمزة البطائني ، أو يعمل بروايته إذا انفرد بها ، لأنّه خبيثٌ واقفي كذاب مذموم ،....، ومن اضطرابه أنّه رحمه الله تارةً يشترط في قبول الرواية الإيمان والعدالة ، كما قطع به في كتبه الأصولية ، وهذا يقتضي أن لا يعمل بالأخبار الموثقة والحسنة ، وأخرى يكتفي في العدالة بظاهر الإسلام ، ولم يشترط ظهورها ، ومقتضاه العمل بهما مطلقاً كالصحيح ، ووقع له في الحديث وكتب الفروع غرائب، فتارةً يعمل بالخبر الضعيف، حتى أنّه يخصص به أخباراً كثيرة

^{٢٩١} الوافي: ٢٥/١.

صَحِيحَةٌ حَيْثُ يُعَارِضُهُ بِإِطْلَاقِهَا ، وَتَارَةً يُصْرَحُ بِرَدِّ الْحَدِيثِ لِضَعْفِهِ ، وَأُخْرَى يَرُدُّ الصَّحِيحَ مُعْلَلًا أَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا يُوجِبُ عِلْمًا وَلَا عَمَلًا كَمَا عَلَيْهِ الْمُرْتَضَى عَلَّمُ الْهُدَى وَأَكْثَرُ الْمُتَقَدِّمِينَ^{٢٩٢} ، **نعم!** وَلَعَمْرِي أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مِنَ الْفَيْضِ الْكَاشَانِيِّ دَقِيقٌ مُطَابِقٌ لِحَالِ أَصْحَابِ الْمَصْطَلَحِ الْحَدِيثِيِّ الْإِمَامِيِّ وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى هَذِهِ النَّتِيجَةِ بِبَحْثٍ وَتَمَحِيصٍ دَاخِلِ الْمُرُوثِ الرَّجَالِ الْإِمَامِيِّ وَلَوْلَا أَنَّ تَفْصِيلَ هَذَا يُخْرِجُ بِنَا عَنْ أَصْلِ مَوْضُوعِ هَذَا الْمَصْنُفِ لِأَسْهَبِنَا فِيهِ وَفَضَّلْنَاهُ ، وَلَكِنْ نَكْتَفِي بِكَلَامِ الْفَيْضِ الْكَاشَانِيِّ ، وَهُوَ الرَّجُلُ فِي التَّحْقِيقِ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ ، فِيهِ جَوَابٌ عَلَى ذَلِكَ الطَّرْحِ الْإِمَامِيِّ ، وَفِيهِ تَثْبِيْتُ لِمُرَادِنَا مِنْ هَذَا السَّبَبِ فِي عَدَمِ إِمْكَانِ تَحْصُلِ اطْمِئْنَانِ النَّفْسِ بِالْأَخْبَارِ الَّتِي تَرْوِيهَا الْإِمَامِيَّةُ عَنْ أَخْيَارِ بَنِي الْحُسَيْنِ (ع) ، أَصُولًا وَفُرُوعًا ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ وَسَبِيلَ الْقَطْعِ وَتَحْصِيلِ الْيَقِينِ وَالْأَحْكَامِ الْوَاقِعِيَّةِ مُتَنَعٌ عَلَى أَنْ يَقْطَعَ بِهِ مُنْصَفٌ مِنْ دَاخِلِ التَّرَاثِ الرَّوَائِيِّ الْإِمَامِيِّ لِكَثْرَةِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ الْمُتَضَادَّةِ وَالْمُتَنَافِيَةِ ، حَتَّى أَنَّ إِنْ طَاوَسَ (ت ٦٦٤ هـ) قَدْ رَجَّحَ اعْتِرَالُ الْفُتَيَّا لِأَجْلِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ الْمُتَعَارِضَةِ عَنْ أَصْحَابِهِمْ ، قَالَ : ((لَأَيُّ كُنْتُ قَدْ رَأَيْتُ مَصْلَحَتِي وَمَعَاذِي فِي دُنْيَايَ وَآخِرَتِي مِنَ التَّفَرُّغِ عَنِ الْفَتَوَى فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، لِأَجْلِ مَا وَجَدْتُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الرِّوَايَةِ بَيْنَ فُقَهَاءِ أَصْحَابِنَا فِي التَّكْلِيفِ الْفِعْلِيَّةِ ، وَسَمِعْتُ كَلَامَ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ يَقُولُ عَنْ أَعَزِّ مَوْجُودٍ عَلَيْهِ مِنَ الْخَلَائِقِ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) : ((وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ عَاجِزِينَ)) ، فَلَوْ صَنَّفْتُ كِتَابًا فِي الْفِقْهِ يُعْمَلُ بَعْدِي عَلَيْهَا كَانَ ذَلِكَ نَقْضًا لِتَوَرَّعِي عَنِ الْفَتَوَى ، وَدُخُولًا تَحْتَ حُظْرِ آيَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا ، لِأَنَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ إِذَا كَانَ هَذَا تَهْدِيدُهُ لِلرَّسُولِ الْعَزِيزِ الْأَعْلَمُ لَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْهِ ، فَكَيْفَ يَكُونُ حَالِي إِذَا تَقَوَّلْتُ عَلَيْهِ جَلَّ جَلَالُهُ وَأَفْتَيْتُ أَوْ صَنَّفْتُ خَطَأً وَغَلَطًا يَوْمَ حُضُورِي بَيْنَ يَدَيْهِ^{٢٩٣} ، وَحَتَّى قَالَ بَعْدَ إِيرَاثِ الْيَقِينِ مِنْ تِلْكَ الْأَخْبَارِ فِي مَصْنُفَاتِ الْإِمَامِيَّةِ الْمُحَقَّقِ الْبَحْرَانِيِّ ، قَالَ : ((فَلَمْ يُعْلَمْ مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ عَلَى الْيَقِينِ إِلَّا الْقَلِيلُ ، لِامْتِزَاجِ أَخْبَارِهِ بِأَخْبَارِ النَّقِيَّةِ ، كَمَا اعْتَرَفَ بِذَلِكَ ثِقَةُ الْإِسْلَامِ وَعَلَمُ الْأَعْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيُّ نَوَّرَ اللَّهُ مَرْقَدَهُ فِي جَامِعِهِ الْكَافِي ، حَتَّى أَنَّهُ قُدِّسَ سِرُّهُ تَخَطَّى الْعَمَلَ بِالْتَّرْجِيحَاتِ الْمَرْوِيَةِ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَخْبَارِ ، وَالتَّجَأَ إِلَى مَجَرَّدِ الرَّدِّ وَالتَّسْلِيمِ لِلْأَثَمَةِ الْأَبْرَارِ . فَصَارُوا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - مُحَافِظَةً عَلَى أَنْفُسِهِمْ

^{٢٩٢} روضات الجنات: ٢٢٧/٦.

^{٢٩٣} سعد السعود للنفوس: ١١٣.

وشيعتهم - يُخالفون بين الأحكام وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يُجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعددة وإن لم يكن بها قائل من المخالفين، كما هو ظاهر لمن تتبّع قصصهم وأخبارهم وتقصّى سيرهم وآثارهم^{٢٩٤}، أقول: ولعمري أنّ هذا الاختلاف بين أئمة الإمامية ما يكون صدوره إلا أن يكون جزءاً منه مكذوبٌ عليهم ، وهذا لا يستطيع الإمامية تمييزه لفقدانهم وسيلة التّكذيب مع اعتقادهم بالتّقية ، وإما أن يكون جزءاً منه صحيحٌ عنهم ، فيكون مدار الاختلاف بين أولئك الأعلام من بني الحسين أنّهم بشرٌ يجتهدون في المسائل بما سبيلُهُ أنّ المجتهد لا يُقلد مجتهداً آخر ولو كان أباه أو جده ، كذلك الاختلافات بين أئمة الزيدية في المسائل الفرعية التي ليس عليها آية محكمة أو سنة متواترة ، أو إجماعٌ لسلفهم من سادات بني الحسن والحسين عليهم السلام ، نعم! ثمّ أيضاً هذا الاختلاف بين الأئمة الذي وجهه اختلاف اجتهاد الأئمة فيما بينهم فإنّه لا يمكن تصحيح نسبته إلى أولئك الأئمة من داخل التّراث الإمامي بما يكون مرجعه الرّكون والوثوق لتحصل التّقليد كما قد عرفت من قول الحرّ العاملي في انعدام المعرفة بعدالة الرواة ، وكما وقفت من قول الفيض الكاشاني بأنّ علم الجرح والتّعديل لا تكاد النفس تطمئنّ معه في نتائج نظرها وبحثها ، نعم! وبمجموع هذا كلّ وما سبق نخلص من هذا السّبب إلى أنّه لا يمكن تحصيل الاعتماد والعلم لمسائل الأصول والفروع من ذلك التّراث الرّوائي الإمامي عن الأخيار من بني الحسين صلوات الله عليهم ، وتأمل أنّي ما أتيت إلا بمفهومٍ أو منطوقٍ لأقوال علماء الإمامية ورواياتهم عن أئمتهم وعن رجالهم السابقين .

السّبب الثّاني : من الأسباب التي تجعلنا لا نعتدّ ما ترويه الإمامية عن الأخيار من بني الحسين عليهم السلام هو كثرة المجاهيل والكذّابين والوضّاعين للأخبار داخل تراثهم الرّوائي ، حتّى أنّ رأس وأصل مقالتهم وهو النصّ على الاثني عشر أحاديثه ضعيفة ومكذوبة ومُحتلقة كما ستقف على ضعفها في المبحث القريب ، وأيضاً قد كُنْتُ وقَفْتُ في الفصل الأوّل على كلام البهودي من علماء الإمامية (المُحقّقين في علم الرّجال) على اختلاق النصّ على الاثني عشر ، قال : ((الأحاديث المروية في النصوص على الأئمة جملة، من خبر اللّوح وغيره، -كلّها- مصنوعة في عهد الغيبة والحيرة وقبلها بقليل)) ، وأيضاً قد مرّ

^{٢٩٤} الحقائق الناضرة: ٥/١.

معك شهادة الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين الهاروني الحسني (ع) ، (ت ٤٢٤هـ) ، بأن النفس لا تطيب بما ينفرّد به الإمامية ، ومن انفرادهم هذا النص على الاثني عشر بهذا المعنى والمعتقد الإمامي في أئمتهم ، قال (ع) : ((فأما الخبر الذي رَوَاهُ عن جعفر فإنه من جملة أخبارهم التي لا يعرفها غيرهم ، وأي عاقل تطيب نفسه بقبول ما ينفرّدون بروايته مع اشتها نقلتهم برواية التشبيه المحض ، والقول بالجسم والصورة ، وصريح الإجماع والتناسخ والغلو ، أن أكثرهم جاهيل لا يعرفون حتى كان بعض علماء أهل البيت عليهم السلام يقول أن كثيراً من أسانيدهم مبنية على أسامي لا مسمى لها من الرجال . وقد عرفت من رواتهم الكثيرين من كذب يستحل ، ووضع الأسانيد للأخبار المنقطعة إذا وقعت إليه ، وحكي عن بعضهم أنه كان يجمع حكايات بزرجهر [حكيم فارسي] وينسبها إلى الأئمة بأسانيد يضيفها ، فقل له في ذلك؟! فقال : الحق الحكمة بأهلها))^{٢٩٥} ، نعم! وستقف في المبحث القريب الذي سنتبّع فيه روايات مُتَنَبِّ الأثر كيف أن رجال تلك الأخبار جلهم جاهيل أو ضعفاء ، وأستبق فأذكر منهم حال أحد الكثيرين من رواية النص على الاثني عشر في كتبهم ومُصنّفاتهم وعليه اعتمد كثيراً علي بن محمد الخزّاز القمي في كتابه (كفاية الأثر) ، وللأسف تأتي روايات هذا المحدث الكثيرة للنص على الاثني عشر في إطار زلة التسويد والاعتزاز بالروايات الكثيرة التي يغترّ بها بعض الباحثين فيستندون عليها لإثبات التواتر وإفادة العلم ، بينما عند التحقيق ليس تحت هذه الدعوى (كثرة الروايات والتواتر) إلا مُتَلَقُّون وكذّابون ومُسَوِّدون والله المستعان ، نعم! فأبو الفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني أحد الرواة الكثيرين من رواية النص على الاثني عشر أئمة الإمامية ، لو تتبعنا حاله في كتب الإمامية الرجالية سيظهر لنا كيف أن قول الإمام الناطق بالحق (ع) قد تحقّق فيه وأمثاله من المحدثين رأساً ، فيقول عنه ابن الغضائري : ((وَصَاحَ لِلْحَدِيثِ ، كَثِيرُ الْمَنَاقِيرِ ، رَأَيْتُ كُتُبَهُ وَفِيهَا الْأَسَانِيدُ مِنْ دُونِ الْمُتُونِ ، وَالْمُتُونِ مِنْ دُونِ الْأَسَانِيدِ وَأَرَى تَرْكَ مَا تَفَرَّدَ بِهِ))^{٢٩٦} ، وقال النجاشي : ((كَانَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ ثَبَتاً ، ثُمَّ خَلَطَ ، وَرَأَيْتُ جُلَّ أَصْحَابِنَا يَغْمُزُونَهُ وَيُضَعِّفُونَهُ))^{٢٩٧} ، نعم! والشيباني (ت ٣٨٧هـ) هذا من عاصر حقبة الإمام الناطق بالحق (ع) ولعله من المقصودين بكلامه (ع) ، فأما الحال فقد طابَقَ كما ترى ، وأيضاً غير أبي الفضل

^{٢٩٥} الدعامة: مخطوط.

^{٢٩٦} رجال ابن الغضائري: ٩٨.

^{٢٩٧} رجال النجاشي: ٣٩٦.

الشَّيْبَانِي هذا ، فَمِنْ الضَّعَفَاءِ الَّذِي أَكْثَرُوا مِنْ رِوَايَةِ النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ وَكُتِبَ الْإِمَامِيَّةُ طَافِحَةً بِرِوَايَتِهِ ، بَلْ إِنَّهُ أَفْرَدَ كِتَابًا فِي النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ (مُقْتَضِبُ الْأَثَرِ فِي النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ) ، **الْجَوْهَرِيُّ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عِيَّاشٍ** ، وَهُوَ مِنْ رِوَاةٍ مَا بَعْدَ زَمَنِ الْغَيْبَةِ ، بَلْ بِالْتَّحْدِيدِ فَإِنَّهُ مُعَاَصِرٌ لَزَمَنِ اخْتِلَافٍ وَتَدْوِينٍ خَبَرَ النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ ، (ت ٤٠١ هـ) ، قَالَ النَّجَاشِيُّ : ((رَأَيْتُ هَذَا الشَّيْخَ ، وَكَانَ صَدِيقًا لِي وَلِوَالِدِي ، وَسَمِعْتُ مِنْهُ شَيْئًا كَثِيرًا ، وَرَأَيْتُ شَيْوَحَنَا يُضَعِّفُونَهُ ، فَلَمْ أَرَوْ عَنْهُ شَيْئًا وَتَجَنَّبْتُهُ))^{٢٩٨} ، **نعم!** وَلِلْأَسَفِ أَنَّ الْبَعْضَ مِنَ الْبَاحِثِينَ قَدْ اغْتَرَّ بِهَذَا الْكَمِّ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ فِي كُتُبِ الْإِمَامِيَّةِ عَنْ أَوْلَئِكَ الضَّعَفَاءِ فَيُظَنُّ أَنَّهُ يَتَحَصَّلُ بِذَلِكَ عَلَى التَّوَاتُرِ ، وَتُسْتَقْفُ قَرِيبًا أَخِي الْبَاحِثُ عَلَى مَا يَجْعَلُكَ تُعِيدُ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ الْكَمِّ وَذَلِكَ التَّهْوِيلُ الَّذِي يُسْتَحْضَرُ لَكَ وَيُجْتَرَّ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ حَوْلَ خَبَرِ النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ ، **نعم!** وَمِنَ الْمُكْثَرِينَ فِي التَّصْنِيفِ بِشَكْلِ عَامٍّ دَاخِلِ الْبَيْتِ الْإِمَامِيِّ وَمِنْ رِوَاةِ النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مَالِكِ الْفَزَارِيِّ ، قَالَ فِي رِجَالِ ابْنِ دَاوُدَ : ((صَاحِبُ مُصْنَفَاتٍ كَثِيرَةٍ))^{٢٩٩} قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ : ((كَذَّابٌ يَرَوِي عَنِ الضَّعَفَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ ، وَيَضَعُ الْحَدِيثَ ، غَيْرَ مُعْتَمِدٍ عَلَيْهِ لَا فِي شَاهِدٍ وَلَا فِي غَيْرِهِ))^{٣٠٠} ، وَجَاءَ فِي رِجَالِ النَّجَاشِيِّ : ((قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ وَضَعًا ، وَيَرَوِي عَنِ الْمَجَاهِيلِ ، وَسَمِعْتُ مَنْ قَالَ: كَانَ أَيْضًا فَاسِدَ الْمَذْهَبِ وَالرِّوَايَةِ. وَلَا أُدْرِي كَيْفَ رَوَى عَنْهُ شَيْخُنَا النَّبِيلُ الثَّقَلَةُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ هَمَّامٍ ، وَشَيْخُنَا الْجَلِيلُ الثَّقَلَةُ أَبُو غَالِبٍ الزَّرَّارِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ))^{٣٠١} ، **نعم!** وَمِنْ رِوَاةِ النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبُلُوي ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ : ((كَذَّابٌ ، وَضَاعٌ لِلْحَدِيثِ ، لَا يُلْتَمَعُ إِلَى حَدِيثِهِ ، وَلَا يُعْبَأُ بِهِ))^{٣٠٢} ، وَقَدْ كَانَ الْبُلُوي هَذَا يَرَوِي عَنْ رَجُلٍ اسْمُهُ عُمَارَةُ بْنُ زَيْدٍ الْخِيَوَانِي ، وَهُوَ رَجُلٌ لَيْسَ تَحْتَهُ أَحَدٌ ، اسْمٌ بَغِيرُ مَسْمًى ، كَمَا أَشَارَ إِلَى هَذَا الْإِمَامِ النَّاطِقُ بِالْحَقِّ (ع) ، فَجَاءَ فِي رِجَالِ ابْنِ دَاوُدَ الْحَلِّي أَنَّهُ : ((سُئِلَ: مَنْ عَمَارَةُ الَّذِي تَرَوِي عَنْهُ؟! فَقَالَ: رَجُلٌ مِنْ السَّمَاءِ نَزَلَ فَحَدَّثَنِي ثُمَّ عَرَجَ ، قَالَ أَصْحَابُنَا: هُوَ اسْمٌ لَيْسَ تَحْتَهُ أَحَدٌ . أَقُولُ: وَعَمَارَةُ الْمَذْكُورُ هُوَ عَمَارَةُ بْنُ زَيْدٍ أَبُو زَيْدٍ الْخِيَوَانِي الْمَدَنِي حَلِيفُ الْأَنْصَارِ))^{٣٠٣} ، وَفِي تَرْجَمَةِ عَمَارَةَ بْنِ زَيْدٍ هَذَا يَقُولُ النَّجَاشِيُّ : ((عَمَارَةُ

^{٢٩٨} رجال النجاشي: ٨٦.

^{٢٩٩} رجال ابن داود: ٢٣٥.

^{٣٠٠} رجال ابن داود: ٢٣٥.

^{٣٠١} رجال النجاشي: ١٢٢.

^{٣٠٢} رجال ابن الغضائري: ٨٠.

^{٣٠٣} رجال ابن داود: ٢٥٥.

بن زيد أبو زيد الخيواني الهمداني ، لا يُعرَف مِنْ أَمْرِهِ غَيْرَ هَذَا ، ذَكَرَ الْحُسَيْنُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ : سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَلَوِيُّ مَنْ عَمَارَةُ بْنُ زَيْدٍ هَذَا الَّذِي حَدَّثَكَ؟!! قَالَ : رَجُلٌ نَزَلَ مِنْ السَّمَاءِ حَدَّثَنِي ثُمَّ عَرَجَ . وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ كُتُبٌ ، مِنْهَا كِتَابُ الْمَغَازِي ، كِتَابُ حُرُوبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، كِتَابُ مَقْتَلِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ تُنْسَبُ إِلَيْهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣٠٤) ، وَفِي هَذَا فَتَاوَمَلْ .

نعم! ومن رواية النصّ على الاثني عشر ، الحسن بن محمد بن يحيى بن الحسن ، المعروف بابن أخي طاهر (ت ٣٥٨هـ) ، قال النجاشي : ((رَوَى عَنِ الْمَجَاهِيلِ أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً ، رَأَيْتُ أَصْحَابَنَا يُضَعِّفُونَهُ . لَهُ كِتَابُ الْمَثَالِبِ ، وَكِتَابُ الْغَيْبَةِ وَذِكْرُ الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ . أَخْبَرَنَا عَنْهُ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا كَثِيرَةٌ بِكُتُبِهِ))^(٣٠٥) ، وَقَالَ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ : ((كَانَ كَذَّابًا يَضَعُ الْحَدِيثَ مُجَاهِرَةً وَيَدَّعِي رِجَالًا غُرَبَاءَ لَا يُعْرَفُونَ ، وَيَعْتَمِدُ مَجَاهِيلَ لَا يُذَكِّرُونَ ، وَمَا لَا تَطْيِبُ الْأَنْفُسُ مِنْ رِوَايَتِهِ))^(٣٠٦) ، **نعم!** أَكْتَفِي بِهَذَا الْإِيرَادِ لِحَالِ هَؤُلَاءِ الرِّجَالِ مِنْ مُحَدِّثِي الْإِمَامِيَّةِ وَقَدْ كُنْتُ سَابِقًا ذَكَرْتُ حَالَ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانٍ ، وَسَيَأْتِي لِهَذَا السَّبَبِ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ عِنْدَ تَتَبُّعِنَا لِرَوَايَاتِ (مُتَنَخَبِ الْأَثَرِ) ، فِي الْمَبْحَثِ الْقَرِيبِ بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَمِنْ هَذَا السَّبَبِ ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ أَنَّ هَذِهِ الرَوَايَاتِ وَقَدْ تَخَلَّلَهَا أَمْثَالُ هَؤُلَاءِ الرِّجَالِ ، بَلْ وَبِكَثْرَةِ جَعَلَتِ الْعُدُولَ غَيْرَ الضَّعْفَاءِ قَلَّةً بَلْ نُدْرَةً دَاخِلَ تِلْكَ الرَوَايَاتِ الْهَائِلَةِ وَالكَثِيرَةِ كَمَا يَقُولُ الْحَرَّ الْعَامِلِيُّ ، نَعَمْ! يَظْهَرُ امْتِنَاعُ الْاعْتِمَادِ عَلَى مَا تَفَرَّدُ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ وَتُصَحِّحُهُ وَتَنْسِبُهُ إِلَى الْأَخْيَارِ مِنْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ (ع) ، إِضَافَةً إِلَى كَثْرَةِ الْمَجَاهِيلِ كَثْرَةً طَاقِيَةً فِي الْأَسَانِيدِ تَجْعَلُكَ تَتَعَجَّبُ صِدْقًا كَيْفَ يُعْتَمَدُ فِي نِسْبَةِ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ إِلَى الْأَخْيَارِ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْحُسَيْنِ (ع) مَعَ ذَلِكَ الْإِنْفِرَادِ الْإِمَامِيِّ !.

السَّبَبُ الثَّالِثُ : مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَجْعَلُنَا لَا نَعْتَمِدُ مَا تَرْوِيهِ الْإِمَامِيَّةُ عَنِ الْأَخْيَارِ مِنْ بَنِي الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ هُوَ أَنَّ عُلَمَاءَ وَمَرَاجِعَ الْإِمَامِيَّةِ أَنْفُسَهُمْ لَمْ يَتَحَصَّلُوا مِنْ تِلْكَ الرَوَايَاتِ مَعْرِفَةَ الْأَحْكَامِ الْوَاقِعِيَّةِ الَّتِي يُؤْمِنُ بِهَا الْأَئِمَّةُ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ ، بَلْ هُمْ يَعْتَقِدُونَ بِأَحْكَامِ أُصُولِيَّةٍ وَفُرُوعِيَّةٍ يَظُنُّونَ أَنَّ الْأَئِمَّةَ كَانُوا يَقُولُونَ بِهَا ، وَلَا يَقْطَعُونَ ، وَالظَّنَّ ضِدَّ الْعِلْمِ ، بَلْ إِنَّ الظَّنَّ الْمُقَارِبَ لِلْعِلْمِ لَيْسَ مِنَ الْعِلْمِ ، فَكَيْفَ بِالظَّنِّ مُطْلَقًا ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ، صَدَّرْتُ هَذَا الْكَلَامَ لَا عَلَى مَبَانِي نَفْيِ الْجَهْدِ عِنْدَ تَعَارُضِ النَّصُوصِ الْآحَادِيَّةِ الصَّحِيحَةِ ، فَذَلِكَ قَوْلٌ حَقٌّ ، وَلَكِنِّي صَدَّرْتُهُ عَلَى مَبَانِي أَنَّ أَصْلَ تِلْكَ الرَوَايَاتِ الْمُتَعَارِضَةِ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ

^{٣٠٤} رجال النجاشي: ٣٠٣.

^{٣٠٥} رجال النجاشي: ٦٤.

^{٣٠٦} رجال ابن الغضائري: ٥٤.

بمجموعها لا يصح أن تكون مادة للمُجتهدين يُخرجوا أو يُوصلوا أو يستنبطوا منها قولاً لسادات بني الحسين أئمة الإمامية عليهم السلام ، نعم! ومُحققوا الإمامية يُدركون عدم تحقق اليقين والعلم من تلك الأخبار إلا أن بعضهم يُعزي ذلك إلى أحاديّة تلك النصوص عن الأئمة مع تصحيحهم طرقها وأسانيدَها إليهم (ع) ، وهذا السبب ليس هو السبب الصحيح الذي رفعنا لأجله العلمَ واطمئنان النفس إلى تلك الروايات الأحاديّة عن سادات بني الحسين (ع) ، وإن كنا لا نُخالف في أن خبر الآحاد الصحيح لا يُثمر إلا ظناً ، وإنما السبب والمانع من إفادة تلك الروايات الإمامية التي يُصحّحونها عن أئمتهم إضافة إلى الأحاديّة وما تُثمره ، هو أن الأصل في روايات الإمامية الضعف والوضع لا الثبوت لما كانت أكثر روايات الإمامية على ذلك الحال ، نعم! حتّى ولو وثّق الإمامية رجال تلك الروايات الأحاديّة ، لأنّه قد مرّ معك قول الفيض الكاشاني في عدم اطمئنان النفس لعلم الجرح والتعديل عند أصحابهم الإمامية ، ثمّ لعلّي آتي بقول أحد مُحققهم وعلمائهم وهو السيّد محمد بن سعيد الحكيم وهو يتكلّم عن الأخبار وأنها لا تُقبل إلا إذا لم تكن مُعارضةً للكتاب والسنة ، قال : ((وهذه الروايات [في عدم قبول الأخبار المُعارضة للكتاب والسنة] هي الهمة في المقام ، لأنها مع كثرتها وتشابها مضامينها ظاهرة في أن عدم حجية الأخبار ليس لبطلانها - كي يختص بالأخبار المخالفة للقرآن بالتّباين ، كما تقدم في الطائفة الثانية بل لاحتمال كذبها من جهة احتمال الدّس ، وهو [أي الدّس] موجود في أغلب الأخبار التي بأيدينا ، فظاهر هذه النصوص [أي الموافقة للكتاب والسنة] توقّف العمل بها على اعتصامها بالقرائن القطعية من الكتاب والسنة المعلومة ، وعدم كفاية رواية الثقات لها))^{٣٠٧} ، نعم! وهنا تأمل كيف جعل العلامة الحكيم سبب قبول الخبر والاعتماد عليه حتّى مع موافقته للكتاب والسنة هو تلك القرائن القطعية التي تُعصّد تلك الرواية الموافقة للكتاب والسنة ، لا ذات الخبر الصحيح الذي رواه الثقات ، لماذا؟! لاحتمال دس تلك الرواية الصحيح إسنادها ، وهنا تأمل أخي الباحث ، فإنّ هذا دقيقٌ جداً في التحقيق لما نُوجّهه من خطابٍ في هذا المبحث ، فتلك الروايات الصحيحة (عند الإمامية) في كتبهم لا تُثمر اعتماداً أو تصحيح نسبة إلى الأئمة من بني الحسين (ع) لما كان الوضع والدّس قد امتلأت به أسفار الإمامية الحديثية ، نعم! ثمّ تأمل قول السيّد الحكيم عن روايات الإمامية يتكلّم عن الدّس ، يقول : ((وهو موجود في أغلب

^{٣٠٧} المحكم في أصول الفقه: ٢١٤/٣.

الأخبار التي بأيدينا)) ، تجده يُعبّر بلفظ (أغلب الأخبار) مدسوسة ، ثم عُِد واستحضر قول الحرّ العامليّ يتكلّم عن الضعف في روايات الإماميّة ، قال : ((فلزم من ذلك **ضعف جميع أحاديثنا** لعدم العلم بعدالة أحد منهم إلا نادراً)) ، فعبر بلفظ (ضعف جميع أحاديثنا) عدم المعرفة بعدالة الرواة إلا نادراً ، والدسّ والضعف موضوعان مختلفان كما هو معلوم في علم الحديث ، فكانت روايات الإماميّة من قول أصحابها ما بين أغلب مدسوس ، وبقية ضعيفة ، فكيف يؤكّد من رحم هذا وذاك يقيناً واطمئناناً نفس بما تنفرد الإماميّة بتصحيحه ونسبته إلى أخيار ولد الحسين عليهم السلام؟! فكيف لو أضفنا لقول الحكيم والعاملي قول الشيخ البهودي في خبر النصّ على الاثني عشر المدعى تواتره ، بلفظ (مصنوعة) ، قال : ((الأحاديث المروية في النصوص على الأئمة جملة، من خبر اللوح وغيره، -**كلّها - مصنوعة** في عهد الغيبة والحيرة وقبلها بقليل)) ، فكيف لو عارضنا تلك الأخبار الإماميّة المتبقية التي تُروى عن سادات ولد الحسين (ع) بالقرآن ، وأثبتنا ردّ القرآن عليها ، ثم كيف لو ألزمتنا المتعذر بدعوى الكثرة الروائية في النصّ على الاثني عشر من داخل المصنّفات الحديثيّة الإماميّة ، بأنّه يلزمه أن يعتقد إفادة (ألف رواية) إماميّة عن الأئمة للعلم بتحريف القرآن ونقصه ذكرها النوري الطبرسي في كتابه (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب) ، ولو قد اعترض مُعترض على أنّ علماء الإماميّة لم يقبلوا هذا الكتاب ، أو نسبوا مؤلفه للتراجع عنه ، مع ضعف هذا القول ، فإنّ الروايات لا تنتفي بانتفاء نسبة الكتاب لصاحبه النوري الطبرسي المتوفّى سنة (١٣٢٠هـ) ، بل أصلها أقدم منه موجود في مصنّفات الإماميّة الحديثيّة ، ومنه تفسير علي بن إبراهيم القمي وأصول الكافي وغيرها من المصنّفات ، فإنّما النوري الطبرسي جامع لأخبار من مصنّفات معلومة مشهورة ، الأمر الذي جعل المجلسي يقول بتواتر روايات تحريف القرآن ونقصه كما مرّ معك قريباً ، **نعم** ! فهذا تواتر روائي في تحريف القرآن ونقصه ، فهل أفاد العلم ، أخاطب بذلك من يتعلّل بالكثرة ، أم أنّ تلك الكثرة لم تُثمر علماً؟! **قالوا** : لمخالفتها الكتاب ، والله تعالى يقول : ((**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**)) ، وقالوا عن تلك الألف الرواية !! أخبار ضعاف ، كما قال الحُميني^{٣٠٨} ، **نعم** ! ونحن بهذين السببين نردّ خبر النصّ على الاثني عشر وإن كثرت روايته كما كثرت رواية تحريف القرآن ونقصه عند الإماميّة ، فأما السبب الأوّل : فلمخالفة النصّ على

^{٣٠٨} أنوار الهداية: ١/ ٢٤٤.

الاثني عشر للقرآن ، فإنه ما من آية يستشهد بها الإمامية على عقيدتهم إلا ونحن ننازعهم إيّاها ، فلا آية مُحْكَمَةٌ تُصَحِّحُ دعواهم في الاثني عشر ، ولا مَفْهُومٌ آية تُصَحِّحُ قولهم في الاثني عشر ، وقد أثبتنا على بعض الآيات قريباً تصادم النص على الاثني عشر ، وأفردنا مباحث خاصة في مناقشة دلائل الإمامة والاصطفاء من القرآن الكريم ، فليُراجِعها المهتم . نعم ! وأما السبب الثاني : وهو ضعف أسانيد (الألف) رواية في تحريف القرآن ونقصه من كتب الإمامية ، فإننا نقول كذلك أنّ روايات النص على الاثني عشر في كتب الإمامية ضعيفة لا تثمر علماً ، ولا تصلح مُستنداً تُشَيِّدُ به الأصول ، وهذا سنثبته في المبحث الثالث القريب ، فيكون هذا السبب مدخلاً له ، **فإن قيل** : ولكن روايات تحريف القرآن رَفَضَها الأصحاب ، وروايات النص على الاثني عشر قال بها الأصحاب؟! **قلنا** : ذلك يعود إلى التشهّي وشهادة الجار لنفسه والمقياس واحد ، ثم من قال بتحريف القرآن ونقصه يُنازعكم دعوى الأصحاب ، فإنّ مبناهم على أنّ مَنْ شَذَّ هُمْ من أثبتوا عدم التحريف وعدم النقص وثبت ما بين الدفتين ، وقد أَخْبَرْتُ قريباً أنّي لن أتناول موضوع تحريف القرآن في هذا المبحث بتفصيلٍ لئلا يُخرِجُنَا ذلك عن المقصود من هذا المبحث ، وعلى المهتم المراجعة ، نعم ! ثم **إن قيل** : ولنا أيضاً شاهدٌ على النص على الاثني عشر ما رواه محدّثوا الفرقة السنية . **قلنا** : هذه دعوى فنَدّناها قريباً فلا نُعيدُ الكلامَ حولها . وأيضاً لنا من القرائن والأدلة غير ما مضى ممّا قد وقفتَ عليه ، وغير ما سيأتي في المبحث الثالث من بيان ضعف روايات النص على الاثني عشر ، ما سيأتي معك بإذن الله في المبحث الرابع الذي سنناقش فيه دعوى التواتر ، وكيف أنّ سلفَ الإمامية كانوا يجهلون ذلك النص على الاثني عشر من داخل الروايات الإمامية ، وهذا فقريبٌ من موضوع الفضل الأوّل ، إلا أنّه يزيدُ عليه أنّه باستحضار مائة رواية بلا حصر في هذا المعنى .

نعم ! أكتفي بهذه الأسباب في تأصيل عدم الاعتماد على ما تنفرد الإمامية بتصحيحه عن الأخيار من ولد الحسين (ع) ، وأزيدُ في الإشارة إلى ذلك الكمّ الهائل من الاختلافات الروائية عن الأئمة داخل البيت الإمامي ، وبه أختتم بذكر عدة أقوال ، فيقول الشيخ الطوسي ، وتأمّل أنّه يتكلّم عن مُتَنَصِّفِ القرن الخامس ، فكيف بما بعده من القرون ، قال : ((وقد ذكرتُ فيما وردَ عنهم عليهم السلام في الأحاديث

المختلفة التي تخصّ الفقه في كتابي المعروف بالاستبصار ، وفي كتاب تهذيب الأحكام ، ما يزيد على خمسة آلاف حديث ، وذكرت في أكثرها اختلاف الطائفة في العمل بها ، وذلك أشهر من أن يخفى حتّى أنّك لو تأملت اختلافهم في هذه الأحكام وجدته يزيد على اختلاف أبي حنيفة والشافعي ومالك^(٣٠٩) ، نعم ! وقد تقدّم قول الشيخ الطوسي في تهذيب الأحكام ، وفي هذا فتأمل ، وانظر أيّ ثمرة للإمامة يُنظر لها خارج الإطار الواقعي لأحوال التشريع ، وإلا فإنّ الإمامة على أصل الإمامية النصّ والعصمة هي لأجل الهداية ومنع الاختلاف ، فكيف وهذا حال سلف الإمامية الذي فاق المذاهب الأخرى المذكورة مجتمعة في الاختلاف والله المستعان ، وذلك هو القرن الخامس زمن الطوسي فكيف بتلك الأصول الحديثية التي لم تُروى ولم تُعرف وتُكتشف إلا بعد ذلك الزمان ، وفي هذا فتأمل ، إذ لا لطف في هداية الناس علمياً لأجل ذلك الاختلاف الروائي ، ولا لطف بخروج الإمام الغائب يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويُجاهد الظلمة ، فأصبحت الإمامة تنظر فلسفي لا ثمرة لها على أرض الواقع منذ اثني عشر قرناً ، والله المستعان . **نعم !** والكلام في هذا المعنى هو منطبق على الفقه والأصول العقائدية ، وقد صحّح الشيخ المفيد اعتقادات الشيخ الصدوق والزمن بينهما قريب ، والكلّ يعتمد على أهل البيت والروايات عنهم في إيرادهِ وإصدارهِ ، ثم يؤلّف الأوّل كتاب (تصحيح الاعتقادات) ، يعني تصحيح اعتقادات الشيخ الصدوق ، وقد مرّ معك نسبة الشريف المرتضى علم الهدى القميّون سلف الإمامية وكرسيّ مذهبهم إلى التشبيه والتجسيم والجبر إلا ابن بابويه استثناه الشريف المرتضى ، وهذا في الأصول كما ترى ، قال الوحيد البهبهاني يتكلّم عن مُتقدّمي أصحابهم : ((وبالجُملة) الظاهر أنّ القدماء كانوا مُختلفين في المسائل الأصوليّة أيضاً ، فربما كان شيءٌ عند بعضهم فاسداً أو كُفراً ، غُلواً أو تفويضاً ، أو جبراً أو تشبيهاً ، أو غير ذلك ، وكان عند آخر مما يجب اعتقاده^(٣١٠) ، **نعم !** أختتم بما قاله المرجع الإمامي المعاصر محمد إسحاق فياض عن أخبار الإمامية في عمليّة الاجتهاد ، قال : ((إنّ عمليّة الاجتهاد من النصوص التشريعية كالكتاب والسنة تتوقّف على دراسة عدّة نقاط على صعيد البحث النظري والتطبيقي بشكل ذات طابع إسلامي على الرغم من تقديم دراسة مجموعة علوم بصورة مُسبقة كالإعداد لها . ما هي النقاط؟. النقطة

^{٣٠٩} عدة الأصول: ١/ ١٣٧.

^{٣١٠} الفوائد الرجالية: ٣٨.

الأولى : أن كُلَّ مُجْتَهِدٍ يَعْتَمِدُ بِطَبِيعَةِ الْحَالِ فِي صِحَّةِ كُلِّ نَصٍّ مِنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ مَا عَدَا النُّصُوصَ الْقُرْآنِيَّةَ وَالسُّنَّةَ الْقَطْعِيَّةَ عَلَى نَقْلِ أَحَدِ الرَّوَاةِ وَأَرْبَابِ الْكُتُبِ فِي إِطَارٍ خَاصٍّ. وَمِنْ الضَّرُورِيِّ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ مَهْمَا حَاوَلَ فِي تَدْقِيقِ وَثَاقَةِ الرَّاويِ وَأَمَانَتِهِ فِي النَّقْلِ لَنْ يَتَأَكَّدَ بِشَكْلِ قَاطِعٍ مِنْ صِحَّةِ النَّصِّ وَمُطَابَقَتِهِ لِلوَاقِعِ الْمَوْضُوعِيِّ فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ وَذَلِكَ لِحُجَّتِهِ : الأولى : أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ مَدَى وَثَاقَةِ الرَّاويِ وَأَمَانَتِهِ فِي النَّقْلِ بِشَكْلِ مُبَاشِرٍ ، وَإِنَّمَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ فِي إِطَارِ الْآحَادِ تَارِيخِيًّا فِي كُتُبِ الرِّجَالِ [نَقْلًا]. الثَّانِيَّةُ : أَنَّ الرَّاويَ مَهْمَا بَلَغَتْ وَثَاقَتُهُ وَأَمَانَتُهُ فِي النَّقْلِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَدَاهَا مَصُونًا مِنَ الْخَطَا وَالِاشْتِبَاهِ ، وَنَقَلَ مَا لَا وَاقِعَ لَهُ ، وَبِذَلِكَ يَتَغَيَّرُ وَجْهُ عَمَلِيَّةِ الاجْتِهَادِ عَنْ وَاقِعِهَا الْمَوْضُوعِيِّ. الثَّلَاثَةُ : أَنَّ وُصُولَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ بِشَكْلِ مُبَاشِرٍ ، بَلْ بَعْدَ أَنْ تَطُوفَ عِدَّةُ أَشْوَاطٍ وَتَصِلَ إِلَيْهِ فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ^{٢١١} ، نَعَمْ ! وَهُنَا يَضَعُ الْمَرْجِعُ الْفَيَاضُ تِلْكَ الرَّوَايَاتِ الْآحَادِيَّةَ الصَّحِيحَةَ عَلَى شَرْطِ الْإِمَامِيَّةِ فِي خَاتَمِهَا الصَّحِيحَةِ ، الرَّوَايَاتِ الَّتِي قَدْ يَقُولُ الْإِمَامِيَّةُ خُرُوجَهَا مِنْ حِيزِ الدَّسِّ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهَا السَّيِّدُ الْحَكِيمُ ، أَوْ الضَّعْفُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَرَّ الْعَامِلِيُّ ، فَتَبْقَى الْبَقِيَّةُ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي عَدَمِ الْاعْتِدَادِ وَلَا إِفَادَةَ الْعِلْمِ لِتِلْكَ الْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْفَيَاضُ الْإِمَامِيُّ ، لَا يُقَالُ هِيَ مُوجَّهَةٌ لِلْآحَادِ دُونَاً عَنْ الْمُتَوَاتِرَاتِ الْقَطْعِيَّةِ كَمَا اسْتَنْتَى الْفَيَاضُ نَفْسُهُ ، لِأَنَّا سَنَقُولُ أَنَّهُ قَدْ مَرَّ مَعَكَ قَرِيبًا أَنَّ الْمُتَوَاتِرَةَ الْإِمَامِيَّةَ ، الرَّوَايَاتِ الْكَثِيرَةَ ، قَدْ شَارَكَتِ الْآحَادَ فِيمَا تُفِيدُهُ ، وَهُوَ الظَّنُّ وَعَدَمُ الْعِلْمِ ، وَأَنَّ دَعَاوِي الْكَثْرَةِ أَصْلُهَا قَلَّةٌ زَادَتْ بِالْمَدْسُوسَاتِ وَالضَّعَافِ وَالْمَصْنُوعَاتِ ، وَمَا كَانَ هَذَا حَالُهُ فَيَدْخُلُ فِي تَفْصِيلِ الْفَيَاضِ الْقَرِيبِ ، وَإِلَّا فَنَحْنُ نُصَحِّحُ أَنَّ أَخْبَارَ الْآحَادِ الصَّحِيحَةِ السَّنَدُ لَا تُثْمَرُ لِلْمُجْتَهِدِ إِلَّا الظَّنُّ ، نَعَمْ ! وَلَعَلَّ طَالِبًا أَوْ بَاحِثًا أَوْ مُنَازِعًا يُعَكِّسُ الْقَضِيَّةَ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ عَلَى شَرْطِ الزَيْدِيَّةِ ، فَيَلْزِمُ الزَيْدِيَّةَ مِنْهُ بِمَا تُلْزِمُ الْإِمَامِيَّةَ ، وَالْحَقُّ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُتَأَتٍ لِاخْتِلَافِ الْمَوَاضِعِ وَالْقَضَايَا جَذَرِيًّا ، فَالزَيْدِيَّةُ مُؤَصِّلُوا مَذْهَبَهَا هُمْ أَثَمُهُمْ أَهْلُ الْبَيْتِ أَنْفُسُهُمْ وَمُقْتَصِدُوهُمْ عَلَى مَرِّ الْأَزْمَانِ ، إِذْ عَلَى شَرْطِ الزَيْدِيَّةِ لَنْ يَخْلُو الزَّمَانُ مِنْ إِمَامٍ قَائِمٍ أَوْ مُقْتَصِدٍ عَالِمٍ يَهْدِي النَّاسَ وَيُبَيِّنُ لَهُمْ مَعَالِمَ دِينِهِمْ مِنْ سَادَاتِ بَنِي الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ ، فَأَهْلُ الْبَيْتِ بِثَقْلِهِمُ الدِّينِي حَاضِرُونَ فِي أَوْسَاطِ الْأُمَّةِ غَائِبِينَ فِي الْوَسْطَةِ كَمَا حَصَلَ مَعَ الْإِمَامِيَّةِ مِنْ سَنَةِ (٢٦٠هـ) إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا ، فَإِنَّمَا هُمْ يَتَوَهَّمُونَ النَّسَبَةَ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ ، وَأَهْلُ الْبَيْتِ عَنْهُمْ غَائِبُونَ لَا يُصَحِّحُونَ هُمْ الْوَهْمَ ، هُمْ مُتَمَسِّكُونَ بِمَا مُتَمَسَّكٌ بِهِ يَرُدُّ أَوْهَامَهُمْ

^{٢١١} النظرة الخاطفة في الاجتهاد: ١٣-١٦.

، أو يُبين المدسوسات عليهم من روايتهم ، لذلك قلنا أنّه لا يصحّ الاعتماد على ما تنفرد به الإمامية (مع تلك المتغيرات العاصفة داخل الوسط الروائي الإمامي) ، وتصحّحه إلى أهل البيت رواية أو نسبة عقائدية أو فروعية ، نعم ! فهذه القضية الأولى التي تمنع المقارنة وتعكس الحجة على الزيدية ، فأهل البيت الأئمة والعلماء على شرط الزيدية أصحاب لطف إلهي (ولا أقول عصمة خاصة يجعلهم سلسلة متكاملة مع سلفهم في مسائل الأصول والفروع . ثم القضية الثانية أنّ الزيدية لم تُعلل حاجة الأمة إلى الأئمة من جهة عصمة الإمام ، بل جعلت العلة الحاجة إلى من يقوم بحفظ شأن الأمة والقيام بشأنها ومصالحها ويُقيم فيهم أحكام الكتاب والسنة ، وهذا ساقط على شرط الإمامية بالغيبة وبعدم قيام أئمتهم بالدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ثم الزيدية لم تقصر أهل البيت (ع) في الأئمة الدعاة من بني الحسن أو الحسين وإنما كان من أهل البيت المُقتصدون العلماء الذين لن يغيبوا عن الأمة حتّى لو لم يتهيأ قيام إمام داعٍ في الزمان القصير لظروف القمع والقهر ، فأهل البيت مُتمسّكُ الأمة على شرط الزيدية أئمة دُعاة هداة ، أو مُقتصدون علماء هداة ، فالإمام زيد بن علي (ع) من الأئمة الدعاة الهداة ، والإمام الصادق والإمام المحض عبدالله بن الحسن من المُقتصدين الهداة أئمة العلم ، نعم ! وهذا كلّهُ يستلزم التفريق في القضية عند التعكيس أو المحاجة ، نعم ! بقي أمرٌ في هذه القضية وهو أنّ موضوع الهداية في حديث الثقلين لا يتعلّق بعصمة الأئمة الأحادية ، بل هو يتعلّق بعصمة مجموع اعتقادات أئمة وعلماء العترة ، فحديث الثقلين يُؤصّل لانتفاء الضلال عمّن تمسّك بالعترة ، بمعنى تمسّك بإجماعهم في الأصول والفروع ، لا أنّه يُؤصّل لانتفاء الضلال عمّن تمسّك بأحد العترة فذلك لازمه العصمة ، والعصمة لازمها النصّ ، والنصّ دليله خارجي يُستفاد من غير حديث الثقلين العامّ في عترة رسول الله (ص) كالأخبار التي جاءت في الثلاثة عليّ والحسن والحسين صلوات الله عليهم ، ثم خبر الثقلين يُؤصّل إلى أنّ العترة بإجماعها المقارن للحقّ سبقتهم من يقوم بواجب تلك الهداية (الكتاب والسنة وإجماع العترة) إلى يوم الدين ، وهذا قد فصلنا وأصلناه في أوائل أجزاء كتابنا (مجموعة الرسائل المهمة حول الزيدية) فليراجعهُ المهتمّ ، وإنّما المقام مقام إشارة إلى وجه مُباعدة التعكيس في الحجة ممّا ألزمنا به الإمامية ، إذ هذه القضية في عدم العصمة الأحادية للأئمة على شرط الزيدية تُجيز الاختلاف بين الأئمة فيما وجه الاجتهاد والنظر من الأدلة الشرعية الأحادية ، وإنّ كانت أصول الجميع واحدة أصول الدين ومسائل الإجماع في

الفروع ، ولذلك كان ذلك الاختلاف في الاجتهاد هو مردّ الاختلاف بين الإمام زيد بن علي (ع) وأخوه الإمام الباقر (ع) في بعض المسائل الفقهيّة ، وكذا بين أبناء الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين (ع) وبين أبيهم الإمام الهادي (ع) ، وبين الإمام الناصر الأطروش الحسن بن علي (ع) وبين الإمام القاسم بن إبراهيم الرّسي (ع) ، وهكذا بين مجتهدي أئمة العترة صلوات الله عليهم ، وكان الحاكم على المتمسك من الاختلاف الذي قد بُرّزه المصنّفات العقائديّة أو الفقهيّة هو أنّ القول الذي يصدر من الواحد يُعرض على الكتاب والسنة وإجماع العترة المعصوم ، فما وافقه كان ، وما لم يوافقه لم يكن ، وبذلك تنتفي الأقوال الخاطئة والروايات غير الصحيحة إلى جانب الإسناد بلا شكّ ، فيبقى القراح وينتفي الزبد ، فأما على شرط الإماميّة في مسألتنا هذه في هذا المبحث فإنّه لا يوجد للمتمسك والطالب ما يقوده إلى العلم بعقائد أئمة العترة ، لما كانت العترة اليوم غائبة ، ثمّ لما كان أثر العصمة اليوم أيضاً غائباً ، ثمّ لما كان علماء ومراجع الإماميّة ليسوا هم العترة ، ثمّ لما كان علماء ومراجع الإماميّة طريقهم إلى العترة روايات لا تُثمر العلم بذلك التفصيل الذي قدّمناه قريباً في هذا المبحث في الأسباب الثلاثة ، ثمّ لما كان أولئك العلماء والفقهاء والمراجع مختلفون في اعتقاداتهم ، وفي هذا فتدبر ، **نعم** ! الزيدية انطلقت من تنظير واقعيّ للوصول إلى الهداية وعدم الضلال من حديث الثقلين ، فلم تُخصّص أفراداً بالتبعية لمُخصّصهم الدليل القطعي كما خصّصت الإمامية الاثني عشر بلا دليل قطعيّ ، ثمّ الزيدية من حديث الثقلين لم تُؤصل عصمة في آحاد أئمة وعلماء أهل البيت لما لم يدلّ الدليل عليها ، ولما دلّ الواقع على غيابها وغياب ثمرتها عن الأمة ، فهذه الإماميّة تُؤصل من حديث الثقلين التمسك بالعترة المعصومين ، وهم من اثني عشر قرناً لا يتمسكون بعترة ، ثمّ لا أثر لعصمة عترة معصومين ، بل اختلافات من القرن الخامس تفوق اختلافات الشافعية والمالكية والحنفية كما قد وقفت عليه من كلام الطوسي ، بل اختلافات أصوليّة في أسس ورأس التشريع وهو القرآن الكريم ما بين تمام ونقص ، ناهيك عن التشبيه والجبر والتنزيه بين علمائهم المتقدمين والمتأخرين كما مرّ معك ، فهنا لم يكن ذلك التنظير من حديث الثقلين واقعياً وإنّما خياليّ تنظيريّ فلسفيّ ، فكانت الزيدية واقعيّة في تأصيلها من حديث الثقلين عندما لم تقفز دلالته على اتباع العترة ، ثمّ هي لم تُؤصل عصمة آحاديّة ، ثمّ هي أصلت عصمة لإجماع سادات بني الحسن والحسين ، **نعم** ! ثمّ أيضاً الزيدية من حديث الثقلين أصلت بقاء العترة إلى انقضاء التكليف ما بين إمام ومقتصد ليصحّ مع ذلك

ارتفاع الضلال بوجود مَنْ يدلّ على الهدى حاضراً مخالطاً معاشاً للناس ، ولم تقصر الوجود على الإمام القائم لما كان الواقع يشهد بتخلّل فتراتٍ لم يقم فيها دُعاة من أهل البيت ، وأنّ الزمان لن يخلو من صالح من المُقتصدين للقيام بفرض الإمامة لو التفت الأمة حول أهل بيت نبيّها ، ثمّ كان شرط ذلك الزمان أن لا يكون طويلاً لحاجة الأمة إلى الدعوة والقيام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بعكس ذلك التنظير الذي انتهجته الإمامية من حديث الثقلين بوجود إمامٍ في كلّ زمان ثمّ هم واقعا بلا إمامٍ لأجل تلك الغيبة ، أو لا ثمرة لوجوده لأجل رفع تلك العلة التي حذّر منها رسول الله (ص) وهي الوقوع في الضلال إذا لم يحصل التمسك بأهل البيت ، **نعم!** وفي هذا كلّ فتأمل أخي الباحث والناظر . ثمّ القضية الثالثة التي تمنع تعكيس الحجة على الزيدية من خلال ما طرحناه في هذا المبحث وأصلنا من عدم الاعتماد على ما تنفرد بتصحيحه الإمامية عن الأخيار من ولد الحسين (ع) ، هو أنّ الزيدية لم تحو كُتبها ومصنّفاتها الحديثية ذلك الكمّ الروائي الهائل من التناقضات والتعارضات والتنافي الذي حوته المصنّفات الإمامية ، وأنّ الاختلاف داخل التراث الزيدي يعود إلى الاجتهاد العلّمي الذي لا يخرج به العالم المجتهد من التبعية لأهل البيت (ع) ، لأنّ المجتهد الزيدي مُنضبط بضوابط تمنعه من أن يُخالف الآيات المحكمة ، أو السنن المتواترة ، أو ما أجمعت عليه العترة في الأصول والفروع ، لذلك لم تجد إماماً أو عالماً اجتهد في تحليل زواج المتعة لما كان ذلك مخالفاً للكتاب والسنة وإجماع العترة ، ثمّ لم تجد إماماً أو عالماً اجتهد في تبني تحريف القرآن ونقصه لما كان القرآن والسنة وإجماع العترة حاكمةً له مُخالف ذلك الوجه من الاجتهاد ، ثمّ لما كانت المواضيع الروائية الزيدية التي يتعمدها المجتهدون خالية عن تلك التناقضات والتضادات والتباينات التي حوتها المصنّفات الإمامية عن أئمتهم ، الأمر الذي أدّى إلى تباين أقوال المجتهدين الإمامية في الأصول والفروع وعلى رأس ذلك موضوع القرآن والتجسيم والجبر وناهيك بها من مسائل وأصول ، **نعم!** يبقى لتكتمل هذه القضية الإشارة إلى أنّ اختلاف موضوع الاجتهاد عند الزيدية فيما يعتمدونه من الروايات ، هو لأجل تلك الظنية في الروايات الأحادية ، أو الترجيح بينها ، أو اختلاف مفاهيمها ، فيما وجهه الفروع دوناً عن الأصول ، فيما وجهه جواز الاختلاف فيه ، فأمّا موضوع الاجتهاد عند الإمامية فيما يعتمدونه من الروايات الذي ننعاه هو أنّ أصل تلك الروايات التي يعتمدون عليها لتأصيل الاجتهاد في المسألة عن أئمتهم فإنّها غير ثابتة عن العترة ، كمن يجتهد في فروع مسائل زواج المتعة

، ومادة المتعة أصلاً لم تثبت لأجل تلك العلل الروائية من الدس والضعف والتناقضات والتباينات التي لا تثمرُ علماً عن أئمة الإمامية ، فكيف بتلك النصوص المستنبط منها اجتهادات مسائل فروع زواج المتعة ، فمثلاً تروي الإمامية عن الإمام الصادق (ع) أنه قال عن المتعة : ((ما تفعلها عندنا إلا الفواجر))^{٣١٢} ، ورواية أخرى عن الإمام الباقر (ع) ، قال : قال رسول الله (ص) : ((لما أسري بي إلى السماء لحقني جبرئيل ، فقال : يا محمد إن الله عز وجل يقول : إني قد غفرت للمؤمنين من النساء))^{٣١٣} ، فهذا تضادٌ بين ، ثم إن قيل بتضعيف وتصحيح كان ذلك لا يُثمرُ علماً كما مرّ معك من قول الفيض الكاشاني ، ثم إذا قلنا بعرض على القرآن ، فالقرآن لا يقول برواية الباقر (ع) بل برواية الصادق (ع) ، وقد يرى آخر من الإمامية العكس ، فلا ترجيح إلا للرأي دون القاطع من قول أهل البيت (ع) ، **فإن قيل** : الرواية الكثيرة والمستفيضة عن أئمتنا بحلية زواج المتعة وردّ الرواية عن الصادق (ع) . **قلنا** : الكثرة الروائية لا تثمرُ من تراثكم صدوراً ولا علماً كما قلنا وأسهبنا ، وإلا لزم القول بتحريف القرآن ونقصه ، **نعم** ! فأما على شرط الزيدية فلو صحّت الرواية إلى أحد الأئمة بحلية زواج المتعة مثلاً (وذلك غير مأثور عند الزيدية) فإننا نطبق المنهج ، فنقول : إمامٌ واحدٌ غير معصوم ، خالف اجتهاده الكتاب ، وخالف اجتهاده السنة ، وخالف اجتهاده إجماع العترة المعصومة المقارن للقرآن ، فلا نأخذ بقوله ، فإن أمكن تأويله تأويلناه عنه لفضله ومكانته وفق ذلك المنهج الصحيح ، وإن لم يمكن تأويله عنه إلا بتكلف ردّدنا عليه قوله ، ولا يضرّ ذلك قدسيّة ومكانة أهل البيت ، لأنّ المخالفة من الواحد جائزة ، والإجماع هو المعصوم ، هذا واقعي ، وهو الذي تلجأ إليه الإمامية اليوم بطريقة أو بأخرى مع علمائها ولكن أصولها في الإمامة والعصمة تمنع ذلك وتردّها عليها ، والخلاف بين الأصوليين الإمامية والإخباريين الإمامية في مجموع ومضامين هذا وغيره محدمة كبيرة كثيرة ، **نعم** ! فظهر لك من هذه القضية أنّ موضوع الاجتهاد بالنظر إلى الروايات المعتمد عليها في الاجتهاد لا يصلح من ذلك الواقع الإمامي أن يُقارن بموضوع الاجتهاد عند الزيدية ، فتأمل ذلك موقفاً ، ولعليّ أشرتُ مختصراً في هذه اللفتة الأخيرة من هذه القضايا ، إلا أنّي أسأل الله أن تكون بينةً لباحثٍ متنبّهٍ متيقظٍ يضع الأمور مواضعها ويُعيد ربط أول ما جاء في هذا المبحث

^{٣١٢} بحار الأنوار: ٣١٨/١٠٠.

^{٣١٣} بحار الأنوار: ٣٠٧/١٠٠.

بل المصنّف بآخر ما جاء فيه لنكتمل معه الصورة اكتمالاً تاماً ، وإلا فإنّ مقام هذه القضايا بحوثٌ مُطوّلة ، فأما ما كان يخصّ موضوع أصل المبحث بعدم الاعتماد على ما تنفرد الإمامية بتصحيحه ونسبته إلى أئمتهم فإنّه بإذن الله تعالى كافٍ شافٍ بإذن الله ، ويزداد يقينُ الباحث وأفقّه إذا ما استعرضنا مُعتمداً وأصل مقالة إخوتنا من الإمامية في النصّ على الاثني عشر في المبحث الثالث القريب إن شاء الله ، وهي الروايات .

المبحث الثالث : تتبّع روايات الاثني عشر بعد عصر الغيبة كتاب ((مُنتخب الأثر أنموذجاً)) :

وفي هذا المبحث ينبغي أن يستحضر الباحث أنّ رواية خبر الاثني عشر روايةً مُتزايدة مع الزمان ، ونقصُ الزمان من بعد الغيبة المدّعاة في حقّ ابن الحسن العسكري سنة (٢٦٠هـ) فذلك وما بعده هو زمان ولادة واختلاق الرواية للنصّ على الاثني عشر ، ثم بدأت الزيادة في الكمّ الروائي مع زيادة السنوات ، فالرواية في زمن الكليني (ت ٣٢٩هـ) انحصرت في بضع عشرة رواية ، وفي زمن ابن أبي زينب النعماني (ت ٣٦٠هـ) أكثر من ذلك ، وفي زمن الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) أكثر من ذلك تقريباً ، وفي زمن الشيخ علي بن محمد الخزاز القمي (ت ٤٠٠هـ) صاحب كفاية الأثر وصلت الرواية حتّى مائتي رواية تقريباً ! ، وفي مُنتخب الأثر للشيخ لطف الله الصافي الكلبايكاني المعاصر جمع هذه الأخبار من مصنّفات أصحابه يسودّ ويستكثر ويدّعي التواتر ، فهي رواية تحروية يبدأ رأس المخروط فيها من الربع الأخير من القرن الثالث تقريباً على أقصى تقدير كما أصلنا في الفصول والمباحث السابقة .

نعم! وقد وقع الاختيار منّا على كتاب (مُنتخب الأثر في الإمام الثاني عشر) ، لما كان مادّةً جمع فيها مؤلّفها أخباراً كثيرةً من مؤلّفات كثيرة لأصحابه حول النصّ على الاثني عشر ، ثمّ لما كان البعض من الباحثين الذين قد غرّتهم الكثرة الروائية منه يتوهّمون ارتقاءها مباشرةً لمعنى التواتر الحديثي الذي يُفيد العلم ، وبين الدّعوى والحقيقة مراحل إثبات وتحقيق وهذا سنتطرّق إليه في المبحث الرابع بإذن الله فيما يخصّ التواتر ، **نعم!** ثمّ لمكان إشادة وإشارة علماء ومُحقّقي الإمامية لهذا المُصنّف بالبنان ، فهو مصنّف ذو ثقل عند أصحابه ، لا كما قد يقول بعضهم في كتاب بحار الأنوار للمجلسي ، وإن كان الأخير إنّما هو جامعٌ من أصولٍ روائيةٍ عند الإمامية ، فهو (المجلسي) ناقلٌ لا مؤلّفٌ مُخترعٌ مُخلّقٌ إلاّ أن يثبت عكسُ هذا

فيه ، وكذلك حال الشيخ لطف الله الصافي في كتابه مُنتخب الأثر فإنما هو ناقل جامع من أصول ومصنّفات إماميّة ، والملاحظ أنّ الشيخ الصافي قد نهج الجمع للتسويد والتكثير الروائي لا ينظر إلى إسناده ولا إلى متنّه ، وافق أو خالف على أصول الإماميّة ، وهذا منهج إخباريّ بحث كما هو معلوم من حال الإخباريّة الإماميّة ، وقد قسم مبحثه إلى عدّة فصول ، والفصول إلى أبواب ، فخصّص الفصل الأوّل بذكر الأدلّة على أنّ الأئمة اثنا عشر ، وبوّبه ثمانية أبواب في هذا المعنى ، سبعة في ذكر روايات النصّ على الاثني عشر بالعدد ، والباب الثامن فإنّه خصّصه لذكر الأخبار في الاثني عشر بأسمائهم ، ثمّ تكلم في الفصل الثاني وما بعده من الفصول عن الأخبار الواردة في خصوص الإمام المهدي حيث أنّ هذا المطلب هو موضوع كتابه ، **نعم!** ونحن فيهمنا ونخصّنا في هذا المبحث حول خبر الاثني عشر مناقشة ما جاء في الفصل الأوّل من كتاب (منتخب الأثر) ، فإنّ انهدامه انهدام لما بعده من الفصول بل والأصول الإماميّة ، ولسنا حريصين على هدم المباني لأجل ذات الهدم تشهياً ، فذلك فعل الطائفيين والمراهقين ، وإنّما من جهة البيان لأهل النظر والبحث والتتبع ممّن قد تغيب عنهم تفاصيل كثيرة ، ولكن قد أشغلنا في هذا الزمان من أولئك العشرين المتحوّلين ، وقد ذكر المؤلف أعداد أحاديث كلّ باب من أبواب الفصل الأوّل ، فقال في الباب الأوّل : ((الباب الأوّل فيما يدلّ على أنّ الأئمة اثنا عشر وفيه (٢٧١) حديثاً)) ، وقال في الباب الثاني : ((فيما يدلّ على أنّ الأئمة بعدد نُقباء بني إسرائيل والأسباط وحواريّ عيسى وفيه (٤٠) حديثاً)) ، وفي الباب الثالث : ((فيما يدلّ على أنّ الأئمة اثني [اثنا] عشر وأنّ أولهم عليّ (ع) وفيه (١٣٣) حديثاً)) ، وفي الباب الرابع : ((فيما يدلّ على الأئمة الاثني عشر وأنّ أولهم عليّ وآخرهم المهدي (عليهما السلام) وفيه (٩١) حديثاً)) ، وفي الباب الخامس : ((فيما يدلّ على الأئمة الاثني عشر وأنّ آخرهم المهدي (عليه السلام) وفيه (٩٤) حديثاً)) ، وفي الباب السادس : ((فيما يدلّ على أنّ الأئمة اثني [اثنا] عشر وأنّ التسعة منهم من ولد الحسين (عليهم السلام) وفيه (١٣٩) حديثاً)) ، وفي الباب السابع : ((فيما يدلّ على الأئمة الاثني عشر وأنّ تسعة منهم من ولد الحسين وتاسعهم قائمهم ومهديهم وفيه (١٠٧) حديثاً)) ، وقال في الباب الثامن : ((فيما يدلّ على الأئمة الاثني عشر بأسمائهم وفيه (٥٠) حديثاً)) ، **نعم!** فمجموع هذه الأحاديث والأخبار كما ترى (٩٢٥) حديثاً بال تكرّرات ، وبدون التكرار (٢٧٤) حديثاً ، وقد أتينا على أسانيد هذه الأخبار ، فإذا هي كلّها ضعيفة إلاّ (خبر صحيح) على شروطهم ، ثمّ نحن لا نعلم عن

اتّصال السّند ، وخبران (موثّقان) ، وعند تحقيقيهما ، فواحدٌ ضعيف ، والثّاني مُحتمَل الإرسال فالضعف ، وهذا كلّهُ على شروط الإماميّة ، كما سنبينه بالتّفصيل عند الكلام عنها في موضعه ، فالخبرُ الاثني عشريّ أصلُهُ الاختلاق فلا يلحق بقاعدة المتواترات وهو أنّ ضعف الأسانيد لا يؤثّر في التواتر ، أو أنّه لا يُفتّش عن الأسانيد مع حصول التواتر ، لأسبابٍ منها : أنّ هذا الخبر وفق ذلك المُقتضى في أئمة الإماميّة قد انفردت به الإماميّة دوناً عن الأئمة . ومنها : أنّ ذلك الخبر لم يُحقّق الغاية من التواتر وهو إفادة العلم كما سيأتي تفصيلُهُ في المبحث الرابع عند الكلام حول التواتر . ومنها : أنّ جملة طرق هذا الخبر فضلاً عن خلو مصنّفات الأئمة عنه فإنّ جملته في مصنّفات الإماميّة ضعيفة . ومنها : أنّ مادّة الرواية الإماميّة التي تنفرد بتصحيحها ونسبتها إلى أهل البيت لا يُعتمد عليها كما قد وقفت في المبحث الثاني القريب لفساد أصولها وكثرة الدّس في تلك المصنّفات الروائيّة وعدم إفادة علم الجرح والتّعديل لما تطمئنّ معه النفوس ، **نعم!** فالخبرُ عند الإماميّة محلّه الأحاديّة إذا ما اعتبرنا وسلّمنا لهم بصحة بعض طرق تلك الأخبار في مصنّفاتهم ، وأنّى نُسلم بهذا وهو مُخالفٌ للقرآن ، وللسنة ، ولإجماع العترة صلوات الله عليهم ، فإنّها محلّه محلّ تلك الأخبار التي ترويهما الفرقة السنيّة في تفضيل أمير المؤمنين (ع) لأبي بكر على نفسه ، ولهم إلى ذلك طرقٌ كثيرة هي أرقى عند التحقيق من طرق الإماميّة ، إلّا أنّها لا تصحّ إذا ما عرضناها على المنهج الشرعيّ الصّحيح من العرض على الكتاب ، وعلى أحاديث أصحّ وأقوى في السنّة في أمير المؤمنين (ع) ، وعلى إجماع العترة ، ثمّ أيضاً بتتبع أسانيد وروايته ، **نعم!** فالخبر في النصّ على الاثني عشر من مصنّفات الإماميّة إنّما محلّه الأحاديّة عند التحقيق ، لا التواتر ، سواء كان بالعدد ، أو بالعدد والاسم ، ولعلّ الباحث يكون أكثر أفقاً وأبعد في النظر وهو يقف على أحوال تلك الروايات التي ساقها صاحب (مُنتخب الأثر) ، وهي قد حوت أكثر من مائة خبرٍ من كتاب (كفاية الأثر) للخزّاز القميّ ، **نعم!** ثمّ ينبغي الإشارة إلى أنّ المؤلّف لم يأت من طريق الفرقة السنيّة في الفصل محلّ البحث إلّا بثلاث طرق عن (جابر بن سمرة ، وجُحيقة ، وعبدالله بن مسعود) ، وقد تكلمنا عن هذه الأخبار في الفصل الثاني بتفصيلٍ وأخبرنا أنّها لا تدلّ على موضوع رواية الإماميّة وما تقوله في أئمتها ، أو قد أتى بروايات ذكرها القندوزي في ينابيع المودة وأصلها روايات إماميّة كما تقدّم معك المبحث الأوّل من هذا الفصل .

نعم! فنأى بإذن الله على تتبع روايات الفصل الأول من كتاب (مُنتخب الأثر في الثاني عشر) ، ونُشيرُ إلى أن جُملةً من رُواته كما سيقفُ الباحث مجاهيلٌ لم يُوثّقوا ، والرواية عن المجاهيل لا يُعتمدُ عليها ولا تصحّ ، ولعلّ الباحث يستحضرُ كلام الإمام النّاطق بالحقّ يحيى بن الحسين الهاروني (ع) في رُواة الإماميّة ، ويتأمل صدقه ، خصوصاً وأنّه قد عاصرَ زمنَ أكابر مُحدثي الإماميّة ، بل زمنَ أشهر من روى نُصوص الاثني عشر كالشّيباني والجوهري والخزاز القمي والطوسي وغيرهم ، وكذلك ما قاله الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني (ع) ، (ت ٤١١ هـ) ، المعاصر للإماميّة ولرجلهم ولحديثهم ، قال يتكلّم عن النصّ على الاثني عشر : ((فإن قيل: فلم ادّعيتم أنّ القائِلين بالنصّ ليس لهم نقلٌ صحيح؟. قيل له: لأنّه لا يُمكِنُهم أن يُسندُوا النصّ الذي يدّعونَه في الأصل إلى عشرة أنفس ولا خمسة، ولا مُعْتَبَر بِكثرتهم في هذا الوقت، إذا كان أصلهم على ما ذكرنا، ومن نظر في كُتُبهم، وفَتَش أخبارهم، عَرَفَ صِحّة ما نقول من ضَعْف أخبارهم في الأصل))^{٢١٤} ، ولعمري أنّ هذا كلامُ إمام نظار مُحقّق ، وأنّه ما ظهر لنا من تتبع روايات النصّ على الاثني عشر في كُتب الإماميّة ، **نعم!** ثمّ قد ظهر لي الاكتفاء بإيراد أسانيد الروايات دوناً عن مُتونها ، فراجعُ المهتمّ كتاب مُنتخب الأثر لقراءتها ، ثمّ لأنّها لا تهمّ فينا نحنُ بصددِها من تتبع أسانيد وطُرق تلك الروايات ، ثمّ لأجل اختصار صفحات هذا المصنّف فلا يطول ويتباعد على القارئ والباحث ، وقد اعتمدتُ (الطبعة الثانية - منشورات مؤسسة الوفاء - ١٤٠٣ هـ) ، أيضاً أتبه إلى أنّي لم أتبع تلك الأخبار التي تنتهي أسانيدُها إلى أحد الرواة الثلاثة في كُتب الفرقة السنيّة (جابر بن سمرة ، وجُحيفة ، وعبدالله بن مسعود) ، ولو كان الطّريق إليها إماميّ ، لأنّها بذات المتن الذي ترويه الفرقة السنيّة ، وهو موضوعٌ خارجٌ كما قدّمنا عن موضوع خبر النصّ على الاثني عشر الإماميّ ، فلا حاجة إلى تناوله لعدم إفادته ما تعتقده الإماميّة ، ثمّ هو آحاديّ من طريق الفرقة السنيّة وأيضاً آحاديّ من طريق الإماميّة عن هؤلاء الثلاثة ، وغير هؤلاء الثلاثة فمن طُرقٍ إماميّة وتوجّب تتبعها ، أيضاً ألُفّت إلى أنّي سأتى بأرقام الروايات كما أتى بها المؤلّف وأحيلُ إلى أماكن التّكرار كما أحال المؤلّف ، وأبين مصدر كلّ رواية ليستحضر الباحث معنى الانفراد الإماميّ في رواية النصّ على الاثني عشر دوناً عن الأمّة ، وأنّني قد اعتمدتُ هذا المصطلح في الصّحيح عندهم ، وأنّه : ((ما اتصل سنده الى المعصوم (ع) ينقل الإماميّ

^{٢١٤} التّبصرة.

الْعَدْلُ عَنْ مِثْلِهِ فِي جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ))^{٣١٥} ، وَالْمَوْثِقُ هُوَ ((مَا دَخَلَ فِي طَرِيقِهِ مَنْ نَصَّ الْأَصْحَابَ عَلَى تَوْثِيقِهِ مَعَ فَسَادِ عَقِيدَتِهِ ، وَلَمْ يَشْتَمَلْ بَاقِيهِ عَلَى ضَعْفٍ))^{٣١٦} ، وَالضَّعِيفُ مَا عَدَى ذَلِكَ ، وَقَدْ يَقُولُ الْبَعْضُ أَنَّ الْحَسَنَ مَا حَوَى إِسْنَادَهُ عَلَى إِمَامِيَّةٍ مَدْوُجِينَ ، نَعَمْ ! فَمَتَى قُلْتُ مَجْهُولٌ لَمْ يَوْثَقْ ، فَهَذَا جَهَالَةٌ حَالٌ ، لِمَكَانٍ أَنَّهُ قَدْ أَفْرَدَتْ لَهُمْ تَرَاجِمَ فِي كُتُبِ الرِّجَالِ الْإِمَامِيَّةِ ، وَقَدْ تَسَاهَلْتُ كَثِيرًا فِي هَذَا إِذْ كَثِيرٌ مِنَ التَّرَاجِمِ الْمَعْقُودَةِ لَيْسَتْ تَرَاجِمًا عِنْدَ التَّحْقِيقِ لِأُولَئِكَ الرِّجَالِ ، وَإِنَّمَا تَعْدَادُ لِمُرَوِّياتِهِمْ دَاخِلَ كُتُبِ الْإِمَامِيَّةِ وَمَنْ رَوَى عَنْهُمْ ، وَمَنْ رَوَاهُ عَنْهُ وَمَوَاضِعُ رَوَايَاتِهِمْ ، لَا غَيْرَ ، وَهَذَا يَلْحَقُ بِجَهَالَةِ الْعَيْنِ ، وَيُسَهِّلُ الْأَمْرَ أَنَّ مَجْهُولَ الْحَالِ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى رَوَايَتِهِ وَلَا تُصَحَّحُ ، نَعَمْ ! وَمَتَى قُلْتُ مَجْهُولٌ لَمْ يُذَكَّرْ أَوْ يُذَكَّرُوه فَهَذِهِ جَهَالَةٌ عَيْنٌ ، فَعَلَى اللَّهِ نَسْتَعِينُ وَنَتَوَكَّلُ أَوَّلًا وَآخِرًا فِي شَأْنِنَا كُلِّهِ .

الفصل الأول من الباب الأول من كتاب (مُنتخب الأثر) ، فيما يدل على أن الائمة اثنا عشر

وفيه (٢٧١ رواية)

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الأولى : [ص: ١٥] .

مصدر الرواية : سُني :

السند : صحيح البخاري ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ، سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ (ص) يَقُولُ ... الخبر .

تعليق : الخبر سُني ، وَعَنْ جَابِرِ سَمُرَةَ ، وَمَتْنُ الْحَدِيثِ ((يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا ، فَقَالَ كَلِمَةً لَمْ أَسْمَعْهَا فَقَالَ أَبِي: أَنَّهُ قَالَ: كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)) ، وَهَذَا قَدْ تَكَلَّمْنَا عَنْهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي وَحَقَّقْنَا الْمَعْنَى مِنْهُ وَأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَوْضُوعِ الْعَقِيدَةِ الْإِمَامِيَّةِ فِي النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ ، وَتَأَمَّلْ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي مَقْدَمَةِ هَذَا الْمَبْحَثِ الْقَرِيبَةِ عَنْ سَبَبِ الْإِغْضَاءِ عَنِ الرِّوَايَاتِ السُّنِّيَّةِ الَّتِي يَسُوقُهَا الْمُؤَلِّفُ (عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، وَجُحَيْفَةَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ) .

^{٣١٥} الفوائد الرجالية: ١٩٢/٢ .
^{٣١٦} الدراية: ٢٣ .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الثانية** : [ص: ١٥] .

مصدر الرواية : سُني :

السند : صحيح الترمذي ، حدَّثنا أبو كريب ، نا عمر بن عبيد ، عن سَمَّاء بن حرب ، عن **جابر بن سمرة** ، قال : قال رسول الله (ص) : ...الخبر .

تعليق : تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأول .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الثالثة** : [ص: ١٥] .

مصدر الرواية : سُني :

السند : صحيح مسلم ، حدَّثنا قتيبة بن سعيد ، حدَّثنا جرير ، عن حصين ، عن جابر بن سمرة قال : قال : سمعت النبي يقول ، ح وحدَّثنا رفاعه بن الهيثم الواسطي ، واللفظ له ، حدَّثنا خالد يعني ابن عبد الله الطَّحان ، عن حصين ، عن **جابر بن سمرة** ، قال : دخلت مع أبي علي النبي (ص) ...الخبر .

تعليق : تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأول .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الرابعة** : [ص: ١٦] .

مصدر الرواية : سُني :

السند : صحيح مسلم ، ابن أبي عمر ، حدَّثنا عن سفيان بن عبد الملك بن عمير ، عن جابر بن سمرة ، قال : سمعت النبي (ص) ...الخبر .

تعليق : تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأول .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الخامسة** : [ص: ١٦] .

مصدر الرواية : سُني :

السند : صحيح مسلم ، حدَّثنا هدا بن خالد الازدي ، حدَّثنا حماد بن مسلمة ، عن سَمَّاء بن حرب ، قال : سمعت **جابر بن سمرة** ، يقول : سمعت رسول الله (ص) ...الخبر .

تعليق : تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأوّل .

- **الفصل الأوّل :** **الباب الأوّل :** **الرواية السادسة :** [ص: ١٦] .

مصدر الرواية : سُني :

السند : صحيح أبي داود ، حدَّثنا موسى بن إسماعيل ، ثنا وهيب ، ثنا داود ، عن عامر ، عن **جابر بن سمرة** ، قال : سمعت رسول الله (ص) ...الخبر .

تعليق : تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأوّل .

- **الفصل الأوّل :** **الباب الأوّل :** **الرواية السابعة :** [ص: ١٧] .

مصدر الرواية : سُني :

السند : مسند أحمد ، حدَّثنا عبدالله ، حدَّثني أبي ، ثنا مؤمل بن إسماعيل ، ثنا حماد بن سلمة ، ثنا داود بن هند ، عن الشعبي ، عن **جابر بن سمرة** ، قال : سمعت النبي (ص) ...الخبر .

تعليق : تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأوّل .

- **الفصل الأوّل :** **الباب الأوّل :** **الرواية الثامنة :** [ص: ١٧] .

مصدر الرواية : سُني :

السند : المستدرک علی الصحیحین ، حدَّثنا علي بن عيسى ، انبأ أحمد بن نجدة القرشي ، ثنا سعيد بن منصور، ثنا يونس بن أبي يعقوب ، عن عون بن جحيفة ، عن **أبيه** قال : كُنت مع عمّي عند النبي (ص) ...الخبر .

تعليق : تقدّم في الرَّواية الأولى مِنْ الباب الأوّل .

- **الفصلُ الأوّل :** الباب الأوّل : الرَّواية التاسعة : [ص: ١٨] .

مصدر الرَّواية : سُنيّ :

السند : تيسير الوصول الى جامع الاصول ، وعن **جابر بن سمرة** رضي الله عنه قال : قال رسول الله (ص) ...الخبر.

تعليق : تقدّم في الرَّواية الأولى مِنْ الباب الأوّل .

- **الفصلُ الأوّل :** الباب الأوّل : الرَّواية العاشرة : [ص: ١٨] .

مصدر الرَّواية : سُنيّ :

السند : منتخب كنز العمال ، أخرجه عَن الطَّبْراني في الكبير عن **جابر بن سمرة** .

تعليق : تقدّم في الرَّواية الأولى مِنْ الباب الأوّل .

- **الفصلُ الأوّل :** الباب الأوّل : الرَّواية الحادية عشر : [ص: ١٨] .

مصدر الرَّواية : سُنيّ :

السند : تاريخ بغداد ، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن أحمد بن موسى بن هارون بن الصلت الأهوازي ، حدّثنا أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة الحافظ - إملاء - ، حدّثنا يونس بن سابق البغدادي ، حدّثنا حفص بن عمر بن ميمون ، حدّثنا مالك بن مغول ، حدّثنا صالح بن مسلم ، عن الشّعبي ، عن **جابر بن سمرة** ، قال : سمعت رسول الله (ص) ...الخبر.

تعليق : تقدّم في الرَّواية الأولى مِنْ الباب الأوّل .

- **الفصلُ الأوّل :** الباب الأوّل : الرَّواية الثانية عشر : [ص: ١٨] .

مصدر الرواية : سُني :

السند : تاريخ الخلفاء ، وقال عبد الله بن أحمد ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المقدسي ، حَدَّثَنَا يزيد بن ذريع ، حَدَّثَنَا ابن عون ، عن الشعبي ، عن **جابر بن سمرة** ، عن النبي (ص) ... الخبر .

تعليق : تقدّم في الرواية الأولى مِنَ الباب الأوّل .

- **الفصل الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرواية الثالثة عشر** : [ص: ١٨] .

مصدر الرواية : سُني :

السند : ينابيع المودة ، عن كتاب مودة القريبى ، عَنْ عبد الملك بن عمير ، عن **جابر بن سمرة** ، قال : كنت مع أبي عند النبي (ص) ... الخبر .

تعليق : تقدّم في الرواية الأولى مِنَ الباب الأوّل .

- **الفصل الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرواية الرابعة عشر** : [ص: ١٩] .

مصدر الرواية : سُني :

السند : مسند أحمد ، حَدَّثَنَا عبد الله ، حَدَّثَنِي أَبِي ، ثنا حسن بن موسى ، ثنا حماد بن زيد ، عن المجالد عن الشعبي ، عن مسروق ، قال : كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ **عبد الله بن مسعود** وهو يُقرئنا القرآن ... الخبر .

تعليق : تقدّم في الرواية الأولى مِنَ الباب الأوّل .

- **الفصل الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرواية الخامسة عشر** : [ص: ٢٠] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : غيبة النعماني ، عمر بن الخالد الحراني ، عن زهير بن معاوية ، عن زياد بن خثيمة ، عن الأسود بن سعيد الهمداني ، عن **جابر بن سمرة** ، قال : قال رسول الله (ص) ... الخبر .

تعليق : كرواية الفرقة السنيّة ، تقدّم في الرّواية الأولى مِنَ البَاب الأوّل .

- **الفصل الأوّل :** البَاب الأوّل : **الرّواية السادسة عشر :** [ص: ٢١] .

مصدر الرّواية : إماميّ :

السند : كفاية الأثر ، أحمد بن محمد بن إسحاق القاضي ، عن أبي يعلى ، عن علي بن جعد ، عن زهير ، عن زياد بن خثيمة ، عن الأسود بن سعيد الهمداني ، قال سمعت **جابر بن سمرة** يقول: سمعت رسول الله (ص)...الخبر.

تعليق : كرواية الفرقة السنيّة ، تقدّم في الرّواية الأولى مِنَ البَاب الأوّل .

- **الفصل الأوّل :** البَاب الأوّل : **الرّواية السابعة عشر :** [ص: ٢٣] .

مصدر الرّواية : إماميّ :

السند : كفاية الأثر ، علي بن محمد ، عن أحمد بن الحسن القطان ، عن أبي علي محمد بن علي بن إسماعيل الكربي المروزي ، عن سهل بن عمّار النيسابوري ، عن عمرو بن عبدالله بن رزين ، عن سفيان بن سعيد بن عمر ، عن الشعبي ، عن **جابر بن سمرة** ، قال: جئت مع أبي إلى المسجد ورسول الله (ص)...الخبر.

تعليق : كرواية الفرقة السنيّة ، تقدّم في الرّواية الأولى مِنَ البَاب الأوّل .

- **الفصل الأوّل :** البَاب الأوّل : **الرّواية الثامنة عشر :** [ص: ٢٤] .

مصدر الرّواية : إماميّ :

السند : غيبة الشيخ ، أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر ، عن محمد بن علي الشجاعى الكاتب ، عن أبي عبدالله محمد بن إبراهيم المعروف بابن أبي زينب النعماني الكاتب ، عن محمد بن عثمان العلان الذهبي البغدادي ، عن ابن عون ، عن الشعبي ، عن **جابر بن سمرة** ، قال: ذكر أنّ النبي (ص)...الخبر.

تعليق : كرواية الفرقة السنيّة ، تقدّم في الرّواية الأولى مِنَ البَاب الأوّل .

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية التاسعة عشر: [ص: ٢٦].

مصدر الرواية: إمامي:

السند: كفاية الأثر، محمد بن علي، عن أحمد بن الحسن القطان، عن أبي علي محمد بن إسماعيل بالرّي، عن فضل بن عبد الجبار المروزي، عن علي بن الحسن يعني ابن شقيق، عن الحسين بن واقد، عن سمك بن حرب، عن جابر بن سمرة، قال: أتيت النبي (ص)...الخبر.

تعليق: كرواية الفرقة السنية، تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأول.

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية العشرون: [ص: ٢٨].

مصدر الرواية: إمامي:

السند: غيبة النعماني، مسدد بن مستورد، عن حماد بن يزيد، عن مجالد، عن مسروق: كنّا جلوساً إلى ابن مسعود بعد المغرب وهو يعلم القرآن...الخبر.

تعليق: كرواية الفرقة السنية، تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأول.

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية الحادية والعشرون: [ص: ٢٩].

مصدر الرواية: إمامي:

السند: كفاية الأثر، محمد بن عبدالله، عن أحمد بن عبدالله بن محمد بن عمار الثقفي، عن أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن محمد بن الحسان الفرسي، عن علي بن محمد الأنصاري، عن عبدالله بن عبد الكريم، عن يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن حنش بن المعتمر، عن عبدالله بن مسعود، قال: سمعت رسول الله (ص)...الخبر.

تعليق: كرواية الفرقة السنية، تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأول.

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية الثانية والعشرون: [ص: ٢٩].

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، محمد بن علي ، عن أبي علي أحمد بن الحسن بن علي بن عبد ربّه ، عن محمد بن يحيى بن خلف بن يزيد المروزي بالري في ربيع الأول سنة اثني وثلاثمائة ، عن إسحق بن إبراهيم الحنظلي في سنة ثمان وثلاثين ومأتين المعروف بإسحاق بن راهويه ، عن يحيى بن يحيى النيسابوري ، عن سليمان بن بلال ، عن هشام الدستوائي ، عن مجالد بن سعيد ، عن الشعبي ، عن مسروق قال : كنّا نحن عند **عبدالله بن مسعود**...الخبر.

تعليق : كرواية الفرقة السنية ، تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأوّل .

- **الفصل الأوّل :** الباب الأوّل : **الرواية الثالثة والعشرون :** [ص: ٢٩] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، علي بن محمد ، عن أبي القاسم عتاب (غياث نخ) بن محمد الحافظ ، عن يحيى بن محمد بن صاعد ، عن أحمد بن عبد الرحمن بن المفضل ، ومحمد بن أبي عبيد بن سواد الوراق ، عن الثعلبي ، عن عبد الغفار بن الحكم ، عن منصور بن أبي الاسود ، عن مطرف ، عن الشعبي . وعنه ، عن عتاب (غياث نخ) ، عن إسحاق بن محمد الأنماطي ، عن يوسف بن موسى ، عن جرير ، عن أشعث بن سوار ، عن الشعبي . وعنه ، عن عتاب (غياث نخ) ، عن الحسين بن محمد الجواني ، عن أيوب بن محمد الوزان ، عن سعيد بن مسلمة ، عن أشعث بن سوار ، عن الشعبي ، كلّهم قالوا عن عمّه قيس بن سعد ، قال أبو القاسم عتاب (غياث نخ) وهذا حديث مطرف قال : بينما كنا جلوساً في المسجد ومعنا **عبدالله بن مسعود** فجاء أعرابي...الخبر.

تعليق : كرواية الفرقة السنية ، تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأوّل .

- **الفصل الأوّل :** الباب الأوّل : **الرواية الرابعة والعشرون :** [ص: ٣٠] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الاثر ، علي بن الحسن بن محمد بن مندة [مجهول] ، عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري ، عن أحمد بن محمد بن سعيد ، عن محمد بن غياث الكوفي [مجهول] ، عن حماد بن أبي حازم المدني [مجهول] ، عن عمران بن محمد بن سعيد بن مسيب ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن **أبي سعيد الخدري** قال: صلّى بنا رسول الله (ص)...الخبر.

الحكم : ضعيف .

السبب : علي بن الحسن بن محمد بن مندة ، هو علي بن الحسين بن محمد بن مندة هكذا أورده الخوئي^{٣١٧} ، وهكذا ضبطه آية الله حسن زاده الآملي^{٣١٨} ، وهو مجهول لم يوثق . فإن قيل: ولكنه الثقة الجليل علي بن محمد الخزّاز صاحب كتاب كفاية الأثر قد أكثر عنه ، وذلك تعديل له وتوثيق . قلنا : قد أجاب عن ذلك السيّد الخوئي فقال : ((هذا وقد أفرط المحدث الثوري في المقام ، فجعل رواية مطلق الثقة عن أحد كاشفاً عن وثاقته واعتباره ، ومن هنا استدرك على صاحب الوسائل جماعة كثيرة لرواية الثقات ، كالحسين بن سعيد ، ومحمد بن أبي الصهبان ، والتلعكبري ، والشيخ المفيد ، والحسين بن عبدالله الغضائري ، وأمثالهم عنهم . وهذا غريب جدّاً ، فإن غاية ما يمكن أن يتوهم أن تكون رواية ثقة عن رجل دليلاً على اعتماده عليه ، وأين هذا من التوثيق أو الشهادة على حسنه ومدحه . ولعل الراوي كان يعتمد على رواية كل إمامي لم يظهر منه فسق ، ولو صحّت هذه الدعوى لم تبق رواية ضعيفة في كتب الثقات من المحدثين ، سواء في ذلك الكتب الأربعة وغيرها ، فإن صاحب الكتاب المفروض وثاقته إذا روى عن شيخه يحكم بوثاقته شيخه ، وهو يروي عن شخص آخر فيحكم بوثاقته أيضاً . وهكذا إلى أن ينتهي إلى المعصومين عليهم السلام . وكيف تصحّ هذه الدعوى؟ . وقد عرفت أنّ صفوان ، وابن أبي عمير ، واليزنطي ، وأضرابهم قد رَوَوْا عن الضعفاء ، فما ظنك بغيرهم؟ . هذا ، مع أنّ الرواية عن أحد لا تدلّ على اعتماد الراوي على المروي عنه ، فهذا أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد الضبي أبو نصر روى عنه الشيخ الصدوق في كتاب العِلل ، والمعاني ، والعيون ، وقال فيه : ((مَا لَقِيتْ أَنْصَبَ مِنْهُ ، وَبَلَغَ مِنْ نَصْبِهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : ((اللهم

^{٣١٧} معجم رجال الحديث: ٣٩٧/١٢.

^{٣١٨} أضبط المقال في أسماء الرجال.

صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ فَرَدَا ، وَيَمْتَنِعُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى آلِهِ))^{٣١٩} ، وهذا التأصيل للسيّد الخوئي سنحتاجه كثيراً في هذا التتبع مع بقيّة رجال الخزّاز ورجال الشيخ الصدوق وغيرهم ، نعم! فعلي بن الحسين ابن مندة مجهول كما ترى وإن روى عنه الخزّاز الثّقة عند الإماميّة ، نعم! وابن مندة هذا من المكثّرين لرواية النصّ على الاثني عشر جملةً من روايات (كفاية الأثر) عنه ، وهذه الطبقة هي أكثر الطبقات انتشاراً واختلاقاً لرواية النصّ على الاثني عشر ، وليس فيها من المكثّرين من رواية النصّ على الاثني عشر إلا مَنْ رُمِيَ بالوضع كأبي الفضل الشّيباني كما مرّ وسيأتي ، أو رُمِيَ بالضعف كالجوهري صاحب (مقتضب الأثر) في النصّ على الاثني عشر) وهو أيضاً قد مرّ وسيأتي ، ومن هذه الطبقة أيضاً علي بن الحسين ابن مندة وهو مجهول لم يُوثّق ، ولم أفق على أحد روى عنه غير علي بن محمد الخزّاز صاحب (كفاية الأثر) ، وهذا كلّه فيما وقفتُ عليه ونقبتُ عنه مجتهداً متّبِعاً . نعم! ويردّ ابن مندة على رجلٍ آخر وهو الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة العبدي ، وهو من رجال الفرقة السنيّة ، فلزم التّفريق . نعم! ثمّ **الراوي الثاني: محمد بن غياث الكوفي** وهو مجهول لم يذكره . **والراوي الثالث: حماد بن أبي حازم** مجهول لم يذكره . **والراوي الرابع: عمران بن محمد بن سعيد بن المسيّب** مجهول لم يذكره ، والكلام حول مصنّفات الإماميّة وتوثيقاتهم وكتبهم الرّجاليّة في كلامنا الآتي كلّه إلا ما نُشيرُ إليه ، لأنّه قد قال غير الإماميّة عن عمران هذا : ((يُعتبر بِحَدِيثِهِ إِذَا رَوَى عَنْهُ الثّقَات ، لأنّ في رِوَايَةِ الضّعفاء عَنْهُ مَنَاقِير كَثِيرَة))^{٣٢٠} قال ذلك ابن حبان ، وقال الطّبراني بعد أن أوردَ رِوَايَةً عَنْ حِفْظِ حُرْمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى : ((وَلَا نَعْلَمُ لِعِمْرَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ حَدِيثًا مُسْنَدًا غَيْرَ هَذَا))^{٣٢١} ، وهذه هي الرّواية التي رواها الإمام المُرشِد بالله يحيى بن الحسين (ع) ، بإسناده ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ بْنُ أَبِي حَازِمٍ الْمَدِينِيُّ بِوَصَرٍ ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ أَبِي ، سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - قَالَ : ((إِنَّ اللَّهَ حُرْمَاتٌ مَنْ حَفِظَهُنَّ حَفِظَ لَهُ أَمْرَ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ ، وَمَنْ ضَيَعَهُنَّ لَمْ يَحْفَظِ اللَّهُ لَهُ شَيْئًا)) قِيلَ : وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : ((حُرْمَةُ الْإِسْلَامِ ، وَحُرْمَتِي ، وَحُرْمَةُ رَحِمِي))^{٣٢٢} ، وهكذا رواها الشيخ الصدوق من الإماميّة ، إلا أنّه قال : ((حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْمَدِينِيِّ

^{٣١٩} معجم رجال الحديث: ١٠٠/٢ .

^{٣٢٠} الثّقَات لابن حبان: ٤٩٧/٨ .

^{٣٢١} تهذيب الكمال: ٣٤٨/٢٢ .

^{٣٢٢} الأمالي الاثنيينية: ٥٢٢ .

قال : حَدَّثَنَا عِمْرَانٌ^{٣٣٣} ، وهذا غير صحيح ، نعم ! وكذلك إبراهيم بن حماد بن أبي حازم لم تذكره الإمامية ولم يوثقوه . نعم ! فيكون قول ابن حبان هذا (أعني قوله بأنه لم يرو عن عمران بن محمد حديثاً مُسنداً إلا ذلك الحديث) قرينة تدل على صحة قول الإمام الناطق بالحق (ع) بتأليف الأسانيد ، حيث اُخْتَلَقَ هذا السند وألصق بأولئك الرجال ، بتلك المجاهيل ، والله المستعان . نعم ! وقد يكفي في الضعف حال ابن مندة ، وحال محمد بن غياث ، فتأمل ، أيضاً أسوق رواية الخزاز التي أتى بها الشيخ لطف الله الصافي للفائدة ، فبالإسناد السابق ، عن عمران بن محمد بن سعيد بن مسيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي سعيد الخدري قال : صَلَّى بنا رسول الله (ص) الصلوة الأولى ثم أقبل بوجهه الكريم علينا فقال : ((مَعَاشِرَ أَصْحَابِي إِنَّ مَثَلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ وَبَابُ حَطَّةٍ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَّكُوا بِأَهْلِ بَيْتِي بَعْدِي وَالْأَثَمَةَ الرَّاشِدِينَ مِنْ ذُرِّيَّتِي ، فَإِنَّكُمْ لَنْ تَضَلُّوا أَبَداً)) . فقيل : يا رسول الله كم الأئمة بعدك؟! قال : ((اثنا عشر من أهل بيتي أو قال : مِنْ عِترتي)).

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الخامسة والعشرون : [ص: ٣١] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، حسين بن محمد بن علي بن سعيد بن علي الخزازي الكوفي [مجهول] ، عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي الأسدي ، عن محمد بن إسماعيل البرمكي ، عن موسى بن عمران النخعي ، عن شعيب بن إبراهيم التميمي [مجهول] ، عن سيف بن عميرة ، عن أبان بن إسحاق الأسدي ، عن الصباح بن محمد بن أبي حازم ، عن سلمان الفارسي ، قال : قال رسول الله (ص)...الخبر.

الحكم : ضعيف .

السبب : حسين أو الحسين بن محمد بن علي بن سعيد الخزازي مجهول لم يذكره ، وهذا ممن روى عنه الخزاز عدداً من الروايات في النص على الاثني عشر ، ولم أعلم غير الخزاز روى عن الخزازي هذا من الإمامية . نعم ! وهذا الإسناد لا يروى هكذا ، فإنَّ شعيب بن إبراهيم التميمي هنا هو الكوفي ، وهو

^{٣٣٣} الخصال: ١٤٦ .

يروى عن سيف بن عُمر التميمي الضبي الكذاب لا عن سيف بن عُميرة النخعي الثقة عند الإمامية ، ثم ليس هو بمحفوظ الإسناد إلى سلمان الفارسي بل إلى أبي سعيد الخدري ، نعم ! فشعيب بن إبراهيم التميمي رجلٌ مجهولٌ عند الإمامية لم يذكره ، ولم يرووا عنه إلا عن سيف بن عُميرة (سيف بن عُمر التميمي) ، وشعيب بن إبراهيم الرفاعي الكوفي عند العامة رجلٌ مجهولٌ اشتهر برواية كتب سيف بن عُمر الكذاب ، ولعلّي أنقل قول الشيخ الأميني عن هذين الرجلين : ((شعيب بن إبراهيم الأسدي الكوفي، أسلفنا قول الحافظين: ابن عدي والذهبي فيه وإنه مجهول لا يُعرف. سيف بن عُمر التميمي الكوفي، ذكرنا أقوال الحفاظ وأئمة الجرح والتعديل حول الرجل وإنه ضعيف، متروك، ساقط، وضاع، عامة حديثه منكر، يروي الموضوعات عن الأثبات، كان يضع الحديث، واتهم بالزندقة))^{٣٢٤} ، وقلنا أنه عن سيف بن عُمر لا عن سيف بن عُميرة ، لما كان القاضي عياض يرويه عن شعيب بن إبراهيم ، وعن أبان بن إسحاق الأسدي هكذا : ((أخبرنا بنان بن أحمد القطان ، أخبرنا عبد الله بن عُمر بن أبان ، أخبرنا شعيب بن إبراهيم ، أخبرنا سيف بن عُمر ، عن أبان بن إسحاق الأسدي ، عن الصباح بن محمد ، عن أبي حازم ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله (ص) : ((أيها الناس ، إني قد تركت فيكم الثقلين كتاب الله وسنتي ، فلا تفسدوه ، وإنه لا تعمى أبصاركم ولن تزل أقدامكم ، ولن تقصر أيديكم ، ما أخذتم بهما))^{٣٢٥} ، ولما لم يكن لشعيب بن إبراهيم هذا رواية عند الإمامية عن سيف بن عُميرة إلا هذه الموهومة ، فقرينة وضع الإسناد واضحة لمن تأمل . نعم ! **وأبان بن إسحاق الأسدي** مجهولٌ عند الإمامية لم يذكره ولم يوثق ، ووثقه بعض العامة وقال أبو الفتح الأزدي : ((متروك))^{٣٢٦} ، **والصباح بن محمد بن أبي حازم** مجهولٌ عند الإمامية لم يذكره ولم يوثق ، وهو ضعيفٌ عند العامة ، وهو لا يروي عن سلمان الفارسي فالحديث مُرسَل ، ولعلّ الواسطة بين الصباح بن محمد بن أبي حازم هو أبو حازم الأشجعي ، وهذا مأخوذٌ من نسخة لكفاية الأثر ذكرت هذه الواسطة ، نعم ! ولم أقف لأبي حازم الأشجعي هذا فيما بحث فيه عن رواية عن سلمان الخير الفارسي رضوان الله عليه .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة والعشرون : [ص: ٣١] .

^{٣٢٤} الغدير: ٣٢٦/٨.

^{٣٢٥} الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: ٩.

^{٣٢٦} تهذيب الكمال: ٥/٢.

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، القاضي أبو الفرج معافا بن زكريا البغدادي ، عن أبي الحسن علي بن عقبة السناني (الشيباني) [مجهول] ، عن أبي بكر محمد بن عبدالله ، عن محمد بن عذفة (عدفة) الطائي الحمصي ، عن الغرباني ، عن محمد بن يوسف ، عن سفيان الثوري ، عن عاصم ، عن أبي العالية ، عن أنس قال : سمعت النبي (ص)...الخبر.

الحكم : ضعيف .

السبب : علي بن عقبة الشيباني مجهول لم يذكره ، وليس هو علي بن عقبة بن خالد الأسدي الثقة عند الإمامية فذاك من أصحاب الإمام الصادق (ع) والرواة عنه ، وهذا الشيباني يروي عنه أبو الفرج معافا بن زكريا وهو المتوفى سنة (٣٩٠هـ) ، فيستحيل أن يكون علي بن عقبة الشيباني هو علي بن عقبة بن خالد الأسدي صاحب الإمام الصادق (ع) ، إلا أن يكون هناك واسطة سقطت بين معافا بن زكريا وبين علي بن عقبة وهذا لوجده يُوجب الضعف على شرط الإمامية ، ولا يظهر لي إلا الاختلاف بين الشيباني والأسدي ، فالشيباني مجهول . نعم ! والإسناد غير منضبط على الوجه الذي أورده صاحب المنتخب ، والذي يظهر لي أنه (عن أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد الطائي الحمصي ، وهذا مجهول لم يذكره ، عن محمد بن عوف بن سفيان الطائي وهذا مجهول لم يذكره وهو عند العامة ثقة ، عن الفريابي محمد بن يوسف بن واقد ، وهذا مجهول أيضاً لم يذكره ، وهو ثقة عند العامة ، عن سفيان الثوري ، عن عاصم بن سليمان الأحول وهو مجهول لم يذكره ، وهو عند العامة ثقة ، عن رفيع بن مهران أبو العالية ، وهو مجهول لم يذكره الإمامية ، وهذه الرواية غير محفوظة في روايات سفيان الثوري عن تلامذته والرواة عنه إلا من هذا الانفراد الذي حدث به علي بن محمد الخزاز ، فالذي يظهر لي وتطمئن إليه نفسي أن هذا الإسناد مركّب وموضوع على أبي بكر محمد بن عبدالله الطائي ، فتأمل .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية السابعة والعشرون** : [ص: ٣١] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، علي بن حسن بن محمد بن مندة [مجهول] ، عن هارون بن موسى ، عن أحمد بن محمد بن صدقة الرقي بمصر [مجهول] ، عن أبيه [مجهول] ، عن محمد بن خلد ، و أبي بكر الباهلي ، عن معاذ بن معاذ ، عن ابن عوف عن هشام بن يزيد ، عن أنس بن مالك ، قال: قال رسول الله (ص)...الخبر.

الحكم : ضعيف .

السبب : علي بن الحسين بن مندة مجهول لم يوثق كما مرّ معك في الرواية الرابعة والعشرين في الباب الأول من الفصل الأول، وأحمد بن محمد بن صدقة مجهول لم يذكره ، وكذلك أبوه ، والإسناد في بحار الأنوار ((عن محمد بن خلاد الباهلي)) ، وهذا مجهول لم يذكره ، وهو ثقة عند العامة ، ومُعَاذ بن مُعَاذ مجهول ولم يُوثّق ، وهو العنبري ثقة عند العامة أثنى على حريز بن عثمان الناصبي، وابن عوف كما في رواية البحار هو ابن عون ، وهو عبدالله بن عون المزني ، وهو مجهول لم يُوثّقوه ، وعند العامة ثقة ، وهاشم بن يزيد كما في رواية البحار هو هشام بن زيد ، وهو هشام بن زيد بن أنس بن مالك وهو أيضاً مجهول لم يوثّقوه ، وعند العامة ثقة .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثامنة والعشرون : [ص: ٣١] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، الحسين بن محمد بن سعيد [مجهول] ، عن أبي طالب بن زيد الراداني (السرداني ، السورابي) العدل [مجهول] ، عن سبابة بن سوار ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن أنس بن مالك ، قال: سمعت النبي (ص)...الخبر.

الحكم : ضعيف .

السبب : الحسين بن محمد بن سعيد الخُزاعي مجهول لم يُذكر كما مرّ معك في الرواية الخامسة والعشرين من الباب الأول ، وأبو طالب بن زيد الراداني أو السرداني أو السورابي العدل مجهول لم يذكره ، والعدل

نِسْبَةً لَا أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ التَّوْثِيقِ وَهَذَا مُشْتَهَرٌ فِي كُتُبِ الْإِمَامِيَّةِ ، وَشِبَابَةَ بَنِ سَوَارٍ مَجْهُولٍ لَمْ يُوَثِّقُوهُ ، وَعِنْدَ الْعَامَّةِ اخْتَلَفُوا فِيهِ ، وَشُعْبَةُ بَنِ الْحِجَّاجِ ، وَقَتَادَةَ بَنِ دَعَامَةَ ، وَالْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ بِحَاجَةِ إِلَى تَوْثِيقٍ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ ، وَإِلَّا فَهُمْ عِنْدَ الْعَامَّةِ ثِقَاتٌ .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية التاسعة والعشرون : [ص: ٣٢] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كشف الأستار ، أخرج عبدالله بن بطة العكبري في الإبانة ، بإسناده ، عن عبدالله بن أمية مولى مجاشع ، عن يزيد الرقاشي ، عن **أنس** قال: قال رسول الله (ص)...الخبر، ثم قال الصافي : ورواه في المناقب عن عبدالله بن أمية عن يزيد الرقاشي عن أنس إلا أنه ذكر إلى إثني عشر أميراً ورواه في إعلام الوري مسنداً عن يزيد الرقاش عن أنس إلا أنه قال: لن يزال .

الحكم : نسبة خاطئة لكتابة الإبانة ، وإسناد ناقص في المناقب ، وإعلام الوري .

السبب : لم أقف على هذا الخبر في كتاب الإبانة لعبيد الله بن محمد العكبري ، المعروف بابن بطة العكبري ، ثم رجعت لكتاب (إعلام الوري) فوجدته أورد الرواية بإسناد غير تام ، فقال : ((وروى عبد الله بن أبي أمية مولى بني مجاشع ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ((لن يزال هذا الدين قائماً إلى اثني عشر من قريش ، فإذا مضوا ساخت الأرض بأهلها)) ، ثم وجدت صاحب المناقب قد ذكر الإسناد عن الجوهري ، فوجدت هذه الرواية بهذا الإسناد في كتابه (مقتضب الأثر في النص على الاثني عشر) ، قال أحمد بن محمد بن عبيدالله الجوهري : ((حدثني أبو الحسن علي بن إبراهيم بن حماد الأزدي، قال: حدثني أبي ، قال: حدثني محمد بن مروان، قال: حدثني عبد الله بن أمية مولى بني مجاشع ، عن يزيد الرقاشي ، عن **أنس بن مالك**، قال: قال رسول الله (ص))) ، والرواية ضعيفة لضعف الجوهري ، قال النجاشي : ((رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعفونه، فلم أرو عنه شيئاً وتجنبته))^{٢٢٧} ، وعلي بن إبراهيم بن

^{٢٢٧} رجال النجاشي: ٨٦.

حمّاد مجهولٌ لم يُذكر ، وأبوه كذلك ، ومحمد بن مروان لم أهدِ إليه ، وعبدالله بن أميّة لم يُوثّق ، ويزيد بن أبان الرّقاشي مجهولٌ لم يذكره ، وعند العامة ضعيف .

- الفصل الأوّل : الباب الأوّل : الرواية الثلاثون : [ص: ٣٢] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، عن محمد بن متويه [مجهول] ، عن علي بن محمد مهرويه القزويني [مجهول] ، عن حامد بن أبي حامد [مجهول] ، عن محمد بن عبدالرحمن الرقي بمصر [مجهول] ، عن عباس بن طالب [مجهول] ، عن عبدالواحد بن زياد ، عن عاصم الأحول ، عن حفصة بنت سيرين ، قالت: قال لي أنس بن مالك: سمعت رسول الله (ص)...الخبر.

الحكم : ضَعِيف .

السبب : محمد بن متويه مجهولٌ لم يُذكر ، وعلي بن محمد بن مهرويه القزويني مجهولٌ لم يُوثّق ، وحامد بن أبي حامد مجهولٌ لم يُذكر ، ومحمد بن عبدالرحمن الرقي أو البرقي مجهولٌ لم يُذكر ، وعباس بن طالب مجهولٌ لم يُذكر ، وعبدالواحد بن زياد العبدي مجهولٌ لم يذكره ، وهو ثقةٌ عند العامة ، وعند العامة ثقةٌ ، وحفصة بنت سيرين مجهولةٌ لم تُذكر ، وعند العامة ثقةٌ .

- الفصل الأوّل : الباب الأوّل : الرواية الحادية والثلاثون : [ص: ٣٢] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، أحمد محمد بن عبدالله الجوهري ، عن عبدالصمد بن علي بن محمد بن مكرم ، عن الطيالسي أبي الوليد ، عن أبي الزيات (أبي الزناد) عبدالله بن ذكوان ، عن أبيه ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (ص)...الخبر.

الحكم : ضَعِيف .

السبب: أحمد بن محمد بن عبيد الله الجوهري ، وهو المعروف بابن عيَّاش ، ضَعِيفٌ كما مرَّ معك في الرواية التاسعة والعشرين من الباب الأوَّل ، وعبد الصَّمَد بن علي مجهول لم يُوثَّق إلَّا ما كان من توثيق الجوهري له ، والجوهري أصلاً بحاجة إلى توثيق ، والطَّيَالِسي هو أبو الوليد هشام بن عبد الملك لم يُوثَّقوه ، وأبو الرِّزَّاد عبد الله بن ذكوان لم يُوثَّقوه ، وهو ثقة عند العامة ، وليس لعبد الله رواية عن أبيه فيما وقفت عليه ، وإنَّما روايته عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، وهذا أيضاً لم توثِّقه الإمامية ، وهو ثقة عند العامة . نعم ! ثم لم أقف على هذا الخبر في كتاب (مقتضب الأثر) للجوهري !.

- الفصل الأوَّل : الباب الأوَّل : الرواية الثانية والثلاثون : [ص: ٣٢] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، أبو الحسن محمد بن جعفر بن محمَّد التميمي المعروف بابن النجار الخوي ، عن أحمد بن محمَّد بن مروان الغزال [مجهول] ، عن محمَّد بن تيم [مجهول] ، عن عبد الرحمن بن مهدي ، عن معاوية بن صالح ، عن عبد الغفار بن قاسم ، عن أبي مريم ، عن **أبي هريرة** ، قال: دخلت على رسول الله (ص)...الخبر، ورواه في غاية المرام عن ابن بابويه بسنده عن أبي هريرة .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : أحمد بن محمد بن مروان الغزال مجهول لم يُذكر ، ومحمَّد بن تيم أو تميم مجهول لم يُوثَّق ، وعبد الرحمن بن مهدي العنبري مجهول لم يذكره ، وهو عند العامة ثقة ، ومعاوية بن صالح مُهمَل عند الإمامية مجهول ، قال عبد الحسين الشَّيْبَتري : ((معاوية بن صالح ، أبو عمرو ، أو أبو عبد الرحمن ، معاوية بن صالح بن سعد بن سَعِيد بن حُدَيْر بن حُذَيْر بن سَعِيد بن سعد بن فهر الحضرمي، الحمصي، الأندلسي. محدث لم يُذكر أصحابنا تفاصيل أحواله، والعامة يختلفون فيه، فمنهم من يُوثِّقه ويَصِفُه بكثرة الأوهام، ومنهم من ضَعَفَه وترك حديثه))^{٣٢٨} ، وعبد الغفار بن قاسم إن كان هو أبو مريم الأنصاري ، وإلَّا فهو مجهول ، حيث يُقال أنَّ اسم أبي مريم الأنصاري عبد الرحمن بن ماعز ، فيكون الإسناد صحيح الضبط وعبد الغفار

^{٣٢٨} الفائق في رواية وأصحاب الإمام الصادق: ٢٦٥/٣.

مجهول ، أو يكونُ عبدالغفار هو أبو مريم ويكون ضبطُ الإسنادِ خاطئاً ، فإن كانَ الأخير فقد وثق النجاشي عبدالغفار هذا ، وجعله هو نفسه أبو مريم الأنصاري . نعم! والرواية في غاية المرام هي بهذا الإسناد عن ابن بابويه ، عن ابن النجار ، عن الغزال ، بتمام السند ، وهو ضعيفٌ للعلّة في السابق .

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية الثالثة والثلاثون : [ص: ٣٣] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، أبو الفضل محمد بن عبدالله ، عن الحسن بن علي بن زكريّا العدوي ، عن أبي كريب محمد بن علان ، عن إسماعيل بن صبيح اليشكري ، عن شريك بن عبدالله ، عن شبيب بن فرقد ، عن الفضل بن حصين ، عن **عمر بن الخطاب** قال : سمعت رسول الله (ص)...الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : أبو الفضل محمد بن عبدالله بن المطّلب الشيباني ضعيف وضاع ، قال عنه ابن الغضائري : ((وضاعٌ للحديث ، كثير المناكير ، رأيتُ كتبهَ وفيها الأسانيد من دون المتون ، والمتون من دون الأسانيد وأرى ترك ما تفرد به))^{٣٢٩} ، وقال النجاشي : ((كان في أول أمره ثبّاتاً ، ثم خلط ، ورأيتُ جُلَّ أصحابنا يغمزونه ويضعفونه))^{٣٣٠} ، والحسن بن علي بن زكريّا البزوفري العدوي (٣١٩هـ) ضعيفٌ جداً ، وهو ممن روى جملةً من أحاديث النصّ على الاثني عشر ، جاء في معجم رجال الحديث : ((ضعيفٌ جداً... وأمره أشهر من أن يُذكر ، ذكره ابن الغضائري))^{٣٣١} ، وأمّا غلام رضا عرفانيّان فقد جعله مجهولاً ، قال : ((الحسن بن علي بن زكريّا العدوي البصري أبو سعيد ، لم يُذكر))^{٣٣٢} ، وقال ابن عدي : ((يضع الحديث ويسرق الحديث ويلزقه على قوم آخرين ويُحدث عن قوم لا يُعرفون وهو مُتهم فيهم أن الله لم يخلقهم ، حدّث عن الثقات بالبواطيل ، وللعدي على أهل البيت أحاديث قد وضعها غير ما ذكرت وعمامة ما

^{٣٢٩} رجال ابن الغضائري: ٩٨ .

^{٣٣٠} رجال النجاشي: ٣٩٦ .

^{٣٣١} معجم رجال الحديث: ٣٧/٦ .

^{٣٣٢} مشايخ الثقات: ١٢٩ .

حدّث به العدوي إلّا القليل موضوعات ، وكُنّا نَتَّهَمُه بل نتيقّنه أنّه هو الذي وضَعَه))^{٣٣٣} ، وقال السيّد محسن الأمين في أعيان الشيعة : ((في الخلاصة: ضَعِيفٌ جِدًّا ، قاله ابن الغضائري روى نسخة عن محمد بن صدقة عن موسى بن جعفر ، وروى عن خراش عن أنس وأمره أشهر من أن يُذكرَ . وهذا الرّجل قد ترجم في تاريخ بغداد وميزان الاعتدال ولسان الميزان ورُمي بالكذب والوضع ، وذكرُوا من رواياته ما يدلّ على تشييعه ومنها ما يدلّ على خلافه ، وقد سمعت قول ابن الغضائري فيه ، فأمره لا يخلو من غرابة ، ففي تاريخ بغداد: الحسن بن علي بن زكريا بن صالح بن عاصم بن زفر بن العلاء بن أسلم أبو سعيد المدوي البصري سكن بغداد. ثمّ روى بسنده عن أبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحافظ أنّه قال: رأيتُ مشايخنا وكهولنا قد كتبوا عنه لكنّ فيه نظر. يُقال حبسه إسماعيل بن إسحاق القاضي إنكاراً عليه فيما كان يحدث به عن مشايخه ، ثمّ حكى عن عبد الله بن عدي الحافظ قال: أبو سعيد الحسن بن علي العدوي يضع الحديث ويسرق الحديث ، ويُلزقه على قوم آخرين ويحدث عن قوم لا يعرفون .. إلخ))^{٣٣٤} ، وقال ابن حبان : ((لا يشك أنّ حديثه موضوع ، فلم أذهب إلى هذا الشيخ ولا سمعت منه شيئاً ، ثمّ تتبعت عليه ما حدّث به فلقيته قد حدّث عن الثقات بالأشياء الموضوعات ما تزيد على ألف حديث سوى المقلوبات ، يروي عن شيوخٍ لم يرهم ، ويضع على من رآهم الحديث))^{٣٣٥} ، نعم! وبقية السند مُركّب موضوع ، فأبو كريب هو محمد بن العلاء مجهولٌ ليرتّق عند الإماميّة ، قال عبد الحسين الشبستري: ((أبو جعفر محمد بن العلاء ، محدّث لم يذكره أكثر أصحاب كتب الرجال والتّراجم في تاليفهم))^{٣٣٦} ، وهو عند العامة ثقة ، وإسماعيل بن صبيح الشكري مجهولٌ ليرتّق عند الإماميّة ، ووثقه العامة ، وشريك بن عبد الله النخعي ، مجهولٌ ليرتّق عند الإماميّة ، واختلف فيه العامة ، وشبيب بن غرقدة مجهولٌ ليرتّق عند الإماميّة ، ووثقه العامة ، والمفضل بن حصين لا أقف على ترجمة له ، ولعله المُستظّل بن حصين البارقي من طبقة الصحابة ، نعم! والخبر لا يُروى في كتب الإسلام قاطبة عن هؤلاء الرجال إلّا بهذا الطريق الإماميّ ، بل إنّ أبا المفضل الشّيباني الراوي لهذا الخبر قال كما ذكره صاحب المُنتخب بعد أن ساق الرواية : ((هذا حديثٌ غريبٌ لا أعرفه إلّا عن الحسن بن علي بن زكريّا البصري بهذا الإسناد)) ، نعم!

^{٣٣٣}: الكامل: ٣/٢٠٣.

^{٣٣٤} أعيان الشيعة: ١٩٣/٥.

^{٣٣٥}: المجروحين: ٢٤٢/١.

^{٣٣٦} الفائق في أصحاب ورواة الإمام الصادق: ١٤٦/٣.

ثم نستكثر للأسف بأمثال هذه الموضوعات فيؤثر ذلك على واقعية تحقق ذلك التواتر المدعى في الاثني عشر بالعدد ، والله المستعان .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الرابعة والثلاثون : [ص: ٣٣] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، أبو الفرج معافا بن زكريا ، عن علي بن عتبة القاضي ، عن موسى بن إسحاق الأنصاري ، عن عبدالله بن مروان بن معاوية ، عن شداد بن عبد الرحمن من أهل بيت المقدس ، عن إبراهيم بن أبي عيلة ، عن وائلة بن الأسقع ، قال : قال رسول الله (ص)...الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : علي بن عتبة الشيباني مجهول ، كما مرّ معك بتفصيله في الرواية السادسة والعشرين في الباب الأول من الفصل الأول ، وموسى بن إسحاق الأنصاري مجهول لم يوثق ، وعبدالله بن مروان بن معاوية مجهول لم يوثق ، وشداد بن عبد الرحمن الأنصاري مجهول لم يوثق ، وإبراهيم بن أبي عيلة مجهول لم يوثق عند الإمامية ، وهو ثقة عند العامة ، نعم ! وذلك كله وما سبق وما يأتي على شروط الإمامية آتي به ، فليتبّه الباحث والناظر .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الخامسة والثلاثون : [ص: ٣٣] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، علي بن الحسن بن محمد [مجهول] ، عن هارون بن موسى ، عن جعفر بن علي بن سهل الدقاق الدوري ، عن علي بن الحارث المروزي [مجهول] ، عن أيوب بن عاصم الهمداني [مجهول] ، عن حفص بن غياث ، عن يزيد بن مكحول [مجهول] ، عن وائلة بن أسقع قال : سمعت رسول الله (ص)...الخبر .

الحكم : ضعيف .

السَّبَب : علي بن الحسن بن محمد هُو ابن منْدَة ، مجهولٌ لم يوثَّق ، وقد مرَّ معك الكلام فيه بتفصيله في الرواية الرابعة والعشرين في الباب الأوَّل مِنَ الفصل الأوَّل ، وعلي بن الحارث أو الحرب أو الحرث المروزي مجهولٌ لم يوثَّق ، وأيوب بن عاصم مجهولٌ لم يذكروه ، قال الشيخ علي النّازي الشّاهرودي: ((أيوب بن عاصم الهمداني: لم يذكروه ، وقَعَ في طريق الثّقة الجليل الخزاز))^{٣٣٧} ، ويزيد بن مكحول مجهولٌ لم يذكروه .

- الفصل الأوَّل: الباب الأوَّل : الرواية السادسة والثلاثون : (ص: ٣٤) .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، محمد بن زهبان بن محمد البصري ، عن الحسين بن علي البزوفري ، عن عبدالله بن تمام الكوفي [مجهول] ، عن يحيى بن عبد الحميد [مجهول] ، عن الحسين بن أبي برد [مجهول] ، عن يحيى بن يعلى [مجهول] ، عن عبدالله بن موسى [مجهول] ، عن يحيى بن منقذ (سعد) [مجهول] ، عن أبي قتادة قال: سمعت رسول الله (ص)...الخبر. ورواه أيضاً عن أبي الفضل الشيباني ، عن الحسين بن هدية ، عن أبي القاسم الفضل بن جعفر بن أبي نوح [مجهول] ، عن أبي الحسن بن مهاجر [مجهول] ، عن هشام بن خالد الدمشقي [مجهول] ، عن الحسن بن يحيى الحسيني [مجهول] ، عن صدقة بن عبدالله [مجهول] ، عن هشام [مجهول] ، عن قتادة.

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : محمد بن زهبان ، هُو محمد بن وهبان الدَّبيلي وثّقه النّجاشي ، نَبّهتُ تصحيحاً ، وعبدالله بن تمام الكوفي مجهولٌ لم يذكروه ، ويحيى بن عبد الحميد الحَمّاني مجهولٌ لم يوثَّق ، قال الخوئي : ((فإنّ الظّاهر أن كتاب المناقب ، هُو الذي نقل عنه الكُتّبي ، ويظهر مما ذكره في هذا الكتاب أنّه وإن كان مُعْتَقِداً بِإِمَامَةِ أمير المؤمنين عليه السلام ، إلّا أنّه لم يَكُنْ يَعتَقِد بجعفر بن محمد عليه السلام كما يَعتَقِد به الشيعة ، وكيفَ كان ، فالرجل لم تثبِت وثاقته ، وكلا طريقي الشيخ إليه ضعيف))^{٣٣٨} ، نعم! ولعلّه من المُناسب أن نذكر ما

^{٣٣٧} مستدركات علم الرجال: ٧١٢/١ .
^{٣٣٨} معجم رجال الحديث: ٦٤/٢١ .

جاء في كتاب يحيى بن عبد الحميد الحماني عما تكلمنا عنه في هذا المصنف وهو أن سلف الإمامية مما كان يتردد على الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع) كانوا يجزفون كلامه ويصرفونه على غير وجهه ، ويختلقون عليه الحديث ، فيقول شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي : ((قال أبو عمرو الكشي: قال يحيى بن عبد الحميد الحماني، في كتابه المؤلف في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، قلتُ لشريك: إن أقواماً يزعمون أن جعفر بن محمد ضعيفٌ في الحديث! فقال: أُخْبِرْك القصة ، كان جعفر بن محمد رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً، فاكْتَفَه قومٌ جهالٌ يدخلون عليه ويخرجون من عنده ويقولون حَدَّثنا جعفر بن محمد، ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذبٌ موضوعة على جعفر، يستأكلون الناس بذلك ويأخذون منهم الدراهم فكانوا يأتون من ذلك بكل منكر، فسَمِعَت العوامُ بذلك منهم، فمنهم من هلك ، ومنهم من أنكر))^{٣٣٩} ، نعم! وقد مرَّ معك في المبحث الثاني من هذا الفصل كيف أنَّ الإمام الصادق (ع) كان يُنكر على أصحابه الكذب عليه ، وأنهم لا يُحدثون بما يسمعون كما سمعوا ، فعُدَّ إليه فلا نُعيده ، ويحيى بن عبد الحميد الحماني هذا توفي سنة (٢٢٨هـ) ، نعم! ويحيى بن عبد الحميد هذا من ثقات محدثي الزيدية ، ووثقه جماعة من العامة ، وهذا الخبر في كفاية الأثر موضوعٌ عليه فليس يُروى من قريب ولا من بعيد رغم إكثاره في الرواية إلا عن الإمامية ، نعم! والحسين بن أبي برد مجهولٌ لم يذكره ، ويحيى بن يعلى مجهولٌ لم يذكره ، وعبد الله بن موسى لم أُمَيِّز من يكون ، وذكر السيد الخوئي رجلان أحدهما عبد الله بن موسى بن جعفر الصادق ، وقال عنه : ((والذي يُسهل الخطب أن الرجل لم تثبت وثاقته ، وما ذكره الشيخ المفيد لا يدل على الحسن فضلاً عن الوثاقة))^{٣٤٠} ، وعبد الله بن موسى بن عبد الله بن الحسن ، قال عنه : ((لم يظهر كون الرجل من الإمامية الاثني عشرية ، ولم نر وقوعه في سند رواية ، وما ورد في الروايات من ذكر عبد الله بن موسى يحتمل أن يكون غيره . وكيف كان ، فالرجل غير ثابت الوثاقة))^{٣٤١} .

نعم! والإسناد الثاني فيه أبو المفضل محمد بن عبد الله الشيباني ضعيفٌ وقد مرَّ معك تفصيلاً حاله في الرواية الثالثة والثلاثين في الباب الأول من الفصل الأول ، والحسين بن هذبة أو هذبة لم يُوثق إلا لآثته من مشائخ التجاشي ، والفضل بن جعفر بن أبي نوح مجهولٌ لم يذكره ، وأبو الحسن بن مهاجر مجهولٌ لم

^{٣٣٩} رجال الكشي: ٦١٦/٢ .

^{٣٤٠} معجم رجال الحديث: ٣٧٧/١١ .

^{٣٤١} معجم رجال الحديث: ٣٧٨/١١ .

يذكره ، وهشام بن خالد مجهول لم يذكره ، وهو هشام بن خالد بن زيد الدمشقي وهو عند العامة صدوق ، والحسن بن يحيى الحشني وليس الحسيني مجهول لم يذكره ، وهو عند العامة صدوق كثير الغلط ، وصدقة بن عبدالله مجهول لم يذكره ، وهو السمين ضعيف عند العامة ، وهشام لم أقف على أحد يروي عن أبي قتادة اسمه هشام كما في التهذيبين ، وصدقة بن عبدالله يروي عن هشام بن عروة بن الزبير وهذا مجهول عند الإمامية ، ووثقه العامة ، ويروي أيضاً عن هشام الكِناني ، وهو مجهول عند الإمامية لم يذكره ، ولم أقف على ترجمته من كتب العامة ، نعم! والقطع على واحد منهما ظن ، فالإسناد يظهر وضعه وتركيبه .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة والثلاثون : [ص: ٣٤] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، القاضي أبو الفرج معافا بن زكريا ، عن علي بن عتبة (عتبة) [هو علي بن عتبة الشيباني مجهول] ، عن أبيه [مجهول] ، عن الحسين بن علوان ، عن أبي علي الخراساني ، عن معروف بن خربوذ ، عن أبي الطفيل عن **علي** (ع) قال: قال لي رسول الله (ص)...الخبر.

الحكم : ضعيف .

السبب : أبو الفرج معافى بن زكريا ، لا يروي عنه علي بن محمد الخزاز ، عن علي بن عتبة (علي بن أبي علي اللّهي) الثقة عند الإمامية ، بل عن علي بن عتبة الشيباني ، كما مرّ معك في الرواية الساسة والعشرين ، والرابعة والثلاثين ، في الباب الأول من الفصل الأول ، ثم لأنّ علي بن عتبة (علي بن أبي علي اللّهي) من أصحاب الصادق (ع) الرواة عنه بلا واسطة ، وهذا الذي يروي عنه معافى بن زكريا (ت ٣٩٠هـ) ليس من تلك الطبقة التي تروي عن الصادق (ع) مباشرة ، فتأمل ، فصَحَّ أنّ هناك تصحيحاً في السند ، والصحيح عن علي بن عتبة وهو الشيباني وهو مجهول ، كما مرّ معك بتفصيله في الرواية الساسة والعشرين في الباب الأول من الفصل الأول ، نعم! ووالده عتبة الشيباني مجهول لم يذكره ، وأبو علي

الخُرَّاساني يظهر أنَّه سلام بن أبي عمرة وهو ثقةٌ عند الإمامية ، وضعفه العامة ، ومَعروف بن خربوذ اختلَفوا فيه ورَّجحوا وثاقته .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثامنة والثلاثون : [ص: ٣٥] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : المناقب ، سهل بن حماد ، عن يونس بن أبي يعقوب ، عن عوان ، عن أبي جحيفة ، عن أبيه قال :
كنّا عند النبي (ص)...الخبر .

تعليق : كرواية الفرقة السنية ، تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأول .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية التاسعة والثلاثون : [ص: ٣٥] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : دلائل الإمامة ، أبو الفضل ، عن محمد بن الحسن الكوفي [مجهول] ، عن محمد بن عبدالله الفارسي [مجهول] ، عن يحيى بن ميمون الخراساني [مجهول] ، عن عبدالله بن سنان ، عن أخيه محمد بن سنان الزّهري ، عن سيّدنا أبي عبدالله جعفر بن محمّد ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبيه الحسين ، عن عمّه الحسن ، عن أمير المؤمنين عن رسول الله (ص)...الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : أبو الفضل محمد بن عبدالله الشيباني ضعيفٌ وقد مرّ معك تفصيلُ حاله في الرواية الثالثة والثلاثين في الباب الأول من الفصل الأول ، ومحمّد بن الحسن الكوفي مجهول لم يُوثّق ، ومحمّد بن عبدالله الفارسي مجهول لم يذكره ، ويحيى بن ميمون الخراساني مجهولٌ لم يذكره ، ومحمّد بن سنان ضعيفٌ جداً ، قال عنه الشيخ الطوسي : ((ضعيف))^{٣٤٢} ، وقال عنه ابن عقدة : ((وهو رجلٌ ضعيفٌ جداً لا يُعَوَّل

^{٣٤٢} رجال الشيخ الطوسي: ٣٦٤.

عليه، ولا يُلتَفَتُ إلى ما تفرّد به))^{٣٤٣}، وقال الفضل بن شاذان: ((لا أحلّ لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان))^{٣٤٤}، وقال الكشي: ((ذكر حمدويه بن نصير، أن أيوب بن نوح، دفع إليه دفتراً فيه أحاديث محمد بن سنان، فقال لنا: إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإني كتبت عن محمد بن سنان ولكن لا أروي لك أنا عنه شيئاً، فإنه قال قبل موته: كلما حدثتكم به لم يكن لي سماع ولا رواية إنما وجدته))^{٣٤٥}، وقال ابن الغضائري: ((ضعيف، غال، يضع الحديث لا يلتفت إليه))^{٣٤٦}.

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية الأربعون: [ص: ٣٥].

مصدر الرواية: إمامي:

السند: كفاية الأثر، الحسين بن محمد بن سعيد الخزاعي [مجهول]، عن عبدالعزيز بن يحيى الجلودي، عن محمد بن زكريّا الغلابي، عن عتبة بن ضحّاك [مجهول]، عن هشام بن محمد [مجهول]، عن أبيه [مجهول]، قال: لما قتل أمير المؤمنين (ع)...الخبر.

الحكم: ضعيف.

السبب: الحسين بن محمد الخزاعي مجهول لم يذكره وقد مرّ معك تفصيل حاله في الرواية الخامسة والعشرين في الباب الأول من الفصل الأول، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي مجهول لم يوثق عند الإمامية، والده محمد بن السائب مجهول لم يوثقه، قال في رجال ابن داود: ((مهمّل))^{٣٤٧}، وهو عند العامة ضعيف كذبوه، نعم! ومحمد بن السائب الكلبي روايته عن أمير المؤمنين (ع)، وعن الحسن بن علي (ع) مرسلة، والإرسال هنا على شرط الإمامية موجب للضعف.

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية الحادية والأربعون: [ص: ٣٥].

مصدر الرواية: إمامي:

^{٣٤٣} رجال النجاشي: ٣٢٨.
^{٣٤٤} رجال النجاشي: ٣٢٨.
^{٣٤٥} رجال الكشي: ٧٩٥/٢.
^{٣٤٦} رجال ابن الغضائري: ٩١.
^{٣٤٧} رجال ابن داود: ١٧٢.

السند : كفاية الأثر ، علي بن الحسن بن محمد [مجهول] ، عن عتبة بن عبدالله الحمصي [مجهول] ، عن سُلَيْمان بن عمر الراسبي الكاتب بَحْمَص [مجهول] ، عن عبدالله بن جعفر بن عبدالله المحمّدي [مجهول] ، عن أبي روح بن فروة الفرّج [مجهول] ، عن أحمد بن محمّد بن المنذر بن جعفر (جعفر) قال: قال الحسن بن علي: سألت جدي رسول الله (ص)...الخبر.

الحكم : ضعيف .

السبب : علي بن الحسن بن محمّد هو ابن مندة ، مجهولٌ لم يوثّق ، وقد مرّ معك الكلام فيه بتفصيله في الرواية الرابعة والعشرين في الباب الأوّل من الفصل الأوّل ، ومحمّد بن عتبة الحمصي مجهولٌ لم يذكره ، وسُلَيْمان بن عمر الرّاسبي مجهولٌ لم يذكره ، وعبدالله بن جعفر بن عبدالله المحمّدي مجهولٌ لم يذكره ، وأبو روح بن فروة مجهولٌ لم يذكره ، وأحمد بن محمّد بن المنذر بن جعفر لم أهدد إليه ، ولم أقف فيما بحثت فيه رجلاً يروي عن الإمام الحسن بن علي (ع) بهذا الاسم .

- الفصل الأوّل: الباب الأوّل : الرواية الثانية والأربعون : [ص: ٣٥] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، المعافا بن زكريّا ، عن أبي سليمان أحمد بن أبي هراسة [مجهول] ، عن إبراهيم بن إسحاق النهاوندي ، عن عبدالله بن حماد الأنصاري ، عن عثمان أبي شيبة ، عن حريز [مجهول] ، عن الأعمش ، عن الحكم بن عتبة ، عن قيس بن أبي حازم [مجهول] ، عن أم سلمة قالت: سألت رسول الله (ص)...الخبر.

الحكم : ضعيف .

السبب : أحمد بن أبي هراسة وهو أحمد بن النضر بن سعيد مجهولٌ لم يوثّق ، قال الخوئي يتكلّم عن طرق أحد الكتّاب : ((وطرق الشيخ إليه كلّها ضعيفة ، بجهالة ظفر بن حمدون ، وأحمد بن نصر بن سعيد))^{٣٤٨} ،

^{٣٤٨} معجم رجال الحديث: ١/ ١٨٧.

، وقال النجاشي : ((كَانَ ضَعِيفاً فِي حَدِيثِهِ مَتَهُوماً))^{٣٤٩} ، وقال العلامة الحلي : ((كَانَ ضَعِيفاً فِي حَدِيثِهِ ، مُتَهُماً فِي دِينِهِ ، وَفِي مَذْهَبِهِ ارْتِفَاعٌ ، وَأَمْرُهُ مُخْتَلَطٌ ، لَا أَعْمَلَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَرَوِيهِ))^{٣٥٠} ، وعبدالله بن حمّاد الأنصاري ، قال ابن الغضائري : ((وَحَدِيثُهُ يُعْرَفُ تَارَةً ، وَيُنْكَرُ أُخْرَى ، وَيُخْرَجُ شَاهِداً))^{٣٥١} ، وفي هذا السِّيَاق ساق السيّد الخوئي مدح النجاشي له بأنّه إمامي حسن وأنّه من شيوخ أصحابهم ، ثمّ لم يعتبر الخوئي بين قول النجاشي وابن الغضائري تعارضاً ، وعثمان بن أبي شيبة مجهولٌ عند الإماميّة ، ووثقه العامّة ، وحرّيز مُصَحَّفٌ عن جرير ، وهو ابن عبد الحميد الضبي مجهولٌ عند الإماميّة لم يُوثِّقوه ، ووثقه العامّة ، فأما سليمان بن مهران الأعمش فإنّ أقوى مُستند توثيقه عند الإماميّة هو لرواية علي بن إبراهيم القميّ في تفسيره عنه ، قال الخوئي : ((وَقَدْ وَقَعَ فِي إِسْنَادِ تَفْسِيرِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ كَمَا تَقَدَّمَ بِعَنْوَانِ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ ، وَقَدْ التَزَمَ أَنْ لَا يَرَوِيَ فِيهِ إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ))^{٣٥٢} ، قلتُ : وهذه دَعْوَى عَرِيضَةٌ ، فَقَدْ رَوَى عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي تَفْسِيرِهِ عَنِ الضَّعَفَاءِ أَمْثَالَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ الْبَطَّانِيِّ ، الَّذِي قَالَ فِيهِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ : ((إِنِّي لِأَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ أُرَوِيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ))^{٣٥٣} ، وَمِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ سَنَانٍ وَقَدْ مَرَّ مَعَكَ حَالُهُ مِنَ الضَّعْفِ فِي الرَّوَايَةِ التَّاسِعَةِ وَالثَّلَاثِينَ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ ، نَعَمْ ! فَدَعْوَى التَّوَثُّيقِ لِأَجْلِ رَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَمِّيِّ دَعْوَى عَرِيضَةٌ ، وَالْحَكَمُ بْنُ عَتِيْبَةَ لَمْ يُوثِّقْ وَذَكَرَ تَقِيَّ الدِّينَ الْحَلِيَّ أَنَّ الْإِمَامَ الصَّادِقَ (ع) قَالَ فِيهِ : ((كَذَبَ الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ عَلَى أَبِي)) ، وَدَعَا عَلَيْهِ الْإِمَامُ الْبَاقِرَ (ع) فَقَالَ : ((اللَّهُمَّ لَا تَغْفِرْ ذَنْبَهُ))^{٣٥٤} ، وَجَاءَ فِي التَّحْرِيرِ الطَّائِفُ : ((مَذْمُومٌ))^{٣٥٥} ، وَهُوَ عِنْدَ الْعَامَّةِ ثِقَةٌ ، وَقَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ مَجْهُولٌ لَمْ يُوثِّقْهُ ، وَنَقَلَ عَنْهُ الْبَرْجَرْدِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ بَغْضَهُ لِعَلِيٍّ (ع)^{٣٥٦} ، وَهُوَ عِنْدَ الْعَامَّةِ ثِقَةٌ ، نَعَمْ ! وَلَمْ أَقِفْ فِيهَا بِحَثٍّ فِيهِ عَنْ رَوَايَةِ لَقَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهَا .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثالثة والأربعون : [ص: ٣٦] .

^{٣٤٩} رجال النجاشي: ١٩ .

^{٣٥٠} خلاصة الأقوال: ٣١٤ .

^{٣٥١} معجم رجال الحديث: ١٨٦/١١ .

^{٣٥٢} معجم رجال الحديث: ٢٩٥/٩ .

^{٣٥٣} رجال ابن الغضائري: ٥١ .

^{٣٥٤} رجال ابن داود: ٢٤٣ .

^{٣٥٥} التحرير الطائوسي: ١٦٦ .

^{٣٥٦} طرائف المقال: ١٠٣/٢ .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كمال الدين ، عبدالله بن محمد [مجهول] ، عن أبي الحسين أحمد بن محمد بن يحيى [مجهول] ، عن أبي الحسن بن الليث بن بهلول الموصل [مجهول] ، عن غسان بن الربيع [مجهول] ، عن سليمان بن عبدالله مولى عامر الشعبي [مجهول] ، عن عامر ، أنه قال : قال رسول الله (ص)...الخبر.

الحكم : ضعيف .

السبب : عبدالله بن محمد الصائغ مجهول لم يوثق ، فإن قيل : ذكره الشيخ الصدوق مترضياً عليه؟! قلنا : قد مر الكلام في الرواية الرابعة والعشرين في الباب الأول من الفصل الأول عن أن الترجمة لا تدل على الوثاقة ، فراجع المهتم ، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار مجهول لم يوثق ، وقد ضعف الخوئي طريقاً لأجله ، قال : ((وللشيخ إلى أحمد بن محمد بن عيسى في فهرست طريقتان ، كلاهما ضعيف ، أحدهما : بأحمد بن محمد بن يحيى ، والآخر : بأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد))^{٣٥٧} ، وأبو الحسن بن الليث بن بهلول أو الحسين بن الكميت بن بهلول كما في نسخة (كمال الدين) ، وهو مجهول لم يذكره ، وغسان بن الربيع الأزدي الموصل مجهول لم يذكره ، واختلقت فيه العامة ، وسليمان أو سليم بن عبدالله مولى عامر بن شراحيل مجهول لم يذكره ، ولم أف له على ترجمة في كتب العامة فيما وقفت عليه ، ولم يذكره الشعبي مولى بهذا الاسم! . وفي مصنفات الإمامية لم يرو عن سليمان بن عبدالله هذا إلا من طريق الشيخ الصدوق في هذه الرواية ، فتأمل . نعم! والسند الذي ساقه الشيخ لطف الله الصافي مرسلاً عن عامر الشعبي ، بينما متصل عنه في نسخة (كمال الدين) ، وفيه : عن عامر ، عن جابر أنه قال : قال رسول الله (ص) . قلت : وجابر هو جابر بن سمرة ، نعم! وقد كان يسعني أن أحيل هذه الرواية عن جابر بن سمرة كسابقاتها في الرواية الأولى في الباب الأول من الفصل الأول ، إلا أنني أتيت بإسنادها وفصلته لئلا يحرف ذلك أحد إلى جابر بن عبدالله الأنصاري رضوان الله عليه ، لأن عامراً الشعبي يروي عن جابر الأنصاري أيضاً ، والإسناد أبهم ولم يميز .

^{٣٥٧} معجم رجال الحديث: ٣/ ٨٨.

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية الرابعة والأربعون: [ص: ٣٦].

مصدر الرواية: إمامي:

السند: غيبة الشيخ، أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، عن محمد بن علي الكاتب، عن محمد بن إبراهيم المعروف بابن أبي زينب النعماني، عن محمد بن عثمان، عن أحمد بن أبي خثيمة، عن يحيى بن معين، عن عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن خلف بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن ربيعة بن سيف قال: كنا عند شفي الأصبحي فقال: سمعت **عبد الله بن عمر** يقول: سمعت رسول الله (ص)...الخبر.

تعليق: والصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص، لا عبد الله بن عمر، كما في كتاب (الغيبة)^{٣٥٨} لابن أبي زينب النعماني الراوي لهذا الخبر، نعم! وهذه كرواية الفرقة السنية، تقدم في الرواية الأولى من الباب الأول. أيضاً الرواية عن النعماني ناقصة مبتورة، فإنها بهذا السند لا تروى عن عبد الله بن عمرو بهذا اللفظ: ((يكون خلفي اثنا عشر خليفة))، بل يروي ابن عساكر بإسناده: ((أنبأ أبو الحسن علي بن محمد بن شاذان الحربي قراءة عليه، أنا أبو عبد الله أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، أنا يحيى بن معين، أنا عبد الله بن صالح، أنا الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن ربيعة بن سيف، قال كنا عند شفي الأصبحي فقال سمعت عبد الله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله (ص) يقول: ((يكون خلفي اثنا عشر خليفة، أبو بكر لا يلبث خلفي إلا قليلاً، وصاحب رحا دارة العرب يعيش حميدا ويموت شهيد. قالوا: ومن هو؟! قال: عمر بن الخطاب. قال: ثم التفت إلى عثمان، فقال: يا عثمان إن كساك الله عز وجل قميصاً فأرادك الناس على خلعه فلا تخلعه، فوالذي نفسي بيده لئن خلعت لا ترى الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط))^{٣٥٩}، وهذا الإسناد وهذا اللفظ الأخير رواه الطبراني^{٣٦٠}، وفي هذا فتأمل.

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية الخامسة والأربعون: [ص: ٣٦].

^{٣٥٨} الغيبة للنعماني: ١٠٥.
^{٣٥٩} تاريخ مدينة دمشق: ١٨٣/٣٩.
^{٣٦٠} المعجم الأوسط للطبراني: ٣١٩/٨.

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كمال الدين ، حمزة العلوي في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ، عن أحمد بن محمد بن سعيد ، عن القاسم بن محمد بن حماد ، عن غياث بن إبراهيم ، عن الحسين بن زيد بن علي ، عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عليهم السلام ، قال : قال رسول الله (ص)...الخبر.

الحكم : ضعيف .

السبب : حمزة العلوي ، هو حمزة بن محمد العلوي القزويني مجهول لم يوثق ، وقد ضعف الخوئي طريقاً لأجله ، قال : ((والطريق ضعيف ، فإن حمزة بن محمد لم يوثق))^{٣١١} ، وقد أكثر عنه الشيخ الصدوق ورضى عنه ، وقد مرّ معك في الرواية الرابعة والعشرين في الباب الأول من الفصل الأول أنّ الترضية لا تدلّ على الوثاقة ، فراجع ذلك المهتم ، وهو القزويني كما أثبت ذلك الخوئي عند الترجمة له ، والقاسم بن محمد بن حماد مجهول لم يذكره ، واختلفت فيه العامة . وغياث بن إبراهيم اضطرب في تمييزه الإمامية باحتالات ذكرها الخوئي في ترجمته^{٣١٢} ، أحدهما ثقة والآخر بترّي فاسد العقيدة لم يوثق ، فلا يصحّ الاعتماد على الرواية .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة والأربعون : [ص: ٣٧].

مصدر الرواية : إمامي :

السند : غيبة الشيخ ، أحمد بن عبدون ، عن محمد بن علي الكاتب ، عن محمد بن إبراهيم ، عن محمد بن عثمان بن علان ، عن عبدالله بن جعفر الرقي ، عن عميس بن يونس ، عن مجالد بن سعيد ، عن الشعبي ، عن مسروق قال : كنّا عند **ابن مسعود**...الخبر.

تعليق : تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأول .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة والأربعون : [ص: ٣٧].

^{٣١١} معجم رجال الحديث: ٣٨/١٠.

^{٣١٢} معجم رجال الحديث: ٢٥١/١٤.

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كمال الدين ، محمد بن الحسن ، عن محمد بن يحيى بن العطار ، عن سهل بن زياد ، وأحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن العباس بن جريش الرازي ، عن أبي جعفر الثاني ، عن أبيه ، عن آبائه ، أن **أمير المؤمنين** قال : سمعت رسول الله (ص)...الخبر.

الحكم : ضعيف .

السبب : محمد بن الحسن ، هو محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد وقد وثّقه ، وسهل بن زياد الآدمي ضعيف ، قال النجاشي : ((كأن ضعيفاً في الحديث، غير مُعتمد فيه ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب ، وأخرجَه من قُم إلى الرِّي وكان يسكنها))^{٣٦٣} ، والعجيب رواية علي بن إبراهيم القمي عنه في تفسيره في معرض دعوى أنه لا يروي إلا عن الثقات ، والذي يجب أن يلتفت إليه الباحث أن أحاديث ودين المعصومين الذين أمرنا بالتمسك بهم أصبحت عرضة خفض ورفع غير المعصومين من علماء الإمامية يوثقون ويضعفون ويختلفون توثيقاً وتضعيفاً وفي هذا فتأمل ، وعد على حديث الثقلين بالنظر مراراً وتكراراً ، نعم! وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري وقد وثّقه ، والحسن بن العباس هو بن حريش أو الحريش لا ابن جريش ، وهو ضعيف وضاع ، قال عنه النجاشي : ((ضعيفٌ جداً ، له كتابٌ إنّا أنزلناه في ليلة القدر، وهو كتاب ردي الحديث))^{٣٦٤} ، وقال ابن الغضائري عن كتاب الحسن هذا : ((فاسد الألفاظ ، تشهد تحالته على أنه موضوع ، وهذا الرجل لا يلتفت إليه ولا يكتب حديثه))^{٣٦٥} ، أيضاً العجيب رواية علي بن إبراهيم القمي عن الحسن بن العباس هذا في تفسيره مع ما قد وقفت عليه ، وقال ابن المطهر الحلي عن الحسن بن العباس : ((ضعيفٌ جداً))^{٣٦٦} ، نعم! قلْتُ ومتن هذه الرواية عن الشيخ الصدوق هي من ذلك الكتاب في ليلة القدر المقدوح فيه وفي صاحبه ، ففيها سمعتُ رسول الله (ص) يقول لأصحابه : ((آمنوا بليلة القدر إنها تكون لعلّي بن أبي طالب وولده الأحد عشر من بعده)).

^{٣٦٣} رجال النجاشي: ١٨٥.

^{٣٦٤} رجال النجاشي: ٦٠.

^{٣٦٥} رجال ابن الغضائري: ٥١.

^{٣٦٦} خلاصة الأقوال: ٣٣٦.

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثامنة والأربعون : [ص: ٣٧] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كمال الدين ، الهمداني [مجهول] ، عن محمد بن معقل القرميسيني [مجهول] ، عن محمد بن عبد الله البصري [مجهول] ، عن إبراهيم بن بهر ، عن أبيه [مجهول] ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن آبائه ، عن علي عليهم السلام قال : قال رسول الله (ص)...الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : الهمداني ، هو أحمد بن محمد بن زياد وهو مجهول لم يوثق ، ومحمد بن معقل مجهول لم يوثق ، ومحمد بن عبد الله البصري مجهول لم يذكره ، وإبراهيم بن بهر هو إبراهيم بن مهزم كما في نسخة (كمال الدين) ، ومهزم الأسدي مجهول لم يوثق .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية التاسعة والأربعون : [ص: ٣٧] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كمال الدين ، محمد بن إبراهيم بن إسحاق [مجهول] ، عن محمد بن همام ، عن أبي علي عبد الله بن جعفر ، عن الحسن بن موسى الخشاب ، عن أبي المثنى النخعي ، عن زيد بن علي بن الحسين بن علي ، عن أبيه **علي بن الحسين** عليهم السلام قال : قال رسول الله (ص)...الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني مجهول لم يوثق ، قال الخوئي يتكلم عن رواية رواها الشيخ الصدوق عن الإمام الأعظم زيد بن علي (ع) : ((ولكن هذا القول لا يتم لأن الرواية مضافاً إلى أنها مخالفة لجميع ما تقدم غير تامة في نفسها ، فإن محمد بن إبراهيم بن إسحاق لم يوثق))^{٣٦٧} ، نعم! وهذا القول الذي يقصده السيد الخوئي ، هو ما رواه الصدوق من قول الإمام زيد بن علي ، فروى الصدوق

^{٣٦٧} معجم رجال الحديث: ١٠٤/٤ .

عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق بإسناده ، عَنْ عمرو بن خالد ، قال : قال زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام : ((في كُلِّ زَمَانٍ رَجُلٌ مِّنْ أَهْلِ الْبَيْتِ يَحْتَجُّ اللَّهَ بِهِ عَلَى خَلْقِهِ ، وَحُجَّةُ زَمَانِنَا ابْنُ أَخِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، لَا يَضِلُّ مَنْ تَبِعَهُ ، وَلَا يَهْتَدِي مَنْ خَالَفَهُ)) ، ذكرها الخُوئي ثمَّ ضعَّفها بمحمد بن إبراهيم بن إسحاق هذا ، وبرجُلٍ آخَرٍ مَّجْهُول ، وفي هذا فائدة لَمَنْ يَتَمَسَّكُ بهذا القول عن الإمام زيد بن علي (ع) في ابن أخيه الصَّادق (ع) ، فتأمل ، نعم! وقال السيّد الخُوئي في ترجمة محمد بن إبراهيم بن إسحاق هذا بعد أن ساق رواية : ((أقول : في هذه الرواية دلالة واضحة على تشييع محمد بن إبراهيم ، وحسن عقيدته ، وأما وثاقته فهي لم تثبت ، وليس في ترضي الصدوق (قده) عليه دلالة على الحسن ، فضلاً عَنِ الْوَثَاقَةِ))^{٣٦٨} ، نعم! وعبدالله بن جعفر هو عبدالله بن جعفر بن الحسن الحميري القمي وكنيته أبو العباس مُشتهرٌ بذلك لا أبا علي ، وقد وثَّقوه ، وأبو المثنى النخعي لم أهتمد إليه .

– الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الخمسون : [ص: ٣٨] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : غيبة الشيخ ، جماعة ، عن أبي المفضل الشيباني ، عن محمد بن عبدالله الحميري ، عن أبيه محمد بن يحيى عن عمرو بن ثابت عن أبي الجارود عن أبي جعفر قال : قال رسول الله (ص)...الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : أبو المفضل محمد بن عبدالله الشيباني ضعيفٌ وقد مرَّ معك تفصيلُ حاله في الرواية الثالثة والثلاثين في الباب الأول من الفصل الأول ، وتَمَّ السند من كتاب الغيبة للطوسي ، ((عن محمد بن عبد الله بن جعفر ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين ، عن أبي سعيد العصفري ، عن عمرو بن ثابت ، عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام)) ، نعم! وقد اشتكل عليَّ هذا الاختلاف في السند بين ما ساقه الشيخ لطف الله الصافي ، وبين ما هو في نسخة الغيبة للطوسي الطبعة الأولى لمؤسسة المعارف الإسلامية ، ثمَّ وجدتُ فيها سقطاً يظهرُ تَمَمُهُ الْمُحَقِّقَانِ لِلْكِتَابِ مِنْ كِتَابِ أَصُولِ الْكَافِي ، فَعُدَّتْ

^{٣٦٨} معجم رجال الحديث: ٢٣١/١٥ .

لأصول الكافي فوجدته خلطاً في الإسناد بين نسخة الغيبة المشار إليها ، وبين ما جاء في مُنتخب الأثر للصافي ، والذي يظهر أنّ إسناد الكليني أتم ، حيث قال المحققان لنسخة الغيبة المذكورة في موضع رواية عبدالله بن جعفر الحميري عن محمد بن أحمد بن يحيى : ((هذا محل تأمل، إذ محمد بن يحيى يروي عن الحميري ومحمد بن أحمد بن يحيى، ولم نجد رواية الحميري عن محمد بن أحمد بن يحيى. وقد روى محمد بن أحمد بن يحيى عن الحميري في عدة موارد))^{٣٦٩} ، نعم! وإسناد الكليني هو : ((محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن أبي سعيد العصفوري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام)) ، نعم! وهذا الإسناد ضعفه المجلسي والبهودي ، نعم! ثم في الإسنادين أبو سعيد العصفري أو العصفوري ، وهذا قد اختلفوا في من يكون ، واحتملوا أنّ يكون عبّاد بن يعقوب الراوذجي أو عبّاد العصفري ، فالأول وثقوه ، والثاني أخبر الخوئي أنّ مُستند توثيقه هو رواية علي بن إبراهيم القمي في تفسيره عنه ، وهذا المُستند لا يصلح للتوثيق أو الاعتماد عليه كما قد مرّ معك من رواية القمي هذا عن الضعفاء ، وهذا الاحتمال بين الراوي الثقة والضعيف يجعل الخبر غير مُعتمد عليه ، قم قد انفرد به أبو سعيد العصفري هذا ، قال الكلباسي عن الاحتمالات للراوي وهو يتكلم عن رجل آخر احتملوا فيه ، قال : ((إنّ مجرد احتمال كون سلام هو الخراساني الثقة، لا يُوجب تصحيح الخبر، بل لابدّ من الثبوت، فتفريع الصحة على مجرد الاحتمال كما ترى))^{٣٧٠} ، نعم! فلزم التمييز بالثبوت دون الاحتمال. نعم! وكذلك الكلام على عمرو بن ثابت بن هُرْمَز فإنه مُستند توثيقه ليس إلاّ رواية علي بن إبراهيم القمي ، وفي هذا وجب أن يكون الباحث والناظر مُتأملاً بالدعوى جدّ خطيرة أن يكون جميع رجال تفسير القمي ثقات وهو كتاب قد حوى الغرائب والعجائب والتحريف للقرآن ولو كان المقام يسمح بتفصيل ذلك فصلناه ، ويكفي أن نُحيل الباحث إلى تصفّح ذلك الكتاب ، وقد حقّقنا شأنه في الفصل الأوّل وذكرنا أنّ هذا التفسير من أساسه لم يثبت ولم تصحّ نسبته إلى مؤلّفه ، فكيف نعتدّ تلك الأسماء في أسانيد ونوثق الرجال لأجل ورودها فيه ، بل قد قال علماء الإمامية بأنّه قد زيد وُخلط هذا التفسير بروايات وأقوال من خارجه ، فكيف يكون مجرد وجود الراوي واقعاً في أسانيد موجباً للتوثيق ، ولعلّ

^{٣٦٩} الغيبة للشيخ الطوسي: ١٣٨.
^{٣٧٠} سماء المقال في علم الرجال: ٣١٧/٢.

أعودُ وأُنقل قول الشيخ جعفر السَّبحاني في ذلك التفسير ، قال : ((ثم إنَّ الاعتماد على هذا التفسير بعد هذا الاختلاط مُشكل جدًّا، خصوصاً مع ما فيه من الشذوذ في المتن ، وقد ذهبَ بعض أهل التحقيق إلى أنَّ النسخة المطبوعة تختلف عما نُقل عن ذلك التفسير في بعض الكتب، وعند ذلك لا يبقى اعتدال على هذا التوثيق الضمني أيضاً، فلا يبقى الاعتماد لا على السند ولا على المتن))^{٣٧١} ، نعم! وفي هذا فتدبر ، واعلم أنَّ توثيقَ عبَّاد العُصفري أو عمرو بن ثابت أو غيرهما كما مرَّ معك في الروايات السابقة ، وكما سيأتي ، إنما هو استراوخ ودَعوى عريضة لا تثبت ، ولا يعتمد عليها إلاَّ مُقَصَّر ، أو مُغالطٌ لنفسه مُتَعَصِّب ، وهذا الحلل وأمثاله من جملة ما نَعتمدُ عليه في عدم اعتمادنا على ما تنفردُ الإمامية بتصحيحه إلى أهل البيت (ع).

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الحادية والخمسون : [ص: ٣٨] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : المناقب ، جابر الجعفي عن الباقر في خبر طويل...الخبر.

الحكم : ضعیف ، رواية بلا سند .

تعليق : رواية مُرسلة بلا سند ، وكذلك وجدتها في بحار الأنوار بلا إسناد ، فلا يُعتمد عليها ، وهي ضعيفة على مباني الإمامية لأجل ذلك الإرسال .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثانية والخمسون : [ص: ٣٨] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : المناقب ، في حديث أبي جعفر قال : قال رسول الله (ص)...الخبر.

الحكم : ضعیف .

^{٣٧١} كليات في علم الرجال: ٣١٧.

تعليق : رواية مُرسلة بلا سند ، وكذلك وجدتها في بحار الأنوار بلا إسناد ، فلا يُعتمد عليها ، وهي ضعيفة على مباني الإمامية لأجل ذلك الإرسال .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثالثة والخمسون : [ص: ٣٨] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : الخصال ، أحمد بن الحسن القطان [مجهول] ، عن محمد بن قارن [مجهول] ، عن علي بن الحسن الهنجاني [مجهول] ، عن سدير ، عن يحيى بن أبي يونس [مجهول] ، قال : حدثنا أبي نجران [مجهول] أن أبا الخلد حدثه وحلف له عليه ألا تهلك هذه الأمة... الخبر ، ورواه أيضاً في كشف الأستار عن المسدد وفي تاريخ الخلفاء عن المسدد في مسنده الكبير عن أبي الخلد.

الحكم : ضعيف .

السبب : هذه الرواية موقوفة على التابعي أبي الخلد والصحيح أبو الجلد ، وأحمد بن الحسن القطان مجهول لم يوثق ، ومحمد بن قارن مجهول لم يذكره ، وعلي بن الحسن الهنجاني أو الهسنجاني كم في نسخة (الخصال) مجهول لم يذكره ، وسدير بن حكيم الصيرفي هذا لم يوثق إلا من جهة رواية علي بن إبراهيم القمي عنه في تفسيره ، وقد تقدم عدم صحة الاعتماد على التوثيق لمجرد رواية القمي في تفسيره عن الرجل ، قال الخوئي : ((فتحصل مما مر أنه لا يمكن الاستدلال بشيء من الروايات على مدح سدير ولا على قدحه ، لكنه مع ذلك يُحكم بأنه ثقة من جهة شهادة علي بن إبراهيم في تفسيره بوثاقته))^{٣٧٢} ، ويحيى بن أبي يونس مجهول لم يذكره ، وابن نجران لعلة عبدالرحمن ابن أبي نجران فهذا وثقه إلا أنه في طبقة متأخرة عن أبي الجلد فعبدالرحمن يروي عن الإمام الرضا (ع) ، وأبو الجلد مات بعد المائة الأولى ، وإلا فالرواي أبوه أبو نجران فهذا عند الإمامية ممن يروي عن الصادق (ع) وهو مجهول لم يوثقه . نعم ! وهذه الرواية لا تُروى بهذا اللفظ الذي رواه الشيخ الصدوق في الخصال ، وهذا متنه : ((حدثنا أبي نجران أن أبا الخلد حدثه وحلف له عليه ألا تهلك هذه الأمة حتى يكون فيها اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالهدى

^{٣٧٢} معجم رجال الحديث: ٣٩/٩.

ودين الحق)) ، بل هنا زيادة بُرِّت ، فأتي بالرواية عن أبي الجلد من كتاب (تاريخ الخلفاء) الذي أشار إليه صاحب (مُنتخب الأثر) ، قال السيوطي : ((وقيل: إنَّ المراد وجود اثني عشر خليفة في جميع مُدَّة الإسلام إلى يوم القيامة يعملون بالحق ، وإن لم تتوال أيامهم ، ويُؤيد هذا ما أخرجه مُسدد في مُسنده الكبير عن أبي الجلد ، أنه قال: ((لا تهلك هذه الأمة حتى يكون منها اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالهدى ودين الحق منهم رجُلان من أهل بيت محمد صلى الله عليه وسلم))^{٣٧٣} ، فلم يؤت بتلك الزيادة ، وهنا تأمل لماذا؟! . وروى محمد بن عبدالله الأنصاري ، بإسناده ، حدَّثني أبو بسطام ، قال: كان أبو الجلد يحلف ولا يستثني أن لا يهلك هذه الأمة حتى يحكم فيها اثنا عشر خليفة ، منهم رجُلان من رهط النبي ، يحكمون بالهدى ودين الحق ، أحدهما ثلاثين ، والآخر أربعين))^{٣٧٤} . قلت: وأبو الجلد هو جيلان بن فروة الجوني مات بعد المائة الأولى ، فهذا القول من هذا التابعي في كون من جملة الاثني عشر رجُلان من رهط النبي (ص) مُعارضَةٌ كبيرةٌ على ما تعتقده الإمامية من الخبر ، فتأمل .

- الفصل الأول: الباب الأول : الرواية الرابعة والخمسون : [ص: ٣٩] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كمال الدين ، عبدالله بن محمد الصايغ ، عن أبي عبدالله محمد بن سعيد ، عن الحسين بن علي بن زياد ، عن إسماعيل الطَّبَّاق ، عن أبي أسامة ، عن سفيان ، عن برد ، عن مكحول أنَّه قيل له: إنَّ النبي (ص)...الخبر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : عبدالله بن محمد الصَّائغ مجهولٌ لم يُوثَّق وقد مرَّ معك تفصيلُ حاله في الرواية الثالثة والأربعين في الباب الأول من الفصل الأول ، وأبو عبدالله محمد بن سعيد لم أهد إليه إلا أن يكون هو الحسين بن محمد بن سعيد الخُزاعي وهذا مجهولٌ لم يُذكر كما مرَّ معك في الرواية الخامسة والعشرين من الباب الأول ، ويقويه ما ذكره الخوئي في ترجمة الحسن بن علي بن زياد الوشاء أنَّه يروي عنه الحسين بن سعيد ولم يذكر

^{٣٧٣} تاريخ الخلفاء: ١٦ .
^{٣٧٤} حديث محمد بن عبدالله الأنصاري: ٧١ .

محمد بن سعيد ، نعم! وإسماعيل الطَّبَّاق أو الطَّيَّان مجهولٌ لم يذكرْوه ، وأبو أسامة لم أهدِ إليه إلا أن يكون هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي وهو مجهولٌ لم يوثِّقْوه ، ووثَّقه العامة ، وسفيان هو سفيان بن سعيد الثوري ، وبرد هو برد بن سنان الشامي مجهولٌ لم يذكرْوه ، واختلفَ فيه العامة ، ومكحول هو الشامي وهو تابعي ، مجهولٌ لم يذكرْه الإمامية ، ووثَّقه العامة ، والخبر مُرسل .

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية الخامسة والخمسون: [ص: ٣٩].

مصدر الرواية: إمامي :

السند: المناقب ، كتاب كشف الحيرة قال أمير المؤمنين (ع) ... الخبر .

الحكم: ضعيف .

السبب: أوردَ هذه الرواية صاحب (مُنتخب الأثر) ، بلا إسناد ، ووجدتُ إسنادَها عن أمير المؤمنين (ع) في كتاب (غاية المرام) للبحراني ، عن أبان بن أبي عيَّاش ، عن سليم بن قيس الهلالي ، أوردَها عن الحموي بهذا الإسناد ، ووجدتها أيضاً في كتاب سليم بن قيس ، نعم! وقد مرَّ معك في الفصل الأول ضعفُ أبان بن أبي عيَّاش هذا باتِّفاق الإمامية ، وعدم صحَّة نسبة هذا الكتاب إلى سليم بن قيس وأنَّه موضوعٌ عليه في أواخر القرن الثالث تقريباً ، قال ابن الغضائري: ((أبان بن أبي عيَّاش ، واسمُ أبي عيَّاش: فيروز. تابعيٌّ، روى عن أنس بن مالك. وروى عن علي بن الحسين (ع). ضعيفٌ، لا يُلتَفَتُ إليه. وينسبُ أصحابنا وضعَ كتاب سليم بن قيس إليه))^{٣٧٥} ، وقال الشيخ الطوسي في أبان هذا: ((تابعي، ضعيف))^{٣٧٦} ، وقال العلامة الحلي في أبان راوية كتاب السَّقيفة عن سليم: ((والأقوى عندي التوقُّف فيما يرويه لشهادة ابن الغضائري عليه بالضعف. وكذا قال شيخنا الطوسي رحمه الله في كتاب الرجال قال: إنَّه ضعيف))^{٣٧٧} ، نعم! فراجعُ المهتمَّ ما أوردناه بخصوص هذا الكتاب في الفصل الأول .

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية السادسة والخمسون: [ص: ٣٩].

^{٣٧٥} رجال ابن الغضائري: ٣٦.

^{٣٧٦} رجال الشيخ الطوسي: ١٢٦.

^{٣٧٧} خلاصة الأقوال: ٣٢٥.

مصدر الرواية : إمامي :

السند والمتن : غيبة النعماني ، ابن عقدة ، عن يحيى بن زكريا بن شيبان ، عن علي بن أبي يوسف ، عن ابن عمر ، عن أبان بن عثمان ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عن آبائه قال : قال رسول الله (ص) : ((من أهل بيتي اثنا عشر محدثاً. فقال له رجل يُقال له عبدالله بن زيد ، وكان أخا علي بن الحسين من الرضاعة: سبحان الله محدثاً ، كالمُنكر لذلك. قال : فأقبل عليه أبو جعفر فقال له: أما والله إن ابن أمتك كان كذلك ، يعني علي بن الحسين (ع)).

الحكم : موثق على شروطهم ، مُحتمل الإرسال .

السبب : والموثق هو دون الصحيح ، لأن الصحيح عندهم ، هو : ((مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ إِلَى الْمُعْصُومِ (ع) بِنَقْلِ الْإِمَامِيِّ الْعَدْلِ عَنْ مِثْلِهِ فِي جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ))^{٣٧٨} ، والموثق هو ((مَا دَخَلَ فِي طَرِيقِهِ مَنْ نَصَّ الْأَصْحَابَ عَلَى تَوْثِيقِهِ مَعَ فَسَادِ عَقِيدَتِهِ ، وَلَمْ يَشْتَمَلْ بِأَقْبِيهِ عَلَى ضَعْفٍ))^{٣٧٩} ، نعم ! وأحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة زَيْدِي لَيْسَ بِإِمَامِي اثْنِي عَشْرِي ، قال النجاشي : ((وَكَانَ كُوفِيًّا زَيْدِيًّا جَارُودِيًّا عَلَى ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ))^{٣٨٠} ، وهذا الرواية عنه غير ثابتة إلا من هذا الطريق الإمامي وهو غير عُمدة ولا مأمون ، والسند كما في الغيبة للنعماني : ((أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة الكوفي، قال : حدثنا يحيى بن زكريا ابن شيبان من كتابه سنة ثلاث وسبعين ومائتين، قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَيْفٍ بْنِ عُمَيْرَةَ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ (ع) عَنْ آبَائِهِ (ع) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ص) ...الخبر))، واتصال السند بحاجة إلى نظر ، فرواية يحيى بن زكريا بن شيبان عن علي بن سيف بن عميرة الذي هو من أصحاب الرضا بعيدة ، كما قال الخوئي في ترجمة يحيى : ((وَيَبْعُدُ رِوَايَتُهُ عَنْ أَصْحَابِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ))^{٣٨١} ، فتأمل ، ونعم ! وفي الخبر تأمل جهل عبدالله بن زيد بإمامة أخيه من الرضاعة وأنه محدث . نعم ! ثم كتاب الغيبة للنعماني أصلاً لم تصح روايته عن مؤلفه ، فراويه الوحيد هو أبو الحسين محمد بن علي البجلي أو الشجاعبي ، وهو مجهول لم يُوثق .

^{٣٧٨} الفوائد الرجالية: ١٩٢/٢ .

^{٣٧٩} الدراية: ٢٣ .

^{٣٨٠} رجال النجاشي: ٩٤ .

^{٣٨١} معجم رجال الحديث: ٥٢/٢١ .

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية السابعة والخمسون: [ص: ٣٩].

مصدر الرواية: إمامي :

السند: كمال الدين ، المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي السمرقندي ، عن جعفر بن محمد بن مسعود ، عن أبيه ، عن محمد بن نصر ، عن الحسن بن موسى الحشّاب ، عن الحكم بن بهلول الأنصاري ، عن إسماعيل بن همام ، عن عمران بن قرّة ، عن أبي محمد المدني ، عن ابن أذينة ، عن أبان بن أبي عيّاش ، قال حدّثنا سليم بن قيس الهلالي قال سمعت علياً (ع) ... الخبر .

الحكم: ضعیف .

السبب: المظفر بن جعفر بن المظفر مجهول لم يوثق ، ومحمد بن نصر أو نصير كما في بعض نسخ (كمال الدين) جاء في رجلين أحدهما ثقة والثاني التميمي ضعيف ، ويأتي (محمد بن نصير) في الأسانيد بلا تمييز هل هو التميمي أم غيره ، لذلك حكم السيّد الخوئي بالضعف لأجل الاشتراك ، فقال : ((قال الكشي: محمد بن مسعود قال : حدّثني محمد بن نصير ، قال : حدّثني محمد بن الحسن ، عن جعفر بن بشير ، عن علي بن ميمون الصائغ ، قال : دخلت عليه (يعني أبا عبدالله عليه السلام) فقلت : ((إني أدينُ الله بولايتك وبولاية آبائك وأجدادك فادعُ الله أن يُثبتني ، قال : رحمك الله ، رحمك الله)). أقول [الخوئي]: الرواية ضعيفة ، ولا أقل من جهة اشتراك محمد بن نصير بين الثقة وغيره ، بل الظاهر أنّه التميمي))^{٣٨٢} ، نعم! وتأمل أنّ الراوي عن محمد بن نصير هو محمد بن مسعود العياشي كما في رواية الشيخ الصدوق في (كمال الدين) في أصل الرواية محلّ النقاش هنا ، والحكم بن بهلول مجهول لم يوثق ، وعمران بن قرّة مجهول لم يذكره ، وأبو محمد المدني لم أعتد إليه ، وأبان بن أبي عياش ضعيف كما مرّ معك تفصيلاً ذلك في الرواية السادة والخسين في الباب الأول من الفصل الأول ، وهذه الرواية من كتاب سليم بن قيس ، وحال كتابه قد مرّ معك بتفصيل في الفصل الأول من هذا المصنّف .

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية الثامنة والخمسون: [ص: ٤٠].

^{٣٨٢} معجم رجال الحديث: ٢٢٣/١٣.

مصدر الرواية : إمامي :

السند : إعلام الوري - حماد بن سلمة ، عن أبي الطفيل قال: قال لي عبدالله بن عمر: يا أبا الطفيل... الخبر.

تعليق : هذه الرواية هي عن عبدالله بن عمرو بن العاص ، وهي كرواية الفرقة السنية ، تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأول .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية التاسعة والخمسون** : [ص: ٤١] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : غيبة النعماني ، محمد بن أحمد بن يعقوب (أحمد بن محمد بن يعقوب) ، عن أبي عبدالله الحسين بن محمد ، عن محمد بن أبي قيس ، عن جعفر الرّماني ، عن محمد بن أبي القاسم ، عن عبدالوهاب الثقفي ، عن جعفر بن محمد بن عليّ عليهم السلام في حديث عن رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضعیف .

السبب : أبو عبدالله الحسين بن محمد لم أهد إليه ، ومحمد بن أبي قيس مجهولٌ لم يذكره ، وجعفر بن محمد الرّماني مجهولٌ لم يوثّق ، ومحمد بن أبي القاسم إن كان هو ماجيلويه فالطبقة متقدمة وطبقته متأخرة ، فيُنظر في ذلك ، نعم! وعبدالوهاب بن عبد الحميد الثقفي مجهولٌ لم يوثّق .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الستون** : [ص: ٤١] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : غيبة النعماني ، عبدالسلام بن هاشم البزاز ، عن عبدالله بن أمية ، عن يزيد الرّقاشي ، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضعیف .

السبب : عبدالسلام بن هاشم البزاز أو البزار مجهول لم يذكره ، وعبدالله بن أمية ، هو ابن أبي أمية كما في نسخة (الغيبة للنعماني) ، وهو عبدالله بن عبدالرحمن بن عتيبة كما قال الحنوي وثقه ، ويزيد الرقاشي مجهول لم يذكره ، والسند فيه انقطاع ظاهر .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الحادية والستون : [ص: ٤١] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : إعلام الوري ، ومما ذكره الشيخ أبو عبدالله جعفر بن محمد بن أحمد بن الدورستي في كتابه في الرد على الزيدية ، أخبرني أبي ، قال أخبرني الشيخ أبو جعفر بن بابويه ، قال : حدثنا محمد بن علي ماجيلويه ، عن عمه ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن خلف بن حماد الأسدي ، عن الأعمش ، عن عباية بن ربيعي ، عن ابن عباس قال : سألت رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : محمد بن أحمد بن العباس بن الفاخر الدورستي مدحوه ولم يوثق ، ومحمد بن علي ماجيلويه الذي يرويه عنه الشيخ الصدوق مجهول لم يوثق ، وقال السيد الحنوي عن طريق فيه ابن ماجيلويه هذا : ((والطريق لا يعتمد عليه لأن محمد بن علي ماجيلويه لم يوثق))^{٣٨٣} ، وعمه هو محمد بن أبي القاسم وثقه ، وأحمد بن أبي عبدالله هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، مؤلف كتاب المحاسن وقد مر معك تفصيل حاله في الفصل الأول ، ونعيده وقول العلامة البهبودي فيه للمناسبة ، وأورده ابن داود الحلي في الضعفاء لطعن ابن الغضائري فيه ، وقوى ابن داود وثاقته ، وقال النجاشي : ((وكان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء واعتمد المراسيل)) ، وقال ابن الغضائري : ((طعن القميون عليه، وليس الطعن فيه، إنما الطعن في من يروي عنه؛ فإنه كان لا يبالى بمن يأخذ، على طريقة أهل الأخبار. وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعدّه عن قم، ثم أعاده إليها ، واعتذر إليه))^{٣٨٤} ، نعم! وأحمد البرقي هذا من المكثرين في الرواية في

^{٣٨٣} معجم رجال الحديث: ١١٦/٤ .

^{٣٨٤} رجال ابن الغضائري: ٤٠ .

مصنّفات الإماميّة حتّى بلغت السّتمائة كما يقول الخوئي^{٣٨٥} ، وهذا من المآخذ التي ننعاها على تلك الروايات في مصنّفات الإماميّة على كثرتها أنّها تأتي بهذا الطريق بلا تثبّت بل بحشو وطريقة إخبارية تجعل المجتهدين أبعد ما يكونون عن الطريقة المثلى في التّأصيل والتّقعيد والله المُستعان ، والدّه محمّد بن خالد بن عبد الرحمن البرقي وثقه البعض وتوقّف في توثيقه البعض^{٣٨٦} ، وحاله لا يبعد عن حال ابنه من كلام ابن الغضائري ، قال : ((حديثه يُعرّف ويُكرّر، يروي عن الضّعفاء كثيرًا ، ويعتمد المراسيل))^{٣٨٧} ، نعم! وخلف بن حماد بن نّاشر أو ياسر الأسدي وثقه النّجاشي ، وقال ابن الغضائري : ((كوفيّ ، أمره مُختلط ، يُعرّف حديثه تارةً ويُكرّر أخرى ، ويجوز أن يُجرّج شاهداً))^{٣٨٨} ، وسليمان بن مهران الأعمش فقد ذكرنا حاله عند الإماميّة وأنّ أقوى مُستندهم في توثيقه هو رواية علي بن إبراهيم القميّ في تفسيره عنه ، وقد تقدّم الكلام حول ذلك في الرواية الثّاني والأربعين في الباب الأوّل من الفصل الأوّل .

- الفصل الأوّل : الباب الأوّل : الرواية الثّانية والستون : [ص: ٤١] .

مصدر الرواية : إماميّ :

السّند : اعلام الورى ، الشيخ جعفر بن محمّد بن أحمد الدورستاني في الكتاب المذكور ، عن أبيه ، عن المفيد ، عن محمد بن عليّ ، عن حمزة بن محمّد العلوي ، عن أحمد بن يحيى الشّحام ، عن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي ، عن أبي بكر بن محمد بن أبي غياث الأعين ، عن سويد بن سعيد الأنباري ، عن محمّد بن عبد الرحمن بن شروين الصنعاني ، عن ابن مثنى ، عن أبيه ، عن عائشة ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السّبب : محمّد بن أحمد بن العباس بن الفاجر الدورستاني مدّحوه ولم يُوثّق وقد مرّ معك في الرواية الحادية والستين في الباب الأوّل من الفصل الأوّل ، والمفيد هو الشّيخ الإماميّ المعروف ، ومحمّد بن عليّ هو الشّيخ الصدوق ، وحمزة بن محمّد العلوي مجهول لم يُوثّق ، وقد مرّ معك في الرواية الخامسة والأربعين في

^{٣٨٥} معجم رجال الحديث: ٣١/٢.

^{٣٨٦} معجم رجال الحديث: ٧٣/١٧.

^{٣٨٧} رجال ابن الغضائري: ٩٣.

^{٣٨٨} رجال ابن الغضائري: ٥٧.

الباب الأول من الفصل الأول ، وأحمد بن يحيى الشَّحَام مجهولٌ لم يذكره ، وكذلك محمد بن إدريس الحنظليّ مجهولٌ لم يُوثَّق ، وهو أبو حاتم الرازي الحافظ وثقه العامة ، وفي تهذيب الكمال لم يرو عنه أحدٌ اسمه أحمد بن يحيى الشَّحَام ، ولم يرو عنه أحد اسمه أبو بكر بن محمد بن أبي غياث ، وأبو بكر هذا مجهولٌ لم يذكره ، ومحمد بن عبدالرحمن أو عبدالرحيم ابن شروين أو شروس الصنعاني مجهولٌ لم يذكره ، وابن مثنى وأبوه لم أهتم إليهما .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثالثة والستون : [ص: ٤٢] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كمال الدين ، أبي ، ومحمد بن الحسن ، عن سعد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن صالح ، عن الامام جعفر بن محمد في حديث ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : السند كما في نسخة (كمال الدين) : ((حدَّثنا أبي ، ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما قالا: حدَّثنا سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين الثقفي، عن صالح بن عقبة، عن جعفر بن محمد)) ، نعم! والد الشيخ الصدوق علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي وثقه ، ومحمد بن الحسن هو ابن أحمد بن الوليد ، وسعد بن عبدالله هو الأشعري صاحب كتاب (الفرق والمقالات) الذي تكلمنا عنه في الفصل الأول ، والحكم بن مسكين مجهولٌ لم يُوثَّق ، قال الخوئي يتكلم عن طريق : ((ذكر الصدوق طريقه إليه في المشيخة بعنوان أبي الربيع الشامي ، أيضا وهو : أبوه رضي الله عنه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن الحسن بن رباط ، عن أبي الربيع الشامي . والطريق ضعيف ، فإن الحكم بن مسكين لم يرد فيه توثيق))^{٣٨٩} ، وصالح بن عقبة بن قيس ضعيف ، قال ابن الغضائري : ((غَال ، كَذَّاب ، لَا يُلْتَمَذُ إِلَيْهِ))^{٣٩٠} ، إلا أن الخوئي رجَّح توثيق صالح بن عقبة هذا لأجل مُعارضته برواية علي بن إبراهيم القمي في تفسيره عنه ، وهذا

^{٣٨٩} معجم رجال الحديث: ٧٥/٨ .

^{٣٩٠} رجال ابن الغضائري: ٦٩ .

يعني توثيقه عند القمّي ، وقد مرّ معك في أكثر من موضع أنّ التعذّر بالتّوثيق لأجل رواية القمّي عن الرّجال ليست إلّا دعوى عريضة لا يصحّ أن يُستند عليها ، انظر الرّواية الخمسون في الباب الأوّل من الفصل الأوّل ، فلا معارض لتضعيف ابن الغضائري لصالح بن عقبة هذا .

- الفصل الأوّل : الباب الأوّل : الرّواية الرّابعة والستون : [ص: ٤٢] .

مصدر الرّواية : إمامي :

السند : كمال الدين ، أبي وابن الوليد معاً ، عن سعد ومحمّد العطاء وأحمد بن إدريس جميعاً ، عن البرقي وابن يزيد وابن هاشم جميعاً ، عن ابن فضال ، عن أيمن بن محرز الحضرمي ، عن محمّد بن سماعة ، عن إبراهيم بن يحيى المدني ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث طويل ... الخبر . أقول روى في البحار وكمال الدين مثل هذا الحديث في الدلالة على الأئمة الاثني عشر بطرق متعددة، ورواه الشيخ في كتاب الغيبة بإسناده عن أبي سعيد الخدري، ورواه في إعلام الوري عن الكليني بسنده عن أبي سعيد مع اختلاف يسير ، وعنه أيضاً بسنده عن أبي الطفيل .

الحكم : ضعيف .

السبب : أيمن بن محرز أو محرز الحضرمي مجهول لم يذكره ، وإبراهيم بن يحيى المدني هو ابن أبي يحيى المدني وهذا مجهول لم يوثق ، واختلفت فيه العامة . نعم ! وما أحال إليه الشيخ لطف الله الصّافي في (إعلام الوري) ، وعن الكليني ، عن أبي الطفيل ، فإنّها رواية ضعيفة ضعفتها المجلسي والبهودي ، ورواية أبي سعيد الخدري في كتاب (الغيبة) للشيخ الطّوسي أيضاً ضعيفة فهي عن ((محمّد بن الحسين، عن إبراهيم بن أبي يحيى المدني ، عن أبي هارون العبدي ، عن أبي سعيد الخدري))^{٣٩١} ، وإبراهيم بن أبي يحيى مجهول لم يوثق عند الإماميّة ، وأبو هارون العبدي إنّما وثّقه لأجل رواية علي بن إبراهيم القمّي عنه في تفسيره ، وهذا العذر غير مُبرّر ولا يُعتمد عليه كما تقدّم وفصلناه في الرّواية الخمسين في الباب الأوّل من الفصل

^{٣٩١} الغيبة للشيخ الطّوسي: ١٥٢ .

الأول ، فليراجع ذلك المهتم ، وكذلك رواية الكليني عن أبي سعيد الخدري هي بذات السند الذي أوردناه عن الشيخ الطوسي وضعفه المجلسي ، فتأمل .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الخامسة والستون : [ص: ٤٢] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، الحسين بن علي ، عن هارون بن موسى ، عن الحسين بن همدان ، عن عثمان بن سعيد ، عن أبي عبدالله محمد بن مهران ، عن محمد بن إسماعيل الحسني ، عن خالد بن المفلس ، عن نعيم بن جعفر ، عن أبي حمزة الثمالي ، عن أبي خالد الكابلي ، قال: دخلت على علي بن الحسين وهو جالس...الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : الحسين بن علي ، هو ابن الحسن الرّازي مجهولٌ لم يذكره ، الحسين بن همدان هو ابن حمدان الخصيبي أو الخصيبي أو الحضيبي ، قال النّجاشي : ((كأنّ فاسد المذهب))^{٣٩٢} ، وقال ابن الغضائري : ((كذاب فاسد المذهب ، صاحبُ مقالة ملعونة ، لا يُلتفت إليه))^{٣٩٣} ، ومحمد بن مهران مجهولٌ لم يوثّق ، وخالد بن المفلس مجهولٌ لم يذكره ، وكذلك نعيم بن جعفر مجهولٌ لم يذكره .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة والستون : [ص: ٤٣] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، علي بن الحسن ، عن محمد بن الحسين الكوفي ، قال أخبرنا علي بن إسحاق القاضي إجازة أرسلها مع محمد بن أحمد بن سليمان الكوفي سنة ثلاث عشر وثلاثمائة ، عن عبدالله عمر العلوي ، عن إبراهيم بن عبدالله العلا ، عن أبيه ، عن زيد بن علي بن الحسين قال: بينا أبي(ع) مع بعض أصحابه ...الخبر .

^{٣٩٢} رجال النجاشي: ١٥٢ .
^{٣٩٣} رجال ابن الغضائري: ٥٤ .

الحكم : ضعيف .

السبب : علي بن الحسن هو بن مندة مجهول لم يوثق كما مرّ معك في الرواية الرابعة والعشرين من الباب الأول ، ومحمد بن الحسين الكوفي مجهول لم يترجموا له ، وعلي بن إسحاق مجهول لم يوثق ، وعبدالله بن عمر العلوي خطأ هو عبدالله بن محمد بن عمر البلوي الراوي عن إبراهيم بن عبدالله العلا ، قال عنه ابن الغضائري : ((كذابٌ، وضاعٌ للحديث ، لا يُلتَقَى إلى حديثه، ولا يُعْبَأُ بِهِ))^{٣٩٤} ، وقد كان البلوي هذا يروي عن رجل اسمه عُمارة بن زيد الخيواني ، وهو رجل ليس تحته أحد ، اسمٌ بغير مسمّى ، فجاء في رجال ابن داود الحلّي أنّه : ((سُئِلَ: مَنْ عَمَارَةُ الَّذِي تَرَوِي عَنْهُ؟! فَقَالَ: رَجُلٌ مِنَ السَّمَاءِ نَزَلَ فَحَدَّثَنِي ثُمَّ عَرَجَ، قَالَ أَصْحَابُنَا: هُوَ اسْمٌ لَيْسَ تَحْتَهُ أَحَدٌ . أَقُولُ: وَعَمَارَةُ الْمَذْكُورُ هُوَ عَمَارَةُ بْنُ زَيْدِ أَبُو زَيْدِ الْخِيَوَانِي الْمَدَنِيِّ حَلِيفِ الْأَنْصَارِ))^{٣٩٥} ، وفي ترجمة عُمارة بن زيد هذا يقول النجاشي : ((عُمَارَةُ بْنُ زَيْدِ أَبُو زَيْدِ الْخِيَوَانِي الْهَمْدَانِي ، لَا يُعْرَفُ مِنْ أَمْرِهِ غَيْرَ هَذَا، ذَكَرَ الْحُسَيْنُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ: سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ الْبَلَوِيِّ مَنْ عَمَارَةُ بْنُ زَيْدٍ هَذَا الَّذِي حَدَّثَكَ؟! قَالَ: رَجُلٌ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ حَدَّثَنِي ثُمَّ عَرَجَ. وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ كُتُبٌ، مِنْهَا كِتَابُ الْمَغَازِي، كِتَابُ حُرُوبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كِتَابُ مَقْتَلِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ تُنْسَبُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ))^{٣٩٦} ، وإبراهيم بن عبيدالله بن العلاء المدني قال عنه ابن الغضائري : ((لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ الْبَلَوِيِّ ، وَيُنْسَبُ إِلَى أَبِيهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَلَاءِ عَمَارَةُ بْنُ زَيْدٍ ، وَمَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ إِلَّا الْفَاسِدُ الْمُتَهَافَتُ))^{٣٩٧} .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة والستون : [ص: ٤٣] .

مصدر الرواية : إمامي :

^{٣٩٤} رجال ابن الغضائري: ٨٠.

^{٣٩٥} رجال ابن داود: ٢٥٥.

^{٣٩٦} رجال النجاشي: ٣٠٣.

^{٣٩٧} رجال ابن الغضائري: ٣٨.

السند : كفاية الأثر ، محمد بن الحسن بن الحسين بن أيوب ، عن محمد بن الحسين البزوفري ، عن أحمد بن محمد الهمداني ، عن القاسم بن محمد بن حماد ، عن غياث بن إبراهيم ، عن إسماعيل بن أبي زياد ، عن يونس بن أرقم ، عن أبان بن أبي عياش ، عن سليمان القصري قال: سألت الحسن بن علي... الخبر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : محمد بن الحسن بن الحسين بن أيوب مجهولٌ لم يذكره ، ومحمد بن الحسين البزوفري ، هو أبو جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البزوفري مجهولٌ لم يوثق ، وأحمد بن محمد الهمداني لعلة ابن عقدة ، والقاسم بن محمد بن حماد مجهولٌ لم يُترجموا له ، وإسماعيل بن أبي زياد لم يُميز ، فإن كان السكوني فلم يعتمدوا روايته^{٣٩٨} ، وإن كان السلمي فوثقوه ، ويونس بن أرقم مجهولٌ لم يذكره ، وأبان بن أبي عياش ضَعِيف كما تقدّم ، وسليمان القصري مجهولٌ لم يذكره .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثامنة والستون : [ص: ٤٣] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، الحسين بن الحسن بن محمد بن سعيد ، عن علي بن عبدالله الخزاعي (الحدّيجي) ، عن الحسين بن جعفر ، عن الحسين بن الحسن الفزاري الأشقر ، عن محمد بن كثير أبي عبدالله بيّاع الهروي ، عن محمد بن أبي عبدالله الفزاري ، عن الحسين بن علي بن الحسين ، قال سأل رجل أبي... الخبر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : الحسين بن الحسن بن محمد بن سعيد مجهولٌ لم يذكره ، ولعله الحسين بن محمد الخزاعي وهذا مجهولٌ أيضاً لم يذكره وقد مرّ معك تفصيلُ حاله في الرواية الخامسة والعشرين في الباب الأول من الفصل الأول ، وعلي بن عبدالله هو ابن محمد بن عاصم الحدّيجي ضعيف ، قال عنه النجاشي : ((كان ضَعِيفاً فاسِدَ المذهب...، وله كتاب الصّفيّات والكوفيات يشتمل على أفعال أمير المؤمنين عليه السلام،

^{٣٩٨} بحث في فقه الرجال: ٢٠٥ .

قال لي بعض أصحابنا: إن هذا الكتاب كتابٌ ملعونٌ في تخليط عظيم))^{٣٩٩}، وقال ابن الغضائري: ((لا يلتفتُ إليه ولا يرتفع به))^{٤٠٠}، والحسين بن جعفر لم أهد إليه، والحسين بن الحسن الأشقر الفزاري مجهولٌ لم يُوثِّقوه، وهو عند العامة صدوق، ومحمد بن كثير مجهولٌ لم يُوثِّق، ومحمد بن أبي عبد الله الفزاري مجهولٌ لم يذكره، والحسين بن علي بن الحسين مدحوه ومن تأمل لم يجد له توثيقاً يُحتج به في مصنفاتهم، والله المستعان.

- الفصل الأول: الباب الأول: الرواية التاسعة والستون: [ص: ٤٣].

مصدر الرواية: إمامي:

السند: عيون أخبار الرضا والخصال، أبي، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن محمد بن الفضيل، عن الثمالي، عن أبي جعفر قال... الخبر.

الحكم: ضعيف.

السبب: محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين اضطربوا فيه كثيراً، ضعفه القميون، وضعفه الشيخ الطوسي وقال: ((لا أروي ما يختص برواياته))^{٤٠١}، ووثقه النجاشي في رجاله، ومحمد بن الفضيل ضعفه الشيخ الحوئي، قال: ((وطريق الصدوق إليه: أبوه - رضي الله عنه -، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي. والطريق صحيح، من غير جهة محمد بن الفضيل، وأما هو فإن كان المراد به الصيرفي الأزدي، فالطريق ضعيف، وإن كان المراد به محمد بن القاسم بن الفضيل، فالطريق صحيح، وبما أنهما في طبقة واحدة، فالطريق مُردّد بين الضعيف والصحيح))^{٤٠٢}، قلت: ومحمد بن الفضيل كما روى الشيخ الصدوق بهذا الإسناد في عيون أخبار الرضا مصدرُ رواية الشيخ الصافي هو الصيرفي^{٤٠٣}.

^{٣٩٩} رجال النجاشي: ٢٦٧.

^{٤٠٠} رجال ابن الغضائري: ٨٢.

^{٤٠١} معجم رجال الحديث: ١٨/١٢٠.

^{٤٠٢} معجم رجال الحديث: ٤/٢٩٩.

^{٤٠٣} عيون أخبار الرضا: ٥٩/٢.

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السبعون : [ص: ٤٤] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : عيون أخبار الرضا والخصال ، ماجيلويه ، عن الكليني ، عن أبي علي الأشعري ، عن الحسين بن عبيدالله ، عن الحشّاب ، عن علي بن سماعة ، عن علي بن الحسن بن رباط ، عن أبيه ، عن ابن أذينة ، عن زُرارة ، قال سمعت أبا جعفر يقول ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : محمد بن علي ماجيلويه مجهول لم يوثق وقد مرّ معك في الرواية الحادية والستين في الباب الأول من الفصل الأول ، والحسن بن رباط مجهول لم يوثق .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الحادية والسبعون : [ص: ٤٤] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند والمتن : كمال الدين ، محمد بن الحسن ، عن الصفّار ، عن طالب بن عبدالله بن الصلت ، عن عمّار بن عيسى ، عن سماعة ، قال: كنت أنا وأبو بصير ومحمد بن عمران مولى أبي جعفر في منزله بمكة فقال محمد بن عمران سمعت أبا عبدالله يقول: ((نحن اثنا عشر مهدياً . فقال له أبو بصير: تالله لقد سمعتُ ذلك من أبي عبدالله ، فحلف مرة أو مرتين أنّه سمع ذلك. فقال أبو بصير: تالله لقد سمعتُ من أبي جعفر (ع) بمثل هذا الحديث)).

الحكم : موثق حسب تتبع الرجال ، وضعيف على شروط الحديث الإمامية .

السبب : أنّه قد مرّ معك أنّ الصحيح عند الإمامية ، هو : ((مّا اتصل سنده الى المعصوم (ع) بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات))^{٤٠٤} ، والموثق هو ((مّا دخل في طريقه من نصّ الأصحاب على توثيقه

^{٤٠٤} الفوائد الرجالية: ١٩٢/٢ .

مَعَ فساد عَقِيدَتِهِ ، ولم يَشْتَمَلْ بِأَقْبِهِ عَلَى ضَعْفٍ))^{٤٠٥} ، فهذا الحَبَرُ مَرْوِيٌّ عَمَّنْ فَسَدَتْ عَقِيدَتُهُ وَقَدْ وَثَّقَهُمْ رَجَالُ الإِمَامِيَّةِ ، فهذا الحَبَرُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى اثْنَيْنِ مِنَ الْوَاقِفَةِ عَلَى إِمَامَةِ مُوسَى الْكَاطِمِ (ع) ، سَنَبْتُهُمْ ، وَلَمْ يَظْهَرْ لِي إِلَّا ضَعْفُهُ بَلْ وَضَعُهُ ، لِأَسْبَابٍ ثَلَاثَةٍ : **السَّبَبُ الْأَوَّلُ** : أَنَّ أَمَارَاتٍ وَضَعَ هَذَا الْحَبَرُ بِاخْتِلَاقِ الْأَسَانِيدِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الْمُعَاَصِرِينَ لَمَّا بَعْدَ الْغَيْبَةِ عَنْ رَجَالٍ لَمْ يُرَاعُوا فِي حَالِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا مِنْ رُؤُوسِ وَجُوهِ الْوَاقِفَةِ فِي أَزْمَانِهِمْ ، أَيْ وَقَفُوا عَلَى سَبْعَةِ أَئِمَّةٍ ، لَا اثْنِي عَشَرَ إِمَامًا . فَأَوَّلُهُمْ : عُمَثَانُ وَلَيْسَ عَمَّارٌ ، عُمَثَانُ بْنُ عَيْسَى الرَّؤَاسِي ، قَالَ الشَّيْخُ الطُّوسِي : ((وَاقِفِي))^{٤٠٦} ، وَقَالَ النَّجَاشِي : ((كَانَ شَيْخَ الْوَاقِفَةِ وَوَجْهَهَا))^{٤٠٧} ، وَقَالَ ابْنُ شَهْرٍ أَشُوبَ : ((وَاقِفِيٌّ لَهُ كِتَابُ الْمِيَاهِ))^{٤٠٨} ، نَعَمْ ! وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ تَابَ وَذَلِكَ لَمْ يَصَحَّ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ حَيْثُ أَنَّ هَذَا الرَّؤَاسِي رَوَى الْإِمَامِيَّةَ أَنَّهُ كَانَ وَكِيلًا لِلإِمَامِ الْكَاطِمِ (ع) وَاسْتَحْلَلَ أَمْوَالَهُ بَعْدَهُ سَرَقَهَا وَلَمْ يُسَلِّمْهَا لِلإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا (ع) . وَثَانِيَهُمْ : سَمَاعَةُ بْنُ مِهْرَانَ ، قَالَ الشَّيْخُ الطُّوسِي : ((وَاقِفِي))^{٤٠٩} ، وَفِي مَعْجَمِ رَجَالِ الْحَدِيثِ : ((فَقَدْ صَرَّحَ الصَّدُوقُ قُدْسَ سِرِّهِ بِأَنَّ سَمَاعَةَ وَاقِفِيٌّ))^{٤١٠} ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْحَلِّي : ((وَكَانَ وَاقِفِيًّا))^{٤١١} ، نَعَمْ ! ثُمَّ يَقِفُ هَؤُلَاءُ عَلَى السَّابِعِ مِنَ الْأَئِمَّةِ ، وَقَدْ يُقَالُ بِأَنَّ ذَلِكَ جُحُودٌ مِنْهُمْ ، وَالْجَاهِدُ قَدْ يَصْدُقُ فِي رِوَايَتِهِ وَعَلَيْهِ جُحُودُهُ ، فَيَكُونُ هَذَا الْجَاهِدُ غَيْرَ مُعْتَمَدٍ عَلَيْهِ عِنْدَ مَنْ اشْتَرَطَ عَدَالَةَ الرَّوَايَةِ وَالذِّيانَةَ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ ، فَتَأَمَّلْ ، وَبَيِّقْ وَجْهَ الْاسْتِنْكَارِ مِنَّا وَالِاسْتِغْرَابَ رِوَايَةِ الْوَاقِفِيِّ إِمَامَةَ الْإِثْنِي عَشَرَ رَغْمَ وَقُوفِهِ عَلَى السَّبْعَةِ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ عَامَّةِ الشَّيْعَةِ ، بَلْ مِنْ أَمْثَالِ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ الَّذِي عَدَّهُ بَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ مِنَ الْأَعْلَامِ الَّذِينَ يُؤَخِّذُ عَنْهُمْ الدِّينَ وَالْفُتْيَا ، نَعَمْ ! وَكَثِيرٌ مِنْ رِوَايَاتِ الْإِثْنِي عَشَرَ فِي مَصْنُفَاتِ الْإِمَامِيَّةِ تَجِدُ طَرَفَهَا لَا تَخْلُو مِنَ الْوَاقِفَةِ ، بَلْ وَمِنْ الزَّيْدِيَّةِ ، وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ ، وَهَذَا يَدْعُو لِلتَّأَمُّلِ ، وَلَا أَقُولُ لِلرَّدِّ رَأْسًا ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْحَبَرُ مِنْ رِوَايَاتِ أَوْلَئِكَ غَالِبًا يَكُونُ كَلِيًّا فِي مَدْلُولِهِ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ ، لَا يَدْعُ لِرَاوِيهِ مَجَالًا لِلارْتِيَابِ أَوْ عَدَمِ الْإِعْتِقَادِ بِهِ ، أَوْ يَكُونُ مَحَلَّ الْجُحُودِ ، أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ الرَّوَايَةُ يَنْقُلُ خَبْرًا عَنْ رِوَاةٍ لَا يَرَى تَوْثِيقَهُمْ ، وَأَيًّا كَانَ مَكَانَ أَوْلَئِكَ الرَّوَاةِ مِنْ هَذِهِ

^{٤٠٥} الدراية: ٢٣.

^{٤٠٦} رجال الشيخ الطوسي: ٣٤٠.

^{٤٠٧} رجال النجاشي: ٣٠٠.

^{٤٠٨} معالم العلماء: ١٢٣.

^{٤٠٩} رجال الشيخ الطوسي: ٣٣٧.

^{٤١٠} معجم رجال الحديث: ٩/٣١٣.

^{٤١١} خلاصة الأقوال: ٣٥٦.

الاحتمالات ، فإن الرواية تبقى محل نظر خصوصاً في كتب الإمامية كما تقدّم معك من حال ذلك الاختلاق لخبر الاثني عشر برجاله وأسانيده بعد عصر الغيبة ، فيكون الحال بناءً على هذا تركيب أسانيد من أولئك المختلفون في اعتقاداتهم عن أصل الإمامية ممن عاصر الأئمة قبل الغيبة كعثمان بن عيسى ، وسامعة بن مهران وغيرهم ، نعم! وإن كان على أصل من يعمل بعدالة الرواية دون عدالة الديانة ، فيلزم تضعيف هذا الخبر لمكان **السبب الثاني** : وهو عثمان بن عيسى الرّؤاسي هذا كان وكيلاً للإمام موسى الكاظم (ع) ، ثم سرق أمواله بعده واستحلّها ، ولم يُسلمها للإمام علي بن موسى الرضا ، وهذا من الفسق الصريح كما ترى الذي تسقط معه عدالة الرواية ، جاء في رجال الكشي : ((وكان عنده مالٌ كثيرٌ وسِتّ جوارٍ، فَبعث إليه أبو الحسن (ع) فيهنّ وفي المال، وكتب إليه: إنّ أبي قد مات وقد اقتسمنا ميراثه، وقد صحت الأخبار بموته، واحتجّ عليه. قال، فكتب إليه [أي عثمان ردّ على الرضا] : إنّ لم يكن أبوك مات فليس من ذلك شيء ، وإن كان قد مات على ما تحكي فلم يأمُرني بدفع شيء إليك، وقد اعتقت الجوّاري))^{١٢} ، وقال النجاشي عن عثمان بن عيسى هذا : ((وكان شيخ الواقفة ووجهها ، وأحد الوكلاء المستبدين ببال موسى بن جعفر))^{١٣} ، وقال الشيخ الطوسي : ((فروى الثقات أنّ أول من أظهر هذا الاعتقاد [يعني الوقف] علي بن أبي حمزة البطائني ، وزيد بن مروان القندي ، وعثمان بن عيسى الرواسي ، طمّعوا في الدنيا ومالوا إلى حطامها ، واستمالوا قوماً فبدلوا لهم شيئاً مما اختانوه من الأموال))^{١٤} ، نعم! والبعض يحكي توبته من الوقف ، وإرجاعه للأموال ، قال الحوئي : ((أقول : لا ينبغي الشك في أنّ عثمان بن عيسى كان منحرفاً عن الحقّ ومعارضاً للرّضا (ع) ، وغير معترفٍ بإمامته، وقد استحلّ أموال الإمام (ع) ولم يدفعها إليه! ، وأمّا توبته وردّه الأموال بعد ذلك فلم تثبت))^{١٥} ، وهنا تأمل كيف أنّ العدالة للرجل قد انتفت وفق من تحكيه الإمامية ، وما تنفيه من توبته، فلا عدالة رواية ، ولا عدالة ديانة ، فالخبر ضعيفٌ بعثمان بن عيسى هذا ، وقد وجدتُ توثيق كثيرٍ من رجال الإمامية لهذا الرجل جاء مجاملةً لكثرة رواياته التي سيسقط معها كثيرٌ من الحديث ، بل وألج تلك الرواية الكثيرة جُعِل من أهل الإجماع وهم طبقة عالية في المذهب الإمامي ، قال الحوئي بعد أن أورد كلامه القريب : ((ولكنّه مع ذلك كان ثقةً

^{١٢} رجال الكشي: ٨٦٠/٢.

^{١٣} رجال النجاشي: ٣٠٠.

^{١٤} معجم رجال الحديث: ١٣١/١٢.

^{١٥} معجم رجال الحديث: ١٣٢/١٢.

بِشَهَادَةِ الشَّيْخِ ، وَعَلِيَّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَابْنِ شَهْرِ آشوبِ الْمُؤَيَّدَةِ بِدَعْوَى بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الْإِجْمَاعِ ، طَبَقَتْهُ فِي الْحَدِيثِ وَقَعَ بِعُتْنَانِ عَثْمَانَ بْنِ عِيسَى فِي إِسْنَادٍ كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ تَبْلُغُ سَبْعُمِائَةٍ وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعِينَ مُورَدًا^{١٦})) ، نَعَمْ ! فَهَناكَ مُحَابَاةٌ بَيِّنَةٌ ، تَأْمَلُ كَلَامَ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدٍ بَاقِرِ السَّبْزَوَارِيِّ يَتَكَلَّمُ عَنْ رِوَايَةٍ فِيهَا عَثْمَانُ بْنُ عِيسَى هَذَا ، قَالَ : ((وَفِي طَرِيقِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَثْمَانُ بْنُ عِيسَى وَهُوَ وَاقِفِيٌّ غَيْرُ مَوْثُوقٍ بِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ قِيلَ أَنَّهُ مِمَّنْ أَجْمَعَتِ الْعَصَابَةُ عَلَى تَصْحِيحِ مَا يَصَحُّ عَنْهُ ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ فِي الْعُدَّةِ أَنَّ الْأَصْحَابَ يَعْمَلُونَ بِرِوَايَاتِهِ))^{١٧} ، فَتَأْمَلُ قَوْلَهُ أَنَّهُ غَيْرُ مَوْثُوقٍ بِهِ ، نَعَمْ ! هَذَا أَكْتَفِي . **وَالسَّبَبُ الثَّالِثُ** : أَنَّ رِوَايَةَ عَثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ مَحَلَّ نَظَرٍ ، وَالرَّاجِحُ عِنْدِي أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عِيسَى أَرْسَلَ عَنْ سَمَاعَةَ ، أَوْ أَنَّهُ حَدَّثَ مِنْ كِتَابٍ لِسَمَاعَةَ لَا أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ ، يَسَاعُدُ ذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ مُنْعَنٌ لَيْسَ بِصِغَةِ الْإِخْبَارِ أَوْ التَّحْدِيثِ الْمُبَاشَرِ ، وَالْخَبَرُ كُلُّهُ مُنْعَنٌ كَمَا تَرَى ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ جُمْلَةً مِنْ وَرَايَاتِ الْإِمَامِيَّةِ عَنْ أَصْحَابِ الصَّادِقِ (ع) إِنَّمَا كَانَتْ تَحْدِيثًا مِنْ كُتُبِهِمْ ، لَا سَمَاعًا ، وَقَدْ مَرَّ مَعَكَ ، نَعَمْ ! فَهُوَ مُحْتَمَلٌ عَدَمُ السَّمَاعِ وَالْإِرْسَالِ ، نَعَمْ ! خُصُوصًا وَأَنَّهُ قَدْ وَرَدَتْ الْحِكَايَةُ بِأَنَّ سَمَاعَةَ هَذَا مَاتَ سَنَةَ (١٤٥ هـ) ، أَيَّ قَبْلَ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) ، وَهَذَا فَيَرْفَعُ عَنْهُ الْوَقْفُ ، وَيَرْفَعُ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عِيسَى السَّمَاعَ مِنْهُ ، لِأَنَّ عَثْمَانَ هَذَا لَمْ يُدْرِكْ زَمَانَ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) ، كَمَا فِي مَعْجَمِ رِجَالِ الْحَدِيثِ^{١٨} ، نَعَمْ ! وَقَدْ رَدَّ وَلَمْ يُصَحَّحْ حِكَايَةُ مَوْتِ سَمَاعَةَ فِي زَمَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) الشَّيْخُ سَبْزَوَارِي^{١٩} ، لَمَّا أَثَرُ رِوَايَاتٍ عَنْهُ عَنِ الْإِمَامِ مُوسَى الْكَاطِمِ (ع) . نَعَمْ ! وَمِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ الثَّلَاثَةِ لَمْ يَظْهَرْ لِي إِلَّا ضَعْفُ الرِّوَايَةِ وَعَدَمُ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهَا .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرّواية الثانية والسبعون** : [ص: ٤٤] .

مصدر الرّواية : إمامي :

السند : غيبة النعماني ، الكليني ، عن عليّ بن محمّد ، عن سهل ، عن محمّد بن الحسن ، عن (بن) ميمون ، عن الأصمّ ، عن كرام قال : حلفت فيما بيني وبين نفسي أن لا أكل طعاماً بنهار أبداً حتى يقوم قائم آل محمّد فدخلت على أبي عبد الله ... الخبر .

^{١٦} معجم رجال الحديث: ١٣٢/١٢ .

^{١٧} ذخيرة المعاد: ٢٧/١ .

^{١٨} معجم رجال الحديث: ٣١٥/٩ .

^{١٩} الفائق في أصحاب ورواة الإمام الصادق: ٩٩/٢ .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : سهل هو ابن زياد الآدمي ضَعِيف ، وقد مرَّ معك في الرواية السابعة والأربعين في الباب الأوَّل من الفصل الأوَّل ، ومحمد بن الحسن ليس ابن ميمون بل ابن شَمون ، محمد بن الحسن بن شَمون ، ضَعِيف ، قال عنه النجاشي : ((وَاقِفٌ، ثُمَّ غَلَا، وَكَانَ ضَعِيفًا جِدًّا، فَاسِدَ الْمَذْهَبِ))^{٤٢٠} ، وقال ابن الغضائري : ((ضَعِيفٌ مُتَهَفِّتٌ ، لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ ، وَلَا إِلَى مُصَنَّفَاتِهِ ، وَسَائِرُ مَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ))^{٤٢١} ، والأصمُّ هو عبدالله بن عبد الرحمن المسمعي ، ضَعِيف ، قال النجاشي : ((ضَعِيفٌ غَالٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ))^{٤٢٢} ، وقال ابن المطهر الحلي : ((لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَلَهُ كِتَابٌ فِي الزِّيَارَاتِ يَدُلُّ عَلَى خُبثِ عَظِيمٍ ، وَمَذْهَبُ مُتَهَفِّتٍ ، وَكَانَ مِنْ كَذَابَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ))^{٤٢٣} ، وكرّام هو لقب لعبدالكريم بن عمرو الخثعمي ، قال عنه الشيخ الطوسي : ((وَاقِفِي خَبِيثٍ))^{٤٢٤} ، ووثقه آخرون .

- الفصل الأوَّل : الباب الأوَّل : الرواية الثالثة والسبعون : [ص: ٤٥] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كمال الدين ، أحمد بن محمد بن يحيى العطار ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن عمران الأشعري ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن الحسن ، عن أبي سعيد العصفري ، عن عمرو بن ثابت ، عن أبي حمزة قال : سمعت علي بن الحسين يقول ... الخبر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : أحمد بن محمد بن يحيى العطار مجهولٌ لو يوثق وقد مرَّ معك في الرواية الثالثة والأربعين في الباب الأوَّل من الفصل الأوَّل ، ومحمد بن أحمد بن يحيى هو ابن عمران الأشعري كما في نسخة كتاب (كمال الدين وتمام النعمة) ، وهذا وثقه ، قال عنه النجاشي : ((كَانَ ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ . إِلَّا أَنَّ أَصْحَابَنَا قَالُوا: كَانَ

^{٤٢٠} رجال النجاشي: ٣٣٥ .

^{٤٢١} رجال ابن الغضائري: ٩٦ .

^{٤٢٢} رجال النجاشي: ٢١٧ .

^{٤٢٣} خلاصة الأقوال: ٣٧٢ .

^{٤٢٤} رجال الشيخ الطوسي: ٣٣٩ .

يُرَوَّى عَنِ الضَّعَفَاءِ وَيَعْتَمِدُ الْمَرَاسِيلَ وَلَا يُبَالِي عَمَّنْ أَخَذَ^{٤٢٥} ، ومحمد بن الحسن هو الحضرمي وهذا مجهولٌ لم يذكره ، إلا أن يكون هو الحسن بن محمد الحضرمي فهذا وثقوه ، والتردد لا يجعل الرواية مُعْتَمَدَةً عليها ، وأبو سعيد العصفري لم يميزوه كما مرَّ معك في الرواية الخمسين في الباب الأول من الفصل الأول ، وكذلك كما مرَّ معك في حال ومستند توثيق عمرو بن ثابت بن هُرمز في ذات الرواية الخمسين السابقة ، فلا تُعيده .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الرابعة والسبعون : [ص: ٤٥] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كمال الدين ، محمد بن إبراهيم بن إسحاق ، عن أحمد بن محمد الهمداني ، عن أبي عبد الله العاصمي ، عن الحسن بن القاسم ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن وهب ، عن ذريح ، عن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله أنه قال ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : محمد بن إبراهيم بن إسحاق هو الطالقاني مجهولٌ لم يوثق كما مرَّ معك في الرواية التاسعة والأربعين في الباب الأول من الفصل الأول ، وأحمد بن محمد الهمداني لعله ابن عقدة ، والقطع لازمٌ لاعتماد الرواية ، والعاصمي هو أحمد بن محمد بن عاصم العاصمي وثقوه ، والحسن بن القاسم مجهولٌ لم يوثق ، وهب أو وهيب بن حفص النخاس مجهولٌ لم يوثقوه .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الخامسة والسبعون : [ص: ٤٥] .

مصدر الرواية : إمامي :

^{٤٢٥} رجال النجاشي: ٣٤٨.

السند : كمال الدين ، علي بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني ، عن أحمد بن محمد الهمداني ، عن أبي عبد الله العاصمي ، عن الحسين بن القاسم بن أيوب ، عن الحسن بن محمد بن محمد بن سماعه ، عن ثابت بن الصبَّاح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) قال ... الخبر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : علي بن إبراهيم هو محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني كما في نسخة (كمال الدين) ، وهو مجهول لم يوثق كما مرَّ معك في الرواية التاسعة والأربعين في الباب الأول ، وأحمد بن محمد الهمداني لعلة ابن عقدة ، والحسين بن القاسم بن محمد بن أيوب بن شَمُون ، قال ابن الغضائري : ((ضَعَّفُوهُ وَهُوَ عِنْدِي ثِقَّةٌ))^{٤٢٦} ، وثابت الصائغ هو ثابت بن شريح الصائغ الأنباري وثَقَّوه .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة والسبعون : [ص: ٤٥] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كمال الدين ، علي بن أحمد بن عبد الله البرقي ، عن أبيه ، (عن) محمد بن خالد ، عن محمد بن سنان وأبي الزراد جميعاً ، عن إبراهيم الكرخي ، قال: دخلت على أبي عبد الله (ع) وإني لجالسٌ عنده إذ دخل أبو الحسن موسى بن جعفر (ع) وهو غلام فقامت إليه فقبلته ، وجلست معه ، فقال أبو عبد الله ... الخبر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : علي بن أحمد بن عبد الله البرقي مجهول لم يوثق ، وقد ضَعَّفَ الحُثُوثُ طريقاً لأجله ، قال: ((وَطَرِيقُ الصَّدُوقِ إِلَيْهِ : عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ . وَالطَّرِيقُ ضَعِيفٌ بِعَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ))^{٤٢٧} ، ومحمد بن سنان ضعيف وقد مرَّ معك تفصيل حاله في الرواية التاسعة والثلاثين في الباب الأول من الفصل الأول ، وعبد الله بن علي الزراد مجهول لم يوثق ، وقد ضَعَّفَ الحُثُوثُ طريقاً لأجله ، قال : ((عن

^{٤٢٦} رجال ابن الغضائري: ١١٠ .
^{٤٢٧} معجم رجال الحديث: ٢٩٦/١٨ .

الحكم بن مسكين ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الزَّرَادِ ، عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ الْكُوفِيِّ ، وَالطَّرِيقُ ضَعِيفٌ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الزَّرَادِ))^{٤٢٨} ، وَإِبْرَاهِيمُ الْكَرْخِيُّ مَجْهُولٌ لَمْ يُوَثَّقَ .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة والسبعون : [ص: ٤٦] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : الطرائف ، قال : ((ومن كتاب تفسير القرآن للسديّ وهو من قدماء المفسرين عندهم ومن ثقاتهم قال : ((لَمَّا كَرِهَتْ سَارَّةُ مَكَانَ هَاجِرَ ، أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ (ع) فَقَالَ : انْطَلِقْ بِإِسْمَاعِيلَ وَأُمِّهِ حَتَّى تُنْزِلَهُ بَيْتِي التَّهَامِي ، يَعْنِي مَكَّةَ ، فَإِنِّي نَاشِرٌ ذُرِّيَّتَهُ عَدَدَ نُجُومِ السَّمَاءِ ، وَجَاعِلُهُمْ ثَقَلًا عَلَى مَنْ كَفَرَنِي وَجَاعِلُهُمْ نَبِيًّا عَظِيمًا ، وَجَاعِلُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ اثْنِي عَشَرَ عَظِيمًا)) ، وَنَقَلَهُ فِي كَشْفِ الْأَسْتَارِ ، وَذَكَرَ أَنَّ جَمَاعَةَ نَقَلَهُ عَنْ السَّيِّدِ ، وَقَالَ : وَقَرِيبَ مِنْهُ مَا فِي التَّوْرَةِ فِي السَّفَرِ الْأَوَّلِ بَعْدَ انْقِضَاءِ قِصَّةِ سَارَّةَ وَمَا خَاطَبَ اللَّهُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ فِي أَمْرِهَا ، وَوَلَدَهَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَقَدْ أَجَبْتَ دُعَاءَكَ فِي إِسْمَاعِيلَ وَقَدْ سَمِعْتَكَ فِيهَا بَارَكَتَهُ وَسَأَكْثَرُهُ جَدًّا جَدًّا وَسَيُولَدُ مِنْهُ اثْنِي عَشَرَ عَظِيمًا أَجْعَلُهُمْ أُمَّةً كَشَعْبِ عَظِيمٍ ، كَذَا فِي مَوْلاَفَاتٍ بَعْضُ الْقَدَمَاءِ وَفِي النُّسخَةِ الْمَوْجُودَةِ عِنْدَنَا وَيُولَدُ مِنْهُ اثْنِي عَشَرَ شَرِيفًا ، وَأَجْعَلُ مِنْهُ أُمَّةً عَظِيمَةً إلخ . انْتَهَى .

تعليق : هذا النقل من التّوراة ، وهذا القول للسّديّ ، ليس دليلًا على ما تُؤمّنُ به وتعتقده الإماميّة من خبر الاثني عشر ، لأنّ الزيدية قد تصرّفه إلى ما جاء في رواية الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ع) ، وإلى ما رواه أيضًا الشيخ الصدوق بما يدلّ على قول الزيدية ، من أنّ ذرية النّبي صلوات الله عليه وعلى آله سوف تنتشر من اثني عشر رجلاً أمةً إلى انقضاء التّكليف ، كما تكلمنا وفصلنا وأصلنا في المبحث الثالث من الفصل الثاني ، فليراجعه المهتمّ فإنّ هذا النقل الذي أورده صاحب (مُنتخب الأثر) سيكون أكثر وضوحاً للباحث والمهتمّ بمراجعة ذلك المبحث ، وهذا أيضاً قد تكلمنا عنه في خاتمة الفصل الأوّل ، ونعيده هنا لما اقتضى المقام حيث إنّ نصّ التّوراة في سفر التكوين : ((وَأَمَّا إِسْمَاعِيلُ فَقَدْ سَمِعْتُ لَكَ فِيهِ . هَا أَنَا أَبَارِكُهُ وَأُثْمِرُهُ وَأُكْثَرُهُ كَثِيرًا جَدًّا . **اثني عشر رئيساً يلد** ، وَأَجْعَلُهُ أُمَّةً كَبِيرَةً))^{٤٢٩} ، فهذا بيّنٌ من منطوق النصّ بيّنٌ

^{٤٢٨} معجم رجال الحديث: ٣٥٢/٢٠ .

^{٤٢٩} سفر التكوين: الإصحاح ٢٠/١٧ .

في النسبة ، إسماعيل سيلدُ الاثني عشر رئيساً ، وسيكونون أمةً وذريةً كبيرةً ، وهذا هو الواقع من كثرة ذرية إسماعيل (ع) ، نعم! ثم وجدنا سفر التكوين يُبين مَنْ هُم الرُّؤساء وَلَدُ إسماعيل ، فجاء فيه : ((وهذه أسماء بني إسماعيل بأسمائهم حسب مواليدهم: نَبَايُوتُ بَكْرُ إسماعيل، وَقِيدَارُ، وَأَدْبَيْلُ، وَمِيسَامُ * وَمِشْمَاعُ وَدُومَةُ وَمَسَا * وَحَدَارُ وَتَيْمًا وَيَطُورُ وَنَافِيشُ وَقَدَمَةُ * هَؤُلَاءِ هُمُ بَنُو إسماعيل، وهذه أسماءهم بِدِيَارِهِمْ وَحُصُونِهِمْ. **اثنا عشر رئيساً** حسب قبائلهم))^{٤٣٠} اهـ بحروفه ، وفي هذا فتأمل .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثامنة والسبعون : [ص: ٤٦] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : غيبة النعماني ، عبد الواحد بن عبدالله بن يونس الموصلي ، عن أحمد بن محمد بن رباح الزهري ، عن أحمد بن علي الحميري ، عن الحسين (الحسن) بن أيوب ، عن عبدالكريم بن عمر الخثعمي ، عن الفضل بن عمر ، قال : قلت لأبي عبدالله ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : أحمد بن محمد بن رباح أو ربّاح الزهري مجهولٌ لم يُوثّق ، وأحمد بن علي الحميري الحموي الصّدي مجهولٌ لم يُوثّق ، قال الخوئي عن طريق : ((وكيف كان ، فطريقه إليه ضعيف ، بأبي طالب الأنباري ، وبأحمد بن علي الحموي))^{٤٣١} ، والحسن بن أيوب بن أبي عقيلة مجهولٌ لم يُوثّق ، وعبدالكريم الخثعمي هو الملقّب كرام ، وقد مرّ معك قول الطوسي فيه أنّه واقفيّ خبيث في الرواية الثانية والسبعين في الفصل الأول من الباب الأول ، والمفضل بن عمر الجعفيّ ضعيف ، قال ابن المطهر الحلي : ((والمفضل أيضاً عندي ضعيف))^{٤٣٢} ، وقال ابن الغضائري : ((ضعيفٌ، مُتَهافتٌ، مُرْتَفَعُ القول، خَطَّايٌّ، وقد زِيدَ

^{٤٣٠} سفر التكوين: الإصحاح ١٢/٢٥-١٤-١٥-١٦ .

^{٤٣١} معجم رجال الحديث: ٢٧٧/٥ .

^{٤٣٢} خلاصة الأقوال: ٤٣٨ .

عليه شيءٌ كثيرٌ، وحمل الغلاة في حديثه حملاً عظيماً، ولا يجوز أن يُكتب حديثه^{٤٣٣}، ورووا في ذمّه أخباراً ، وقد اضطرب في هذا الرجل الإماميّة كثيراً وفي مدحه ، واجتهد الخوئي توثيقه في ترجمته .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية التاسعة والسبعون : [ص: ٤٧] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : غيبة النعماني ، عبد الواحد بن عبدالله بن محمد بن جعفر القرشي، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عمر بن أبان الكلبي، عن أبي سنان، عن أبي السائب (الصّامت) ، عن أبي عبدالله جعفر بن محمد قال ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : عبد الواحد بن عبدالله بن محمد بن جعفر القرشي مجهول لم يوثق ، وأبو سنان هو محمد بن سنان الزهري وهو ضعيف كما مرّ معك في الرواية التاسعة والثلاثين في الفصل الأول من الباب الأول ، وأبو الصّامت أو السائب إنّما وجه توثيقه هو رواية علي بن إبراهيم القمي عنه في تفسيره ، وقد مرّ معك أخي الباحث أنّ هذا غير مُعتمد ولا يمكن اعتبار التوثيق لأجله في الرواية الرابعة والأربعين في الفصل الأول من الباب الأول ، فليراجع المهتمّ ، نعم! وقد قيل أنّ الصحيح أبو السائب وهو الموجود في نسخة (الغيبة للنعماني) ، فيكون هو عطاء بن السائب كما رجّح ذلك مُحقق الكتاب وهذا مجهول غير موثق عند الإماميّة!.

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثمانون : [ص: ٤٧] .

مصدر الرواية : إمامي :

^{٤٣٣} رجال ابن الغضائري: ٨٧.

السند : غيبة الشيخ ، جماعة ، عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري ، عن ابن الخضيب الرازي ، عن بعض أصحابنا ، عن حنظلة بن زكريا التميمي ، عن أحمد بن يحيى الطوسي ، عن أبي بكر عبدالله بن أبي شيبه ، عن محمد بن فضيل ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس قال ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : رواية الشيخ الطوسي عن جماعة فهذا رواية عن مجاهيل ، وكذا رواية الرازي عن بعض أصحابهم فهو عن مجهول ، وهذا موجب للضعف ، وأحمد بن علي الخضيب الرازي ، قال عنه النجاشي : ((قال أصحابنا لم يكن بذاك))^{٤٣٤} ، وقال الطوسي : ((متهم بالغلو))^{٤٣٥} ، وقال : ((لم يكن بذاك الثقة في الحديث))^{٤٣٦} ، وقال ابن الغضائري : ((كان ضعيفاً))^{٤٣٧} ، وحنظلة بن زكريا بن حنظلة التميمي ، قال عنه النجاشي : ((لم يكن بذلك))^{٤٣٨} ، وأحمد بن يحيى الطوسي مجهول لم يذكره ، وعبدالله بن محمد بن أبي شيبه مجهول عند الإمامية لم يوثق ، وهو عند العامة ثقة حافظ ، وأبو صالح باذام أو باذان مولى أم هانئ مجهول لم يذكره ، وهو ضعف عند العامة .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الحادية والثمانون : [ص: ٤٧] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : غيبة الشيخ ، جماعة ، عن أبي المفضل الشيباني ، عن محمد بن عبدالله بن جعفر ، عن أبي الحسين ، وعن التلعكبري ، عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي ، عن سهل بن زياد الأدي ، عن الحسن بن عباس بن الحريش الرازي ، عن أبي جعفر الثاني ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

^{٤٣٤} رجال النجاشي: ٩٧ .

^{٤٣٥} رجال الشيخ الطوسي: ٤١٦ .

^{٤٣٦} معجم رجال الحديث: ١٦٣/٢ .

^{٤٣٧} معجم رجال الحديث: ١٦٣/٢ .

^{٤٣٨} رجال النجاشي: ١٤٧ .

السَّبَب : رواية الشَّيْخ الطَّوْسِي عن جَمَاعَة فهذا رواية عَن مجَاهِيل ، و أبو المفضَّل محمد بن عبد الله الشَّيبَانِي ضَعِيفٌ وقد مرَّ معك تفصيلُ حاله في الرواية الثالثة والثلاثين في الباب الأوَّل مِنَ الفصل الأوَّل ، وأبو الحسين الذي يروي عنه مُحَمَّد بن عبد الله بن جعفر الحَمِيرِي لمْ أَهْتَدِ إليه ، ومُحَمَّد بن جعفر بن مُحَمَّد بن عون الأَسَدِيّ وثَّقُوهُ ، قال النجاشي : ((وَكَانَ يَقُولُ بِالْجَبْرِ وَالتَّشْبِيهِ))^{٤٣٩} ، وسهل بن زياد الأَدَمِي ضَعِيفٌ وقد مرَّ معك تفصيلُ حاله في الرواية السَّابِعة والأربعين في الباب الأوَّل مِنَ الفصل الأوَّل ، والحسن بن عبَّاس ضَعِيفٌ وضَّاعٌ وقد مرَّ معك تفصيلُ حاله في الرواية السَّابِعة والأربعين في الباب الأوَّل مِنَ الفصل الأوَّل .

- الفصل الأوَّل : الباب الأوَّل : الرواية الثَّانِيَة والثَّمَانُون : [ص: ٤٧] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأوَّل : الباب الثَّانِي : الرواية الأَوَّلَى : [ص: ٥١] .

مصدر الرواية : إِمَامِي :

السَّنَد : كفاية الأثر ، مُحَمَّد بن عبد الله ، عن مُحَمَّد بن رِيَّاح الأشْجَعِي ، عن مُحَمَّد بن غالب ابن الحرث (الحارث) ، عن إِسْمَاعِيل بن عمر العَجَلِي ، عن عبد الكريم ، عن أبي الحسن ، عن أبي الحرث ، عن أبي ذر الغفاري ، قال سمعت رسول الله (ص) ... الخبر .

الحُكْم : ضَعِيف .

السَّبَب : أبو المفضَّل محمد بن عبد الله الشَّيبَانِي ضَعِيفٌ وقد مرَّ معك تفصيلُ حاله في الرواية الثَّالِثَة والثلاثين في الباب الأوَّل مِنَ الفصل الأوَّل ، ومحمد بن رِيَّاح أو رَبَّاح الأشْجَعِي مجهولٌ لمْ يَذْكُرْهُ ، ومُحَمَّد بن غالب مجهولٌ لمْ يَذْكُرْهُ ، وإِسْمَاعِيل بن عُمَر العَجَلِي أو البُجَلِي مجهولٌ لمْ يَذْكُرْهُ ، وعَبْد الكَرِيم ، وأبو الحسن لمْ أَهْتَدِ إليهما .

- الفصل الأوَّل : الباب الأوَّل : الرواية الثَّالِثَة والثَّمَانُون : [ص: ٤٧] .

^{٤٣٩} رجال النجاشي: ٣٧٣.

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثاني : الرواية الثانية : [ص: ٥١] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، أبو الفرج المعافا بن زكريّا البغدادي ، عن محمد بن همام ، عن محمد بن معافا ، عن محمد بن عامر ، عن عبد الله بن زاهر ، عن عبد القدّوس ، عن الأعمش ، عن حنش بن المعتمر ، عن أبي ذر الغفاري ، قال : دخلت على رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : محمد بن المعافا السلمي مجهول لم يذكره ، ومحمد بن عامر مجهول لم يذكره ، وعبد الله بن زاهر مجهول لم يذكره ، وعبد القدّوس لم أهد إليه ، وسليمان بن مهران الأعمش ليس للإمامية مستند على توثيقه يصمد وقد مرّ معك تفصيل حاله في الرواية الثانية والأربعين في الباب الأول من الفصل الأول ، وحنش بن المعتمر مجهول لم يوثق ، واضطرب فيه العامة ، ويُنظر في رواية عنه باتّصال .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الرابعة والثمانون : [ص: ٤٧] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثاني : الرواية الثالثة : [ص: ٥٢] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عياش الجوهري ، عن محمد بن أحمد الصفواني ، عن محمد بن الحسين ، عن عبد الله بن مسلمة (سلمة) ، عن محمد بن عبد الله الحمصي ، عن ابن حمّاد ، عن أنس ، وعن ابن سيرين ، عن أنس بن مالك قال : صلّى بنا رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : أحمد بن محمد بن عبيد الله الجوهري ، وهو المعروف بابن عياش ، ضعيف كما مرّ معك في الرواية التاسعة والعشرين من الباب الأول ، ومحمد بن أحمد الصفواني مجهول لم يوثق إلا ما كان من قول ابن

الغضائري أنّه لم يُنكر عليه شيئاً ، ومحمد بن الحسين لم أهدد إليه إلا أن يكون هو ابن أبي الخطاب فقد وثّقه ، وعبدالله بن سلمة أو سلمة مجهولٌ لم يذكره ، ومحمد بن عبدالله الحمصي مجهولٌ لم يذكره ، والإسنادُ هنا غير منضبط ولا صحيح ولا مُتّصل ، ولعلّه عن حمّاد ، عن أنس بن سيرين ، عن أنس بن مالك ، فإن كان كذلك ، فحمّاد هذا غير مميّز حيثُ يروي عن أنس بن سيرين ، حمّاد بن سلمة البصري ، وحمّاد بن زيد الجهضمي ، فإن كان الأوّل فلم يوثّق إلا أن يُقال أنّه حمّاد بن سلمة الذي روى عنه الشيخ القمّي في تفسيره ، وروايته ليست مُستنداً للتوثيق عند التحقيق ، كما تقدّم معك في الرواية الثانية والأربعين في الفصل الأوّل من الباب الأوّل ، نعم! وكذلك أنس بن سيرين مجهولٌ لم يوثّق ، ووثّقه العامة .

- **الفصل الأوّل : الباب الأوّل : الرواية الخامسة والثلاثون :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأوّل : الباب الثاني : الرواية الرابعة :** [ص: ٥٢] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، محمد بن رهبان بن محمد البصري ، عن الحسين بن عليّ البزوفري ، عن عبدالله بن مسلمة ، عن عقبة بن مكرم ، عن عبدالوهاب الثقفي ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يعقوب بن خالد ، عن أبي صالح السمان ، عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : محمد بن زهبان ، هو محمد بن وهبان الديلمي وثّقه النجاشي ، نهتُ تصحيحاً ، وعبدالله بن مسلمة مجهولٌ لم يذكره ، فإن كان هو ابن قعنب فقد وثّقه العامة ، وعقبة بن مكرم مجهولٌ لم يذكره ، ووثّقه العامة ، وطبقة هذا متأخرة عن طبقة ابن قعنب فليُتنبّه لذلك ، وعبدالوهاب بن عبد الحميد الثقفي مجهولٌ لم يوثّق ، ويحيى بن سعيد لم يظهر لي إلا أنّه الأنصاري فهو الذي يروي عنه عبدالوهاب الثقفي ، نعم! وهو مجهولٌ لم يوثّق عند الإمامية ، ووثّقه العامة ، ومحمد بن يعقوب بن خالد مجهولٌ لم يذكره ، وذكوان أبو صالح السمان مجهولٌ لم يوثّق ، ووثّقه العامة .

- **الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة والثمانون :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثاني : الرواية الخامسة :** [ص: ٥٢] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كشف اليقين ، عن مسند أحمد بن حنبل ، عن مسروق قال : كنا جلوساً في المسجد مع عبدالله بن مسعود...الخبر .

تعليق : كرواية الفرقة السنية ، تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأول .

- **الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة والثمانون :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثاني : الرواية السادسة :** [ص: ٥٢] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، الحسين بن علي ، عن هارون بن موسى ، عن محمد بن صدقة الرقي ، عن أبيه ، عن أبي عبدالرحمن عبدالله بن أحمد ، عن داود بن زاهر بن المسيب ، عن صالح بن أبي الأسود ، عن الحسن بن عبيدالله ، عن أبي الضحى ، عن زيد بن أرقم ، قال : خطبنا رسول الله (ص) ...الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : الحسين بن علي ، هو ابن الحسن الرازي مجهول لم يذكره ، ومحمد بن صدقة العنبري وليس الرقي لم يوثق ، وقال عنه الشيخ الطوسي : ((بصري غال))^{٤٤٠} ، ووالده مجهول لم يترجموا له ، وفي نسخة (كفاية الأثر) لم يذكره في السند ، وأبو عبدالرحمن عبدالله بن أحمد ليس بهذا الكنية إلا ابن محمد بن حنبل وهذا لم توثقه الإمامية وهو من العامة ، وداود بن زاهر مجهول لم يذكره ، وصالح بن أبي الأسود مجهول

^{٤٤٠} معجم رجال الحديث: ١٧/١٩٩ .

لم يوثق ، والحسن بن عبيد الله بن عروة التّخعي مجهولٌ لم يذكروه ، ووثّقه العامّة ، وأبو الضّحى مسلم بن صبيح مجهولٌ لم يذكروه ، ووثّقه العامّة .

- **الفصل الأوّل : الباب الأوّل : الرواية الثامنة والثمانون :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأوّل : الباب الثاني : الرواية السابعة :** [ص: ٥٣] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، محمّد بن عبد الله الشيباني ، عن صالح بن أحمد بن مقاتل ، عن زكريا ، عن سليمان بن جعفر الجعفري ، عن مسكين بن عبدالعزيز ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : أبو المفضل محمد بن عبد الله الشيباني ضعيفٌ وقد مرّ معك تفصيلُ حاله في الرواية الثالثة والثلاثين في الباب الأوّل من الفصل الأوّل ، وصالح بن أحمد بن مقاتل أو ابن أبي مقاتل ، مجهولٌ لم يذكروه ، وزكريّا لم أهتمد إليه ، ومسكين بن عبدالعزيز مجهولٌ لم يذكروه ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف مجهولٌ لم يترجموا له ، ووثّقه العامّة ، وبشكل عامّ فالإسناد يظهر فيه انقطاع .

- **الفصل الأوّل : الباب الأوّل : الرواية التاسعة والثمانون :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأوّل : الباب الثاني : الرواية الثامنة :** [ص: ٥٣] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، محمّد بن عبد الله ، عن محمّد بن جعفر بن محمّد الراوي الكوفي ، عن محمّد بن عبد الرحمن بن محمد ، عن أبي أحمد الطوسي التنطوي، وأحمد بن محمّد المقرئ ، عن محمّد بن يحيى ، عن

داود بن الحسن ، عن حزام بن يحيى الشامي ، عن عتبة بن تيهان السلمي ، عن مكحول ، عن وائلة بن الأسقع قال: قال رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : أبو الفضل محمد بن عبدالله الشَّيباني ضعيفٌ وقد مرَّ معك تفصيلُ حاله في الرواية الثالثة والثلاثين في الباب الأوَّل من الفصل الأوَّل ، ومحمد بن جعفر هذا لعلة الأسدي وهو ثقةٌ عندهم ، وإلاً فيلزمُ تمييزُه ، ومحمد بن عبدالرحمن بن محمد مجهولٌ لم يذكرْوه ، فإن كان هو العرزمي فلم يوثق ، وأبو أحمد الطوسي التنطوي مجهولٌ لم يذكرْوه ، وأحمد بن محمد المقرئ مجهولٌ لم يوثق ، ومحمد بن يحيى لم أهد إليه ، وداود بن الحسن أو الحسين مجهولٌ لم يذكرْوه ، إلا أن يكون ابن الحصين الأسدي فقد اضطرُّوا فيه ، وحزام بن يحيى الشامي مجهولٌ لم يذكرْوه ، وعتبة بن تيهان أو التيهان مجهولٌ لم يذكرْوه ، ومكحول الشامي مجهولٌ لم يوثق ، ووثقه العامة .

- **الفصل الأوَّل** : **الباب الأوَّل** : **الرواية التسعون** : [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأوَّل** : **الباب الثاني** : **الرواية التاسعة** : [ص: ٥٤] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، أبو الفضل الشيباني ، عن حيدر بن محمد بن النعيم السمرقندي ، عن محمد بن مسعود ، عن يوسف بن السخت (المنتخب) ، عن سفيان الثوري ، عن موسى بن عبيدة ، عن إياس بن سلمة بن الأكوع ، عن أبي أيوب الأنصاري قال: سمعت رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : أبو الفضل محمد بن عبدالله الشَّيباني ضعيفٌ وقد مرَّ معك تفصيلُ حاله في الرواية الثالثة والثلاثين في الباب الأوَّل من الفصل الأوَّل ، وحيدر بن محمد بن نعيم وصفوه بجلاله القدر ، قال الحوثي : ((قول الشيخ : إنه فاضل ، جليل القدر ، وقوله : عالم جليل ، وأما توثيقه فلم نعثَر عليه في مَنْ

تَقَدَّمَ عَلَى الْعَلَامَةِ ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ دَاوُدَ ، وَلَعَلَّهَا اسْتَفَادَا ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ جَلِيلِ الْقَدْرِ ، وَهِيَ غَيْرُ بَعِيدَةٍ)) ، وَيُوسُفُ بْنُ السَّخْتِ ضَعِيفٌ ، قَالَ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ : ((بَصْرِي ، ضَعِيفٌ ، مُرْتَفِعُ الْقَوْلِ ، اسْتَنْتَاهُ الْقَمِيَّونَ مِنْ نَوَادِرِ الْحِكْمَةِ))^{٤٤١} ، وَقَالَ الْخُثُؤِيُّ : ((فَالظَّاهِرُ أَنَّ الرَّجُلَ ضَعِيفٌ ، فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَى رَوَايَاتِهِ))^{٤٤٢} ، وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ مَجْهُولٌ لَمْ يُوَثَّقْ ، وَضَعْفُهُ الْعَامَّةُ وَهُوَ ابْنُ نَشِيطِ الرَّبَذِيِّ ، وَإِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنُ الْأَكْوَعِ مَجْهُولٌ لَمْ يَذْكُرْهُ ، وَهُوَ لَا يَرُوي عَنْ أَبِي أَيُّوبِ الْأَنْصَارِيِّ ، فَمَوْلَدُهُ إِيَّاسُ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ لِلْهِجْرَةِ ، وَمُوتَ أَبِي أَيُّوبَ سَنَةَ خَمْسِينَ أَوْ خَمْسَةَ وَخَمْسِينَ لِلْهِجْرَةِ ، فَلَا سَنَادَ غَيْرَ مُتَّصِلٍ كَمَا تَرَى.

- **الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الحادية والتسعون :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثاني : الرواية العاشرة :** [ص: ٥٤] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، مُحَمَّدُ بْنُ رَهْبَانَ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَصْرِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو الْجَعْفَانِيِّ ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَيْبَةَ الْقَاضِي الْبَصْرِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ (الْحُسَيْنِ) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ خَلْفِ الرَّاسِبِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ (مَعْرُوفٍ) بْنِ خَرْبُودَ ، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ ، عَنْ حَذِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ص) ... الْخَبَرُ .

الحكم : ضَعِيفٌ .

السبب : إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَيْبَةَ مَجْهُولٌ لَمْ يَذْكُرْهُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ مَجْهُولٌ لَمْ يُوَثَّقْ ، وَإِنْ كَانَ ابْنُ الْحُسَيْنِ فَلْيَزِمُ تَمْيِيزُهُ فَقَدْ وَرَدَ أَكْثَرُ مِنْ رَاوٍ بِهَذَا الْاسْمِ ، وَيَحْيَى بْنُ خَلْفِ الرَّاسِبِيِّ مَجْهُولٌ لَمْ يَذْكُرْهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَابِشِيُّ فَقَدْ وَثَّقُوهُ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ ، وَيَزِيدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَنْطَاطِيُّ مَجْهُولٌ لَمْ يُوَثَّقْ

يُوَثَّقُ ، وَضَعْفَتُهُ الْعَامَّةُ .

^{٤٤١} رجال ابن الغضائري: ١٠٤ .
^{٤٤٢} معجم رجال الحديث: ١٧٩/٢١ .

- **الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثانية والتسعون :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثاني : الرواية الحادية عشرة :** [ص: ٥٤] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، الحسين بن محمد بن سعيد ، عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي الأسدي ، عن محمد بن أبي بشر ، عن الحسين بن أبي الهيثم ، عن هشام بن خالد ، عن صدقة بن عبدالله ، عن هشام ، عن حذيفة بن أسيد قال: سمعت رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : الحسين بن محمد بن سعيد الخُزاعي مجهول لم يُذكر كما مرَّ معك في الرواية الخامسة والعشرين من الباب الأول ، ومحمد بن أبي بشر مجهول لم يوثق ، والحسين بن أبي الهيثم مجهول لم يوثق ، وهشام أو هاشم بن خالد مجهول لم يوثق ، وصدقة بن عبدالله مجهول لم يذكره ، وهشام لم أهد إليه ، ولا إلى راوٍ اسمه هشام يروي عن حذيفة بن أسيد .

- **الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثالثة والتسعون :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثاني : الرواية الثانية عشرة :** [ص: ٥٥] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، أبو عبدالله الحسن (الحسين) بن محمد بن سعيد ، عن الحسين بن عليّ البزوفري ، عن موسى (محمد) بن إسحاق الأنصاري ، عن عليّ بن الحسن (الحسين) ، عن عيسى بن يونس ، عن ثور يعني ابن يزيد ، عن خالد بن سعد ، عن واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السَّبَب : الحسين بن محمد بن سعيد الخُزاعي مجهول لم يُذكر كما مرَّ معك في الرواية الخامسة والعشرين من الباب الأوَّل ، وعلي بن الحسن لم أهُتدِ إليه ، وعيسى بن يونس السَّبيعي مجهولٌ لم يوثَّق ، وهو ثقةٌ عندَ العامَّة ، وثور أو ثوير بن يزيد الكلاعي مجهولٌ لم يوثَّق ، ووثقته العامَّة ، وخالد بن سعد هذا لم أهُتدِ إليه ، ولا أعلمُ فيما وقفتُ عليه أحداً يروي عن واثلة اسمه خالد بن سعد ، أو يروي عنه ثوير بن يزيد بهذا الاسم .

- الفصل الأوَّل : الباب الأوَّل : الرواية الرَّابعة والتَّسعون : [ص: ٤٧] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأوَّل : الباب الثاني : الرواية الثَّالثة عشرة : [ص: ٥٥] .

مصدر الرواية : إمامي :

السَّنَد : كفاية الأثر ، أحمد بن محمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن العطاردي (العطاردي) ، عن جده عبيد الله بن حسن ، عن أحمد بن عبد الجبار العصاردي (العطاردي) ، عن محمد بن عبد الله الرقاشي ، عن جعفر بن سليمان (سلمان) الضبيعي ، عن يزيد الرشك ويقال قيس فقير ، عن مطرف بن عبد الله ، عن عمران بن حصين قال: خطبنا رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضَعيف .

السَّبَب : أحمد بن محمد بن عبيد الله الجوهري ، وهو المعروف بابن عيَّاش ، ضَعيفٌ كما مرَّ معك في الرواية التاسعة والعشرين من الباب الأوَّل ، وجده عبيد الله بن حسن مجهولٌ لم يوثَّق ، قال الشيخ الطوسي كان وجهاً ببغداد^{٤٤٣} ، وأحمد بن عبد الجبار العطاردي مجهولٌ لم يذكره ، ومحمد بن عبد الله الرقاشي مجهولٌ لم يذكره ، ووثقته العامَّة ، ويزيد الرشك مجهولٌ لم يذكره ، ووثقته العامَّة ، وقيس فقير مجهولٌ لم يذكره ، والشكُّ بينَ يزيدٍ وقيسٍ يُضعفُ الروايةَ مع ما سبق ، والأظهر أنَّ الروايةَ عن يزيد عن مُطَرِّف ، ومُطَرِّف بن عبد الله بن الشَّخير مجهولٌ لم يذكره ، ووثقته العامَّة .

^{٤٤٣} الفهرست: ٧٩.

- **الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الخامسة والتسعون :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثاني : الرواية الرابعة عشرة :** [ص: ٥٥] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، محمد بن عبدالله بن المطَّلَب ، عن أبي أسيد أحمد بن محمد بن أسيد المدني ، عن عبدالعزيز بن إسحاق بن جعفر ، عن عبد الوهاب بن عيسى المروزي ، عن الحسين (الحسن) بن علي بن محمد البلوي ، عن عبدالله بن نجيح ، عن علي بن هاشم ، عن علي بن جزدر (خردر) ، عن الأصبغ بن نباتة ، قال: سمعت عمران بن حصين يقول: سمعت النبي (ص) ... الخبر . قال : ورواه عن علي بن محمد بن الحسن ، عن هارون بن موسى ، عن حيدر بن نعيم السمرقندي ، عن محمد بن زكريا الجوهري ، عن العباس بن بكار الضبي ، عن أبي بكر الهذلي ، عن أبي عبدالله الشامي ، عن عمران بن حصين .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : أبو المفضل محمد بن عبدالله الشيباني ضعيفٌ وقد مرَّ معك تفصيلُ حاله في الرواية الثالثة والثلاثين في الباب الأول من الفصل الأول ، وأحمد بن محمد بن أسيد ، أو محمد بن أحمد بن أسيد مجهولٌ لم يذكره ، وعبد العزيز بن إسحاق بن جعفر هو البقال الزيدي مجهولٌ لم يوثق ، وهذا الإسناد عنه رضوان الله عليه مُنكر ، وفي هذا المقام أعودُ أذكرُ أنني أتكلَّم وفق مباني الإمامية الرجالية لا وفق مباني الزيدية أو الفرقة السنية ، فليتنبه لذلك الباحث ، وإلا فَعبد العزيز بن إسحاق من ثقات محدثي الزيدية ، وعبد الوهاب بن عيسى المروزي مجهولٌ لم يذكره ، والحسين أو الحسن بن علي بن محمد البلوي مجهولٌ لم يذكره ، وعبدالله بن جعفر بن نجيح مجهولٌ لم يوثق ، وضعفته العامة ، وعلي بن هاشم لعلة ابن البريد وهذا مجهولٌ لم يوثق ، وإلا فلم أهتمد إليه ، وكذلك علي بن جزدر أو خردر لم أهتمد إليه ، إلا أن يكون هو علي بن الحزور الغنوي ، فهو الذي يروي عن أصبغ بن نباتة ، وهذا مجهولٌ مُهمَل ، قال الخوئي ، يتكلَّم عن رواية: ((وفي سند الرواية علي بن الحزور الغنوي ، وهو مُهمَل))^{٤٤٤} .

^{٤٤٤} معجم رجال الحديث: ٢٨٥/٧ .

نعم! وفي الإسناد الثاني: علي بن محمد بن الحسن مجهول لم يوثق، وحيدر بن نعيم السمرقندي مجهول لم يوثق كما مرّ معك في الرواية التسعين في الباب الأوّل من الفصل الأوّل، والعبّاس بن بكّار الضبيّ مجهول لم يوثق، ونسبته العامّة إلى الوضع والكذب، وأبو بكر الهذليّ مجهول لم يذكره، وهو سلمى بن عبدالله بن سلمى الهذلي، وقالوا عنه متروك الحديث، وأبو عبدالله الشّامي لم أهد إليه.

- الفصل الأوّل: الباب الأوّل: الرواية السادسة والتّسعون: [ص: ٤٧].

- وهي ذات الرواية في الفصل الأوّل: الباب الثاني: الرواية الخامسة عشرة: [ص: ٥٦].

مصدر الرواية: إمامي:

السند: كفاية الأثر، عليّ بن محمد، عن أبي بكر القاضي محمد بن عمر، عن محمد بن أحمد بن ثابت القيسي، عن محمد بن عبدالله، عن إسحاق بن أبي عمارة عن حبش (حبشي) بن معاذ، عن مسلم، عن حكيم بن جبير، عن أبيه، عن الشعبي، عن أبي جحيفة وهب السيرافي، عن حذيفة بن أسيد قال سمعت رسول الله (ص) ... الخبر.

الحكم: ضعيف.

السبب: علي بن محمد بن الحسن مجهول لم يوثق، ومحمد بن أحمد بن ثابت مجهول لم يوثق، قال عنه الخوئي وهو يتكلّم عن طريق كتاب: ((وقال الشيخ: سلمة بن محمد، له كتاب أخبرنا به جماعة عن التلعكبري، عن ابن همام، عن محمد بن أحمد بن ثابت، عن محمد بن بكر (بكير) بن جناح، عن سلمة بن محمد. وطريقه إليه ضعيف بمحمد بن أحمد بن ثابت فإنه مجهول))^{٤٤٠}، ومحمد بن عبدالله لم أهد إليه، وإسحاق بن أبي عميرة أو محمد بن إسحاق بن أبي عميرة مجهول لم يذكره، وحبش أو حبشي بن معاذ مجهول لم يذكره، ومسلم لم أهد إليه، وحكيم بن جبير بن مطعم مجهول لم يوثق، ووالده جبير بن مطعم صحابي، ثم في الإسناد المذكور رواية الصّحابي هذا عن الشعبي عامر بن شراحيل وهذا لا يصحّ، فالإسناد هنا غير صحيح الضبط، وأبو جحيفة وهب بن عبدالله السّوائي صحابي.

^{٤٤٠} معجم رجال الحديث: ٢٢٢/٩.

- **الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة والتسعون :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثاني : الرواية السادسة عشرة :** [ص: ٥٦] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، محمد بن علي بن الحسين ، عن محمد بن عمر الجعالي ، عن أبي عوانة وضاح بن عبدالله ، عن أبي ثلج ، عن القاسم بن موسى بن عبدالله المقرئ ، عن يحيى بن عبد الحميد ، عن عمرو بن ميمون ، عن أبي قتادة قال : سمعت رسول الله (ص) ... الخبر . ورواه أيضاً عن محمد بن عبدالله الشيباني ، عن أحمد بن عبدالله بن عمار الثقفي ، عن عامر بن علوان قال : حدثني جدي لأبي ، أو قال جدي لأمي ، عن نجي (يحيى) بن حبشي الكندي (الأسدي) ، عن أبي الجارود ، عن حبيب بن بشار ، عن حريز بن عثمان ، عن أبي قتادة ، وعن علي بن الحسين (الحسن) بن علي الداري ، عن أحمد بن محمد بن سعيد ، عن عبدالله بن جعفر العلوي ، عن علي بن زيد بن جذعان ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي قتادة ، وقال في كشف الأستار : أخرج شارح غاية الأحكام رواية أبي بلج عن عمر بن ميمون وحبيب بن يسار ، عن حريز بن عثمان وعلي بن زيد ، عن سعيد بن المسيب كلهم عن أبي قتادة قال : سمعت رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضعيف .

السبب : محمد بن علي بن الحسين هو الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) ، ومحمد بن عمر بن محمد الجعالي لا يروي وليس من طبقة الحافظ أبي عوانة الوضاح بن عبدالله الشكري ، بل فيه اختلاق بين هُنا ، فالجعالي وُلِدَ سنة (٢٨٤هـ) ، وتوفي سنة (٣٥٥هـ) ، والحافظ أبو عوانة الشكري وُلِدَ سنة نيف وتسعين للهجرة ، وتوفي سنة (١٧٦هـ) ، فمولد الجعالي بعده بمائة سنة تقريباً ، فليلتفت إلى هذا الباحث ، وإلا فسقط اثنين أو ثلاثة من الرواة من هذا الإسناد ، وإلا فغير ضابط هذا الإسناد ، وأبو ثلج مجهول لم يذكره ، إلا أن يكون أبو بلج الفزاري وهذا لم يظهر لي لاختلاف الطبقات بينه وبين من يروي عنه ، فإنه يروي عن القاسم بن موسى بن عبدالله المقرئ وهذا مجهول لم يذكره ، ويروي عن يحيى بن عبد الحميد

الحَمَّاني وهذا توفيَّ سنة (٢٢٨هـ) ، وهو مجهولٌ عند الإمامية لم يوثق كما تقدّم معنا في الرواية السادسة والثلاثين في الباب الأوّل من الفصل الأوّل ، وعمرو أو عمر بن ميمون مجهولٌ لم يوثق ، ووثقته العامة ، وهل يروي عمرو بن ميمون عن أبي قتادة ، يُنظر ذلك .

والإسناد الثاني : فيه أبو الفضل محمد بن عبدالله الشيباني وهو ضعيفٌ وقد مرّ معك تفصيلُ حاله في الرواية الثالثة والثلاثين في الباب الأوّل من الفصل الأوّل ، وعامر بن علوان مجهولٌ لم يذكره ، وجده لأبيه ، أو جده لأمّه مجهولان لم يذكرّا ، ويحيى بن حبشي مجهولٌ لم يذكره ، وحريز بن عثمان بينه وبين حبيب بن يسار أو بشار اختلافٌ في الطبقة ، وحريزٌ هذا مجهولٌ لم يذكره ، وهو الناصبي المعلوم حاله في أمير المؤمنين (ع) ، ثم هو لا يروي عن الصحابي أبي قتادة ، فإنّ أبا قتادة توفيَّ سنة (٥٤هـ) ، ومولّد حريز هذا سنة (٨٠هـ) ، ووفاته سنة (١٦٣هـ) ، فالإسناد غير متصل ، بل أمارات الوضع فيه ظاهرة عند مَنْ ملأت البصيرة قلبه .

والإسناد الثالث : فيه علي بن الحسين بن علي الدّاري وهو مجهولٌ لم يذكره ، وعبدالله بن جعفر العلوي مجهولٌ لم يذكره ، وعلي بن زيد بن جدعان مجهولٌ لم يوثقه ، واضطرب فيه العامة .

والإسناد الرابع : يدخل في الروايات السابقة بإسناده تامّاً .

- الفصل الأوّل : الباب الأوّل : الرواية الثامنة والتسعون : [ص: ٤٧] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأوّل : الباب الثاني : الرواية السابعة عشرة : [ص: ٥٧] .

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، محمد بن عبدالله الشيباني ، عن الحسين بن علي البزوفري ، عن يحيى بن يعلى بن عباد ، عن شعبة بن سعيد بن إبراهيم ، عن إبراهيم بن سعد بن مالك ، عن أبيه ، عن عليّ ، قال : قال رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضعیف .

السَّبَب : أبو الفضل محمد بن عبدالله الشَّيباني ضعيفٌ وقد مرَّ معك تفصيلُ حاله في الرواية الثالثة والثلاثين في الباب الأوَّل من الفصل الأوَّل ، يحيى بن يعلى بن عبَّاد مجهولٌ لم يذكره ، إلّا أن يكون هو يحيى بن عبَّاد أو عبادة المكي وهذا أيضاً مجهولٌ لم يوثق ، وشعبة بن سعيد مجهولٌ لم يذكره . نعم ! ثمَّ إنصافاً وجدتُ أنّ هذا السَّنَد قد يأتي عن يحيى بن عبَّاد الصُّبَعي وهو مجهولٌ عند الإمامية لم يذكره ، وهو عند العامة صدوق ، وهو يروي عن شُعبة بن الحجاج ، عن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف ، وهذا مجهولٌ عند الإمامية لم يوثق ، ووثقته العامة ، عن إبراهيم بن سعد بن مالك ، وهو إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص ، مجهولٌ عند الإمامية لم يذكره ، ووثقته العامة ، نعم ! ثمَّ هلَّ يحيى بن يعلى بن عبَّاد هو يحيى بن عبَّاد الصُّبَعي لا يُقطع بذلك ، ثمَّ هلَّ يحيى بن عبَّاد الصُّبَعي هو الذي يروي الحسين بن علي البزوفري ، أم أنّه يروي عنه بواسطة راوٍ في اسمه يعلى ، هذا أيضاً لا يُقطع به ، فلا يُحتجُّ بالخبر ، ثمَّ هو ضعيفٌ بأبي الفضل الشَّيباني إذ لا يُحفظ هذا الإسناد إلّا من روايته .

- الفصل الأوَّل : الباب الأوَّل : الرواية التاسعة والتسعون : [ص: ٤٧] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأوَّل : الباب الثاني : الرواية الثامنة عشرة : [ص: ٥٧] .

مصدر الرواية : إمامي :

السَّنَد : كفاية الأثر ، الحسين بن محمد بن سعيد ، عن محمد بن أحمد الصفواني ، عن مروان بن محمد السجاري ، عن أبي يحيى التمي (التميمي) ، عن يحيى البكاء ، عن علي (ع) ، قال: قال رسول الله (ص) ...الخبر .

الحكم : ضعيف .

السَّبَب : الحسين بن محمد بن سعيد الخُزاعي مجهولٌ لم يُذكر كما مرَّ معك في الرواية الخامسة والعشرين في الباب الأوَّل من الفصل الأوَّل ، ومحمد بن أحمد الصفواني مجهولٌ لم يوثق ، ومروان بن محمد السجاري أو السنجاري مجهولٌ لم يذكره ، وضعفته العامة ، وأبو يحيى التَّميمي لا يُقطع من يكون ، فاحتمال أن يكون هو زكريّا بن يحيى التَّميمي وهذا وثقوه من أصحاب الصادق (ع) ، واحتمال أن يكون زياد بن يحيى

التَّمِيمِي وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ الصَّادِق (ع) وَلَمْ يُوَثَّقْ ، وَاحْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِي مِنْ أَصْحَابِ الرِّضَا (ع) وَلَمْ يُوَثَّقْ ، وَاحْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُمْ ، فَلَا احتِجَاجَ بِالرَّوَايَةِ وَلَا تَصْحِيحَ ، ثُمَّ عِنْدَ الْعَامَّةِ فَإِنَّ السَّنَجَارِي لَا يَرَوِي إِلَّا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بْنُ مَالِكٍ ، فَلْيَتَنَبَّهُ لِدَلَالَةِ النَّظَرِ ، نَعَمْ ! وَيَحْيَى الْبَكَّاءُ هُوَ يَحْيَى بْنُ مُسْلِمٍ الْحَدَانِي وَهَذَا لَا يَرَوِي عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) ، فَالْإِسْنَادُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ ، تُوَفِّي سَنَةُ (١٣٠ هـ) ، وَضَعْفَتُهُ الْعَامَّةُ ، وَهُوَ مَجْهُولٌ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ لَمْ يَذْكُرُوهُ ، وَذَكَرُوا يَحْيَى بْنَ مُسْلِمٍ رَأَوْهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ (ع) ، وَلَمْ يُوَثَّقْ ، وَرَوَايَةُ الْقَمِّيِّ عَنْهُ فِي التَّفْسِيرِ لَيْسَتْ تَوْثِيقًا عِنْدَ التَّحْقِيقِ كَمَا تَقَدَّمَ مَعَكَ شَرْحُهُ فِي فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ وَالْأَرْبَعِينَ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ ، وَعَلَى أَيْ حَالٍ فَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ .

- **الفصل الأول : الباب الأول : الرواية المائة : [ص: ٤٧] .**

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثاني : الرواية التاسعة عشرة : [ص: ٥٧] .**

مصدر الرواية : إمامي :

السند : كفاية الأثر ، علي بن الحسن بن محمد بن محمد بن مندة ، عن أبي الحسين زيد بن جعفر بن محمد بن الحسين الخزّاز بالكوفة في سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ، عن العباس بن العباس الجوهري ببغداد في دار عمارة عن عفان بن مسلم ، عن حماد بن سلمة ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن شداد بن أوس ، قال : لما كان يوم الجمل ، قلت : لا أكون مع علي ولا أكون عليه ، وتوقفت على القتال إلى انتصاف النهار ، فلما كان قرب الليل ألقى الله في قلبي أن أقاتل مع علي ، فقاتلت معه حتى كان من أمره ما كان ، ثم إني أتيت المدينة فدخلت على أم سلمة ، قالت : من أين أقبلت؟! قلت : من البصرة . قالت : مع أي الفريقين كنت؟! قلت : يا أم المؤمنين إني توقفت عن القتال إلى انتصاف النهار فألقى الله في قلبي أن أقاتل مع علي . قالت : نعم ما عملت لقد سمعت رسول الله رسول الله (ص) ... الخبر .

الحكم : ضعیف .

السبب : علي بن الحسين بن مندة مجهول لم يوثق كما مرّ معك في الرواية الرابعة والعشرين في الباب الأول من الفصل الأول ، وزيد بن جعفر بن محمد الخزّاز مجهول لم يذكروه ، والعباس بن العباس الجوهري

مجهول لم يذكره ، وعفان بن مسلم مجهول لم يذكره ، ولعله الباهلي ، وثقته العامة ، وحماد بن سلمة مجهول لم يوثق ، إلا أن يقال أن رواية علي بن إبراهيم القمي عنه توثيق ، وهذا ليس بمستند للتوثيق عند التحقيق ، كما تقدم معك بيانه في الرواية الثانية والأربعين في الفصل الأول من الباب الأول ، وثقته العامة ، نعم ! والكلبي غير مميزها هل هو هشام بن محمد بن السائب الكلبي ، أم والده ، أم غيرهما ، فإن كان هشام أو والده ، فهما مجهولان لم يوثقا عند الإمامية ، ومتروكان عند العامة ، وأبو صالح باذام أو باذان مولى أم هانئ مجهول لم يذكره ، وهو ضعيف عند العامة ، وهل له رواية محفوظة عن شداد بن أوس يُنظر ذلك .

نعم ! ثم إنه بعد هذا التفصيل في المائة الرواية الأولى من كتاب (مُتَخَب الأثر) ، حول النص على الاثني عشر بالمنهج البحثي الذي وقفت عليه قريباً أخي الباحث ، فإنني قد كنتُ عزمْتُ على أن أستطرد على منواله في التفصيل حتى آتي على جميع الروايات التي أوردتها الشيخ الصافي في كتابه ، إلا إنه ظهر أن ذلك سيستغرق زمناً وقد ظهرت أحداثٌ وفِتْنٌ أذهبت الألباب ، وَمَنَعَتْ استقرار النفس ، بل حرمت العين الرقاد ، مما عمّ وطمّ المسلمين تشرذماً وتفرقاً ، وهرجاً ومرجاً ، وتدخل الكفار في بلادهم ، نعم ! وإلا فمسودة جميع الروايات بالتفصيل الرجالي بين يدي تامة كاملة ، فأفرغها إن شاء الله في هذا المبحث باختصار غير مُحَلٍّ إن شاء الله لما كنت قد خَشِيتُ لأجل هذه الظروف لو قد أتيت بالمنهج التفصيلي ألا أتمه لما قد يعوق من الظروف ، نعم ! والأصل أن الباحث قد وقف من مائة رواية على يجعله مطمئناً بأن كثرة الروايات من مصنفات الإمامية حول النص على الاثني عشر ، هي انفراداً أولاً ، ثم هي مبنية على مجاهيل ، ثم هي ضعيفة ، ثم هي ظاهرة الوضع والتلفيق والتسويد من قبل أصحابها .

- **الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الأولى بعد المائة :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثاني : الرواية العشرون :** [ص: ٥٨] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السَّبَب : في إسناده أبو المفضل محمد بن عبدالله الشَّيباني وهو ضعيف ، ومحمد بن عمران مجهول لم يترجموا له ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل :** **البَاب الأوَّل :** **الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ بَعْدَ الْمِائَةِ :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل :** **البَاب الثَّانِي :** **الرَّوَايَةُ الْحَادِيَّةُ وَالْعِشْرُونَ :** [ص: ٥٨] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إمامي ، من كِتَاب كَفَايَةِ الْأَثَر .

الحُكْم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده جعفر بن محمد بن مالك الفزاري وهو ضعيفٌ وضاع للأحاديث ، وفرات بن الأحنف كذابٌ صاحبُ غلوٍّ ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل :** **البَاب الأوَّل :** **الرَّوَايَةُ الثَّالِثَةُ بَعْدَ الْمِائَةِ :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل :** **البَاب الثَّانِي :** **الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ وَالْعِشْرُونَ :** [ص: ٥٨] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إمامي ، من كِتَاب كَفَايَةِ الْأَثَر .

الحُكْم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده أبو المفضل محمد بن عبدالله الشَّيباني وهو ضعيف ، وعبدالله بن الحسين النَّصَّيبي مجهولٌ لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل :** **البَاب الأوَّل :** **الرَّوَايَةُ الرَّابِعَةُ بَعْدَ الْمِائَةِ :** [ص: ٤٧] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل :** **البَاب الثَّانِي :** **الرَّوَايَةُ الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ :** [ص: ٥٨] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إمامي ، من كِتَاب الْخِصَال .

تعليق : كرواية الفرقة السنيّة ، تقدّم في الرواية الأولى من الباب الأوّل . نعم ! والرواية الرابعة والعشرون من كتاب المناقب لم يُورد الإسناد تامّاً ، وتماه من كفاية الأثر : ((حدثنا علي بن الحسن بن محمد ، قال حدثنا الشريف الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى القاضي ، قال حدثنا حريز بن عبد الحميد الضبي ، قال حدثنا الأعمش ، عن إبراهيم يزيد السّمان ، عن أبيه ، عن الحسين بن علي عليهما السلام)) ، وهذا الإسناد ضعيفٌ فإنّ علي بن الحسن بن محمد بن مندة مجهولٌ لم يوثّق ، والحسين بن علي بن عبد الله مجهولٌ لم يذكره ، وإبراهيم بن يزيد السّمان مجهولٌ لم يذكره ، وغيرهم .

- الفصل الأوّل : الباب الأوّل : الرواية الخامسة بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأوّل : الباب الثالث : الرواية الأولى : [ص: ٦١] .

مصدر الرواية : سنيّ من مصدر إماميّ ، ينابيع المودة من كتاب المناقب .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : وفي المناقب لم يُورد الإسناد تامّاً ، وتماه من كفاية الأثر : ((أخبرنا المعافا بن زكريا ، عن علي بن عتبة ، عن أبيه ، عن الحسين بن علوان ، عن أبي علي الخراساني ، عن معروف بن خربوذ ، عن أبي الطفيل ، عن علي عليه السلام)) ، وهذا الإسناد ضعيفٌ مرّ معك بتفصيله في الرواية السابعة والثلاثين في الباب الأوّل من الفصل الأوّل .

- الفصل الأوّل : الباب الأوّل : الرواية السادسة بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأوّل : الباب الثالث : الرواية الثانية : [ص: ٦١] .

مصدر الرواية : إماميّ ، بحار الأنوار من المقتضب لابن عيّاش .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : صاحب المُقتَضِب هُو ابن عِيَّاش الجوهريّ وهُو ضعيف ، ومُحمَّد بن غالب الضَّبِّي مجهولٌ لم يذكرْوه ، وهلال بن عقبة مجهولٌ لم يذكرْوه ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل :** **البَاب الأوَّل :** **الرَّوَايَةُ السَّابِعَةُ** بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل :** **البَاب الثَّالِث :** **الرَّوَايَةُ الثَّالِثَةُ :** [ص: ٦١] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إمامي ، من كتاب الإرشاد .

الحُكْم : ضَعِيف .

السَّبَب : فِي إِسْنَادِهِ الْحَسَن بن عبيدالله ، أَو الْحَسِين بن عبيدالله وهُو مجهولٌ لم يوثَّق ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْمُجَلِسِيُّ وَابْنُ بَرَكِيَّةٍ حَيْث أَنَّ الْكَلْبِيَّ رَوَاهُ بِإِسْنَادِ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ .

- **الفصلُ الأوَّل :** **البَاب الأوَّل :** **الرَّوَايَةُ الثَّامِنَةُ** بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل :** **البَاب الثَّالِث :** **الرَّوَايَةُ الرَّابِعَةُ :** [ص: ٦٢] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إمامي ، من كتاب سليم بن قيس .

الحُكْم : ضَعِيف .

السَّبَب : وَهَذَا الْكِتَابُ بِرُمَّتِهِ لَمْ تَصَحَّ نَسَبَتُهُ كَمَا تَكَلَّمْنَا وَأَسْهَبْنَا فِي الْمُبَاحَثِ السَّابِقَةِ .

- **الفصلُ الأوَّل :** **البَاب الأوَّل :** **الرَّوَايَةُ الثَّاسِعَةُ** بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل :** **البَاب الرَّابِع :** **الرَّوَايَةُ الْأُولَى :** [ص: ٦٣] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إمامي ، من كتاب كَمَالِ الدِّين ، وَثَانٍ مِنْ كِفَايَةِ الْأَثَرِ .

الحُكْم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق مجهولٌ لم يوثق ، والحسن بن علي بن أبي حمزة متروك الحديث ، وغيرهم ، والإسناد الثاني من كتابَةِ كفاية الأثر ، كالسابق وهو عن الدقاق .

- **الفصلُ الأوّل :** **الباب الأوّل :** **الرّواية العاشرة بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرّواية في الفصل الأوّل :** **الباب الرابع :** **الرّواية الثّانية :** [ص: ٦٣] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب كمال الدّين .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده أحمد بن محمّد بن يحيى العطار مجهولٌ لم يوثق وضعّف الخوئي طريقاً لأجله وقد مرّ معك ، وأحمد بن محمد بن زياد مجهولٌ لم يوثق .

- **الفصلُ الأوّل :** **الباب الأوّل :** **الرّواية الحاديّة عشرة بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرّواية في الفصل الأوّل :** **الباب الرابع :** **الرّواية الثّالثة :** [ص: ٦٣] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب بحار الأنوار من أمالي الصّدوق .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده أحمد بن هارون الفامي وهو مجهولٌ لم يوثق ، إلّا قول العلامة البروجردي يُقبل روايته ظاهراً ، بنى ذلك يظهر على ترصّي الشّيخ الصّدوق عليه ، قلنا : قد مرّ الكلام في الرّواية الرّابعة والعشرين في الباب الأوّل من الفصل الأوّل عن أنّ التّرضية لا تدلّ على الوثاقّة ، فراجع المهتمّ .

- **الفصلُ الأوّل :** **الباب الأوّل :** **الرّواية الثّانية عشرة بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرّواية في الفصل الأوّل :** **الباب الرابع :** **الرّواية الرّابعة :** [ص: ٦٤] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب كمال الدّين .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده أحمد بن الحسن القطّان وهو مجهولٌ لم يوثّق ، وأحمد بن يحيى بن زكريا القطّان مجهولٌ لم يوثّق ، والفضل بن الصّقر العبد مجهولٌ لم يذكرْوه ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الثالثة عشرة بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب الرّابع** : **الرّواية الخامسة** : [ص: ٦٤] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب بحار الأنوار من كشف اليقين .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده محمّد بن الحسين بن أحمد مجهولٌ لم يوثّق ، ومحمد بن سنّان ضعيفٌ وغيرهما .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الرابعة عشرة بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب الرّابع** : **الرّواية السادسة** : [ص: ٦٥] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب بحار الأنوار من الاختصاص .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده علي بن سالم مجهولٌ لم يوثّق ، ووالده مجهولٌ لم يذكرْوه ، إلّا يكون سالمٌ هذا هو البَطائنيّ ، وهذا مجهولٌ لم يوثّق ، وغيرهما .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الخامسة عشرة بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب الرّابع** : **الرّواية السّابعة** : [ص: ٦٥] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب الغيبة للنعماني .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده راوٍ مجهول يروي عن عبد خير ، وعلي بن عيسى القوهستاني مجهول لم يذكره ، وموسى بن إسحاق الأنطاقي مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية السادسة عشرة بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب الرابع :** **الرواية الثامنة :** [ص: ٦٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعيف .

السَّبَب : في إسناده فرات بن إبراهيم مجهول لم يوثق ، ومحمد بن القاسم بن إبراهيم مجهول لم يذكره ، وعبدالله بن العباس البخاري مجهول لم يذكره .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية السابعة عشرة بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب الرابع :** **الرواية التاسعة :** [ص: ٦٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعيف .

السَّبَب : في إسناده جعفر بن محمد بن مسروق مجهول لم يوثق ، وترضي الشيخ الصدوق كما أثبت الخوئي في ترجمته لا تدل على وثاقته ، والحسين بن محمد بن عامر الأشعري مجهول لم يوثق ، وعبدالله بن الحكم بن عتيبة مجهول لم يوثق ، وغيرهم .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية الثامنة عشرة بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب الرابع :** **الرواية العاشرة :** [ص: ٦٧] .

مصدر الرواية : سني من مصدر إمامي ، ينابيع المودة من كتاب المناقب .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : ذكر بلا إسناد ، وسنده في كتاب الغيبة للنعماني ، فيه انقطاع ، فإن ابن عقدة لا يروي عن محمد بن الفضل بن إبراهيم بن قيس بن رمانة ، فمحمد هذا من أصحاب الإمام الصادق (ع) ، بينما ابن عقدة وُلِدَ سنة (٢٤٩هـ) ، وتوفي سنة (٣٣٣هـ) ، وهذا بين ظاهر ، أو يكون محمد بن الفضل هو غير ابن رمانة فعند ذلك يكون مجهولاً لم يذكره ، وقد حقق ذلك السيد الخوئي ، وإبراهيم بن أبي يحيى المدني مجهول لم يوثق ، واضطربت فيه العامة ، نعم ! وفي السند الذي أورده في البحار محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق وهذا مجهول لم يذكره ، وذكرنا بن الحارث مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية التاسعة عشرة بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الرابع : الرواية الحادية عشرة : [ص: ٦٧] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كشف الأستار عن كتاب غاية الأحكام .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : ذكر بلا إسناد ، وأسانيده التي وقفت عليها ، كلها عن إبراهيم بن هاشم القمي وهو مجهول لم يوثق ، واعتبر البعض الشاء على الرجل توثيق له ، وقد مرّ معك كلام الخوئي في أنّ ذلك لا يفيد التوثيق ، وعن الربيع بن سعد الجعفي ، وهذا مجهول لم يوثق عند الإمامية ، وقال ابن حجر: ((كوفي لا يكاد يُعرف))^{٤٤٦} ، وهو يروي عن عبدالرحمن بن سليط ، والصواب عبدالرحمن بن سابط الجعفي ، وهذا مجهول لم يذكره ، ووثقته العامة .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية العشرون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الخامس : الرواية الأولى : [ص: ٦٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب المناقب .

^{٤٤٦} لسان الميزان: ٢/٤٤٥ .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : ذُكِرَ بِلا إِسْنَادٍ عَنِ الصَّادِقِ (ع) ، وَقَدْ اجْتَهَدْتُ الْبَحْثَ عَنْ إِسْنَادِهِ فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ .

- **الفصلُ الأوَّل** : **البَابُ الأوَّل** : **الرَّوَايَةُ الْحَادِيَّةُ وَالْعَشْرُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل** : **البَابُ السَّادِسُ** : **الرَّوَايَةُ الْأَوَّلَى** : [ص: ٧٠] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إِمَامِي ، مِنْ كِتَابِ كِفَايَةِ الْأَثَرِ .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : فِي إِسْنَادِهِ عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَرَّاقُ وَهُوَ مَجْهُولٌ لِمَرْيُوثٍ ، وَسَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ اضْطَرَبُوا فِيهِ ، وَغَيْرُهُمَا .

- **الفصلُ الأوَّل** : **البَابُ الأوَّل** : **الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ وَالْعَشْرُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل** : **البَابُ السَّادِسُ** : **الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ** : [ص: ٧٠] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إِمَامِي ، مِنْ كِتَابِ كِفَايَةِ الْأَثَرِ .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : فِي إِسْنَادِهِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ابْنِ مَنْدَةَ وَهُوَ مَجْهُولٌ لِمَرْيُوثٍ كَمَا مَرَّ مَعَكَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ

الْبَزَوْفَرِيُّ مَجْهُولٌ لِمَرْيُوثٍ ، وَجَعْفَرُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَلْخِيُّ مَجْهُولٌ لِمَزْكُورِهِ ، وَغَيْرُهُمْ .

- **الفصلُ الأوَّل** : **البَابُ الأوَّل** : **الرَّوَايَةُ الثَّالِثَةُ وَالْعَشْرُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل** : **البَابُ السَّادِسُ** : **الرَّوَايَةُ الثَّالِثَةُ** : [ص: ٧٠] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إِمَامِي ، مِنْ كِتَابِ كِفَايَةِ الْأَثَرِ .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده علي بن محمّد بن الحسن مجهولٌ لم يوثّق ، وسلَمَة بن كهيل مجهولٌ لم يوثّق ، وفيض بن المفضّل مجهولٌ لم يذكره .

- **الفصلُ الأوّل :** **الباب الأوّل :** **الرّواية الرّابعة والعشرون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرّواية في الفصل الأوّل :** **الباب السّادس :** **الرّواية الرّابعة :** [ص: ٧١] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده أحمد بن أبي هُرَاسَة مجهولٌ لم يوثّق ، وإبراهيم بن إسحاق النّهاوندي ضَعِيف ، وغيرهما .

- **الفصلُ الأوّل :** **الباب الأوّل :** **الرّواية الخامسة والعشرون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرّواية في الفصل الأوّل :** **الباب السّادس :** **الرّواية الخامسة :** [ص: ٧٢] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده أحمد بن محمّد الجوهريّ ضَعِيف ، وذكوان مجهولٌ لم يذكره ، وغيرهما .

- **الفصلُ الأوّل :** **الباب الأوّل :** **الرّواية السّادسة والعشرون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرّواية في الفصل الأوّل :** **الباب السّادس :** **الرّواية السّادسة :** [ص: ٧٢] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهول لم يوثق ، وعبد العزيز ابن أبي حازم مجهول لم يوثق ، وعيسى بن أحمد مجهول لم يوثق ، وغيرهم .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية السابعة والعشرون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب السادس :** **الرواية السابعة :** [ص: ٧٢] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب المناقب المائة لابن شاذان .

الحكم : ضعيف .

السبب : لم يذكر الإسناد ، وتماه من كتاب ابن شاذان : ((حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زَنْجَوِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ)) ، وسلمة بن كهيل الحضرمي مجهول لم يوثق ، ، ويحيى بن سلمة مجهول لم يوثق ، ومحمد بن علي بن زنجويه مجهول لم يذكره)) ، وفي كتاب غاية المرام الإسناد كهذا .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية الثامنة والعشرون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب السادس :** **الرواية الثامنة :** [ص: ٧٣] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده الحسين بن محمد بن سعيد الخُزاعي مجهول لم يذكره ، وأبو نعيم ومحمد بن زياد لم أهدأ إليهما ، ولم أقف على أحد يروي عن زيد بن أرقم اسمه محمد بن زياد فيها بحث عنه .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية التاسعة والعشرون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب السادس :** **الرواية التاسعة :** [ص: ٧٣] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهولٌ لم يوثق ، ومحمد بن الحسين البزوفري مجهولٌ لم يوثق ، ومحمد بن قرصة أو فرصة مجهولٌ لم يذكره ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثلاثون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السادس : الرواية العاشرة : [ص: ٧٣] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهولٌ لم يوثق ، ومحمد بن الحسين البزوفري مجهولٌ لم يوثق ، وداود بن الفضل مجهولٌ لم يذكره ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الحادية والثلاثون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السادس : الرواية الحادية عشرة : [ص: ٧٤] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده علي بن محمد بن الحسن مجهولٌ لم يوثق ، وأحمد بن يونس مجهولٌ لم يوثق ، وجعفر بن الزبير مجهولٌ لم يوثق ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثانية والثلاثون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السادس : الرواية الثانية عشرة : [ص: ٧٤] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهولٌ لريوثق ، وعبدالله بن معبد مجهولٌ لريوثق ، وموسى بن إبراهيم مجهولٌ لريوثق ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثالثة والثلاثون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السادس : الرواية الثالثة عشرة : [ص: ٧٤] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهولٌ لريوثق ، وأبو نضرة منذر العبطي مجهولٌ لريذكره ، وحكيم بن جبير بن مطعم مجهولٌ لريوثق ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الرابعة والثلاثون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السادس : الرواية الرابعة عشرة : [ص: ٧٥] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهولٌ لريوثق ، ومحمد بن عتبة الحمصي مجهولٌ لريذكره ، وعلي بن ثابت مجهولٌ لريوثق ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الخامسة والثلاثون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السادس : الرواية الخامسة عشرة : [ص: ٧٥] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده أبو الفضل الشيباني ضعيف كما مرّ معك ، وأحمد بن عبدان أو عیدان مجهول لم يذكره ، وسهل بن صيغي مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة والثلاثون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السادس : الرواية السادسة عشرة : [ص: ٧٥] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهول لم يوثق ، ومحمد بن الحسين بن الحكم الكوفي مجهول لم يذكره ، وغيرهما .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة والثلاثون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السادس : الرواية السابعة عشرة : [ص: ٧٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده الحسين بن محمد بن سعيد الخزاعي مجهول لم يذكره ، والحسن بن محمد ابن أخي طاهر ضعيف ، وغيرهما .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثامنة والثلاثون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السادس : الرواية الثامنة عشرة : [ص: ٧٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده الحسين بن محمد بن سعيد الخُزاعي مجهولٌ لم يذكرْوه ، والحسن بن محمد ابن أخي طاهر ضعيف ، وغيرهما .

- الفصل الأول : **الباب الأول :** **الرواية التاسعة والثلاثون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : **الباب السادس :** **الرواية التاسعة عشرة :** [ص: ٧٧] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهولٌ لم يوثق ، وأحمد بن علي العبدي مجهولٌ لم يذكرْوه ، وأسلم المكي أو الملكي مذمومٌ أفشى سرَّ الإمام الباقر (ع) ، وغيرهم .

- الفصل الأول : **الباب الأول :** **الرواية الأربعون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : **الباب السادس :** **الرواية العشرون :** [ص: ٧٧] .

مصدر الرواية : إمامي ، من بحار الأنوار من كتاب أمالي الصدوق .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده جعفر بن محمد بن مسروق أو مسرور مجهولٌ لم يوثق ، والحسين بن محمد بن عامر مجهولٌ لم يوثق ، وغيرهما ، ورواه الشيخ الصدوق في عيون أخبار الرضا ، بإسنادٍ ضعيف ، فيه إبراهيم بن هاشم القمي وهو مجهولٌ لم يوثق ، والحسين بن خالد الصيرفي مجهولٌ لم يوثق ، وعلي بن معبد مجهولٌ لم يوثق ، نعم ! ورواية غاية المرام كالرواية السابقة القريبة التي أتى بها صاحب منتخب الأثر .

- **الفصل الأول : الباب الأول :** الرواية الحادية والأربعون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول :** **الباب السادس :** الرواية الحادية والعشرون : [ص: ٧٨] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده أبان بن أبي عيَّاش وهو ضعيف ، وكتاب سليم بن قيس لم يثبت بل هو موضوع كما مرّ معك مفصلاً ، وبقية الروايات التي ذكرها الشيخ الصّافي كلّها عن أبان بن أبي عيَّاش عن سليم .

- **الفصل الأول : الباب الأول :** الرواية الثانية والأربعون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول :** **الباب السادس :** الرواية الثانية والعشرون : [ص: ٧٨] .

مصدر الرواية : إمامي ، من بحار الأنوار من كتاب كشف اليقين .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده محمد بن بكير مجهول لم يذكره ، إلا أن يكون محمد بن بكر بن جناح ولكن هذا بحاجة إلى دليل فهو ثقة عندهم إلا أنه يوجد غيره محمد بن بكر وفيهم المجهول بتصريح الخوئي ، فلا يعتمد على الرواية ، وزراب أو زرات بن يعلى البغدادي مجهول لم يذكره ، وأبو قتادة ، وجعفر بن محمد لم أهتم إليهما .

- **الفصل الأول : الباب الأول :** الرواية الثالثة والأربعون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول :** **الباب السادس :** الرواية الثالثة والعشرون : [ص: ٧٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب أمالي المفيد .

الحكم : ضعیف .

السَّبَب : في إسناده محمد بن سنان ضعيف ، والمفضل بن عمر ضعيف فاسد الرواية ، وسعد لم أهتم إليه ، نعم ! وفي إسناده كتاب (بشارة المصطفى) ، فيه محمد بن خالد البرقي وقد اضطرُّوا فيه ما بين موثق ومتوقَّف ، ومحمد بن محمد بن مخلد مجهول لم يذكره ، وأبو القاسم علي بن محمد مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل :** **البَاب الأوَّل :** **الرواية الرابعة والأربعون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأوَّل :** **البَاب السادس :** **الرواية الرابعة والعشرون :** [ص: ٧٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب المناقب .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : لم يذكر الإسناد .

- **الفصلُ الأوَّل :** **البَاب الأوَّل :** **الرواية الخامسة والأربعون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأوَّل :** **البَاب السادس :** **الرواية الخامسة والعشرون :** [ص: ٧٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب الغيبة للنعماني .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده أبان بن أبي عيَّاش وهو ضعيف ، وكتاب سليم بن قيس لم يثبت بل هو موضوع كما مرَّ معك مفصَّلاً .

- **الفصلُ الأوَّل :** **البَاب الأوَّل :** **الرواية السادسة والأربعون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأوَّل :** **البَاب السادس :** **الرواية السادسة والعشرون :** [ص: ٨٠] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب سليم بن قيس .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : كتاب سليم بن قيس موضوع لم يصحّ ، ورواية النعماني في الغيبة في إسناده أبان بن أبي عيَّاش وهو ضعيف ، وكتاب سليم بن قيس لم يثبت بل هو موضوع كما مرّ معك مفصلاً .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية السّابعة والأربعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب السادس** : **الرّواية السّابعة والعشرون** : [ص: ٨٠] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهولٌ لم يوثّق ، وفي الكفاية الحسين بن علي ، نعم ! ومحمد بن الحسين البزوفري مجهولٌ لم يوثّق ، وعبدالله بن معبد مجهولٌ لم يذكره ، ومحمد بن علي بن طريف مجهولٌ لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الثّامنة والأربعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب السادس** : **الرّواية الثّامنة والعشرون** : [ص: ٨٠] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده أبو الفضل الشّيباني ضعيف كما مرّ معك ، والمفضّل بن صالح أبو جميل السّكوني وضّاع للأحاديث ، وغيرهما .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية التّاسعة والأربعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب السادس** : **الرّواية التّاسعة والعشرون** : [ص: ٨٠] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب عيون أخبار الرضا والخصال .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده جعفر بن محمد بن مسروق أو مسرور مجهول لم يوثق ، والحسين بن محمد بن عامر مجهول لم يوثق ، والمعلّي البصري مضطرب ، وغيرهم .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية الخمسون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب السادس :** **الرواية الثلاثون :** [ص: ٨١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده عبدالله بن عبد الحميد مجهول لم يوثق ، وأحمد بن واقد أو وافد مجهول لم يذكره ، وإبراهيم بن عبدالله لم أهتم إليه .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية الحادية والخمسون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب السادس :** **الرواية الحادية والثلاثون :** [ص: ٨١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب سليم بن قيس .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : كتاب سليم بن قيس موضوع لم يصحّ ، وفي كمال الدين ، أبان بن أبي عيَّاش وهو ضعيف .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية الثانية والخمسون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب السادس :** **الرواية الثانية والثلاثون :** [ص: ٨١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده جعفر بن محمد بن مالك ضعيف وضاع كما مرّ معك ، وجعفر بن إسماعيل الهاشمي مجهول لم يوثق ، وغيرهما .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الثالثة والخمسون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول** : **الباب السادس** : **الرواية الثالثة والثلاثون** : [ص: ٨٢] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق مجهول لم يوثق ، وجعفر بن محمد بن مالك ضعيف وضاع كما مرّ معك ، والمفضل بن عمر ضعيف فاسد الرواية ، وغيرهم ، نعم ! وهو ذات الإسناد في معاني الأخبار .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الرابعة والخمسون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول** : **الباب السادس** : **الرواية الرابعة والثلاثون** : [ص: ٨٢] .

مصدر الرواية : سني من مصدر إمامي ، من ينابيع المودة عن فرائد السمطين عن رواية الصدوق .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده أبان بن أبي عيَّاش وهو ضعيف ، وكتاب سليم بن قيس لم يثبت بل هو موضوع كما مرّ معك مفصلاً .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الخامسة والخمسون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول** : **الباب السادس** : **الرواية الخامسة والثلاثون** : [ص: ٨٣] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب سليم بن قيس .

الحكم : ضعیف .

السبب : كتاب سليم بن قيس موضوع لم يصح .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة والخمسون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السادس : الرواية السادسة والثلاثون : [ص: ٨٣] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب سليم بن قيس .

الحكم : ضعیف .

السبب : كتاب سليم بن قيس موضوع لم يصح ، ورواية النعماني وفي غاية المرام عن أبان بن أبي عياش وهو ضعيف .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة والخمسون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السابع : الرواية الأولى : [ص: ٨٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني ضعيف متروك كما مر معك ، والإسناد في غاية المرام هو عن النوفلي فمن بعده ، ضعيف أيضاً .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثامنة والخمسون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السابع : الرواية الثانية : [ص: ٨٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده أبو الفضل الشَّيباني وهو ضَعِيفٌ كما مرَّ معك ، ومحمد بن زهير مجهولٌ لم يوثَّق ، وعُمَر بن حسين مجهولٌ لم يذكرْوه ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل** : **الباب الأوَّل** : **الرَّواية التاسعة والخمسون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرَّواية في **الفصل الأوَّل** : **الباب السَّابع** : **الرَّواية الثالثة** : [ص: ٨٧] .

مصدر الرَّواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده الحسين بن محمد بن سعيد الخُزاعي مجهولٌ لم يذكرْوه ، وأبو بكر الرَّاهبي مجهولٌ لم يذكرْوه ، وغيرهما .

- **الفصلُ الأوَّل** : **الباب الأوَّل** : **الرَّواية الستون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرَّواية في **الفصل الأوَّل** : **الباب السَّابع** : **الرَّواية الرَّابعة** : [ص: ٨٧] .

مصدر الرَّواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده أبو الفضل الشَّيباني وهو ضَعِيفٌ كما مرَّ معك ، وعلي بن زكريَّا العدوي هو الحسن بن علي بن زكريَّا العدوي البزوفري وهو ضَعِيفٌ كما مرَّ معك ، وسلَمَة أو سُليمان بن قيس مجهولٌ لم يذكرْوه ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل** : **الباب الأوَّل** : **الرَّواية الحادية والستون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرَّواية في **الفصل الأوَّل** : **الباب السَّابع** : **الرَّواية الخامسة** : [ص: ٨٧] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده محمد بن يحيى البجلي مجهول لم يذكره ، وعلي بن مسهر مجهول لم يذكره ، ووثقته العامة ، وغيرهما .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثانية والستون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السابع : الرواية السادسة : [ص: ٨٧] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده أحمد بن إسماعيل السليمانى مجهول لم يوثق ، ومحمد بن عمران مجهول لم يذكره ، وحازم بن أبي حازم مجهول لم يذكره ، وعمران بن محمد مجهول لم يذكره وقد تقدم تفصيل حاله ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثالثة والستون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السابع : الرواية السابعة : [ص: ٨٧] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن وهو ابن مندة مجهول لم يوثق ، ويحيى بن أكرم قتل بفتوى الإمام الجواد (ع) فهو مذموم من الجاحدين عند الإمامية ، ومحمد بن موسى بن مجاهد مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الرابعة والستون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السابع : الرواية الثامنة : [ص: ٨٨] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده محمد بن محمد بن عبد الله مجهول لم يذكره ، وموسى بن عبيدة مجهول لم يوثق ، وضعفته العامة ، وغيرهما .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الخامسة والستون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السابع : الرواية التاسعة : [ص: ٨٨] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن وهو ابن مندة مجهول لم يوثق ، ومحمد بن سالم الأزدي مجهول لم يذكره ، وغيرهما .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة والستون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السابع : الرواية العاشرة : [ص: ٨٨] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن وهو ابن مندة مجهول لم يوثق ، ومحمد بن عمران الفرات مجهول لم يذكره ، والحجاج بن المنهال مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة والستون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السابع : الرواية الحادية عشرة : [ص: ٨٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعيف .

السبب : الخبر عن كتاب سليم بن قيس وهو موضوع ، ثم الإسناد غير محفوظ عن أبان بن تغلب عن سليم بن قيس ، والمحفوظ في كتب الإمامية رواية أبان بن أبي عيَّاش وهو ضعيف عن سليم بن قيس ، فرواية أبان تغلب عنه مُرسلة ، وفي نُسخَتين لكفاية الأثر تارة يذكر عن أبان بن تغلب عن سليم بن قيس ، وتارة عن أبان بن خلف عن سليم بن قيس ، فالإسناد لا يُعتمد عليه ، نعم ! وقال الشيخ الصافي أنَّ الخبر مروى في المناقب المائة ، والإسناد هناك لابن شاذان هو عن أبان بن أبي عيَّاش ، عن سليم بن قيس ، فتأمل موقفاً .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثامنة والستون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السابع : الرواية الثانية عشرة : [ص: ٨٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن وهو ابن مندة مجهول لم يوثق ، ومحمد بن أبي مسروق مجهول لم يذكره ، وخالد بن إلياس مجهول لم يذكره ، وهو عند العامة متروك الحديث ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية التاسعة والستون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السابع : الرواية الثالثة عشرة : [ص: ٨٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده أبو المفصل الشيباني كما في نسخة كفاية الأثر ، واختصر ذلك صاحب المنتخب ، وهو ضعيف ، وعبد الرزاق بن سليمان الأزدي مجهول لم يذكره ، وعبد الوهاب بن حمام أو همام مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السبعون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السابع : الرواية الرابعة عشرة : [ص: ٩١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده نصر بن عبدالله مجهول لم يذكره ، والوشاء غير مميّز ، وزيد بن الحسن الأنباطي مجهول لم يوثق وضعفته العامة .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الحادية والسبعون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السابع : الرواية الخامسة عشرة : [ص: ٩١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده ابن أبي عيَّاش الجوهري وهو ضعيف ، وأبو ذرعة عبدالله بن جعفر الميموني مجهول لم يذكره ، ومالك بن سليمان أو سلمان مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثانية والسبعون بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب السابع : الرواية السادسة عشرة : [ص: ٩٢] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده الحسين بن علي ، هو ابن الحسن الرّازي مجهولٌ لم يذكره ، وإسحاق بن محمد بن خالويه مجهولٌ لم يذكره ، ويزيد بن سليمان البصري مجهولٌ لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الثالثة والسّبعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب السّابع** : **الرّواية السّابعة عشرة** : [ص: ٩٢] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده علي بن الحسن وهو ابن مندة مجهولٌ لم يوثّق ، والحسين بن علي بن عبد الله الموسوي مجهولٌ لم يذكره ، وغيرهما .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الرّابعة والسّبعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب السّابع** : **الرّواية الثّامنة عشرة** : [ص: ٩٣] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهولٌ لم يوثّق ، ومحمد بن الحسين بن الحكم الكوفي مجهولٌ لم يذكره ، وغيرهما .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الخامسة والسّبعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب السّابع** : **الرّواية التّاسعة عشرة** : [ص: ٩٤] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده أبو المفضل الشَّيباني وهو ضعيف ، ومحمد بن مسعود النَّبلي مجهول لم يذكره ،
والحسن أو الحسين بن عقيل مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية السادسة والسبعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول** : **الباب السابع** : **الرواية العشرون** : [ص: ٩٤] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهول لم يوثق ، ومحمد وأبوه لم أهدإ إليهما ، ويونس بن
ضبيان ضعيفٌ وضاع ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية السابعة والسبعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول** : **الباب السابع** : **الرواية الحادية والعشرون** : [ص: ٩٤] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهول لم يوثق ، ومحمد بن الحسين الكوفي مجهول لم يذكره ،
وعبدالله بن الضحَّاك المرادي مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الثامنة والسبعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول** : **الباب السابع** : **الرواية الثانية والعشرون** : [ص: ٩٥] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده مُحَمَّد بن علي ماجيلويه مجهولٌ لم يوثَّق كما مرَّ معك ، ومُحَمَّد بن علي الكوفي مجهولٌ لم يوثَّق ، ومُحَمَّد بن سنان ضَعِيف ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل** : **البَاب الأوَّل** : **الرَّوَايَةُ التَّاسِعَةُ والسَّبْعُونَ** بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرَّوَايَةِ في **الفصل الأوَّل** : **البَاب السَّابِع** : **الرَّوَايَةُ الثَّالِثَةُ والعِشْرُونَ** : [ص: ٩٦] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إمامي ، من كتاب كمال الدِّين .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده مُحَمَّد بن إبراهيم بن إسحاق الطَّالْقَانِي مجهولٌ لم يوثَّق ، وعلي بن الحسن أو الحسين السَّائِح مجهولٌ لم يذكُروه ، وغيرهما .

- **الفصلُ الأوَّل** : **البَاب الأوَّل** : **الرَّوَايَةُ الثَّمَانُونَ** بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرَّوَايَةِ في **الفصل الأوَّل** : **البَاب السَّابِع** : **الرَّوَايَةُ الرَّابِعَةُ والعِشْرُونَ** : [ص: ٩٦] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إمامي ، من كتاب كمال الدِّين .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده مُحَمَّد بن داود لم يُمَيِّزْ ومن تُرْجِمَ له بهذا الاسم فهو مجهولٌ لم يوثَّق ، ومُحَمَّد بن الجارود مجهولٌ لم يوثَّق ، وغيرهما .

- **الفصلُ الأوَّل** : **البَاب الأوَّل** : **الرَّوَايَةُ الْحَادِيَّةُ والثَّمَانُونَ** بعد المائة : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرَّوَايَةِ في **الفصل الأوَّل** : **البَاب السَّابِع** : **الرَّوَايَةُ الْخَامِسَةُ والعِشْرُونَ** : [ص: ٩٧] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إمامي ، من كتاب كمال الدِّين .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده مُحَمَّد بن علي ماجيلويه مجهولٌ لم يوثَّق كما مرَّ معك ، وإبراهيم بن هاشم القمِّي مجهولٌ لم يوثَّق كما مرَّ معك ، وعلي بن معبد مجهولٌ لم يوثَّق ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل** : **الباب الأوَّل** : **الرَّواية الثَّانية والثَّمانون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرَّواية في **الفصل الأوَّل** : **الباب السَّابع** : **الرَّواية السَّادسة والعِشرون** : [ص: ٩٨] .

مصدر الرَّواية : إمامي ، من كتاب كمال الدِّين .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده إبراهيم بن هاشم القمِّي مجهولٌ لم يوثَّق كما مرَّ معك ، وعلي بن معبد مجهولٌ لم يوثَّق ، والحسين بن خالد الصِّيرفي مجهولٌ لم يوثَّق ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل** : **الباب الأوَّل** : **الرَّواية الثَّالثة والثَّمانون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرَّواية في **الفصل الأوَّل** : **الباب السَّابع** : **الرَّواية السَّابعة والعِشرون** : [ص: ٩٨] .

مصدر الرَّواية : إمامي ، من كتاب كمال الدِّين .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده مُحَمَّد بن علي ماجيلويه مجهولٌ لم يوثَّق كما مرَّ معك ، وعمّه لم أهدِد إليه ، ومُحمَّد بن علي الكوفي مجهولٌ لم يوثَّق ، ومُحمَّد بن سنان ضعيف ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل** : **الباب الأوَّل** : **الرَّواية الرَّابعة والثَّمانون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرَّواية في **الفصل الأوَّل** : **الباب السَّابع** : **الرَّواية الثَّامنة والعِشرون** : [ص: ٩٨] .

مصدر الرَّواية : إمامي ، من كتاب كمال الدِّين .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده غير واحد من أصحابنا لزم تمييزُهم ، وأحمد بن هلال العبرتائي مذمومٌ ملعونٌ صاحبٌ غلوٍ روى أكثر أصول الإمامية ، لا يُعمل بروايته .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الخامسة والثمانون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول** : **الباب السابع** : **الرواية التاسعة والعشرون** : [ص: ٩٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من بحار الأنوار عن كتاب الاختصاص .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده محمد بن أحمد العلوي مجهولٌ لم يوثق ، وحماد بن عيسى إن كان هو الجهني فوالده مجهولٌ لم يذكره ، وإن كان حماد بن عيسى الصواف فهو مجهولٌ لم يوثق ، ووالده مجهولٌ لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية السادسة والثمانون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول** : **الباب السابع** : **الرواية الثلاثون** : [ص: ٩٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده الحسن بن محمد بن سعيد الخزاعي مجهولٌ لم يذكره ، وجعفر بن علي بن نجيع مجهولٌ لم يذكره ، وإبراهيم بن محمد بن ميمون مجهولٌ لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية السابعة والثمانون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول** : **الباب السابع** : **الرواية الحادية والثلاثون** : [ص: ٩٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، بحار الأنوار من كتاب عيون أخبار الرضا .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده إبراهيم بن هاشم القمي مجهول لم يوثق ، كما مرّ معك .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية الثامنة والثمانون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب السابع :** **الرواية الثانية والثلاثون :** [ص: ٩٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهول لم يوثق ، ومحمد بن الحسين الكوفي مجهول لم يوثق ، وإبراهيم بن إسحاق النّهاوندي ضعيف ، وغيرهم .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية التاسعة والثمانون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب السابع :** **الرواية الثالثة والثلاثون :** [ص: ١٠٠] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب الغيبة للنعماني .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده إبراهيم بن هاشم القمي مجهول لم يوثق ، كما مرّ معك ، وقد ضعف البهودي هذا الخبر في أصول الكافي ، وجعله المجلّسي (كالصّحيح) .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية التسعون بعد المائة :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب السابع :** **الرواية الرابعة والثلاثون :** [ص: ١٠١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده المظفر بن جعفر العلوي مجهول لم يوثق ، والحسن بن علي الدقاق مجهول لم يوثق ، وأحمد بن هلال العبرتائي مذبذب ملعون صاحب غلو روى أكثر أصول الإمامية ، لا يُعمل بروايته .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الحادية والتسعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول** : **الباب السابع** : **الرواية الخامسة والثلاثون** : [ص: ١٠١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب نفس الرحمن .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده ابن عيَّاش الجوهري وهو ضعيف ، وأحمد بن عبيد بن ناصح مجهول لم يذكره ، وإبراهيم بن الحسن بن يزيد الهمداني مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الثانية والتسعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول** : **الباب السابع** : **الرواية السادسة والثلاثون** : [ص: ١٠١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كشف اليقين .

تعليق : وهنا النقل خاطئ ، ففي مُنتخب الأثر عن المصدر المذكور : ((عَنْ مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ ، قَالَ النَّبِيُّ (ص) ، لِلْحُسَيْنِ (ع) : ((هَذَا ابْنِي إِمَامٌ ، أَخُو إِمَامٍ ، أَبُو أئِمَّةٍ تِسْعَةٍ ، تَأْسِعُهُمْ قَائِمُهُمْ)) ، وهذا ليس في مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ ، فليُتَنَبَّه .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الثالثة والتسعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول** : **الباب الثامن** : **الرواية الأولى** : [ص: ١٠٢] .

مصدر الرواية : سني من مصدر إمامي ، من ينابيع المودة عن فرائد السمطين عن رواية الصدوق .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده أبو الفضل الشيباني وهو ضعيف ، والمغير بن محمد مجهول لم يذكره ، وعبد الغفار بن كثر مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الرابعة والتسعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول** : **الباب الثامن** : **الرواية الثانية** : [ص: ١٠٤] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهول لم يوثق ، والحسن بن علي بن زكريا البزوفري ضعيف ، ومحمد بن إبراهيم المنذر المكي مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الخامسة والتسعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول** : **الباب الثامن** : **الرواية الثالثة** : [ص: ١٠٥] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده محمد بن عبدالله أبو الفضل الشيباني وهو ضعيف ، وكذلك ابن عيَّاش الجوهري وهو ضعيف ، وإدريس بن زياد مجهول لم يذكره ، ومحمد بن لاحق مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية السادسة والتسعون بعد المائة** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول** : **الباب الثامن** : **الرواية الرابعة** : [ص: ١٠٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده أحمد بن إسماعيل السَّليمانِي مجهولٌ لِرِوْثَق ، ومحمد عبدالله أبو المفضَّل الشَّيباني ضَعِيف ، وجعفر بن محمَّد بن مالك ضَعِيف ، وأحمد بن الحارث مغمورٌ فيه ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل** : **البَاب الأوَّل** : **الرَّوَايَةُ السَّابِعَةُ وَالتَّسْعُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل** : **البَاب الثَّامِن** : **الرَّوَايَةُ الْخَامِسَةُ** : [ص: ١٠٧] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهولٌ لِرِوْثَق ، وسلَمَة بن الخطَّاب البراوستاني ضَعِيف ، وعلَقَمَة بن محمَّد الحضرميَّ مجهولٌ لِرِوْثَق ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل** : **البَاب الأوَّل** : **الرَّوَايَةُ الثَّامِنَةُ وَالتَّسْعُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل** : **البَاب الثَّامِن** : **الرَّوَايَةُ السَّادِسَةُ** : [ص: ١٠٧] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهولٌ لِرِوْثَق ، وعامر بن كثير البَصْرِيَّ مجهولٌ لِرِوْثَق ، ولا يَظْهَرُ أَنَّهُ عامر بن كثير الكُوفِي الَّذِي وَثَّقَهُ ، والحسن بن محمد بن أبي شُعَيْبٍ الحَرَّانِيَّ مجهولٌ لِرِوْثَق ، ومسكين بن بكر مجهولٌ لِرِوْثَق ، وغيرهم . وفي الإسناد الثَّانِي : يوسف بن السَّخْتِ وَهُوَ ضَعِيف ، وغيره .

- **الفصلُ الأوَّل** : **البَاب الأوَّل** : **الرَّوَايَةُ التَّاسِعَةُ وَالتَّسْعُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية السابعة : [ص: ١٠٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده محمد بن عبدالله أبو الفضل الشيباني وهو ضعيف ، ورجاء بن يحيى بن سامان مجهول لم يوثق ، بل وصف النجاشي أحد الطرق وفيها رجاء هذا ، وقال عنه مظلّم ، وغيرهما .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية المائتان : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الثامنة : [ص: ١٠٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده أبو الفضل الشيباني وهو ضعيف ، والحسين بن محمد بن سعيد وهو مجهول لم يذكره ، ومحمد بن جمهور العمي وهو ضعيف ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الأولى بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية التاسعة : [ص: ١١١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده أبو الفضل الشيباني وهو ضعيف ، وهذا الإسناد غير متصل حيث أن جعفر بن محمد بن جعفر بن الحسن (ت ٣٨٠هـ) ، وإسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين (ع) ، توفي على أكثر تقدير في أوائل القرن الثالث ، ورواية الأجلح عن أبي أمانة فيها نظر .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الثّانية بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب الثّامن** : **الرّواية العاشرة** : [ص: ١١١] .

مصدر الرّواية : إماميّ ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السّبب : في إسناده إرسال عن مجاهيل ، قال : (حدّثنا مَشِيخَتنا وعُلماءُنا مِن عبد القيس) .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الثّالثة بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب الثّامن** : **الرّواية الحادية عشرة** : [ص: ١١٢] .

مصدر الرّواية : إماميّ ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السّبب : في إسناده أبو المفضّل الشّيباني وهو ضعيف ، وعبدالله بن هارون الكرخي مجهولٌ لم يذكُروه ،

ومحمد بن عمار السّكري مجهولٌ لم يذكُروه أو لم يوثّق ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الرّابعة بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب الثّامن** : **الرّواية الثّانية عشرة** : [ص: ١١٣] .

مصدر الرّواية : إماميّ ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السّبب : في إسناده الحسن بن علي بن أبي حمزة ضعيف متروك الرّواية .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الخامسة بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الثالثة عشرة : [ص: ١١٤] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهول لم يوثق ، ومحمد أو أحمد بن سليمان الباغددي مجهول لم يذكره ، ونصير بن حميد مجهول لم يوثق . وفي الإسناد الثاني : محمد بن زيد مجهول لم يوثق ، وإسماعيل بن يونس الحزاعي مجهول لم يذكره . وفي الإسناد الثالث : أحمد ابن عيَّاش الجوهري وهو ضعيف ، ومحمد بن حبيب مجهول لم يذكره أو لم يوثق ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الرابعة عشرة : [ص: ١١٥] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني مجهول لم يوثق ، وأحمد بن هلال العبرتائي مذموم ملعون صاحب غلو روى أكثر أصول الإمامية ، لا يُعمل بروايته ، وغيرهما .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الخامسة عشرة : [ص: ١١٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السَّبَب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهولٌ لم يوثَّق ، وعيسى بن موسى الهاشمي وآبؤه جهالة حال ، وغرابة رواية .

- **الفصلُ الأوَّل :** **البَاب الأوَّل :** **الرَّوَايَةُ الثَّامِنَةُ** بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل :** **البَاب الثَّامِن :** **الرَّوَايَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَة :** [ص: ١١٦] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحُكْم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهولٌ لم يوثَّق ، وعتبة بن عبدالله مجهولٌ لم يذكرُوه ، ومحمد بن عكاشة مجهولٌ لم يوثَّق ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل :** **البَاب الأوَّل :** **الرَّوَايَةُ التَّاسِعَةُ** بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل :** **البَاب الثَّامِن :** **الرَّوَايَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَة :** [ص: ١١٧] .

مصدر الرَّوَايَةِ : إمامي ، من الأربعين للمجلسي عن كتاب كنز الفوائد .

الحُكْم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده ابن عيَّاش الجوهري وهو ضعيف ، حيث سندهُ كما أورده المجلسي ، عن ابن عيَّاش الجوهري : ((عن محمد بن لاحق بن سابق الأنباري، عن جدِّه سابق بن قرين، عن هشام بن محمد بن السائب الكلبي، عن أبيه، عن الشَّرْقِي بن قطامي، عن تميم بن وهلة المري، عن الجارود بن المنذر العبدي وكان نصرانيا ، فأسلم .. إلخ)) ، ومحمد بن لاحق بن سابق الأنباري مجهولٌ لم يذكرُوه ، وكذلك جدُّه سابق بن قرين مجهولٌ لم يذكرُوه ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل :** **البَاب الأوَّل :** **الرَّوَايَةُ الْعَاشِرَة** بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرَّوَايَةِ فِي الْفَصْلِ الأوَّل :** **البَاب الثَّامِن :** **الرَّوَايَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَة :** [ص: ١١٨] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : والسند هكذا في بحار الأنوار وَيُظْهَرُ أَنَّهُ أَضْبَطُ : ((علي بن الحسن بن محمد، عَنْ هَارُونَ بن موسى، عَنْ مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الله الهاشمي، عَنْ عيسى بن أحمد، عَنْ عَمَّار بن مُحَمَّد الثَّوْرِي، عَنْ سَفِيَّان، عَنْ أَبِي الْحَجَّاف دَاوُد بن أَبِي عَوْف، عَنْ الْحَسَن بن عَلِي عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: سَمِعْتُ ...إِلخ)) ، وَعَلِي بن الْحَسَن هُوَ ابْنُ مَنْدَةَ مَجْهُولٌ لِرِوَاثِهِ كَمَا مَرَّ ، وَعِيسَى بن أَحْمَد بن عِيسَى بن الْمَنْصُور مَجْهُولٌ لِرِوَاثِهِ ، وَمُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيُّ مَجْهُولٌ لِرِوَاثِهِ ، وَغَيْرُهُمْ .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية الحادية عشرة بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب الثامن :** **الرواية التاسعة عشرة :** [ص: ١١٨] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : فِي إِسْنَادِهِ الْحُسَيْن بن مُحَمَّد بن سَعِيد الْخُزَاعِي مَجْهُولٌ لِمِذْكُورِهِ ، وَعَلِي بن مُحَمَّد بن شَنْبُوز أَوْ شَنْبُوز مَجْهُولٌ لِمِذْكُورِهِ ، وَعَلِي بن حَمْدُون مَجْهُولٌ لِمِذْكُورِهِ ، وَغَيْرُهُمْ .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية الثانية عشرة بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب الثامن :** **الرواية العشرون :** [ص: ١١٨] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : فِي إِسْنَادِهِ أَبُو الْمُفَضَّل الشَّيْبَانِي ، وَعَبْدُ اللَّهِ بن إِبْرَاهِيم الْغَفَارِي مَجْهُولٌ لِرِوَاثِهِ وَيُلْقَى عَلَيْهِ الْفَاسِدُ كَثِيرًا كَمَا أَخْبَرَ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ ، وَمُحَمَّد بن عَبَّاسِ الْمُقْرِي أَوْ الْمَصْرِي مَجْهُولٌ لِمِذْكُورِهِ ، وَغَيْرُهُمْ .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الثالثة عشرة بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول** : **الباب الثامن** : **الرواية الحادية والعشرون** : [ص: ١١٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهول لم يوثق ، ومحمد بن إسماعيل النحوي مجهول لم يذكره ، والحسين بن عبدالله السكري أو البكري أو السكري مجهول لم يذكره ، وكذلك والدّه ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الرابعة عشرة بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول** : **الباب الثامن** : **الرواية الثانية والعشرون** : [ص: ١١٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده أحمد ابن عيَّاش الجوهري وهو ضعيف ، وجده عبيدالله أو عبدالله بن الحسن مجهول لم يوثق كما مرّ معك ، وأحمد بن عبد الجبار مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الخامسة عشرة بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الأول** : **الباب الثامن** : **الرواية الثالثة والعشرون** : [ص: ١٢٠] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده الحسين بن علي ، هو ابن الحسن الرّازي مجهولٌ لم يذكروه ، ومحمد بن إسماعيل الفزاري مجهولٌ لم يذكروه ، ومحمد بن صالح مجهولٌ لم يذكروه أو لم يوثّق ، ورشيد بن سعد مجهولٌ لم يذكروه ، أو يكون هم رشدين بن سعد بن مفلح وهو مجهولٌ لم يوثّق ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوّل :** **الباب الأوّل :** **الرّواية السّادسة عشرة بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرّواية في الفصل الأوّل :** **الباب الثامن :** **الرّواية الرّابعة والعشرون :** [ص: ١٢١] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من بحار الأنوار من كتاب الفضائل والروضة .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : لم أقفُ له إلى إسنادٍ فيما بحثُ فيه .

- **الفصلُ الأوّل :** **الباب الأوّل :** **الرّواية السّابعة عشرة بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرّواية في الفصل الأوّل :** **الباب الثامن :** **الرّواية الخامسة والعشرون :** [ص: ١٢١] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب غيبة الشّيخ .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده علي بن سنان مجهولٌ لم يوثّق ، وأحمد بن محمد الخليليّ الأمليّ ضعيفٌ كذابٌ وضاع كما قال النّجاشي ، وسليمان بن أحمد مجهولٌ لم يترجموا له ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوّل :** **الباب الأوّل :** **الرّواية الثّامنة عشرة بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرّواية في الفصل الأوّل :** **الباب الثامن :** **الرّواية السّادسة والعشرون :** [ص: ١٢٢] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب المناقب .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده عبدالله بن محمد البغوي مجهول لم يذكره ، وعلي بن الجهد مجهول لم يوثقه ، وأحمد بن وهب بن منصور مجهول لم يذكره ، وشريح بن محمد مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية التاسعة عشرة بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب الثامن :** **الرواية السابعة والعشرون :** [ص: ١٢٣] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب المناقب .

الحكم : ضعيف .

السَّبَب : الإسناد غير تام في مُنتخب الأثر ، وتماؤه من الأربعين للمحاذي : ((وبالإسناد عن الإمام محمد بن أحمد بن علي بن شاذان، قال: حدثنا محمد بن علي بن الفضل، عن محمد بن القاسم، عن عباد بن يعقوب، عن موسى بن عثمان، عن الأعمش، قال: حدثني أبو إسحاق، عن الحارث وسعيد بن بشر، عن علي بن أبي طالب (ع). قال: قال رسول الله ... إلخ)) ، موسى بن عثمان مجهول لم يذكره ، ومحمد بن القاسم غير مُميز .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية العشرون بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب الثامن :** **الرواية الثامنة والعشرون :** [ص: ١٢٣] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب غيبة الشيخ .

الحكم : ضعيف .

السَّبَب : في إسناده عيسى بن أحمد بن عيسى المنصور مجهول لم يوثق ، ومحمد بن أحمد بن عبيدالله مجهول لم يوثق ، وغيرهما .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية الحادية والعشرون بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب الثامن :** **الرواية التاسعة والعشرون :** [ص: ١٢٤] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب الغيبة للنعماني .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده عبدالله بن عبد الملك بن سهل الطبراني مجهول لم يذكره ، ومحمد بن إسماعيل الرقي مجهول لم يذكره ، وموسى بن عيسى بن عبد الرحمن مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثانية والعشرون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الثلاثون : [ص: ١٢٤] .

مصدر الرواية : إمامي ، من بحار الأنوار من كتاب الفضائل والروضة .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : لم يذكر الإسناد في البحار . والإسناد الثاني : محمد بن عيسى الأشعري جهول لم يذكره إلا أن يكون أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى الأشعري فهو ثقة عندهم ، ومحمود بن محمد الهروي مجهول لم يذكره ، وأحمد بن نافع البصري مجهول لم يذكره ، وكذلك والده ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثالثة والعشرون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الحادية والثلاثون : [ص: ١٢٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهول لم يوثق ، ومحمد بن الحسين الكوفي مجهول لم يذكره ، وإسماعيل بن موسى بن إبراهيم مجهول لم يذكره ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الرابعة والعشرون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الثانية والثلاثون : [ص: ١٢٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسن ابن مندة مجهولٌ لم يوثق ، ومحمد بن الحسين الكوفي مجهولٌ لم يذكره ،

ومحمد بن محمود القزويني لم يوثق ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الخامسة والعشرون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الثالثة والثلاثون : [ص: ١٢٧] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده غالب الجهنني مجهولٌ لم يوثق ، ومحمد بن مزيد بن محمود مجهولٌ لم يوثق ، ومحمد بن

مالك مجهولٌ لم يوثق ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة والعشرون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الرابعة والثلاثون : [ص: ١٢٧] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده أبو المفصل الشيباني وهو ضعيف ، والحسين بن عطية مجهولٌ لم يوثق ، والورد بن

الكميت مجهولٌ لم يذكره ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة والعشرون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الخامسة والثلاثون : [ص: ١٢٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده أبو الفضل الشيباني وهو ضعيف ، وأحمد بن عبد المنعم الصيداوي مجهول لم يوثق ، وعمر بن شمر الجعفي ضعيف جداً .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثامنة والعشرون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية السادسة والثلاثون : [ص: ١٣٠] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده علي بن الحسين ابن مندة وهو مجهول لم يوثق كما مرّ معك ، ويونس بن ظبيان ضعيف ، وعمر بن علي العبدي مجهول لم يذكره .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية التاسعة والعشرون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية السابعة والثلاثون : [ص: ١٣٠] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده الحسين بن علي ، هو ابن الحسن الرازي مجهول لم يذكره .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثلاثون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الثامنة والثلاثون : [ص: ١٣١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده تميم بن بهلول مجهول لم يوثق ، وعبدالله بن أبي الهذيل مجهول لم يذكره ، وغيرهما .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية الحادية والثلاثون بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب الثامن :** **الرواية التاسعة والثلاثون :** [ص: ١٣٢] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده علي بن أحمد بن محمد بن عمران مجهول لم يوثق ، وعلي بن عبدالله الوراق مجهول لم يوثق ، ومحمد بن هارون إن كان الوراق فقد ضعفوه ، وإن كان غيره فمجهول لم يوثق ، وعبيدالله بن موسى وثقوه لأجل رواية القمي في تفسيره عنه ، وهذا لا يعتمد عليه كما مرّ معك .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية الثانية والثلاثون بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب الثامن :** **الرواية الأربعون :** [ص: ١٣٣] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده علي بن محمد بن منويه مجهول لم يذكره ، والصقر بن أبي دلف مجهول لم يوثق ، وعبدالله بن أحمد الموصلي مجهول لم يوثق .

- **الفصل الأول :** **الباب الأول :** **الرواية الثالثة والثلاثون بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الأول :** **الباب الثامن :** **الرواية الحادية والأربعون :** [ص: ١٣٤] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده هشام بن يونس مجهول لم يوثق .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الرابعة والثلاثون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الثانية والأربعون : [ص: ١٣٤] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده أحمد بن علي بن ثابت مجهول لم يوثق ، وعلي بن عاصم مجهول لم يوثق ، ومحمد بن علي بن عبد الصمد مجهول لم يوثق ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الخامسة والثلاثون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الثالثة والأربعون : [ص: ١٣٧] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده محمد بن علي ماجيلويه مجهول لم يوثق كما مر معك ، ومحمد بن علي القرشي ضعيف ، وليث بن أبي سليم مجهول لم يذكره ، وهو ضعيف عند العامة ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة والثلاثون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الأول : الباب الثامن : الرواية الرابعة والأربعون : [ص: ١٣٨] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده أبو المفضل الشَّيباني وهو ضَعِيف ، وسلمة بن الخطاب ضَعِيف ، وعلقمة بن محمد مجهولٌ لم يوثق ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل** : **الباب الأوَّل** : **الرَّواية السَّابعة والثلاثون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرَّواية في **الفصل الأوَّل** : **الباب الثامن** : **الرَّواية الخامسة والأربعون** : [ص: ١٣٨] .

مصدر الرَّواية : إمامي ، من كتاب عيون أخبار الرضا .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده بكر بن صالح الرازي وهو ضَعِيف ، وعبدالرحمن بن سالم بن عبدالرحمن العطار ضَعِيف .

- **الفصلُ الأوَّل** : **الباب الأوَّل** : **الرَّواية الثامنة والثلاثون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرَّواية في **الفصل الأوَّل** : **الباب الثامن** : **الرَّواية السادسة والأربعون** : [ص: ١٤٠] .

مصدر الرَّواية : إمامي ، من كتاب دلائل الإمامة .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده أبو المفضل الشَّيباني وهو ضَعِيف ، وعلي بن الحسن المنقري مجهولٌ لم يذكره ، وأحمد بن يزيد الدهان مجهولٌ لم يذكره ، وغيرهم .

- **الفصلُ الأوَّل** : **الباب الأوَّل** : **الرَّواية التاسعة والثلاثون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرَّواية في **الفصل الأوَّل** : **الباب الثامن** : **الرَّواية السَّابعة والأربعون** : [ص: ١٤١] .

مصدر الرَّواية : إمامي ، من كتاب دلائل الإمامة .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده محمد بن هارون إن كان هو الوراق فقد ضعّفوه ، وإن كان غيره فمجهولٌ لم يوثّق ، وعيسى بن أحمد بن عيسى بن المنصور مجهولٌ لم يوثّق ، ومحمد بن أحمد بن عبيد الله مجهولٌ لم يوثّق .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الأربعون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب الثامن** : **الرّواية الثامنة والأربعون** : [ص: ١٤٢] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب غيبة الشّيخ .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : لم أقف لهذه الرّواية على إسناده فيها وقفتُ عليه من المصادر .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الحادية والأربعون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب الثامن** : **الرّواية التاسعة والأربعون** : [ص: ١٤٣] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب غاية المرام .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده محمد بن علي بن رحيمة مجهولٌ لم يذكره ، والحسن بن علي بن أبي حمزة ضعيف متروك الرّواية .

- **الفصلُ الأوّل** : **الباب الأوّل** : **الرّواية الثانية والأربعون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرّواية في **الفصل الأوّل** : **الباب الثامن** : **الرّواية الخمسون** : [ص: ١٤٣] .

مصدر الرّواية : إمامي ، من كتاب أصول الكافي .

الحكم : صحيح على قول ، وضعيفٌ على قول ، ولا يظهر لي إلاَّ ضعفه لعدم الوثوق بما يرويه البرقي كما مرَّ معك من حاله وروايته ومُعتمداته .

السبب : صحَّحه المجلسي ، وضعَّفه البهودي ، وقد تقدَّم معك بيان حال أحمد بن محمد بن خالد البرقي في الرواية الحادية والستين من الباب الأوَّل في الفصل الأوَّل .

- **الفصل الأوَّل :** **الباب الأوَّل :** **الرواية الثالثة والأربعون بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الثاني :** **الباب التاسع :** **الرواية الأولى :** [ص: ٢٠٨] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده أبو المفضل الشيباني وهو ضعيف ، وإبراهيم بن عبد الصمد بن موسى مجهولٌ لم يذكره ، وعبد الله بن بكر الغنوي مجهولٌ لم يذكره ، ويظهر انقطاع السند .

- **الفصل الأوَّل :** **الباب الأوَّل :** **الرواية الرابعة والأربعون بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الثاني :** **الباب العاشر :** **الرواية الأولى :** [ص: ٢٠٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده محمد بن فيض بن فياض العجلي مجهولٌ لم يذكره أو لم يوثق ، ومحمد بن أحمد بن عامر مجهولٌ لم يذكره .

- **الفصل الأوَّل :** **الباب الأوَّل :** **الرواية الخامسة والأربعون بعد المائتين :** [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الثاني :** **الباب العاشر :** **الرواية الثالثة :** [ص: ٢٠٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده أبو الفضل الشَّيباني وهو ضعيف ، ومحمد بن الحسين بن حفص مجهول لم يوثق ، ومحمد بن عبيد الله بن أبي رافع مجهول لم يوثق ، وضعفته العامة ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة والأربعون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب العاشر : الرواية الرابعة : [ص: ٢١٠] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده إبراهيم بن هاشم القمي مجهول لم يوثق كما مرّ معك ، والربيع بن سعد الجعفي مجهول لم يوثق ، وقال ابن حجر: كوفي لا يكاد يُعرف ، وعبد الرحمن بن ثابت غير مُتميّز ، ولم أقف على أحد يروي عن الإمام الحسين (ع) بهذا الاسم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة والأربعون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب الثاني عشر : الرواية الأولى : [ص: ٢١٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده أبو الفضل الشَّيباني وهو ضعيف ، والحسن بن محمد بن عبد الواحد مجهول لم يذكره ، إلا أن يكون أبو الحسن محمد بن عبد الواحد فمجهول لم يوثق ، والحسن بن الحسين العُرني مجهول لم يوثق ، ويحيى بن يعلى الأسلمي مجهول لم يذكره ، وضعفته العامة ، وعمر بن عيسى الوجهي مجهول لم يوثقه .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الثامنة والأربعون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الثاني** : **الباب الثاني عشر** : **الرواية الثانية** : [ص: ٢١٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب الغيبة للنعماني .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده محمد بن الحسن الرازي مجهولٌ لم يوثّق ، ومحمد بن علي الكوفي ضَعَف الخوئي طريقاً لأجله ، ومحمد بن سنان ضعيف ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية التاسعة والأربعون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الثاني** : **الباب الثاني عشر** : **الرواية الثالثة** : [ص: ٢١٧] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب إثبات الوصية .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين ضَعَفه جماعة واضطربوا فيه فلا يُعتمد على روايته ، وعلي بن أبي حمزة كذابٌ متهمٌ كما قال ابن فضال ، وقال ابن الغضائري : ((علي بن أبي حمزة ، لعنه الله أَصْلُ الوَقْف ، وأشدّ الخلق عداوةً للولي من بعد أبي إبراهيم عليهما السلام))^{٤٤٧} ، قال يونس بن عبد الرحمن : ((مات أبو إبراهيم عليه السلام وليس من قَوامِهِ أَحَدٌ إِلَّا وَعِنْدَهُ المَالُ الكثير ، وَكَانَ ذَلِكَ سَبَبٌ وَقَفَهُمْ ، وَجَحَدَهُمْ مَوْتَهُ ، طَمَعاً فِي الأَمْوَالِ ! ، كَانَ عِنْدَ زِيَادِ بْنِ مَرْوَانَ القَنْدِي سَبْعُونَ أَلْفَ دِينَارٍ ، وَعِنْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ ثَلَاثُونَ أَلْفَ دِينَارٍ))^{٤٤٨} ، وقال الخوئي : ((المَعْرُوفُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ))^{٤٤٩} .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الخمسون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

^{٤٤٧} رجال ابن الغضائري: ٨٤ .

^{٤٤٨} معجم رجال الحديث: ٢٣٦/١٢ .

^{٤٤٩} معجم رجال الحديث: ٢٤٥/١٢ .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب الرابع عشر : الرواية الأولى : [ص: ٢٢٠] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده عبد الواحد بن محمد العطار مجهول لريوثق ، وعلي بن محمد بن قتيبة مجهول لريوثق ، وحنان أو حيان السراج مجهول لريوثق ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الحادية والخمسون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب السادس عشر : الرواية الأولى : [ص: ٢٢٣] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده علي بن محمد السندي مجهول لريوثق ، والحسن بن عيسى مجهول لريوثق ، ومحمد بن علي بن جعفر مجهول لريوثق ، ومحمد بن الحسين لم يميزه .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثانية والخمسون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب السادس عشر : الرواية الثانية : [ص: ٢٢٣] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده محمد بن سنان وهو ضعيف ، وفي الإسناد الثاني شهد بن زياد الآدمي وهو ضعيف ، وعلي بن محمد الدقاق مجهول لريذكره ، وعبد العزيز العبدي ضعيف .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثالثة والخمسون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب السابع عشر : الرواية الثالثة : [ص: ٢٢٦] .

مصدر الرواية : سني من مصدر إمامي ، من ينابيع المودة عن فرائد السمطين عن رواية الصدوق .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده إبراهيم بن هاشم القمي مجهول لم يوثق كما مرّ معك .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الرابعة والخمسون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب الثامن عشر : الرواية الثانية : [ص: ٢٢٨] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده الصقر بن أبي دلف مجهول لم يوثق ، وعبد الواحد بن محمد العطار مجهول لم يوثق ، وعلي بن محمد بن قتيبة مجهول لم يوثق .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الخامسة والخمسون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب التاسع عشر : الرواية الأولى : [ص: ٢٣٠] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده محمد بن عبد الله بن حمزة مجهول لم يوثق ، والصقر بن أبي دلف مجهول لم يوثق ، وعبد الله بن أحمد الموصلي مجهول لم يوثق .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة والخمسون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب العشرون : الرواية الأولى : [ص: ٢٣١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده علي بن محمد السندي مجهول لم يوثق ، ومحمد بن الحسن لم أهد إليه ، ومحمد بن أحمد العلوي رجح الخوئي حسنه دون وثاقته .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السادسة والخمسون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب العشرون : الرواية الأولى : [ص: ٢٣١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده علي بن محمد السندي مجهول لم يوثق ، ومحمد بن الحسن لم أهد إليه ، ومحمد بن أحمد العلوي رجح الخوئي حسنه دون وثاقته ، والإسناد في أصول الكافي مجهول قرر ذلك المجلسي .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة والخمسون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب العشرون : الرواية الثانية : [ص: ٢٣١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده الحسين بن علي ، هو ابن الحسن الرازي مجهول لم يذكره ، وأحمد بن يحيى العطار مجهول لم يوثق ، وقد ضعف الخوئي طريقاً لأجله ، وموسى بن جعفر بن وهب مجهول لم يوثق .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثامنة والخمسون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب العشرون : الرواية الرابعة : [ص: ٢٣٢] .

مصدر الرواية : سني من مصدر إمامي ، ينابيع المودة من كتاب المناقب .

الحكم : ضعيف .

السبب : لم يذكر الإسناد ، والإسناد عن كفاية الأثر هكذا في بحار الأنوار : ((أبو الفضل الشيباني، عن موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، عن محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، عن محمد بن حماد بن ماهان الدبّاع، عن عيسى بن إبراهيم، عن الحارث بن نبهان، عن عيسى بن يقطان ، عن أبي سعيد، عن مكحول عن واثلة بن الأسقع، عن جابر بن عبد الله الأنصاري .. إلخ)) ، وفيه أبو الفضل الشيباني وهو ضعيف ، وفي كتاب مستدرک الوسائل سند آخر هو : ((الشيخ الثقة الجليل فضل بن شاذان في كتاب الغيبة : حدثنا محمد بن الحسن الواسطي رضي الله عنه قال : حدثنا زُفر بن الهذيل قال : حدثنا سليمان بن مهران الأعمش قال : حدثنا مورك قال : حدثنا جابر بن عبد الله الأنصاري)) ، ومحمد بن الحسن الواسطي مجهول لم يوثق ، وقال عنه العاملي أنه ثقة في فائق المقال والمتقدمون لم يوثقوه ، وزُفر بن الهذيل مجهول لم يوثقوه ، بل جعلوه من المردودين المهملين من ضعفاء محدثي الإمامية .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية التاسعة والخمسون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب العشرون : الرواية الخامسة : [ص: ٢٣٣] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده علي بن عبد الله الورّاق مجهول لم يوثق .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الستون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب الحادي والعشرون : الرواية الأولى : [ص: ٢٣٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب إعلام الوري .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : لم يذكر الإسناد ، والإسناد من كمال الدين : ((حدثنا علي بن أحمد بن محمد الدقاق رضي الله عنه قال : حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي، عن المفضل بن عمر ، قال :.. إلخ)) ، ، وعلي بن محمد الدقاق مجهول لم يذكره ، والمفضل بن عمر ضَعِيف .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الحادية والستون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الثاني** : **الباب الحادي والعشرون** : **الرواية الأولى** : [ص: ٢٣٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب مستدرك الوسائل .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : لم يذكر الإسناد ، ول أقف له على إسناد فيما وقفت عليه من المصادر .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الثانية والستون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الثاني** : **الباب الثاني والعشرون** : **الرواية الثالثة** : [ص: ٢٤٤] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده محمد بن عبد الله بن حمزة مجهول لم يوثق ، وهاشم بن إبراهيم القمي مجهول لم يوثق .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الثالثة والستون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في **الفصل الثاني** : **الباب الرابع والعشرون** : **الرواية الأولى** : [ص: ٢٤٨] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده علي بن عبدالله الوراق وهو مجهول لم يوثق ، ومحمد بن هارون إن كان هو الوراق فقد ضعفوه ، وإن كان غيره فمجهول لم يوثق ، وعبيدالله بن موسى وثقه لأجل رواية القمي في تفسيره عنه ، وهذا لا يعتمد عليه كما مر معك ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الرابعة والستون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الثاني** : **الباب الرابع والعشرون** : **الرواية الثانية** : [ص: ٢٤٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعیف .

السبب : في إسناده علي بن الحسين ابن مندة وهو مجهول لم يوثق كما مر معك ، وعبدالله بن محمد بن عمر البلوي ضعيف وضاع ، وإبراهيم بن عبيدالله بن العلاء المدني قال عنه ابن الغضائري : ((لا يعرف إلا بما ينسب إليه عبدالله بن محمد البلوي ، وينسب إلى أبيه عبيدالله بن العلاء عمارة بن زيد ، وما يسند إليه إلا الفاسد المتهافت)) ، كما مر معك ، وغيرهم .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية الخامسة والستون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- **وهي ذات الرواية في الفصل الثاني** : **الباب الخامس والعشرون** : **الرواية الأولى** : [ص: ٢٥٢] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

تعليق : لم أتبع إسناده ، فالخبر ليس دليلاً على النص على الاثني عشر بالعدد ، أو بالعدد والاسم ، وإنما هو أنه سيكون من لد الإمام الحسين (ع) ، ولذلك نحتمله لأدلة أخرى في عموم بني فاطمة ، ولا نقطع به ، فالكامل معدن الرئاسة والرعاية ولد الحسين أو ولد الحسن .

- **الفصل الأول** : **الباب الأول** : **الرواية السادسة والستون بعد المائتين** : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب السابع والعشرون : الرواية الأولى : [ص: ٢٥٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده أحمد بن إسماعيل السليمانى مجهول لم يوثق ، وموسى بن مسلم مجهول لم يذكره .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السابعة والستون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب السابع والعشرون : الرواية الخامسة : [ص: ٢٦١] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده عبد الواحد بن محمد العطار مجهول لم يوثق ، وعلي بن محمد بن قتيبة مجهول لم يوثق ، وحنان أو حيان السراج مجهول لم يوثق ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الثامنة والستون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل الثاني : الباب السابع والعشرون : الرواية الثانية عشرة : [ص: ٢٦٣] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده محمد بن علي بن حاتم النوفلي الكرماني مجهول لم يوثق ، وأحمد بن عيسى الوشاء البغدادي مجهول لم يوثق ، ومحمد بن بحر الرهني ضعيف ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية التاسعة والستون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل السادس : الباب الأول : الرواية الأولى : [ص: ٤٢٦] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كفاية الأثر .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده أحمد بن محمد ابن عياش الجوهريّ وهو ضعيف ، وعبيدالله بن أحمد بن يعقوب مجهول لم يذكروه ، وأحمد بن محمد بن مسروق مجهول لم يذكروه ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية السبعون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل السادس : الباب الثاني : الرواية الثانية : [ص: ٤٢٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده الحسن بن إبراهيم بن إدريس مجهول لم يوثق ، وسهل بن زياد الأدمي ضَعِيف ، ومحمد بن آدم الشيباني إن كان هو المدايني فمجهول لم يوثق ، أو مجهول لم يذكروه ، وغيرهم .

- الفصل الأول : الباب الأول : الرواية الحادية والسبعون بعد المائتين : [ص: ٤٨] .

- وهي ذات الرواية في الفصل السابع : الباب التاسع : الرواية الأولى : [ص: ٤٨٥] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضَعِيف .

السبب : في إسناده الحسن بن إبراهيم بن إدريس مجهول لم يوثق ، والحسن بن رباط مجهول لم يوثق ، والمفضل بن عمر ضعيف .

الباب الثاني من الفصل الأول من كتاب (مُتخَب الأثر) ، فيما يدل على أن الأئمة بعدد نقباء

بني إسرائيل والأسباط وحواري عيسى ، وفيه (٤٠ رواية)

وجميع روايات هذا الباب مُكرّرة عمّا جاء في الباب الأول من الفصل الأول ، إلّا رواية نبّئها وحالها في محلّها إن شاء الله .

رقم الرواية في الباب الثاني	هي ذات الرواية في الباب الأول	الحكم
١	٨٢	ضعيف
٢	٨٣	ضعيف
٣	٨٤	ضعيف
٤	٨٥	ضعيف
٥	٨٦	غير مهم كرواية الفرقة السنّية
٦	٨٧	ضعيف
٧	٨٨	ضعيف
٨	٨٩	ضعيف
٩	٩٠	ضعيف
١٠	٩١	ضعيف
١١	٩٢	ضعيف
١٢	٩٣	ضعيف
١٣	٩٤	ضعيف
١٤	٩٥	ضعيف
١٥	٩٦	ضعيف
١٦	٩٧	ضعيف
١٧	٩٨	ضعيف
١٨	٩٩	ضعيف
١٩	١٠٠	ضعيف
٢٠	١٠١	ضعيف
٢١	١٠٢	ضعيف
٢٢	١٠٣	ضعيف
٢٣	١٠٤	غير مهم كرواية الفرقة السنّية

الفصل الأول : الباب الثاني : الرواية الرابعة والعشرون : [ص: ٥٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب المناقب .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : لم يذكر الإسناد ، ثم وجدتُ الخزاز ذكرَ الإسناد في كفاية الأثر ولكن بلفظ آخر للرواية فيها نكارة شديدة لمن وقفَ عليها ، وهذا هو الإسناد : ((حدثنا علي بن الحسن بن محمد ، قال حدثنا الشريف الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى القاضي ، قال حدثنا حريز بن عبد الحميد الضبي ، قال حدثنا الأعمش ، عن إبراهيم بن يزيد السمان ، عن أبيه ، عن الحسين بن علي عليهما السلام)) ، وهذا الإسناد ضعيف ففيه علي بن الحسين بن محمد ابن مندة وهو مجهولٌ لم يوثق كما مرّ معك ، والحسين بن علي بن عبد الله مجهولٌ لم يذكره ، وإبراهيم بن يزيد السمان مجهولٌ لم يذكره ، ووثقته العامة ، وقد مرّت معك هذه الرواية عند الكلام على الرواية الرابعة بعد المائة في الباب الأول من الفصل الأول .

الحكم	هي ذات الرواية في الباب الأول	رقم الرواية في الباب الثاني
غير مهم كرواية الفرقة السنية	١٤	٢٥
غير مهم كرواية الفرقة السنية	٢٠	٢٦
غير مهم كرواية الفرقة السنية	٢٢	٢٧
غير مهم كرواية الفرقة السنية	٢٣	٢٨
ضعيف	٢٨	٢٩
ضعيف	٣٢	٣٠
ضعيف	٤١	٣١
غير مهم كرواية الفرقة السنية	٤٦	٣٢
ضعيف	٦٥	٣٣
ضعيف	٦٦	٣٤
ضعيف	١١٣	٣٥
ضعيف	٢١٩	٣٦
ضعيف	١٧٣	٣٧
ضعيف	١٨٨	٣٨
ضعيف	٢٠٣	٣٩
ضعيف	٢٢٤	٤٠

الباب الثالث من الفصل الأول من كتاب (مُتَخَب الأثر) ، فيما يدل أن الأئمة اثني عشر وأن

أولهم عليّ (ع) ، وفيه (١٣٣ رواية)

وجمیع روایات هذا الباب مُكرّرة عَمّا جاء في الباب الأول من الفصل الأول ، إلاّ رواية نبّئنا وحالها في محلّها إن شاء الله .

رقم الرواية في الباب الثالث	هي ذات الرواية في الباب الأول	الحكم
١	١٠٥	ضعيف
٢	١٠٦	ضعيف
٣	١٠٧	ضعيف
٤	١٠٨	ضعيف
٥	٣٢	ضعيف
٦	٣٥	ضعيف
٧	٣٧	ضعيف
٨	٣٩	ضعيف
٩	٤٧	ضعيف
١٠	٤٩	ضعيف
١١	٥١	ضعيف
١٢	٥٥	ضعيف
١٣	٥٧	ضعيف
١٤	٥٩	ضعيف
١٥	٦١	ضعيف
١٦	٧٣	ضعيف
١٧	٨٠	ضعيف
١٨	٨١	ضعيف
١٩	٨٥	ضعيف
٢٠	٩٠	ضعيف
٢١	٩٥	ضعيف
٢٢	١٠٩	ضعيف
٢٣	١١٠	ضعيف
٢٤	١١١	ضعيف
٢٥	١١٢	ضعيف
٢٦	١١٣	ضعيف
٢٧	١١٤	ضعيف
٢٨	١١٥	ضعيف

ضعيف	١١٦	٢٩
ضعيف	١١٧	٣٠
ضعيف	١١٨	٣١
ضعيف	١١٩	٣٢
ضعيف	١٢١	٣٣
ضعيف	١٢٤	٣٤
ضعيف	١٢٦	٣٥
ضعيف	١٢٧	٣٦
ضعيف	١٢٨	٣٧
ضعيف	١٢٩	٣٨
ضعيف	١٣٢	٣٩
ضعيف	١٣٣	٤٠
ضعيف	١٣٤	٤١
ضعيف	١٣٦	٤٢
ضعيف	١٣٧	٤٣
ضعيف	١٣٩	٤٤
ضعيف	١٤٠	٤٥
ضعيف	١٤١	٤٦
ضعيف	١٤٢	٤٧
ضعيف	١٤٣	٤٨
ضعيف	١٤٥	٤٩
ضعيف	١٤٦	٥٠
ضعيف	١٥١	٥١
ضعيف	١٥٢	٥٢
ضعيف	١٥٣	٥٣
ضعيف	١٥٤	٥٤
ضعيف	١٥٥	٥٥
ضعيف	١٥٦	٥٦
ضعيف	١٥٧	٥٧
ضعيف	١٥٩	٥٨
ضعيف	١٦١	٥٩
ضعيف	١٦٦	٦٠
ضعيف	١٦٧	٦١
ضعيف	١٦٩	٦٢
ضعيف	١٧٠	٦٣
ضعيف	١٧٣	٦٤
ضعيف	١٧٤	٦٥

ضعيف	١٧٥	٦٦
ضعيف	١٧٧	٦٧
ضعيف	١٧٨	٦٨
ضعيف	١٧٩	٦٩
ضعيف	١٨٠	٧٠
ضعيف	١٨١	٧١
ضعيف	١٨٢	٧٢
ضعيف	١٨٤	٧٣
ضعيف	١٨٥	٧٤
ضعيف	١٨٦	٧٥
ضعيف	١٨٩	٧٦
ضعيف	١٩٣	٧٧
ضعيف	١٩٤	٧٨
ضعيف	١٩٥	٧٩
ضعيف	١٩٦	٨٠
ضعيف	١٩٧	٨١
ضعيف	١٩٨	٨٢
ضعيف	١٩٩	٨٣
ضعيف	٢٠٠	٨٤
ضعيف	٢٠١	٨٥
ضعيف	٢٠٢	٨٦
ضعيف	٢٠٣	٨٧
ضعيف	٢٠٤	٨٨
ضعيف	٢٠٥	٨٩
ضعيف	٢٠٦	٩٠
ضعيف	٢٠٧	٩١
ضعيف	٢٠٨	٩٢
ضعيف	٢٠٩	٩٣
ضعيف	٢١٠	٩٤
ضعيف	٢١١	٩٥
ضعيف	٢١٢	٩٦
ضعيف	٢١٣	٩٧
ضعيف	٢١٤	٩٨
ضعيف	٢١٥	٩٩
ضعيف	٢١٦	١٠٠
ضعيف	٢١٧	١٠١
ضعيف	٢١٨	١٠٢

ضعيف	٢١٩	١٠٣
ضعيف	٢٢٠	١٠٤
ضعيف	٢٢١	١٠٥
ضعيف	٢٢٢	١٠٦
ضعيف	٢٢٣	١٠٧
ضعيف	٢٢٤	١٠٨
ضعيف	٢٢٥	١٠٩
ضعيف	٢٢٦	١١٠
ضعيف	٢٢٧	١١١
ضعيف	٢٢٨	١١٢
ضعيف	٢٢٩	١١٣
ضعيف	٢٣٠	١١٤
ضعيف	٢٣١	١١٥
ضعيف	٢٣٢	١١٦
ضعيف	٢٣٣	١١٧
ضعيف	٢٣٤	١١٨
ضعيف	٢٣٥	١١٩
ضعيف	٢٣٦	١٢٠
ضعيف	٢٣٧	١٢١
ضعيف	٢٣٨	١٢٢
ضعيف	٢٣٩	١٢٣
ضعيف	٢٤٠	١٢٤
ضعيف	٢٤١	١٢٥
صحيح على قول ، ومختلف فيه	٢٤٢	١٢٦
ضعيف	٢٤٣	١٢٧
ضعيف	٢٤٦	١٢٨
ضعيف	٢٦٣	١٢٩
ضعيف	٢٦٤	١٣٠
ضعيف	٢٦٩	١٣١

الفصل الأول : الباب الثالث : الرواية الثانية والثلاثون بعد المائة : [ص:٦٢] .

- وهي ذات الرواية في الفصل السادس : الباب الثاني : الرواية الأولى : [ص:٤٢٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كمال الدين .

الحكم : ضَعِيف .

السَّبَب : في إسناده الحُسَيْن بن أحمد بن إدريس مجهولٌ لم يوثَّق ، وقد ضَعَّف الخُوئي طريقاً لأجله ، قال الخُوئي يتكلَّم عن طريق : ((وَطَرِيقُ الصَّدُوقِ إِلَيْهِ : الحُسَيْن بن أحمد بن إدريس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ إِبْرَاهِيم بن هَاشِم ، عَنْ مُحَمَّد بن سنان ، عَنْ المفضل بن عمر ، عَنْ إِسْمَاعِيل بن أَبِي فَدْيِك ، وَالطَّرِيقُ ضَعِيفٌ بِالْحُسَيْن بن أحمد بن إدريس ، وَمُحَمَّد ابن سنان))^{٤٠٠} ، وسهل بن زياد الأدمي ضعيف كما مرَّ معك ، وغيرهما .

الحكم	هي ذات الرواية في الباب الأول	رقم الرواية في الباب الثالث
ضعيف	٢٧١	١٣٣

^{٤٠٠} معجم رجال الحديث: ٢٨/٤ .

الباب الرابع من الفصل الأول من كتاب (مُنتخب الأثر) ، فيما يدلّ على الأئمة الاثني عشر

وأنّ أولهم عليّ وآخرهم المهدي ، وفيه (٩١ رواية)

وجميع روايات هذا الباب مُكرّرة عمّا جاء في الباب الأول من الفصل الأول .

رقم الرواية في الباب الرابع	هي ذات الرواية في الباب الأول	الحكم
١	١٠٩	ضعيف
٢	١١٠	ضعيف
٣	١١١	ضعيف
٤	١١٢	ضعيف
٥	١١٣	ضعيف
٦	١١٤	ضعيف
٧	١١٥	ضعيف
٨	١١٦	ضعيف
٩	١١٧	ضعيف
١٠	١١٨	ضعيف
١١	١١٩	ضعيف
١٢	٣٩	ضعيف
١٣	١٣٦	ضعيف
١٤	١٥٧	ضعيف
١٥	١٥٩	ضعيف
١٦	١٦١	ضعيف
١٧	١٦٦	ضعيف
١٨	١٦٧	ضعيف
١٩	١٦٩	ضعيف
٢٠	١٧٠	ضعيف
٢١	١٧٣	ضعيف
٢٢	١٧٤	ضعيف
٢٣	١٧٥	ضعيف
٢٤	١٧٧	ضعيف
٢٥	١٧٨	ضعيف
٢٦	١٧٩	ضعيف
٢٧	١٨٠	ضعيف
٢٨	١٨١	ضعيف
٢٩	١٨٢	ضعيف
٣٠	١٨٢	ضعيف

ضعيف	١٨٥	٣١
ضعيف	١٨٦	٣٢
ضعيف	١٨٧	٣٣
ضعيف	١٩٣	٣٤
ضعيف	١٩٤	٣٥
ضعيف	١٩٥	٣٦
ضعيف	١٩٦	٣٧
ضعيف	١٩٧	٣٨
ضعيف	١٩٨	٣٩
ضعيف	١٩٩	٤٠
ضعيف	٢٠٠	٤١
ضعيف	٢٠١	٤٢
ضعيف	٢٠٢	٤٣
ضعيف	٢٠٣	٤٤
ضعيف	٢٠٤	٤٥
ضعيف	٢٠٥	٤٦
ضعيف	٢٠٦	٤٧
ضعيف	٢٠٧	٤٨
ضعيف	٢٠٨	٤٩
ضعيف	٢٠٩	٥٠
ضعيف	٢١٠	٥١
ضعيف	٢١١	٥٢
ضعيف	٢١٢	٥٣
ضعيف	٢١٣	٥٤
ضعيف	٢١٤	٥٥
ضعيف	٢١٥	٥٦
ضعيف	٢١٦	٥٧
ضعيف	٢١٧	٥٨
ضعيف	٢١٨	٥٩
ضعيف	٢١٩	٦٠
ضعيف	٢٢٠	٦١
ضعيف	٢٢١	٦٢
ضعيف	٢٢٢	٦٣
ضعيف	٢٢٣	٦٤
ضعيف	٢٢٤	٦٥
ضعيف	٢٢٥	٦٦
ضعيف	٢٢٦	٦٧

ضعيف	٢٢٧	٦٨
ضعيف	٢٢٨	٦٩
ضعيف	٢٢٩	٧٠
ضعيف	٢٣٠	٧١
ضعيف	٢٣١	٧٢
ضعيف	٢٣٢	٧٣
ضعيف	٢٣٣	٧٤
ضعيف	٢٣٤	٧٥
ضعيف	٢٣٥	٧٦
ضعيف	٢٣٦	٧٧
ضعيف	٢٣٧	٧٨
ضعيف	٢٣٨	٧٩
ضعيف	٢٣٩	٨٠
ضعيف	٢٤٠	٨١
ضعيف	٢٤١	٨٢
صحيح على قول ، ومختلف فيه	٢٤٢	٨٣
ضعيف	٢٤٥	٨٤
ضعيف	٢٤٦	٨٥
ضعيف	٢٥٠	٨٦
ضعيف	٢٦٣	٨٧
ضعيف	٢٦٤	٨٨
ضعيف	٢٦٩	٨٩
ضعيف	هي ذات الرواية ١٣٢ في الباب الثالث	٩٠
ضعيف	٢٧١	٩١

الباب الخامس من الفصل الأول من كتاب (مُنتخب الأثر) ، فيما يدل على الأئمة الاثني عشر

وأنّ آخرهم المهدي ، وفيه (٩٤رواية)

وجميع روايات هذا الباب مُكرّرة عمّا جاء في الباب الأول من الفصل الأول .

رقم الرواية في الباب الخامس	هي ذات الرواية في الباب الأول	الحكم
١	١٢٠	ضعيف
٢	٣٦	ضعيف
٣	٥٢	ضعيف
٤	٧٦	ضعيف
٥	١٠٩	ضعيف
٦	١١٠	ضعيف
٧	١١١	ضعيف
٨	١١٢	ضعيف
٩	١١٣	ضعيف
١٠	١١٤	ضعيف
١١	١١٥	ضعيف
١٢	١١٦	ضعيف
١٣	١١٧	ضعيف
١٤	١١٨	ضعيف
١٥	١١٩	ضعيف
١٦	١٣٦	ضعيف
١٧	١٥٧	ضعيف
١٨	١٥٩	ضعيف
١٩	١٦١	ضعيف
٢٠	١٦٦	ضعيف
٢١	١٦٧	ضعيف
٢٢	١٦٩	ضعيف
٢٣	١٧٠	ضعيف
٢٤	١٧٣	ضعيف
٢٥	١٧٤	ضعيف
٢٦	١٧٥	ضعيف
٢٧	١٧٧	ضعيف
٢٨	١٧٨	ضعيف
٢٩	١٧٩	ضعيف
٣٠	١٨٠	ضعيف

ضعيف	١٨١	٣١
ضعيف	١٨٢	٣٢
ضعيف	١٨٤	٣٣
ضعيف	١٨٥	٣٤
ضعيف	١٨٦	٣٥
ضعيف	١٨٧	٣٦
ضعيف	١٩٣	٣٧
ضعيف	١٩٤	٣٨
ضعيف	١٩٥	٣٩
ضعيف	١٩٦	٤٠
ضعيف	١٩٧	٤١
ضعيف	١٩٨	٤٢
ضعيف	١٩٩	٤٣
ضعيف	٢٠٠	٤٤
ضعيف	٢٠١	٤٥
ضعيف	٢٠٢	٤٦
ضعيف	٢٠٣	٤٧
ضعيف	٢٠٤	٤٨
ضعيف	٢٠٥	٤٩
ضعيف	٢٠٦	٥٠
ضعيف	٢٠٧	٥١
ضعيف	٢٠٨	٥٢
ضعيف	٢٠٩	٥٣
ضعيف	٢١٠	٥٤
ضعيف	٢١١	٥٥
ضعيف	٢١٢	٥٦
ضعيف	٢١٣	٥٧
ضعيف	٢١٤	٥٨
ضعيف	٢١٥	٥٩
ضعيف	٢١٦	٦٠
ضعيف	٢١٧	٦١
ضعيف	٢١٨	٦٢
ضعيف	٢١٩	٦٣
ضعيف	٢٢٠	٦٤
ضعيف	٢٢١	٦٥
ضعيف	٢٢٢	٦٦
ضعيف	٢٢٣	٦٧

ضعيف	٢٢٤	٦٨
ضعيف	٢٢٥	٦٩
ضعيف	٢٢٦	٧٠
ضعيف	٢٢٧	٧١
ضعيف	٢٢٨	٧٢
ضعيف	٢٢٩	٧٣
ضعيف	٢٣٠	٧٤
ضعيف	٢٣١	٧٥
ضعيف	٢٣٢	٧٦
ضعيف	٢٣٣	٧٧
ضعيف	٢٣٤	٧٨
ضعيف	٢٣٥	٧٩
ضعيف	٢٣٦	٨٠
ضعيف	٢٣٧	٨١
ضعيف	٢٣٨	٨٢
ضعيف	٢٣٩	٨٣
ضعيف	٢٤٠	٨٤
ضعيف	٢٤١	٨٥
صحيح على قول ، ومختلف فيه	٢٤٢	٨٦
ضعيف	٢٤٥	٨٧
ضعيف	٢٤٦	٨٨
ضعيف	٢٥٠	٨٩
ضعيف	٢٦٣	٩٠
ضعيف	٢٦٤	٩١
ضعيف	٢٦٩	٩٢
ضعيف	هي ذات الرواية ١٣٢ في الباب الثالث	٩٣
ضعيف	٢٧١	٩٤

الباب السادس من الفصل الأول من كتاب (مُنتخب الأثر) ، فيما يدلّ على أن الأئمة اثني

عشر ، وأن التسعة منهم من ولد الحسين ، وفيه (١٣٩ رواية)

وجمیع روايات هذا الباب مُكرّرة عمّا جاء في الباب الأوّل من الفصل الأوّل ، إلّا رواية نبيّها وحالها في محلّها إن شاء الله .

رقم الرواية في الباب السادس	هي ذات الرواية في الباب الأول	الحكم
١	١٢١	ضعيف
٢	١٢٢	ضعيف
٣	١٢٣	ضعيف
٤	١٢٤	ضعيف
٥	١٢٥	ضعيف
٦	١٢٦	ضعيف
٧	١٢٧	ضعيف
٨	١٢٨	ضعيف
٩	١٢٩	ضعيف
١٠	١٣٠	ضعيف
١١	١٣١	ضعيف
١٢	١٣٢	ضعيف
١٣	١٣٣	ضعيف
١٤	١٣٤	ضعيف
١٥	١٣٥	ضعيف
١٦	١٣٦	ضعيف
١٧	١٣٧	ضعيف
١٨	١٣٨	ضعيف
١٩	١٣٩	ضعيف
٢٠	١٤٠	ضعيف
٢١	١٤١	ضعيف
٢٢	١٤٢	ضعيف
٢٣	١٤٣	ضعيف
٢٤	١٤٤	ضعيف
٢٥	١٤٥	ضعيف
٢٦	١٤٦	ضعيف
٢٧	١٤٧	ضعيف
٢٨	١٤٨	ضعيف

ضعيف	١٤٩	٢٩
ضعيف	١٥٠	٣٠
ضعيف	١٥١	٣١
ضعيف	١٥٢	٣٢
ضعيف	١٥٣	٣٣
ضعيف	١٥٤	٣٤
ضعيف	١٥٥	٣٥
ضعيف	١٥٦	٣٦
ضعيف	٨٢	٣٧
ضعيف	٨٤	٣٨
ضعيف	٨٧	٣٩
ضعيف	٩١	٤٠
ضعيف	٩٢	٤١
ضعيف	٩٤	٤٢
ضعيف	١٠٠	٤٣
ضعيف	١٥٧	٤٤
ضعيف	١٥٨	٤٥
ضعيف	١٥٩	٤٦
ضعيف	١٦٠	٤٧
ضعيف	١٦١	٤٨
ضعيف	١٦٢	٤٩
ضعيف	١٦٣	٥٠
ضعيف	١٦٤	٥١
ضعيف	١٦٥	٥٢
ضعيف	١٦٦	٥٣
ضعيف	١٦٧	٥٤
ضعيف	١٦٨	٥٥
ضعيف	١٦٩	٥٦
ضعيف	١٧٠	٥٧
ضعيف	١٧١	٥٨
ضعيف	١٧٢	٥٩
ضعيف	١٧٣	٦٠
ضعيف	١٧٤	٦١
ضعيف	١٧٥	٦٢
ضعيف	١٧٦	٦٣
ضعيف	١٧٧	٦٤
ضعيف	١٧٨	٦٥

ضعيف	١٧٩	٦٦
ضعيف	١٨٠	٦٧
ضعيف	١٨١	٦٨
ضعيف	١٨٢	٦٩
ضعيف	١٨٣	٧٠
ضعيف	١٨٤	٧١
ضعيف	١٨٥	٧٢
ضعيف	١٨٦	٧٣
ضعيف	١٨٧	٧٤
ضعيف	١٨٨	٧٥
ضعيف	١٨٩	٧٦
ضعيف	١٩٠	٧٧
ضعيف	١٩١	٧٨
غير مهم كرواية الفرقة السننية	١٩٢	٧٩
ضعيف	١٩٣	٨٠
ضعيف	١٩٤	٨١
ضعيف	١٩٥	٨٢
ضعيف	١٩٦	٨٣
ضعيف	١٩٧	٨٤
ضعيف	١٩٨	٨٥
ضعيف	١٩٩	٨٦
ضعيف	٢٠٠	٨٧
ضعيف	٢٠١	٨٨
ضعيف	٢٠٢	٨٩
ضعيف	٢٠٣	٩٠
ضعيف	٢٠٤	٩١
ضعيف	٢٠٥	٩٢
ضعيف	٢٠٦	٩٣
ضعيف	٢٠٧	٩٤
ضعيف	٢٠٨	٩٥
ضعيف	٢٠٩	٩٦
ضعيف	٢١٠	٩٧
ضعيف	٢١١	٩٨
ضعيف	٢١٢	٩٩
ضعيف	٢١٣	١٠٠
ضعيف	٢١٤	١٠١
ضعيف	٢١٥	١٠٢

ضعيف	٢١٦	١٠٣
ضعيف	٢١٧	١٠٤
ضعيف	٢١٨	١٠٥
ضعيف	٢١٩	١٠٦
ضعيف	٢٢٠	١٠٧
ضعيف	٢٢١	١٠٨
ضعيف	٢٢٢	١٠٩
ضعيف	٢٢٣	١١٠
ضعيف	٢٢٤	١١١
ضعيف	٢٢٥	١١٢
ضعيف	٢٢٦	١١٣
ضعيف	٢٢٧	١١٤
ضعيف	٢٢٨	١١٥
ضعيف	٢٢٩	١١٦
ضعيف	٢٣٠	١١٧
ضعيف	٢٣١	١١٨
ضعيف	٢٣٢	١١٩
ضعيف	٢٣٣	١٢٠
ضعيف	٢٣٤	١٢١
ضعيف	٢٣٥	١٢٢
ضعيف	٢٣٦	١٢٣
ضعيف	٢٣٧	١٢٤
ضعيف	٢٣٨	١٢٥
ضعيف	٢٣٩	١٢٦
ضعيف	٢٤٠	١٢٧
ضعيف	٢٤١	١٢٨
صحيح على قول ، ومختلف فيه	٢٤٢	١٢٩
ضعيف	٢٤٣	١٣٠
ضعيف	٢٤٤	١٣١
ضعيف	٢٤٥	١٣٢
ضعيف	٢٤٦	١٣٣
ضعيف	٢٤٨	١٣٤
ضعيف	٢٤٩	١٣٥
ضعيف	٢٥٠	١٣٦
ضعيف	٢٦٣	١٣٧
ضعيف	٢٦٩	١٣٨

الفصل الأول : الباب السادس : الرواية التاسعة والثلاثون بعد المائة : [ص: ٨٥] .

- وهي ذات الرواية في الفصل السادس : الباب التاسع : الرواية الأولى : [ص: ٤٦٩] .

مصدر الرواية : إمامي ، من كتاب كمال الدين .

الحكم : ضعيف .

السبب : في إسناده الحسين بن أحمد بن إدريس مجهول لم يوثق ، وقد ضعف الخوئي طريقاً لأجله ، قال الخوئي يتكلم عن طريق : ((وطريق الصدوق إليه : الحسين بن أحمد بن إدريس - رضي الله عنه - ، عن أبيه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن سنان ، عن المفضل بن عمر ، عن إسماعيل بن أبي فديك ، والطريق ضعيف بالحسين بن أحمد بن إدريس ، ومحمد ابن سنان))^{٤٥١} ، وعلي بن أبي حمزة ضعيف ، قال ابن الغضائري : ((علي بن أبي حمزة ، لعنه الله أصل الوقف ، وأشد الخلق عداوةً للولي من بعد أبي إبراهيم عليها السلام))^{٤٥٢} ، قال يونس بن عبد الرحمن : ((مات أبو إبراهيم عليه السلام وليس من قوامه أحد إلا وعنده المال الكثير ، وكان ذلك سبب وقفهم ، وجحدهم موته ، طمعاً في الأموال ! ، كان عند زياد بن مروان القندي سبعون ألف دينار ، وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار))^{٤٥٣} ، وقال الخوئي : ((المعروف أنه ضعيف))^{٤٥٤} ، وغيرهما .

^{٤٥١} معجم رجال الحديث: ٢٨/٤ .

^{٤٥٢} رجال ابن الغضائري: ٨٤ .

^{٤٥٣} معجم رجال الحديث: ٢٣٦/١٢ .

^{٤٥٤} معجم رجال الحديث: ٢٤٥/١٢ .

الباب السابع من الفصل الأول من كتاب (مُتَخَب الأثر) ، فيما يدلّ على الأئمة الاثني عشر،

وأنّ تسعة منهم من ولد الحسين، وتاسعهم قائمهم ومهديهم ، وفيه (١٠٧ رواية)

وجمیع روايات هذا الباب مُكرّرة عمّا جاء في الباب الأول من الفصل الأوّل .

رقم الرواية في الباب السابع	هي ذات الرواية في الباب الأول	الحكم
١	١٥٧	ضعيف
٢	١٥٨	ضعيف
٣	١٥٩	ضعيف
٤	١٦٠	ضعيف
٥	١٦١	ضعيف
٦	١٦٢	ضعيف
٧	١٦٣	ضعيف
٨	١٦٤	ضعيف
٩	١٦٥	ضعيف
١٠	١٦٦	ضعيف
١١	١٦٧	ضعيف
١٢	١٦٨	ضعيف
١٣	١٦٩	ضعيف
١٤	١٧٠	ضعيف
١٥	١٧١	ضعيف
١٦	١٧٢	ضعيف
١٧	١٧٣	ضعيف
١٨	١٧٤	ضعيف
١٩	١٧٥	ضعيف
٢٠	١٧٦	ضعيف
٢١	١٧٧	ضعيف
٢٢	١٧٨	ضعيف
٢٣	١٧٩	ضعيف
٢٤	١٨٠	ضعيف
٢٥	١٨١	ضعيف
٢٦	١٨٢	ضعيف
٢٧	١٨٣	ضعيف
٢٨	١٨٤	ضعيف
٢٩	١٨٥	ضعيف
٣٠	١٨٦	ضعيف

ضعيف	١٨٧	٣١
ضعيف	١٨٨	٣٢
ضعيف	١٨٩	٣٣
ضعيف	١٩٠	٣٤
ضعيف	١٩١	٣٥
غير مهم كرواية الفرقة السننية	١٩٢	٣٦
ضعيف	١٩٣	٣٧
ضعيف	١٩٤	٣٨
ضعيف	١٩٥	٣٩
ضعيف	١٩٦	٤٠
ضعيف	١٩٧	٤١
ضعيف	١٩٨	٤٢
ضعيف	١٩٩	٤٣
ضعيف	٢٠٠	٤٤
ضعيف	٢٠١	٤٥
ضعيف	٢٠٢	٤٦
ضعيف	٢٠٣	٤٧
ضعيف	٢٠٤	٤٨
ضعيف	٢٠٥	٤٩
ضعيف	٢٠٦	٥٠
ضعيف	٢٠٧	٥١
ضعيف	٢٠٨	٥٢
ضعيف	٢٠٩	٥٣
ضعيف	٢١٠	٥٤
ضعيف	٢١١	٥٥
ضعيف	٢١٢	٥٦
ضعيف	٢١٣	٥٧
ضعيف	٢١٤	٥٨
ضعيف	٢١٥	٥٩
ضعيف	٢١٦	٦٠
ضعيف	٢١٧	٦١
ضعيف	٢١٨	٦٢
ضعيف	٢١٩	٦٣
ضعيف	٢٢٠	٦٤
ضعيف	٢٢١	٦٥
ضعيف	٢٢٢	٦٦
ضعيف	٢٢٣	٦٧

ضعيف	٢٢٤	٦٨
ضعيف	٢٢٥	٦٩
ضعيف	٢٢٦	٧٠
ضعيف	٢٢٧	٧١
ضعيف	٢٢٨	٧٢
ضعيف	٢٢٩	٧٣
ضعيف	٢٣٠	٧٤
ضعيف	٢٣١	٧٥
ضعيف	٢٣٢	٧٦
ضعيف	٢٣٣	٧٧
ضعيف	٢٣٤	٧٨
ضعيف	٢٣٥	٧٩
ضعيف	٢٣٦	٨٠
ضعيف	٢٣٧	٨١
ضعيف	٢٣٨	٨٢
ضعيف	٢٣٩	٨٣
ضعيف	٢٤٠	٨٤
ضعيف	٢٤١	٨٥
صحيح على قول ، ومختلف فيه	٢٤٢	٨٦
ضعيف	٢٤٤	٨٧
ضعيف	٢٤٥	٨٨
ضعيف	٢٤٦	٨٩
ضعيف	٢٤٧	٩٠
ضعيف	٢٤٨	٩١
ضعيف	٢٤٩	٩٢
ضعيف	٢٥٠	٩٣
ضعيف	٢٥١	٩٤
ضعيف	٢٥٢	٩٥
ضعيف	٢٥٣	٩٦
ضعيف	٢٥٤	٩٧
ضعيف	٢٥٥	٩٨
ضعيف	٢٥٦	٩٩
ضعيف	٢٥٧	١٠٠
ضعيف	٢٥٨	١٠١
ضعيف	٢٥٩	١٠٢
ضعيف	٢٦٠	١٠٣
ضعيف	٢٦١	١٠٤

ضعيف	٢٦٣	١٠٥
ضعيف	٢٩٦	١٠٦
ضعيف	٢٧١	١٠٧

الباب الثامن من الفصل الأول من كتاب (مُنتخب الأثر) ، فيما يدلّ على الأئمة الاثني عشر

بأسمائهم ، وفيه (٥٠ رواية)

وجميع روايات هذا الباب مُكرّرة عمّا جاء في الباب الأول من الفصل الأول .

رقم الرواية في الباب الثامن	هي ذات الرواية في الباب الأول	الحكم
١	١٩٣	ضعيف
٢	١٩٤	ضعيف
٣	١٩٥	ضعيف
٤	١٩٦	ضعيف
٥	١٩٧	ضعيف
٦	١٩٨	ضعيف
٧	١٩٩	ضعيف
٨	٢٠٠	ضعيف
٩	٢٠١	ضعيف
١٠	٢٠٢	ضعيف
١١	٢٠٣	ضعيف
١٢	٢٠٤	ضعيف
١٣	٢٠٥	ضعيف
١٤	٢٠٦	ضعيف
١٥	٢٠٧	ضعيف
١٦	٢٠٨	ضعيف
١٧	٢٠٩	ضعيف
١٨	٢١٠	ضعيف
١٩	٢١١	ضعيف
٢٠	٢١٢	ضعيف
٢١	٢١٣	ضعيف
٢٢	٢١٤	ضعيف
٢٣	٢١٥	ضعيف
٢٤	٢١٦	ضعيف
٢٥	٢١٧	ضعيف
٢٦	٢١٨	ضعيف
٢٧	٢١٩	ضعيف
٢٨	٢٢٠	ضعيف
٢٩	٢٢١	ضعيف
٣٠	٢٢٢	ضعيف

ضعيف	٢٢٣	٣١
ضعيف	٢٢٤	٣٢
ضعيف	٢٢٥	٣٣
ضعيف	٢٢٦	٣٤
ضعيف	٢٢٧	٣٥
ضعيف	٢٢٨	٣٦
ضعيف	٢٢٩	٣٧
ضعيف	٢٣٠	٣٨
ضعيف	٢٣١	٣٩
ضعيف	٢٣٢	٤٠
ضعيف	٢٣٣	٤١
ضعيف	٢٣٤	٤٢
ضعيف	٢٣٥	٤٣
ضعيف	٢٣٦	٤٤
ضعيف	٢٣٧	٤٥
ضعيف	٢٣٨	٤٦
ضعيف	٢٣٩	٤٧
ضعيف	٢٤٠	٤٨
ضعيف	٢٤١	٤٩
صحيح على قول ، ومختلف فيه	٢٤٢	٥٠

نعم! وبهذا التتبع نكون قد أثبتنا كما ترى على (٩٢٥) حديثاً وروايةً بالمكررات ، وبدون التكرار (٢٧٤) حديثاً ، وقد أثبتنا على أسانيد هذه الأخبار ، وظهر لك أخي الباحث أنها كلها ضعيفة إلا (خبرٌ صحيح على قول ، وضعيفٌ على قولٍ آخر) على شروطهم ، ثم نحن لا نعلم عن اتصال السند ، وخبران (موثقان) ، وعند تحقيقهما ، فواحدٌ ضعيف ، والثاني مُحتمل الإرسال فالضعف ، وهذا كله على شروط الإمامية ، بقي أمرٌ قبل أن نختم هذا المبحث الذي يقفُ معه الباحث على تعضيدِ بينٍ واضحٍ لنتيجة الفصل الأول وهو أن خبر الاثنين عشر حسب ذلك المُقتضى والمعتقد الإمامي لم يكن له وجودٌ قبل عصر الغيبة ، وإنما ذلك يعودُ إلى الاختلاق بعد عصر الغيبة ، نعم! ثم أيضاً اتضح كيف أن كتب الإمامية وتلك الروايات الكثيرة لا تصلح أن تكون عُمدةً إلى المروي عنهم نُصدّق عليهم الأقوال والأفعال من أئمة العترة عليهم السلام ، وأن الروايات في مصنفاتهم مهما بلغت كثرةً فإنها لا تُفيد العلم للأسباب

التي وقفتَ عليها في المبحث الثاني القريب ، فلا نُعيد ذلك ، نعم! فأشيرُ إلى أنَّ بعض المتأخّرين من الإماميّة قد يجتهدوا في توثيق الرجال مُعارضين بذلك علماءهم المُتقدّمون ، فأذكرُ قول السيّد الخوئي وهو يتكلّم عن أحد الرجال ويتعرّض لتوثيق المتأخّرين ومكانه من الاعتدال وفق ما تتبناه الإماميّة يظهر ، قال : ((أقول : لو اعتمدنا على توثيق المتأخّرين ، ومدحهم ، فلا إشكال في الحكم بحسنه ، بل يوثاقته ، لما عرفت [وهو يتكلّم عن الرواي محل الترجمة] ، إلاّ أنّنا لا نَعتمدُ على ذلك للقطع بأنّه اجتهد منهم ، وغير مُبتنٍ على الحسّ ، فلا حُجّة فيه))^{٩٠٠} ، وقد حرصتُ على أن أَعتمد على أقوال علماء التحقيق في الرجال من الإماميّة في هذا المبحث رغم الجهد في ذلك ، ولما وجدتُ الأسماء والأسانيد غير مضبوطة فأتبّع أسانيداً في مصنّفاتٍ أخرى نقلت عن ذلك الراوي كالبهار وغيره ، نعم! ولعلّ البعض يجتهد في تصحيح بعض الروايات غير ما ذكرْتُ فلن يكون ذلك على أَقصى تقدير يُجاوز الثمان الروايات ، وهذا لا شك لا يُخرج الخبر من مصادر الإماميّة عن الأحادية ، ولا يُستدلّ بمثله على أصول الاعتقاد ، فكيف لو كان ذلك مع دعوى الانفراد ، فكيف لو كانت تلك الأخبار مُنعنة مُحتملة الإرسال وعدم الاتصال ، ومُحتملة الرواية من الأصول والنسخ من هنا وهناك بالوجادة والمناولة بدون سماع ولا تحرّ ما مرّ معك مفصّلاً في المبحث الثاني من هذا الفصل ، فإنّ هذه الأخبار الأحادية من مصنّفات الإماميّة لا يمكن أن تُجعل أصلاً يتعضّد بالروايات الكثيرة الضعيفة ، فتأمل ذلك أخي الباحث ، وكُنْ أنتَ المحقّق والنّاظر ، نعم! ونأتي بإذن الله في المبحث الرابع من هذا الفصل على مُناقشة أكثر توسّعاً وأصوليّة لدعوى التواتر .

المبحث الرابع : مُناقشة تواتر خبر النصّ على الاثني عشر :

وفي هذا المبحث بعد أن وقفنا على ضعف روايات الاثني عشر عند الإماميّة ، وحقيقة ما حمّله دعاوى التّهويل والتّسويد بالكثرة الروائيّة داخل المُصنّفات الإماميّة ، وأنها عند التحقيق خاوية من موجب الاعتماد في التّأصيل العقائديّ ، خصوصاً لمسألة ذات شأنٍ في الاعتقاد وهي الإمامة ، فإنّنا سنأتي على مُناقشة دعوى التّواتر تلك ، إذ أنّ الباحث من بداية فصول هذا المُصنّف حتّى هذا المبحث يظهر أنّه سيكون أكثر رويّةً ، وأكثر تفهّمًا لوجوه ربّما كان يغيبُ عنه أكثرها في حقيقة ذلك النصّ على الاثني عشر

^{٩٠٠} معجم رجال الحديث: ٩٤/٤ .

خصوصاً إذا ما كان يعتقد به مسبقاً ، أو يسبق إلى بحثه ونظره أنه يصح وفق تلك النتيجة القاضية بكون خبر الاثني عشر في كتب الفرقة السنية هو شاهدٌ لخبر الإمامية في النص على الاثني عشر أئمتهم ، أو القاضية بأن ذلك الخبر من تلك الكثرة الإمامية في الرواية هو قد حق شرط التواتر وثمرته ، وهنا في هذا المبحث سنناقش هذا الموضوع (التواتر) مناقشة علمية أصولية ، ثم نختم هذا المبحث بذكر مائة رواية من مصنفات الإمامية تدلّ على أن ذلك النص على الاثني عشر بأعدادهم وأسمائهم ، لم يكن له وجودٌ عند سلف الإمامية ، كما قد أصلنا ذلك في الفصل الأول من جهة خلو كتب الإمامية المؤلفة قبل عصر الغيبة من ذلك النص على الاثني عشر ، فهنا نأتي روايات تؤكد تلك النتيجة أيضاً . نعم ! فتكلم في المبحث من خلال قسمين ، **القسم الأول** : مناقشة تواتر خبر الاثني عشر . **والقسم الثاني** : ذكر مائة رواية في جهل سلف الإمامية بالنص على الاثني عشر ، وبه يتبين أن ثمرة التواتر وهي إفادة العلم من ذلك النص على الاثني عشر غير حاضرة في ذلك التراث الروائي ، وفي ذلك الواقع التاريخي لسلف الإمامية .

القسم الأول : مناقشة تواتر خبر الاثني عشر :

إن قيل : إن النص على الاثني عشر بالاسم والعدد متواترٌ من طريق الإمامية ، فهل لا تصححون ذلك منّا ، نعني تواتره من طريقنا ؟!

قلنا : قبل تناول الجواب نحث القارئ على أن لا يُصدر حكماً حتى يقف على تمام هذه المناقشة حول التواتر ، فإنّ كلّ سطرٍ يُبين سابقه إن شاء الله ، وفي الجواب خطواتٌ متدرّجة لتحصيل التفهيم ، نعم ! فنقول : ذلك يعود إلى حقيقة التواتر ، فإن أردتم أنه تواتر بالمعنى الأصولي الحديثي المصطلحي من رواية الجمع عن الجمع من اختلاف بلدانهم ومذاهبهم من أهل الإسلام كما روي حديث الثقلين ، فنحن نمتنع عن تحقق ذلك التواتر لكم ، فقد انفردتم به من طريق الأئمة (إلا بأحاديث عديدة آحادية رواها المحدثون من الفرقة السنية وهي مخالفة في الموضوع لموضوع الخبر الإمامي) . **نعم !** وإن أردتم تواتراً بالمعنى المذهبي الذي بنيت عليه أصلكم في الإمامة من تلقى رجالكم رواية بعضهم لبعض ، وما زبر في كتبكم الحديثية ، وتعتقدون بأنه قد شكّل تواتراً لرواية الجمع عن الجمع برواية أهل مذهبكم فقط ، فذلك لا نمتنع عليه ، إلا أن التواتر الأصولي المصطلحي هو الحجة على الأئمة كما كان حديث الثقلين والغدير حجة على جميع

الأمة ، فأما التواتر الثاني فموهومٌ ويخصكم ولا يحجّ الأمة ، فأَيُّ التواترين قصدتم لنُجيبَ عليكم هل نحنُ ننكرُ وقوعه في حقكم أم لا ؟! .

فإن قيل : قد وعينا قولكم ، إلا أنه لا عبرة بشرط اختلاف المذاهب في التواتر ، لأنه لا موجب له ، ولو أصررتم عليه لطالبناكم بمثله . ثم ثانياً : وقد قلتم أن النصّ المتواتر من طريق الإمامية فقط لا يحجّ غيرهم من المسلمين ، فكيف تقولون لليهود والنصارى أن القرآن يحجهم وهو لم يتواتر لديهم ، وألزمتموهم الحجة لما تواتر عن المسلمين فقط ، فظهر لكم أن التواتر عند قوم لا يضره في حجّيته على المخالف عدّمه وعدم تحقّقه عندهم (عند المخالف) .

قلنا : وقد ذكرتم في اعتراضكم شقين ، الأول : في التواتر واختلاف المذاهب ومكان الحجية . والثاني : في الإلزام بالحجّة على الآخر وإن لم يتواتر عندهم ، فنجيبُ عليها .

فأما الشقّ الأول : فإننا أردنا الخبر المتواتر من طريق الأمة ، والأمة مذاهبٌ مختلفة ، فاللزام بعد ذلك من ذلك الاختلاف واتحاد الرواية الجمع عن الجمع لذلك الخبر ، كحديث الثقلين ، هو الحجية على جميع المختلفين ، لأنهم اتفقوا على روايته وتواتر من جميع طرقهم ، على اختلاف مذاهبهم ، فلزم الجميع ذلك التواتر من جهة الحجية ، فظهر لك مُرادنا من القول باختلاف المذاهب ، فإنه لازمٌ تابعٌ لحجية الخبر على الأمة ، لأن ما انفرد به المذهب الواحد لا يكون حجةً على الآخرين إلا بشرط أن يكون مدلولاً قطعياً لأصل خبر أجمعت الأمة عليه ، كما احتجّت الزيدية بحجية إجماع العترة من أصل المدلول القطعي لحديث الثقلين في اتباع العترة ، فذلك لازمٌ من مدلول ما أجمعت عليه الأمة ، وليس للإمامية أن تحتج بمثله لأن خبر الثقلين لم يدلّ بقطعية على اتباع الاثني عشر ، ولا على ذكر الاثني عشر ، فاحتاج ذكر (الاثني عشر) إلى مُخصّص بالتواتر المماثل لخبر الثقلين (من طريق الأمة) ، أو يبقّى الخبر على أصله ووجهه من التمسك بالعترة ، والعترة هم الولد ، والولد يشمل ذرية الحسن والحسين ، ولا يُخصّص أعداداً ، فتفهّم ذلك ، نعم! فبدون ذلك الشرط تلك الرواية من طريق الأمة (على اختلاف مذاهبها) ، فإن التواتر الخاص بالمذهب لا يكون لازماً (كحجة قطعية) على بقية الأمة ، ويزيدُ بيان ذلك واتّضاحه بما سيأتي في جواب الشقّ الثاني .

وأما الشق الثاني : وهو في الإلزام للحجية على الآخر بما تواتر عند الإمامية ولم يتواتر عند غيرهم ، وقسّم ذلك على حال اليهود والنصارى وأنّ المسلمين يحتجّون عليهم بالقرآن لتواتره عندهم (عند المسلمين) ، وهو لم يتواتر عند اليهود والنصارى . **فنعول :** أنّ ذلك قياسٌ فاسدٌ وسنبيّن وجه فسادِه ، ثمّ نبين فسادَه أيضاً باعتراضٍ نطلبُ جوابه يبيّن عوّار ذلك الاحتجاج بذلك التواتر الخاص عند الإمامية ، فمّا يدلّ على فساد ذلك القياس : أنّ القرآن الكريم معجزةٌ من الله تعالى خالدة ، والمعجزة في ذاتها حجة على العقلاء ، فلا يُقاس القرآن بحديث (الاثني عشر) من جهة الإلزام ، القرآن بذاته حجة على كلّ من قرأه ، أو علّم بالرسالة المحمدية ، ألم تر الله تعالى يقول : ((شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ)) [البقرة: ١٨٥] ، ثمّ ألا ترى كيف فعلت الجنّ عندما سمعت تلك المعجزة قالوا : ((إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَن تُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا)) ، وقول الله تعالى : ((لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)) [الحشر: ٢١] ، وأوضح وأدلّ على المراد والحجة على اليهود والنصارى وأهل العقول ، قول الله تعالى : ((وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ * قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ)) [الأحقاف: ٢٩-٣٠] ، فالقرآن بذاته معجزة خالدة من الله تعالى أغنت عن كلّ نبيّ بعدها ، والقرآن أيضاً بذاته يدلّ على الحفظ الإلهي له : ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)) ، ثمّ بعد ذلك يبقى التحديّ لأولئك اليهود والنصارى والعقلاء بأن يأتوا بسورة من مثله إلى يوم الناس هذا : ((وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ)) ، ثمّ بعد ذلك يُنظر إلى التواتر على مرّ الأزمان والأعصار على ذلك القرآن بآياته وسوره فإنّ التواتر مُتحقّق فيه من قبل من أنزل عليهم ، ولا يعني ذلك أنّ اليهود والنصارى والعقلاء قد سقطت عنهم الحجة من الإيمان بتلك المعجزة وذلك التواتر ، لأمر ، **أولاً :** لثبوت المعجز بين أيديهم (القرآن) ، إلّا أن يقول الإماميّ أنّ القرآن اليوم ليس بمُعجِز يُعجزُ اليهوديّ والنصرانيّ والمُلحد. ثانياً: لثبوت بقاء التحديّ ومُضيه في السابق واللاحق بأن يأتوا بسورة من مثله . **ثالثاً :** أنّ طلب التواتر بالقرآن من جهة من لم يعلم رسالة النبي (ص) ، أو لم يهتم بتدوين أخبار القرآن من عاصره (ص) من أهل الكتاب ، نعم!

طلب ذلك التواتر من أمثال هؤلاء لا يصح عقلاً ، لأنهم لم يؤمنوا ولم يهتموا ولم يقدسوا ذلك القرآن ، ولا ذلك النبي الأعظم (ص) ، نعم ! فظهر لك أخي المعارض أن هناك فرق بين النص على الاثني عشر وبين القرآن ، من جهة احتواء القرآن للمعجز الدال عليه ، وبالأدلة المصاحبة له بما يجعل الحجية قائمة ، وبما يجعل تواتر نقله من جهة المسلمين صامداً حجةً موجهاً على أولئك الكتابيين والمكلفين . نعم ! ثم ظهر لك الفرق بين أن لا يتواتر القرآن من جهة من لم يؤمن (بالقرآن ولا بالنبي وسنته (ص)) ، وبين أن لا يتواتر الحديث على الاثني عشر من جهة المسلمين وهم (يؤمنون بالقرآن ويُقدسون النبي (ص)) ، ويروون أخباره ، ثم تنفرد الإمامية من دون الأمة برواية ذلك الخبر يتواتر من طريقهم وحدهم ، فأولئك المسلمون بجمعهم محال تواطؤهم على إخفاء حديث الاثني عشر بذلك الموضوع والمقتضى الإمامي ، أليس ذلك الخبر من أصول الدين؟! أليس ذلك الخبر مما تعم به البلوى؟! أليس ذلك الخبر يُعني عن حديث الغدير والثقلين؟! ثم لم يتواتر من طريق الأمة إلا الغدير والثقلين لأنها مما تعم به البلوى ، ولأنها من أصول الدين ، ولأنه لا يجوز في حكمة الحكيم أن لا تكون أمثال هذه الأخبار غير متواترة ظاهرة لجماعة الأمة ، نعم ! فظهر لك أن ذلك القياس فاسدٌ كما قدمنا ، ودلنا ، وأن مقارنة الحال مع اليهود والنصارى وتواتر القرآن إنما هو استرواحٌ وبحثٌ عن الأعذار عند التحقيق ، وإلا فليس بأمثال هذه القياسات الفاسدة غير الصالحة تُسقط حجية القرآن ، وثبت حجية خبر الاثني عشر من رواية الإمامية مع انفرادهم بالأسماء والأعداد .

نعم ! يلي ذلك البيان لوجه الفساد ، نعوذ ونعترض على المعارض باعتراض مفاده: بما أن التواتر عند قوم لا يضره عدمه عند غيرهم ، تريدون إثبات الحجية من ذلك التواتر على الأمة؟! فأخبرونا على ذلك المبني : فإن الفرقة السنية قرأناهم إثبات تواتر تفضيل أمير المؤمنين (ع) لأبي بكر على نفسه ، جمعوا ذلك من اثنين وثلاثين طريقاً من كتبهم ومصادرهم خاصتهم ، فهل هذا منهم حجة على الإمامية وإن لم تتواتر تلك الأخبار عند الإمامية من كتبهم ومصادرهم؟! كما جعل الإمامية تواتر خبر الاثني عشر حجة على الفرقة السنية من تواتر رواية ذلك الخبر عندهم (عند الإمامية)؟! وفي هذا فتأمل .

إن قيل : إنه قد ظهر لنا من الجواب على الشق الأول أن مرادكم أن التواتر لا ينتفي بسبب اختلاف المذاهب في الرواة المحققين للتواتر ، وأن الذي ينتفي بانتفاء اختلاف المذاهب هو إمكان الاحتجاج على من لم يتواتر عندهم ذلك ، وهذا الكلام منكم يعني أن الإمامية قد قامت عليهم الحجة بلزوم الاعتقاد بإمامة الاثني عشر ، وأنه لا ضير عليهم من عدم تحقق التواتر عند غيرهم ، وهذا يعدر الإمامية فيما اعتقدوه بناءً على ذلك التواتر الذي ثبت عندهم ، أليس كذلك ؟!

والجواب : أننا ما صححنا بعد وقوع التواتر المفيد للعلم من دعوى الإمامية من أول كلامنا إلى الآن ، وإنما حكيناها على ما تعتقد الإمامية عن نفسها (من تحقق التواتر من رواياتهم ومُصنّفاتهم) ، فقلنا في أول الجواب : ((وإن أردتم تواتراً بالمعنى المذهبي الذي بنيت عليه أصلكم في الإمامة من تلقى رجالكم رواية بعضهم لبعض ، وما زبر في كتبكم الحديثية ، وتعتقدون بأنه قد شكّل تواتراً لرواية الجمع عن الجمع برواية أهل مذهبكم فقط ، فذلك لا نمتنع عليه)) ، وقلنا أيضاً : ((فأما التواتر الثاني فهوهم ويخصصكم ولا يحجّ الأمة)) ، ولم نقل يحجّكم ، وفرق بين النسبة إلى ما تقولونه عن أنفسكم وبين ما نقرر أنه يحجّكم ، فإثباتنا لكون ذلك التواتر من طريقكم يحجّكم مطلقاً يكون معه القول بالتماس المَعذرية بذلك الإيمان ، ونحن في كلامنا ما زلنا نتدرج معكم ، وما زال الكلام حول التواتر الذي يثبت لجماعة ما من طرقهم خاصتهم هل يكون حجة على غيرهم ، ولم ننظر بعد لصحة تحقق التواتر المفيد للعلم وفق المنهج الصحيح الذي من المفترض أن تكون نتيجته إفادة العلم من ذلك التواتر من جهة الإمامية أنفسهم (داخل البيت الإمامي) ، لكي نقول بتصحيح وقوع التواتر (المفيد للعلم) من عدمه في حق إخواننا الإمامية ، نعم! فظهر لك أننا ما زلنا في أول أمر التواتر نندارس هل ثبوت التواتر عند جماعة يحجّ غيرهم ؟! ، ثم أضيف أنا سؤالاً هنا ، هل ثبوت التواتر عند جماعة يجعلهم المَعذرية في اعتقاد ما ظهر لهم وفق رؤيتهم) دوناً عن الحق الذي تواتر عند الإمامية ؟! ، ولو قد أجاب المُعترض على سؤالنا القريب حول ما تواتر عند الفرقة السنية من رواياتهم خاصتهم من كتبهم ومصادرهم بتفضيل أمير المؤمنين (ع) ، هل يُعتبر ذلك التواتر الروائي السني حجة على الإمامية ؟! . ثم من سؤالي القريب : هل يُعتبر ذلك التواتر الروائي من طريق الفرقة السنية عاذراً لهم في اعتقاد تفضيل أمير المؤمنين (ع) لأبي بكر

على نفسه ، ويلزم منه إمامة الفاضل على المفضول ، وأمور أخرى؟! فلو قد تمّ الجواب على السؤال السابق ، وهذا ، رجونا أن يظهر للمعترض وجه التدرّج في حقيقة وكنهه دعوى التواتر المدعى من قبل الإمامية في حق أنفسهم ، فأول الأمر أننا نريد أن نخرج حدود تلك الدعوى (بالتواتر عند الإمامية لخبر الاثني عشر) من دائرة الحجية على الأمة (مطلقاً) ، ثم بعد ذلك سأعود وأناقش هل فعلاً تحققت تلك الدعوى (التواتر المفيد للعلم) على مقتضى المنهج الإمامي؟! نعم! ويظهر أن الأخ المعترض قد قفز إلى النتيجة قبل أن يحل إشكال الإلزام (الحجة) على الغير من عدمه .

إن قيل : ثم أيضاً ، قد وجدنا من مفهوم كلامكم أن التواتر يخص أهل مذاهب دون مذاهب أخرى ، أو أن عدم التواتر عند جماعة يجعل ذلك عاذراً لغيرهم عندما لم يتواتر عندهم ، وذلك تحريراً خاطئاً ، إذ أن التواتر ظاهرة عقلانية لا دخل للنطاق المذهبي فيها ، ولا علاقة له بالأشخاص الذين يتواتر عندهم ، فلا يصح أن يقال في التواتر عندنا وعندكم ، لأن التواتر معناه : نقل كثير يفيد العلم واليقين ، بغض النظر عن طبيعة الانتماء الطائفي أو المناطقي ، فلو انتشر الخبر بين الكفار انتشاراً يفيد العلم واليقين ، فإن كل من يطلع على ذلك التواتر سوف يتحقق لديه العلم ، ولا معنى لأن يقال هذا تواتر عند الكفار ولم يتواتر عند المسلمين وأنا مسلم ، فالتواتر ظاهرة عقلانية (عقلية) ، وهذا لم يفهمه الإخوة من الزيدية.

قلنا : إن التواتر كما ذكره الأخ المعترض مختصراً هو : ((نقل كثير يفيد العلم واليقين)) ، فأردناه أن يستحضر قيد وشرط إفادته للعلم واليقين ليتحقق المعنى من التواتر والغاية منه ، لأن نقل الكثير بدون تلك الإفادة لا معنى له ، فإنه وقتها سيكون تقديس للكثرة دوناً عن المفاد والغاية (العلم واليقين) ، والتصحيح لأجل الكثرة مذموم في القرآن ، وليس على إطلاقه ، نعم! ثم أعود وأقول بأن الأخ المعترض لو قد أجاب على سؤالنا السابق قبل تحريره هذا الاعتراض رجونا أن يكون أكثر دقة في التفصيل دوناً عن التعميم في هذا الاعتراض ، لأن لهذا التعميم تفصيل ، نُفصله معه من خلال مثاله الذي ضربه حول الخبر الذي ينتشر بين الكفار بما يفيد العلم واليقين هل يلزم المسلم وغير المسلم؟! فنقول جواباً عليه: نعم ، يفيد المسلم وغير المسلم . لماذا؟! لأنه تحقق فيه قيد وشرط إفادته للعلم ، كأن ينتشر بين الكفار بأن باريس في فرنسا ويتواتر الخبر بذلك جيلاً بعد جيل ، فإن العقل يُحيل تواطؤهم على الكذب في كون

باريس في فرنسا ، ولم يمنع مانع عقلي من أن يُفيد ذلك التواتر الثقلي العلم واليقين . **فإن قيل** : ما قصدتم بقولكم بالمانع العقلي عن إفادة ذلك التواتر للعلم واليقين . **قلنا** : قصدنا أن نفرّق بين ما مُستندّه في النقل الحسّ والمُشاهدة اليقينيّة ، وبين ما مُستندّه الظنّ والريب والشبهة ، فالأول من كون باريس في فرنسا فذلك لا يكون إلا بما مُستندّه الحسّ والمُشاهدة فتواتر بين العقلاء بناءً على ذلك حتّى أصبح من هو في أقصى الأرض يعلم أنّ باريس في فرنسا من ذلك النقل الكثير ممّن يُحيلُ ويمنعُ العقل تواطئهم على الكذب ، نعم ! والثاني ممّا مُستندّه في النقل الكثير الشبهة والظنّ والريب والخطأ هو ما نقله الكثير ولم يُفد العلم اليقينيّ لما منع مانع عقليّ (في العقليّات) ، أو مانع شرعيّ (في الشرعيّات) ، كنقل الكثير من النصارى ألوهيّة عيسى بن مريم صلوات الله عليهما ، فذلك النقل الكثير لا يُفيد العلم واليقين ، لما منع العقل من إفادة ذلك النقل الكثير للعلم واليقين ، وهو (العلم اليقين) قيد وثمرّة التواتر كما ظهر من تعريفك وهو من تعريف الأمة للتواتر وإفادته ، ووجه مُناعه العقل لنقل الكثير من النصارى (نقلُ جمع) هو حُكم العقل ببطلان إلهيّة المخلوق ، وأنّ الله تعالى لن يكون جسماً ولن يكون محدوداً ولن يُشارك المخلوقات في صفاتها ، وما إليه من لوازم التنزيه ممّا محله كُتب أصول الدّين ، فظهر لك كيف أنّ النقل لوحده من أولئك النصارى على كثرتهم اليوم وفي الأمس جيلاً بعد جيل لا يلزم منه الإفادة للعلم واليقين ، لوجود مانع يمنع من تحصيل العلم واليقين ، فظهر لك أنّه ليس كلّ دعوى (تواتر) لأجل النقل الكثير تكون في نتيجتها مُلزّمةً للآخر أيّاً كانت طائفته أو مناطقيته من جهة العلم واليقين في حقهم ، وإلّا لزمك من ذلك العلم واليقين والإيمان بما (ادّعته) اليهود والنصارى من تواتر أخبارها وعقائدها جيلاً بعد جيل عندهم ، وإن لم تكن أنت منهم (ديانةً) ، أو من أهل محلّتهم (مناطقياً) ، فهل تقول بذلك ، أو تلتزمه لأصحابك؟! وهذا إبراهيم الخليل صلوات الله عليه قد أتى على قوم تواتر لهم عن آبائهم بالنقل الكثير ألوهيّة الأصنام ، قال الله تعالى : ((إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ * قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ * قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)) [الأنبياء: ٥٢-٥٤] ، وفي موسى (ع) : ((قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفِتْنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبَرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ)) [يونس: ٧٨] ، وقوله تعالى : ((وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُّقْتَدُونَ * قَالَ أُولُو حِجَّتِكُمْ بَاهِدِي بِمَا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ

بِهِ كَافِرُونَ)) [الزخرف: ٢٣-٢٤] ، وقوله تعالى : ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا آفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ)) [البقرة: ١٧٠] ، فظهر لك أهمية التعقل لوجه نقل الكثير ليخرج العاقل بقيد الإفادة للعلم واليقين ، وإلا فإنَّ الحاصل بدون ذلك التعقل هو التقليد ، والتقليد مذموم ونخصَّ أصول المسائل ، وهو لا يُفيد إلاَّ الظنَّ ، قال الله تعالى : ((إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى)) [النجم: ٢٣] ، عليه فلا يصحَّ أن يُقال بإيجاب العلم واليقين لتحقيق شرط الكثرة في الرواية فقط ، وأنَّ ذلك بعد ذلك يلزمُ جميع العقلاء مهما كانت طوائفهم أو مناطقاتهم ، فظهر لك أهمية النظر في مُستند المنقول ، هل هو ممَّا تحكُّم لثله العقول بالصَّحة مع تحقُّق كثرة الرواية فيه جيلاً بعد جيل (طبقة بعد طبقة) بما يصحُّ لثله أن يُؤدِّي إلى العلم واليقين؟! أم أنَّ ذلك المنقول ممَّا لا تحكُّم العقول لثله بالصَّحة والعلم اليقين؟! فالأوَّل : يُفيد العلم واليقين ويلزمُ الجميع التَّصديق به على اختلاف طوائفهم ومناطقاتهم ، والثَّاني : فلا يُفيد العلم ولا اليقين ، ولا يلزمُ الجميع ، ولا يصحَّ أن يكون مُتواتراً عاذراً لمن آمنَ به فهو لا يُفيد العلم ولا اليقين ، نعم! فظهر لك أنَّ المتواتر حقّاً لا يكون إلاَّ بشرط كثرة الرواية وتحقيق العلم واليقين .

نعم! فأما النصُّ على الاثني عشر فهو لم يُثمر علماً ولا يقيناً وإنَّ كثرت طُرُقُه من جهة الإمامية فقط ، لأسبابٍ وموانع لا شكَّ اتَّضحت من فُصول ومباحث هذا البحث ، ونزيد فنذكر أسباباً ، عليه فلا يصحَّ أن يكون مُتواتراً من جهة الإمامية ، إلّا ما قد وقع في أوهامهم من تحقُّق التواتر في حقِّهم بما لم تتحقَّق معه الثمرة من التواتر وهو إفادة العلم واليقين ، ولا حتّى اتَّصال الرواية الطبقة عن الطبقة ، نعم! فمن تلك الأسباب المانعة من تحقُّق تواتر خبر الاثني عشر عند الإمامية بما أصله يُفيد العلم واليقين:

السبب الأوَّل : أنَّ خبر الاثني عشر الاسم والعدد ، من أصول الدِّين ، ومما تعمُّ به البلوى نجاةً وخساراً على المكلفين ، فهو بمثابة اللطف الإلهي الذي يُخاطبُ به الله تعالى الأُمَّة في زمن انقطاع الرِّسل للتمسك بذلك بأولئك الأئمة الاثني عشر ، ثمَّ نجدُ أمثال ذلك اللطف ، وذلك الأصل ، وذلك الخبر ، بالاسم والعدد ، قد غابَ عن جميع الأُمَّة إلّا عن الإمامية انفرَدُوا به دعوىً وروايةً وإيماناً واعتقاداً ، على عكس

ما نجده في حديث الغدير والثقلين لما كانت في مدلولاتها من الأحاديث التي تعم بها البلوى ، وتمم المكلفين نجاة وخسراناً ، فإن الله تعالى قد أظهرها وإن اجتهد المجتهدون في إخفاء فضائل العترة ليكون المكلف على بينة من أمره فلا يسعه أن يقول لم أجِد حديث الثقلين ، في اتباع عموم العترة ، ولا خبر الغدير في ولاية أمير المؤمنين (ع) ، فظهر لك أخي الباحث الفرق بين الشَّهْرَتَيْن ، شهرة الثقلين والغدير ، وشهرة خبر الاثني عشر بالاسم والعدد ، فالأول روته الأمة واتفقت عليه بشرط الرواية كثرة طبقة بعد طبقة ، وبما يُفيد العلم من ذلك النقل بصحة صدوره عن النبي (ص) ، بل بالقطع بصدوره ، وضرورة الإيمان به ، نعم ! فأصبح خبر الاثني عشر بالاسم والعدد مما انفردت بروايته الإمامية وأكثرت الرواية لنفسها فيه ، أصبحت دعواهم كدعوى الإسماعيلية خاصتها فيما آمنت به تجر لنفسها ، وكذلك في دعوى الفرقة السنية دعواها كثرة النقل في تفضيل أمير المؤمنين (ع) لأبي بكر على نفسه ، فأصبحت الإمامية في دعواها في خندق واحد مع أولئك الداعين لأنفسهم لا تزيد عنهم بشيء ، إلا أنها تنسب لنفسها العقلانية والصحة والموضوعية وتسقطها عن غيرهم في دعواهم ، وغيرهم من الفرقة السنية والإسماعيلية يدعون ما ادعت الإمامية لنفسها من العقلانية والمنهجية والصحة ويسقطونها عن الإمامية ، فتدبر ذلك ، فليس رواية النقل الكثير ممن يُحيل العقل تواطئهم على الكذب (ومن حكم العقل اختلاف مذاهبهم ثم هم يروون تلك الرواية) ، ليس ذلك كرواية النقل الكثير لأصحاب نحلتهِم ومذهبهم نصّاً يؤمنون به ويعتقدونه ، فخير الغدير من طريق الأمة نردّ به دعوى تواتر الفرقة السنية ((خاصتهم)) لخبر تفضيل أمير المؤمنين (ع) لأبي بكر على نفسه ، وخبر الثقلين من طريق الأمة في عمومهم لولد الحسن والحسين نردّ به دعوى تواتر الإمامية ((خاصتهم)) لخبر الاثني عشر ، وتخصيص العترة بالاثني عشر ، فتأمل تجده قوياً إن شاء الله .

السبب الثاني : أن الأخبار الإمامية بعموم قد حفتها القرائن بل الأدلة الصارفة عن العلم واليقين ، إذ أنها أقرب إلى عدم الضبط ، والاختلاق ، وأكثر رجالها المجاهيل ، وقد مرّ ذلك معك مُفصّلاً في المبحث الثالث القريب . نعم ! فأصبحت كثرة الرواية مع كثرة عدم العدالة ، بل ندرة معرفة العدالة ، قاذحة في صحة دعوى التواتر الإمامي في أخبارها ، التي منها خبر الاثني عشر ، فكيف يُراد منا أن يُثَمَّر لنا علم

ويقينٌ من تلك الدَّعوى الإمامية الوهمية في التَّوَاتُر؟! وكيف يُريدُ منا المُخالفُ من الإمامية أن نُؤمن له بكثرة رواياته بما يُفيد العلم واليقين وهي على ذلك الحال في فروع أحكامها، دَعَّ عنكَ أصولها.

السَّبب الثالث: أن سلفَ الإمامية قبلَ غيرهم، ونخصَّ مَنْ كانوا قبل عصر الغيبة، كانوا لا يعلمونَ عن ذلك النصِّ على الاثني عشر روايةً عن رسول الله (ص) شيئاً بما يصلحُ أن يكون من أفعالهم تطبيقاً لما زبَرته المصنِّفات عنهم بعد عصر الغيبة كما أثبتنا في الفصل الأوَّل، فالتَّصنيف في طُرُق الرواية وتكثيرها للخبر الاثني عشريِّ لم يكنْ إلا بعد عصر الغيبة، نعم! فسلفُ الإمامية المُعاصرون للأئمة لم يكونوا يعرفون ذلك الخبر الاثني عشريِّ على الأئمة بالاسم والعدد، لِيُورَثَ عندهم علماً أو يقيناً، لأنَّ الشكَّ والجهلَ منهم ظاهرٌ من روايات الإمامية أنفسهم، والإمامة عندهم مسألة أصولية، فكانوا لا يعلمونَ أئمتهم بعد أئمتهم، كجماعات وأشخاص.

فأما على مُستوى الجماعات :

أولاً: فإنَّ القائلين بإمامة الصَّادق (ع)، قد انقسموا إلى إسماعيلية تقول بالوصية في الولد الأكبر من ولد إسماعيل، وأنَّ الوصية في إسماعيل دونَ موسى، وإلى موسوية وهم القائلون بأنَّ الوصية قد انتقلت من جعفر إلى موسى الكاظم، فلو كان النصُّ مُتواتراً في كلِّ طبقةٍ من طبقاته عن رسول الله (ص) في أوساط شيعة أبي عبد الله الإمام الصَّادق (ع)، أو عنه أو عن أحدٍ من آبائه، لما كان ذلك الانقسام في معرفة مَنْ هو الإمام بعد الإمام، بل في رواية الكليني في أصول الكافي وغيره أنَّ جماعة الشيعة بعد موت أبي عبد الله (ع) قد اتَّجهوا إلى ابنه عبد الله الأَفْطَح، وبقي هشام بن سالم ومؤمن الطَّاق تائهان حائران يمشيان في الأزقة لا يعلمان إلى مَنْ يصيران، ولا مَنْ هو إمامهما، حتَّى أتاهما شخصٌ خافاً منه فدَلَّ هشام بن سالم على بيت الإمام موسى الكاظم (ع)، فقال هشام بن سالم بما هو نصُّ الرواية يُكلِّم الكاظم (ع): ((جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخَاكَ يَزْعُمُ أَنَّهُ الإمام بعد أبيه فقال: عَبْدَ اللَّهِ يُريدُ أن لا يُعْبَدَ الله، قلت: جُعِلْتُ فِدَاكَ فَمَنْ لَنَا بَعْدَهُ؟ قَالَ: إن شاء الله أن يَهْدِيكَ هَذَا، قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَنْتَ هُوَ؟ قَالَ: لا أقولُ ذلك، قَالَ: فَقُلْتُ في نفسي: لِمَ أَصَبَّ طَرِيقَ الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ عَلَيْكَ إِمَام؟ قَالَ: لا فَدَخَلَنِي شَيْءٌ لا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ إعْظَاماً لَهُ وَهَيْبَةً، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَسْأَلُكَ كَمَا كُنْتُ أَسْأَلُ أَبَاكَ

؟ قال : اسأل تُخْبِرَ ولا تَدْعُ فإن أَدْعَتْ فَهُوَ الذَّبْحُ فَسألته ، فإذا هُوَ بَحْرٌ لا يَنْزِفُ . فقلت : جُعِلَتْ فداك شِيعَةَ أَبِيكَ ضُلَّالٌ فَأَلْقِي إِلَيْهِمْ هَذَا الأَمْرَ وَأَدْعُوهُمْ إِلَيْكَ فَقَدْ أَخَذْتَ عَلَيَّ الْكِتَابَ ؟ قال : مَنْ أَنْتَ مِنْهُمْ رَشِداً فَأَلْقِ إِلَيْهِ وَخُذْ عَلَيْهِ الْكِتَابَ فَإِنْ أَدَاعَ فَهُوَ الذَّبْحُ .. الخَبَرُ)) وقد مرَّ معك بتأمله ، نعم ! فهذه ثلاثُ جماعات (إسماعيلية ، وفطحية ، وموسوية) بعدَ أبي عبد الله (ع) ، فكيف يكون النص على الاثني عشر مُتواتراً في أوساط الشيعة ومن تلك الروايات التي تروونها في كتبكم ومصنفاتكم عن أولئك الرجال والسلف ، ثم أولئك الرجال وأولئك السلف كانوا على غير علم بالنص ، يدلُّك عليه إقبالهم على غير أئمتهم من واقعهم يظنون أنهم أئمتهم ، أو عدم معرفة آخرين بأئمتهم بعد أئمتهم كما جهل مؤمن الطائفة وهشام بن سالم وأبو بصير كما في نفس الرواية وهؤلاء من عليّة وعيون سلف الإمامية وسندكرهم عند كلامنا على جهل الأشخاص بمقتضى ذلك النص على الاثني عشر ، ما يعني أنهم طبقةٌ وجيلٌ لم يرو ذلك الخبر الذي دَوَّنْته مصادر الإمامية المتأخرة عن عصر الغيبة ، وشرطُ التواتر تحقق كثرة الرواية في كل طبقة من طبقاته ، ثم هو لم يورث لتلك الطبقة المعاصرة للإمام الصادق (ع) علماً و يقيناً بذلك النص على الاثني عشر ، ولو ورث علماً و يقيناً لآمنوا به دوناً عن الشك والجهل وعدم المعرفة والتوهان ، فكيف يُريدُ الإمامية أن يُوصِّلوا من ذلك الوهم التواتري لخبر الاثني عشر من طريقهم علماً و يقيناً وحجيةً على أنفسهم تجعلهم معذورين في إيمانهم بما يؤمنوا به ، وتجعل غيرهم محجوجين بالإيمان بما تواتر عندهم (عند الإمامية) ، بما أصله دعوى لا تتحقق ، لتلك الأسباب التي ذكرناها ، وسندكر بقيتها قريباً إن شاء الله .

فإن قيل : فهل يعني ذلك أن مجرد انقسام الأمة بعد رسول الله (ص) على أمير المؤمنين (ع) ، طائفة مع أبي بكر ، وقلة مع أمير المؤمنين (ع) ، يدلُّ على أن خبر الغدير غير مُتواتر ولا يُفيد العلم ؟! **قلنا :** ذلك قياسٌ لا يصلح ، لأن التواتر قد حصل في الرواية طبقةً عن طبقة من جهة الأمة ، ثم قد كان أصحاب رسول الله (ص) أهل العلم والفضل وكبارهم مع أمير المؤمنين (ع) في ذلك الاختلاف ، وأكثر حظ من كان مع أبي بكر هم من العامة ، وفرق بين أن يُخالف العامي أو المجمل ، أو أن يُخالف العالم أو المجمل ، فأبو ذر الغفاري ، وسلمان الفارسي ، والعباس بن عبد المطلب ، وعبد الله بن العباس ، والفضل بن العباس ،

والمقداد بن الأسود ، والبراء بن عازب ، والزبير بن العوام ، وطلحة بن عبيد الله ، وفاطمة البتول الزهراء ، وجميع بني هاشم ، وغيرهم ممن ليس المقام مقام استقصاء أحوالهم كأئنا مع أمير المؤمنين (ع) ، وبهم تقوم الدراية بمدلول ذلك الخبر المتواتر روايته (خبر الغدير) في تثبيت الإمامة ، وهذا ما لم يتحقق في طبقة بل طبقات الرواية لخبر الاثني عشر في عصر أبي عبد الله الصادق (ع) ومن بعده ، فلم تتحقق الرواية المتواترة المفيدة للعلم ، ولم تتحقق دراية أهل العصر بمدلول تلك الرواية في تثبيت إمامة الاثني عشر ، ففي زمن الصادق (ع) نجد أن شيعته بعد وفاته جاهلون بمدلول تلك الرواية لا يعرفون منها علماً ولم تُورثهم يقيناً ، فاحتاروا وتقسّموا ، بل أدلّ عليه أن المقرّبين إلى الأئمة كمؤمن الطاق وهشام بن سالم وأبي بصير كانوا مثل العامة لا يعلمون علماً وليس لهم يقين بمدلول خبر الاثني عشر عن رسول الله (ص) ، أو عن سلفهم الإمام الصادق (ع) ، ولو كانوا يعرفون ذلك لما جهلوا إمامة الكاظم بعد الصادق ، أو حتّى لم يعلموا إمامة الكاظم بعد الصادق ، أو حتّى لم يحتاجوا إلى السؤال عن إمامة الكاظم بعد الصادق صلوات الله عليهما ، فتأمل الفارق بين هذه الطبقة وتلك الرواية وذلك الموقف من أصحاب ومُعاصري الصادق (ع) من خبر النصّ على الاثني عشر ، وبين تلك الطبقة وتلك الرواية وذلك الموقف من أصحاب ومُعاصري أمير المؤمنين (ع) من خبر الغدير ، فستجد أن طبقة الرواية في خبر الاثني عشر لمُعاصري الصادق (ع) قد اختلفت واختلت ثمرتها ، وإنما الكتب المصنّفة فيما بعد الغيبة هي التي أكثرت واختلفت كثيراً من الروايات ، فظهر لك أخي الباحث المراد من ذلك المقال والنقل والتوجيه وهو أن خبر الاثني عشر لم يكن متصلاً بطبقات السلف الإمامي الجعفري في الرواية وإنما هو متأخر النشوء ، بدليل جهل أهل الطبقة ، وسنأتي على ذلك بأخبار تدلّ عليه في القسم الثاني القريب من هذا المبحث .

ثانياً : وجماعات أخرى ، معدودة في طبقات الرواية ، اختلفت على مدلول العلم اليقيني من ذلك الخبر الاثني عشري النصي المدعى تواتره من طريق الإمامية ، بعد موت الإمام موسى الكاظم (ع) ، فكانت واقفة قالت بمهدوية الإمام موسى الكاظم وأنه يعود قبل يوم القيامة وأنه لم يمُت ، وفرقة أخرى هم القطعية قطعوا على موت الإمام موسى الكاظم ، وقالوا بإمامة ابنه الإمام علي بن موسى الرضا (ع) ، ولن أعيد وجه الشاهد والاحتجاج على المخالف فالعلة هي العلة من كلامنا القريب السابق .

ثالثاً : وجماعات أخرى ، وقد اختصر ، منهم المحدثون من قالوا بإمامة محمد بن علي الهادي ، دوناً عن إمامة الحسن العسكري ، ومنهم من قال بإمامة جعفر أخو الحسن العسكري دوناً عن الإمام المهدي محمد بن الحسن .

فأما الجهل على مستوى الأشخاص بالنص الاثني عشري ، وبما يفيد من العلم واليقين :

فأتي عليه عند الكلام على القسم الثاني من هذا المبحث إن شاء الله .

السبب الخامس : أنّ خبر الاثني عشر بالاسم والعدد ، لم يكن يعرفه سادات بني الحسن والحسين أبناء وإخوة وأبناء عمومة أئمة الإمامية ، والبيت واحد ، والمنهل أحد ؟! ، فالأئمة زيد بن علي ، ويحيى بن زيد ، ومحمد النفس الزكية ، وعبدالله المحض ، والحسين بن زيد ، وعيسى بن زيد ، ومحمد بن جعفر الصادق ، وإبراهيم النفس الرضوية ، وإدريس بن عبدالله ، ويحيى بن عبدالله ، والحسن بن الحسن بن الحسن ، وعلي بن الحسن المثلث ، والحسين بن علي الفخري ، وسليمان بن عبدالله المحض ، وعلي بن جعفر الصادق ، وعبدالله بن جعفر الصادق ، وزيد بن موسى الكاظم ، وإبراهيم بن موسى الكاظم ، وأحمد بن عيسى بن زيد ، وإسماعيل بن إبراهيم الغمر ، وإبراهيم طباطبا بن إسماعيل ، والقاسم الرسي بن إبراهيم طباطبا ، وموسى الجون بن عبدالله المحض ، وعبدالله الرضا بن موسى الجون ، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد ، ويحيى العقيقي النسابة ، والهادي على الحق يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي ، والناصر الأطروش الحسن بن علي الحسيني ، ويحيى بن عمر ، والداعي لكبير الحسن بن زيد ، والداعي محمد بن زيد ، وإدريس بن إدريس بن عبدالله ، وأمثال هؤلاء السادة الأجلاء من بني الحسن والحسين ، فلم نحصرهم هنا ، هؤلاء كلهم كانوا جاهلين بالنص على الاثني عشر من أساسه ، وليس من جملة اعتقاداتهم وهم كراسي العلم وأساطينه في زمانهم ، وهذا يفت في عضد تواتر خبر الاثني عشر عن رسول الله (ص) ، أو عن أئمة الإمامية ، فليس من تسلسل روايات طبقة عن طبقة ، وجيلاً بعد جيل لخبر الاثني عشر ، وإنما هو من محتلقات الدفاتر والأسانيد في القرون المتأخرة .

بهذا أكتفي ، في هذا القسم ، وقد حرصتُ على تبين كثيرٍ من جوانب مسألة التواتر قد تغيبُ عن الباحث ، فيظنُّ أنه يصحَّ من المخالف دعوى التواتر لنفسه ، وهذا غير صحيح ، فيبقى قول الإمامية اليوم واعتقادها مع نفسها بأن كثرة الرواية بغض النظر عن تلك الأسباب والعِلل في الفصول السابقة التي ذكرناها قد شكَّلت عندهم تواتراً ، فنحن نقولُ أنهم يقولونه لأنفسهم استرواحاً ، وأن هذا دعوى لا تصحَّ على أصل التواتر الصحيح ومنهجيته التي تُوجبُ الحجية على أنفسهم (الإمامية) ، وتتعدى إلى غيرهم أيضاً ، ودون إثبات ذلك خرط القتاد ، نعني إثبات التواتر الصحيح للنص على الاثني عشر بما يفيد العلم واليقين داخل البيت الإمامي ، وهذا نقولُه نصيحةً للباحث والناظر ليكون أكثر تأنيلاً وتعقلاً ، وأبعدهم عن العاطفة .

القسم الثاني : ذكرُ مائة رواية في جهل سلف الإمامية بالنص على الاثني عشر :

وفي هذا القسم سيتبين ويثبت لك أنَّ ثمرة التواتر وهي إفادة العلم من ذلك النص على الاثني عشر غير حاضرة في ذلك التراث الروائي ، وفي ذلك الواقع التاريخي لسلف الإمامية ، فيكون هذا القسم خاتمةً لهذا المصنّف ، مؤكداً على الفصل الأول منه النافي في نتيجته لأي وجود للنص على الاثني عشر قبل عصر الغيبة ، فلا ثمرة لعلم ولا يقين لا لخواص سلف الإمامية ، ولا لعامة سلفهم ، ولا للشيعَة بعموم ، ولا للأمة ، فكيف يُقال عن مثل ذلك متواتر ، والله المستعان ، وهذه المائة رواية ليس وجهها الحصر وإنما وجهه التنبيه والإشارة وإلا فبين أيدينا كثرة من الروايات ، ولعل هذه الكثرة التي اختصرناها هنا تكون في مقابلة تلك الكثر المدّعاة في رواية خبر الاثن عشر في مصنّفات ما بعد الغيبة ، لمن يغترّ بالكثرة نعم ! فمن تلك الروايات :

[الرواية الأولى] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٠٧] .

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن الفيض بن المختار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ((خُذْ بيدي مِنَ النَّارِ مَنْ لَنَا بِعَدِّكَ؟!)). فدخل عليه أَبُو إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام - وهو يومئذٍ غلامٌ - فقال: هذا صَاحِبُكُمْ، فَتَمَسَّكْ بِهِ)).

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: الفضل بن المختار .

تعليق: وهُنا تأمَّلْ جهل الفيض بن المختار ، حتَّى ظهرَ من حرصه على أن يستنقذه من النَّارِ ، لمعرفة مَنْ هُوَ الإمام بعد الإمام الصادق (ع) ، وهذا يدلُّ على جهل تامٍّ ، بالنَّصِّ على الاثني عشر الذي تدَّعي الإمامية تواتره جيلاً بعد جيل ، وطبقةً بعد طبقة ، بل حتَّى الإمام الصادق (ع) لم يُخبر الفضل بن المختار لو قيلَ بالتقية بالنَّصِّ على الاثني عشر ليكونَ ذلك أوثَقَ وأَعَزَّ وأدَلَّ على النجاة ، لأنَّ مَنْ يُخبره الإمام الصادق (ع) بِمَنْ هُوَ الإمام من بعده لا يكونُ موضعَ تقيةٍ ، خصوصاً مع كون الإمام الكاظم كما في الرواية غلاماً ، فتدبَّرْ هل كان للنَّصِّ على الاثني عشر وجودٌ قبل عصر تدوين المصنَّفات الحديثية في القرن الرَّابِع وما بعده؟!.

[**الرواية الثانية**] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٠٨] .

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن معاذ بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: ((أَسْأَلُ اللَّهَ الَّذِي رَزَقَ أَبَاكَ مِنْكَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ أَنْ يَرْزُقَكَ مِنْ عَقِيكَ قَبْلَ الْمِائَةِ مِثْلَهَا، فَقَالَ: قَدْ فَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هُوَ - جُعِلْتُ فِدَاكَ -؟ فَأَشَارَ إِلَى الْعَبْدِ الصَّالِحِ ، وَهُوَ رَاقِدٌ ، فَقَالَ: هَذَا الرَّاقِدُ ، وَهُوَ غُلَامٌ)).

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: معاذ بن كثير ، وهو بيَّاع الأكسية ، قال الخوئي عنه : ((وَعَدَّه الْمَفِيدُ مَنْ شُيُوخِ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) وَخَاصَّتِهِ ، وَبِطَانَتِهِ ، وَثِقَاتِهِ الْفُقَهَاءِ الصَّالِحِينَ))^{٥٦} .

^{٥٦} معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٠٥ .

تعليق : وهُنا تأمل أن مُعاذ بن كَثِير على منزلته واختصاصه بالإمام الصادق (ع) ، لا زال يسأل الله أن يرزق أبا عبدالله (ع) عَقِباً ذا منزلة ، كما رزق الباقر عقباً ذا منزلة ، فهل لم يكن يعرف مُعاذ بن كَثِير ذلك الخبر على الاثني عشر الذي روته الطَّبَقَة والجماعة السابقة من سلف الإمامية عن رسول الله (ص) ؟! . هل لم يكن يعلم أن ذلك العبد الصالح الراقِدُ كما في الرواية هو إمامه بعد إمامه لأن النص المدعى تواتره من متأخري الإمامية ينص على اثني عشر اسماً ، الباقر ، ثم الصادق ، ثم الكاظم ؟! . فهذا حال البطانة والخاصة وشيوخ السلف في عدم العلم بذلك الخبر في الاثني عشر ، فكيف بالعامّة ، فلا تواتر عند التحقيق! .

[الرواية الثالثة] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٠٨] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : سألت عبدالرحمن في السنة التي أخذ فيها أبو الحسن الماضي عليه السلام ، فقلت له : ((إنّ هذا الرجل قد صار في يد هذا وما ندري إلى ما يصير ، فهل بلغك عنه في أحد من ولده شيء؟)) . فقال لي : ما ظننت أن أحداً يسألني عن هذه المسألة ، دخلت على جعفر بن محمد في منزله فإذا هو في بيت كذا في داره في مسجد له ، وهو يدعو وعلى يمينه موسى بن جعفر عليه السلام يؤمن على دُعائه ، فقلت له ، جعَلني الله فداك قد عرفت انقطاعي إليك وخدمتي لك ، فمن ولي الناس بعدك ؟ فقال : إنّ موسى قد لبس الدرع وساوى عليه ، فقلت له : لا احتاج بعد هذا إلى شيء)) .

من يجهل النص على الاثني عشر : عبدالرحمن بن الحجاج ، وعبدالرحمن الآخر في الرواية .

تعليق : وهُنا تأمل كيف أنّه بعد أن حُبِس الإمام موسى الكاظم (ع) على أيدي العباسيين ، فتأمل قول عبدالرحمن بن الحجاج : ((وما ندري إلى ما يصير فهل بلغك عنه في أحد من ولده شيء)) ، وما ذلك إلا سؤال من لم يعرف أو يسمع عن خبر اثني عشري بالنص والعدد ، ثم تأمل جواب محدثه (عبدالرحمن الآخر في الرواية) ، تجده كان مُقرباً إلى الإمام الصادق (ع) مُنقطعاً في خدمته ثم هو لا يعلم عن النص

الاثني عشري ، ولا أن رسول الله (ص) قد تواتر عنه أن الأئمة اثنا عشر ، فلان ، ثم فلان ، ثم الكاظم بعد الصادق ، حتى عادَ عبدالرحمن هذا يقول للإمام الصادق (ع) : ((جعلني الله فداك قد عرفت انقطاعي إليك وخدمتي لك، فمن ولي الناس بعدك؟)) ، فكيف يُقال بأن التواتر قد حصل طبقة بعد طبقة ، وروايته جُمع عن جُمع ، بما يُفيد العلم واليقين ، وأولئك المُقربون من الإمام الصادق (ع) لا يعلمون عن ذلك النص شيئاً ، لا رواية ، ولا علماً ، وكذلك أصحابه (ع) ممن لم يكن يتق منهم ممن ذكرنا آنفاً ، وممن سندُك ، فذلك اختلالٌ في موازين التواتر .

[الرواية الرابعة] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٠٨] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، حدثني إسحاق بن جعفر [الصادق] قال: كنت عند أبي يوماً، فسأله علي بن عمر بن علي ، فقال: جعلت فداك إني من نفرغ ويفزع الناس بعدك؟! . فقال: إني صاحب الثوبين الأصفرين والغديرين - يعني الذؤابتين - وهو الطالع عليك من هذا الباب ، يفتح البابين بيده جميعاً، فما لبثنا أن طلعت علينا كفان آخذة بالبابين ففتحتهما ثم دخل علينا أبو إبراهيم)) .

من يجهل النص على الاثني عشر : علي بن عمر بن علي ، ويظهر لي أنه [علي بن عمر بن علي السجاد بن الحسين بن علي بن أبي طالب] .

تعليق : وهنا تأمل جهل حفيد زين العابدين (ع) ، الهاشمي العلوي الحسيني ، بإمامه بعد إمامه ، وبالنص على الاثني عشر لو كان معلوماً له رواية عن رسول الله (ص) ، أو قد أفاد له ذلك الخبر العلم واليقين بمدلوله ، ومنه لا وجود للنص على الاثني عشر في تلك القرون الثلاثة الأولى إلا بعد عصر الغيبة ، فتفهم دعوى التواتر وانقطاعها ، وعدم تحقق شروطها لا علماً ولا رواية .

[الرواية الخامسة] :

المصدر: [أصول الكافي: ١ / ٣٠٩].

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن صفوان الجمال ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال له منصور بن حازم: ((بأبي أنت وأمي إن الأنفس يُغدا عليها ويُراخ، فإذا كان ذلك فمن؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: إذا كان ذلك فهو صاجبكم وضرب بيده على منكب أبي الحسن عليه السلام الأيمن - في ما أعلم - وهو يومئذ خماسي وعبد الله بن جعفر جالس معنا)).

من يجهل النص على الاثني عشر: منصور بن حازم البجلي ، قال عنه النجاشي : ((من جلة أصحابنا وفقهائهم))^{٤٥٧}.

تعليق: وهنا تأمل جهل منصر بن حازم وارتفاع أسباب التقيّة ، فكيف يكون أصل لذلك الخبر بالنص على الاثني عشر ، ومنصور بن حازم هذا يخشى فوات أبي عبد الله (ع) وهو لا يعرف إمامه بعده؟! فلو كان النص موجوداً لكان مفيداً علماً وقيناً ، جمعاً عن جمع ، والله المستعان ، وتأمل أن ذلك سؤال الجاهل الخائف أن لا يعرف الإمام بعد الإمام لو قد سبق الموت إلى الإمام .

[الرواية السادسة] :

المصدر: [أصول الكافي: ١ / ٣٠٩].

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: ((إن كان كون - ولا أراي الله ذلك - فيمن أئتم؟ قال: فأومأ إلى ابنه موسى عليه السلام قلت: فإن حدث بموسى حدث فيمن أئتم؟ قال: بولده، قلت: فإن حدث بولده حدث وترك أخاً كبيراً وابتناً صغيراً فيمن أئتم؟ قال: بولده، ثم قال: هكذا أبداً، قلت: فإن لم أعرفه ولا أعرف موضعه؟ قال: تقول: اللهم إني أتولّى من بقي من حبيجك من ولد الإمام الماضي، فإن ذلك يجزيك إن شاء الله)).

^{٤٥٧} رجال النجاشي: ٤١٣.

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ : عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب .

تعليق : وهُنا تأمل جهلَ عيسى بن عبدالله ، وهو المُحدث المشهور ، جهله بذلك النص على الاثني عشر حتى عاد يسأل عن الإمام بعد الإمام ، بزيادة واستطراد ، مَنْ بعد مَنْ ، وَمَنْ بعد مَنْ ، فإذا كَانَ فَمَنْ ، حتى قَالَ له الإمام الصادق (ع) : ((تقول: اللهم إني أتولى من بقي من حججك من ولد الامام الماضي، فإن ذلك يجزيك إن شاء الله)) ، وهذا لعمري أدل على المراد من رسالتنا هذه من جهل كبار سلف الإمامية بالنص على الاثني عشر بالعدد والاسم ، فلان ، ثم فلان ، ثم فلان ، ولو كان معلوما بتواتر ، واشتهار رواية ، لما كَانَ لذلك الجهل معنى من عيسى بن عبدالله ، بل وحتى الاستقصاء في المسألة ، لأنه من مدلولات النص على الاثني عشر أنه لا يُمكن لمن وقفَ عليه أن يقول أنه لم يعرف الإمام ، أقله المعرفة الاسمية ، فلان بن فلان ، حتى يقول عيسى بن عبدالله : ((فإن لم أعرفه ولا أعرف موضعه)) ، فتدبر ذلك . نعم! ثم فائدة تعقبها فوائد يستنبطها الباحث المكين ، فإن عيسى بن عبدالله رضوان الله عليه من رجال وأعلام الزيدية ونسبة هذه الرواية إليه من قبل مُحدثي الإمامية المتأخرين ، من ضرب قول الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين الهاروني (ع) : ((إن كثيراً من أسانيد الإثني عشرية مبنية على أسام لا مُسمى لها من الرجال ، قال: وقد عرفت من رواتهم الكثيرين مَنْ كَانَ يَسْتَحِلُّ وَضْعَ الْأَسَانِيدِ لِلأَخْبَارِ الْمُتَقَطَّعةِ إِذَا وَقَعَتْ إِلَيْهِ)) كما مرّ معك ، فهذه النسبة من تلك ، تُنسب الأخبار المتأخرة الوضع والاختلاق والمتقطعة إلى رجال مُتقدمين ليسوا على مقالاتهم ، أو ليسوا على علمٍ بمقتضى ومدلولات تلك الروايات ، نعم! وأم عيسى بن عبدالله قيل أنها كانت من بنات الإمام الباقر محمد بن علي (ع) ، فهي جدة أبي الطاهر أحمد بن عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر ، فإن صحَّ ذلك فذلك ألزَمُ في إسقاط ذلك النص الاثني عشري من ذلك القرب العلوي والنسب الحسيني ثم لا يُعلم وجهه ولا يترتب منه يقين ، فتدبر .

[الرواية السابعة] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٠٩] .

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني، بإسناده، عن فيض بن المختار في حديث طويل في أمر أبي الحسن عليه السلام، حتى قال له أبو عبد الله عليه السلام: ((هو صاحبك الذي سألت عنه، فقم إليه فأقر له بحقه، فقمتم حتى قبلت رأسه ويده ودعوت الله عز وجل له، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أما إنه لم يؤذن لنا في أول منك، قال: قلت: جعلت فداك فأخبر به أحدا؟ فقال: نعم أهلك وولدك، وكان معي أهلي وولدي ورفقائي وكان يونس بن ظبيان من رفقائي، فلما أخبرتهم حمّدوا الله عز وجل وقال يونس: لا والله حتى أسمع ذلك منه، وكانت به عجلة، فخرج فأتبعته، فلما انتهيت إلى الباب، سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول له: - وقد سبقني إليه - يا يونس الأمر كما قال لك فيض)).

من يجهل النص على الاثني عشر: فيض بن المختار، ولعله الفضل بن المختار في الرواية الأولى، ويونس بن ظبيان.

تعليق: وهنا تأمل أخي الباحث فهي رواية دالة على المراد من سقوط دعوى التواتر داخل البيت الإمامي طبقة عن طبقة، بما يفيد العلم واليقين، لخبر النص على الاثني عشر، فتأمل أولاً: سؤال الفيض بن المختار عن الإمام بعد الصادق (ع)، تجده سؤال الجاهل بالرواية الاثني عشرية. ثم ثانياً: تأمل قول الإمام الصادق (ع): ((أما إنه لم يؤذن لنا في أول منك))، أي لم يؤذن لنا أن نقول لأحد قبلك، فتجد هذا القول من الإمام الصادق (ع) ينسف وجود رواية اثني عشرية في زمانه فيها أن الإمام بعد الصادق هو الكاظم تواترت إلى الشيعة عن سلفهم المعاصرين للباقر (طبقة الباقر (ع))، فإن النص المتواتر المشهور بين الشيعة المفيد للعلم يرفع الجهل، وكذلك يرفع قول الإمام الصادق (ع) أنه لم يؤذن لهم في أحد قبل الفيض بن المختار هذا، لأن الخبر في انتشاره يغني عن هذا الكلام، فذلك على أن خبر الاثني عشر متأخر عن زمن سلف الإمامية المعاصرين للأئمة، وأنه فعلاً وصدقاً من اختلافات الدفاتر والمصنفات الرواة المتأخرين بعد عصر الغيبة، والاستئناس أو الاسترواح بخبر الاثني عشر أميراً من جهة المحدثين لا يصلح أن يكون دليلاً بذاته يورث العلم، فسلف الإمامية لم يكونوا يعلمون عن ذلك العدد الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما من أهل الحديث في أئمتهم، لا عدداً ولا أسماء يعلمون ذلك من حال وتراث أئمتهم، والدليل واضح ظاهر من ذلك الجهل من المقرين وأهل بيت الأئمة وأصحابهم، كما

سبق وكما سيأتي بما يجعل الباحث يقطع بذلك إن شاء الله ، والقصد طلب الحق ، ولا غيره ، فليس من طلب الحق عدم التعقل، ولا عدم سبر الدعاوى ، **نعم** ! وتام هذه الرواية كما في بحار الأنوار : ((عن أبي نجيج، عن الفيض قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول في الارض أتقبلها من السلطان ثم أو اجرها آخرين، على أن ما أخرج الله منها من شيء كان لي من ذلك النصف أو الثلث أو أقل من ذلك أو أكثر؟ قال: لا بأس قال له إسماعيل ابنه يا أبا لم تحفظ قال: فقال: يا بني أو ليس كذلك أعامل أكرتي؟ إني كثيرا ما أقول لك إلزمني فلا تفعل، فقام إسماعيل فخرج. فقلت: جعلت فداك وما على إسماعيل أن لا يلزمك إذا كنت أفضيت إليه الأشياء من بعدك كما أفضيت إليك بعد أبيك؟ قال: فقال: يا فيض إن إسماعيل ليس كأننا من أبي، قلت: جعلت فداك فقد كنا لا نشك أن الرحال تنحط إليه من بعدك، وقد قلت فيه ما قلت؟ فإن كان ما نخاف وأسأل الله العافية فإلى من؟ قال: فأمسك عني فقبلت ركبته وقلت: ارحم سيدي فإنما هي النار، وإني والله لو طمعت أن أموت قبلك لما باليت، ولكني أخاف البقاء بعدك، فقال لي: مكانك ثم قام إلى ستر في البيت فرفعه فدخل ثم مكث قليلا ثم صاح: يا فيض ادخل فدخلت فإذا هو في المسجد قد صلى فيه وانحرف عن القبلة فجلست بين يديه فدخل إليه أبو الحسن عليه السلام وهو يومئذ خماسي وفي يده درة فأقعدته على فخذه فقال له: بأبي أنت وأمي ما هذه المخفقة بيدك؟ قال: مررت بعلي أخي وهي في يده يضرب بهيمة فانتزعتها من يده. فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا فيض إن رسول الله صلى الله عليه وآله أفضيت إليه صحف إبراهيم وموسى عليهما السلام فائتمن عليهما رسول الله صلى الله عليه وآله عليا عليه السلام، وائتمن عليها علي عليه السلام الحسن عليه السلام وائتمن عليها الحسن عليه السلام الحسين عليه السلام وائتمن عليها الحسين عليه السلام علي بن الحسين عليه السلام وائتمن عليها علي بن الحسين عليهما السلام محمد بن علي عليهما السلام، وائتمنني عليها أبي فكانت عندي، ولقد ائتمنت عليها ابني هذا على حدائته، وهي عنده فعرفت ما أراد، فقلت له: جعلت فداك زدني قال: يا فيض إن أبي كان إذا أراد أن لا ترد له دعوة أقعدني على يمينه فدعا وأمنت، فلا ترد له دعوة، وكذلك أصنع بابني هذا، ولقد ذكرناك أمس بالموقف فذكرناك بخير، فقلت له: يا سيدي زدني. قال يا فيض: إن أبي إذا كان سافر وأنا معه فنعس وهو على راحلته أدنيت راحلتي من راحلته فوسدته ذراعي، الميل والميلين حتى يقضي وطره من النوم، وكذلك يصنع بي ابني هذا قال: قلت: جعلت

فذاك زدني قال: إني لأجد بابني هذا ما كان يجد يعقوب بيوسف، قلت: يا سيدي زدني قال: هو صاحبك الذي سألت عنه، فأقر له بحقه فقمته حتى قبلت رأسه، ودعوت الله له فقال أبو عبد الله عليه السلام: أما إنه لم يؤذن له في أمرك منه قلت: جعلت فداك أخبر به أحدا؟ قال: نعم أهلك وولدك ورفقاءك، وكان معي أهلي وولدي، ويونس بن ظبيان من رفقائي فلما أخبرتهم حمدوا الله على ذلك كثيرا. فقال يونس: لا والله حتى أسمع ذلك منه، وكانت فيه عجلة، فخرج فاتبعته فلما انتهيت إلى الباب سمعت أبا عبد الله عليه السلام - وقد سبقني - فقال: الأمر كما قال لك فيض، قال: سمعت وأطعت^{٤٥٨}، وهنا تأمل كيف أن الفيض بن المختار يتكلم عن نفسه وعن أصحابه بقوله في إسماعيل بن جعفر (ع): ((فقد كنا لا نشك أن الرحال تنحط إليه من بعدك))، فهذا يؤيد ما ذكره التوبختي وغيره، فكيف يقال أن خبر النص على الاثني عشر كان موجوداً في تلك الطبقة من رواية الجمع عن الجمع بما يورث العلم واليقين بمدلول ذلك الخبر في تلك الطبقة، فهذه طبقة قد برزت دعوى التواتر رواية عن الجمع، ودراية بمدلول تلك الرواية فأنعدم العلم منها، بل قد حصل العلم (وعدم الشك) في نقيض مضمون ومدلول خبر الاثني عشر بقول الفيض بن المختار هذا أنهم لا يشكون في أن الإمامة والأمر والرحال ستكون في إسماعيل بعد أبيه جعفر (ع)، فتأمل دعاوى التواتر الروائية لخبر الاثني عشر، هذا وخبر الاثني عشر بتلك الأسماء متسلسلة على لسان رسول الله (ص) فيها النص جلياً بالأسماء فلان، ثم فلان، ثم فلان حتى الثاني عشر، فلا مكان أن يلحقها التأويل أو الاستدلال بخلاف خبر الغدير مثلاً كما يقول بعض المخالفين في خفاء معنى (المولى).

[الرواية الثامنة] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣١٠].

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني، بإسناده، عن طاهر، عن أبي عبد الله قال: كان أبو عبد الله عليه السلام يلوم عبد الله ويعاتبه ويعظه ويقول: ((مَا مَنَعَكَ أَنْ تَكُونَ مِثْلَ أَخِيكَ، فَوَاللهِ إِنِّي

^{٤٥٨} بحار الأنوار: ٢٧/ ٤٨.

لأَعْرِفُ التَّوَرَ فِي وَجْهِهِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَمْ أَفْعَلْ! ، أَلَيْسَ أَبِي وَأَبُوهُ وَاحِدًا ، وَأُمِّي وَأُمُّهُ وَاحِدَةٌ؟! . فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّهُ مِنْ نَفْسِي وَأَنْتَ ابْنِي)).

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ .

تعليق: : وَهَذَا تَأْمُلُ جَهْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْإِمَامِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ بِمَقْتَضَى ذَلِكَ النَّصِّ ، بَلْ بِالنَّصِّ الْإِثْنِي عَشَرِيِّ ، لِأَنَّ النَّصَّ تَزَعُمُ الْإِمَامِيَّةُ تَوَاتُرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، وَعَنِ الْأَثَمَةِ ، فَهَلْ سَيَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بَعْدَ ذَلِكَ الْأَصْطِفَاءِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، بَلِ الْأَصْطِفَاءِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ، هَلْ سَيَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: ((لَمْ أَفْعَلْ! ، أَلَيْسَ أَبِي وَأَبُوهُ وَاحِدًا ، وَأُمِّي وَأُمُّهُ وَاحِدَةٌ؟!)) ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا ، أَوْ جَاهِدًا! ، وَالْإِمَامِيَّةُ مِنْ رَوَايَتِهَا يَلْزِمُهَا الثَّانِي لِأَنَّهَا تَقُولُ بِأَنَّهُ ادَّعَى الْإِمَامَةَ بَعْدَ أَبِيهِ ، بَلْ وَالتَّقَاتُ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ أَصْحَابِ أَبِيهِ ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الرِّوَايَةِ قَرِيبًا ، وَالْأَصَحُّ الْمَوْضُوعِيُّ أَنَّ ذَلِكَ جَهْلٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بِذَلِكَ النَّصِّ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، أَوْ عَلَى لِسَانِ جَدِّهِ الْبَاقِرِ بِأَنَّ فَلَانًا الْإِمَامَ ، ثُمَّ الْبَاقِرَ ، ثُمَّ الصَّادِقَ ، ثُمَّ الْكَاضِمَ ، وَالْجَهْلُ مِنْ ابْنِ الْإِمَامِ عَظِيمٌ ، وَلَيْسَ هَذَا وَحَسْبُ مِنْ أَبْنَاءِ الْأَثَمَةِ ، بَلْ فِي الْبَابِ أَيْضًا الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيِّ السَّجَّادِ ، وَالْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الصَّادِقِ ، وَزَيْدٌ وَإِبْرَاهِيمُ ابْنَا الْكَاضِمِ ، وَغَيْرُهُمْ ، فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ مَوْفَقًا ، نَعَمْ! وَإِلَّا فَالْوَصِيَّةُ بِرُمَّتِهَا عِنْدَنَا لَمْ تَصَحَّ أَيْضًا عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) وَبَقِيَّةُ أَخْيَارِ بَنِي الْحُسَيْنِ (ع) .

[الرِّوَايَةُ التَّاسِعَةُ]:

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣١٠] .

الرِّوَايَةُ: رَوَى ثِقَةُ الْجَعْفَرِيَّةِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِي ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ النَّحْوِيِّ قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فَأَتَيْتُهُ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيِّ وَبَيْنَ يَدَيْهِ شَمْعَةٌ وَفِي يَدِهِ كِتَابٌ ، قَالَ: فَلَمَّا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ رَمَى بِالْكِتَابِ إِلَيَّ وَهُوَ يَبْكِي ، فَقَالَ لِي: هَذَا كِتَابُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ يُخْبِرُنَا أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ قَدْ مَاتَ ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ - ثَلَاثًا - وَأَيْنَ مِثْلُ جَعْفَرٍ؟! . ثُمَّ قَالَ لِي: اكْتُبْ قَالَ: فَكُتِبَ صَدْرَ الْكِتَابِ ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ إِنَّ كَانَ أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ بَعَيْنِهِ فَقَلَّمَهُ وَاضْرِبْ عُنُقَهُ ، قَالَ:

فرجع إليه الجواب أنه قد أوصى إلى خمسة ، وأحدهم أبو جعفر المنصور، ومحمد بن سليمان، وعبدالله، وموسى، وحيدة)).

من يجهل النص على الاثني عشر : أبو جعفر المنصور، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ، الخليفة العبّاسي.

تعليق : وهنا تأمل مع قرب أبي جعفر المنصور من البيت العلويّ الفاطميّ ، بل إنّه كان أحد المبايعين للإمام النفس الزكية محمد بن عبدالله (ع) ، وقد كان فرداً من بني هاشم على قولهم واعتقادهم ، يسمع أخبارهم ويعلم علمهم ، إلى أن تواطى وأبو مسلم الخراساني أخزأهما الله تعالى فنكتاً الأمر على الإمام النفس الزكية ، **نعم** ! وذلك حال أبي جعفر المنصور ، فإنّه لم يكن يعلم بمدلول ، ولا رواية خبر الاثني عشر عن رسول الله (ص) ، لا من طريق المحدثين من غير الشيعة وهو الوالي وصاحب العين التي تبحث عن كلّ ما يُنغص عليها أمر حكمها ، ولا من طريق الشيعة سلف الإمامية ، فلجأ بعد أن سمعه خبر موت أبي عبدالله صلوات الله عليه ، أن يسأل هل أوصى إلى أحد؟!. وسؤله سؤال الجاهل بالخبر الاثني عشريّ تماماً ، لأنّ الإمام الصادق (ع) وقد أوصى إلى خمسة أبو جعفر أحدهم ، فإنّ أبا جعفر كان سيعلم أنّ موسى بن جعفر هو الإمام بعد أبيه لو كان أبو جعفر على علمٍ بخبرٍ آحاديّ بالاسم والعدد قبل ذلك ، فضلاً عن الخبر المتواتر بين الشيعة جمع عن جمع ، فتدبر أنّ ذلك الزمان لم يكن زماناً يعرف فيه النصّ على الاثني عشر بالاسم والعدد حتّى يدعى في حقّه التواتر بشروط التواتر الروائي (الجمع عن الجمع) ، أو إفادة العلم اليقين مع تلك الرواية ، **نعم** ! ثم بعد ذلك فنحن أصلاً ننكر تلك الروايات عن أئمة الإمامية ولا نصححها كلّها لا أحاديث الوصية ، ولا غيرها ، لأنّهم صلوات الله عليهم وسادات بني الحسن والحسين كانوا على عقيدة واحدة ، منهج الإمام الأعظم زيد بن علي ، ومنهج زيد فليس إلاّ تشرف نقول به ، والأصل أنّه منهج جميع أئمة العترة وعلمائهم جعفر والباقر والكاظم وعبدالله بن الحسن والنفسان الرضوية والزكية وغيرهم من سادات بني الحسن والحسين ، فتأمل فلا يُظنّ ظان بنا ونحن نتسائر مع حُجج الإمامية أنّنا نصحّح أنّ تلك الوصايا السابق إلى اللاحق ، والله المستعان .

[الرواية العاشرة] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣١١].

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن صفوان الجمال قال: ((سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صاحب هذا الأمر، فقال: إنَّ صاحبَ هذا الأمرِ لا يلهو ولا يلعبُ، وأقبل أبو الحسن موسى - وهو صغيرٌ ومعه عناقٌ مكيَّةٌ وهو يقولُ لها: اسجُدي لربِّك - فأخذه أبو عبدالله عليه السلام وضمَّه إليه وقال: **بأبي وأمي من لا يلهو ولا يلعبُ**)).

من يجهل النص على الاثني عشر: صفوان الجمال ، قال الخوئي : ((وَعَدَّ الشيخ المفيد في إرشاده ، ، ، : صفوان الجمال ، من شيوخ أصحاب أبي عبدالله (عليه السلام) ، وخاصَّته ، وبطانته ، وثقاته الفقهاء الصالحين))^{٤٥٩}.

تعليق: وهُنا تأمَّل الجَهل بالنصِّ عن الاثني عشر من صفوان الجمال وهو من شيوخ أصحاب الإمامية ، بل من خاصَّة وبطانة الإمام جعفر (ع) ، ومن الفقهاء ، فلا تُعيد وجه الشاهد ، والبيان ، فقد وقفت عليه أخي الباحث .

[الرواية الحادية عشر]:

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣١١].

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن الحسين بن نعيم الصحاف قال: كنتُ وأنا وهشام بن الحكم وعلي بن يقطين ببغداد ، فقال علي بن يقطين: كنتُ عند العبدِ الصالح جالساً فدخل عليه ابنه علي ، فقال لي: ((يا علي بن يقطين هذا علي سيِّد ولدي، أما إنِّي قد نَحَلْتُهُ كُنِّيَّتِي)). ف ضربَ هشام بن الحكم بِراحتهِ جبهتهِ ، ثم قال: ويحك كيف قلتُ؟ فقال علي بن يقطين: سمعتُ والله منه كما قلتُ. فقال هشام: ((أخبرك أنَّ الأمرَ فيه من بعده!)).

^{٤٥٩} معجم رجال الحديث: ١٠/ ١٣٢.

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ : الحسين بن نعيم الصحاف ، هشام بن الحكم ، وعلي بن يقطين ، نعم !
وهذان من أكابر سلف الإمامية في أزمانهم .

تعليق : وهُنا تأمل جهل هؤلاء الأجلاء الكبراء المقربون من أئمة الإمامية ، ولو لم يكن منهم إلا هشام بن الحكم ، كيف أتهم احتاجوا إل الدلالات الخفية بالقول : **هذا سيّد ولدي** ، وقد نحلته كنيته ، ليضرب هشام جبهته براحة يده ، ليظهر له أنّ ذلك معناه أنّ الإمام الرضا علي بن موسى هو الإمام بعد أبيه الكاظم ، ألم يكن هشام بن الحكم يعلم يقيناً ، وتواتراً عن سلفه وعن أئمة السابقين أنّ الأئمة اثنا عشر ، عليّ ، ثمّ الحسن ، ثمّ الحسين ، ثمّ السجّاد ، ثمّ الباقر ، ثمّ الصادق ، ثمّ الكاظم ، ثمّ الرضا ، ثمّ الجواد ، ثمّ الهادي إلى الإمام المهدي الثاني عشر ؟! . ألم يكن يعلم ذلك هشام ، والإمامية تحكي عنه المناظرات والعلم والمنزلة من الإمام الصادق (ع) ، حتّ انضمّ بهذا الجهل بالنصّ متسلسلاً إلى هشام بن سالم ومؤمن الطّاق وأبي بصير عندما جهلوا إمامه الكاظم بعد الصادق (ع) فقاما يدوران في الأزقة تائهيّن كما مرّت الرواية عنهم ، وستأتي . نعم ! فإن أنت وقفت على ذلك أخي الباحث ، فقف على أنّ النصّ الاثني عشريّ بالاسم والعدد مُخلّق بعد عصر الغيبة لا علم لسلف الإمامية به البتّة ، وأتّى يكون تواتر عن رسول الله (ص) بذلك الخبر يُفيد علماً يقيناً ، وطبقائه لم تكن إلّا من طبقة القرن الرابع ، والله المستعان .

[الرواية الثانية عشر] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣١٢] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن داود الرقي قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام : **جُعِلَ فداك إنّني قد كُبر سنيّ ، فخذ بيدي من النار** ، قال : فأشار إلى ابنه أبي الحسن عليه السلام ، فقال : **هذا صاحبكم من بعدي** .

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ : داود الرقي ، قال الخوئي : ((وَعَدَهُ الْمَفِيدُ فِي إِرْشَادِهِ فِي مَنْ رَوَى النَّصَّ عَلَى الرِّضَا عَلِيِّ بْنِ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بِالْإِمَامَةِ مِنْ أَبِيهِ وَالْإِشَارَةَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مِنْ خَاصَّتِهِ وَأَهْلِ الْوَرَعِ وَالْعِلْمِ وَالْفِقْهِ مِنْ شِيعَتِهِ))^{٤٦٠} .

تعليق : وهُنا تأمل جهل داود الرقي بالنص الإثني عشري من أساسه ، ، وفي رواية الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن أبي علي الخزاز ، عن داود الرقي قال : قلت لأبي إبراهيم يعني موسى الكاظم عليه السلام : ((فداك أبي إنِّي قد كبرت وخفت أن يحدث بي حدث ولا ألقاك ، فأخبرني من الإمام من بعديك؟ فقال : ابني علي عليه السلام))^{٤٦١} .

[الرواية الثالثة عشر] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣١٢] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن محمد بن إسحاق بن عمار قال : : قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام : **أَلَا تَدُلُّنِي إِلَى مَنْ أَخَذُ عَنْهُ دِينِي** ؟ فقال : هذا ابني عليٌّ إن أبي أخذ بيدي فأدخلني إلى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : **يَا بُنَيَّ ! إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ : ((إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً))** ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا قَالَ قَوْلًا وَفَّى بِهِ) .

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ : محمد بن إسحاق بن عمار ، قال الخوئي : ((وَعَدَهُ الْمَفِيدُ مَنْ رَوَى النَّصَّ عَلَى الرِّضَا (ع) ، وَأَنَّهُ مِنْ خَاصَّةِ الْكَاطِمِ (ع) وَثِقَاتِهِ ، وَأَهْلِ الْوَرَعِ ، وَالْعِلْمِ ، وَالْفِقْهِ مِنْ شِيعَتِهِ))

تعليق : وهُنا تأمل جهل محمد بن إسحاق بن عمار ، على مكانته واختصاصه بالإمام موسى بن جعفر الكاظم (ع) ، ثم العجب بعد تلك الرواية عن الكليني ، فإنَّ محمد بن إسحاق كان من الواقفة على إمامة الكاظم دون ابنه علي الرضا ، جاء في فائق المقال : ((ذكر العلامة عن ابن بابويه ، أَنَّهُ كَانَ وَاقِفِيًّا))^{٤٦٢} .

[الرواية الرابعة عشر] :

^{٤٦٠} معجم رجال الحديث: ١٢٧/٨ .
^{٤٦١} عيون أخبار الرضا: ٣٣/٢ .
^{٤٦٢} فائق المقال في الحديث والرجال: ١٤٦ .

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣١٢].

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن محمد بن الفضيل قال: حدثني المخزومي وكانت أمه من ولد جعفر بن أبي طالب عليه السلام قال: بعث إلينا أبو الحسن موسى عليه السلام فجمعنا ثم قال لنا: أتدرون لِمَ دَعَوْتُكُمْ؟ فقلنا: لا ، فقال: ((أشهدوا أن ابني هذا وصيي والقائم بأمري وخليفتي من بعدي، مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدِي ذَيْنٌ فَلْيَأْخُذْهُ مِنْ ابْنِي هَذَا، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ عِنْدِي عِدَّةٌ فَلْيُنْجِزْهَا مِنْهُ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنْ لِقَائِي فَلَا يَلْقَنِي إِلَّا بَكْتَابِهِ)).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: المخزومي وجماعة من الشيعة .

تعليق: وهنا تأمل هل كان المخزومي وجماعة الشيعة يجهلون النص المتسلسل على الاثني عشر؟! ، فقط اسأل نفسك وأنت تبحث ، ستجد احتمالات ، ولكن كُنْ أَنْتَ فقط وستعرف أن ذلك كان جهلاً منهم لا غيره .

[**الرواية الخامسة عشر**] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣١٣].

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن داود بن سليمان قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: إني أخاف أن يحدث حدث ولا ألقاك، فأخبرني من الإمام بعدك؟ فقال: ابني فلان - يعني أبا الحسن عليه السلام -).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: داود بن سليمان ، قال الخوئي : ((مِنْ خَاصَّةِ أَبِي الْحَسَنِ (ع) ، وثقاته وأهل الورع والعلم من شيعته ، ذكره الشيخ المفيد في إرشاده))^{٤٦٣} .

تعليق: وهنا تأمل جهل داود بن سليمان هذا ، فالعلة هي العلة من خبر النص على الاثني عشر المتسلسل المتواتر! .

^{٤٦٣} معجم رجال الحديث: ١١٢/٨ .

[الرواية السادسة عشر] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣١٢] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن النضر بن قابوس قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام : إني سألت أباك عليه السلام من الذي يكون من بعدك ؟ فأخبرني أنك أنت هو ، فلما توفي أبو عبد الله عليه السلام ذهب الناس يميناً وشمالاً ، وقلت : فيك أنا وأصحابي ، فأخبرني من الذي يكون من بعدك من ولدك ؟ فقال : ابني فلان^{٤٦٤} .

من يجهل النص على الاثني عشر : النضر بن قابوس ، وهو اللخمي ، قال النجاشي : ((روى عن أبي عبد الله ، وأبي إبراهيم ، وأبي الحسن الرضا عليهم السلام ، وكان ذا منزلة عندهم))^{٤٦٥} .

تعليق : وهنا تأمل جهل النضر بن قابوس على منزلته عند الأئمة من الصادق حتى الرضا ، ثم هو لم يعلم من الصادق (ع) النص على الاثني عشر أئمة الإمامية المدعى تواتره ، حتى عاد يسأل الكاظم عن الإمام من بعده ، وتأمل كيف أن شيعة أبي عبد الله (ع) ذهبوا بعده يميناً وشمالاً ، وذلك كله ينسف وجود النص الاثني عشري المتسلسل بالاسم والعدد في طبقات الشيعة وأوساطهم ، بل كان السؤال ، وكانت الوصية ، لو صحّت من أساسه .

[الرواية السابعة عشر] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣١٢] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن يزيد بن سليط قال لقيت أبا إبراهيم عليه السلام - ونحن نريد العمرة - في بعض الطريق ، فقلت : جعلت فداك هل تثبت هذا الموضع الذي نحن فيه ؟ قال : نعم فهل تثبته أنت ؟ قلت : نعم إني أنا وأبي لقيناك ههنا وأنت مع أبي عبد الله عليه السلام ومعه إخوتك ، فقال له أبي : **بأبي أنت وأمي أنتم كلكم أئمة مطهرون ، والموت لا يعرئ منه أحداً ، فأحدث**

^{٤٦٤} رجال النجاشي: ٤٢٧ .

إِلَيَّ شَيْئاً أَحَدْتُ بِهِ مِنْ يَخْلُفَنِي مِنْ بَعْدِي فَلَا يَضِلُّ، قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ هَؤُلَاءِ وَلَدِي وَهَذَا سَيِّدُهُمْ -

وأشار إليك - وقد علم الحكم والفهم والسَّخَاء، والمعرفة بما يحتاج إليه النَّاسُ، وما اختلفوا فيه من أمر دينهم ودنياهم وفيه حُسْنُ الخلق وحُسْنُ الجواب وهو بابٌّ من أبوابِ الله عز وجل وفيه أخرى خيرٌ من هذا كله. فقال له أبي: وما هي؟ - بأبي أنت وامي - قال عليه السلام: يُخْرِجُ اللهُ عزَّ وجلَّ منه غوثَ هذه الأمة وغيائِها وعلمها ونورها وفضلها وحكمتها، خيرٌ مَوْلِدٍ وخيرٌ ناشئ، يُحَقِّقُ اللهُ عز وجل به الدَّمَاءَ، ويُصْلِحُ به ذاتَ البَيْنِ، وَيُلْئِمُ به الشَّعْثَ، وَيُشْعِبُ به الصَّدْعَ، وَيَكْسُو به العاري، وَيُشْبِعُ به الجائعَ، وَيُؤَمِّنُ به الخائفَ، وَيُنْزِلُ اللهُ به القطرَ، وَيَرْحِمُ به العبادَ، خيرٌ كهلٍ وخيرٌ ناشئ قوله حَكَمٌ وصمته عِلْمٌ، يبين للناس ما يَخْتَلِفُونَ فيه، وَيَسُوذُ عشيرته من قبلِ أوانِ حلِّمه، فقال له أبي: بأبي أنت وامي وهل وُلِدَ؟ قال: نعم ومَرَّتْ به سُنُونٌ، قال يزيد: فجاءنا مَنْ لَمْ نَسْتَطِعْ معه كَلاماً. **قال يزيد: فقلت لأبي إبراهيم عليه السلام: فأخبرني أنت بمثل ما أخبرني به أبوك عليه السلام، فقال لي: نعم إن أبي عليه السلام كان في زمانٍ ليسَ هذا زمانه، فقلتُ له: فَمَنْ يَرْضَى منك بهذا فعليه لعنةُ الله، قال: فَضَحِكَ أبو إبراهيم ضحكاً شديداً، ثم قال: أَخْبِرْكَ يا أبا عمارة إِنِّي خَرَجْتُ مِنْ مَنْزِلِي فَأَوْصَيْتُ إِلَى ابْنِي فَلَانٍ، وَأَشْرَكْتُ مَعَهُ بَنِي فِي الظَّاهِرِ، وَأَوْصَيْتُهُ فِي الْبَاطِنِ، فَأَفْرَدْتُهُ وَحْدَهُ وَلَمْ [وَلَوْ] كَانَ الْأَمْرُ إِلَيَّ لَجَعَلْتُهُ فِي الْقَاسِمِ ابْنِي، لِحُبِّي إِيَّاهُ وَرَأْفَتِي عَلَيْهِ**

ولكن ذلك إلى الله عز وجل، يجعله حيث يشاء، ولقد جاءني بخبره رسولُ الله صلى الله عليه وآله، ثمن أرائيه وأرائي من يكون معه، وكذلك لا يوصي إلى أحدٍ منَّا حتى يأتي بخبره رسولُ الله صلى الله عليه وآله وجدِّي عليُّ صلوات الله عليه، ورأيتُ مع رسول الله صلى الله عليه وآله خاتماً وسيِّفاً وعصاً وكتاباً وعلامةً، فقلتُ: ما هذا يا رسول الله؟ فقال لي: أَمَّا الْعِمَامَةُ فَسُلْطَانُ اللهِ عز وجل، وَأَمَّا السِّيفُ فَعِزُّ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَمَّا الْكِتَابُ فَنُورُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَمَّا الْعَصَا فَقُوَّةُ اللهِ، وَأَمَّا الْخَاتَمُ فَجَامِعُ هَذِهِ الْأُمُورِ، ثُمَّ قَالَ لِي [أَيُّ رَسُولِ اللهِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ]: وَالْأَمْرُ قَدْ خَرَجَ مِنْكَ إِلَى غَيْرِكَ، فقلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَرْنِيهِمْ هُوَ؟ فقال رسولُ الله صلى الله عليه وآله: ما رأيتُ من الأئمةِ أحداً أَجْزَعُ عَلَى فِرَاقٍ هَذَا الْأَمْرِ مِنْكَ وَلَوْ كَانَتْ الْإِمَامَةُ بِالْمَحَبَّةِ لَكَانَ إِسْمَاعِيلُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْكَ وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ اللهِ عز وجل. ثم قال أبو إبراهيم: ورأيتُ وَلَدِي جَمِيعاً الْأَحْيَاءَ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتَ، فقال لي أميرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: هَذَا سَيِّدُهُمْ وَأَشَارَ إِلَيَّ ابْنِي عَلِيٌّ فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ وَاللهُ مَعَ الْمُحْسِنِينَ، قال يزيد: ثم قال أبو إبراهيم عليه السلام: يا يزيدُ إنها وديعةٌ

عندك قال: لا تُخبر بها إلا عاقلاً أو عبداً تعرفه صادقاً وإن سُئِلت عن الشهادة فاشهد بها، وهو قول الله عز وجل: " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا " وقال لنا ايضا: " وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ " قال: فقال أبو إبراهيم عليه السلام، فأقبلت على رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت: قد جَمَعْتُهُمْ لي - بأبي وامي - فأئيم هو؟ فقال: هو الذي ينظرُ بنورِ الله عز وجل ويسمعُ بفهمه وينطقُ بحكمته يصيبُ فلا يخطئ، ويعلمُ فلا يجهل، مُعلماً حَكماً وَعِلْماً، هو هذا - وأخذَ بيدَ عليّ ابني - ثم قال: ما أَقَلَّ مقامك معه، فإذا رجعت من سفرك فأوض وأصلح أَمْرَكَ وافِرغ مما أردت، فإنَّكَ مُتَقِلٌّ عنهم ومُجَاوِرٌ غيرهم، فإذا أردتَ فادعُ علياً فليُغسلك و ليُكفِكَ، فإنه طَهْرٌ لك، ولا يستقيمُ إلا ذلك وذلك سُنَّةٌ قد مضت، فاضطجع بين يديه وُصِفَ إخوته خلفه وعمومته، ومُرِه فليُكَبِّرَ عليك تَسْعاً، فإنه قد استقامت وصيته ووليك وأنت حيٌّ، ثم اجمع له ولذلك من بعدهم، فأشهد عليهم وأشهد الله عز وجل وكفى بالله شهيدا، قال يزيدُ ثم قال لي أبو إبراهيم عليه السلام: إني أَوَحَدُ في هذه السنة والأمرُ هو إلى ابني عليٍّ، سمي علي وعلي: فأما عليّ الاول فعليُّ بنُ أبي طالب، وأما الآخرُ فعليُّ بنُ الحسين عليهما السلام، أعطيتُ فهمَ الأول وحِلْمَه ونصرَه وودَّه ودينَه ومحنتَه، ومحنة الآخرَ وصبرَه على ما يكره وليس له أن يتكلم إلا بعد موتِ هارونَ بأربع سنين. ثم قال لي: يا يزيدُ وإذا مررتُ بهذا الموضعِ ولقيتهُ وستلقاهُ فبشره أَنَّهُ سيولدُ له غلامٌ، أمينٌ، مأمونٌ، مباركٌ وسيعلمُك أنك قد لقيتني فأخبره عند ذلك أن الجارية التي يكونُ منها هذا الغلامُ جاريةً من أهل بيتِ مارية جارية رسول الله صلى الله عليه وآله أم إبراهيم، فإن قَدِرْتَ أن تبلغها مني السلامُ فافعل، قال يزيدُ؟ فلقيت بعد مُضي أبي إبراهيم عليه السلام علياً عليه السلام فبدأني، فقال لي يا يزيدُ ما تقول في العمرة؟ فقلت: بأبي أنت وأمي ذلك إليك وما عندي نفقة، فقال: سبحان الله ما كنا نُكَلِّفُك ولا نُكفِيكَ، فخرجنا حتى انتهينا إلى ذلك الموضع فابدأني فقال: يا يزيدُ إن هذا الموضعَ كثيراً ما لقيتُ فيه جيرتكَ وعمومتكَ، قلتُ: نعم، ثم قصصْتُ عليه الخبرَ فقال لي: أمّا الجارية فلم تجيء بعدُ، فإذا جاءت بلَّغتها منه السلام، فانطلقنا إلى مكة فاشتراها في تلك السنة، فلم تلبث إلا قليلاً حتى حملت فولدت ذلك الغلام، قال يزيدُ: وكان إخوة علي يَرجونَ أن يرتوه فعادوني إخوته من غير ذنب، فقال لهم إسحاقُ بن جعفر: والله لقد رأيته وإنَّه ليقعد من أبي إبراهيم بالمجلس الذي لا أجلس فيه أنا)).

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ : يزيدُ بن سُلَيْطٍ ، ووالدُهُ ، وأبناء الإمام موسى الكاظم ، والإمام موسى الكاظم (ع) نفسه .

تعليق : وهُنا تأمّل هذا الخبر فقد أتيتُ به على طوله ، إذا فيه عدّة وقفات وتنبّهات من أصل شاهد هذا التصنيف .

الوقفَةُ الأولى : جهلُ سُلَيْطٍ والد يزيد بإمامه بعد الصادق (ع) ، وهو من مفهوم الكلام ، فقال سُلَيْطُ : ((بأبي أنت وأمي أنتم كلُّكم أئمّةٌ مطهَّرون، والموتُ لا يعرئُ منه أحدٌ، فأحدِثْ إليّ شيئاً أُحدِّثُ به من يُخلِّفني من بعدي فلا يضلُّ، قال: نعم يا أبا عبد الله هؤلاء ولدي وهذا سيّدُهم)) يُشيرُ إلى الكاظم (ع) ، وهذا إن كان بهذا المعنى ، فيدلُّ على عدم المعرفة بالنصّ على الاثني عشر ، وسُلَيْطُ هذا من هذه الرواية يظهرُ أنّه صاحب منزلة عند الأئمّة .

الوقفَةُ الثَّانية : جهلُ يزيد بن سُلَيْطٍ بعد أن التقى بالإمام الكاظم (ع) ، بإمامه بعده ، وهو من مفهوم ومعنى الكلام ، فقال يزيد: ((قال يزيد: فقلت لأبي إبراهيم عليه السلام: فأخبرني أنت بمثل ما أخبرني به أبوك عليه السلام، فقال لي: نعم إن أبي عليه السلام كان في زمانٍ ليس هذا زمانه، فقلتُ له: فمن يرصّي منك بهذا فعله لعنة الله، قال: فضحك أبوإبراهيم ضحكاً شديداً، ثم قال: أخبرك يا أبا عمارة إنّي خرجتُ من منزلي فأوصيتُ إلى ابني فلان، وأشركتُ معه بني في الظاهر، وأوصيته في الباطن، فأفردته وحده)) ، وهُنا تأمّل لو كان ذلك الخبر متواتراً بين طبقات الشيعة بالاسم والعدد فهل يُحتاج إلى سؤال الابن بعدَ الوالد ، ثم إلى إلحاح ، بل هل كان سيحتاج إلى كتمان من الكاظم (ع) ، بل هل كان سيحتاج إلى إيصاء في الظاهر والباطن بين الإخوة .

الوقفَةُ الثَّالثة : قول الإمام موسى الكاظم (ع) ، بعد مسألة يزيد بن سُلَيْطٍ ، أنّه لو كان الأمرُ إليه لكانَ مُريداً أن يكون القاسم ابنه هو الإمام بعده لمحبتّه له ، ولرافته به ، قال (ع) : ((ولم [ولو] كان الامر لي لجعلته في القاسم ابني، لحبي إياه ورافتي عليه)) ، ثم أخبر الإمام الكاظم (ع) يزيد بن سُلَيْطُ أنّ الأمر لا يكون للإمام يُوصي إلى مَنْ يشاء في زمانه ، بل إنّهُ الإمام كما لفظ الخبر : ((لا يوصي إلى أحد منا حتى يأتي

بخبره رسول الله صلى الله عليه وآله وجدي علي صلوات الله عليه)) ، نعم! فيرى الإمام رسول الله (ص) ،
وأمر المؤمنين (ع) ، فيخبران الإمام لَنْ يُوصِي مِنْ بَعْدِهِ ، حتّى أخبر الإمام موسى الكاظم (ع) أنّه قد
رأى رسول الله (ص) ، ففي الخبر : ((ورأيت مع رسول الله صلى الله عليه وآله خاتماً وسيفاً وعصاً وكتاباً
وعمامة)) ، ثم إن رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله أخبره أنّ أمر الإمامة قد خرج منه إلى غيره ، أيّ
أنّه قد عُيِّن واختير إمامٌ بعده يُوصي إليه ، ففي الخبر : ((ثم قال لي [أي رسول الله صلوات الله عليه وعلى
آله] : والأمر قد خرج منك إلى غيرك)) ، وهُنا فزع الإمام الكاظم يسأل رسول الله (ص) مَنْ هُوَ ذَلِكَ
الإمام ؟! فَأَعَجَب أَخِي الباحث من ذلك السّؤال وتلك اللّهفة لا يعلم قبلها الإمام الكاظم مَنْ هُوَ
الإمام بعده حتّى يجعل ذلك مُزامناً لزمن الإمام يرى فيه رؤيا فيها رسول الله وأمر المؤمنين صلوات الله
عليهما ، أليس ذلك الخبر مُتواتراً عن آباء الإمام الكاظم جمعاً عن جمع ، ألم يُخبر الصادق ابنه الكاظم بأنّ
الرّضا هُوَ ذلك الإمام قبل أن يرى الكاظم (ع) تلك الرّؤيا في زمانه ؟! . نعم ! وكما في الخبر فبعد إخبار
الرّسول (ص) أنّ الإمامة قد خرجت من الكاظم إلى غيره استحقاقاً للمقام بعده ، قال الإمام الكاظم
(ع) : ((فقلت: يا رسول الله أرنيه أيهم هو؟)) ، فردّ عليه رسول الله (ص) : ((ما رأيت من الأئمة أحداً
أجزع على فراق هذا الأمر منك ، ولو كانت الإمامة بالمحبة لكان إسماعيل أحب إلى أبيك منك ، ولكن
ذلك من الله عز وجل. ثم قال أبو إبراهيم: ورأيت ولدي جميعاً الأحياء منهم والأموات، فقال لي أمير
المؤمنين عليه السلام: هذا سيدهم وأشار إلى ابني علي فهو مني وأنا منه والله مع المحسنين)) .

نعم! فتدبر هذه الوقفات من ذلك الخبر تجد أنّ ذلك النّص بالاسم والعدد رواية عن رسول الله
(ص) لا يصحّ أحاداً ولا تواتراً من طريق سلف الإماميّة ، حتّى بلغ أن يطال الجهل الإمام نفسه بمن
يكون بعده ، والله المستعان .

[الرواية الثامنة عشر] :

المصدر: [عيون أخبار الرضا: ٢/ ٤٠] .

الرواية : روى الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن محمد بن سنان ، قال : دخلتُ على أبي الحسن عليه السلام قبل أن يحمل العراق بسنةٍ وعليَّ ابنه عليه السلام بين يديه فقال لي : يا محمدُ فقلت : لبيك قال : إنَّه سيكونُ في هذه السنة حركةٌ تجزَعُ منها ثم أطرقَ ونكَّتَ بيده في الأرضِ ورفع رأسه إليَّ وهو يقول : ويضِلُّ اللهُ الظالمينَ ويفعلُ اللهُ ما يشاءُ . قلت : وما ذاك جعلتُ فداك ؟ قال : من ظلمَ ابني هذا حقَّه وجحدَ إمامته من بعدي كان كمن ظلمَ عليَّ بنَ أبي طالب عليه السلام حقَّه وجحدَ إمامته بعدَ محمدٍ عليه السلام فعلمتُ أنَّه قد نعى إلى نفسه ودلَّ على ابنه فقلت : والله لئن مدَّ اللهُ في عمري لأُسلمنَّ إليه حقَّه ولأُقرنَ له بالإمامة وأشهدُ أنه من بعدك حجةُ اللهِ تعالى على خلقه والداعي إلى دينه ، فقال لي : يا محمدُ يمدُّ اللهُ في عمرك وتدعو إلى إمامته وإمامة من يقوم مقامه من بعده فقلت : من ذاك جعلتُ فداك ؟ قال : محمدُ ابنه قال : قلت فالرضا والتسليم قال : نعم كذلك وجدتك في كتاب أمير المؤمنين عليه السلام قوله : أما إنَّك في شيعتنا أبيضُ من البرق في الليلة الظلماء ثم قال : يا محمدُ إنَّ المفضل كان أنسي ومُستراحِي وأنت أنسهما ومُستراحهما حرامٌ على النارِ أن تَمَسَّكَ أبداً) .

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر : محمد بن سنان .

تعليق : وهُنا تأمَّل جهل محمد بن سنان على اختصاصه بالأئمة وكثرة روايته ، فالعلة هي العلة التي مرَّت معك من غياب ذلك النصِّ على الاثني عشر مُتسلسلاً عن أولئك الإمامية في ذلك الزَّمان قبل عصر الغيبة .

[الرواية التاسعة عشر] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٢٠] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أبيه محمد بن عيسى قال : دخلتُ على أبي جعفر الثاني عليه السلام فناظرني في أشياء ، ثم قال لي : يا أبا عليَّ ارتفع الشكُّ ما لأبي غيري) .

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر : محمد بن عيسى .

تعليق : وهُنا تأمل شكَّ محمد بن عيسى في أبي جعفر الثاني ، وهو الإمام الجواد (ع) ، فلو كان من تواتر روايتي ، أو أخبار اثني عشرية للنص بالاسم والعدد ، هل سيكون من شك في أوساط سلف الإمامية؟! ومن تبعات تلك النصوص أن يكون رسول الله (ص) قد أخبر عن الجواد باسمه بعد أبيه ، لولا الوهم ، واختلاق الأسانيد .

[الرواية العشرون] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٢٠] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن الحسين بن بشار قال: كَتَبَ ابْنُ قِيَامَا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كِتَابًا يَقُولُ فِيهِ: **كَيْفَ تَكُونُ إِمَامًا وَلَيْسَ لَكَ وَلَدٌ؟** فَأَجَابَهُ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ - شِبْهَ الْمَغْضَبِ : وَمَا عَلِمَكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَاللَّهِ لَا تَمْضِي الْأَيَّامُ وَاللَّيَالِي حَتَّى يَرْزُقَنِي اللَّهُ وَلَدًا ذَكَرًا يَفْرُقُ بِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ)).

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ : الحسين بن قِيَامَا ، وهو من قول الإمامية كان من الواقفة الذين قالوا بحياة الإمام الكاظم ولم يقطع على إمام الرضا (ع) .

تعليق : وهُنا تأمل كيف أنَّ ابن قِيَامَا هذا لم يعرف من نص رسول الله (ص) أَنَّهُ سَيَكُونُ لِلرِّضَا ابْنًا يَخْلُفُهُ وَهُوَ مُحَمَّدُ الْجَوَادِ؟! ففيه دليلٌ مع سابقه من الجهالات على عَدَمِ وجود النص ، ثمَّ الإمام علي بن موسى الرضا (ع) قد كان أسهل ما يقول في الرد على ابن قِيَامَا أَنَّ ذَلِكَ خَبَرُ رَسُولِ اللَّهِ (ص) الْمُتَوَاتِرُ فِي الْإِثْنِي عَشَرَ ، لِيُذَكِّرَ النَّاسِي ، إِنْ كَانَ مِنْ عِلْمٍ بِهِ حَتَّى يُنْسَى !.

[الرواية الحادية والعشرون] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٢٠] .

الرّواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن ابن أبي نصر قال : قال لي ابن النجاشي : من الإمام بعد صاحبك ؟ فأشتهي أن تسأله حتى أعلم ، فدخلت على الرضا عليه السلام فأخبرته ، قال : فقال لي : الإمام ابني ، ثم قال : هل يتجرى أحد أن يقول ابني وليس له ولد .

من يجهل النص على الاثني عشر : ابن أبي نصر ، وابن النجاشي .

تعليق : وهنا تأمل كيف جهل عبدالله ابن النجاشي إمامة الجواد ، بل إنه كان يتشهى ويتلهف معرفة الإمام بعد الرضا (ع) ، رغم أنه كان من الواقفة على موسى ، ثم انظر ابن أبي نصر لم يُجبه من واقع ذلك الخبر الاثني عشري الذي من المفترض على مباني متأخري الإمامية أن يكون مشهوراً بين أوساط الشيعة أصحابهم ، ثم لم يرد ابن أبي نصر بهذا ، وتأمل ارتفاع التقيّة بمجرد إخبار الإمام الرضا (ع) بإمامة ابنه كجواب على ابن النجاشي ، فهل من نصّ متسلسل بالاسم والعدد في تلك الطبقات الزمانية والمكانية والرجالية؟! .

[الرّواية الثانية والعشرون] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٢٢] .

الرّواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن محمد بن الحسن بن عمار قال : كنت عند علي بن جعفر بن محمد جالسا بالمدينة و كنت أقمّت عنده سنتين أكتب عنه ما يسمع من أخيه - يعني أبا الحسن عليه السلام - إذ دخل عليه أبو جعفر محمد بن علي الرضا عليه السلام المسجد - مسجد الرسول صلى الله عليه وآله - فوثب علي بن جعفر بلا حذاء ولا رداء فقبل يده وعظمه ، فقال له أبو جعفر عليه السلام : يا عم اجلس رحمك الله فقال : يا سيدي كيف أجلس وأنت قائم ، فلما رجع علي بن جعفر إلى مجلسه جعل أصحابه يؤبّخونه ويقولون : أنت عم أبيه وأنت تفعل به هذا الفعل ؟ فقال : اسكنوا إذا كان الله عز وجل - وقبض على لحيته - لم يؤهل هذه الشيبة وأهل هذا الفتى ووضعته حيث وضعه ، أنكر فضله؟! نعوذ بالله مما تقولون ، بل أنا له عبد .

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ : أصحاب الإمام العريضي علي بن جعفر بن محمد .

تعليق : وهُنا تأمل كيف أنَّ أصحاب الإمام العريضي علي بن جعفر صلوات الله عليهما ، قاموا يُؤبِخُونَهُ عندما فعلَ ما فعلَ مع الإمام الجواد (ع) ، وفيه عدم علم بتلك النصوص الاثني عشرية عن رسول الله (ص) في الوسط الشيعي ، ثم يتكلم البعض عن التواتر الطبقي ، فلا خواص يعلمون ، ولا عوام يعلمون ، إلا بمسألة السابق عن اللاحق ، والله المستعان .

[الرواية الثالثة والعشرون] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٢٣] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن إسماعيل بن مهران قال : لما خرج أبو جعفر عليه السلام من المدينة إلى بغداد في الدفعة الأولى من خرجته ، قلتُ له عند خروجه : جعلتُ فداك إنِّي أخافُ عليك في هذا الوجه ، فإنَّ من الأمر بعدك ؟ فكرَّ بوجهه إليَّ ضاحكاً وقال ليس الغيبة حيث ظننت في هذه السنة ، فلما أخرج به الثانية إلى المعتصم صرْتُ إليه فقلتُ له : جعلتُ فداك أنت خارجٌ فإنَّ من هذا الأمر من بعدك ؟ فبكى حتى أخضلتُ لحيتَه ، ثم التفتَ إلي فقال : عند هذه يخافُ عليَّ ، الأمر من بعدي إلى ابني عليٍّ .

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ : إسماعيل بن مهران .

تعليق : وهُنا تأمل كيف جهل مرتان إسماعيل بن مهران إمامة عليّ الهادي بعد أبيه أبي جعفر الجواد ، فلو كان من وجود للنص الاثني عشري لما احتاج ابن مهران السؤال .

[الرواية الرابعة والعشرون] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٢٤] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن الخירاني ، عن أبيه أنه قال : كان يلزم باب أبي جعفر عليه السلام للخدمة التي كان وُكِّلَ بها وكان أحمد بن محمد بن عيسى يجيء في السحر في

كل ليلة ليعرفَ خبرَ علّةِ أبي جعفر عليه السلامُ وكان الرسولُ الذي يختلفُ بين أبي جعفر عليه السلامُ وبين أبي إذا حضرَ قامَ أحمدُ وخلا به أبي، فخرجتُ ذاتَ ليلةٍ وقامَ أحمدُ عن المجلسِ وخلا أبي بالرسولِ واستدارَ أحمدُ فوقفَ حيثُ يسمعُ الكلامَ، فقال الرسولُ لأبي: إنَّ مولاك يقرأُ عليك السلامَ ويقولُ لك: إنِّي ماضي والأمرُ صائرٌ إلى ابني عليٍّ وله عليكمُ بعدي ما كانَ لي عليكمُ بعد أبي ثم مضى الرسولُ ورجعَ أحمدُ إلى موضعه وقال لأبي: ما الذي قد قالَ لك؟ قال: خيراً، قال: قد سمعتُ ما قال، فلمَ تكتُمهُ؟ وأعادَ ما سمعَ فقال له أبي: قد حرمَ اللهُ عليك ما فعلتَ لأنَّ اللهَ تعالى يقول: "ولا تمجَّسُوا" فاحفظِ الشهادةَ لعلنا نحتاجُ إليها يوماً ما وإياك أن تُظهرها إلى وقتها. فلما أصبحَ أبي كتبَ نسخةَ الرسالةِ في عشرِ رِقايعٍ وختمها ودفعها إلى عشرةٍ من وجوهِ العصابةِ وقال: إن حدثَ بي حدثُ الموتِ قبل أن أطلبَكم بها فافتحوها واعلموا بما فيها، فلما مضى أبو جعفر عليه السلامُ ذكرَ أبي أنَّه لم يخرجْ من منزله حتى قطعَ على يديه نحو من أربعمئةٍ إنسانٍ واجتمعَ رؤساءُ العصابةِ عند محمد بن الفرَجِ يتفاوضونَ هذا الأمرَ، فكتبَ محمد بنُ الفرَجِ إلى أبي يعلمُه باجتماعهم عنده وأنه لولا مخافةُ الشهرةِ لصارَ معهم إليه ويسأله أن يأتيه، فركبَ أبي وصارَ إليه، فوجدَ القومَ مجتمعين عنده، فقالوا لأبي: ما تقولُ في هذا الأمرِ؟ فقالَ أبي لمن عنده الرِّقايعُ: احضروا الرِّقايعَ فأحضروها، فقال لهم: هذا ما أمرتُ به، فقال بعضهم: قد كُنَّا نحبُّ أن يكونَ معك في هذا الأمرِ شاهدٌ آخر؟ فقال لهم: قد آتاكم اللهُ عز وجل به هذا أبو جعفر الأشعري يشهدُ لي بسماعِ هذه الرسالةِ وسأله أن يشهدَ بما عنده، فأنكرَ أحمدُ أن يكونَ سمِعَ من هذا شيئاً فدعاه أبي إلى المبالغةِ، فقال: لما حققَ عليه، قال: قد سمعتُ ذلك وهذا مكرمةٌ كنتُ أحبُّ أن تكونَ لرجلٍ من العربِ لا لرجلٍ من العجمِ: فلمَ يبرحِ القومُ حتى قالوا بالحقِّ جميعاً)).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: أربعمئة رجل من سلف الإمامية .

تعليق: وهُنا تأملَ جهلَ أربعمئة رجل من سلفِ الإمامية بمن سيكونُ الإمام بعدَ الجواد ، ففي الرواية : ((فلما مضى أبو جعفر عليه السلام ذكرَ أبي أنه لم يخرج من منزله حتى قطعَ على يديه نحو من أربعمئة إنسانٍ واجتمع رؤساءُ العصابة عند محمد بن الفرَجِ يتفاوضونَ هذا الأمرَ)) ، أي أمر الإمامة في مَنْ تكون ، فأخرجَ هُم والد الخیراني الرِّقايع بالوصية لعلَّ الهادي ، فقال بعض الجماعة : ((قد كُنَّا نحب أن يكون

معك في هذا الامر شاهد آخر؟))، وهُنا تأمل الجَهل ابتداءً من هذا العدد الكبير من الشيعة بالنص الاثني عشري بالاسم والعدد ، الأمر الذي جعلهم يجتمعون بعد موت الجواد فيتفاوضون ويتناقشون أمر الإمامة ، ولو كان النص حاضراً في أوساط وطبقات الشيعة لما احتيج إلى ذلك كله ، فالرسول (ص) قد كان أخبر به!.. ، ثم تأمل أنهم بعد الرقاع طلبوا شاهداً آخر ، فكان ذلك تأكيداً للجَهل بالإمام بعد الإمام من ذلك النص الاثني عشري ، ثم يُقال بعد ذلك تواتر خبر الاثني عشر بالنص جيل بعد جيل ، وطبقة بعد طبقة ، وحتى والد الخירاني وأحمد بن محمد بن عيسى قد كانوا سيكونون مثلهم في الجَهل لولا أنهم حضروا مجلس الجواد ، لو كان ذلك صحيحاً من أصله .

[الرواية الخامسة والعشرون] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٢٥] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن علي بن عمر النوفلي قال: كنتُ مع أبي الحسن عليه السلام في صحن داره، فمرَّ بنا محمدُ ابنه فقلتُ له: **جُلعتُ فداك هذا صاحبنا بعذك؟** فقال: لا، صاحبكم بعدي الحسنُ)).

من يجهل النص على الاثني عشر : علي بن عمر النوفلي .

تعليق : وهُنا تأمل جهل علي بن عمر النوفلي بالإمام بعد علي الهادي (ع) ، تجده يشيرُ إلى محمد بن علي ، وهذا فعلٌ من لم يعرف نصاً اثني عشرياً بالاسم والعدد .

[الرواية السادسة والعشرون] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٢٦] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عبد الله بن مروان الأنباري قال: كنتُ حاضراً عند [مضي] أبي جعفر محمد بن عليٍّ عليهما السلام فجاء أبو الحسن عليه

السلام فَوُضِعَ له كُرْسِيٌّ فجلس عليه، وحوّله أهل بيته، وأبو محمد قائمٌ في ناحيةٍ ، فلما فرغ من أمر أبي جعفر التفت إلى أبي محمد عليه السلام فقال: **يا بُنَيَّ أَحْدِثْ لله تبارك وتعالى شُكْرًا فَقَدْ أَحْدَثَ فِيكَ أَمْرًا**)).

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْاِثْنِي عَشَرَ : الإمام الحسن العسكري بن علي بن محمد صلوات الله عليهم ، وسعد بن عبدالله ، ومائة وخمسون رجلاً من بني هاشم ومن قريش سوى سائر الناس والموالي ، كما في الخبر الذي تكلمنا عنه في التعليق الآتي .

تعليق : وهُنا تأمل كيف أنّ أمر الإمامة لم يُحدثه الله في الإمام الحسن العسكري إلاّ بعد أن توفّي أخاهُ محمد بن علي ، فقال الإمام علي الهادي (ع) : ((يا بني أَحْدِثْ لله تبارك وتعالى شُكْرًا فَقَدْ أَحْدَثَ فِيكَ أَمْرًا)) ، وذلك أنّ البداء قد حصل عند الإمامية في شخصين ، الأوّل إسماعيل بن جعفر ، بدا الله فيه ، فكان الإمام هو موسى بن جعفر ، وكذلك بدا الله في محمد بن علي الهادي ، فكان الإمام هو الحسن العسكري ابن علي الهادي ، وهذا القول في البداء من أعظم الطعون في النصّ على الاثني عشر إزاء ما جاء في خصوص جهل سلف الإمامية ، فإنّه من المفترض على قولهم أنّ رسول الله (ص) قد تكلم بذلك الخبر الاثني عشري قبل قرنين من الزمان ، الصادق ، ثمّ الكاظم ، ثمّ الرضا ، ثمّ الجواد ، ثمّ الهادي ، ثمّ الحسن العسكري ، فكون أنّ الإمامة كانت في إسماعيل ثمّ بدا الله أن تكون في موسى ، أو كانت في محمد ثمّ بدا الله أن تكون الحسن العسكري بموتها ، فذلك يعني أنّ الإمامة كانت في تحديد طريقة انتقالها وليدة وقتها ، وليدة الوصية ، لا أنّها كانت بنصّ يُروى عن رسول الله (ص) ، **نعم!** فهنا يجهل الإمام العسكري إمامته وأنّ الله قد كان أحدث فيه أمراً من روايات آبائه بالنصّ الاثني عشري ، حتّى مات أخوه محمد ، فقال له أبوه: أنّ الله قد أحدث فيه أمراً ، يعني الإمامة ، فقبل ذلك كان الإمام العسكري لا يعلم أنّه الإمام ، وهذا يفتّ تواتر بل وجود النصّ الاثني عشري من أساسه وجذوره ، **نعم!** ويروي الكليني ، بإسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن جماعة من بني هاشم منهم الحسن ابن الحسن الافطس أنهم حضروا - يوم توفّي محمد بن علي بن محمد - باب أبي الحسن يعزونه وقد بسط له في صحن داره والنساء جلوس حوله ، فقالوا: قدرنا أن يكون حوله من آل أبي طالب وبني هاشم وقريش مائة وخمسون رجلاً سوى مواليه وسائر الناس اذ نظر إلى الحسن بن علي قد جاء مشقوق الجيب، حتى قام عن يمينه ونحن لا نعرفه، فنظر

إليه أبو الحسن عليه السلام بعد ساعة فقال: يا بني أحدث الله عز وجل شكرا، فقد أحدث فيك أمرا، فبكى الفتى وحمد الله واسترجع، وقال: الحمد لله رب العالمين وأنا أسأل الله تمام نعمه لنا فيك وإنا لله وإنا إليه راجعون، فسألنا عنه، فقيل: هذا الحسن ابنه، وقد رنا له في ذلك الوقت عشرين سنة أو أرجح، فيومئذ عرفناه وعلمنا أنه قد أشار إليه بالإمامة وأقامه مقامه)) [أصول الكافي: ١/ ٣٢٦]، **نعم!** وفيه تأمل قول الرواي: ((فيومئذ عرفناه وعلمنا أنه قد أشار إليه بالإمامة وأقامه مقامه))، فلو كان من نص هـل كان سيحصل هذا الجهل، حتى لا يكون العلم إلا حينها، حين موت محمد بن علي الهادي؟! وأصرح منه في أن الإمام الحسن العسكري لم يكن إماماً وخلفاً لأبيه إلا بعد موت أخيه، ما رواه الكليني، بإسناده، عن محمد بن يحيى بن درياب قال: دخلت على أبي الحسن عليه السلام بعد مضي أبي جعفر فعزيتة عنه وأبو محمد عليه السلام جالس فبكى أبو محمد عليه السلام، فأقبل عليه أبو الحسن عليه السلام فقال له: ((إن الله تبارك وتعالى قد جعل فيك خلفا من فاحم الله))، وفي بحار الأنوار: ((بيان: " فقد أحدث فيك أمراً " أي جعلك إماما بموت أخيك الأكبر قبلك))^{٤٦٥}.

[**الرواية السابعة والعشرون**] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٢٦] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني، بإسناده، عن علي بن مهزيار قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إن كان كون - وأعوذ بالله - فإلّا من؟ قال: عهدي إلى الأكبر من ولدي).

من يجهل النص على الاثني عشر : علي بن مهزيار، وهو من أكابر شيوخ الإمامية وثقاتهم .

تعليق : وهنا تأمل كيف جهل علي بن مهزيار، حتى قام يسأل عن إمامه بعد إمامه، ولو كان من نص على الاثني عشر لكفاه إذ قد تضمن الاثني عشر كلهم بأسمائهم .

[**الرواية الثامنة والعشرون**] :

^{٤٦٥} بحار الأنوار: ٢٤١/٥٠.

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٢٦].

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن علي بن عمرو العطار قال: دخلت على أبي الحسن العسكري عليه السلام وأبو جعفر ابنه [أي محمد] في الأحياء وأنا أظن أنه هو، فقلت له: جعلت فداك من أخص من ولدك؟ فقال: لا تخصوا أحداً حتى يخرج إليكم أمري قال: فكتبت إليه بعد: فيمن يكون هذا الأمر؟ قال: فكتب إلي في الكبير من ولدي، قال: وكان أبو محمد أكبر من أبي جعفر)).

من يجهل النص على الاثني عشر: علي بن عمرو العطار.

تعليق: وهنا تأمل كيف ظن علي بن عمرو العطار أن محمد بن علي الهادي هو الإمام بعد أبيه ، فهذا دليل أنه لم يبلغه عن رسول الله (ص) خبر الاثني عشر ، ولا عن أحد من الأئمة السابقين ، ثم تأمل قول الإمام علي الهادي (ع) : ((لا تخصوا أحداً حتى يخرج إليكم أمري)) ، فهل لو كان النص الاثني عشري موجوداً من أساسه ، أو مشتهراً بتواتر يفيد العلم لخواص الشيعة قل ، هل كان يقول ذلك الإمام علي الهادي (ع) ، فإنما الأمر سيكون ما قاله رسول الله (ص) من سابق الزمان ، فكيف يقال لا تخصوا أحداً بهذا الأمر من بعدي ، والخبر الاثني عشري قد منع هذا المنع؟!.

[الرواية التاسعة والعشرون]:

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٢٧].

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن أبي هاشم الجعفري قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام بعد ما مضى ابنه أبو جعفر وإني لأفكر في نفسي أريد أن أقول: كأنها أعني أبا جعفر وأبا محمد في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابني جعفر ابن محمد عليهم السلام وإن قصتهما كقصتهما، إذ كان أبو محمد المرجى بعد أبي جعفر عليه السلام فأقبل علي أبو الحسن قبل أن أنطق فقال: نعم يا أبا هاشم بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر عليه السلام ما لم يكن يعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله وهو كما حدثتك نفسك وإن كرهه المبطلون، وأبو محمد ابني الخلف من بعدي، عنده علم ما يحتاج إليه ومعه آله الإمامة)).

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ : أَبُو هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيُّ ، الْإِمَامُ مُوسَى الْكَاضِمُ (ع) .

تعليق : وهُنَا تَأْمَلُ كَيْفَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الْهَادِي كَانَ عِنْدَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ هُوَ الْمُرَجَّى إِمَاماً بَعْدَ أَبِيهِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ الْهَادِي كَمَا كَانَ إِسْمَاعِيلُ هُوَ الْمُرَجَّى إِمَاماً بَعْدَ أَبِيهِ الْإِمَامِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ ، عِنْدَهَا سَتُدْرِكُ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ نَصٌّ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، أَوْ عَلَى لِسَانِ أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ السَّابِقِينَ ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمَا نَظَرَتِ الشَّيْعَةُ إِلَى إِسْمَاعِيلَ ، وَلَا إِلَى مُحَمَّدٍ ، لِأَنَّ النَّصَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) قَدْ اسْتَثْنَاهُمَا وَلَمْ يَذْكُرْهُمَا ، **نعم !** ثُمَّ تَأْمَلُ كَيْفَ أَيْدِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ الْهَادِي فِكْرَةَ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ ، وَتَأْمَلُ مَعَهُ أَنَّ أَبَا هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيَّ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ نَصّاً اثْنِي عَشَرِيّاً ، إِذْ لَوْ كَانَ يَعْلَمُهُ مِنْ سَلَفِهِ مَا أَتَتْهُ تِلْكَ الْفِكْرَةُ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

[الرَّوَايَةُ الثَّلَاثُونَ] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٢٨] .

الرَّوَايَةُ : رَوَى ثِقَّةُ الْجَعْفَرِيَّةِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِي ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ شَاهُوِيهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَلَابِ قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ فِي كِتَابٍ : أَرَدْتُ أَنْ تَسْأَلَ عَنِ الْخَلْفِ بَعْدَ أَبِي جَعْفَرٍ [مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَادِي] وَقَلَيْتُ ، لِذَلِكَ فَلَا تَعْتَمِدْ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ((لَا يُضِلُّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ)) ، وَصَاحِبُكَ بَعْدِي أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنِي وَعِنْدَهُ مَا تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ ، يَقْدُمُ مَا يَشَاءُ اللَّهُ وَيُؤَخِّرُ مَا يَشَاءُ اللَّهُ " مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا " قَدْ كَتَبْتُ بِمَا فِيهِ بَيَانٌ وَقِنَاعٌ لِذِي عَقْلٍ يَقْظَانُ) .

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ : شَاهُوِيهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَلَابِ .

تعليق : وهُنَا تَأْمَلُ كَيْفَ أَنَّ شَاهُوِيهِ كَانَ يَنْظُرُ إِلَى مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الْهَادِي ، وَفِيهِ الْجَهْلُ بِالنَّصِّ ، ثُمَّ انْظُرْ جَوَابَ الْإِمَامِ عَلِيٍّ الْهَادِي تَجِدُهُ يَقُولُ بِالْبَدَاءِ فِي حَقِّ مُحَمَّدٍ حَتَّى أَصْبَحَ الْحَسَنُ الْعَسْكَرِيُّ هُوَ الْإِمَامُ عَوْضاً عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الْهَادِي (ع) ، وَلَا نَعِيدُ مَا عَلَّقْنَا بِهِ قَرِيباً ، فَلِلْبَاحِثِ نَظَرٌ .

[الرَّوَايَةُ الْخَامِسَةُ وَالثَّلَاثُونَ] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٢٧٧].

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن عبد الله بن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يموت الإمام حتى يعلم من يكون من بعده فيوصي إليه) .

من يجهل النص على الاثني عشر : الأئمة يجهلون من يأتي بعدهم .

تعليق : وهنا تأمل كيف أن الإمام يحيا ثم لا يموت إلا وقد أعلمه الله تعالى من حينه من الإمام من بعده فيوصي إليه ، وهذا الخبر وأمثاله فيردّ على دعوى وجود أخبار متسلسلة على لسان رسول الله (ص) الجمع بعد الجمع ، والتي من مدلولها معرفة الإمام الباقر إلى من ستكون الإمام بعد الجواد ، ليس فقط من سيكون الإمام بعده (بعد الباقر) ، ثم ذلك الخبر بالنص والتسلسل يغني إحداث العلم الجديد ، وإلا لجاز في علم الله تعالى أن يحدث اليوم أمراً بأن يكون الثاني عشر وفق ما تؤمن به الإمامية في الغائب ليس هو الإمام ، أو أن يموت ويكون ثمة إمام آخر غير ظاهر الإمامية لا يعلمونه ، يخفي أمره ويتكتم شيعته ، والله المستعان ، ومثل الأول ما رواه الكليني ، بإسناده ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ((مات عالم حتى يعلمه الله عز وجل إلى من يوصي)) [أصول الكافي: ١/ ٢٧٧].

[الرواية الثانية والثلاثون] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٢٧٥].

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن علي بن أسباط ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : ((الإمام متى يعرف إمامته وينتهي الأمر إليه؟ قال: في آخر دقيقة من حياة الأول)).

من يجهل النص على الاثني عشر : الأئمة يجهلون من يأتي بعدهم .

تعليق : وهنا تأمل أيضاً أن الإمام لا يعرف إمامته إلا في حياة الإمام الأول وقد مرّ معك الشاهد من قول الإمام علي الهادي في ابنه محمد والحسن .

[الرواية الثالثة والثلاثون] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٢٧٨] .

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن عمرو بن الأشعث قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ((أَتَرُونَ الْمُوصِي مِنَّا يُوصِي إِلَى مَنْ يُرِيدُ؟! لا والله ولكن عهد من الله ورسوله صلى الله عليه وآله لرَجُلٍ فرَجُلٍ حتى يَنْتَهِيَ الأمر إلى صاحبه)).

من يجهل النص على الاثني عشر: الأئمة يجهلون من يأتي بعدهم.

تعليق: وهنا تأمل قول الإمام الصادق (ع) لعمرو بن الأشعث: ((أَتَرُونَ الْمُوصِي مِنَّا يُوصِي إِلَى مَنْ يُرِيدُ؟)) ، فلو كان النص على الاثني عشر حاضراً عند عامة وخواص الشيعة أو حتى في ذهن الإمام الصادق (ع) وقته أكان سيقول ذلك وهو يعلم أن النص قبل مائة وثلاثين سنة قد حدد الأئمة أولهم وآخرهم ، فهو ظاهر منه أن الأئمة لا يوصون إلى مَنْ يُرِيدُونَ؟! وإنما ذلك قول مَنْ لم يكن يعرف شيعتهم وجه تعيين وتحديد أئمتهم إلا بتلك بالوصية التي تكون من وقتها في حياة الإمام فتساءلوا عن عين ذلك التحديد لتلك الأسماء من ذرائعهم لماذا لا يختار الأئمة غيرهم من أبنائهم ، وهذا يهدم النص بالكلية ومعرفة سلف الإمامية له ، **نعم!** ثم لمن أراد تفسيراً لمعنى هذا الخبر وأن معناه الإيصاء والإحداث للأمر في الإمام الفلاني دون غيره ، وبغير سابق معرفة للناس من شيعته بذلك الإيصاء الذي سيحصل ، فتأمل رواية الكليني ، بإسناده ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ((إن الامامة عهد من الله عز وجل معهود لرجال مسمين، ليس للإمام أن يزويها عن الذي يكون من بعده، إن الله تبارك وتعالى أوحى إلى داود عليه السلام أن اتخذ وصياً من أهلك فإنه قد سبق في علمي أن لا أبعث نبياً إلا وله وصي من أهله وكان لداود عليه السلام أولاد عدة وفيهم غلام كانت أمه عند داود وكان لها محبا، فدخل داود عليه السلام عليها حين أتاه الوحي فقال لها: إن الله عز وجل أوحى إلي يأمري أن اتخذ وصياً من أهلي فقالت له امرأته: فليكن ابني؟ قال: ذلك أريد وكان السابق في علم الله المحتوم عنده أنه سليمان، فأوحى الله تبارك وتعالى إلى داود: أن لا تعجل دون أن يأتيك أمري فلم يلبث داود عليه السلام أن ورد

عليه رجلان يختصمان في الغنم والكرم فأوحى الله عز وجل إلى داود أن اجمع ولدك فمن قضى بهذه القضية فأصاب فهو وصيك من بعدك، فجمع داود عليه السلام ولده، فلما أن قص الخصمان قال سليمان عليه السلام: يا صاحب الكرم متى دخلت غنم هذا الرجل كرمك؟ قال: دخلته ليلاً، قال: قضيت عليك يا صاحب الغنم بأولاد غنمك وأصوافها في عامك هذا، ثم قال له داود: فكيف لم تقض برقاب الغنم وقد قوم ذلك علماء بني إسرائيل وكان ثمن الكرم قيمة الغنم؟ فقال سليمان: إن الكرم لم يجث من أصله وإنما اكل حمله وهو عائد في قابل، فأوحى الله عز وجل إلى داود: أن القضاء في هذه القضية ما قضى سليمان به، يا داود أردت أمراً وأردنا أمراً غيره، فدخل داود على امرأته فقال: أردنا أمراً وأراد الله عز وجل أمراً غيره ولم يكن إلا ما أراد الله عز وجل، فقد رضينا بأمر الله عز وجل وسلمنا. وكذلك الاوصياء عليهم السلام، ليس لهم أن يتعدوا بهذا الامر فيجاوزون صاحبه إلى غيره)) [أصول الكافي: ١/ ٢٧٨].

[الرواية الرابعة والثلاثون] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٤٨].

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن أبي عبيدة ووزارة جميعاً ، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لَمَّا قُتِلَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرْسَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنَفِيَّةِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَخَلَا بِهِ فَقَالَ لَهُ: يَا ابْنَ أَخِي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلَهُ دَفَعَ الْوَصِيَّةَ وَالْإِمَامَةَ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ إِلَى الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، ثُمَّ إِلَى الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَدْ قُتِلَ أَبُوكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَلَّى عَلَى رُوحِهِ وَلَمْ يُوصِ ، وَأَنَا عَمُّكَ وَصَنُو أَبِيكَ وَوِلَادَتِي مِنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سِنِي وَقَدِيمِي أَحَقُّ بِهَا مِنْكَ فِي حَدَاثَتِكَ ، فَلَا تَنَازَعْنِي فِي الْوَصِيَّةِ وَالْإِمَامَةِ وَلَا تَحَاجِنِي ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا عَمُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَدْعُ مَا لَيْسَ لَكَ بِحَقٍّ إِنِّي أَعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ، إِنَّ أَبِي يَا عَمُّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَوْصَى إِلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْعِرَاقِ وَعَهْدَ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَشْهَدَ بِسَاعَةٍ ، وَهَذَا سِلَاحُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلِهِ عِنْدِي ، فَلَا تَتَعَرَّضْ لِهَذَا ، فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكَ نَقْصَ الْعُمُرِ وَتَشْتَتِ الْحَالُ ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ الْوَصِيَّةَ وَالْإِمَامَةَ فِي عَقَبِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ ذَلِكَ

فانطلق بنا إلى الحجر الأسود حتى نتحاكم إليه ونسأله عن ذلك قال أبو جعفر عليه السلام: وكان الكلام بينهما بمكة، فانطلقا حتى أتيا الحجر الأسود، فقال علي بن الحسين لمحمد بن الحنفية: ابدأ أنت فابتهل إلى الله عز وجل وسأله أن ينطق لك الحجر ثم سل، فابتهل محمد في الدعاء وسأل الله ثم دعا الحجر فلم يجبه، فقال علي بن الحسين عليهما السلام: يا عم لو كنت وصياً وإماماً لأجابه، قال له محمد: فادع الله أنت يا ابن أخي وسأله، فدعا الله علي بن الحسين عليهما السلام بما أراد ثم قال: أسألك بالذي جعل فيك ميثاق الأنبياء وميثاق الأوصياء وميثاق الناس أجمعين لما أخبرتنا من الوصي والأمام بعد الحسين بن علي عليه السلام؟ قال: فتحرك الحجر حتى كاد أن يزول عن موضعه، ثم أنطقه الله عز وجل بلسان عربي مبين، فقال: اللهم إن الوصية والإمامة بعد الحسين بن علي عليهما السلام إلى علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وابن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله قال: فانصرف محمد بن علي وهو يتولى علي بن الحسين عليه السلام)).

من يجهل النص على الاثني عشر: ابن الحنفية محمد بن علي بن أبي طالب .

تعليق: وهنا تأمل ما هو أقدم وأدل في عدم وجود أثر للنص على الاثني عشر من عهد رسول الله (ص) ، ومن عهد أمير المؤمنين (ع) ، من جهل ابن الحنفية وابن أمير المؤمنين (ع) بالنص المتسلسل عن رسول الله (ص) بالأسماء والأعداد ، فكيف يقال بعد ذلك بتواتر الرواية طبقة عن طبقة ، أو إفادة ذلك الخبر للعلم واليقين عند سلف الإمامية أو عموم الشيعة ، فالإمامية يتعذرون بأن الأمة من المحدثين وغيرهم قد أخفوا هذا الخبر الاثني عشري بالاسم والعدد حقداً وبغضاً في محمد وآل محمد ، فكيف إذا كان خواص الأئمة ، وأبناء وإخوة الأئمة أيضاً لا يعرفون عنه شيئاً ، والله المستعان ، فيقول محمد بن علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم : ((وقد قتل أبوك رضي الله عنه وصلي على روحه ولم يوص، وأنا عمك وصنو أبيك وولادتي من علي عليه السلام في سني وقديمي أحق بها منك في حداثتك، فلا تنازعني في الوصية والإمامة ولا تحاجني)) ، فطلب ابن الحنفية الإمامة لما غابت عنه الوصية من أخيه ، فهل لم يعلم ابن الحنفية أن ابن أخيه السجاد كان الاسم الرابع في النص المتسلسل؟! **نعم!** ثم تأمل جواب الإمام السجاد (ع) على عمه تجده لم يقل وإن لم تحضرك الوصية فقد كانت بالنص عن رسول الله (ص) ، يدلك

على أنه لم يكن خبرٌ من أسائيه ، وإنما وصيته من اختلاق الرواة ، فقال السَّجاد (ع) : ((إن أبي يا عم صلوات الله عليه أوصى إلي قبل أن يتوجه إلى العراق وعهد إلي في ذلك قبل أن يستشهد بساعة)) ، فلم يستشهد بالنص ، بل بعهدٍ استحقَّ به الإمامة قبل استشهاده أبيه (ع) بساعة !.

[الرواية الخامسة والثلاثون] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٥١] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن هشام بن سالم قال : كنا بالمدينة بعد وفاة أبي عبدالله عليه السلام أنا وصاحب الطاق والناس مجتمعون على عبدالله بن جعفر أنه صاحب الأمر بعد أبيه ، فدخلنا عليه أنا وصاحب الطاق والناس عنده وذلك أنهم رووا عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : إن الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة ، فدخلنا عليه نسأله عما كنا نسأل عنه أباه ، فسألناه عن الزكاة في كم نجب ؟ فقال : في مائتين خمسة ، فقلنا : ففي مائة ؟ فقال : درهمان ونصف فقلنا : والله ما تقول المرجئة هذا ، قال : فرفع يده إلى السماء فقال : والله ما أدري ما تقول المرجئة ، قال : فخرجنا من عنده ضللاً لا ندرى إلى أين نتوجه أنا وأبو جعفر الأحول ، فقعدنا في بعض أزقة المدينة باكين حيارى لا ندرى إلى أين نتوجه ولا من نقصد ؟ ونقول : إلى المرجئة ؟ إلى القدرية ؟ إلى الزيدية ؟ إلى المعتزلة ؟ إلى الخوارج ؟ فنحن كذلك إذ رأيت رجلاً شيخاً لا أعرفه ، يُومي إلي بيده فخفت أن يكون عيناً من عيون أبي جعفر المنصور وذلك أنه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتفقت شيعته جعفر عليه السلام عليه ، فيضربون عنقه ، فخفت أن يكون منهم فقلت للأحول : تنح فإني خائف على نفسي وعليك ، وإنما يريدني لا يريدك ، فتنح عني لا تهلك وتعين على نفسك ، فتنحى غير بعيد وتبع الشيخ وذلك أني ظننت أني لا أقدر على التخلص منه فما زلت أتبعه وقد عَزمتُ على الموت حتى ورد بي على باب أبي الحسن عليه السلام ثم خلاني ومضى ، فإذا خادمٌ بالباب فقال لي : أدخل رحمك الله ، فدخلت فإذا أبو الحسن موسى عليه السلام فقال لي ابتداء منه : لا إلى المرجئة ولا إلى القدرية ولا إلى الزيدية ولا إلى المعتزلة ولا إلى الخوارج إليَّ إليَّ فقلت جعلت فداك مضي أبوك ؟ قال : نعم ، قلت : مضي موتاً ؟ قال : نعم ، قلت : فمن لنا من بعده ؟ فقال : إن شاء الله أن يهديك هداك ، قلت جعلت فداك إنَّ عبدالله يزعم أنه من بعد أبيه ، قال : يريد عبدالله أن لا يعبد

الله، قال: قلت: جعلت فداك فَمَنْ لَنَا مِنْ بَعْدِهِ؟ قال: إِنْ شَاءَ اللهُ أَنْ يَهْدِيكَ هَذَا، قال: قلت: جُعِلَتْ فداك فأنت هو؟ قال لا، ما أَقُولُ ذَلِكَ، قال: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي لِمَ أَصَبَ طَرِيقَ الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فداك عليك إمام؟ قال: لا فداخِلَني شيءٌ لا يَعْلَمُ إِلَّا اللهُ عِزَّ وَجَلَّ إِعْظَاماً لَهُ وَهَيْبَةً أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يُحِلُّ بِي مِنْ أَبِيهِ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فداك أَسْأَلُكَ عَمَّا كُنْتُ أَسْأَلُ أَبَاكَ؟ فقال: سَلْ تُخْبِرَ وَلَا تَدْعُ، فَإِنْ أَدْعَتْ فَهُوَ الذَّبْحُ، فَسَأَلْتُهُ فَإِذَا هُوَ بِحَرٍّ لَا يَنْزِفُ، قلت: جُعِلَتْ فداك شِيعَتُكَ وَشِيعَةُ أَبِيكَ ضَلَالٌ فَأَلْقِي إِلَيْهِمْ وَأَدْعُوهُمْ إِلَيْكَ؟ وَقَدْ أَخَذْتَ عَلَيَّ الْكُتْمَانَ؟ قال: مَنْ آنَسْتَ مِنْهُ رَشِداً فَأَلْقِ إِلَيْهِ وَخُذْ عَلَيْهِ الْكُتْمَانَ فَإِنْ أَدَاعُوا فَهُوَ الذَّبْحُ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى حَلْقِهِ - قال: فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ فَلَقِيتُ أَبَا جَعْفَرِ الْأَحْوَلِ فَقَالَ لِي: مَا وَرَاءُكَ؟ قلتُ: الْهُدَى فَحَدَّثَنِي بِالْقِصَةِ قال: ثُمَّ لَقِينَا الْفَضِيلَ وَأَبَا بَصِيرٍ فَدَخَلَا عَلَيْهِ وَسَمِعَا كَلَامَهُ وَسَاءَ لَاهُ وَقَطَعَا عَلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ، ثُمَّ لَقِينَا النَّاسَ أَفْوَاجاً فَكُلُّ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ قَطَعَ إِلَّا طَائِفَةٌ عَمَارٍ وَأَصْحَابِهِ وَبَقِيَ عَبْدُ اللهِ لَا يَدْخُلُ إِلَيْهِ إِلَّا قَلِيلٌ مِنَ النَّاسِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ: مَا حَالُ النَّاسِ؟ فَأَخْبَرَ أَنَّ هِشَاماً صَدَّقَ عَنْكَ النَّاسَ، قَالَ هِشَامُ: فَأَقْعِدْ لِي بِالْمَدِينَةِ غَيْرَ وَاحِدٍ لِيَضْرِبُونِي)).

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: عبد الله بن الإمام جعفر بن محمد، أبو جعفر مؤمن الطّاق، وهشام بن سالم الجواليقي، وأبو بصير، وجماعة أصحاب الإمام الصادق.

تعليق: وهُنا تأمّل هذا الخبر على طوله، إذا فيه عدّة وقفات وتنبّهات من أصل شاهد هذا التّصنيف.

الوقفّة الأولى: جَهْلُ جَمَاعَةِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصّادِقِ بِإِمَامِهِمْ بَعْدَ إِمَامِهِمْ، وَهُوَ مِنْ الرِّوَايَةِ قَوْلُ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ: ((وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ صَاحِبُ الْأَمْرِ بَعْدَ أَبِيهِ))، فَلَوْ كَانَ مِنْ نَصِّ مَعْلُومٍ رِوَايَةً وَإِيرَانًا لِلْعِلْمِ مَا جَهِلَ هَؤُلَاءُ مَدْلُولَهُ، وَأَنَّهُ يَدُلُّ بِالتَّسْلُسِ عَلَى إِمَامِهِمْ بَعْدَ إِمَامِهِمْ، بَلْ إِنَّ رَحَا الْمَعْرِفَةِ كَانَتْ عَلَى الْوَلَدِ الْكَبِيرِ يَرَوْنَ ذَلِكَ عَنِ الْإِمَامِ الصّادِقِ (ع)، وَهَذَا تَأْكِيدٌ ثَانٍ مِنَ الْخَبَرِ بِأَنَّهُ لَمْ يَصْدُرْ لَهُمْ مِنَ الْإِمَامِ الصّادِقِ حَرْفٌ بِالْخَبَرِ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ بِالْأَسْمِ وَالْعَدَدِ.

الوقفّة الثّانية: أَنَّ الْجَهْلَ بِالْإِمَامِ بَعْدَ الْإِمَامِ قَدْ طَالَ هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ وَمُؤْمِنُ الطّاقِ عَلَى قُرْبِهِمُ الشَّدِيدِ وَمَكَانَتِهِمْ مِنَ الْإِمَامِ الصّادِقِ (ع)، فَهُمْ مِنْ كِبَارِ سَلَفِ الْإِمَامِيَّةِ، حَتَّى أَتَتْهُمْ اضْطِرَّوْا الْمَعْرِفَةَ صَدَقَ دَعْوَى

عبدالله بن الإمام الصادق الإمامة إلى سُؤاله وامتحانه ، فهل لو كان بأيديهم نصّ اثني عشري بالاسم والعدد كانوا سيحتاجون إلى السؤال والامتحان لمعرفة صدق عبدالله من عدمه ، بل هل كانوا سيخرجون من عند عبدالله في أزقة المدينة باكين حيارى ضلّالاً لا يعرفون إلى أيّ المذاهب والأقوال يذهبون بعد موت إمامهم الصادق (ع) ، وفي الخبر من قول هشام بن سالم : ((فخرجنا من عنده ضلّالاً لا ندري إلى أين نتوجه أنا وأبو جعفر الاحول، فقعدنا في بعض أزقة المدينة باكين حيارى لا ندري إلى أين نتوجه ولا من نقصد؟ ونقول: إلى المرجئة؟ إلى القدرية؟ إلى الزيدية؟ إلى المعتزلة؟ إلى الخوارج؟)) ، وهُنا فلا يُقال بالتقيّة ، إذ أنّ الاثنين لوحدهما في الأزقة لا يعرفون ، وبلى وحالهم الحيرة ، وبلى والبكاء بل التردد يعرضون المذاهب والفرق أمامهم إلى أن يذهبون ، نعم! حتّى أتاهما من يدلّهما إلى بيت الإمام موسى الكاظم (ع) ، وقد خافا منه أن يكون من عُيون بي العباس ، فذهب هشام إلى بيت الإمام الكاظم (ع) ، فقال : ((فقلت جعلت فداك مضى أبوك؟ قال: نعم، قلت: مضى موتاً؟ قال: نعم، قلت: فمن لنا من بعده؟)) ، وهذا تأكيدٌ ثالثٌ من نفس الرواية على جهل هشام بن سالم الجواليقي بنصّ على الاثني عشر ، ثم أجابه الإمام موسى الكاظم (ع) ، فقال : ((إن شاء الله أن يهديك هداك)) ، وهذا تأكيدٌ رابعٌ من الخبر على عدم وجود ذلك النصّ في الوسط الشيعي الإمامي العام والخاص ، حتّى جاء في الرواية : ((قلت جعلت فداك إن عبدالله يزعم أنه من بعد أبيه، قال: يريد عبدالله أن لا يعبد الله، قال: قلت: جعلت فداك فمن لنا من بعده؟ قال: إن شاء الله أن يهديك هداك، قال: قلت: جعلت فداك فأنت هو؟ قال لا، ما أقول ذلك، قال: فقلت في نفسي لم اصب طريق المسألة، ثم قلت له: جعلت فداك عليك إمام؟ قال: لا فداخلي شيء لا يعلم إلا الله عز وجل إعظاما له وهيبة أكثر مما كان يحل بي من أبيه إذا دخلت عليه، ثم قلت له: جعلت فداك أسألك عما كنت أسأل أباك؟ فقال: سل تخبر ولا تدع، فإن أذعت فهو الذبح)) ، نعم! وهُنا تدبّر بعد ذلك كلّ الفصل التامّ في العلم بذلك الخبر بعد وفاة أبي عبدالله (ع)، إلى أن علّم هشام بن سالم بتلك الإشارة على الإمامة ، ولا أقول بذلك النصّ المتسلسل ، فذهب هشام ينشره لمؤمن الطّاق وأبي بصير يُبشّره! . يُبشّره أنّه عرف الإمام بعد الإمام بعد تلك الحيرة والبكاء! . فلا نصّ قبل تحرير الدفاتر واختلاق الأسانيد والتكثير لها في كُتب الخلف من الإمامية ، وصدق الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين (ع) .

الوقفة الثالثة : جهل عبدالله بن الإمام جعفر الصادق (ع) .

[الرواية السادسة والثلاثون] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٥٣] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن محمد بن أبي العلاء قال: سمعتُ يحيى بن أكثم - قاضي سامراء - بعد ما جهدتُ به وناظرته وحاورته وواصلته وسألته عن علوم آل محمد فقال: بينا أنا ذات يوم دخلتُ أطوفُ بقبر رسول الله صلى الله عليه وآله فرأيتُ محمد بن عليّ الرضا عليهما السلام يطوفُ به، فناظرته في مسائلٍ عندي فأخرجها إليّ، فقلت له: **والله إني أريدُ أن أسألك مسألة وإني والله لأستحيي من ذلك**، فقال لي: أنا أخبرُك قبل أن تسألني، **تسألني عن الإمام**، فقلت: هو والله هذا، فقال: أنا هو، **فقلتُ: علامة؟**، فكان في يده عصا فنطقتُ وقالت: إن مولاي إمامُ هذا الزمان وهو **الحجة**)).

من يجهل النص على الاثني عشر : يحيى بن أكثم !.. وهو من قضاة العامة كما تصفُ كتب الرجال الإمامية.

تعليق : وهُنا تأمل جهل يحيى بن أكثم بالنص عن رسول الله (ص) ، حتّى أنّه كان يستحي عن سؤال محمد بن علي الرضا عن إمامة نفسه ، وفيه دلالة على أنّه لم يكن يعرف ذلك النص على الاثني عشر بالاسم والعدد على أعلميته في زمانه وكونه من أهل المناظرة والجدال ، فتدبر ذلك ، فما جوابه إلاّ أنّه غير موجود ذلك النص في ذلك الزمان ، ثم انظر كيف يسأل البيّنة العلامة بعد الجهل ، فهذا تأكيد للجهل ، ثم الإمام الجواد لم يخبره بالنص ، أو بالنص ثم الآية !.

[الرواية السابعة والثلاثون] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٥٣] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن عليّ بن الحكم، عن الحسين بن عمر بن يزيد قال: دخلتُ على الرضا (ع) وأنا يومئذ واقفٌ وقد كان أبي سأل أباه عن سبع مسائل ، فأجابه في

سَتْ وَأَمْسَكَ عَنْ السَّابِعَةِ ، فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَأَسْأَلَهُ عَمَّا سَأَلَ أَبِي أَبَاهُ ، فَإِنْ أَجَابَ بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِيهِ كَانَتْ دَلَالَةً ، فَسَأَلْتُهُ فَأَجَابَ بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِيهِ أَبِي فِي الْمَسَائِلِ السَّتْ ، فَلَمْ يَزِدْ فِي الْجَوَابِ وَادَّاءً وَلَا يَاءً وَأَمْسَكَ عَنْ السَّابِعَةِ ، وَقَدْ كَانَ أَبِي قَالَ لِأَبِيهِ [أَيِ الْكَاطِمِ] : إِنْ أَحْتَجَّ عَلَيْكَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّكَ زَعَمْتَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا! . فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى عُنُقِهِ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : نَعَمْ احْتَجَّ عَلَيَّ بِذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ إِثْمٍ فَهُوَ فِي رَقَبَتِي . فَلَمَّا وَدَعْتُهُ قَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ شِيعَتِنَا يَبْتَلِي بِلِيلَةٍ أَوْ يَشْتَكِي فَيَصْبِرُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ أَلْفِ شَهِيدٍ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : وَاللَّهِ مَا كَانَ لِهَذَا ذِكْرٌ ، فَلَمَّا مَضَيْتُ وَكُنْتُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ ، خَرَجَ بِي عِرْقُ الْمَدِينَةِ ، فَلَقِيتُ مِنْهُ شِدَّةً ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلٍ حَجَجْتُ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وَجْعِي بَقِيَّةٌ ، فَشَكَوْتُ إِلَيْهِ وَقُلْتُ لَهُ : جُعَلْتُ فِدَاكَ عَوْدَ رَجُلِي وَبَسْطُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَقَالَ لِي : لَيْسَ عَلَى رَجُلِكَ هَذِهِ بَأْسٌ وَلَكِنْ أَرْنِي رَجْلَكَ الصَّحِيحَةَ فَبَسْطُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَعَوَّذَهَا ، فَلَمَّا خَرَجْتُ لَمْ أَلْبَثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى خَرَجَ بِي الْعِرْقُ وَكَانَ وَجَعُهُ يَسِيرًا) .

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ : عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ ، بَيَّاعُ السَّابِرِيِّ ، وَهُوَ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدَ .

تعليق : وَهَذَا تَأْمَلُ جَهْلَ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ هَذَا بِالنَّصِّ الْإِثْنِي عَشَرِيِّ الْمُتَسَلِّسِ بِالْأَسْمِ وَالْعَدَدِ ، حَتَّى عَادَ وَقَالَ لِلْإِمَامِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ الْكَاطِمِ (ع) : ((إِنْ أَحْتَجَّ عَلَيْكَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّكَ زَعَمْتَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا)) ، يَعْنِي أَخَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرِ الصَّادِقِ (ع) ، وَهَذَا قَوْلٌ مِنْ لَمْ يَسْمَعْ رَوَايَةً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، أَوْ رَوَايَةً بِالْإِثْنِي عَشَرَ عَنْ الْأُئِمَّةِ السَّابِقِينَ ، فَتَدَبَّرْ ، وَقَدْ رَوَى الصَّفَّارُ ، بِإِسْنَادِهِ ، مَا يَفِيدُ الْجَهْلَ التَّامَّ لِعُمَرَ بْنِ يَزِيدَ هَذَا ، وَفِي السَّنَدِ عُمَرَانُ يَزِيدَ ، وَفِي رَوَايَةٍ قَبْلَ هَذِهِ فِي الْبَصَائِرِ قَالَ (عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ) ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ (عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ) ، فَيُرْوَى الصَّفَّارُ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ دَخَلْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) وَهُوَ مُضْطَجِعٌ وَوَجْهُهُ إِلَى الْحَائِطِ فَقَالَ لِي حِينَ دَخَلْتُ عَلَيْهِ يَا عُمَرُ اغْمِزْ رَجُلِي ، فَقَعَدْتُ اغْمِزْ رَجُلَهُ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي السَّاعَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَمُوسَى أَيُّهُمَا الْإِمَامُ؟! . قَالَ : فَحَوَّلَ وَجْهَهُ إِلَيَّ وَقَالَ : إِذْنِ وَاللَّهِ لَا أَجِيبُكَ))^{٤٦٦} . نَعَمْ ! وَهَذَا تَأْمَلُ أَنَّ ذَلِكَ جَهْلٌ مُطْلَقٌ بِالنَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ رَوَايَةً وَدَرَايَةً حَتَّى شَكَّ عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ أَيَّ وَلَدَيْ الْإِمَامِ هُوَ الْإِمَامُ ، فَلَا وَصِيَّةَ ، وَلَا نَصَّ مُحَمَّدِي ! .

^{٤٦٦} بصائر الدرجات: ٢٥٥.

ثم يُقال نصّ تواتر وأفاد العلم والاتصال في طبقات الروايات الجُمع عن الجُمع ، وهذا حالسلف الإمامية قبل غيرهم ، لولا الشوب الذي سببته تلك الروايات الكثيرة المختلفة بعد عصر الغيبة ، فاختلقت جُمعاً موهوماً في زمان الأئمة ، والله المستعان !.

[الرواية الثامنة والثلاثون] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٥٥] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن عبد الله بن المغيرة قال: كُنت واقفاً وحجبتُ على تلك الحال ، فلما صرتُ بمكة خَلَجَ في صدري شيءٌ ، فتعلقتُ بالملتزم ، ثم قلت: اللهم قد علمتَ طلبتي وإرادتي فأرشدني إلى خير الأديان ، فوقع في نفسي أن آتي الرضا (ع) ، فأُتيت المدينة فوقفْتُ ببابه وقلت: للغلامِ قل لمولايك: رجلٌ من أهل العراقِ بالبابِ ، قال: فسَمِعْتُ نداءه وهو يقول: ادْخُلْ يا عبد الله بن المغيرة ، ادْخُلْ يا عبد الله بن المغيرة ، فدخلتُ ، فلما نظرَ إليّ قال لي: قد أجابَ اللهُ دعاءك وهداك لدينه ، فقلتُ: أشهدُ أنك حُجَّةُ الله وأمينُهُ على خَلْقِهِ)).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر : عبد الله بن المغيرة ، وقد كان من سابقاً من الواقفة على إمامة موسى الكاظم .

تعليق : وهُنا تأمل حال عبد الله بن المغيرة بالجهل بمدلول النص على الاثني عشر ، حتّى قام يتعلّق بالملتزم يطلبُ الله تعالى أن يدلّه إلى خير الأديان ، على أنّه كان قبلَ ذلك من القائِلين بإمامة موسى الكاظم (ع)، والله المستعان أن يُقال بعد ذلك روت الطبقة الكثيرة عن الطبقة الكثيرة ، أو الجُمع عن الجُمع ، أو علِمَ بذلك النصّ عن رسول الله (ص) .

[الرواية التاسعة والثلاثون] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٥٥] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عبد الله قال : كان عبد الله بن هليل يقول بعبد الله [عبد الله الأفطح] فصار إلى العسكر [أي إلى سامراء] فرجع عن ذلك ، فسألته عن سبب رجوعه ، فقال : إني عرضت لأبي الحسن عليه السلام أن أسأله عن ذلك ، فوافقني في طريق ضيق ، فمال نحوي حتى إذا حاذاني ، أقبل نحوي بشيء من فيه ، فوقع على صدري ، فأخذته فإذا هو رِقٌّ فيه مكتوب : ما كان هنالك ، ولا كذلك .

من يجهل النص على الاثني عشر : عبد الله بن هليل .

تعليق : وهنا تأمل كيف قال عبد الله بن هليل هذا بإمامة عبد الله ابن الإمام الصادق (ع) ، وكيف استدلل على إمامة موسى الكاظم من غير طريق النص الاثني عشري المتسلسل ، وفي ذلك فليعمل الناظر مع ما سبق عقله ، وليجمل نظره .

[الرواية الأربعون] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٥٩] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن عبد الله بن إبراهيم بن محمد الجعفري قال : ، من حديث طويل جداً لموسى بن عبد الله بن الحسن ، جاء فيه كلاماً بين والده وبين الإمام الصادق (ع) ، نصّه : ((فقال له أبو عبد الله (ع) : يا ابن عم إني أعينك بالله من التعرض لهذا الأمر الذي أمسيت فيه ، وإني لخائف عليك أن يكسبك شراً ، فجرى الكلام بينهما ، حتى أفصى إلى ما لم يكن يريد وكان من قوله : [أي من قول الإمام عبد الله المحض] بأي شيء كان الحسين أحق بها من الحسن؟! . فقال أبو عبد الله (ع) : رحم الله الحسن ورحم الحسين ، وكيف ذكرت هذا؟! . قال : لأن الحسين (ع) كان ينبغي له إذا عدل أن يجعلها في الأسن من ولد الحسن ، فقال أبو عبد الله (ع) : إن الله تبارك وتعالى لما أن أوحى إلى محمد صلى الله عليه وآله أوحى إليه بما شاء ولم يؤامر أحدًا من خلقه وأمر محمد صلى الله عليه وآله عليه وآله علياً عليه السلام بما شاء ففعل ما أمر به ، ولسنا نقول فيه إلا ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله من بجيلة وتصديقه ، فلو كان أمر الحسين أن يصيرها في الأسن أو ينقلها في ولدهما - يعني الوصية - لفعل

ذلك الحسين وما هو المتهم عندنا في الذخيرة لنفسه، ولقد ولي وترك ذلك ولكنه مضى لما أمر به وهو جدك وعمك، فإن قلت خيراً فما أولاك به وإن قلت هجراً فيغفر الله لكض... الخبر)).

من يجهل النص على الاثني عشر : الإمام المحض عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي ، ابن فاطمة بنت الحسين بن علي ، والإمام محمد بن عبدالله النفس الزكية ، وجميع من خرج معه من سادات بني الحسن والحسين وبايعوه بالإمامة ، وفي الخبر الإمام عيسى بن زيد بن علي عليهم السلام .

تعليق : وهنا تأمل كيف جهل الإمام عبدالله المحض ذلك النص عن رسول الله (ص) على الاثني عشر بالاسم والعدد ، وهو ابن فاطمة بنت الحسين السبط ، وتلميذ خاله زين العابدين وسيّد الساجدين ، وابن الإمام الرضا الحسن بن الحسن صلوات الله عليهم أجمعين ، حتى عاد الإمام المحض يقول لماذا أوصى ، ولم يوص ، والله المستعان ، فلا مكان لذلك الخبر الاثني عشري المدعى تواتره البتة في تلك الطبقات وسابقتها ولا حقيقتها إلى القرن الرابع ، أو ما بعد عصر الغيبة ، نعم ثم في نفس الرواية جهل الأئمة عيسى بن زيد بن علي ، والنفس الزكية ، وفيها شائع لا تصح لولا جمع النصب والرفض .

[الرواية الحادية والأربعون] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٦٥] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، حدثنا عبدالله بن الفضل مولى عبدالله بن جعفر بن أبي طالب قال: لما خرج الحسين بن علي المقتول بفخ واحتوى على المدينة، دعا موسى بن جعفر إلى البيعة ، فأتاه فقال له: يا ابن عم لا تكلفني ما كلف ابن عمك عمك أبا عبدالله فيخرج مني ما لا أريد كما خرج من أبي عبدالله ما لم يكن يريد ، فقال له الحسين: إنما عرضت عليك أمراً فإن أردته دخلت فيه ، وإن كرهته لم أحملك عليه والله المستعان ، ثم ودّعه ، فقال له أبو الحسن موسى بن جعفر حين ودّعه يا ابن عم إنك مقتول فأجد الضراب فإن القوم فساق يظهرون إيماناً ويسترون شركاً وإنا لله وإنا إليه راجعون ،

أَحْتَسِبُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ عُصْبَةٍ ، ثُمَّ خَرَجَ الْحُسَيْنُ وَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ ، قُتِلُوا كُلُّهُمْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ))

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ : الإمام الفخّي الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وأمه زينب بنت الإمام عبدالله المحض ، وجميع مَنْ خَرَجَ معه من سادات بني الحسن والحسين وبايعوه بالإمامة .

تعليق : وهُنا تأمّل دعوة الإمام الحسين بن علي (ع) ، ابن عمّه الإمام موسى الكاظم (ع) ، إلى مُبايعته إماماً عظماً وأن يُخْرَجَ معه لقتال بني العبّاس ، فلو كان الإمام الحسين الفخّي وَمَنْ خَرَجَ معه من سادات بني الحسن والحسين أَنَّ الإمام موسى الكاظم (ع) هُوَ إمامهم ما خَرَجُوا ورأيه عَدَمُ الخُرُوجِ ، ثُمَّ ما كان الإمام الحسين الفخّي ليدعُوهُ للبيعة ، ثُمَّ ما كان سيرد الإمام الكاظم (ع) بعدَم تكليفه بما كَلَّفَ ابن عمّه عمّه ، يعني النَّفسَ الزكيّةَ مع الإمام الصادق صلوات الله عليهم أجمعين ، وذلك الجَهلُ بذلك النَّصِّ الْإِثْنِي عَشْرِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) يَطَالُ مَنْ خَرَجَ مع الإمام الفخّي مبايعاً له بالإمامة ، كيحيى بن عبدالله بن الحسن ، وإدريس بن عبدالله ، وإبراهيم طبابا بن إسماعيل الديباج ، وسليمان بن عبدالله بن الحسن ، وابن الأَفْطَسَ وغيرهم من سادات العترة وشيعتهم الأعلام . **نعم!** وننبّه عن وجه قولنا للإمام في حَقِّ عُموم علماء العترة ، فَإِنَّ الْأُئِمَّةَ اثْنَانِ ، إمامٌ عَليمٌ ، وإمامٌ عَليمٌ ودعوة ، فالأخير هُمُ الإمام الأعظم الدّاعي إلى سبيل ربّه ، وعلى شرط وقول الزيدية فَإِنَّ الإمام موسى الكاظم (ع) كان قد بايَعَ الإمام الحسين الفخّي واعتذر عن الخُرُوجِ مَعَهُ لِعُذْرِ قَبْلِهِ مِنْهُ الإمام الفخّي ، وقد استفاض الخبرُ من طريق الزيدية بِخُرُوجِ موسى وعبدالله ابني جعفر مع الإمام النفس الزكيّة ، وفي مقاتل الطّالبيين ، بأنّ الإمام الصادق (ع) كان يقول به أو بما معناه : ما آسَى عَلَى شَيْءٍ إِلَّا عَلَى عَدَمِ خُرُوجِي مَعَ ابْنِي هُنْدَ ، يقصدُ الْأُئِمَّةَ مُحَمَّدَ وَإِبْرَاهِيمَ ابْنَا عَبْدِ اللَّهِ الْمُحْضِ .

[الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ وَالْأَرْبَعُونَ] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٧٨] .

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن عبد الأعلى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول العامة: إنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله قال: من ماتَ وليس له إمامٌ مات ميتةً جاهليةً، فقال: الحقُّ والله، قلت: فإنَّ إماماً هلكَ ورجلٌ بخراسان لا يعلمُ مَنْ وصيُّه لم يسعُه ذلك؟ قال: لا يسعُه إنَّ الإمامَ إذا هلكَ وقعت حجةٌ وصيُّه على مَنْ هو معه في البلدِ وحق النفرِ على مَنْ ليس بحضرته إذا بلغهم، إنَّ الله عز وجل يقول: " فلولاً نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ " قلتُ: فنفر قوم فهلك بعضهم قبل أن يصلَ فيعلم؟ قال: إنَّ الله عز وجل يقول: ((وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ)) ، قلت: فبلغ البلد بعضه فوجدك مُعلِّقاً عليك بابك، ومُرْخِي عليك سترك، لا تدعوهم إلى نفسك ولا يكون مَنْ يَدُفُّهم عليك فيما يعرفون ذلك؟ قال: بكتابِ الله المنزل قلتُ: فيقول الله عز وجل كيف؟ قال: أراك قد تكلمت في هذا قبل اليوم، قلت: أجل، قال فذكر ما أنزل الله في عليٍّ عليه السلام وما قال له رسولُ الله صلى الله عليه وآله في حسنٍ وحسينٍ عليهما السلام وما خصَّ الله به علياً عليه السلام وما قال فيه رسولُ الله صلى الله عليه وآله من وصيته إليه ونصبه إياه وما يُصيّبهم وإقرار الحسن والحسين بذلك و وصيته إلى الحسن وتسليم الحسين له بقول الله: ((النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ)) ، قلتُ فإنَّ الناسَ تكلموا في أبي جعفر عليه السلام ويقولون: كيف تخطت من ولد أبيه مَنْ له مثل قرابته ومَنْ هو أَسْنُّ منه وقصرت عَمَّن هو أصغرُ منه، فقال: يعرفُ صاحبُ هذا الأمرِ بثلاثِ خصالٍ لا تكونُ في غيره: هو أَوْلَىٰ الناسِ بالذين قبله وهو وصيُّه، وعنده سلاحُ رسولِ الله صلى الله عليه وآله ووصيته وذلك عندي، لا أنازعُ فيه، قلتُ: إنَّ ذلك مستور مخافةَ السلطان؟ قال: لا يكونُ في سترٍ إلا وله حجةٌ ظاهرةٌ، إنَّ أبي استودعني ما هناك، فلما حضرته الوفاة قال: ادْعُ لي شهوداً فدعوتُ أربعةً من قريش، فيهم نافع مولَى عبد الله بن عمر، قال: اكتب هذا ما أوصى به يعقوبُ بنِيهِ ((يا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)) ، و أوصى محمدُ بنُ عليٍّ إلى ابنه جعفر بن محمدٍ وأمره أن يكفنه في برده الذي كان يصلي فيه الجمع وأن يُعممه بعمامته وأن يربعَ قبره ويرفعه أربعَ أصابع، ثم يخلي عنه، فقال: أطووه، ثم قال للشهود: انصروا رحمكم الله، فقلت بعد ما انصروا: ما كان في هذا يا أبت أن تشهدَ عليه؟ فقال: إني كرهتُ أن تغلبَ وأن يقال:

إنَّه لَمْ يُوصَ، فَأُردْتُ أَنْ تَكُونَ لَكَ حُجَّةٌ فَهُوَ الَّذِي إِذَا قَدَّمَ الرَّجُلُ الْبَلَدَ قَالَ: مَنْ وَصَّى فَلَانٍ، قِيلَ فَلَانٌ، قُلْتُ: فَإِنْ أَشْرَكَ فِي الْوَصِيَّةِ؟ قَالَ: تَسْأَلُونَهُ فَإِنَّهُ سَيَبَيِّنُ لَكُمْ)).

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: عبد الأعلى، ولعله عبد الأعلى بن أعين، الذي قال عنه الشيخ المفيد: ((هُوَ مِنْ فَقْهَاءِ أَصْحَابِ الصَّادِقَيْنِ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ)، وَالْأَعْلَامِ وَالرُّؤَسَاءِ الْمَأْخُوذِ عَنْهُمْ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَالْفُتَيَا وَالْأَحْكَامُ))^{٤٦٧}.

تعليق: وهُنا تَأْمَلُ كَيْفَ أَنَّ السَّائِلَ تَدْرَجُ فِي السَّوْأَلِ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ (ع)، لِمَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ عَلَى مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ بَعْدَ الْإِمَامِ، فَكَانَ مِنْ تَدْرَجِ السَّوْأَلِ قَوْلُ عَبْدِ الْأَعْلَى: ((قُلْتُ: فَإِنْ إِمَامًا هَلَكَ وَرَجُلٌ بِخُرَاسَانَ لَا يَعْلَمُ مَنْ وَصَّيَهُ لَمْ يَسْعُهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا يَسْعُهُ، إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا هَلَكَ وَقَعَتْ حُجَّةٌ وَصَّيَهُ عَلَى مَنْ هُوَ مَعَهُ فِي الْبَلَدِ، وَحَقُّ النَّفَرِ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ إِذَا بَلَغَهُمْ))، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا مَاتَ وَهُوَ فِي مَدِينَةٍ وَالشَّيْعِيُّ الْإِمَامِيُّ فِي مَدِينَةٍ أُخْرَى (خُرَاسَانَ)، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَنْ سَيَكُونُ وَصِيًّا لَذَلِكَ الْإِمَامِ الْفَائِتِ، فَمَا يَلْزُمُ ذَلِكَ الشَّيْعِيُّ، وَهُنا تَأْمَلُ أَنَّ وَجْهَ تَحْرِيرِ ذَلِكَ السَّوْأَلِ مِنَ السَّائِلِ لَا يَصِحُّ لَوْ كَانَ هُنَاكَ نَصٌّ اثْنِي عَشَرِيٌّ مُتَوَاتِرٌ مُدَّعَى، إِذْ لَوْ كَانَ مَوْجُودًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَكَانَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) مَرْوِيًّا بِأَسْمَاءِ الْأُئِمَّةِ إِمَامٌ بَعْدَ إِمَامٍ، فَلَا حَاجَةَ لِلْجَهْلِ بِالْإِمَامِ بَعْدَ فَوَاتِ وَمَوْتِ الْإِمَامِ السَّابِقِ، وَلَا حَاجَةَ لِمَعْرِفَةِ الْوَصِيَّةِ وَالنَّصِّ حَاضِرٌ مَوْجُودٌ، فَظَهَرَ لَكَ أَنَّ أَصْلَ السَّوْأَلِ خَاطِئٌ لَوْ كَانَ النَّصُّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ مَوْجُودًا لِأَنَّهُ يُغْنِي عَنْ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ بَعْدَ الْإِمَامِ، ثُمَّ تَأْمَلُ جَوَابَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ (ع) تَجِدُهُ لَا يَذْكُرُ نَصًّا عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ، وَأَنَّهُ لَا يَسْعُ جَهْلُ الْإِمَامِ بَعْدَ الْإِمَامِ بِوُجُودِهِ، وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا لِأَنَّهُ لَا نَصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ بِالْأَسْمِ وَالْعَدَدِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، نَعَمْ! ثُمَّ زَادَ الْخَبَرَ وَأَكَّدَ دَلَالَتهُ كَلَامِنَا بَعْدَ وَجُودِ النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ، قَوْلُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ إِذَا نَفَرَ وَذَهَبَ إِلَى الْمَدِينَةِ يَتَلَمَّسُ إِمَامَهُ بَعْدَ إِمَامِهِ، فَقَالَ: ((قُلْتُ: فَبَلِّغْ الْبَلَدَ بَعْضَهُ فَوَجَدَكَ مُغْلَقًا عَلَيْكَ بَابَكَ، وَمُرِّحْ عَلَيْكَ سِتْرَكَ، لَا تَدْعُوهُمْ إِلَى نَفْسِكَ وَلَا يَكُونُ مَنْ يَدْعُوهُمْ عَلَيْكَ، فَبِمَا يَعْرِفُونَ ذَلِكَ؟))، وَهُنا تَأْمَلُ ذَلِكَ الْوَصْفَ الدَّقِيقَ الَّذِي يَصِفُ زَمَانًا وَمَكَانًا لَيْسَ لِلنَّصِّ الْأَسْمِيِّ وَالْعَدَدِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص)، أَوْ عَنْ الْأُئِمَّةِ السَّابِقِينَ، أَيْ وَجُودٌ أَوْ رَوَايَةٌ، نَعَمْ!

^{٤٦٧} معجم رجال الحديث: ٢٧٦/١٠.

ثم أجاب الإمام الصادق (ع) بجوابٍ يقطعُ من الرواية بَعْدَ وجود دليلٍ شرعيٍّ اسمه النصُّ على الاثني عشر ، بل أمر الإمام ذلك الذي قد تعنى المسير إلى المدينة يبحث عن وصيِّ إمامه الفأث ، بأن ينظر في القرآن سيجده يدلُّ على أمير المؤمنين ، ثم أمير المؤمنين (ع) أوصى إلى الحسن ، ثم الوصيَّة للحسين ، ثم ذكر عبد الأعلى تساؤلاً من جماعة حول انتقال الوصيَّة والإمامة من أبي جعفر الباقر إلى ابنه أبي عبد الله الصادق رغم وجود مَنْ هو أسنَّ في أبناء زين العابدين وصاحب منزلة ، وهذا تدليلٌ آخر وتأكيدٌ على جهل عبد الأعلى والمعتضون بالنص على الاثني عشر ، فما ذلك تساؤل عارفٍ بالنص على لسان رسول الله (ص) في الاثني عشر ، ثم بعد ذلك تأمل جواب أبي عبد الله (ع) في أنك تعرف بالإمام بإحدى ثلاث ، أنه أولى الناس بالذي قبله ، وهو وصيِّ مَنْ قبله ، وسلاح رسول الله (ص) عنده ، ولم يذكر أنه منصوبٌ عليه من مائة وثلاثين سنة على لسان رسول الله (ص) ، بخبرٍ متواتر يُفيد العلم ، أو أقله أنَّ الخبر الذي أجمعت عليه الشيعة من ذلك النص المتسلسل بالأسماء والأعداد هو دليله ، والله المستعان .

[الرواية الثالثة والأربعون] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٨٠] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن أبي جرير القمي قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: **جُعِلَتْ فِدَاكَ قَدْ عَرَفْتَ انْقِطَاعِي إِلَى أَبِيكَ ثُمَّ إِلَيْكَ**، ثُمَّ حَلَفْتُ لَهُ: وَحَقَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَحَقَّ فُلَانٍ وَفُلَانٍ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنِّي مَا تُخْبِرُنِي بِهِ إِلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَبِيهِ أَحْيٍ هُوَ أَوْ مَيِّتٌ؟ فَقَالَ قَدْ وَاللَّهِ مَاتَ، فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّ شِيعَتَكَ يَرَوْنَ: أَنَّ فِيهِ سَنَةً أَرْبَعَةَ أَنْبِيَاءَ، قَالَ: قَدْ وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ هَلَكَ، قُلْتُ: هَلَكَ غَيْبَةً أَوْ هَلَكَ مَوْتٌ؟ قَالَ: هَلَكَ مَوْتٌ، فَقُلْتُ: لَعَلَّكَ مِنِّي فِي تَقِيَةٍ؟ فَقَالَ سَبْحَانَ اللَّهِ، قُلْتُ: فَأَوْصَى إِلَيْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَأَشْرَكَ مَعَكَ فِيهَا أَحَدًا؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَعَلَيْكَ مِنْ إِخْوَتِكَ إِمَامٌ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَأَنْتَ الْإِمَامُ؟ قَالَ: نَعَمْ)).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: أبو جرير القمي ، وهو زكريا بن عبد الله بن إدريس القمي ، وجماعة من شيعة الإمام الكاظم .

تعليق : وهُنا تأمل جهل أبي جرير القمي ، وحكايته الجهل عن شيعة الإمام موسى الكاظم (ع) ، تجده منطق من لم يعرف نصاً اثني عشرياً متسلسلاً يدعي متأخروا الإمامية تواتره طبقةً طبقةً ، وجيلاً فجيل ، والله المستعان ، فكان الوقف على الكاظم من تلك الجماعة دليلاً مع سابقه ، وكان ذلك الجهل من أبي جرير القمي بإمرة الرضا حتى قام يُكرّر السؤال بأكثر من وجه وطريق ، بل إنه يحلف بأن لا يخرج ذلك الإخبار إلى أحد! . ذلك الإخبار الذي يُقال بأنه كان يعلمه محدثوا الفرقة السنية ولكنهم أخفوه وأبقوا خبر العدد يبترونه ويروونه ، بينما جلّة أصحاب الأئمة لا يعرفون عن ذلك الخبر شيئاً ، والله المستعان ، لولا اختلاف الموضوعين كما قدّمنا بين رواية المحدثين لخبر الاثني عشر بالعدد ، وبين خبر الاثني عشر بما تعتقده الإمامية .

[الرواية الرابعة والأربعون] :

المصدر : [أصول الكافي: ١/ ٣٨٠] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن علي بن أسباط قال: قلت للرّضا عليه السلام : إنّ رجلاً عنى أخاك إبراهيم، فذكر له أنّ أباك في الحياة، وأنت تعلم من ذلك ما يعلم، فقال سبحانه الله يموتُ رسولُ الله صلّى الله عليه وآله ولا يموتُ موسى عليه السلامُ قد والله مضى كما مضى رسولُ الله صلّى الله عليه وآله ولكنّ الله تبارك وتعالى لم يزل منذ قبض نبيّه صلّى الله عليه وآله هلمّ جرّاً يمنّ بهذا الدين على أولاد الأعاجم ويصرفه عن قرابة نبيّه صلّى الله عليه وآله هلمّ جرّاً فيعطي هؤلاء ويمنع هؤلاء، لقد قضيتُ عنه في هلال ذي الحجة ألف دينارٍ بعد أن أشفى لي طلاق نساءه وعتق ممالكه ولكنّ قد سمعت ما لقي يوسف من إخوته) .

من يجهل النص على الاثني عشر : إبراهيم بن موسى الكاظم (ع) .

تعليق : وهُنا تأمل جهل إبراهيم بن موسى الكاظم (ع) بذلك النص على الاثني عشر .

[الرواية الخامسة والأربعون] :

المصدر: [بصائر الدرجات: ٢٥٥].

الرواية: روى محمد بن الحسن الصفار ، بإسناده ، عن عمر بن يزيد، قال كنتُ عند أبي عبد الله عليه السلام ليلة من الليالي ولم يكن عنده أحدٌ غيري ، فمدَّ رجله في حجري ، فقال: ((اغمزها يا عمر ، فغمزتُ رجله فنظرتُ إلى اضطرابٍ في عضلة ساقية فأردتُ أن أسأله إلى من الأمر من بعده ، فشار إليّ فقال لا تسألني في هذه الليلة عن شيءٍ فإني لستُ أجيبك)).

من يجهل النص على الاتني عشر: عمر بن يزيد ، وهو بياع السابري ، وقد تقدّمت عنه رواية .

تعليق: وهُنا تأمل جهل عمر بن يزيد، حتّى عاد يطلبُ السؤال عن الأمر في من يكون بعد أبي عبد الله (ع).

[الرواية السادسة والأربعون]

المصدر: [بصائر الدرجات: ٢٥٥].

الرواية: روى محمد بن الحسن الصفار ، بإسناده ، عن عمران بن يزيد قال دخلتُ إلى أبي عبد الله عليه السلام وهو مضطجعٌ ووجهه إلى الحائط فقال لي حين دخلتُ عليه يا عمر اغمز رجلي فقعدتُ أغمزُ رجله فقلتُ في نفسي الساعة أسأله عن عبد الله وموسى أيهما الإمام قال : فحول وجهه إليّ وقال إذن والله لا أجيبك)).

من يجهل النص على الاتني عشر: عمران بن يزيد ، ويظهر أنّه عمر بن يزيد في الرواية السابعة والثلاثين .

تعليق: وهُنا تأمل جهل عمر بن يزيد، حتّى عاد يطلبُ السؤال عن الأمر في من يكون بعد أبي عبد الله (ع) ، وقد تقدّم بيان الشاهد من ذلك الجهل في الرواية السابعة والثلاثين ، وأفردناها هنا رواية لغرض تعدد الطرق .

[الرواية السابعة والأربعون]

المصدر: [بصائر الدرجات: ٢٧١].

الرواية: روى محمد بن الحسن الصفار ، بإسناده ، عن هشام بن سالم قال : دخلتُ على عبد الله بن جعفر وأبو الحسن في المجلس قدامه امرأة وألتها فردى بالرداء موزراً فأقبلتُ على عبد الله فلم أسأله حتى جرى ذكرُ الزكوة فسألته قال تسألني عن الزكوة من كانت عنده أربعون درهماً ففيها درهمٌ قال : فاستشعرته وتعجبتُ منه فقلتُ له : أصلحك الله قد عرفتُ مودتي لأبيك وانقطاعي إليه وقد سمعتُ منه كتباً أفتحبُّ أن آتيك بها قال : نعم بنو أخ ائتنا فقمْتُ مستغيثاً برسول الله فأتيتُ القبرَ فقلتُ يارسول الله صلِّ الله عليه وآله إلى من إلى القدرية إلى الحرورية إلى المرجئة إلى الزيدي قال فإنني كذلك إذ أتاني غلامٌ صغيرٌ دونَ الخمسِ فجذبَ ثوبي فقال لي: أجب قلْتُ: مَنْ قالَ قالَ سيدي موسى بن جعفر فدخلتُ إلى صحنِ الدارِ فإذا هو في بيتٍ وعليه كلةٌ ، فقال ياهشامُ قلتُ لبيك فقال لي: لا إل إلا المرجئة ولا إلى القدرية ولكن إلينا ثم دخلتُ عليه)).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: هشام بن سالم ، وقد مرَّ في الرواية الخامسة والثلاثين ، وهو من كبار أعلام الإمامية .

تعليق: وهُنا تأملَ جهل هشام بن سالم بمدلول ذلك النص على الاثني عشر مُطلقاً رغم انقطاعه إلى الإمام الصادق (ع) ، وكتابتُه عنه ، قال : ((قد عرفتُ مودتي لأبيك وانقطاعي إليه، وقد سمعتُ منه كتباً)) ، حتى ذهبَ إلى قبر رسول الله (ص) ، فقال : ((فقمْتُ مُستغيثاً برسول الله فأتيتُ القبرَ ، فقلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى مَنْ إِلَى الْقَدْرِيَةِ إِلَى الْحُرُورِيِّ إِلَى الْمُرْجِيَّةِ إِلَى الْزَيْدِيِّ)) ، فلا تواترَ في طبقات النصِّ في ذلك الزَّمن قبل عصر الغيبة البتَّة ، فإنَّ السلف خواصَّهم بل من يكتبون ومن هم مُنقطعون إلى الأئمة لا يعلمون عنه شيئاً ، وقد مرَّ معك في الرواية الخامسة والثلاثين أنَّ مؤمن الطَّاق وأبا بصير كانَ حالهم حال هشام بن سالم الجواليقي هذا .

[الرواية الثامنة والأربعون] :

المصدر: [بصائر الدرجات: ٤٩٢].

الرّواية : روى محمّد بن الحسن الصّفار ، بإسناده ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السّلام ، قال [أي الصّادق]: سألتُه وطلبتُ وقضيتُ إليه أن يجعلَ هذا الأمرُ إلى إسماعيلَ ، فأبى اللهُ إلّا أن يجعلَه لأبي الحسنِ موسى (ع) .

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر : جهل عام .

تعليق : وهُنا تأمّل كيف أنّ الصّادق (ع) يطلبُ الله تعالى أن يجعلَ الإمامة في ابنه إسماعيل ، وهذا لعمري دليلٌ على عدم وجود النصّ مُتواتراً أو أحاداً عن رسول الله (ص) ، أو مُتواتراً عن سلف الإمام الصّادق من الأئمّة (ع) بالاسم والعدد على الأئمّة ، وإلّا فكيف يطلبُ الإمام الصّادق (ع) أن يُكذّب الله نصّ رسول الله (ص) الذي من المفترض أن تكون الصّحابة قد روته عنه بالاسم والعدد ، وأن يكون أصحاب الأئمّة عليّ والحسن والحسين والسّجاد والباقر قد روه بالاسم والعدد إلى الثاني عشر ، فيأتي الإمام الصّادق (ع) ويطلبُ الله أن يُبدّل اسمَ موسى ، باسمِ إسماعيل ، **نعم!** وهُنا تدبّر أنّه على أحسن الأحوال فإنّ تحديد الإمام اللاحق لا يكون إلّا في زمن الإمام السّابق ، لا أنّه يوجد نصّ مُتواتر عن الطّبقات السّابقة بالاسم والعدد ، وفي أسوأ الأحوال وأصحّها فإنّ الجميع لا يصحّ لا هذا ولا ذاك ، لا نصّ ولا وصيّة ، **نعم!** ولهذه المسألة شاهد في الرّواية السّادسة والعشرين ، فليراجعها المهتمّ مع الإمام علي الهادي وابن الحسن العسكري صلوات الله عليهما .

[الرّواية التاسعة والأربعون] :

المصدر : [بصائر الدّرجات: ٤٩٣] .

الرّواية : روى محمّد بن الحسن الصّفار ، بإسناده ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السّلام ، عن حمّان عن أبي عبد الله عليه السّلام قال يقول ما مات عالم حتّى يعلمه الله إلى مَنْ يُوصي .

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر : جهل عام ، جميع الأئمّة .

تعليق : وهُنا تأمل كيف أنَّ الوصيَّة هي وليدَة وقتها ، حتَّى الأئمَّة لا يعلمونَ قبل أن يُعلِّمهم الله تعالى في أزمانهم ، ويدلُّ عليه ، ما رواه الصِّفَار ، بإسناده ، عن عبدالرحمن الخزاز عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ((كان لإسماعيل بن إبراهيم ابن صغير يحبه وكان هوى إسماعيل فيه فأبى الله ذلك ، فقال : يا إسماعيل هو فلان فلما قضى الله الموت على إسماعيل وجاء وصيّه ، فقال : يا بنيّ اذا حضرَ الموت فافعل كما فعلت فمن أجل ذلك ليس يموت إمام إلا أخبره الله إلى من يوصي))^{٤٦٨} ، وهذه الأخبار تنسفُ وجود نصٍّ قد حدّد الاسم والعدد قبل أن يُوصي السَّابِق إلى اللاحق ، فتدبّره ، تجد أنَّ النصوص على الاثني عشر قد كانت بعد عصر الغيبة .

[الرواية الخمسون] :

المصدر : [بصائر الدرجات: ٤٩٤] .

الرواية : روى محمد بن الحسن الصِّفَار ، بإسناده ، عن عبدالله بن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السَّلام قال : لا يموتُ الإمام حتَّى يَعْلَمَ مَنْ يكونُ بعده .

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر : جهل عام ، جميع الأئمَّة .

تعليق : وهُنا تأمل كيف أنَّه على مُقتضى مدلول التواتر الطَّبقي عند رجال الإمامية ، وسلفهم ، وأئمتهم ، فإنَّ مَنْ كان من الإمامية ، قُلَّ من المُقرِّبين ، يعرفُ خامسَ إمامٍ باسمه ومَنْ هو بعد إمامه السَّجَّاد مثلاً ، ثمَّ يكونُ الإمام كما في الرواية القريبة لا يعلمُ مَنْ هو الإمام بعده إلا في زمانه بإعلام الله له .

[الرواية الحادية والخمسون] :

المصدر : [بصائر الدرجات: ٤٩٥] .

^{٤٦٨} بصائر الدرجات: ٤٩٤ .

الرواية: روى محمد بن الحسن الصفار ، بإسناده ، عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام في قول الله تعالى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا قَالَ : هُمُ الْأَئِمَّةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ يُؤَدِّي الْأَمَانَاتَ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ بَعْدِهِ وَلَا يَخْصُ بِهَا غَيْرَهُ وَلَا يَزُويهَا عَنْهُ)).

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْاِثْنِي عَشَرَ: جهل عام ، جميع الأئمة .

تعليق: وهُنا تأمل كيف أنَّ هذا الكلام لن يستقيم والنص على لسان رسول الله (ص) قد حدّد الأسماء والأعداد بتواتر طبقيّ قبل الأئمة ، كيف سيكون التغيير ، وزوي الأمر عن صاحبه ، وأنّ ذلك لا يستقيم إلّا إذا كان أوّل طريق معرفة الإمام هي وصيّة السّابق إلى اللاحق بدون نصوص سابقة اثني عشرية بالاسم والعدد تواترت الطبقات بنقلها، فتفهم .

[الرواية الثانية والخمسون] :

المصدر: [الخصال: ١١٦] .

الرواية: روى الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البنطي قال : سئل أبو الحسن عليه السلام الإمام بأيّ شيء يعرف بعد الإمام ؟ قال : إنّ للإمام علاماتٍ أن يكون أكبر ولد أبيه بعده ويكون فيه الفضل وإذا قدم الركب المدينة قال : إلى من أوصى فلان ؟ قالوا : إلى فلان ، والسّلاحُ فينا بمنزلة التّأبوت في بني إسرائيل يدور مع الإمام حيث كان)).

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْاِثْنِي عَشَرَ: جهل عام.

تعليق: وهُنا تأمل كيف أنّ النصّ على الاثني عشر بالاسم والعدد على لسان رسول الله (ص) ، أو على لسان الأئمة السّابقين ، أو من إخبار إمام ذلك الزّمان ، ليس من أدلّة معرفة الإمام بعد الإمام ، وما ذلك إلّا لأنّه غير موجود البتّة ، واليوم تدّعي فيه (في النصّ) التّواتر الطبقيّ الروائي ، بل والمفيد للعلم ، ولو كان صحيحاً لكان من أولى الأدلّة في معرفة الإمام بعد الإمام بالذّكر ، نعم! فقال الإمام أبو الحسن كما في الرواية ثلاث علامات ، **الأولى:** أن يكون أكبر ولد أبيه . **والثانية:** السّلاحُ يكون معه . **والثالثة:** الوصيّة

من فلان ، أي من إمام زمانه والده . فتأمل أنّه لم يقل : والنص على الاثني عشر الذي روته الصحابة وأخفته العامة وروته بتواتر الشيعة عن آبائنا من الأئمة ، وما ذلك إلاّ لأنّه غير موجود في ذلك الزمان ، وإنّما هي الوصية وليدة عصر سلف الإمامية من السابق إلى اللاحق ، إن صحّت ، وهي أيضا غير صحيحة .

[الرواية الثالثة والخمسون] :

المصدر: [قرب الإسناد: ٣٧٦] .

الرواية : روى الحميري ، بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : دخلت عليه بالقادسية فقلت له : جعلت فداك ، إنّي أريد أن أسألك عن شيء ، وأنا أجلك ، والخطب فيه جليل ، وإنّا أريد فكاك رقبتي من النار . فرآني وقد دمعت ، فقال : " لا تدع شيئا تريد أن تسألني عنه إلا سألني عنه " . قلت له : جعلت فداك ، إنّي سألت أباك - وهو نازل في هذا الموضع - عن خليفته من بعده ، فدلّني عليك ، وقد سألتك منذ سنين - وليس لك ولد - عن الإمامة فيمن تكون من بعدك ، فقلت : " في ولدي " وقد وهب الله لك ابنين ، فأتيهما عندك بمنزلة التي كانت عند أبيك ؟ فقال لي : " هذا الذي سألت عنه ، ليس هذا وقته " . فقلت له : جعلت فداك ، قد رأيت ما ابتلينا به في أبيك ، ولست آمن من الأحداث . فقال : " كلاً إن شاء الله ، لو كان الذي تخاف كان مني في ذلك حجة أحتج بها عليك وعلى غيرك . أمّا علّمت أن الإمام الفرض عليه والواجب من الله إذا خاف الفوت على نفسه أن يحتج في الإمام من بعده بحجة معروفة مبيّنة ، إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه (وما كان الله ليضلّ قوماً بعد إذ هداهم حتّى يبين لهم ما يتقون) ، فطبّ نفساً وطيب أنفُس أصحابك ، فإن الأمر يجيء على غير ما يحذرون إن شاء الله تعالى ") .

من يجهل النص على الاثني عشر : أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، وأصحابه ، ويظهر أنه ابن أبي نصر السابق .

تعليق : وهنا تأمل كيف أنّ ابن أبي نصر البزنطي يعلم أنّ الخطب في الإمامة جليل ، ثمّ هو يسأل مسألة الجاهل عن الإمامة في من هي ، وذلك يتبعه جهل بمدلول النص على الاثني عشر بالاسم والعدد في زمنه

، حتّى ذهب يسأل الإمام الكاظم (ع) عن الإمام بعده ، ثمّ هو بعد ذلك يسأل ابنه أبو الحسن علي بن موسى عن الإمام بعده ، بل ويتردّد سنين ، ثمّ بعد ذلك يسأل في أيّ الولدين للرّضا (ع) الإمامة ، ثمّ بعد ذلك يطمئنّهم الإمام الرّضا ، يحثّ ابن أبي نصر على طمأننة أصحابه ، بأنّ الأمر يأتي على غير ما تحدّرون ، وقبله يقول له الإمام الرّضا (ع) : ((فقال لي: " هذا الذي سألت عنه، ليس هذا وقته)) ، فلو كان النصّ على الاثني عشر معلوماً مروياً قبل مائتي سنّة تقريباً هل يصحّ أن يقال ليس هذا بوقته ، والطّبعة الرّجاليّة قد روت عن الطّبعة السّابقة الرواية؟! فصدقاً وعدلاً لا نصّ على الاثني عشر في ذلك الزّمان .

[الرواية الرابعة والخمسون] :

المصدر: [بصائر الدرجات: ٤٩٤] .

الرواية : روى الصّفار ، بإسناده ، عن عبد الرحمن الخزاز عن أبي عبد الله عليه السّلام قال : كان لإسماعيل بن إبراهيم ابنٌ صغيرٌ يحبّه وكان هوى إسماعيل فيه فأبى الله ذلك فقال : يا إسماعيلُ هو فلانٌ فلما قضى الله الموت على إسماعيل وجاء وصيّهُ فقال : يا بُنَيَّ إذا حضّر الموت فافعل كما فعلتُ فمِن أجل ذلك ليس يموّتُ إمامٌ إلّا أخبره الله إلى من يوصي) .

من يجهل النص على الاثني عشر: جهل عام .

تعليق : وهُنا تأمّل كيف أنّ معرفة الإمام لا تكون إلّا في زمن الإمام السّابق بإعلام الله تعالى له إلى من يوصي .

[الرواية الخامسة والخمسون] :

المصدر: [أصول الكافي: ٢٧٧/١] .

الرواية : روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: ((مَا مَاتَ عَالِمٌ حَتَّى يُعَلِّمَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى مَنْ يوصي)) .

من يجهل النص على الاثني عشر: جهل عام .

تعليق : وهُنا تأمل كيف أنّ معرفة الإمام لا تكون إلاّ في زمن الإمام السابق بإعلام الله تعالى له إلى مَنْ يوصي .

[**الرواية السادسة والخمسون**] :

المصدر : [موسوعة الإمام الجواد: ٥٦٠/١] .

الرواية : روى الحميري بإسناده عن عليّ بن مهزيار، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إني كنت سألتُ أباك عن الإمام بعده ؟ فنصّ عليك)) .

من يجهل النص على الاثني عشر : علي بن مهزيار وهو من كبار سلف الإماميّة .

تعليق : وهُنا تأمل جهل علي بن مهزيار بالإمام بعد الإمام حتى احتاج إلى السؤال والنص من السابق على اللاحق !.

[**الرواية السابعة والخمسون**] :

المصدر : [عيون أخبار الرضا: ٤٧ / ٢] .

الرواية : روى الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن أبي نصره قال: لما احتضر أبو جعفر محمد بن عليّ الباقر عليها السلام عند الوفاة دعا بابنه الصادق عليه السلام ليعهد إليه عهداً فقال له أخوه زيد بن عليّ عليه السلام: لو امتثلت في تمثال الحسن والحسين عليهما السلام لرجوت أنّ لا تكون أتيت منكراً فقال له: يا أبا الحسن إنّ الأمانات ليست بالتمثال ولا العهود بالرسوم وإنما هي أمور سابقة عن حُجج الله عز وجل...الخبر)) .

من يجهل النص على الاثني عشر : الإمام الأعظم زيد بن علي .

تعليق : وهُنا تأمل كيف أنّ الإمام زيد بن علي (ع) يُريد من أخيه الباقر (ع) أن يعهد إليه بالإمامة بدلاً من ابنه جعفر ، كما أوصى على أصل الإماميّة الحسن للحسين ، ثمّ تجد أنّ الإمام زيد بن علي (ع) يقول له :

((الرجوت ان لا تكون اتيت منكرا)) ، وهذا قولٌ مَنْ لم يعرف نصّاً توقيفياً في الإمامة على لسان رسول الله (ص) فيه تعداد الأئمة وأسماؤهم ، ولا خبر اللوح الذي هو بقيّة هذا الخبر ، فكيف يُقال تواتر وهذا ابن زين العابدين به جاهل ، بل إنه يجهل عصمة أخيه الباقر (ع) إذ جوّز عليه حصول المنكر ، حاشا الإمامين زيد والباقر من هذه الشنائع كلّها .

[الرواية الثامنة والخمسون] :

المصدر: [الغيبة للنعماني: ٣٢٦] .

الرواية : روى النعماني ، بإسناده ، عن الوليد بن صبيح قال: كان بيني وبين رجل يقال له عبد الجليل صداقة في قدم فقال لي: إن أبا عبد الله عليه السلام أوصى إلى إسماعيل قال: فقلت ذلك لأبي عبد الله (ع) : إن عبد الجليل حدثني بأنك أوصيت إلى إسماعيل في حياته قبل موته بثلاث سنين؟! فقال: يا وليد لا والله، فإن كنت فعلت فإلى فلان يعني أبا الحسن موسى عليه السلام وسماه .

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: الوليد بن صبيح ، وعبد الجليل .

تعليق : وهنا تأمل أنموذجاً من نماذج الوصايا التي يتوهمها الأتباع عن أخيار بن الحسين ، حال عبد الجليل الذي حكى وصية عن الصادق (ع) لابنه إسماعيل ، ثم تأمل كيف نفى ذلك الإمام الصادق (ع) ، تجد أن حال عبد الجليل هذا حال مَنْ يجهل النص على الاثني عشر الذي رواه علي بن محمد الخزّاز من مائتي رواية عن الصحابة عن رسول الله (ع) ، وعن الأئمة ، نعم! ثم تجد الوليد بن صبيح لا يردّ على عبد الجليل أن الخبر قد درج في مؤسسى على لسان رسول الله (ص) ، بل إن محله في الخبر محل المستعلم الذي لا يعلم مَنْ هو إمامه بعد إمامه ، فتأمل دعوى التواتر لخبر النص على الاثني عشر ، ومكان إفادته للعلم في أهل تلك الطبقة من سلف الإمامية ، والله المستعان .

[الرواية التاسعة والخمسون] :

المصدر: [الغيبة للنعماني: ٣٢٦] .

الرواية: روى النعماني ، بإسناده ، عن عبدالكريم بن عمرو الخثعمي ، عن جماعة الصائغ ، قال : " سَمِعْتُ الْمُفَضَّلَ بْنَ عَمْرِو بْنِ يَسَّالٍ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) : هَلْ يَفْرَضُ اللَّهُ طَاعَةَ عَبْدٍ ثُمَّ يَكْتُمُهُ خَيْرَ السَّيِّئِ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع) : اللَّهُ أَجَلٌ وَأَكْرَمٌ وَأَرَأْفُ بَعْبَادِهِ وَأَرْحَمُ مِنْ أَنْ يَفْرَضَ طَاعَةَ عَبْدٍ ثُمَّ يَكْتُمَهُ خَيْرَ السَّيِّئِ صَبَاحًا وَمَسَاءً ، قَالَ : ثُمَّ طَلَعَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى (ع) ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع) : أَيْسَرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى صَاحِبِ كِتَابِ عَلِيٍّ؟ فَقَالَ لَهُ الْمُفَضَّلُ : وَأَيُّ شَيْءٍ يَسِّرُنِي إِذَا أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : هُوَ هَذَا صَاحِبُ كِتَابِ عَلِيٍّ ، الْكِتَابُ الْمَكْنُونُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ " لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ") .

مَنْ يَجْهَلُ النِّصَّ عَلَى الْاِثْنِي عَشَرَ : الْمُفَضَّلُ بْنُ عَمْرِو بْنِ يَسَّالٍ .

تعليق : وهُنا تأمَّلْ جَهْلَ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَمْرِو بْنِ يَسَّالٍ مِنْ كِبَارِ سُلَفِ الْإِمَامِيَّةِ عَلَى اضْطِرَابِهِمُ الشَّدِيدِ فِي أَمْرِهِ ، إِلَّا أَنَّ الْخَبَرَ يُبَيِّنُ جَهْلَهُ بِخَبَرِ الْاِثْنِي عَشَرَ ، حَتَّى أَنَّهُ جَعَلَ رُؤْيَا صَاحِبِ كِتَابِ عَلِيٍّ ، فَرَأَى الْإِمَامَ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ (ع) ، أَلَيْسَ الْمُفَضَّلُ هَذَا أَحَدُ أَهْلِ رِوَاةِ خَبَرِ النِّصِّ عَلَى الْاِثْنِي عَشَرَ فِي كُتُبِ الْإِمَامِيَّةِ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ، وَهَذَا حَالُهُ ! .

[**الرَّوَايَةُ السِّتُونَ**] :

المصدر: [الغيبة للنعماني: ٣٢٧] .

الرواية: روى النعماني ، بإسناده ، عن محمد بن إسحاق ، عن أبيه قال : " دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) فَسَأَلْتُهُ عَنْ صَاحِبِ الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ قَالَ لِي : هُوَ صَاحِبُ الْبَهْمَةِ ، وَكَانَ مُوسَى (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي نَاحِيَةِ الدَّارِ صَبِيًّا وَمَعَهُ عَنَاقٌ مَكِيَّةٌ وَهُوَ يَقُولُ لَهَا : اسْجُدِي لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ ") .

مَنْ يَجْهَلُ النِّصَّ عَلَى الْاِثْنِي عَشَرَ : إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَالدُّمُومِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ .

تعليق : وهُنا تأمَّلْ جَهْلَ إِسْحَاقَ هَذَا بِإِمَامِهِ بَعْدَ إِمَامِهِ .

[**الرَّوَايَةُ الْحَادِيَةُ وَالسِّتُونَ**] :

المصدر: [عيون أخبار الرضا: ١/ ٣٨] .

الرواية: روى الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن سلمة بن محرز ، قال قلت لأبي عبد الله (ع) إن رجلاً من العجلية قال لي: كم عسى أن يبقى لكم هذا الشيخ ، إنما هو سنة أو سنتين حتى يهلك ثم يصيرون ليس لكم أحد تنظرون إليه! فقال أبو عبد الله (ع) : ألا قلت له هذا موسى بن جعفر (ع) قد أدرك ما يدرك الرجال ، وقد اشترينا له جارية تبأح له ، فكأنك به إن شاء الله وقد ولد له فقيه خلف .

من يجهل النص على الاثني عشر: سلمة بن محرز ، وجهل عام .

تعليق: وهنا تأمل جهل سلمة بن محرز بخبر النص على الاثني عشر ، بل وذلك الرجل من العجلية ، ثم تأمل الإمام جعفر (ع) لا يُخبر سلمة بن محرز بأن يستدل ويرد على ذلك العجلي بخبر الاثني عشر فإنه أكثر توجيهاً من الدلالة على ابنه ، لأن فيه دلالة على ستة أئمة بعده يجتمع حولهم الإمامية متى هلك الأول فزغوا إلى الثاني لدلالة خبر الاثني عشر ، نعم! إلا أن ذلك الخبر غير موجود في ذلك الزمان ، وإنما الوصية من توهمات بعض شيعة الإمام الصادق (ع) ، نعم! ولعلي اختصاراً لأوراق هذا المصنف اختصر التعليق وأكتفي بذكر الروايات ، ومن يجهل من تلك الروايات النص على الاثني عشر ، فإن التنبيهات تتكرر ، والعلة والشاهد والمراد بيانه واحد وهو أن سلف الإمامية قبل غيرهم يجهلون النص على الاثني عشر ، لعدم وجوده في ذلك الزمان قبل الغيبة ، وإنما انتشاره باختلاق الأسانيد كان بعد عصر الغيبة ، فتأمل ، وهذا يسقط دعوى التواتر المفيد للعلم ، وللرواية الجمع عن الجمع ، ويدل على اختلاق تلك الطبقات الروائية في كتب المتأخرين ككفاية الأثر وأصول الكافي وغيبة النعماني وغيرها ، نعم! فأكتفي والناظر والباحث يستطيع استنباط تلك الشواهد من الروايات الآتية ، إلا أن يلزم الأمر التعليق .

[الرواية الثانية والستون]:

المصدر: [قرب الإسناد: ٣٣٤] .

الرواية: روى الحميري ، بإسناده ، عن عيسى شلقان قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أريد أن أسأله عن أبي الخطاب ، فقال لي مبتدئاً قبل أن أجلس: " يا عيسى ، ما منعك أن تلقى ابني فتسأله عن جميع ما تريد؟ " قال عيسى: فذهبت إلى العبد الصالح عليه السلام وهو قاعد في الكتاب وعلى شفتيه أثر

المادد، فقال مُبتدئاً. يا عيسى، إن الله تبارك وتعالى أخذ ميثاقَ النبيين على النبوة فلم يتحولوا عنها أبداً ، وأخذَ ميثاقَ الوصيين على الوصية ، فلم يتحولوا عنها أبداً ، وأعارَ قوما الإيَّان زماناً ثم سلبهم إياه، وإنَّ أبا الخطاب من أَعير الإيَّانَ ثم سلبه الله ". فضمَّمته إليَّ وقبلته بين عينيَّه، ثم قلتُ: بأبي أنت وأمي، (ذريةً بعضُها من بعضٍ واللهُ سميعٌ عليمٌ). ثم رجعتُ إلى أبي عبد الله عليه السلامُ فقالَ لي: " ما صَنَعْتَ يا عيسى؟ ". فقلتُ له: بأبي أنت وأمي أتيتُهُ فأخبرني مبتدئاً من غير أن أسأله، عن جميع ما أردتُ أن أسأله عنه. فعلمتُ والله عند ذلك أنه صاحبُ هذا الأمرِ . فقال: " يا عيسى، إن ابني هذا الذي رأيتُ، لو سألتَهُ عما بينَ دَفَتَي المصحفِ لأجابَكَ فيه بعلمٍ ". ثم أخرجهُ ذلك اليوم من الكتابِ، فعلمتُ ذلك اليوم أنَّه صاحبُ هذا الأمرِ)).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: عيسى بن شلقان .

[الرَّوَايَةُ الثَّالِثَةُ وَالسُّتُونَ]:

المصدر: [بصائر الدرجات: ٣٥٩].

الرَّوَايَةُ : روى الصفَّار ، بإسناده ، عن فضاله بن أيوب عن رجلٍ من المسامة اسمُه مسمع ولقبُه كردين عن أبي عبد الله (ع) قال دخلتُ عليه وعنده إسماعيلُ قال ونحنُ إذ ذاك نأتمُّ به بعدَ أبيه فذكرَ في حديثٍ طويلٍ أنه سمعَ رجلَ أبا عبد الله (ع) خلاف ما ظنَّ فيه قالَ فأتيت رجلين من أهلِ الكوفةِ كأنَا يقولانِ به فأخبرتهما فقال: واحدٌ منهما سمعتُ وأطعتُ ورضيتُ وسلمتُ وقال الآخرُ وأهوى بيده إلى جيبه فتقه ثم قالَ لا والله لا سمعتُ ولا أطعتُ ولا رضيتُ حتَّى أسمعهُ منه ثم قال خرج متوجَّهاً إلى أبي عبد الله (ع) قال وتبعته فلما كنَّا بالبابِ فاستاذنا فأذنَ لي فدخلتُ قبله ثم أذنَ له فدخل فلما دخل قالَ له أبو عبد الله عليه السلامُ يا فلانُ أريدُ كلَّ امرئٍ منكم أن يؤتَى صحفٌ منشرةٌ أن الذي أخبرَكَ به فلانُ الحقُّ قال: جعلتُ فداكَ إنِّي أَشْتَهِي أن أسمعَهُ منك قال: إنَّ فلاناً إمامك وصاحبك من بعدي يعني أبا الحسنِ عليه السَّلامُ فلا يدعيها فيما بيني وبينه إلَّا كاذبٌ مفترٌّ فالتفتَ إلى الكوفةِ وكان يُحسِّنُ كلامَ النبطيةِ وكان

صاحب قبالات فقال لي: درفه فقال أبو عبدالله عليه السلام إن درفه بالنبطية خذها أجل فخذها فخرجنا من عنده)).

من يجهل النص على الاثني عشر: مسمع (الملقب بكردين)، ورجلان من أهل الكوفة، وجهل عام.

[الرواية الرابعة والستون]:

المصدر: [عيون أخبار الرضا: ١ / ٣١].

الرواية: روى الشيخ الصدوق، بإسناده، حدثني محمد بن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام وقد اشتكى شكاية شديدة فقلت له: إن كان ما أسأل الله إن لا يرينا فإلى من؟ قال: إلى عليّ ابني وكتابه كتابي وهو وصيي وخليفتي من بعدي)).

من يجهل النص على الاثني عشر: محمد بن إسماعيل بن الفضل الهاشمي.

[الرواية الخامسة والستون]:

المصدر: [عيون أخبار الرضا: ١ / ٣٢].

الرواية: روى الشيخ الصدوق، بإسناده، عن غنام بن القاسم قال: قال لي منصور يونس بن بزرج، دخلت على أبي الحسن يعني موسى بن جعفر عليهما السلام يوما فقال لي: يا منصور أما علمت ما أحدث في يومي هذا؟ قلت: لا قال: قد صيرت عليا ابني وصيي وأشار بيده إلى الرضا عليه السلام وقد نحلته كنييتي والخلف من بعدي، فدخل عليه وهنته بذلك واعلم أنني أمرتك بهذا قال: فدخلت عليه فهنيئته بذلك وأعلمته أن أمرني بذلك، ثم جحد منصور فأخذ الأموال التي كانت في يده وكسرها)).

من يجهل النص على الاثني عشر: منصور بن يونس بن بزرج.

تعليق: وهنا تأمل قل الإمام موسى بن جعفر (ع): ((يا منصور أما علمت ما أحدث في يومي هذا))، أليس النص على الاثني عشر مرويا بتواتر في طبقاته الجمع عن الجمع مفيدا للعلم! عن رسول الله الله

(ص) ، حتّى يُحدِثه الإمام الكاظم (ع) في ذلك اليوم ، وحتّى يكون ذلك الإخبار عنصراً مفاجئاً وموجباً تهنئة للإمام الرضا (ع)؟! .

[الرواية السادسة والستون] :

المصدر: [عيون أخبار الرضا: ٢ / ٣٥] .

الرواية : روى الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن سليمان بن حفص المروزي قال: دخلتُ على أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام وأنا أريد أن أسأله عن الحجّة على الناس بعده فلما نظر إليّ فابتدأني وقال: يا سليمان إنّ عليّاً ابني ووصيي والحجّة على الناس بعدي وهو أفضل ولدي فإن بقيت بعدي فاشهد له بذلك عند شيعتي وأهل ولايتي المستخبرين عن خليفتي من بعدي)) .

من يجهل النص على الاثني عشر: سليمان بن حفص المروزي .

[الرواية السابعة والستون] :

المصدر: [عيون أخبار الرضا: ١ / ٣٧] .

الرواية : روى الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن حيدر بن أيوب عن محمد بن يزيد الهاشمي أنّه قال: الآن تتخذ الشيعة عليّاً بن موسى عليه السلام إماماً قلت وكيف ذلك؟ قال: دعاه أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام فأوصى إليه)) .

من يجهل النص على الاثني عشر: محمد بن يزيد الهاشمي .

[الرواية الثامنة والستون] :

المصدر: [عيون أخبار الرضا: ٢ / ٣٧] .

الرواية : روى الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن عليّ بن الحكم عن حيدر بن أيوب قال: كنّا بالمدينة في موضع يُعرف بالقبا فيه ابنُ زيد بن عليّ فجاء بعد الوقت الذي كان يميئنا فقلنا له جعلنا الله فداك ما

حبسك؟ قال: دعانا أبو إبراهيم عليه السلام اليوم سبعة عشر رجلاً من ولد علي وفاطمة عليهما السلام فأشهدنا عليّ ابنه بالوصية والوكالة في حياته وبعد موته وإن أمره جازٍ عليه وله ، ثم قال محمد بن زيد: والله يا حيدر لقد عقد له الإمامة اليوم وليقولن الشيعة به من بعده قال حيدر: قلت: بل يبقيه الله وأي شيء هذا؟ قال: يا حيدر إذا أوصى إليه فقد عقد له الإمامة قال علي بن الحكم: مات حيدر وهو شك)).

من يجهل النص على الاثني عشر: محمد بن زيد بن علي ، وسبعة عشر من ولد علي وفاطمة ، وحيدر بن أيوب .

تعليق: وهنا تأمل هذا الجهل أخي الباحث من ذلك العدد من المعاصرين والقريبين من الإمام موسى الكاظم (ع) بالنص على الاثني عشر ، ومحمد في الرواية هو ابن الإمام زيد بن علي (ع) ، قال الخوئي يتكلم عنه في هذه الرواية : ((أقول : يظهر من ذيل الرواية أنه لم يكن من الشيعة ، ولم يكن يعترف بإمامة الرضا عليه السلام))^{٤٦٩} .

[الرواية التاسعة والستون] :

المصدر: [عيون أخبار الرضا: ٣٨ / ٢] .

الرواية: روى الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن جعفر بن خلف عن إسماعيل بن الخطاب قال: كان أبو الحسن عليه السلام يتدبّر بالثناء على أبيه [لعلها ابنه] علي عليه السلام ويطريه ويذكر من فضله وبرّه ما لا يذكر من غيره كأنه يريد أن يدلّ عليه)).

من يجهل النص على الاثني عشر: إسماعيل بن الخطاب .

[الرواية السبعون] :

المصدر: [عيون أخبار الرضا: ٤٠ / ١] .

^{٤٦٩} معجم رجال الحديث: ١٧/ ١٠٣ .

الرواية : روى الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن عبدالله بن عبد الرحمن عن الفضل بن عمر قال: دخلتُ على أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام وعليّ عليه السلام ابْنُهُ في حجره وهو يقبله ويمص لسانه ويضعه على عاتقه ويضمّه إليه ويقولُ بأبي أنت وأمي ما أطيبَ ريحك وأطهرَ خلقك وأبينَ فضلك؟! قلتُ: جعلتُ فداك لقد وقعَ في قلبي لهذا الغلامِ مِنَ المودةِ ما لم يقَعْ لأحدٍ إلا لك فقال لي: يا مفضلُ هو مِنّي بمنزلةِ من أبي عليه السلام (ذريةً بعضُها مِن بعضِ واللهُ سميعٌ عليمٌ) قال: قلتُ هو صاحبُ هذا الأمرِ مِن بعدك؟ قال: نعمَ مَنْ أطاعَهُ رَشَدَ وعصاهُ كَفَرُ)).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر : الفضل بن عمر .

[الرواية الحادية والسبعون] :

المصدر : [عيون أخبار الرضا: ١/ ٢٣٧] .

الرواية : روى الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن محمد بن عيسى بن عبيد عن داود رزين قال: كان لأبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام عندي مالٌ فبعثُ فأخذَ بعضَه وتركَ عندي بعضَه وقال: مَنْ جاءكُ بعدي يطلبُ ما بقيَ عندك فإنه صاحبك فلما مضى عليه السلام أرسلَ إليّ علياً ابْنَهُ عليه السلام ابْعَثْ إليّ بالذي هو عندك وهو كذا وكذا فبعثتُ إليه ما كانَ له عندي)).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر : داود رزين ، ويقال داود بن زربي .

[الرواية الثانية والسبعون] :

المصدر : [الغيبة للطوسي: ٤١] .

الرواية : روى الطوسي ، بإسناده ، عن محمد بن سنان عن الحسن بن الحسن - في حديثٍ له - قال: قلتُ لأبي الحسن موسى عليه السلام: أسألكَ؟ فقال: سلَ إمامكَ فقلتُ: مَنْ تعني؟ فأبى أن يعرفَ إماماً غيركَ قال: هو عليّ ابني قد نحلتهُ كُنيتي. قلتُ: سيدي أنقذني من النارِ، فإنَّ أبا عبدالله عليه السلام قال: إنَّكَ أنتَ القائمُ بهذا الأمرِ! قال: أو لم أكن قائماً؟ ثم قال: يا حسنُ ما مِن إمامٍ يكونُ قائماً في أمةٍ إلا وهو

قَائِمُهُمْ، فَإِذَا مَضَى عَنْهُمْ فَالَّذِي يَلِيهِ هُوَ الْقَائِمُ الْحِجَةُ حَتَّى يَغِيبَ عَنْهُمْ، فَكُلْنَا قَائِمٌ فَاصْرِفْ جَمِيعَ مَا كُنْتُ
تَعَامَلُنِي بِهِ إِلَى ابْنِي عَلِيٍّ، وَاللَّهِ مَا أَنَا فَعَلْتُ ذَاكَ بِهِ، بَلِ اللَّهُ فَعَلَ بِهِ ذَاكَ حُبًّا)).

مَنْ يَجْهَلُ النِّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ .

[الرَّوَايَةُ الثَّالِثَةُ وَالسَّبْعُونَ] :

المصدر: [الغيبة للطوسي: ٤١] .

الرَّوَايَةُ : رَوَى الطَّوْسِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ قَالَ : قَالَ لِي : هَارُونَ بْنُ سَعْدِ الْعَجَلِيِّ : قَدِمَاتُ
إِسْمَاعِيلَ الَّذِي كُنْتُمْ تَمْدُونُ إِلَيْهِ أَعْنَاقَكُمْ وَجَعَفَرُ شَيْخٍ كَبِيرٌ يَمُوتُ غَدًا أَوْ بَعْدَ غَدٍ، فَتَبْقُونَ بِلَا إِمَامٍ، فَلَمْ
أَدْرِ مَا أَقُولُ ، فَأَخْبَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَقَالَتِهِ فَقَالَ : هِيَ هَاتِ هِيَ هَاتِ أَيْيَ اللَّهِ - وَاللَّهُ - أَنْ يَنْقَطَعَ
هَذَا الْأَمْرُ حَتَّى يَنْقَطَعَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ فَإِذَا رَأَيْتَهُ فَقُلْ لَهُ : هَذَا مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ يَكْبُرُ وَنَزُوجُهُ وَيُولَدُ لَهُ
فَيَكُونُ خَلْفًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ)).

مَنْ يَجْهَلُ النِّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: هَارُونَ بْنُ خَارِجَةَ .

[الرَّوَايَةُ الرَّابِعَةُ وَالسَّبْعُونَ] :

المصدر: [تفسير العياشي: ٢/ ١١٥] .

الرَّوَايَةُ : رَوَى الْعِيَّاشِيُّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ أَبَاكَ أَخْبَرَنَا بِالْخَلْفِ
مَنْ بَعْدَهُ فَلَوْ أَخْبَرْتَنَا بِهِ؟! فَأَخَذَ بِيَدِي فَهَزَّهَا ، ثُمَّ قَالَ : (مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ
لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ) قَالَ فَخَفَقْتُ فَقَالَ لِي : مَهْ لَا تَعَوِّذَ عَيْنَيْكَ كَثْرَةَ النَّوْمِ فَإِنَّهَا أَقْلُ شَيْءٍ فِي الْجَسَدِ شُكْرًا)).

مَنْ يَجْهَلُ النِّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ .

[الرَّوَايَةُ الْخَامِسَةُ وَالسَّبْعُونَ] :

المصدر: [رجال الكشي: ٢/ ٧٤٩] .

الرّواية : روى الكشي، بإسناده ، عن الحسن بن موسى قال: كان نشيط وخالداً يخدمان أبا الحسن عليه السلام قال: فذكر الحسن عن يحيى بن إبراهيم ، عن نشيط، عن خالد الجوان قال: لما اختلف الناس في أمر أبي الحسن عليه السلام قلت لخالد: أما ترى ما قد وقعنا فيه من اختلاف الناس ؟ فقال لي خالد: قال لي أبو الحسن عهدي إلى ابني عليّ أكبر ولدي وخيرهم وأفضلهم)).

من يجهل النص على الاثني عشر: جهل عام .

[**الرّواية السادسة والسبعون**] :

المصدر: [بحار الأنوار: ٤٩ / ١٥] .

الرّواية : جاء في بحار الأنوار ، عن داود بن فرقد قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: جعلت فداك قد كبر سنّي فحدثني عن الباب فأشار إلى أبي الحسن عليه السلام وقال: هذا صاحبكم من بعدي)).

من يجهل النص على الاثني عشر: داود بن فرقد .

[**الرّواية السابعة والسبعون**] :

المصدر: [الإرشاد: ٢ / ٢٧٦] .

الرّواية : روى الشيخ المفيد ، بإسناده ، عن صفوان بن يحيى قال: قلت للرّضا عليه السلام: قد كنّا نسألك قبل أن يهب الله لك أبا جعفر فكنت تقول: يهب الله لي غلاماً ، فقد وهبه الله لك وأقرّ عيوننا به، فلا أرانا الله يومك وإن كان كون فلان من ؟ فأشار بيده إلى أبي جعفر وهو قائم بين يديه، فقلت له: جعلت فداك هذا ابن ثلاث سنين؟ قال: وما يضرّه من ذلك؟ قد قام عيسى بالحجة وهو ابن أقل من ثلاث سنين؟)).

من يجهل النص على الاثني عشر: صفوان بن يحيى ، وهو صاحب منزلة عند الإماميّة ، وكان وكيلاً للإمام الرّضا (ع) كما تحكي مصنفاتهم .

[**الرّواية الثامنة والسبعون**] :

المصدر: [الإرشاد: ٢/ ٢٨٠].

الرواية: روى الشيخ المفيد ، بإسناده ، عن يحيى بن حبيب الزيات قال: أخبرني مَنْ كَانَ عند أبي الحسن عليه السلام جالساً، فلما نهَضَ القَوْمُ قال لهم أَبُو الحسنِ الرضا عليه السَّلامُ: **القوا أبا جعفر فسلّموا عليه وأحدّثوا به عهداً**، فلما نهَضَ القَوْمُ التفتَ إليّ فقال: رَحِمَ اللهُ المفضل إنّه كَانَ ليقنَعَ بدونِ هذا)). .

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: جهل عام .

تعليق: وفي بحار الأنوار : ((بيان: " ليقنَعَ بدونِ ذلك " ، أي بأقل مما قُلْتُ لَكُمْ في العِلْمِ بأنّه إمامٌ بعدي، وَنَبَّهَهُمْ بذلك على أَنَّ غَرَضَهُ النصّ عليه وَلَمْ يُصِرْحْ به ثَقِيَّةً وَاتِّقَاءً))^{٤٧٠} .

[الرواية التاسعة والسبعون] :

المصدر: [بحار الأنوار: ٥٠ / ٣٤].

الرواية: جاء في بحار الأنوار ، عن عليّ بن محمد الخزاز ، بإسناده ، عن إبراهيم بن أبي محمود قال: كنتُ واقفاً عندَ رأسِ أبي الحسنِ عليّ بنِ موسى عليه السلام بطوس قال له بعضُ من كان عنده: **إن حدثَ حدثٌ فإلى مَنْ ؟** قال: إلى ابني محمدٍ . وكان السائل استصغَرَ سنَّ **أبي جعفر** عليه السلام فقال له أبو الحسنِ عليّ بن موسى عليه السلام إن الله بعث عيسى بن مريم عليه السلام نبياً [ثابتاً] بإقامة شريعته في دونِ السنِّ الذي أقيم فيه أبو جعفر ثابتاً على شريعته)). .

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: رجلٌ من الشيعة ، جهل عام .

[الرواية الثمانون] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٢٨٦].

^{٤٧٠} بحار الأنوار: ٥٠ / ٢٥.

الرّواية : روى ثقة الإمامية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه سُئِلَ أو قيل له أتكُونُ الإمامة في عمٍّ أو خالٍ ؟ فقال: لا فقال: في أخٍ ؟ قال: لا، قال: ففي مَنْ ؟ قال: في ولدي وهو يومئذٍ لا ولدَ له)).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: رجل من الشيعة ، جهل عام .

[الرّواية الحادية والثمانون] :

المصدر: [بحار الأنوار: ٥٠ / ٣٥] .

الرّواية : جاء في بحار الأنوار ، عن علي بن محمد الخزاز ، عن عبد الله بن جعفر قال: دخلتُ على الرضا عليه السلام أنا وصفوان بن يحيى وأبو جعفر عليه السلام قائمٌ قد أتى له ثلاثُ سنينَ، فقلنا له: **جَعَلَنَا اللهُ فِدَاكَ إِنْ - وأعوذُ بالله - حدثَ حدثٌ فَمَنْ يَكُونُ بعَدَكَ ؟** قال: ابني هذا وأوماً إليه ، قال: فقلنا له: وهو في هذا السنِّ ؟ قال: نعم، وهو في هذا السنِّ إِنَّ اللهَ تبارك وتعالى احتَجَّ بعيسى عليه السلام وهو ابنُ سنتين)).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: صفوان بن يحيى ، وعبد الله بن جعفر .

[الرّواية الثانية والثمانون] :

المصدر: [الغيبة للطوسي: ١٩٩] .

الرّواية : روى الطوسي ، بإسناده ، عن أحمد بن عيسى العلوي من ولدِ علي بن جعفر قال: دخلتُ على أبي الحسن [علي الهادي] (ع) بصرياً فسلمنا عليه، فإذا نحنُ بأبي جعفر [محمد بن علي الهادي] وأبي محمد [أخوه الحسن العسكري] قد دخلا، فقمنا إلى أبي جعفر لنسلمَ عليه، فقال أبو الحسن عليه السلام ليسَ هذا صاحبُكم عليكم بصاحبكم، وأشار إلى أبي محمد عليه السلام)).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: أحمد بن عيسى العلوي، وهو من ولد علي بن جعفر .

[الرواية الثالثة والثمانون] :

المصدر: [الغيبة للطوسي: ٢٠١].

الرواية : روى الطوسي ، بإسناده ، عن شاهويه بن عبدالله الجلاب قال: كنتُ رويْتُ عن أبي الحسن العسكري عليه السلام في أبي جعفر ابنه رواياتٍ تدلُّ عليه ، فلما مضى أبو جعفر قلقْتُ لذلك، وبقيتُ متَّحيراً لا أتقدم ولا أتأخرُ، وخِفْتُ أن أكتبَ إليه في ذلك، فلا أدري ما يكونُ . فكتبْتُ إليه أسأله الدعاء أن يفرجَ الله عَنَّا في أسبابٍ من قِبَلِ السلطانِ كَنَّا نغتمُّ بها في غلماننا فرجعَ الجوابُ بالدعاء ورد الغلمانَ علينا، وكتبَ في آخرِ الكتابِ: أردتُ أن تسألَ عَنِ الخلفِ بعد مُضَيِّ أبي جعفر، وقلقْتُ لذلك، فلا تغتمَّ فإنَّ الله لا يُضِلُّ قوماً بعدَ إذْ هداهم حتَّى يتَّيَّن لهم ما يتَّقون.)).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: شاهويه بن عبدالله الجلاب ، وقد تقدم ، وجهل عام .

[الرواية الرابعة والثمانون] :

المصدر: [رجال الكشي: ١ / ٣٧١].

الرواية : روى الكشي ، بإسناده ، عن علي بن يقطين، قال: لَمَّا كَانَتْ وفاةُ أبي عبدالله عليه السَّلامُ قال الناسُ بعبدالله بن جعفر. واختَلَفُوا: فقَائِلُ قَالَ له، وقَائِلُ قَالَ بِأبي الحسنِ عليه السلامُ فدعا زرارة ابنه عبيداً فقال: يا بُنَيَّ الناسُ مختلفُونَ في هذا الأمرِ: فمن قائل بعبدالله فَإِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى الْخَيْرِ الَّذِي جَاءَ إِنْ الْإِمَامَةَ فِي الْكَبِيرِ مِنْ وَلَدِ الْإِمَامِ، فَشَدَّ رَاحِلَتَكَ وَامْضِ إِلَى الْمَدِينَةِ حَتَّى تَأْتِيَنِي بِصَحَّةِ الْأَمْرِ، فَشَدَّ رَاحِلَتَهُ وَمَضَى إِلَى الْمَدِينَةِ. واعتَلَّ زرارة فلما حضرته الوفاةُ سألَ عن عبيدٍ، فقليلٌ إِنَّهُ لَمْ يَاقِدْ، فدعا بالمصحفِ فقال: اللَّهُمَّ إِنِّي مُصَدِّقٌ بِمَا جَاءَ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٌ فِيمَا أَنْزَلْتَهُ عَلَيْهِ وَبَيَّتَهُ لَنَا عَلَى لِسَانِهِ، وَأَنِّي مُصَدِّقٌ بِمَا أَنْزَلْتَهُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْجَامِعِ، وَإِنْ عَقِيدَتِي وَدِينِي الَّذِي يَأْتِيَنِي بِهِ عَبِيدُ ابْنِي وَمَا بَيَّتَهُ فِي كِتَابِكَ، فَإِنْ أَمَتْنِي قَبْلَ هَذَا فَهَذِهِ شَهَادَتِي عَلَى نَفْسِي وَإِقْرَارِي بِمَا يَأْتِيَنِي بِهِ عَبِيدُ ابْنِي وَأَنْتَ الشَّهِيدُ عَلَيَّ بِذَلِكَ)).

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: زُرارة بن أعين ، وعُبيد بن زرارة بن أعين ، وجهل عام .

تعليق : وهُنا تأمّل جهل زُرارة بن أعين على عِظم منزلته عند الإماميّة يجعلونه من أهل الاختصاص بالإمام الصادق (ع) ، ثمّ هو لا يعرفُ إمامه بعد إمامه بما يدلّ عليه ذلك النصّ الاثني عشريّ عن رسول الله (ص) بأسماء الأئمة واحداً بعد واحد ، بل وتأمّل جهل عُبيد ابنه ، وعامة الشيعة ، تجد أنّه حقّاً لا مكان لخبر الاثني عشر في ذلك الزمان بالعدد أو بالعدد والاسم والله المستعان ، فلا تؤثر في طبقة الرواية، ولا إفادة للعلم .

[الرواية الخامسة والثمانون] :

المصدر : [الخرائج والجرائح: ١/ ٣٢٨] .

الرواية : وفي الخرائج والجرائح للرواندي ، عن داود بن كثير الرقي ، قال : وفد من خراسان وافدٌ يكنى بأبي جعفر واجتمع إليه جماعة من أهل خراسان ، فسألوه أن يحمل لهم أموالاً ومتاعاً ومسائلهم في الفتاوى والمشاورة ، فورد الكوفة فنزل وزار أمير المؤمنين عليه السلام ، ورأى في ناحية رجلاً وحوله جماعة ، فلما فرغ من زيارته قصدهم فوجدهم شيعة فقهاء ويسمعون من الشيخ فسألهم عنه ، فقالوا : هو أبو حمزة الثمالي . قال : فبينما نحن جلوس إذ أقبل أعرابيٌّ ، فقال : جئت من المدينة وقدمت جعفر بن محمد عليها السلام . فشهِق أبو حمزة وضرب بيده الأرض ، ثم سأل الأعرابي : هل سمعت له بوصية ؟ قال : أوصى إلى ابنه عبد الله ، وإلى ابنه موسى ، وإلى المنصور . فقال أبو حمزة : الحمد لله الذي لم يُضِلنا ، دلّ على الصغير ، ومن على الكبير وستر الأمر العظيم . ووثب إلى قبر المؤمنين فصلى وصلينا ، نهض وقام . ثم أقبلت عليه وقلت له : فسّر لي ما قتله ؟ فقال : بين أن الكبير ذو عاهة ، ودلّ على الصغير بأن أدخل يده مع الكبير ، وستر الأمر بالمنصور ، حتّى إذا سأل المنصور من وصيه ؟ قيل أنت . قال الخراساني : فلم أفهم جواب ما قاله ، ووردت المدينة ، ومعى المأل والثياب والمسائل ، وكان فيا معي درهمٌ دفعته إلى امرأة تسمى شطيطة ومنديل . فقلت لها : أنا أحمل عنك مائة درهم . فقالت : إن الله لا يستحيي من الحق ، فعوجت الدرهم وطرحته في بعض الأكياس ، فلما حصلت بالمدينة سألت عن الوصي فقيل لي عبد الله ابنه . فقصدته فوجدت باباً مرشوشاً مكنوساً عليه بوابٌ فأنكرت ذلك في نفسي واستأذنت ودخلت بعد الإذن ، فإذا هو جالس في منصبه ، فأنكرت ذلك أيضاً . فقلت : أنت وصي الصادق عليه السلام ، الإمام

المفترضُ الطاعة ؟ قال : نَعَمْ . قلت : كم في المائتين من الدراهم زكاة ؟ قال : خمسة دراهم . قلت : فكَمْ في المائة ؟ قال : درهمان ونصف . قلت : ورجلٌ قال لامرأته : أنت طالقٌ بعددِ نجومِ السماء هل تطلقين بغيرِ شهودٍ ؟ قال : نَعَمْ ، ويكفي من النجومِ رأسُ الجوزاء ثلاثاً . فعجبتُ من جواباته ومجلسه . وقال : احمل إليّ ما معك ؟ قلت : ما معي شيءٌ ، وجئتُ إلى قبرِ النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله فلما رجعتُ إلى بيتي إذا أنا بغلامٍ أسودٍ واقف ، فقال : سلامٌ عليك . فرددتُ عليه السلام . قال : أجِبْ من تريده . فنهضتُ معه ، فجاء بي إلى بابِ دارٍ مهجورةٍ ، ودخلَ وأدخلني فرأيتُ موسىَ بنَ جعفرَ عليهما السَّلامُ على حصيرِ الصلاة ، فقال لي : يا أبا جعفر اجلس . وأجلسني قريباً ، فرأيتُ دلائله ، أدباً وعلماً ومنطقاً . وقال لي : احمل ما معك . فحملتهُ إلى حضرته فأوماً بيده إلى الكيس الذي فيه درهمُ المرأة ، فقال لي افتحْه . ففتحتُه . وقال لي : اقلبه . فقلبتهُ فظهرَ درهمُ شطيطةِ المعوج فأخذَه بيده وقال : افتح تلك الرزمة . ففتحتها ، فأخذ المنديلَ منها بيده وقال وهو مقبل عليّ : إن الله لا يستحيي من الحقِّ . يا أبا جعفر اقرأ على شطيطةِ السلامِ مني وادفع إليها هذه الصرة . وقال لي : أردد ما معك إلى مَنْ حملَه وادفعه إلى أهله ، وقل : قد قبله ووصلكم به . وأقيمتُ عنده وحادثني وعلمني ، وقال لي : ألم يقل لك أبو حمزة الثمالي يظهر الكوفة وأنتم زوار أمير المؤمنين عليه السلام كذا وكذا ؟ قلت : نَعَمْ . قال : كذلك يكونُ المؤمنُ إذا نور الله قلبه كان علمُه بالوجه . ثم قال لي : قم إلى ثقاتِ أصحابِ الماضي ، فسألهم عن نصه . قال أبو جعفر الخراساني : فلقيتُ جماعةً كثيرةً منهم شهدوا بالنص على موسى عليه السلام ، ثم مضى أبو جعفر إلى خراسان . قال داود الرقي : فكاتبني من خراسان . إنه وجد جماعةً ممن حملوا المالَ قد صاروا فطحية ، وإنه وجد شطيطة على أمرها تتوقعه يعود . قال : فلما رأيتها عرفتُها سلام مولانا عليها ، وقبوله منها دون غيرها وسلمتُ إليها الصرة ، وفرحتُ وقالت لي : أمسك الدراهمَ معك . فإنها لكفني . فأقامت ثلاثة أيامٍ وتوفيتُ إلى رحمةِ الله تعالى)) .

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر: أبو حمزة الثمالي ، وأبو جعفر الخراساني ، وأبو جعفر المنصور العباسي ، وعبدالله بن جعفر بن محمد .

تعليق : وهُنا تأمل هذه الرواية ، وكيف يجهل من هُو في مقام أبي حمزة الثمالي النصّ على الاثني عشر ، حتّى يسأل وهو بالكُوفَة هل أوصى الصادق (ع) ، ثم تأمل ذلك الإيصاء من الصادق (ع) إلى ثلاثة ، فهل لم يكن نصّ رسول الله (ص) المتواتر على لسان الصحابة يُبيّن ويُظهر بجلاء اسم موسى بن جعفر ، وهل يخفى ذلك على أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي الهاشمي القريب من بيوت بني فاطمة العالم بمذاهبهم وأصولهم ، نعم! ثم جاء في الرواية : ((قم إلى ثقات أصحاب الماضي ، فسألهم عن نصه . قال أبو جعفر الخراساني : فلقيت جماعة كثيرة منهم شهدوا بالنص على موسى عليه السلام)) ، إنّ المراد هُنا بنصّ الصادق (ع) هُو وصيّته لابنه موسى ، لا أنّه النصّ على الاثني عشر ، فتنبّه ، ثم تدبّر أنّه قد مرّ معك من رواية الكليني جهل جميع أصحاب الصادق (ع) بإمامة موسى (ع) ، منهم كبار وثقات أصحابه هشام بن سالم ، ومؤمن الطاق ، وأبو بصير ، وقريباً مرّ معك جهل زُرارة بن أعين ، وفي هذه الرواية جهل أبي حمزة الثمالي ، ولك التّظنّ مُنصفاً .

[الرواية السادسة والثمانون] :

المصدر : [بحار الأنوار : ٤٦ / ٢٧١] .

الرواية : وفي بحار الأنوار ، عن حمزة بن الطيار ، عن أبيه محمد قال : جئتُ إلى باب أبي جعفر عليه السلام استأذنُ عليه ، فلم يأذن لي فأذنَ لغيري فرجعتُ إلى منزلي وأنا مغموّم ، فطرحْتُ نفسي على سرير في الدار وذهبَ عني النومُ ، فجعلتُ أفكرُ وأقولُ : أليس المرجئة تقولُ كذا ؟ والقدرية تقولُ كذا ؟ والحرورية تقولُ كذا ؟ والزيدية تقولُ كذا ؟ فنُفِدتُ عليهم قولهم ، فأنا أفكرُ في هذا حتّى نادى المنادي ، فإذا الباب يُدق فقلتُ : مَنْ هذا ؟ فقال : رسولُ لأبي جعفر عليه السلام يقولُ لك أبو جعفر عليه السلام أجبْ ، فأخذتُ ثيابي عليّ ومضيتُ معه فدخلتُ عليه فلما رآني قال : يا محمد لا إل إل المرجئة ولا إل إل القدرية ولا إل إل الحرورية ولا إل إل الزيدية ولكن إل إلنا إنّما حجبُك لكذا وكذا فقبلتُ ، وقلتُ به)) .

مَنْ يجهل النص على الاثني عشر : محمد بن عبدالله الطيّار .

[الرواية السابعة والثمانون] :

المصدر: [الغيبة للطوسي: ٨٢].

الرواية: روى الطوسي ، بإسناده ، حَدَّثَنِي أَبُو هَاشِمٍ دَاوُدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيُّ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَتَ وَفَاةِ ابْنِهِ أَبِي جَعْفَرٍ ، وَقَدْ كَانَ أَشَارَ إِلَيْهِ وَدَلَّ عَلَيْهِ ، فَإِنِّي لَأُفَكِّرُ فِي نَفْسِي وَأَقُولُ : هَذِهِ قَضِيَّةُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ [أَيِ مُوسَى الْكَاطِمِ] ، وَقَضِيَّةُ إِسْمَاعِيلَ ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ : نَعَمْ يَا أَبَا هَاشِمٍ بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَبِي جَعْفَرٍ وَصَيَّرَ مَكَانَهُ أَبَا مُحَمَّدٍ [الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيَّ] ، كَمَا بَدَأَ اللَّهُ فِي إِسْمَاعِيلَ بَعْدَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَصَّبَهُ ، وَهُوَ كَمَا حَدَّثْتَ بِهِ نَفْسُكَ وَإِنْ كَرِهَ الْمُبْطِلُونَ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنِي الْخَلَفَ مِنْ بَعْدِي عِنْدَهُ مَا تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ وَمَعَهُ آلَةُ الْإِمَامَةِ) .

مَنْ يَجْهَلُ النِّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: وَهَذَا فَيَنْسِفُ خَبَرَ الْإِثْنِي عَشَرَ مِنْ أُسَاسِهِ ، وَيَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَجُودِهِ ، فَهُوَ جَهْلٌ عَامٌّ .

[الرَّوَايَةُ الثَّامِنَةُ وَالْثَمَانُونَ]

المصدر: [عيون أخبار الرضا: ٢/ ٣٣].

الرواية: روى الصدوق ، بإسناده ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ كَثِيرٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: جُعِلْتُ فِدَاكَ وَقَدِمَنِي لِلْمَوْتِ قَبْلَكَ، إِنْ كَانَ كَوْنُ فُلَانٍ مِنْ ؟ قَالَ: إِلَى ابْنِي مُوسَى، فَكَانَ ذَلِكَ الْكَوْنُ فَوَ اللَّهِ مَا شَكَكْتُ فِي مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ طَرَفَةَ عَيْنٍ قَطُّ، ثُمَّ مَكثْتُ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً، ثُمَّ أَتَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى فَقُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنْ كَانَ كَوْنُ فُلَانٍ مِنْ ؟ قَالَ: عَلِيَّ ابْنِي قَالَ: فَكَانَ ذَلِكَ الْكَوْنُ، فَوَ اللَّهِ مَا شَكَكْتُ فِي عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَرَفَةَ عَيْنٍ قَطُّ) .

مَنْ يَجْهَلُ النِّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: دَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ .

[الرَّوَايَةُ التَّاسِعَةُ وَالْثَمَانُونَ]

المصدر: [بحار الأنوار: ٤٦/ ١٩٤].

الرّواية: جاء في بحار الأنوار ، عن الكشي ، بإسناده ، عن أبي الصباح قال : جاءني سدير فقال لي : إن زيدا تبرأ منك ، قال : فأخذت علي ثيابي ، قال : وكان أبو الصباح رجلاً ضارياً قال : فأتيتُه فدخلت عليه ، وسلمتُ عليه ، فقلت له : يا أبا الحسنِ بلغني أنك قلت : **الأئمةُ أربعةٌ ، ثلاثةٌ مضوا ، والرابعُ وهو القائمُ ؟** قال زيدٌ : **هكذا قلت** قال : فقلتُ لزيدٍ : هل تذكرُ قولك لي بالمدينة في حياة أبي جعفر عليه السّلامُ وأنت تقولُ : إنَّ الله تعالى قضَى في كتابه أنّه من قتلَ مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ، وإنّا الأئمةُ ولاةُ الدمِ ، وأهلُ البابِ ، فهذا أبو جعفر الأمامُ ، فإنَّ حدثَ به حدثٌ ، فإنَّ فينا خلفاً ؟ وقال : وكانَ يسمعُ مني خطبَ أمير المؤمنين عليه السّلامُ وأنا أقولُ : فلا تُعلموهم فهم أعلمُ منكم ، فقال لي : أما تذكرُ هذا القولُ ، فقلت : فإنَّ منكم من هو كذلك ، ثم قال : ثم خرجتُ من عنده فتهيأتُ وهياتُ راحلةً ، ومضيتُ إلى أبي عبد الله عليه السّلامُ ودخلتُ عليه ، وقصصتُ عليه ما جرى بيني وبين زيدٍ ، فقال : أرايتَ لو أنَّ الله تعالى ابتلى زيدا فخرجَ منا سيفانِ آخرانِ ، بأيِّ شيءٍ تعرفُ أيَّ السيفِ حقٌّ والله ما هو كما قال ، ولئن خرجَ ليقتلَنَّ ، قال : فرجعتُ ، فانتهيْتُ إلى القادسية فاستقبلني الخبر بقتله - رحمه الله - .

من يجهل النص على الاثني عشر : الإمام زيد بن علي بن الحسين .

[الرّواية التسعون] :

المصدر: [بصائر الدرجات : ١٥٩] .

الرّواية : روى الصّفّارُ ، بإسناده ، عن سليمان بن خالدٍ قال : بينا مع أبي عبد الله (ع) في ثقيفةٍ إذا استأذنَ عليه أناسٌ من أهل الكوفة فأذنَ لهم فدخلوا عليه فقالوا : يا أبا عبد الله إنَّ أناساً يأتوننا يزعمون أن فيكم أهل البيتِ إمامٌ مفترض الطاعة ، فقال : ما أعرفُ ذلك في أهل بيتي . فقالوا : يا أبا عبد الله يزعمون أنك أنت هو قال : ما قلتُ لهم ذلك ، قالوا : يا أبا عبد الله إنَّهم أصحابُ تشمير وأصحابُ خلوةٍ وأصحابُ ورعٍ وهم يزعمون أنك أنت هو ، قال : هم أعلمُ وما قالوا ، قال : فلما رأوه أنَّهُم قد أغضبوه قاموا فخرجوا ، فقال : يا سليمان من هؤلاء ؟ قال : أناسٌ من العجلية ، قال : عليهم لعنةُ الله ، .. الخبر .

من يجهل النص على الاثني عشر : أهل الكوفة .

[**الرّواية الحاديّة والتّسعون**] :

المصدر: [بحار الأنوار: ٢٦٩ / ٤٧] .

الرّواية : جاء في بحار الأنوار ، عن كتاب زيد النرسي ، عن أبي عبد الله عليه السّلام قال : **إني ناجيتُ اللهَ ونازلتهُ في إسماعيلَ ابني أن يكونَ من بعدي فأبى ربّي إلا أن يكونَ موسى ابني**)). .

من يجهل النص على الاثني عشر: وهذا فينسّف خبر الاثني عشر من أساسه ، ويدلّ على عدم وجوده ، فهو جهلٌ عامٌ .

[**الرّواية الثانية والتّسعون**] :

المصدر: [الغيبة للنعماني: ٣٢٤] .

الرّواية : روى النعماني ، بإسناده ، عن إسحاق بن عمار الصيرفي قال : وصفَ إسماعيلُ أخِي لأبي عبد الله عليه السّلام دينه واعتقاده فقال : **إني أشهدُ أن لا إلهَ إلا الله وأنَّ محمداً رسولُ الله وأنكم - ووصفهم يعني الأئمةَ واحداً واحداً حتّى انتهَى إلى أبي عبد الله عليه السّلام . قال : وإسماعيلُ من بعديك ؟ قال : أما إسماعيلُ فلا**)). .

من يجهل النص على الاثني عشر: إسحاق بن عمار الصيرفي .

[**الرّواية الثالثة والتّسعون**] :

المصدر: [عيون أخبار الرضا: ١ / ٢٣٠] .

الرّواية : روى الشّيخ الصدوق ، بإسناده ، عن أبي مسروق قال : دخلَ على الرضا جماعةً من الواقفةِ فيهم علي بنُ أبي حمزة البطائني ومحمد بنُ إسحاق بنِ عمار والحسين بنُ مهران والحسنُ أبي سعيد المكاربي فقال له علي بنُ أبي حمزة : جعلتُ فداك أخبرنا عن أبيك عليه السّلام ما حاله ؟ فقال له : إنه قد مضى . فقال له : **فلئن من عهد؟ فقال : إيّ! . فقال له : إنك لتقول قولاً ما قاله أحدٌ من آبائك علي بنِ أبي طالبٍ عليه السّلام**

فمن دونه. قال: لكن قد قاله خيرُ آبائي وأفضلهم رسولُ الله (ص) فقال له: أما تخافُ هؤلاء على نفسك؟ فقال لو خفتُ عليها كنتُ عليها مُعيناً أن رسولَ الله (ص) أتاه أبو هلب فتهدَّده فقال له رسولُ الله (ص) إن خدشتُ من قبلك خدشةً فأنا كذابٌ فكانت أول آية نزع بها رسولُ الله (ص) وهي أول آية انزع لكم أن خدشتُ خدشةً قبل هارون فأنا كذابٌ فقال له الحسنُ بنُ مهران: قد أتانا ما نطلبُ إن أظهرتَ هذا القولَ قالَ فتريدُها ذا أتريدُ أن أذهبَ إلى هارون فأقولُ له: إني إمامٌ وأنتَ لستَ في شيءٍ ليسَ هكذا صنعَ رسولُ الله (ص) في أول أمره إنما قالَ ذلكَ لأهله ومواليه ومن يثقُ به فقد خصَّهم به دونَ الناسِ وأنتم تعتقدونَ الإمامةَ لمن كانَ قبلي من آبائي ولا تقولونَ إنَّه إنما يمنعُ عليَّ بنَ موسى أن يخبرَ أباه حياً تقيَّةً فإنِّي لا أتقيكم في أن أقولَ: إني إمامٌ فكيف أتقيكم في أن أدعي أنَّه حيٌّ لو كانَ حياً؟!)).

من يجهل النص على الاثني عشر: علي بن أبي حمزة البطائني ، ومحمد بن إسحاق بن عمار ، والحسين بن مهران ، والحسن بن أبي سعيد المكاربي .

تعليق : وهُنا تأمل هذا الجهل من كبار رجال الإمامية روايةً ودرايةً ، وتأمل قوهم في الرواية : ((فقال له: إنك لتقول قولاً ما قاله أحد من آبائك علي بن أبي طالب عليه السلام فمن دونه)) ، فإنهم يقصدون بذلك أنَّك تقول أنَّك الإمام تصرَّح بذلك ، ولا تتقي ولا تخشى ، فتقولُ أنَّ العهدَ والوصيةَ فيك. فقال الرضا (ع) أنَّ رسولَ الله (ص) قد قالَ بذلك أي صدعَ بأمرِ رسالته ، وقال لقرايته أنَّه النبي المرسل من الله ، لا أنَّ المقصودَ بذلك هو النصُّ على الاثني عشر فالخبرُ آخره وأوله ينقضُ هذا المقصد ، فأولئك الرجال لو كانوا يعلمون نصّاً على الاثني عشر ، لما وقفوا ، ولما كان لسؤالهم عن مضيِّ أبيه موسى (ع) وجه ، ولما كان لسؤالهم هل عهد إليه بالإمامة وجهٌ ، فالنصُّ يثبتُه ، ولما كان لنسبتهم إلى آباء الرضا غير مقالته وجهٌ ، لأنَّ النصَّ سيكون مروياً عن رسول الله (ص) ، ولما كان لجواب الرضا (ع) بقصد النصَّ أي وجهٍ لأنَّ أولئك الرجال لا يجهلونَه ، فلم يتبقَّ إلا إنكارُ الرجال عدم اتِّقاء الرضا وتصريحه بأمرِ إمامة نفسه ، وهو الظاهر من وجه المقارنة بين صدوع الرسول (ص) بأمره ونبوته لأقربائه ، فتأمل .

[الرواية الرابعة والتسعون] :

المصدر: [أصول الكافي: ١/ ٣٣٦].

الرواية: روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني ، بإسناده ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: إذا فقد الخامس من ولد السابع فالله الله في أديانكم لا يزيلكم عنها أحد، يا بني إنه لا بُدَّ لصاحب هذا الأمر من غيبة حتى يرجع عن هذا الأمر من كان يقول به، إنما هو محنة من الله عز وجل امتحن بها خلقه، لو علم آبؤكم وأجدادكم ديناً أصح من هذا لا تبعوه قال: فقلت: يا سيدي من الخامس من ولد السابع؟ فقال: يا بني! عقولكم تصغر عن هذا، وأحلامكم تضيق عن حمله، ولكن إن تعيشوا فسوف تدرؤونه)).

من يجهل النص على الاثني عشر: علي بن جعفر بن محمد الصادق .

[**الرواية الخامسة والتسعون**] :

المصدر: [قرب الإسناد: ٣١٧].

الرواية: روى الحميري ، بإسناده ، عن ظريف بن ناصح قال: كنت مع الحسين بن زيد ومعه ابنه علي، إذ مر بنا أبو الحسن موسى بن جعفر صلى الله عليه وسلم عليه ثم جاز فقلت: جعلت فداك، يعرف موسى قائم آل محمد؟ قال: فقال لي: إن يكن أحد يعرفه فهو. ثم قال: وكيف لا يعرفه وعنده خط علي بن أبي طالب صلى الله عليه وإماماً رسول الله صلى الله عليه وآله. فقال: علي ابنه: يا أبة كيف لريكن ذاك عند أبي زيد بن علي؟ فقال: يا بني، إن علي بن الحسين ومحمد بن علي سيدا الناس وإمامهم، فلزم يا بني أبوك زيد أخاه فتأدب بأدبه وتفقه بفقهاء. قال: فقلت: فأريه يا أبة إن حدث بموسى حدث يوصي إلى أحد من إخوته؟ قال: لا والله ما يوصي إلا إلى ابنه، أما ترى - أي بني - هؤلاء الخلفاء لا يجعلون الخلافة إلا في أولادهم)).

من يجهل النص على الاثني عشر: علي بن الحسين بن زيد بن علي .

[**الرواية السادسة والتسعون**] :

المصدر: [عيون أخبار الرضا: ١/ ٢٥٢].

الرواية: روى الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن الحسن بن علي الوشاء قال: كنت كتبتُ معي مسائل كثيرة قبل أن أقطع على أبي الحسن عليه السلام وجمعتها في كتابٍ مما روى عن آبائه عليهم السلام وغير ذلك وأحببتُ أن أثبت في أمره واختبره فحملتُ الكتاب في كُمي وصرْتُ إلى منزله وأردتُ أن آخذَ منه خلوةً فأناوله الكتابَ فجلستُ ناحيةً وأنا متفكرٌ في طلبِ الإذنِ عليه وبالبابِ جماعةٌ جلوسٌ يتحدثونَ فبينما أنا كذلك في الفكرة في الاحتيال للدخول عليه إذ أنا بغلامٍ قد خرج من الدار في يده كتابٌ فنادى أياكم الحسن بنُ علي الوشاء ابن بنت الياسِ البغدادي؟ فقمْتُ إليه فقلتُ: أنا الحسن بنُ عليٍّ فما حاجتُكَ؟ فقال: هذا الكتابُ أمرتُ بدفعه إليك فهاكُ خُذْهُ، فأخذتُهُ وتنحيْتُ ناحيةً فقرأتُهُ فإذا اللهُ فيه جواب مسألة مسألة فعند ذلك قطعْتُ عليه وتركتُ الوقف)).

من يجهل النص على الاثني عشر: الحسن بن علي الوشاء .

[**الرواية السابعة والتسعون**] :

المصدر: [نور الأبصار في أحوال الأئمة التسعة الأبرار].

الرواية: جاء في كتابِ نورِ الأبصارِ للعلامة المازندراني : قالَ عمرو بنُ زيدٍ : دخلتُ عليه [أي على الصادق] أعوده ، فرأيتُهُ متكياً وقد دارَ وجهه إلى الحائطِ والبابُ وراءَ ظهره ، فلما دخلت عليه قال : وجَّهني إلى القبلة ، فوجَّهتُهُ وأردتُ أن أسأله عن الإمامِ بعده وعن الحُجة فقال : لا أجيبُ الآن وستعلمنَّ نبأه بعدَ حين . [يظهر الكلام للمازندراني من هنا] ثم قضى نحبَه ، فغسله الإمام موسى بن جعفر (ع) وحَنَطه وكَفَّنَه في خمسةِ أثوابٍ ، فلما أرادَ أن يصليَّ عليه الكاظمُ (ع) نازعه في ذلك عبدُالله الأَفطَحُ كان أخا الإمام موسى بن جعفر وهو أكبرُ منه وأصغرُ من إسماعيلَ بنِ جعفر الصادق ، فتَحَيَّرَ في ذلك الشيعةُ وكادوا أن يعملوا على مذهبِ أبي حنيفة إذا تعارضاً تساقطاً ، فأظهرَ الإمامُ موسى بنُ جعفر (عليه السلام) معجزاتٍ عديدةً حتَّى رضيَ الناسُ واختاروه وقَدَّموه على الأَفطَحِ وصَلَّى على أبيه ودفنَه عند والده)).

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: عمرو بن زيد، وجهل عام.

[الرَّوَايَةُ الثَّامِنَةُ وَالتَّسْعُونَ]:

المصدر: [الغيبة للنعماني: ١٥٨].

الرَّوَايَةُ: روى النعماني، بإسناده، عن أمية بن علي القيسي قال: "قلت لأبي جعفر محمد بن علي الرضا (عليهما السلام): من الخلفُ بعدك؟ فقال: ابني علي، وابننا علي، ثم أطرق ملياً، ثم رفع رأسه، ثم قال: إنها ستكون حيرة، قلت: فإذا كان ذلك فإلى أين؟ فسكت ثم قال: لا أين - حتَّى قالها ثلاثاً - فأعدتُ عليه، فقال: إلى المدينة، فقلت: أي المَدَن؟ فقال: مدينتنا هذه، وهل مدينة غيرها؟".

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: أمية بن علي القيسي.

[الرَّوَايَةُ التَّاسِعَةُ وَالتَّسْعُونَ]:

المصدر: [الأصول الستة عشر: ١١٩].

الرَّوَايَةُ: جاء في كتاب الأصول الستة عشر، عن أبي يحيى الهمداني قال دخلنا على أبي عبد الله (ع) فقلنا له أصلحك الله إننا لا ندري ما صحبتنا إياك وما صحبتك إيانا فإن حدث بك حدثٌ فإلى مَنْ فقال إن فلاناً قد جمع القرآن قال ثم دخلتُ عليه السنة الثالثة فقلتُ رحمك الله ما ندري ما صحبتك إيانا فإن حدث بك حدثٌ فإلى مَنْ فقال إن فلاناً قد جمع القرآن وهو صاحبكم وهو كما سرك). .

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: أبو يحيى الهمداني.

[الرَّوَايَةُ الْمِائَةُ]:

المصدر: [موسوعة الإمام الجواد: ١/ ٥٦١].

الرَّوَايَةُ: روى الحميري، بإسناده، عن محمد بن عثمان الكوفي، عن أبي جعفر [محمد الجواد] عليه السلام، أنَّه قال له: إن حدث بك وأعوذُ باللهِ حَدَثٌ، فإلى مَنْ؟ فقال: إلى ابني هذا يعني أبا الحسن عليه

السَّلامُ. ثم قال: أما إنَّها ستكونُ فترة. قلت: فإلى أين؟ فقال: إلى المدينة. قلت: أي مدينة؟ قال: هذه المدينة، مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهل مدينة غيرها)).

مَنْ يَجْهَلُ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ: محمد بن عثمان الكوفي.

نعم! بهذا القدر من النقل أكتفي، وإلا فبين يديَّ أحاديثُ كثيرٌ جداً تُعارضُ تلكَ الأحاديث التي نقلها الشيخ لطف الله الصَّافي في كتابه ((مُتَخَبُّ الْأَثَرِ))، تبيَّنَ جَهْلُ الْمُعَاَصِرِينَ لَمَّا قَبَلَ الْغِيَّةَ بِذَلِكَ النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ، وَقَدْ وَقَفَتْ أَيْضاً مِنْ هَذَا الْمَبْحُثِ الرَّابِعِ أَخِي الْبَاحِثُ وَالنَّاظِرُ عَلَى أَنَّ دَعْوَى التَّوَاتُرِ مُرْتَفَعَةٌ بِذَلِكَ الْجَهْلِ الَّذِي هُوَ عَكْسُ الْغَايَةِ مِنَ التَّوَاتُرِ، أَعْنِي إِفَادَةُ الْعِلْمِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَحْصُلْ، كَمَا أَثْبَتْنَا فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ أَنَّ التَّوَاتُرَ بِرَوَايَةِ الْجَمْعِ عَنِ الْجَمْعِ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي تِلْكَ الثَّلَاثَةِ الْقُرُونِ الْأُولَى، فَأَصْبَحَ شَقًّا التَّوَاتُرُ مُنْتَفِيئًا، رَوَايَةُ الْجَمْعِ، وَإِفَادَةُ الْعِلْمِ، وَفِي هَذَا فَلْيَتَأَمَّلِ الْبَاحِثُ، وَلَعَلِّي قَبْلَ أَنْ أَخْتِمَ آتِي بِقَوْلِ السَّيِّدِ أَبِي الْقَاسِمِ الْمُوسَوِيِّ الْخُوْنِيِّ يَثْبُتُ فِيهِ أَنَّ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ بِالْأَسْمَاءِ فَلَانَ بَعْدَ فَلَانَ غَيْرُ مُتَوَاتِرٍ، يُجِيبُ عَلَى سُؤَالٍ وَرَدَ عَلَيْهِ: ((السَّوَالُ]: الْحَدِيثُ الْمَعْرُوفُ الْمُرَوِّى عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَالَّذِي يَرَوِي بِهِ مَا جَرَى عَلَيْهِ وَعَلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ، بَلْ وَعُضُومِ الشَّيْعَةِ بَعْدَ وَفَاةِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) وَكَيْفَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ ثَلَاثَةِ مِنْ أَصْحَابِ الصَّادِقِ ثُمَّ كَانُوا يَبْحَثُونَ عَنِ الْخَلْفِ مِنْ بَعْدِهِ (ع) فَدَخَلُوا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَقَدْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ ثُمَّ انْكَشَفَ لَهُمْ بَطْلَانُ دَعْوَى إِمَامَتِهِ، فَخَرَجُوا مِنْهُ ضُلَّالًا لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْإِمَامِ إِلَى آخِرِ الرِّوَايَةِ...، كَيْفَ نَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى جَهْلِ كِبَارِ الْأَصْحَابِ بِالْإِمَامِ بَعْدَ الصَّادِقِ (ع) وَبَيْنَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي تُحَدِّدُ أَسْمَاءَ الْأُئِمَّةِ جَمِيعًا مُنْذُ زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟! وَهَلْ يُمَكِّنُ إِجْمَاعُ الْأَصْحَابِ عَلَى جَهْلِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ حَتَّى يَتَحَيَّرُوا بِمَعْرِفَةِ الْإِمَامِ بَعْدَ الْإِمَامِ؟! [الْجَوَاب]: الْخُوْنِيُّ: الرِّوَايَاتُ الْمُتَوَاتِرَةُ الْوَاصِلَةُ إِلَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ قَدْ حَدَّدَتْ الْأُئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِاثْنَيْ عَشَرَ مِنْ نَاحِيَةِ الْعَدَدِ، وَلَمْ تُحَدِّدْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى لَا يُمَكِّنَ فَرَضُ الشَّكِّ فِي الْإِمَامِ اللَّاحِقِ بَعْدَ رِحْلَةِ الْإِمَامِ السَّابِقِ، بَلْ قَدْ تَقْتَضِي الْمَصْلَحَةُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانَ اخْتِفَاءَهُ وَالتَّسَرُّعَ عَلَيْهِ لَدَى النَّاسِ، بَلْ لَدَى أَصْحَابِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِلَّا أَصْحَابَ السَّرِّ لَهُمْ، وَقَدْ

انْفَقَتْ هَذِهِ الْفَضِيَّةُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْرِدِ ، وَاللَّهُ الْعَالِمُ^{٤٧١} ، وَتُعَلِّقُ عَلَى الْكَلَامِ لِلسَّيِّدِ الْخَوْنِيِّ : نَلَفْتُ الْبَاحِثَ إِلَى أَنْ يَتَأَمَّلَ كَيْفَ أَنَّ جَوَابَ السَّيِّدِ الْخَوْنِيِّ لَمْ يَسْتَوْعِبْ كَامِلَ سُؤَالِ السَّائِلِ ، فَمِنْ سُؤَالِ السَّائِلِ : ((كَيْفَ نَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى جَهْلِ كِبَارِ الْأَصْحَابِ)) ، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ الَّتِي يَتَكَلَّمُ عَنْهَا السَّائِلُ قَدْ مَرَّتْ مَعَكَ قَرِيباً فِي الرَّوَايَةِ الْخَامِسَةِ وَالثَّلَاثِينَ ، وَتَمَّ الْكَلَامُ عَلَيْهَا أَيْضاً فِي الْفُصُولِ السَّابِقَةِ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى جَهْلِ كِبَارِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) ، مِنْهُمْ ابْنُ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، وَأَبُو جَعْفَرٍ مُؤْمِنُ الطَّاقِ ، وَهَشَامُ بْنُ سَالِمٍ الْجَوَالِيقِيِّ ، وَأَبُو بَصِيرٍ ، وَجَمَاعَةُ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ بِعُمُومٍ ، وَفِي هَذَا فَتَأَمَّلْ كَيْفَ يُقَالُ بِتَوَاتُرٍ لَا يَعْلَمُهُ أَمْثَالُ هَؤُلَاءِ ، أَوْ كَيْفَ يُقَالُ بِوُجُودِ نَصٍّ لَا يَعْلَمُهُ أَمْثَالُ هَؤُلَاءِ ، وَالرَّوَايَةُ الَّتِي يَتَكَلَّمُ عَنْهَا السَّائِلُ وَاضِحَةٌ تَمَاماً فِي جَهْلِ كِبَارِ الْأَصْحَابِ بَعِيدَةٌ عَنْ مَسَالِكِ التَّقِيَّةِ لِمَنْ تَدَبَّرَ وَأَنْصَفَ ، ثُمَّ كَانَ مِنْ سُؤَالِ السَّائِلِ الَّذِي لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ الْخَوْنِيُّ ، قَوْلُهُ : ((وَهَلْ يُمَكِّنُ إِجْمَاعُ الْأَصْحَابِ عَلَى جَهْلِ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ حَتَّى يَتَحَيَّرُوا بِمَعْرِفَةِ الْإِمَامِ بَعْدَ الْإِمَامِ)) ، فَهَذَا فَعَالاً إطباقاً مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (ع) عَلَى الْجَهْلِ بِذَلِكَ النَّصِّ ، فَقَسَّمُوا مَالَهُمْ جَمِيعَهُمْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، وَقَسَّمُوا بِقُوَا حَيَارَى ضَلَالٍ فِي الْأَزَقَّةِ لَا يَعْرِفُونَ إِمَامَهُمْ بَعْدَ إِمَامِهِمْ ، فَتَأَمَّلْ . نَعَمْ ! وَأَمَّا قَوْلُ السَّيِّدِ الْخَوْنِيِّ أَنَّ الرَّوَايَاتِ الْمُتَوَاتِرَةَ إِنَّمَا هِيَ بِالْعَدَدِ فَذَلِكَ بَعِيدٌ مِمَّا قَدْ وَقَفْتَ عَلَيْهِ أَخِي الْبَاحِثُ مِنْ هَذَا الْمُصَنَّفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَرَوَايَاتُ الْعَامَّةِ لَهَا مَوْضُوعٌ مُغَايِرٌ عَنْ مَوْضُوعِ مَا تَرْوِيهِ الْإِمَامِيَّةُ كَمَا أَثْبَتْنَا فِي الْفَصْلِ الثَّانِي ، كَمَا أَنَّهُ لَا حِجَّةَ فِي الْإِعْتِقَادِ فِي الْإِخْبَارِ بِأَعْدَادٍ عَلَى مَخْصُوصِينَ بِأَعْيَانِهِمْ ، كَأَنْ يَقُولَ رَسُولُ اللَّهِ (ص) يَوْمَ الْغَدِيرِ إِمَامُكُمْ بَعْدِي وَاحِدٌ ، أَوْ ثَلَاثَةٌ ، فَتَأَمَّلْ فَمَقَامُ الْإِمَامَةِ مَقَامُ قَطْعٍ ، وَالتَّخْصِصِ وَالتَّعْيِينَ الشَّخْصِيِّ طَرِيقُهُ النَّصُّ الشَّرْعِيُّ لَا الِاسْتِدْلَالَ الْعَقْلِيَّ ، ثُمَّ تَأَمَّلْ إِقْرَارَ الْخَوْنِيِّ أَنَّ النَّصَّ عَلَى الْإِثْنَيْنِ عَشَرَ غَيْرِ مُتَوَاتِرٍ عَلَى أَسْمَاءِ الْأُئِمَّةِ ، وَهُوَ الْمُطَّلَعُ عَلَى رَوَايَاتِ أَصْحَابِهِ ، وَهُنَا يَحِقُّ لِلْمُكَلَّفِ أَنْ يَتَسَاءَلَ مَا مَعْنَى أَنْ يَمُوتَ رَسُولُ اللَّهِ (ص) وَقَدْ أَتَمَّ الدِّينَ بِجَلَاءٍ وَوُضُوحٍ لِلأُئِمَّةِ : ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا)) ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ طَرِيقِ قَاطِعٍ ، آيَةً مُحْكَمَةً ، أَوْ سَنَةً مُتَوَاتِرَةً ، تَدُلُّ عَلَى الْأُئِمَّةِ بِأَسْمَائِهِمْ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

^{٤٧١} صراط النجاة - استفتاءات السيد الخوئي: السؤال رقم (١٤٢٢) : ٤٥٣.

[خاتمة] :

نعم! ولعلي بهذا المبحث والفصل أختتمُ مُذكرًا بما كُنتُ نبّهتُ عليه أولاً أنّ هذه المادّة في أصلها إنّما كانت موجّهةً كردّ على ما يُحاولُ أن يثيره البعض داخل أوساط الأصحاب يستحضرون تلك الكثرة في الرواية الإماميّة لخبر الاثني عشر ، ويستشهدون لها بخبر الفرقة السنيّة ، وإلاّ فرأينا الإمساك لولا الامتحان ، والله المطلع ، وهو المُستعان ، وقد وقفَ الباحث والنّاظر على ثلاثة فصولٍ تدرّجت في الموضوع ، التاريخ الروائي لخبر الاثني عشر قبل عصر الغيبة ، ثم مدلول الخبر باعتبارات متعدّدة ، ثمّ حال خبر الاثني عشر بعد عصر الغيبة ، وكانت النتيجة أنّ خبر الاثني عشر وفق ما تعتقده الإماميّة إنّما تُخلّق بعد عصر الغيبة ، لا وجود له بالعدد أو بالعدد والاسم قبل عصر الغيبة ، وأنّه دعوى التواتر التي بها تثبت العقائد عنّا مُنتفية ، فإن صحّ من داخل مصنّفات الإماميّة فأحادٌ لا تقومُ بالعلم واليقين في مسألة عظيمة من مسائل الدّين وهي الإمامة ، والله المُستعان . بقي أن أحثّ القارئ والمهتمّ إلى مباحث تكمّل معها آفاقٌ بحثيّة أكبر ، منها كتاب (الرّافضة) ، وكتاب (تنوير الثّقليين بقطعيّة ثبوت ودلالة حديث الثّقليين) ، وبشكلٍ عامٍ أشيرُ إلى مباحث كتابنا (مجموعّة الرسائل المهمّة حول الزيدية) ، ففيه رسائل ناقشت مواضيع الاصطفاء من القرآن ، ودلائل الإمامة من القرآن ، والعصمة ، والمهدويّة ، فيعودُ إليها المُهتمّ والباحث إن شاء الله ، أختتمُ بطلب الدّعاء لكاتبه ووالديه والمؤمنين ، وأهدي ثواب هذا الكتاب إلى روح سيّدي العلامة عبدالرحمن بن حسين شايم المؤيّد ، وسيّدي العلامة الحسين بن يحيى المطهر ، وإلى روح والدي ، وكلّ من دعا لكاتبه من المسلمين ، وصلى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى أهل بيته الطّيبين الطّاهرين .

وكتبه / الكاظم الزّيدي (الشّريف فهد بن حسن بن عبدالله شايم المؤيّد الرّسي الحسني) ، غفر الله له ولوالديه والمؤمنين .

يوم الجمعة لعلّه التاسع والعشرون من شهر صفر سنة ١٤٣٧ هـ .

الموافق ١١/١٢/٢٠١٥ م .

فهرس المحتويات	
٢	مقدمة ومدخل
٤	الفصل الأول : التاريخ الروائي لحديث الاثني عشر قبل عصر الغيبة
٥	المبحث الأول : التاريخ الروائي لحديث الاثني عشر عند الإمامية
٥	القسم الأول : كتب الإمامية في الثلاثة القرون الأولى قبل عصر الغيبة
٥	أولاً : كتاب (نهج البلاغة) لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) (ت ٤٠هـ) ...
١٠	ثانياً : كتاب (السقيفة) لسليم بن قيس الهلالي (ت ٧٦هـ)
١٥	ثالثاً : كتاب (الصحيحة السجادية) للإمام زين العابدين علي بن الحسين (ع) (ت ٩٥هـ).
١٦	رابعاً : كتاب (تفسير الإمام الحسن العسكري) ، (ت ٢٦٠هـ)
١٧	خامساً : كتاب (فرق الشيعة) للحسن بن موسى النوبختي (ت ٣١٠هـ)
٢١	[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمامية بعد الإمام السجاد (ع)]
٢٢	[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمامية بعد الإمام الباقر (ع)]
٢٤	[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمامية بعد الإمام الصادق (ع)]
٣٠	[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمامية بعد الإمام الكاظم (ع)]
٣٤	[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمامية بعد الإمام الرضا (ع)]
٣٥	[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمامية بعد الإمام الجواد (ع)]
٣٦	[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمامية بعد الإمام الهادي النقي (ع)] ...
٣٩	[النص على الاثني عشر في واقع سلف الإمامية بعد الإمام العسكري (ع)]
٦٢	سادساً : كتاب (المقالات والفرق) لسعد بن عبدالله القمي الأشعري (ت ٢٩٩هـ) ..
٦٤	القسم الثاني : كتب الإمامية في القرن الرابع بعد عصر الغيبة
٦٥	سابعاً : كتاب (المحاسن) لأحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت ٢٨٠هـ)
٦٦	ثامناً : كتاب (قرب الإسناد) لعبدالله بن جعفر الحميري (ت ٣٠٤هـ)
٧٣	تاسعاً : كتاب (تفسير القمي) لعلي بن إبراهيم القمي (ت ٣٠٧هـ)
٧٨	عاشرأ : كتاب (تفسير العياشي) لمحمد بن مسعود العياشي (ت ٣٢٠هـ)

٨٣	الحادي عشر : كِتَاب (بصائر الدرجات) لمحمد بن الحسن الصفار (ت ٢٩٠هـ) ...
٩٥	الثاني عشر : كِتَاب (أصول الكافي) لمحمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ)
٩٨	المبحث الثاني : التأريخ الروائي لحديث الاثني عشر عند الإسماعيلية
١١٢	المبحث الثالث : التأريخ الروائي لحديث الاثني عشر عند الزيدية
١٢٦	المبحث الرابع : التأريخ الروائي لحديث الاثني عشر عند الفرقة السنية
١٣١	الفصل الثاني : مدلول ومعنى خبر الاثني عشر
١٣٢	المبحث الأول : الاثنا عشر في كتب الفرقة السنية هل هم أئمة الإمامية أم غيرهم؟! .
١٤٢	المبحث الثاني : الاثنا عشر هل هم أئمة هدى أم أئمة ضلال؟!
١٤٣	المعنى الأول في المدح للخلفاء أو الأمراء الاثني عشر
١٤٧	المعنى الثاني في الذم للخلفاء أو الأمراء الاثني عشر
١٥٧	المبحث الثالث : الاثنا عشر هل هم ذرية اثني عشر رجلاً أن اثنا عشر رجلاً؟! ..
١٦٤	المبحث الرابع : الأئمة هل هم محصورون في اثني عشر إماماً في مصنفات الإمامية؟! .
١٧٧	المبحث الخامس : الخلاصة لما سبق من الكلام حول مدلول خبر الاثني عشر
١٨١	الفصل الثالث : تتبع روايات الاثني عشر بعد عصر الغيبة ، كتاب ((مُنتخب الأثر)) أنموذجاً.
١٨١	المبحث الأول : هل روى خبر الاثني عشر بالاسم والعدد أحد غير الإمامية؟! ...
١٩١	المبحث الثاني : ما ينفرد الإمامية بتصحيحه عن أهل البيت فلا يُعتمد عليه؟!
٢٢٠	المبحث الثالث : تتبع روايات الاثني عشر بعد عصر الغيبة كتاب ((مُنتخب الأثر أنموذجاً)) .
٢٢٤	الفصل الأول من الباب الأول من كِتَاب (مُنتخب الأثر)
٣٦٠	الباب الثاني من الفصل الأول من كِتَاب (مُنتخب الأثر)
٣٦٢	الباب الثالث من الفصل الأول من كِتَاب (مُنتخب الأثر)
٣٦٧	الباب الرابع من الفصل الأول من كِتَاب (مُنتخب الأثر)
٣٧٠	الباب الخامس من الفصل الأول من كِتَاب (مُنتخب الأثر)
٣٧٣	الباب السادس من الفصل الأول من كِتَاب (مُنتخب الأثر)
٣٧٨	الباب السابع من الفصل الأول من كِتَاب (مُنتخب الأثر)
٣٨٢	الباب الثامن من الفصل الأول من كِتَاب (مُنتخب الأثر)

٣٨٤	المبحث الرابع : مناقشة تواتر خبر النصّ على الاثني عشر
٣٨٥	القسم الأول : مناقشة تواتر خبر الاثني عشر
٣٩٨	القسم الثاني : ذكر مائة رواية في جهل سلف الإمامية بالنصّ على الاثني عشر ...
٤٧٨	[خاتمة]
٤٧٩	فهرس المحتويات